

صفحات من تاريخ مصر

٣٨

لـ د. سيد محمد السيد

مصر في العصر العثماني

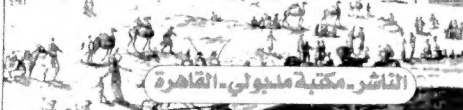
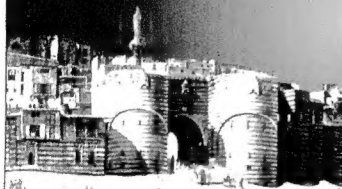
في القرن ١٦

دراسة وثائقية

في النظم الإدارية

والقضائية والمالية

والعسكرية



0092683

Bibliotheca Alexandrina

الناشر - مكتبة ملبولي - القاهرة

مَصْر

فِي الْعَصْرِ الْعَاقِبِ

صَفَاحَاتٌ مِنْ تَارِيخِ مِصْرَ ٢٨

مِصْرَ

فِي الْعَصْرِ الْعُثْمَانِيِّ

فِي الْقَرْنِ

السَّادِسَ عَشَرَ

دِرَاسَةٌ وَتَأْثِيَةٌ فِي

النَّظْمِ الْإِدَارِيِّ وَالْعَسْكَرِيَّةِ وَالْإِلَاحِيَّةِ وَالْمَقْضَايَةِ

دَكْتُورُ / سَيِّدُ مُحَمَّدٍ السَّيِّدِ

مُسْتَعِينُ الدَّاعِي وَالْمُضَاعَفُ الْعُقَاتِيَّةِ
بِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ بِسَلَاةِ

النَّاشِرُ : مَكْتَبَةُ مَدْبُولِي

اسم الكتاب :	مصر في العصر العثماني
المؤلف :	د. سيد محمد السيد
الناشر :	مكتبة مدبولي
العنوان :	٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
تليفون :	٥٧٥٦٤٢١
الجمع :	آرسن للكمبيوتر
العنوان :	٣٢ ش على عبد اللطيف - مجلس الشعب
تليفون :	٣٥٦٤٤٠٤
	الطبعة الأولى
	١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

اهداء

- إلى روح والدي ... رحمه الله تعالى

- إلى روح والدتي ... رحمها الله تعالى

- إلى روح أستاذي بكير كتوك أوغلي ... رحمه الله تعالى

- اعترافا بفضلهم ووفاء لعهدهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هي الترجمة الكاملة والمزينة لا طروحة النكتوراه التي نال بها الباحث درجة
النكتوراه في الفلسفة من قسم التاريخ الحديث ، كلية كالب استانبول ، وتمت اشراف
البروفسور / بكيركتوك اوغلي . وقد نشر هذا البحث على نفقة الوقف العربي - التركي ،
وبرعاية جامعة استانبول وجامعة مرمره ، وذلك في سلسلة اصدارات الجامعة رقم ٤٨٣ ،
وتحت عنوان :

MARMARA UNIVERSITESİ YAYINLARI No. 483
FEN-EDEBIYAT FAKÜTESİ YAYINLARI No. 17

XVI. ASIRDA MISIR EYALETİ

Seyyid Muhammed es- Seyyid Mahmud

EDEBIYAT FAKÜLTESİ BASIMEVİ
İSTANBUL - 1990

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة النسخة العربية

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فهو المهتد ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ... وبعد .

لقد كان الدافع الأساسي وراء اختيار هذا الموضوع لدراسته ، هو البحث عن تلك الحلقة المفقودة التي كانت تربط بين مركز الإنارة العثمانية في استانبول وبين منطقة الشرق الأوسط ، ومحاولة رفع الستار عن الدور الهام الذي كانت تقوم به أيلة مصر في العصر العثماني كمركز إستراتيجي لها في الشرق ، وإكمال التاريخ التفصيلي لإقليم من أهم أقاليم الدولة العثمانية في الشرق على الإطلاق ، وذلك في إطار تاريخ الدولة العثمانية العام .

وقد وفقني الله تعالى لإتمام هذه الدراسة التي كتبها باللغة التركية الحديثة ، ونلت بها درجة الدكتوراه في الفلسفة من قسم التاريخ الحديث في كلية أداب استانبول عام ١٩٨٦ م . وأنا كان الهدف من هذه الدراسة قد تحقق بالفعل بالنسبة للمؤرخين الترك المهتمين بتاريخ الدولة العثمانية الإقليمي ، والباحث والقارئ التركي بنشرها على نفقة الوقف العربي - التركي وبرعاية جامعة مرمرة وجامعة استانبول عام ١٩٩٠ م ، إلا أن الباحث والقارئ العربي لم يتمكن من الاستفادة من هذا البحث الذي يميظ للثام عن فترة من أهم فترات تاريخ مصر في العصر الحديث تعرضت للأقوال المتضاربة ، والذي يمثل حلقة هامة من حلقات تاريخ مصر في العصر العثماني تعرضت للتجاهل عن قصد أو غير قصد ، وذلك من خلال المادة الأرشيفية الخصبية الموجودة في نور أرشيف استانبول .

ولذلك ، فإن حرصى على نشر ما توصلت إليه من نتائج في هذا البحث ، حثنى على ترجمة هذه الدراسة إلى اللغة العربية ، حتى تكون بين يدي الباحث والقارئ الناطق بالعربية ، منقحاً إيها ، ومضيفاً لها فصلاً جديداً يتعلق بتطور

تشكيلات مؤسسات الدولة العثمانية خلال القرن (١٠هـ / ١٦ م) .
وتيسيراً على القارئ ، أثرت ذكر تعريف بعض الاصطلاحات العثمانية بين
قوسين في المتن الأصلي إلا قليلاً ، مكتفياً بتزييل كل باب بالمصادر الأرشيفية ،
والمخطوطات المعاصرة ، والمراجع ، والدراسات الحديثة التي اعتمدت عليها ، كما
وضعت بين دفتي الدراسة صورة معاصرة لخريطة مصر في القرن (١٦ م /
١٠هـ) ، وبعض صور للميناتور لوالى مصر على باشا ، وبعض صور الوثائق
التي اعتمدت عليها في البحث .
وإننى إذ احفظ الجميل والعرفان لكل من قدم لى يد العون أثناء إجراء هذه
الدراسة ، وأخص بالذكر منهم الأستاذ الفاضل المرحوم البروفسور الدكتور /
بكركتوك أوغلى ، لأرجو أن أكون بهذا البحث قد أضفت جديداً للباحث والقارئ
العربى فيما يتعلق بتاريخ مصر في العصر العثمانى .
والله ولى التوفيق ...

د. سيد محمد السيد

سوهاج ١٩٩٧

المقدمة

إن نظرة عامة شاملة على التشكيلات العامة في أي دولة ، جديدة ببيان الدرجة التي وصلت إليها هذه الدولة من رقي وتقدم . ولذلك ، فإنه إذا أردنا إدراك وتحديد السمات العامة التي تميزت بها الدولة العثمانية التي عاشت فترة ازدهارها وقوتها ومسطوتها كصاحبة حدود تمتد من آسيا الوسطى والقوقاز ، والخليج العربي والمحيط الهندي شرقاً ، ووسط أوروبا وشمال إفريقيا غرباً خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ، فما علينا إلا أن نبحث في تشكيلات مؤسساتها المركزية والمحلية خلال هذه الفترة .

ولا يخفى على كل باحث محقق ذي بصيرة ، أن هذه الدولة التي كانت واحدة من امبراطوريات العصور الوسطى والتي ارتبطت منذ ظهورها بالدين الإسلامي وبالأعراف التركية الإسلامية ، قامت بإجراء تعديلات على مؤسسات وتشكيلات الدول الإسلامية السابقة عليها والمعاصرة لها والتي ورثت تشكيلاتها المحلية ، وبوضع شكل نظام جديد مضيئة بعض العناصر الضرورية فيه .

والحقيقة ان الدولة العثمانية قد حافظت على تشكيلات ومؤسسات الإمارات التركمانية ودولة أقي قويدنلي (الشاة الأبيض) ، ودولة المالك في مصر والشام ضمن تشكيلاتها المحلية في تلك البلاد التي ضمتها إليها خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ،

وإننا سوف نتناول ، بإذن تعالى ، في بحثنا هذا عرض المساعي الحثيثة التي صرفتها الدولة العثمانية لتأسيس أيالة مصر التي أعيد تشكيل مؤسساتها المحلية مستعينة بالنظم الملوكية التي كانت سائدة فيها من قبل ، ولوضع نظم ولوائح عملها بحيث تتوافق مع نظم تشكيلات مؤسسات الدولة المركزية وترتبط بها ، ولإصلاح وتنظيم مؤسساتها التي أصابها ما أصاب مركز الدولة من اضطراب في أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) . كما سنقوم بعرض الأسس والمقاييس التي أدارت بها الدولة أولًا أيالة بعيدة عن مركزها في استانبول ، وتتمتع ، لهذا السبب ، بدرجة معينة من الاستقلال .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت لبعض الأفكار التي امتثلت بها أبحاث المستشرقين المتعلقة بتشكيلات إيالة مصر في العصر العثماني تأثيراً سلباً في إنحاء العالم الإسلامي .

والحقيقة ، أن عدم ظهور مؤرخ معاصر للأحداث خلال هذه الفترة بصورها بكل صدق ، وعلى النحو المرجو ، وذلك باستثناء ابن إلياس الذي تناول في بنائمه تاريخ مصر في الربع الأول من القرن (١٠هـ / ١٦ م) بشيء من التفصيل ، وضعف آثار المؤرخين بعد ابن إلياس ، وقصورها عن بيان ملامح هذه الفترة الهامة من تاريخ مصر .

كل هذا فتح الباب لتقييم المؤرخين المعاصرين لهذه المرحلة تقييماً يجانبه الصواب . كما كان إستناد هؤلاء المؤرخون في الحكم على تشكيلات إيالة مصر في القرن (١٠هـ / ١٦ م) ، على مصادر تعود للقرن (١٢هـ / ١٨ م) ، تلك الفترة التي كانت الإدارة العثمانية فيها قد بدأ يدب في أوصالها الفساد والاضطراب كان من أهم عوامل زيادة هذا الإنحراف .

لقد كانت باكورة أبحاث المستشرقين التي تنود حول إيالة مصر وإنارتها ، قد أجريت بمعرفة الفرنسيين الذين صحبوا الحملة على مصر في أواخر القرن (١٢هـ / ١٨ م) . ونظراً لاعتماد هؤلاء الباحثين ، بشكل كبير ، على تقارير كتاب الدواوين في مصر ، وعلى معلومات الأهالي غير الدقيقة ، ناهيك عن الحالة المتردية التي كانت قد وصلت إليها إيالة مصر على أيدي المتغلبة من أمراء المماليك ، وحرص الفرنسيين الذين صحبوا الحملة على مصر على تشويه الإدارة العثمانية في مصر ، فإن كثيراً من المعلومات التي وردت في هذه الأبحاث المتعلقة بنظم ومؤسسات إيالة مصر في العصر العثماني مليئة بالأخطاء أو بالإقتراء . وعلى الرغم من وجود ملايين الوثائق الخاصة بإيالة مصر في العصر العثماني في مختلف نور وثائق الدولة العثمانية ، فإن باحثي اليوم الذين يجرون أبحاثاً حول تاريخ مصر وتشكيلاتها يسرعون دائماً لمراجعة مثل هذه الدراسات .

لأنه في عام ١٩٢٦م استدعى الملك فؤاد ملك مصر ، للمستشرق « جون دني » ليقوم بفحص الوثائق التركية الموجودة في سراي عابدين للإستفادة منها

فى كتابة تاريخ مصر فى عصر أسرة محمد على باشا . وبالفعل ، أتم هذا المستشرق العمل للوجه إليه فى القاهرة عام ١٩٣٠ ، ونشر كتابه بالفرنسية تحت اسم :

" Sommaire des Archives Turques du Caire Cairo 1930 "

وبذلك يكون جون بنى قد فتح الطريق للإستفادة من مادة الأرشيف العثمانى لأول مرة فى العصر الحديث .

ومنذ ذلك الحين ، بدأ العديد من الباحثين العرب والمسلمين والمستشرقين أيضاً فى كتابة أبحاثاً تاريخية حول مصر معتمدين على المصادر الوثائقية الأصلية .

ولكن ، بسبب عدم معرفة أغلبية الباحثين للغة التركية العثمانية ، وعدم اهتمامهم بدراسة التاريخ العثمانى العام وتشكيلات الدولة العثمانية المركزية ، وعدم استفادتهم من مصادر الأرشيف العثمانى باستانبول ، وما تحويه مادته كمصدر رئيسى هام لوثائق مصر فى العصر العثمانى ، واعتمادهم فقط على دراسات المستشرقين التى لم تخلو من تحامل على الدولة العثمانية ، لم تعبر أبحاثهم عن واقع أياالة مصر وتشكيلاتها فى ازهى مراحل الدولة العثمانية خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) .

وهكذا ، فإن الأبحاث التى يمكن الإعتماد عليها ، فى هذه الدراسة ، وتتعلق بأياالة مصر وتشكيلاتها ، وعلاقتها بالإدارة المركزية بالأستانة خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ، قليلة للغاية إن لم نقل نادرة . وعندما حاولنا الإستفادة من أبحاث المستشرقين الحديثة ، توخينا الحذر فى كل ما صدر عنهم ، نظراً لما صادفناه من الخلط وعدم توى الدقة فى بعض المعلومات الواردة فيها . وحتى يتلافى الباحث هذا النقص فى المصادر ، قام فى فترة تربو عن عامين كاملين بجمع وتصنيف كافة الوثائق المتعلقة بأياالة مصر والموجودة بأرشيف رئاسة الوزراء ، وأرشيف سرائ طوب قابو ، وأرشيف المحاكم الشرعية باستانبول ، وذلك فى الفترة التى تمتد من أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م) ، وحتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) .

وبذلك يكون الباحث قد تمكن من تمويض هذا النقص فى المادة المتعلقة

بأيلة مصر خلال فترة البحث . ولما كانت المادة الوثائقية التي تعود للنصف الأول من القرن (١٠هـ / ١٦م) ، محدودة نسبياً ، فقد استفاد الباحث بشكل كبير من آثار المؤرخين المعاصرين أمثال ابن إياس والديار بكري ، والبكري ، كما استفاد بقدر الحاجة وفيما يوافق محتواة محتوى الوثائق المعاصرة ، من آثار المؤرخين للتأخرين أمثال للموانى وعبد الكريم والحلاق .

أما عن البحث الذى بين أيدينا ، فهو يحتوى على مدخل وستة أبواب وخاتمة.

وقد عرض الباحث فى هذا المدخل ، التشكيلات الأساسية المملوكية والعثمانية ، مع مقارنة سريعة فيما بينهما ، وتمهيد حول توطيد الحكم العثمانى فى مصر .

أما الباب الأول : فقد تعرض فيه الباحث لتأسيس إمارة أمراء مصر وتنظيم قانون نامه مصر ، وأوضح كيف أبقي الحكم العثمانى التشكيلات للملكية كما هى ، والعادات والتقاليد المحلية السائدة دون تغيير يذكر ، ثم كيف بدأ التغيير التدريجى لتشكيلات الأيالة ، حيث فُتحت بذلك فترة من الاستقرار الإدارى فى مصر ، تلك الفترة التى استمرت حتى نهاية القرن (١٠هـ / ١٦م) .

وفى الباب الثانى : الذى يوضح الأحوال العامة لأيالة مصر حتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) ، بيّن الباحث ، كيف كان يتم تعيين وعزل أمير أمراء مصر ، والأمراء السناجق ، وإدارى الولايات وأهم الوظائف المناطة بهم ، وإلى أى مدى كانت المؤسسات الإدارية لمصر وتشكيلاتها قد تم التقنين لنظمها بموجب قانون نامه مصر ، ثم بالفرمانات والأوامر التى صدرت فيما بعد ، وأكملت النقص فى هذا القانون ، وكيف أدبرت هذه المؤسسات وتشكيلاتها الإدارية حتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) ، وذلك من خلال الإدارة المركزية فى الأستانة والإدارة العثمانية فى مصر .

وفى هذا الباب أيضاً ، يبيّن الباحث دور أمير أمراء مصر وكيل السلطان المطلق فى الأيالة ، فى إجراء حالة من التوازن فى العلاقة بين مختلف مؤسسات الأيالة بعضها وبعض ، وبين هذه المؤسسات والرعايا فى مصر ، وإلى أى درجة

كان يقوم أمراء مصر السناجق المحافظين بمساعدة أمير أمراء مصر في تنفيذ أوامر السلطان وحماية الآيالة من الأخطار الخارجية وحركات العصيان الداخلية ، ويقوم قاضي مصر ونوابه في معاونته فيما يتعلق بالشئون العدلية والقضائية ، ويفتردار مصر ومباشريه في مساعدته في الشئون للمالية والأراضى ، وكيف كان للخزينة الإرسالية المصرية ذات الصلة الوثيقة بمختلف مؤسسات مصر وتشكيلاتها ، وتأثير على هذه المؤسسات وتلك التشكيلات .

وقد خصَّص الباحث **الباب الثالث** من بحثه : لعرض التشكيلات العسكرية المحلية لآيالة مصر، وجند الدركاء العالى في الآيالة ، وخدماتهم الإدارية والعسكرية في داخل مصر وخارجها .

وقصر الحديث في **الباب الرابع** : على التشكيلات المالية في مصر والنور الإداري لهذه المؤسسة في الآيالة .

أما الباب الخامس : فكان لابد فيه للتعرض لتشكيلات الآيالة القضائية والعدلية .

ومن خلال **الباب السادس والآخر** : تعرض الباحث لمكانة مصر الإدارية والعسكرية والمالية بالنسبة لمركز الدولة وللولايات الشرقية للجاورة لها ، وكيف جعلت هذه المكانة الهامة مصر أمام مسئوليات متنوعة تجاه منطقة الحرمين الشريفين واليمن والحبشة .

وأخيراً : فإن الباحث إذ يعترف بعدم تمكنه من الاستفادة من مادة الأرشيف الموجودة بمصر ، نظراً لحركة التنقل المستمرة لهذه المادة الأرشيفية أثناء فترة إعداد البحث ، وعدم تيسر حصوله على بعض المخطوطات الخاصة بتاريخ مصر والمبعثرة في أنحاء مختلفة من العالم ، ليرجو أن يكون قد قدم ، بهذا البحث ، جديداً في هذا الموضوع من خلال هذه المادة الأرشيفية الجديدة التي لم تتيسر لأحد من الباحثين من قبل ، وأن تكون قد ظهرت في مصر أبحاث في نفس الموضوع استطاعت أن تستفيد من هذه المادة الأرشيفية الموجودة بمصر ، وعندئذ ، تكون صورة تاريخ آيالة مصر وتشكيلاتها خلال مرحلة ازدهار الدولة العثمانية في القرن (١٠هـ / ١٦م) ، قد اكتملت .

وعلى الرغم من هذا التقصير ، فإن الباحث يعتقد أن هذا البحث المقدم ،

يُعتبر أول محاولة لكتابة هذا الموضوع في هذا الإطار الزماني والمكاني من خلال مادة أرشيفية خصبة تستخدم على هذا النحو لأول مرة ، الأمر الذي أبرز بجلاء مكانة إيالة مصر لدى الدولة العثمانية ، وولاياتها الشرقية .

وأخيراً ، لا ينسى الباحث أن يقدم خالص الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الدكتور/ بكير كتوك أوغلي - رئيس قسم التاريخ الحديث - بكلية الآداب جامعة استانبول ، الذي لم يأل جهداً في تقديم يد العون لي في كل مراحل إعداد البحث وللمزميل الفاضل الدكتور / فريدون أمه جن - للمدرس بنفس القسم ، ولجميع الأساتذة الأفاضل والزملاء الكرام الذين استفدت من توجيهاتهم القيمة كثيراً ، ولكل العاملين بمرافق جامعة استانبول وبالأخص موظفو المكتبة ، والعاملين بمكتبة السليمانية الزاخرة ، وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

سيد محمد السيد

استانبول / بقر كوي

دراسة تحليلية لأهم مصادر ومراجع البحث

لقد دفتنى فى الحقيقة ، لإختيار موضوع هذه الأطروحة العلمية لتقديمها لقسم التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة استانبول لنيل درجة البكالوريا فى التاريخ الحديث ، دفتنى عدة عوامل كان على رأسها ، تواجدى فى استانبول ، وبين خزائن كتبها ، ودور أرشيفها الزاخر ، وعدم استفادة الباحثين العرب والمسلمين من هذه المادة الخام بالدرجة المطلوبة ، وأخذهم عن أبحاث ودراسات المستشرقين دون ما تمحيص ، وذلك بسبب عدم الملمهم باللغة التركية العثمانية التى حررت بها وثائق ومصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى ، وإيضاً محاولة الجمع بين مصادر التاريخ العثمانى بمصر ومصادره فى مركز الدولة العثمانية للتاريخ لفترة الحكم العثمانى فى مصر بشكل يكون أقرب للواقع ، وبعبارة عن افتراءات المستشرقين وتشويهاتهم . وقد وجدت لدى الأستاذ المشرف البروفيسور بكيركتوك أوغلى انعكاساً لرؤيتى هذه ، وذلك لقلة ، بل ندرة الأبحاث التى أجريت عن إيالة مصر فى العهد العثمانى باللغة التركية فى تركيا ، وللمرغبة فى معرفة الامكانات الحقيقية لتوظيف مصادر الأرشيف العثمانى لدراسة واحدة من أهم ولايات الدولة العثمانية على الإطلاق ، وبالتالى محاولة إزاحة الستار عن فترة هامة من فترات الحكم العثمانى فى مصر . وهكذا ، تطابقت الرغبة فى اختيار موضوع البحث . ولكن ، واجهتنا العديد من الإستفسارات حول طبيعة المادة المتوفرة فى دور الأرشيف وفى المكتبات ، ومدى إمكانية الاستفادة منها فى هذا الموضوع . وبذلك ، كان من الضرورى النزول إلى دور أرشيف استانبول ، ومكتباتها ، وإجراء مسح شامل للوثائق والمصادر المتعلقة بإيالة مصر فى القرن (١٠ هـ - ١٦ م) .

ولكن ، لماذا حددت هذ الحقبة التاريخية بالذات ؟ ذلك ، لأن هذه الفترة ، إنما كانت فترة الازدهار فى الدولة العثمانية وفى مؤسساتها ، تلك الفترة التى يمكن أن نقيس عليها ما مرت الدولة بعدها من مراحل ، ولأنها الفترة التى تجاهلها

المستشرقون ، عندما راحوا يكتبون عن تاريخ مصر وتشكيلاتها في العصر العثماني ، وركزوا الحديث فقط عن فترة الضعف التي مرت بها الدولة وقاموا بتعميمها على كل حقبة الحكم العثماني بمصر منذ بدايتها .

وهكذا ، وبعد أكثر من عامين من البحث والتنقيب عن هذه المصادر في مختلف دور الوثائق والمكتبات ، وتصنيف المادة الغزيرة التي جمعت من هنا وهناك ، بدأت تتضح معالم الموضوع الذي ينبغي الكتابة فيه . وكنت من قبل قد اخترت المكان متمثلاً في آيالة مصر ، والزمان متمثلاً في القرن (١٠ هـ / ١٦ م) حيث استقرا الرأي أخيراً على اختيار موضوع التأريخ لتشكيلات آيالة مصر خلال القرن (١٠ هـ / ١٦ م) .

وحتى يمكننا إجراء بحث علمي حول تشكيلات مصر في القرن (١٠ هـ / ١٦ م) كان لزاماً علينا الإستعانة بالله تعالى في محاولة الإستفادة من المادة الأرشيفية المبعثرة في نور أرشيف استانبول ومركز الآيالة بالقاهرة ، ومن آثار المؤرخين المعاصرين ، شهود عيان هذه الفترة . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت مصادر البحث التي وصلت إلى أيدينا والمتعلقة بالموضوع كانت محدودة نسبياً . ولكن ، حاولنا قدر إمكاننا التقريب ، وإكمال الحلقات المفقودة بالمصادر الوثائقية وبآثار المعاصرين بالتبديل . ففي حين أن كانت المادة الوثائقية المتعلقة بضم العثمانيين لمصر ، وتوطيد حكمهم في المنطقة (٩٢٢ - ٩٣١ هـ) قليلة إلى حد ما ، فقد انتقلت إلينا وقائع هذه الفترة بكل تفصيلاتها عن معاصري هذه الأحداث من المؤرخين أمثال ابن إياس والديار بكري وغيرهما . ومن ناحية أخرى ، لم نصابف ظهور مؤرخ على هذا الطراز يروي لنا أحداث الفترة التالية من تاريخ مصر ، وذلك حتى أواخر القرن (١٠ هـ / ١٦ م) ، وكل ما كان موجود من آثار وتواريخ لمصر كان عبارة عن مقتطفات ناقصة الحلقات مقطوعة الروابط ، متشابهة المضامين إلى حد كبير ، وذلك في حين أن كان هناك في نور الأرشيف العثماني مصادر وثائقية وفيرة تحتوي على معلومات مفصلة عن أحوال آيالة مصر وتشكيلاتها اعتباراً من أواسط هذا القرن . وهكذا ، كان ينبغي علينا الإستعانة بالمصادر الأرشيفية والمؤلفة على حد سواء لإتمام هذا النقص ، وإبراز صورة واضحة المعالم للتشكيلات الأساسية لآيالة مصر خلال القرن (١٠ هـ /

١٦ م) ، وحتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧ م) . وهذا ، نستطيع أن نلقى الضوء على أهم هذه المصادر وإلى أية درجة أمكننا الاستفادة منها في بحثنا على هذا النحو :

أولاً - الوثائق الأرشيفية :

لقد كانت هناك روابط قوية بين محتويات أرشيف مركز الدولة العثمانية في استانبول ، ومحتويات أرشيف أياالتها في مصر ، روابط تعكس تلك العلاقة القوية التي كانت بينهما . ولذلك فكما نصادف العديد من العرائض والتقارير التي تحتوي على مختلف شئون إيالة مصر ، والتي كانت ترسل إلى مركز الدولة في الأستانة وتحفظ في الديوان الهمايوني ، نصادفها أيضاً في أرشيف استانبول حيث كانت تسجل محتوياتها في سجلات ديوان مصر العالي قبل إرسالها إلى مركز الدولة . ونلاحظ أن الأوامر والأحكام والبراعات وغيرها التي كانت تصدر عن الديوان الهمايوني إلى إيالة مصر ، كانت تقيد أولاً في دفاتر الديوان الهمايوني ثم تحفظ في الديوان العالي بمصر . وهكذا ، نلاحظ أن المادة الأرشيفية في مركز الدولة وولاياتها وبخاصة في مصر ، كانت متماثلة إلى حد كبير . ولكن بسبب ضياع أو تلف الكم الكبير من هذه الوثائق سواء في دور أرشيف استانبول أو في دور أرشيف إيالة مصر عبر العصور ، وعدم تصنيف معظمها حتى الآن لكون في متناول يد الباحث المسلم ، كان ينبغي علينا الاستفادة من محتويات كلا المصدرين حتى يتم بعضها البعض .

ومهما يكن من أمر ، فبعد إحاطة للباحث علماً بمحتويات دور الأرشيف الخاصة بإيالة مصر خلال الفترة الزمنية المحددة ، والمتمثلة في القرن (١٠هـ / ١٦ م) ، وبخاصة دور أرشيف استانبول ، وجد أن هناك اختلافات أساسية تميز محتويات دور الأرشيف في مركز الدولة ومثيلتها في مركز الإيالة في القاهرة . فقد لوحظ أن محتويات دور الأرشيف باستانبول تغلب عليها الوثائق التي تعرض الأحوال العامة للدولة ، وتشكيلاتها الأساسية ، وعلاقة هذه التشكيلات بمؤسسات الدولة وتشكيلاتها في أياالتها وولاياتها المختلفة . أما محتويات أرشيف الدولة في إيالة مصر فيغلب عليها ما يتعلق بأحوال مصر المحلية وتشكيلاتها المحلية بشكل أكثر تفصيلاً ، في حين أن كانت الوثائق التي

تتعلق بتشكيلات مؤسسات الدولة الأساسية في مصر الإدارية والمالية والعسكرية والقضائية محدودة نسبياً . ولهذا كان البحث في التشكيلات المحلية لولاية مصر من خلال دور أرشيف استانبول صعباً للغاية ، وأيضاً دراسة التشكيلات الأساسية للدولة العثمانية في مصر في دور أرشيف مصر أمراً ليس بالسهل أبداً .

وهكذا ، بسبب عدم تمكننا من الاستفادة من دور الأرشيف المصرية لإجراء بعض الإصلاحات بها خلال فترة تواجدها في مصر ، واعتماداً على محتويات دور أرشيف رئاسة الوزارة ، وأرشيف سرائ طوب قابو ، اعتماداً أساسياً ، اقتصر بحثنا حول التشكيلات الأساسية للدولة العثمانية في ولاية مصر ، وعلاقتها بمركز الدولة وتشكيلاتها هناك .

أ - أرشيف رئاسة الوزارة (باشيقانلق أرشيفي) :

لقد أصبحت محتويات أرشيف الدولة العثمانية ، الآن ، عبارة عن المصادر الوثائقية الأصلية الأولى بالنسبة لأكثر من عشرين دولة مستقلة تشكلت على أنقاض الدولة العثمانية . وقد احتوى هذا الأرشيف العام الجامع على دفاتر وأوراق المؤسسات المركزية للدولة العثمانية ، أي دفاتر وأوراق الأقاليم التابعة للديوان الهمايوني ، والباب الأصافي (ديوان الوزير الأعظم) ، والباب النفترى (ديوان النفتردار ، وهو أعلى مسئول مالي في الدولة) . وقد صنف قسم من هذه المحتويات بحسب الموضوع أو الزمن أو فترات السلطنة أو الولايات التي كانت تضمها الدولة .. الخ . وأهم هذه التصنيفات على الإطلاق هو تصنيف و دفاتر المهمة ، (مهمة نفترارى) التي كان يسجل فيها قيود القرارات الصادرة عن الديوان الهمايوني في اجتماعاته .

١ - دفاتر المهمة : وتعتبر دفاتر المهمة التي تحتوي على قيود الأحكام والأوامر التي كانت ترسل من الاستانة إلى أمراء الأمراء والأمراء السناجق والقضاة ونظار الأموال (النفتردارية) وإلى إدارى الدولة الآخرين في مختلف الولايات ، تعتبر مصدراً على قدر عظيم من الأهمية للبحث في أحوال الدولة العثمانية السياسية والإدارية والمالية والقضائية والعرفية على السواء .

وتبدأ الوثائق التي يضمها هذا التصنيف حتى الآن ، اعتباراً من منتصف

القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى (٩٦١هـ / ١٥٥٤م) ، ويبلغ عدد دفاترها التى تمتد حتى أواخر هذا القرن حوالى ثمانين دفترأ . ولم يصل إلينا أى إخبار حتى الآن عن وجود دفاتر مهمة أخرى فى أرشيف رئاسة الوزارة تحمل تاريخ سابق ، وأغلب الظن أن دفاتر المهمة الأولى تبعثرت وضاعت هذا وهناك . فقد عثر على دفترين آخرين من دفاتر المهمة هذه فى غير أرشيف رئاسة الوزارة ، الدفتر الأول عثر عليه فى أرشيف سراى طوب قابو تحت رقم (أوراق ١٢٣٢١) وهو يحمل تاريخ ٩٥١ - ٩٥٢هـ ، أما الدفتر الثانى وُجد فى مكتبة سراى طوب قابو تحت رقم (قوغوشلر ٨٨٨) وهو يحمل تاريخ ٩٥٩هـ . ومن الملاحظ ، أن الأحكام والأوامر التى وردت فى هذه الدفاتر المرتبة ترتيباً زمنياً ، أعطيت أرقاماً خاصة ، الأمر الذى جعلنا نذكر الأحكام بأرقامها فى حاشية البحث.

وقد تمكن الباحث من تعقب مكانة أياالة مصر فى التشكيلات المركزية فى الدولة ، ومن أن يقف على ما مرت به هذه التشكيلات من تطورات حتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) ، وذلك من خلال تتبعه للأحكام التى أرسلت إلى إندارى مصر رداً على العروض المرسلة إلى الاستانة من قبل ، حيث كانت تعرض مختلف شئون مصر على الديوان الهمايوى قبل إصدار هذه الأحكام ، وتسجل قرارات الديوان فى دفاتر المهمة .

وقد لوحظ وجود قيود تخص كافة شئون أياالة مصر فى دفاتر المهمة هذه ، بحيث يمكن تعقب موضوعاتها بسهولة حتى أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) . إلا أنه مع الأسف ، يندر وجود مثل هذه القيود اعتباراً من عام ١٠١٨ . وأغلب الظن أن قيود الأحكام الخاصة بمصر بعد هذا التاريخ قد بليت تنفصل عن دفاتر المهمة الخاصة بالديوان الهمايوى ، وبدأت تسجل فى دفاتر خاصة بأياالة مصر فقط ، ومن المحتمل أن تكون هذه الدفاتر الخاصة بمصر موجودة الآن فى خزائن الأوراق التى لم تصنف بعد ، وإن ما عثر عليه من دفاتر عرفت باسم « دفاتر مهمة مصر » تبدأ من تاريخ ١١١٩هـ ، هى جزء منها ، والله أعلم .

٢ - دفاتر الديوان الهمايوى للوجوبة بتصنيف « كامل كيجى » : لقد قامت بتصنيف مجموعة قيمة من دفاتر الديوان الهمايوى التى تتعلق معظمها

بمالية الدولة العثمانية ، هيئة تحت رئاسة « كامل كجى » . وقد بذلت هذه الهيئة قصارى جهدها لتجميع العديد من الدفاتر المبعثرة فى مجموعات منظمه تحت مَصْنُعات وأرقام مسلسله ، وعرف هذا التصنيف كالعاده آنذاك باسم رئيس هذه اللجنة الاستاذ « كامل كجى » . وقد حاول الباحث الاستفادة من محتويات هذه الدفاتر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للتشكيلات المركزية للدولة ، « دفاتر قلم الرؤس » (التعيينات) ، ودفاتر قلم الديوان . ويبلغ عدد دفاتر قلم الرؤس الخاصة بالقرن العاشر الهجرى حوالى ٥٠ دفترأ ، ابتداء من رقم (٢٠٨ الى ٢٥٧ ومن ٢٦٢ وحتى ٢٦٧) . ويحمل إثنين تاريخ (٩٥٣هـ / ١٥٤٧م) . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن الدفاتر التى تحمل أرقام (٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٧ ، ٤٥ ، ٥٠) فى تصنيف دفاتر المهمة ، تُعد من دفاتر الرؤس أيضاً . كما أن الدفاتر المقيدة تحت أرقام (١١ ، ١٣ ، ٤٨ ، ٧١) فى تصنيف « دفاتر مختلف ومتنوع » تعتبر دفاتر من الرؤس أيضاً . أما دفاتر قلم الديوان التى تحتوى على قيود تبدأ من عام ٩٧١هـ . وتنتهى بتاريخ ١٠٤٦هـ ، فيبلغ عددها ١٠٤ دفترأ .

وعموماً ، تحتوى دفاتر الرؤس ، بالإضافة إلى الوثائق التى تتعلق بتعيينات الوزراء وأمراء الأمراء والسناجق والدفتردارية والمدرسين والجاوشية .. وغيرهم ، وما يتعلق منها بالقيود الخاصة بتوجيهات الأراضى (التيمار والزعامت) ، وبالترقيات المختلفة ، وجماعات الجند ، يُخصص جزء فى هذه الدفاتر للمخصصات ربود الدولة فى الديوان الهمايونى حول الطلبات التحريرية والشفوية لهذه التعيينات ، ولختصرات وتلخيصات فرمانات السلاطين والمقرارات الديوان المختلفة . وتحتوى دفاتر الرؤس على قيود براءات تعيينات رجال الدولة . وتعتبر هذه القيود ذات قيمة عظيمة فيما يتعلق بالبحث فى التشكيلات العامة للدولة ، حيث يمكن الوصول لتصور واضح حول النظم التنفيذية للجهاز الإدارى بمركز الدولة وبولاياتها . كما يمكننا الوقوف على تاريخ تأسيس مؤسسات إمارة الأمراء ومؤسسات الأيالة المالية والقضائية وملايصات تأسيسها بتتبع قيود هذه الدفاتر . وعلى الرغم من وجود حلقات مفقودة فى تسلسل هذه الدفاتر ، إلا أنها تحوز على أهمية عظيمة كمصدر من المصادر الأساسية لتشكيلات الدولة العثمانية فى مصر خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) .

ويجانب هذه المجموعات الوثائقية الهامة في هذه التصنيفات ، حاولنا قدر جهدنا الإستفادة من المادة الوثائقية الموجودة في التصنيفات الأخرى والتي يضمها أرشيف رئاسة الوزراء مثل دفاتر «مالية بن مدورة» ، و «مختلف ومتنوع» ، «طابو تصريح» ، و «تصنيف ابن الأمين» ، و «تصنيف على أمبري» ، و «تصنيف فكتة» .

ب - دار أرشيف متحف سراي طوب قابي

(طوب قابي سراي أرشيف) :

ويقوم هذا الأرشيف بحفظ الوثائق الخاصة بالسلطين العثمانيين ، تلك التي كانت تعرض عليهم بصفة خاصة ، وتُحفظ في خزائن أوراقهم الخاصة ، ونظراً لأهمية هذا الأرشيف ظل حتى وقت قريب مجهول المحتويات . وعموماً يندر وجود وثائق تتعلق بأية مصر في القرن (١٠هـ / ١٦م) ، في هذا الأرشيف ومعظم الوثائق المصنفة حتى الآن يعود للقرن (١١هـ / ١٧م) ، وحتى القرن (١٣هـ / ١٩م) . أما ما هو متعلق بالقرن (١٠هـ / ١٦م) ، فهو عبارة عن دفاتر عروض أو تقارير تعلق بأحوال مصر المالية والإدارية أو فرمانات تعيينات ، أو شكاوى الأهالي ، وأيضاً دفاتر المخلفات والساليانات والعلوفات التي تتعلق بأمرام مصر وجنودها والتي كانت ترسل من قبل إندريس الأيالة إلى مركز الدولة . وقد عثر في هذا الأرشيف على أقدم دفتر مهمة حتى الآن وهو يحمل تاريخ (٢٥ رمضان ٩٥١هـ وحتى محرم ٩٥٢هـ) تحت رقم أوراق ١٢٣٢١ . وفي هذا الدفتر ، نصائد وجود العديد من الأحكام للهامة المرسلة إلى أمير أمراء مصر ونظر أمواله وقاضيه ، وهي تدور حول أحوال مصر المالية والإدارية الهامة ، ويعتبر هذا الدفتر من أهم مصانير بحثنا الخاصة بتشكيلات مصر في تلك الفترة .

ج - أرشيف السجلات الشرعية :

وهو ذلك الأرشيف المحفوظ الآن في دار الإفتاء باستانبول . وتعتبر « دفاتر روزنامجة قاضي عسكر » أهم دفاتر هذا الأرشيف بالنسبة لموضوع بحثنا ، حيث نصائد بها مادة تتعلق بمناطق إيالة مصر القضائية ، تلك المناطق التي كانت ملحقه بقضاء عسكر الأناضول . ولما كانت وثائق هذه المادة تبدأ من عام

(١٠٧٦هـ) ، فقد كانت إمكانية الاستفادة منها لإلقاء الضوء على التشكيلات القضائية بإيالة مصر خلال القرن ١٠هـ متواضعة إلى حد كبير . ويحتوى هذا الدفتر على قسم مستقل يتعلق بتوجيهات المناطق القضائية فى إيالة مصر تحت عنوان « مناصب ممالك مصر المعروضة على الأستانة » .

ثانياً : المصادر المعاصرة :

ويقصد بالمصادر المعاصرة ، تلك الآثار التى حررها شهود عيان أو التى نقلت عن شهود عيان ، أو كتبت فى حدود الفترة الزمنية لهذه الدراسة . ولذلك ، فمما لا شك فيه أن هذه المؤلفات المعاصرة ، تعتبر أهم للمصادر التى يمكن الاعتماد عليها فى وصل حلقات المادة الأرشيفية للبعثرة ، وتقييم هذه المادة ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان .

ويأتى على رأس المصادر التى استعان بها الباحث فيما يتعلق بفترة ضم مصر للإدارة العثمانية ، وتشكيل إيالة مصر وهى الفترة التى أطلقنا عليها اسم « المرحلة الانتقالية » من الحكم العثماني فى مصر ، كتاب « بدائع الزهور » لابن إياس ، وكتاب « نوارى التواريخ » للديار بكى . وتعتبر « منشآت السلاطين » لفريدون بك التى تضمنت المكاتبات المتبادلة بين الغورى وسليم قبيل ضم مصر وأيضاً رسالة « فتح نامه » التى حررها كاتب الديوان الذى صلب سليم الأول إلى مصر « حيدر أفندى » ، وأيضاً كتاب « غزوات السلطان سليم خان مع قانصوه الغورى سلطان مصر وأعمالها » لابن زنبيل الذى يروى الصراع المملوكى - العثمانى فى مصر ، مقدماته ونتائجه ، ومؤلفات « سليم نامه » التى أهديت للسلطان سليم الأول فى حياته أو بعد وفاته وروى حملاته فى الشرق تعتبر من المصادر الرئيسية المعاصرة للتأريخ لهذه الفترة .

ويلاحظ أن رضوان باشا زانه ، وسهيلى والحاق وعبد الكريم من مؤرخى مصر فى القرن ١١هـ / ١٧م قد استفادوا بدرجات متفاوتة من تواريخ كل من ابن إياس وابن زنبيل وفريدون بك اختصاراً أحياناً وتفصيلاً أحياناً أخرى ، ولم يصادف فى الفترة اللاحقة مؤرخ على المستوى التفصيلى لابن إياس فى بدائعه ، وذلك على الرغم من كل ما فيه ، كما لم يظهر أثر يروى لنا وقائع مصر وأحوالها وتطورات أحداثها على نمط بدائع الزهور أو حتى قريب منه . ولما كان معظم

الذين كتبوا عن تاريخ مصر في العصر العثماني من مؤرخي القرنين (١١ - ١٢هـ / ١٧ - ١٨ م) ، قد سجلوا أحداث إيالة مصر خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي مختصرة للغاية وناقصة لدرجة كبيرة ، وذلك علاوة على ربطهم هذه الأحداث دائماً بولاية مصر . وكثيراً ما نجد بعضهم ينقل من بعض من غير تمحيص أو تقص للأحداث . ولكن ، هذه المجموعة من المؤرخين تبدأ في ذكر التفصيلات بشكل تدريجي ابتداء من مطلع القرن (١١هـ / ١٧ م) .

وعلى الرغم من ذلك ، لم تعكس هذه الأثار لحوال إيالة مصر بوجهها الحقيقي ، حيث كانت تعطي مساحات واسعة من صفحاتها للمشكلات المحلية والصراعات القبلية التي كانت تنشب بين الفرق العسكرية والجماعات المملوكية والسناجق وبين مختلف طوائف مصر المحلية بعضها وبعض ، مما كان يعطي صورة مشوهة وخاطئة عن لحوال إيالة مصر وتشكيلاتها بصفة عامة ، في العصر العثماني . وفي السطور القادمة سيحاول الباحث التعريف بأهم المؤلفات التاريخية المعاصرة ، تلك التي استفاد منها في بحثه .

* ابن إياس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى (٨٥٢ - ٩٣٠هـ)

« بدائع الزهور في وقائع الدهور » :

وتأتى أهمية اثر ابن إياس من حيث أن والده كان من أمراء الألف للمالكي ، ووصل إلى رتبة أمير كبير في دولة للمالكي . أما ابن إياس نفسه راوى الأحداث ، فكان قريب من أهل الديوان وأمراء الدولة باعتبار مكلته أبيه ، وبإعتباره من أمراء العشرات ، ثم ارتقى حتى وصل إلى رتبة أمير أخور رابع في القصر للملوكي . وقد أتاح هذه المكانة للمؤلف تعقب وقائع المرحلة الأخيرة من التاريخ للملوكي في مصر والشام ، حيث جمع مشاهداته وتحليلاته لأحداث هذه الفترة في مؤلفه الذي يحتوى على خمسة مجلدات تحت اسم « بدائع الزهور في وقائع الدهور » . وفي المجلد الخامس الذي يحتوى على وقائع الأعوام من ٩٢٢ هـ وحتى ٩٢٨ هـ ، من هذا الأثر الذي يبدأ تاريخ مصر فيه من خلق آدم عليه السلام وحتى عصر السلطان قايتباي بشكل مختصر ، قام ابن إياس بعرض التشكيلات المملوكية خلال هذه المرحلة ، ويبيان عوامل التغيير التي حدثت في بنية الدولة

الملوكية بلخلية كانت لم خارجية ، ثم تتبع المؤلف خلال هذا الجزء العلاقات الملوكية - العثمانية منذ البداية ، حيث قام بتحليل ونقد مقدمات ضم مصر للإدارة العثمانية ، وتصوير دخول مصر تحت الإدارة العثمانية تصويراً مفصلاً ، وتتبع الإجراءات التي قام بها السلطان سليم في مصر ، وكيف وطد العثمانيون اقتدامهم في مصر في زمن ملك الأمراء خاير بك ، ويبين بكل تفصيل إلى أي درجة تعرضت تشكيلات مصر الإدارية والمالية والعنلية والعسكرية للتغييرات في هذه المرحلة الإنتقالية من الحكم العثماني في مصر .

* الدياربيكري ، عبد الصمد بن علي بن داود .

« نواذر التواريخ »

يذكر الدياربيكري أنه كان قد قدم إلى مصر مع السلطان سليم الأول ، وفي عام ٩٤٧هـ عين قاضياً على دمياط ، ثم عمل مشيراً للداود باشا أمير أمراء مصر في الفترة ما بين (٩٤٥ - ٩٥٦هـ) . ولذلك يُعتبر الدياربيكري شاهداً عياناً لأحداث فترة توطيد الحكم العثماني في مصر ومعاصراً لأحداث الاضطراب التي حدثت في مصر إثر وفاة خاير بك ، ثم شاهداً لحركة التغيير الإداري والمالي والعسكري التي مرت بها إيالة مصر عقب تنظيم قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ . ويعد اثره « نواذر التواريخ » الترجمة التركية لبدايع الزهور ، ونيل له في الوقت نفسه ، ومن هنا تتضح قيمة هذا الأثر بالنسبة لهذه المرحلة في التاريخ العثماني بمصر .

وكان المستشرق للعاصر ستانفورد شو قد ذكر هذا الأثر تحت اسم « ذكر الخلفاء والملوك المصرية » ، وقد جاذبه في ذلك الصواب ، حيث ذكر الدياربيكري في مقدمة كتابه اسم « الترهة السنية في ذكر الخلفاء والملوك المصرية » لحسن ابن طولون ، وذلك كواحد من المصادر التي إعتد عليها في اثره .

يحتوى كتاب « نواذر التواريخ » على تاريخ مصر منذ الخليقة وحتى زمن أمير أمراء مصر داود باشا (٩٤٤ - ٩٥٦هـ) ، فالقسم الأول من هذا الكتاب عبارة عن ترجمة حرقية لأثر ابن طولون للذكور « الترهة السنية » ، ويمتد حتى عام ٩٠١هـ .

لما القسم الثاني ، فهو ترجمة لكتاب « بدايع الزهور » لابن إياس مع بعض الحذف والإضافة حيث كان المؤلف يعرض وجهة نظره فيما ذكره ابن إياس بعد

ترجمته إلى اللغة التركية وبخاصة فيما يتعلق بالدولة العثمانية ، وهذا القسم ينتهى عند تاريخ ٩٢٨هـ .

أما القسم الثالث من الأثر وهو القسم الجديد فيحتوى على وقائع الأحداث على الطريقة التى اتبعها ابن إياس فى عرضه للأحداث فى كتابه ، وامتد هذا الجزء حتى عام ٩٣١هـ . وقد عرض المؤلف فى هذا القسم الأخير من أثره الوقائع حتى وصول إبراهيم باشا الوزير الأعظم إلى مصر بشكل مفصل ، فى حين أن ذكر أحداث الفترة التالية بشكل أكثر اختصاراً . وقد كان من المنتظر من المؤلف أن يذكر أحداث هذه الفترة الأخيرة تفصيلاً بأحداثها الفترة التى عاصرها وشاهد أحداثها بنفسه !! وعلى الرغم من هذا فإن أثره يعتبر بحق مصدراً ليس له مثيل فيما يتعلق بما احتواه قسمه الأخير من تفصيلات عن حالة عدم الاستقرار الإدارى التى مرت بها أيلة مصر بسبب حركة العصيان المتتالية التى حدثت خلال هذه الفترة .

* البكرى محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى (١٠٢٩هـ)
« المنح الرحمانية فى الدولة العلية » .

لقد كان والد المؤلف يعرف باسم « مفتى السلطنة بالديار المصرية » . وهو من علماء الأزهر شهد أحداث مصر خلال هذه الفترة . ولابن أبى السرور الذى يعد من علماء مصر الكبار فى القرن (١٠هـ / ١٦م) ، عدة آثار تاريخية حول أيلة مصر غير المنح الرحمانية . إلا أن هذه الآثار كانت تشبه بعضها البعض من حيث المستوى وطريقة العرض . ويأتى على رأس هذه الآثار « كتاب المنح الرحمانية » فى الدولة العلية « الذى يعتبر إختصاراً لكتاب « عيون الأخبار ودرر الألبصار » ، ويحتوى على وقائع مصر حتى عام ١٠٢٩هـ ، وهو مرتب على خمسة عشرة باباً ، حيث يذكر فيه أحوال الدولة فى زمن كل سلطان ، ثم يروى أحوال أمراء مصر الذين باشروا مهامهم فى مصر خلال هذه الفترة ، والأحداث الهامة التى جرت فى زمن كل منهم . والشئ الملفت للنظر فى هذا الأثر أنه على رغم من قرب المؤلف لأحداث هذه الفترة ومعاصرتة بحسب اعتقادنا ، إلا أنه سجلها بشكل مختصر مما يبين لنا ما كانت تمر به حركة التاريخ فى مصر خلال هذه الفترة من ضعف . وعلى هذا النحو ظهرت أهمية آثار البكرى نظراً

لقلة المعلومات المتوفرة لهذه المرحلة من التاريخ العثماني في مصر . وكان البكري قد تناول نفس المعلومات على نفس طرز الكتابة في مختلف آثاره الأخرى أمثال « اللطيف الربانية على المنح الرحمانية » ، « فيض المنان في ذكر دولة آل عثمان » الذي يحتوي على وقائع تمتد حتى عام ١٠٢٧ هـ . و « كشف الكرية في رفع الطلبة » الذي يتعلق بإلغاء بدعة (الطلبة) التي انتشرت في مصر منذ أواخر القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي .

أما ابن محمد بن أبي السرور البكري ، عبد الله محمد (١٠٠٥ - ١٠٦٠ هـ) فقد ألف عدة آثار أضاف فيها إضافات جزئية عما كتبه أبوه . ومن هذه الآثار « كتاب الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة » الذي يحتوي على مقدمة وعشرين باباً ، ويرى الأحداث حتى عام ١٠٦٠ هـ ، « والنزهة الزهية في ولاية مصر والقاهرة المعزية » وتمتد وقائعه حتى عام ١٠٤٢ هـ فقط . وفي مثل هذه الآثار تناول المؤلف أحوال ولاية مصر وأوضاع الأيالة في عصورهم ، ومثلما فعل أباه ولم يذكر شيئاً عن السلاطين العثمانيين ولا عن أحوال الدولة العامة .

* محمد بن يوسف الحلاق .

« تاريخ مصر القاهرة »

لم يصلنا معلومات عن مسيرة الحلاق تقريباً ، ولكن يعتبر أثره هذا من أفضل الآثار التركية التي أرخت لمصر خلال العصر العثماني . وقد ذكر المؤلف في مقدمة كتابه أنه كتب هذا الأثر في البداية باللغة العربية ، ثم كتبه باللغة التركية بعد ذلك بلغة سهلة بسيطة هي أقرب ما تكون إلى اللغة الدارجة . ويرى الأثر أحداث وتاريخ مصر من عام ٩٢٢ هـ حتى عام ١١٣٧ هـ . ومن الملاحظ أن المؤلف استفاد من آثار ابن إلياس وابن زنبيل في الفترة التي تتعلق بالفتح ، وانضمام مصر للإدارة العثمانية . أما الفترة التي تلت هذه المرحلة فيقول المؤلف أنه استفاد فيها من التاريخ العربية المختلفة التي وصلت إلى يديه ، ثم اعتمد بعد ذلك على مشاهداته الخاصة للأحداث ويذكر الأثر الأحداث التي وقعت في زمن كل أمير على حده موضحاً أحوال الأيالة الإدارية والعسكرية والاجتماعية بحيث تزداد الأحداث تفصيلاً كلما اقتربت لزمن المؤلف .

* عبد الكريم بن عبد الرحمن .

« تاريخ مصر » .

يذكر المؤلف أنه كان يعمل في مهنة الكتابة العربية في بيت المال بمصر عام ١١١١هـ / ١٦٩٩م . كما يذكر في مقدمة اثره أنه لما شعر بندرة الآثار التي تتحدث عن تاريخ أمراء الأمراء العثمانيين في مصر باللغة التركية ، فإنه أقدم على تناول وقائع مصر حتى عام ١١٢٨هـ / ١٧١٦م ، ترجمة من التواريخ العربية المختلفة إلى اللغة التركية . ومن الملاحظ أن المؤلف قد استعان في كتابة هذا التاريخ بتاريخ « الحلاق » السابق الذكر ، استعانة أساسية حتى أنه يصادف أنه نقل فقرات كثيرة عنه دون أدنى تغيير ، وعادة ما كان يتدخل بقلمه فيضيف بعض التحليلات النقدية للأحداث التي كان يرويها بشكل أكثر تلخيصاً . وفي هذا الأثر الذي حُرر باللغة التركية البسيطة التي هي من العامية أقرب منها إلى الفصحى ينظر عبد الكريم للأحداث بنظرة جديدة ويبين العديد من الأفكار المتعلقة بولاة مصر مما كان يضيف جديداً لأثره .

* يوسف الملواني بن الوكيل .

« تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب » .

لم تصلنا معلومات عن هذا المؤلف ولكن اثره يحتوى على تاريخ مصر منذ الخليفة وحتى عام ١١٤١هـ ، وهو مقسم إلى أربعة أبواب وفي الباب الرابع الذي يحمل عنوان « ذكر ولاة مصر نواب آل عثمان » بعد أن يذكر سيرة سلاطين آل عثمان يروي أحوال ولاة مصر الذين عُنوا في زمانهم ، وأهم أحداث إيالة مصر في عهد كل منهم . فكلما اقتربت الأحداث من القرن ١١هـ / ١٧م ازدادت تفصيلاً . ونتيجة لمقارنته ما أورده الكاتب من أحداث في اثره مع ما بأيدينا من الوثائق ثبت صدق الكاتب ، وأهمية اثره في كتابة تاريخ مصر في العصر العثماني . وإن هذا الأثر حرره المؤلف باللغة العربية ، ثم اختصره شخص غير معروف تحت اسم « تاريخ ملوك بني عثمان وولاتهم بمصر » .

وعلاوة على هذه المصادر الهامة فقد تكررت العديد من المصادر والمراجع الأخرى التي اعتمد عليها الباحث في بحثه هذا في ثبت المرجع ، والله ولي التوفيق .

المدخل

أولاً : الدولة المملوكية وتشكيلاتها الإدارية :

لقد ظهر المماليك على مسرح الأحداث كقواد عظام نافحوا على أرض الإسلام ، في فترة كان العالم الإسلامي خلالها في أشد الحاجة لدولة توحد صفوف المسلمين ، وتعيد لهم عزتهم وكرامتهم بعد سقوط بغداد في يد المغول عام ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م .

وكان ولاية مصر منذ وقت مبكر (٣٨ - ٢٥٤هـ / ٦٥٨ - ١٢٥٨م) قد اعتادوا شراء المماليك من الترك والكرد والزنوج ، وتربيتهم تربية عسكرية ومنحهم صفة « الجنود الخواص » . وقد استمر هذا العرف بعد ذلك ، فقام الطولونيون (٢٥٤ - ٩٢هـ / ٨٦٨ - ٩٠٥م) ، ثم الإخشيديون (٣٢٣ - ٣٥٨هـ / ٩٣٥ - ٩٦٩م) ، ثم الفاطميون (العبيديون) (٣٥٨ - ٥٩٧هـ / ٩٦٦ - ١١٧١م) وأخيراً الأيوبيون (٥٩٧ - ٦٤٨هـ / ١١٧١ - ١٢٥٠م) قاموا بشراء وتنشئة هؤلاء المماليك تنشئة إسلامية - عسكرية للاستعانة بهم وقت الملقات^(١) . وكان الملك الأيوبي للملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٣٧ - ٦٤٧هـ / ١٢٣٩ - ١٢٤٩م) يُكثر من شراء المماليك ، حيث نسبوا إليه كالعانة وعرفوا باسم « المماليك الصالحة » . وكان أكثرهم من القبط والخوازم ، كما أطلق عليهم اسم « المماليك البحرية » نظراً لتلقيهم تدريباتهم في القلاع الموجودة في جزيرة الروضة في بحر النيل ، وذلك امتباراً من عام ٦٣٩هـ / ١٢٤١م . وعقب وفاة الملك الصالح تمكن هؤلاء المماليك من السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) . وبذلك برزت للوجود دولة المماليك في مصر والشام^(٢) . وفي عهد السلطان المنصور قلاوون (٦٧٨ - ٦٨٩هـ / ١٢٧٩ - ١٢٩٠م) تم تشكيل جماعة من المماليك من جنس الهرکس وعرفت هذه الجماعة باسم « المماليك البرجية » ، نظراً لتلقيهم تدريباتهم في أبراج قلعة الجبل ، وقد تمكن أحد هؤلاء المماليك ويدعى (سيف الدين برقوق) من الاستيلاء على مقاليد الحكم من آخر أبناء قلاوون عام (٧٨٤هـ - ١٣٨٢م) . وبذلك بدأت دولة المماليك البرجية واستمرت حتى انهارت على يد العثمانيين في ٩٢٣هـ - ١٥١٧م .

لقد قامت دولة المماليك في مصر والشام بدور عظيم في التاريخ الإسلامي ،
وذلك بصنعهم غارتين عظيمتين على العالم الإسلامي . أما الغارة الأولى ،
فتمثلت في زحف هولاكو على شرق الدولة الإسلامية ، وإسقاطه لمركز الخلافة
العباسية في بغداد عام ٦٥٦هـ - ١٢٥٨ م . فتصدت المماليك لهذه الهجمة
الهمجية وأوقعت بالنتار هزيمة قاسية في عين جالوت عام ٦٥٨هـ - ١٢٦٠ م .
وأما الغارة الثانية فكانت تتمثل في الحملات الصليبية التي ما انفكت تنطلق من
سواحل الشام وجزر البحر المتوسط من حين لآخر ، الأمر الذي كان يهدد العالم
الإسلامي كله بشكل دائم ، ومرة ثانية قام للمماليك بعدة حملات على تلك الأوكار
الصليبية في سواحل الشام وانتهت بتطهير هذه المناطق من تلك الجيوب
الصليبية تماماً عام ٦٩٠هـ - ١٢٩١ م ، ثم تعقبوا فلولهم في قبرص (٨٢٩هـ -
١٢٦٦ م) . ثم في رويس (٨٤٨هـ - ١٤٤٤ م) .

ولما نسى المماليك رسالتهم التي طالما نادفوا عنها وتفجرت طبيعتهم وسر
بقامهم ووجوبهم سقطت نولتهم وانقلبوا أدلة هائمون على وجوههم في
الأرض . وإذا كانوا قد حاولوا استرداد مكانتهم القديمة خلال السنوات الثمانية
التي تلت دخول الشام ومصر تحت الحكم العثماني (٩٢٢ - ٩٣٠هـ / ١٥١٦ -
١٥٢٤) إلا أنه لم تقم لهم قائمة حتى أواخر القرن العاشر الهجري / السادس
عشر الميلادي ، حيث بدأ الأمراء الجراكسة في شراء وتربية خواص لهم قفقاسي
المنشأ . ويمرر الوقت وعلى أثر ضعف الإدارة العثمانية في مصر تزايد نفوذ
هؤلاء المماليك في الإدارة المحلية بالبلاد ، واستمر هذا النفوذ حتى تحول تدريجياً
إلى محاولات متتابة للانفصال عن الدولة العثمانية ، وذلك إلى أن قام محمد
علي باشا بالقضاء على ما بقي منهم في قلعة الجبل بمصر في صفر ١٢٢٦هـ -
مارس ١٨١١ م .

تشكيلات الدولة :

لقد كان السلطان هو رأس تشكيلات الدولة الإدارية والعسكرية ، فهو الذي
يرأس ديوان السلطنة ، وفي نفس الوقت يقود الجيش إلى ساحات القتال .
وكان كل مملوك يمكنه إحراز مقام السلطنة في الدولة ، فلم يكن هناك
نظاماً معروفاً لتعيين أو انتخاب السلطان المملوكي ، إلا أنه كان هناك شروط لابد

من توافرها فيمن يفكر في هذا المنصب وهى : أن يكون من بين المماليك الذى اتسوا تدريباتهم وخدموا فى السلك العسكرى ، وفى السرائى المملوكى ، وذلك حتى ارتقوا إلى مراتب الإمارة ، وأن يتفوق على أقرانه من الأمراء بقدراته الشخصية الفذة ، وأن يتمكن من تنحية منافسيه جانباً بمساعدة جنوده الخواص ، واتباعه الأماناء . وبذلك يتثنى لهذا المملوك أو ذلك احراز مقام السلطنة . وكان هذا السلطان يكتسب صفته الشرعية فى العالم الإسلامى بتصديق الخليفة العباسى بالقاهرة على اعتلائه لمقام السلطنة . وكان السلطان المملوكى يجمع فى يده كافة الصلاحيات المدنية والعسكرية فى الدولة التى قامت على أساس عسكرى وذلك باعتباره رئيساً للأمراء للمماليك جميعاً^(٣) .

وكان للسلطان مجلس عال يدعوه للانعقاد حسب ما كانت تقتضيه مصالح البلاد ، ولم يكن لهذا المجلس موعد محدد . وكان رجال الدولة أمثال « نائب السلطنة بمصر » (أمير كبير) ونظار الدواوين ، أعضاء فى مجلس السلطنة هذا . فكان يجلس على يمين السلطان قضاة المذاهب الأربعة ، ووكيل بيت المال وناظر الحسبة ، وعلى يساره كان كاتب السر يأخذ مكانه ، كما كان ناظر الجيش والموقعين يجلسون أمامه . أما أمير المجلس فكان يقوم بعرض للموضوعات التى ستناقش فى المجلس بحسب أهميتها ، وكان على رأس هذه الموضوعات ، ما يتعلق بأمور الحرب والسلام ، وإصدار قرارات العزل والتعيين الهامة^(٤) .

ومن ناحية أخرى ، كان للسلطان مجلس آخر يدعو لعقده فى أيام الأحد والأربعاء من كل أسبوع . وفى هذا المجلس الذى كان يدعى اليه كاتب السر والدويدار وخقيب الجيش ، كان السلطان يستمع الى شكاوى وتظلمات الامالى ، ويفصل فى الدعاوى بمساعدة القضاة الأربعة^(٥) .

أرباب السيوف ، رجال الدولة والجيش :

لقد كانت دولة المماليك ، دولة عسكرية من الدرجة الاولى ، فالفة التى كانت تحكم وتدير شئون الدولة ، هى نفسها التى كانت تقود الجيوش فى ساحات القتال ، فكانوا جميعاً من المماليك . فمن « العساكر السلطانية » كان يتشكل الجيش ، ومنهم ايضاً كان ينتخب رجال الدولة .

رجال الجيش : كان الجيش للملوكى ينقسم إلى أربعة أقسام :
القسم الأول ، عبارة عن « الممالك السلطانية » الذين كانوا تحت إدارة خادم
يدعى « مُقَدِّم للمالك » .

القسم الثانى ، فيشكله « فرسان المقاطعات » ، وهم عبارة عن جنود
الحلقة ، و « البحرية » و « التركمان » و « العرب » و « الأكراد » وغيرهم .

والقسم الثالث ، يمثل « ممالك الأمراء » الذين يتكفل بتدريبهم وتدريبهم
فى « إحواش » الأمراء المقدمين والطلباخاناء والعشروات فى النيايات مثل نيابة
الشام ونيابة حلب ، وذلك على نمط ممالك السلطان .

أما القسم الرابع ، فيتكون من « القوات المعاونة » التى تستدعى فى حال
الحاجة إليها فقط ، وهم من لجناس وعناصر مختلفة ممن تقطن فى مناطق نفوذ
الدولة .

أما احتياجات ومؤن الجيش للملوكى التى كان يقوم بتوفيرها كل من « أمير
السلاح » و « أمير أخور كبير » ، كانت توفر تحت إشراف « أتابك العساكر »
(أمير كبير) . وفى « ديوان الجيش » كانت تنظر كافة أمور العساكر السلطانية ،
أما ما يتعلق بالممالك السلطانية ، فكان يباشر فى ديوان آخر يعرف باسم
« ديوان المفرد » (٦) .

رجال الدولة : وينقسم رجال الدولة بحسب مراتبهم فى الجيش الملوكى
إلى أربعة طبقات :

الطبقة الأولى : وتعرف باسم « التقدُّمة » ، وكانت تضم أعلى المراتب بعد
مرتبة السلطنة . ويأتى على رأس هذه الطبقة « أمير كبير » ، وكان صاحب
صلاحيات مطلقة باعتباره « أتابك العساكر » فى نفس الوقت ، وذلك منذ أوائل
القرن (١٠هـ / ١٦م) ، وقد زانت صلاحياته تلك مرة أخرى بعد إلغاء منصب
الوزارة ، ومنصب نائب السلطنة بمصر ، حيث أصبح الوكيل الأول للسلطان فى
شئون الدولة العسكرية والإدارية (٧) .

ويأتى بعد أمير كبير فى هذه الطبقة ، « أمير سلاح » الذى كان رئيساً
ومشرفاً على الخزائن ومخازن الأسلحة (الزرباخانة والسلاحخانة) ، ثم « أمير
المجلس » الذى كان يعتبر ناظراً ومديراً لتشريفات مجلس السلطنة ، « وأمير

أخو ، الذى كان مسئولاً عن أسطبلات السلطان ، و « رأس نوبة النواب » الذى كان قائداً عسكرياً للممالك السلطانية ، و « حاجب الحجاب » الذى كان ينظر فى كافة أمور العسكر المملوكى القضائية .

أما الدواير كبير ، فكان يُعد من أرباب السيوف ، ومن أرباب الأقاليم فى نفس الوقت ، وكان صاحب صلاحيات إدارية وعسكرية واسعة ، حيث تأتى مرتبته من حيث الأهمية بعد مرتبة أمير كبير مباشرة . وقد زادت أهمية هذه الوظيفة فى أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م) (٨) .

وقد كان الأمراء المقدمين يُعينون أيضاً فى وظائف إدارية عليا ، فكان منهم « نواب السلطنة بدمشق وحلب والإسكندرية ومصر العليا والسفلى » ، وكان يُعاون كل من هؤلاء ، نائب ، وحاجب ، وشاه سلاح ، وناظر خاص ، وناظر جيش ، وكاتب سر (٩) .

الطبقة الثانية : وتعرف باسم « طبكخانه » ، وأصحابها يعرفون بـ « أمراء طبكخانه » أو « رؤساء أربعمئات » . وهم يعتبرون معاونون للأمراء المقدمين . ومن هذه الطبقة كادت ينتخب « والى القاهرة » (والى الشرطة) الذى كان من المسئولين عن إقرار الأمن والهدوء فى القاهرة وتنفيذ أوامر السلطان ، وعرض التقارير التى كانت ترد من نيايات السلطنة المختلفة كل يوم على السلطان (١٠) ، و « نقيب الجيش » الذى كان قائداً لـ « أجناد الحلقة » ، والمُهمّندار المكلف بمقابلة السفراء والزوار ، ونائب القلعة ، وإيضاً تاجر الممالك (١١) .

أما الطبقة الثالثة والطبقة الرابعة : من رجال الدولة أرباب السيوف ، فكان يمثلها أمراء العشرات وأمراء الخمسمات ، وهؤلاء كانوا أقل نفوذاً وسطوة فى الدولة (١٢) .

أرباب الأقاليم :

إذا كانت أعلى مراتب دولة الممالك تنحصر فى طبقة العسكر المعروفة باسم « أرباب السيوف » ، فقد كانت إدارة شئون الدولة الإدارية والمالية توكل لطبقة من المدنيين تعرف باسم « أرباب الأقاليم » وكان هؤلاء يختارون للقيام بمختلف الأعمال الإدارية حسب كفاءته كل منهم ، سواء كانوا من المسلمين أو من أهل الذمة أيضاً ، مما كان يبرز بشكل جلى طبيعة المعاملة التى كان يلقاها أهل الذمة

في دولة المماليك . ولم تكن إدارة هذه الفئة لشئون الجيش والمالية والأوقاف مستقلة ، بل كانت مرتبطة بالإدارة المركزية التي هي موجودة فعلاً في يد طبقة الأمراء من « أرباب السيوف » .

وكان أرباب الأقلام يحتفظون بأسرار وظائفهم في أضيق الحدود ، حيث ظهر تأثير هذا الإجراء الإداري بوضوح عندما أراد الحكام الجدد من العثمانيين أن يتعرفوا على كيفية إدارة المماليك للبلاد ، فكان هؤلاء الكتبة يخفون دفاترهم ، ويطلعون العثمانيين على دفاتر ذات شفرة مالية خاصة ، فيعطونهم بذلك معلومات غير صحيحة عن الإدارة في البلاد ، مما أوقع الإدارة العثمانية في مصر في حالة شديدة من الاضطراب(١٣) .

وقد كان على قمة الوظائف التي كانت تقوم بها هذه الفئة وظائف : « مشير الدولة » الذي كان يقوم السلطان باستشارته في بعض الأمور الهامة للدولة ، و« كاتب السر الشريف » (ناظر ديوان السر الشريف) الذي كان مسئولاً عن مكاتبات الدولة بصفة عامة ، وكان يختار من العلماء المتفهمين في علوم القرآن والسنة والأدب والتاريخ والحكمة وضروب الأمثال وغيرها من العلوم اللازمة ، وكان يرأس ديوان يضم الموقعين والنظار والكتبة وغيرهم ، ويعرف هذا الديوان بإسم « ديوان الإنشاء » (ديوان السر الشريف) (١٤) ، و« ناظر الجيوش المنصورة » المكلف بالإشراف على الأمور الإدارية المتعلقة بالعساكر السلطانية ، و« وزير الدولة » الذي كان رئيساً لإدارة الشؤون المالية في السلطنة - وكانت رتبة الوزارة في الدولة الإسلامية قد فقدت أهميتها ، حيث انحسرت في أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م) ، صلاحيات هذا المنصب في عملية التفتيش على أمور المالية فقط(١٥) - و« ناظر ديوان الخصاص » الذي كان مشرفاً على الأمور المالية والأراضي الخاصة بالسلطان نفسه(١٦) .

وعلاوة على طبقتي « أرباب السيوف » و« أرباب الأقلام » ، كانت هناك طبقة ثالثة تضم الصف الشرعية على كافة أعمال الطبقتين السابقتين ، فضلاً عن السلطان نفسه .

ويأتي في مقدمة هذه الطبقة « الخليفة العباسي بمصر » الذي لم يكن يملك من الملك والتصرف شيئاً ، بل كان صاحب مقام روحى فقط - وكان السلطان

الملوكي الظاهر بيبرس قد بايع أحمد أبو القاسم العباسي الذي لجأ إلى مصر عام (٦٥٩هـ / ١٢٦١م) ، حيث زالت مكانة مصر الروحية منذ ذلك الحين في العالم الإسلامي - ثم يأتي بعد ذلك « قضاة القضاة » من المذاهب الأربعة الذين كانوا يقومون بكافة الأمور الشرعية والقضائية للأهالي بالدولة - وكان في مصر حتى عام (٦٦٢هـ / ١٢٦٥م) قاضي قضاة شافعي فقط ، وكان يحمل لقب « شيخ الإسلام » ، ولكن منذ ذلك التاريخ تقرر تعيين ثلاثة قضاة قضاة عن المذاهب الحنفية والمالكية والحنبلية ، علاوة على قاضي القضاة الشافعي - و« قضاة العسكر » الذين كانوا ينتخبون من مذاهب الشافعية والحنفية والمالكية فقط ، وكان هؤلاء القضاة يصحبون السلطان دائماً ، حيث ينظرون في الأمور الشرعية والقضائية المتعلقة بالجنود^(١٧) . أما « نظار الحسبة » في القاهرة والفسطاط والإسكندرية ، فكانوا مكلفين برعاية أعمال البلدية في المدن ، حيث كان كل منهم يقوم بالتفتيش على الحوانيت والأسواق والورش وغيرها ، فيأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر في الطرقات^(١٨) .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن دولة المماليك قد اتخذت معظم التشكيلات الأساسية للدولة الأيوبية نموذجاً يحتذى كما استفادت أيضاً من تشكيلات الدول الإسلامية الأخرى ، محاولة في ذلك توفيق هذه التشكيلات مع « نظام المماليك » الذي قامت عليه ، بحيث استمرت عملية التغيير والتطوير هذه في تشكيلات الدولة متأثرة بما كانت تمر به من أوضاع بين الحين والآخر^(١٩) الأمر الذي جعل حالة الاستقرار في التشكيل الإداري لمؤسساتها المختلفة شبه منعدمة ، وسوف نلمس هذا ، إن شاء الله تعالى أثناء إجراء المقارنة بين تشكيلات المماليك المركزية وتشكيلات الدولة العثمانية .

الإنهيار الداخلي :

لقد كان إنهيار النظام الداخلي من أهم العوامل التي أدت في النهاية إلى سقوط الدولة نهائياً . وكانت حالة الفساد التي شوهت تخترق كافة مؤسسات الدولة وتشكيلاتها على رأس هذه العوامل على الإطلاق .

ويؤكد لنا ابن إياس كشاهد عيان لفترة انحطاط المماليك وسقوط دولتهم ، أن وباء الرشوة كان قد تقشى في مختلف مؤسسات الدولة . فكان الأمراء يقرّون

كثيراً من الأمور المخالفة للشرع الإسلامى القويم ، فيغشون الرشاوى والهدايا على رجال الدولة ، ويدخلون بهذا الطريق الشاذ الوظائف الهامة التى كانت بهذا الشكل فى يد غير المؤهلين لها ، حتى أن السلطان نفسه كان قد أصابه نفس الداء فكان لا يُصنِّق على تعيين شخص ما قبل أن يحصل منه على مبلغ كبير من المال (٢٠) . ولما كان الكشاف ومشايخ الأعراب قد اعتادوا تقديم الهدايا القيمة والأموال للسلطان عند تعيينهم ، فقد عمل هؤلاء وأمثالهم على استخراجها من المقاطعات والأوقاف التى كانت تحت تصرفهم ، ولهمناً من رعايا النيابات . ونتيجة لهذا الظلم الواقع على الرعايا اضطربت إدارة النيابات وولاياتها ومالياتها إلى حد كبير . وسوف نلاحظ أن هذا الفساد وذلك الظلم الذى كان سبباً فى سقوط وإنهيار دولة للملك فى الداخل قبل إنهيارها السياسى ، قد بُعث مرة ثانية على يد نفس هذه العتاصر للملوكية فى أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) (٢١) .

ونتيجة لحالة الاضطراب الاقتصادى التى تعرضت لها الدولة للملوكية ، حُكِمَ التجار والموظفين ضرائب جديدة . وطبقاً لما أورده ابن إياس ، فقد كان يُؤخذ من الرعايا نصف فضة ، عن كل أربب محبوب يشترونه . وفى زمن السلطان قانصوة الغورى أرتفع هذا المقدار الى ثلاثة أنصاف فضة ، وكانت هذه الضريبة تعرف باسم « للوجب » ، كما كان التجار وأصحاب الحرف يضطرون لدفع ضرائب مستحدثة كل شهر للمحتسب ، وعرفت هذه الضرائب باسماء مختلفة مثل « المشاهرة » و « المُجامة » ، وقد نتج عن هذه الزيادة الضريبية ارتفاع الأسعار فى الأسواق ارتفاعاً عظيماً (٢٢) . ومن ناحية أخرى ، فعلى أثر زيادة للضرائب التى كانت تحصل من السفن التجارية التى كانت ترد على موانئ جدة والإسكندرية ودمياط وذلك لسد العجز الذى بدأ واضحاً فى ميزانية الدولة نتيجة تحويل معظم التجارة الشرقية المتجهة إلى أوروبا عن مصر إلى طريق رأس الرجاء الصالح ، اضطربت حركة التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء . وأضاف ابن إياس ، إنه بسبب ارتفاع العشور التى كان يتقاضاها نائب جدة من التجار إلى عشرة أضعاف على ما كان يدفع من قبل ، بدأ هؤلاء التجار يمتنعون عن المرور على ميناء جدة ، كما ذكر أيضاً ، أن السفن الأجنبية لم تعد تتردد موانئ الاسكندرية ودمياط ، كما كانت من قبل ، مشيراً بذلك إلى تغيير طريق

التجارة الشرقية عن مصر ، الأمر الذى هز الحياة الاقتصادية فى مصر بقوة(٢٣) .

ومكنا ، يبدو واضحا تأثير استيلاء البرتغال على طريق تجارة الهند بإكتشافهم طريق رأس الرجاء الصالح ، وفرض الحصار على مرور التجارة الشرقية عبر مصر ، على كافة مؤسسات الدولة المملوكية بفقدانها هذا المورد المالى والاقتصادى الهام (٢٤) . فبدأ السلطان المملوكى فى مصادرة أموال الأمراء المقدمين وأعيان التجار وموظفى الدولة والمبشرين ، وذلك حتى يتمكن من سد احتياجات الممالك السلطانية ومرتباتهم(٢٥) . كما فرض السلطان مبلغ يدفعه عامل الضرب له كل شهر ، الأمر الذى جعل العامل يعمل على تعويض هذا المبلغ بخلط النحاس والرصاص بالعملة الفضية ، فأدى هذا لاضطراب وفساد المعاملات المالية بل ولتداول الدرهم بأسعار مختلفة(٢٦) . وعلاوة على هذا ، فقد قام السلطان المملوكى قنصوة الغورى بإفراغ خزانة الدولة من الأموال لتوفير مهمات حملة مرج دابق(٢٧) .

ومن ناحية أخرى ، فقد ظهرت بين ممالك السلطان الغورى « الجلبان » ، وبين بقية ممالك الدولة الفتن والمجاهدات . فذكر ابن إياس ، أنه أُنشِيع أن السلطان الغورى قال لمالكة « الجلبان » : (لا تصارىوا أنتم مع العثمانيين ، واتركوا للممالك القرانصة يحاربون بمفردهم) ، وذلك قبيل معركة مرج دابق . ولما وصل هذا الخبر للممالك القرانصة ، وحان وقت النزال تركوا للممالك الجلبان وحدهم فى حلبة القتال مع السلطان ، وانسحبوا من ميدان المعركة(٢٨) . وكان هؤلاء للممالك قد وصلوا لدرجة من الفساد جعلت البعض منهم يعمل ضد البعض الآخر(٢٩) .

ثانياً : الدولة العثمانية وتشكيلاتها الإدارية :

لقد ظهرت الدولة العثمانية ، لأول مرة ، كواحدة من تلك الإمارات التركمانية التى انتشرت على ثغور الدولة الإسلامية على الحدود الرومية فى أقصى شمالى غرب الأناضول ، حيث اشتهر أتباعها فى البداية باسم « غزاة سكود » نسبة إلى المنطقة التى انطلقوا منها لأول مرة . وتحت قيادة عثمان غازى توحدت فصائل الغزاة فى تلك المناطق لغزو بلاد الروم ، فلم يمض وقت طويل حتى سقطت فى

يد الغزاة الفاتحين العديد من المدن البيزنطية الهامة مثل بورصة وأزنيق وغيرها (٧٢٦ - ٧٣٧هـ / ١٣٢٦ - ١٣٣٧ م) . ولم يلبث العثمانيون أن وضعوا أقدامهم على بوابة أوربا في غاليبولي (٧٥٨هـ / ١٣٥٨ م) ، وسرعان ما سقطت أدرنة وتراقيا الشرقية ، وانساح للمسلمون في البلقان يفتحون الفتوح في أوربا ، فاعترفت العديد من ممالك البلقان والأناضول بالنفوذ العثماني فيها ، كما لم يجد امبراطور بيزنطة يد من الإعراف هو الآخر بالنفوذ الإسلامي في المنطقة .

لقد كان كل فتح جديد تعقبه معاهدة جديدة تزيد من النفوذ الإسلامي في تلك المناطق وتقلص من سيطرة الممالك البلقانية على أملاكها . ولم تتمخض الحملات الصليبية التي أعلنها ممالك البلقان تؤيدها في ذلك بيزنطة وبابا روما أحياناً ، لم تتمخض إلا عن انطلاق جديدة للعثمانيين ، يفتحون على أثرها مناطق لم تفتح للإسلام من قبل ، ويوطنون أقدام المسلمين في المناطق المفتوحة فعلاً .

ولم تضي فترة طويلة حتى أحيطت بيزنطة ، مركز الكنيسة الشرقية ، من كل جانب بأملاك المسلمين ، مما جعل امبراطور بيزنطة يدفع الجزية ، وحوصرت عاصمته أكثر من أربع مرات إلى أن أذن الله تعالى لها بالفتح على يد السلطان محمد الفاتح عام (٨٥٧هـ / ١٤٥٣ م) ، فكان نعم الأمير الفاتح ، وكان جيشه نعم الجيش آنذاك ، وذلك بعد أكثر من ثمانية قرون مرت على أول حصار إسلامي لها عام (٥٠هـ / ٦٧٠ م) .

ومنذ ذلك الحين ، بدأ العالم الإسلامي يوجه أنظاره صوب غزاة الإسلام في بلاد الروم ليقوموا بمسئولياتهم تجاه المسلمين ويسقط بيزنطة ، سقطت أملاكها في كل مكان ، وفتح الطرق أمام الجيوش العثمانية ، فانساحت في أوربا ، وضمت ممالك البلقان ضمّاً مباشراً (٨٦٢ - ٨٧٩هـ / ١٤٥٨ - ١٤٧٤م) وأراد الفاتح الغازي أن يلحق « رومية » (روما) بلختها القسطنطينية ، لتصبح « إسلامروم » كما صارت الأولى « إسلامبول » ، فاستعد الفاتح لذلك عام ٨٨٥هـ - ١٤٨٠م ، ولكن لم يكتب لها الفتح بعد .

وهكذا ، بدأت في الظهور بوادر قيادة جديدة في العالم الإسلامي ، فعلى أثر إخفاق الممالك في مواجهة التحدي الصليبي في البحار الجنوبية ، وحماية

العالم الإسلامي من الأخطار التي كانت تهدده آنذاك من الداخل والخارج ،
توجهت الدولة العثمانية ، لأول مرة ، بجيوشها ناحية الشرق الإسلامي ، حيث
وجدت الدولة أنه جاء دورها لصماية أرض الإسلام ، والوقوف في وجه الزحف
الصليبي في البحر المتوسط وشمالي أفريقيا على يد صليبي الأسبان ، وفي
البحر الأحمر على يد صليبي البرتغال ، وفي وجه الهجمة الشيعية في شرق
الأناضول . وبذلك توحد العالم الإسلامي ، مرة ثانية تحت قيادة العثمانيين
لمواجهة هذه الأخطار التي بدأت تهدد المسلمين في كل مكان ، فالتفت للمسلمون
حول قيادتهم الجديدة ، وبدأوا في استئناف مسيرة الغزو في أوروبا مرة أخرى .

وخلال ما يقرب من نصف قرن من الزمان قضاهما السلطان القانوني في
سنة الحكم ، وصلت فتوحات العثمانيين حتى أواسط أوروبا ، وحوصرت مدينة «
فيينا » أكثر من مرة ، حيث لحكم المسلمون سيطرتهم ، منذ ذلك الحين ، على
البحر المتوسط وموانيه ومعظم جزره ، وانضمت شمالي أفريقيا لأملاك الدولة
العثمانية ، وعاود السلطان سليمان القانوني المحاولة لفتح رومية ، ولكنها لم
تفتح أيضاً ، وفتحت بغداد والبصرة ، وسيطرت الدولة على البحر الأسود
وموانيه ، وأصبحت الشعوب الإسلامية التي لم تخضع لسلطان الدولة ، تدور
في فلكها ، بإعتبارها دولة الخلافة وحامية الحرمين الشريفين . ولكن فترة
الإزدهار هذه لم تستمر طويلاً ، فسرعان ما بدأت رحلة الدولة العثمانية للطويلة
نحو الهبوط ، عقب وفاة السلطان القانوني أثناء حصاره لإحدى قلاع فيينا عام
(٩٧٣هـ / ١٥٦٦م) .

ولم ينتهي القرن (السادس عشر للميلادى / العاشر الهجرى) حتى امتدت
فتوح الدولة العثمانية في طول البلاد وعرضها ، فوصلت حدودها إلى جنوبي
روسيا وشمالي أوروبا شمالاً ، وبلاد الحبشة واليمن والمحيط الهندي جنوباً ،
وبلاد التركستان شرقاً ، وحتى بلاد المجر وحدود النمسا غرباً ، وأصبح البحر
المتوسط والبحر الأحمر والبحر الأسود بحاراً تظللها راية الإسلام ، فاشتملت
الدولة العثمانية على حواضر العالم الإسلامي ومدنها ، مكة والمدينة والقدس
ودمشق وبغداد ومصر ، وورثت حضارة لم يسبق لها مثيل (٣٠) .

تشكيلات الدولة :

لم تعرف الدولة العثمانية نظام المركزية في تشكيلاتها خلال مرحلتها الأولى، وذلك حتى وضع السلطان محمد الفاتح (٨٥٥ - ٨٨٦هـ / ١٤٥١ - ١٤٨١م) لأسس هذا النظام عقب فتح القسطنطينية (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) . ولم تعرف إمارة آل عثمان التشكيلات إلا في عهد اورخان غازي (٧٢٦ - ٧٦١هـ / ١٣٢٦ - ١٣٦٠م) . وكانت الإمارة العثمانية تدار من خلال مجلس عرقي يتشكل من أعيان القبيلة ، ويرأسه رئيس هذه القبيلة الذي كان في نفس الوقت رئيساً للإمارة وقائداً للغزاة . ولا زال هذا التشكيل البسيط يتطور مع تطور الإمارة العثمانية حتى وصل إلى مرحلة تشكيلات الدولة ذات المؤسسات المتعددة .

السلطان : لقد كانت سلطة الأمير الغازي تنبع من كونه رئيساً للعشيرة وقائداً للطليعة الأولى من الغزاة . فكانت عائلة الأمير الغازي تسيطر بصفة مطلقة على مقاليد الحكم والسياسة في القبيلة . فمن هذه العائلة كان لابد من انتخاب رئيس الإمارة . وحتى فتح القسطنطينية كان لأعيان الإمارة في الدولة العثمانية نفوذاً قوياً ، وبخاصة فيما يتعلق بانتخاب الأمير الغازي من عائلة آل عثمان . وعلى الرغم من ذلك ، لم يكن هناك قانون أو قاعدة مضطربة لإعتلاء منصب الإمارة ثم السلطنة العثمانية . ففي البداية ، كان اختيار الأمير الغازي من عائلة آل عثمان ، على أن يكون للمرشح على قدر عالٍ من الكفاءة والإقتدار ، دون النظر إلى فروق السن ، الأمر الذي فتح باباً للتنافس بين الأخوة الأبناء . إلا أنه عقب إعتلاء سليم الثاني العرش (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م) ، بدأ العمل بتعيين أكبر الأبناء سناً .

وكان للسلطان الحق في إبادة كافة عشائر الدولة إدارية كانت أم عسكرية . إلا أنه كان ينبغي عليه عرض الأمور الهامة على الديوان الهمايوني قبل إصداره أي قرار ، على أن يكون القرار النهائي له ما وافق الشرع الإسلامي . وكما كان السلاطين يخرجون على رأس الحملات العسكرية ، ويبعثون قواتهم نيابة عنهم أحياناً - لم يتوانى أي سلطان عن الخروج على رأس جيشه حتى وفاة السلطان سليمان القانوني (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م) - كان هؤلاء يرأسون في نفس الوقت الديوان الهمايوني ، بحيث كانت كافة أمور الدولة

الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية تنظر في هذا الديوان . وكان يعاون السلطان في كافة مسؤولياته الإدارية والعسكرية ، الصدر الأعظم الذي كان ينوبه في إدارة شئون الدولة بقيادة الجيوش .

وهكذا ، كان السلطان العثماني هو الرئيس الأعلى الإداري للدولة ، وفي نفس الوقت كما هو القائد الأعلى لجيوشها . واعتباراً من عام (١٢٣ هـ / ١٥١٧ م) ، أصبح للسلطان العثماني سلطة شرعية كاملة بإعتباره خليفة للمسلمين وخائماً للحرمين الشريفين (٣١) .

الديوان الهمايوني : وهو المجلس الأعلى للدولة . ويعقد هذا المجلس تحت رئاسة السلطان نفسه وفي مكان إقامته وينوب عن السلطان في حالة غيابه الوزير الأعظم . وفي هذا المجلس ، كانت تنظر كافة شئون الدولة الهامة إدارية كانت أم عرفية أم مالية أم عسكرية أم شرعية . وكان المجلس يضم كل من الوزير الأعظم (الصدر الأعظم) والوزراء ، والدفتردار (الروميلي والأناضول) ، وقاضي المسكر (الروميلي والأناضول) ، والتوقيضي (النيشانجي) ، والروزنامه جي ، وإغا اليكيجري (يني جري - الإنكشارية) كأعضاء دائمين فيه . وكان الديوان الهمايوني يعقد أربع مرات أسبوعياً ، وذلك خلال القرن (١٠ هـ / ١٦ م) . ومنذ عصر السلطان محمد الفاتح بدأ السلطان يترك رئاسة الديوان المباشرة لوزيره الأعظم ، حيث كان هو يقوم بمراقبة أعمال الديوان من خلال نافذة تطل على الديوان مباشرة . ومنذ ذلك الحين ، استحدث السلطان ما عرف بـ « حجرة العرض » لعرض شئون الدولة الهامة التي تحتاج إلى رأى السلطان ، وذلك عقب إنتهاء أعمال الديوان يومين أسبوعياً .

وإذا كان الديوان الهمايوني هو المجلس الذي يباشر السلطان كافة صلاحياته من خلاله لإدارة شئون البلاد عامة ، فقد كان للسلطان مجالس أخرى يباشر من خلالها أيضاً مهامه الطارئة والخاصة . فكان يعقد ديوان آخر يعرف باسم « ديوان الغلبة » بغرض استقبال السفراء الأجانب ، ولتوزيع للرتببات الدورية لعسكر الدركاه العالي (قابو قولى) . أما في الظروف الطارئة وللغير عادية للدولة ، فكان السلطان يدعو أعضاء الديوان لعقد جلسة طارئة ، وعندئذ يعرف هذا الاجتماع الطارئ بإسم « آياق ديواني » (ديوان الوقوف) (٣٢) .

١ - رجال الدولة

أولاً : فى مركز السلطنة :

الوزير الأعظم (الصدر الأعظم) : وهو وكيل السلطان المطلق فى كافة شئون الدولة . وقد كان فى الإمارة العثمانية وزيراً واحداً ينتخب من العلماء ، فلما اتسعت شئون الدولة ، تعدد الوزراء ، فعرف الوزير الأول باسم « الوزير الأعظم » . وحتى لوأخر القرن (٩ هـ / ١٥ م) ، لم يتعدى عدد الوزراء ثلاثة وزراء . وكان يرأس الديوان الهمايونى نيابة عن السلطان بصفة دائمة منذ عصر محمد الفاتح . وكانت قراراته تعنى إرادة السلطان نفسه ، ولما لا ، وقد كان بيده خاتم السلطان . وبصفة عامة ، فقد كان الوزير الأعظم ينظر فى كافة شئون الدولة نيابة عن السلطان ، وبخاصة فيما يتعلق بشئون التعيينات والترقيات والعزل وسن القوانين ، وكافة الأمور الإدارية والعرقية والعسكرية والعلمية . أما فيما يتصل بشئون الوزراء أو قضاء العسكر ومن فى مستواهم ، فكان عليه أخذ موافقة السلطان نفسه أولاً قبل إتخاذ أى قرار فى شأن هؤلاء .

وعلاوة على الديوان الهمايونى ، فقد كان الوزير الأعظم يرأس ديوان آخر بعد صلاة العصر عرف باسم « إيكندى ديوانى » (ديوان العصر) . وفى هذا الديوان ، كان الوزير الأعظم يقوم بإتمام أعمال الديوان الهمايونى التى لم تكن قد تمت ويحول ما يتعلق منها بأعضاء الديوان الهمايونى لبحثها فى دواوينهم الخاصة بهم (٣٢) .

ومن ناحية أخرى ، كان الوزير الأعظم ينوب عن السلطان أحياناً فى قيادة الحملات العسكرية ، حيث كان يُمنح عندئذ صلاحيات إضافية ، ويُعطى لقب « سردار اكرم » (القائد الاكرم) . ولم يكن السلطان يرد طلب أو قرار للوزير الأعظم قط . ولكن قد يؤدي هذا الطلب أو ذلك القرار إلى عزله . وكان الوزير الأعظم يتقاضى مقابل خدماته هذه مقاطعة أرض ، علاوة على ما كان يخصه من دخول أخرى تُخصصها له الدولة .

الوزراء : وهم من الأعضاء الأساسيين فى الديوان الهمايونى . وقد وصل عددهم فى مطلع القرن ١٠ هـ / ١٦ م إلى سبعة وزراء . وكان هؤلاء الوزراء يتدرجون فى درجات الإمارة ، من أمير سنجق إلى أمير أمراء ، فأمير أمراء

الأناضول فأمر أمير الروم إيلى حتى يصلون إلى مرتبة الوزارة هذه . وقد يرتقى الوزير لمرتبة وزير ثالث ، فوزير ثان ، فوزير أعظم . ويعرف هؤلاء الوزراء باسم « وزراء القبة » (وزراء الدخل) ، حيث يقوم هؤلاء بمعلوبة الوزير الأعظم فى تدوير كافة شئون الدولة بحسب درجة كل منهم .

ولما زاد عدد وزراء الدخل الذين كانوا يمارسون أعمالهم داخل مركز الدولة وتحت قبة الديوان ، بدأ تعيينهم على ولايات الدولة الممتازة . وقد تم لأول مرة تعيين الوزراء على آيالة مصر ، عقب ضمها للإدارة العثمانية ، وفى عهد السلطان سليمان القانونى ، ثم بدأ تعيين الوزراء بشكل مطرد على ولايات الدولة الممتازة مثل « بغداد » و « بوئين » ، حيث أطلق على هؤلاء الوزراء اسم « وزراء الخارج » ، ولكنهم كانوا أقل مرتبة من « وزراء الدخل » (٢٤) .

قاضى العسكر : وهو يعتبر أعلى مرجع شرعى وقضائى فى الدولة بعد شيخ الإسلام . فحتى أواخر عهد السلطان محمد الفاتح ، لم يكن فى الدولة أكثر من قاضى عسكر واحد ، إلا أنه عقب اتساع فتوح الدولة فى الرومىلى والأناضول قسم هذا المنصب إلى قسمين : « قاضى عسكر الرومىلى » و « قاضى عسكر الأناضول » . وكان كل منهما ينظر فى الأمور الشرعية والقضائية التى تتعلق بمنطقته فى الديوان الهمايونى ، كما كان لكل منهما ديوان خاص به للنظر فى الأمور المتعلقة برعايا منطقته والمحولة عن الديوان الهمايونى . وقد كان لهذا المنصب أهمية خاصة فى الدولة العثمانية ، فما تكاد تخلو معاملة إدارية أو مالية أو حتى عسكرية من توقيع أحد هذين القاضيين اللذين كانت لهما صلاحيات تعيين القضاة فى الدولة دون مستوى المناطق القضائية الممتازة مثل مصر .

وكان الطريق لهؤلاء يبدأ عقب تخرجهم ، حيث يعمل الواحد منهم أولاً كملازم لأحد القضاة ، ثم يرتقى إلى مرتبة قاضى منطقة قضائية (قضا) ، ولألازل يرتقى حتى يصل إلى منصب قاضى عسكر الرومىلى . وكان شيخ الإسلام الذى كان بمثابة مفتى الدولة ينتخب من بين قضاة عسكر الرومىلى السابقين (٢٥) .

الدفتردار : وهو وكيل السلطان فى الشئون المالية ، وتاظر خزانة الدفاتر المالية ، وهو مسئول مسئولية مباشرة أمام السلطان ووزيره الأعظم عن ميزانية

الدولة وماليتها . وكان في عهد الإمارة ومطلع عهد السلطنة هناك دفتردار واحد وعقب اتساع فتوحات الدولة انقسم هذا المنصب أيضاً إلى قسمين : « دفتردار الروميلي » وعرف باسم (باش دفتردار) ، « دفتردار الأناضول » . وكان كل منهما يقوم بالنظر فيما يتعلق بمنطقته من الأمور المالية . وكان لكل دفتردار ديوان خاص به ينظر فيه الأمور المَحولة إليه من الديوان الهمايوني(٣٦) .

الديشانجى (التوقيعى) : ويعرف أيضاً باسم « الطغرائى » نظراً لوضعه « طغراء » (علامة خاتم) السلطان التى تحتوى على توقيعه على القرارات والامارات التى تصدر عنه . وهو من الاعضاء الدائمين فى الديوان الهمايوني . وكان يأتى على رأس مهامه ، فحص مدى توافق قوانين الدولة وقراراتها مع الشرع الإسلامى الشريف ، وإعداد العقود والناشير والبراعات التى تُمنح للوزراء ، والرسائل التى كانت تُرسل للملوك والسلاطين فى أنحاء العالم . كما كان ينظر فى تحريرات الأراضى وتوجيهاتها ، ويشرف على تطبيق قوانينها وإعداد نفقاتها . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، ضعف هذا المنصب حيث حُولت صلاحياته ، وبخاصة ما يتعلق بتحرير المعاهدات والمراسلات الى « قلم الديوان » بالديوان الهمايوني(٣٧) .

الروزنامه جى : وهو الرئيس العام لأقلام وكتبه لقلام الديوان الهمايوني ، وتحت يده كانت تقع كافة مكاتبات الدولة المالية والإدارية ، وبساتر الديوان الهمايوني .

ثانياً : فى الولايات :

ويأتى على رأس مجال الدولة فى الولايات ، الوزراء (وزارة الخارج) ، وأمراء الأمراء ، وأمراء السناجق . وقد بلغ عدد الولايات التى كانت تديرها هذه الفئة خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، ٣٦ ولاية ، منها تسع ولايات تعرف باسم « ولايات سالياته » ، ويتقاضى واليها مرتباً سنوياً (سأل - ياته) - (وهى كلمة تعنى سنوى) - من خزينة الدولة .

أما بقية الولايات فكانت تعرف باسم « تيمار » . وكان كل وزير أو أمير أمراء يحصل على مقاطعة تيمار تعرف باسم « خاص » ، تكون عشورها له مقابل خدماته فى الأيالة ، وذلك علاوة على إعدايه وتجهيزه لعدد من الجند السباهية

(الفرسان) ، وقيادتهم مع من يلتحق به من أمراء السناجق الذين يتبعون ولايتهم ، وجنودهم فى حملات الدولة عند الحاجة اليه .

أما الأمراء السناجق ، فكانوا يتبعون أمير الأمراء إدارياً ، وكان كل منهم يحصل على مقاطعة تيمار محصولها السنوى يتراوح بين (١٠٠٠ و ١٩ ألف) اقة ، أو مقاطعة زعامت ، ومحصولها ما بين (٢٠ ألف و ١٠٠ ألف) . وكان هؤلاء الأمراء يَكلّفون بإعداد وتجهيز مقدار من الفرسان يتناسب مع مقاطعة كل منهم ، وقيادتهم فى حملات الدولة عند الحاجة إليهم . وكان لكل من هذه الولايات وتلك السناجق ، مؤسسات مختلفة تدار بواسطة هؤلاء الأمراء ، من خلال دواوين تشبه الدواوين الهمايوني وبمساعدة تشكيلات تتشابه فى صلاحياتها مع تشكيلات مركز الدولة ، وترتبط ارتباطاً مركزياً قوياً بها .

ب - رجال الجيش :

لقد كان الأمير الغازى قائداً للطليعة الأولى للغزاة المجاهدين ، وفى نفس الوقت رئيساً لقبيلة آل عثمان ، أى أنه كان الرئيس الإدارى والعسكرى لهذه الجماعة التى قامت على اكتافها الدولة العثمانية . ولم يؤثر تطور تشكيلات الإمارة العثمانية على مهام الأمير الغازى الجهادية ، حيث اعتبرت هذه المهام أهم ما يناط به السلطان العثمانى من وظائف كرئيس أعلى للجيش العثمانى . وأصبح الوكيل المطلق للسلطان ووزيره الأعظم ، نائبه فى قيادة الجيش فى حملات الدولة التى لم تتوقف فى وقت من الأوقات .

بداية ، لم تعتمد غزوات قبيلة آل عثمان على جيش مُنظم ، حيث وضعت النواة الأولى لمثل هذا الجيش فى عهد أورخان غازى (١٣٢٤ - ١٣٦٢ م) . وكان هذا الجيش يتشكل من فتيان من قبيلة آل عثمان نفسها ، بحيث كان هؤلاء يزرعون الأرض ويرعونها وقت السلم مقابل ترك الدولة عشور هذه الأرض لهم وإيجابتهم لنهائ الغزو والجهاد وقت الحرب ، وعندئذ ، كان يوزع عليهم (٢) اقة يومياً . واستمر جند المشاة فى الدولة على هذا النحو حتى أواسط القرن ٩هـ / ١٥م ، حيث بدأت الدولة تستبد لهم تدريجياً ، وتنقل هذه الفئة للعمل فى الأعمال الثانوية فى الجيش (٢٨) .

ومع مطلع القرن السادس عشر للميلادى / العاشر الهجرى ، كان الجيش

العثماني يتشكل من ثلاثة عناصر أساسية هي : قوات « قابو قولى » (الدركاه العالي - خدم الباب السلطاني) ، و « قوات الولايات » و « قوات البحرية » .

قوات القابو قولى (خدم الباب السلطاني) : لما زادت حاجة الدولة لاعداد اكثر من الجنود النظاميين ، على اثر اتساع الفتوحات ، ونظراً لطول الجبهات على حدود الدولة شرقاً وغرباً ، بدأت تستفيد من أسرى الحرب . فكان يخصص حق الدولة من هؤلاء الأسرى (الخمس) لتشكيل فرق عرفت باسم « عَجَمِي اوغلان » (أبناء العجم) . وقد ظهرت هذه الفرق لأول مرة في عهد السلطان مراد الأول (٧٦١ - ٧٩١ هـ / ١٣٦٠ - ١٣٨٩ م) ، وكانت لهم مدرسة في منطقة « غاليبولي » وكان هؤلاء الأسرى من صفار السن يرسلون أولاً لفرق الأناضول لتعلم العقيدة والتقاليد الإسلامية ، حيث يُسجلون في هذه الفرق بعد ذلك . وبعد اتمام تدريباتهم في فرقة أبناء العجم هذه ينقلون إلى إحدى فرق مشاة القابو قولى ، وذلك حسب كفايته كل منهم . وبعد عام ٨٠٤ هـ / ١٤٠٢ م ، وخلال فترة توقف الفتوحات مؤقتاً ، ونقص اعداد الأسرى ، سعت الدولة لوضع نظام يعرف بإسم « ديو شيرمة » (التحويل) ، لتوفير العناصر الصالحة لفرق أبناء العجم من غلمان رعايا الدولة في المناطق المفتوحة في الروميلي (٣٩) .

وهكذا ، كان يوزع من تخرج من هذه المدرسة حسب كفاءاتهم على فرق المشاة المختلفة (يكيچرى ، جبه جى ، طوبجى ، عربه جى) . وفي حالة ترقية أحد هؤلاء المشاة كان من الممكن أن ينقل الى فرقة الفرسان (السوارى) . وكان هؤلاء المشاة وأولئك الفرسان هم النواة الأساسية لجيش الدولة العثمانية المركزى . أما العقائد للمباشرة لهذه الفرق جميعاً فكان السلطان نفسه ، وكانت ترتبط به ارتباطاً دائماً . ولذا ، كانت هذه الفرق تتقاضى مرتبات دورية مرة كل ثلاثة أشهر من خزانة الدولة مباشرة ، ولا يُمنحون مقاطعات من أراضي الدولة قط (٤٠) .

أ - المشاة : وقد انقسم مشاة هذا الجيش المركزى الى عدة فرق تطورت حسب تطور الدولة وتشكيلاتها العسكرية ، ويأتى على رأسها :

١ - فرقة يكيچرى (ينى - جرى / الانكشارية) : وكانت هذه الفرقة تُغذى بغلمان العجم الذين أتوا بتدريبهم ، وذلك حسب كفاءة هؤلاء الغلمان . وكان كل جندي يتقاضى يومية تقدر بـ (٢) آقجة ، بحيث كانت هذه اليومية

تزداد بإضطراب نظراً لبلاء كل جندي وقدميته . وكانت هذه الفرقة تنقسم إلى «بلوكات» تعرف باسم «أورطة» . وكان على رأس كل بلوك قائد يعرف باسم «بلوكباشى» (رئيس البلوك) . أما القائد العام للفرقة الذى جرى فكان يعرف باسم «أغا» ، أما نائبه فيسمى «كتخدا» . وكان للفرقة رئيساً يعرف بـ «أهندى ينى جرى» . وكانت تعرض كافة أمور هذه الفرقة بمعرفة الأغا على الديوان الهمايوى . أما إذا استدعى الأمر رأى السلطان ، فكان يعرض على السلطان نفسه فى حجرة عرفت باسم «عرض أوطه سى» . وكان أفراد هذه الفرقة يتقاضون مرتباتهم مرة كل ثلاثة شهور فى ديوان عرف باسم «ديوان الغلبة» (غلبة ديوانى) وكانت شئون الفرقة العادية تنتظر فى ديوان الأغا الخاص .

وكانت هذه الفرقة ذات وظائف تقوم بها داخل مركز السلطنة ، علاوة على وظائفها العسكرية بالخروج بصحبة السلطان فى حملات الدولة . كما كان منسوبي هذه الفرقة يقومون بحماية الأمن والاستقرار فى مؤسسات الدولة ، علاوة على حمايتهم لقلع الدولة على الثغور بطريق اللناوية . وكان أفراد هذه الفرقة ينقلون إلى فرقة سوارى القابو تولى أو فرقة سباهية التيمار فى حالة ترقيتهم . وقد وصل عدد جنود هذه الفرقة فى أواخر عهد السلطان سليمان القانونى حوالى ١٢٠٠٠ فرد .

٢ - فرقة الجبه جى (جند للمهمات) : وتستقبل هذه الفرقة خريجي مدارس أبناء العجم ، وتهتم بتوفير كل ما يتعلق بجند الينى جرى من احتياجات ومستلزمات عسكرية كالدرع والسيوف والبنادق والسهام والبارود والرصاص ومختلف أنواع الأسلحة ، فتوزع هذه المهمات على الجنود فى مواقع القتال ، بحيث تجمع منهم بعد الحرب ، فيُصلح ما يحتاج إلى إصلاح ثم يحتفظ فى مخازن الفرقة . ويرأس هذه الفرقة «جبه جى باشى» ، ويعاونه كتخدا .

٣ - فرقة الطوبجية (جند للدفعية) : وتستقبل هذه الفرقة أيضاً خريجي مدارس أبناء العجم ، وأهم ما كانت تقوم به ، سبك المدافع ، وصناعة قذائفها ، والعمل على هذه المدفع أثناء القتال . وتنقسم هذه الفرقة إلى عدة بلوكات يخصص كل منها وظيفة بعينها . أما رئيس هذه الفرقة فيُعرف باسم «طوبجى باشى» . وكان أفراد هذه الفرقة عادة ما يقومون بوظائفهم إما فى

القتال على حدود الدولة ، وذلك بطريق المناوبة ، وإما في أستانبول نفسها ، وإما في ساحات القتال . وفي أواخر القرن (٩هـ / ١٥ م) ، استحدثت فرق أخرى لمواجهة عبء نقل المدافع الضخمة من مكان لآخر في ميدان المعركة . وعرفت هذه الفرق باسم « طوب عريه جى » (سائقو عربات المدافع) (٤١) .

ب - الفرسان (السوارى) : وينقل إلى هذه الفرقة من ارتقى من خدم السراى العثماني أو من فرقة الينى چرى . وقد تشكلت هذه الفرقة لأول مرة في عهد مراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩ م) ، وكانت عبارة عن : بلوك سپاه ، وبلوك سلحدار . وقد أضيف إليهما أربعة بلوكات أخرى خلال القرن (٩هـ / ١٥ م) ، وهى : علوفه جيان يمين ، وعلوفه جيان يسار ، وغرباه يمين ، وغرباه يسار . وترتبط هذه الفرقة بشخص السلطان كفرقة ينى چرى تماماً . وعلى الرغم من أن هذه الفرقة كانت أرفع درجة في المؤسسة العسكرية العثمانية ، إلا أنها كانت أقل نفوذاً على الحكومة من فرقة الينى چرى .

وقد كان بلوك السباهية ، أرفع بلوكات هذه الفرقة درجة ، حيث كان يُعين فيه أبناء رجال الدولة . وقد انقسم إلى ٣٠٠ بلوك فرعى ، احتوى كل منها على ما يتراوح بين ٢٠ - ٣٠ سوارى . أما بلوك السلحدار ، فكان يتبع السباهية في درجته ، وانقسم إلى ٢٠٠ بلوك فرعى . أما البلوكات الأربعة الأخرى فكانت دون هذين البلوكين في المكانة والدرجة والعدد . فكان لكل بلوك ألفا مستقل ورئيس يعرف باسم « بلوك باشى » ، كما كانت توزع على كافة بلوكات سوارى القابو قولى مرتبات (علوفات) دورية كل ثلاثة شهور أيضاً .

وإذا كانت فرقة الينى چرى تمثل القلب من الجيش العثماني المركزى ، وتحتل أقرب موقع للسلطان ، فقد كانت بلوكات السوارى من الفرسان تحيط بالسلطان من الجهات أيضاً . أما أسلحة هؤلاء ، فكانت عبارة عن السهم القوس والحراپ والبلط والسيوف والبنائى وغيرها (٤٢) .

قوات الولايات :

تعددت التشكيلات العسكرية للدولة في ولاياتها ، حيث اختلفت مُسميات هذه التشكيلات ، وما تقوم به من مهام ، وذلك من ولاية إلى أخرى ، وبالأخص

فى تلك التى كانت بها نظم وتشكيلات عسكرية خاصة بها . وأهم هذه التشكيلات التى كان لها دور هام فى فتوح الدولة ، فرق التيمار ، و فرق العزب ، و فرق الكينجى (المهاجمين) .

١ - فرق التيمار : وتعتبر فرق التيمار هى الدعامة الأساسية للدولة العثمانية منذ نشأتها . وجدد التيمار ، هم أولئك الجند الذين كان يقوم بإعدادهم وتجهيزهم أصحاب مقاطعات التيمار أو الزعامت أو الخاص ، كل بحسب حجم مقاطعته ، فيقوم كل منهم بالخروج فى الحملات التى تقوم بها الدولة ، حيث يقود جنده فيها ، ومقابل هذا الدور الذى يقوم به أصحاب التيمار ، كانت الدولة تترك لهم « العشور » من الخراج السنوى للأرض والاهتمام بها وقت السلم ، أما فى وقت الحرب فكان لا يترك فى القرية إلا غير القادرين على القتال فقط . وفى حالة امتناع أحد أصحاب التيمار عن الخروج فى الفزوات دون عذر مقبول ، كانت تُسحب منه المقاطعة فوراً .

ولما كان أصحاب التيمار هؤلاء من الفرسان ، فقد عُرفوا بإسم « سباهية التيمار » وكان يقسم من يخرج من كل إدارة سنجقية من جنود إلى عدة بلوكات . وكان لكل بلوك رئيساً يدعى « بلوكباشى » ، وضابط يعرف باسم « صوباشى » كما كانت كل عشرة بلوكات تحت قيادة أمير يدعى « أمير آلاى » الذى كان يخرج بجنده مع أمثاله تحت قيادة « أمير السنجق » التابع له إدارياً . وكان أمراء هذه السناجق يخرجون تحت رئاسة أمير الأمراء التابعين له إدارياً أيضاً . وبهذا النظام الهرمى كانت الدولة تقوم بتوفير وإعداد وتجهيز جزء كبير من جيوشها دون أن تصرف من خزينتها أتعبة (وهى عملة فضية كانت رائجة فى هذا العصر) واحدة ، كما كانت تدبر أراضيها ، وتوفير احتياجاتها ، وتؤمن لها حمايتها دون أن تبذل أى عناء فى ذلك . واستمر هذا النظام العسكرى - الإدارى للدولة يطبق بكل نقة وإحكام فى أنحاء مختلفة منها ، حتى بدأ يضطرب تدريجياً اعتباراً من أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) (٤٣) .

٢ - فرق العزب : وكانت هذه الفرق تتشكل من فتيان الاناضول غير المتزوج ممن كانت لديهم كفاءات وقدرات خاصة . وهؤلاء يعتبرون جند المشاة الخفيف فى الجيش العثمانى ، وكانت كافة احتياجات هؤلاء ومصاريفهم تسدد

بمعرفة إندريس المناطق التي جلبوا منها . أما موضعهم في الجيش العثماني أثناء المعارك ، فكان المقدمة ، حيث كانوا يتعرضون للهجوم الأول .

ومع مطلع القرن (١٠هـ / ١٦ م) ، بدأت فرق العزب تكلف بحراسة القلاع في الثغور البحرية والبرية في الدولة ، وذلك علاوة على وظائفها الأساسية ، كما كان قسم منهم ينضم للأسطول العثماني ، وذلك بالتبادل . وقد بلغ عدد بلوكات العزب خلال القرن ١٠هـ / ١٦ م ، حوالي ٩٢ بلوك . وكانت هذه البلوكات تحمل أسماء مختلفة من ولاية لأخرى .

٣- فرق القينجي (المهاجمون) : وهم فرق من الفرسان الذين كانوا يرباطون بصفة دائمة على ثغور الدولة العثمانية من ناحية الغرب . فكانوا يُغيرون على أراضي الأعداء ويستقصون أحوال البلاد المزمع فتحها ممن يأسرونهم من أهلها ، فكانت لهم ما تقوم به هذه الفئة من مهام ، استكشاف مناطق العمليات الحربية ، وفتح الطريق للجيش ، وتذليل الطريق له بإزالة كمائن الأعداء وشراكهم ، والمحافظة على الحصولات للموجودة على طريق الجيش ، وإقامة الجسور التي سيعبرها الجيش . ولذلك ، كانت هذه الفرق تتقدم الجزء الأعظم من الجيش بأربعة أو بخمسة أيام بالقدر الذي يتيح لهم القيام بكل هذه المهام . وكان لهذه الفرق تأثير عظيم في إيقاع الرعب في قلوب الأعداء باذن الله تعالى ، ورفح الروح للمعنوية للجيش العثماني أيضاً .

وقد كانت كل مجموعة من هذه الفرقة تحت قيادة « إوين باشي » (أمير العشرة) . وهؤلاء أيضاً يكونون تحت رئاسة « يوزباشي » (أمير مائة) الذي كان يدخل هو وأمثاله تحت قيادة « بكباشي » (أمير ألف) . وهؤلاء جميعاً كان يرأسهم أمير يدعى (أمير آتینجي) ، وكان هذا الأمير ينتخب من بين الأمراء السناجق الشجعان .

القوات البحرية : بداية ، لم تكن لإمارة آل عثمان قوات تعمل في البحر حتى أواخر القرن ٨هـ / ١٤ م ، وعلى إثر إلحاق إمارات صاروخان ومنتشه وأيدین المطلة على بحر إيجة ، انتقلت أساطيل تلك الإمارات إلى أيدي العثمانيين ، حيث أعتبرت هذه السفن النواة الأولى للقوة البحرية للعثمانية . وبذلك بدأ الإهتمام ببناء قوة للعثمانيين في البحر ، حيث أنشأت ترسانة في منطقة

غاليبراي . وقد زاد اهتمام الدولة ببناء قواتها البحرية منذ فتح القسطنطينية (٨٥٧هـ / ١٤٥٣م) حتى وصلت إلى ذروتها في عهد سليمان القانوني (٩٢٦ - ٩٧٤هـ / ١٥٢٠ - ١٥٦٦م) . وفي هذا العصر أصبح للدولة عدة ترسانات لبناء السفن في أنحاء مختلفة منها ، وأصبح لهذه الأساطيل جند متمرس على القتال في البحر (٤٤).

عوامل الفساد :

لقد ظهرت عوامل الاضطراب في مؤسسات الدولة وتشكيلاتها بوضوح منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م . ويأتي على رأس هذه العوامل : ضعف سلاطين آل عثمان بعد سليمان القانوني ، وتهاونهم في حقوق دينهم ووعيتهم ووليتهم ، الأمر الذي جعل العديد من عناصر القصر العثماني والجيش العثماني في المركز يستحوذون على معظم سلطات السلطان الذي لم تعد تُنفذ أوامره ، وظهر التهاون في العمل بقوانين الدولة . وقد نتج عن هذا التهاون انتشار الفساد والتجاوزات الشرعية والنظامية في مختلف مؤسسات الدولة وتشكيلاتها ، فبدأ من ليسوا بأهل في الوصول للمناصب العليا في الدولة بطرق ملتوية ، مما سبب اضطراباً في مؤسسات الدولة المركزية وفي الولايات أيضاً .

أما العامل الآخر الذي كان له تأثيراً ملموساً على كافة مؤسسات الدولة وتشكيلاتها ، فكان يتعلق بالنظام العسكري الذي كانت تقوم عليه الدولة برمتها . فنتيجة لتوزيع مساحات شاسعة من أراضي التيمار في مختلف الولايات على رجال القصر وأعيان الدولة ، ضعف عدد جنود سباهية التيمار . وإزاء احتياج الدولة الدائم والملح في أحيان كثيرة لجنود يعوضون هذا العجز في حملاتها ، كان عليها أن تقبل إمداداً كبيرة من رعاياها القرويين في الجيش المركزي « قابو قولو » ، دون إمداد وتدريب مسبق . ولما كانت هذه الفئة الجديدة تتقاضى مرتبات من خزانة الدولة ، فقد سبب هذا عجزاً في ميزانية الدولة مما رفع الأسعار بشكل ملحوظ . وبغرض حماية الاستقرار في الولايات ، أقامت الدولة إمداداً كبيرة من هؤلاء الجند هناك ، إلا أنهم كانوا سبباً في حركات عصبانية مختلفة الشدة ، أخذت بأوضاع الدولة الداخلية ، واضرت بها أضراراً عظيمة (٤٥).

وعلى الرغم من التأثير السلبي الواضح لهذه العوامل ، إلا أن مؤسسات الدولة وتشكيلاتها استمرت تعمل دون ما كلل أو توقف ، تتخللها فترات إصلاحية وتنظيمية قام بها بعض الوزراء العظام ، مما أطل في عمر تشكيلات الدولة ومؤسساتها ، حتى تم اختراقها في أواخر القرن ١٢هـ / ١٨م .

ثالثاً : بين التشكيلات المملوكية ومثلتها العثمانية

لقد أثبتت الأبحاث الحديثة بطلان ادعاءات المستشرقين التي راحت تروج بأن العثمانيين قد أخذوا مؤسساتهم وتشكيلاتهم عن مؤسسات وتشكيلات بيزنطة ، وأكدت أن الدولة العثمانية التي نشأت كواحدة من إمارات الأناضول التركمانية الخاضعة إدارياً لدولة سلاجقة الأناضول ، قد اقتبست معظم نظمها وتشكيلاتها عن الدول الإسلامية الشرقية السابقة عليها . أما عن تشابه بعض تشكيلات الدولة العثمانية مع مثلتها البيزنطية ، فليس من الضروري أن يكون نقلاً عن الأخيرة ، وذلك نظراً لتشابه احتياجات البشر وبالتالي تشابه تشكيلاتهم التي تقوم على تنظيم شؤون هذه الحاجات^(٤٦) .

فكما استفادت دولة المماليك في تشكيلاتها ومؤسساتها من تشكيلات الدولة الإسلامية السابقة عليها (الدولة الأيوبية) ونقلت الكثير من نظم الدولة السلجوقية الكبرى في إيران عن طريق الأيوبيين أيضاً^(*) ، وبعض نظم المغول نتيجة للعلاقات المستمرة التي كانت تتم بين الطرفين ، استفادت الدولة العثمانية أيضاً من تشكيلات ومؤسسات دولة سلاجقة إيران ، وتأثرت تأثراً عظيماً بنظم وتشكيلات سلاجقة الأناضول ، واقتبست بعض نظم مغول الالهانيين ، ولم تتخلى عن بعض نظم المماليك التي عرفت قبل ضم الشام ومصر وبعده . وبناء على ذلك ، فإن أي مقارنة سريعة نجريها بين أهم التشكيلات والمؤسسات لدى كل من دولة المماليك ودولة المماليك ، تبين لنا بجلاء ، اعتماد كل منها على

(*) يبين القلقشندي أنه عندما أسس الأيوبيون دولتهم على أنقاض دولة المماليك (الفاطمين) الشيعية في مصر ، لم يقلوا الكثير من تلك التشكيلات الشيعية ، بل عملوا على إلزاقها ، وأخذوا من مؤسسات وتشكيلات أتابكة السلاجقة في الموصل بسبغ الأعشى ، جـ ٤ ص ٥ .

أصول مشتركة ، حيث يشترك كلا الطرفين في الاقتباس من تشكيلات السلاجقة بطريق الأيوبيين أو سلاجقة الأناضول ، ومن لفول مباشرة ، وذلك علاوة على التأثير المزبوج للتشكيلات الملوكية على التشكيلات العثمانية المركزية فى استانبول ، والمحلية فى مصر .

وبصفة عامة ، فقد كان بين النظام الملوكى الذى تعتمد فيه الدولة على عناصر الماليك الذين يتعاونون فى سوق النخاسة والذى كان السلطان فى هو احد هؤلاء الماليك ، وبين النظام العثمانى الذى كان يقوم على أساس عرقى ، يختار فيه السلطان الذى كان رئيساً للقبيلة العثمانية وقائداً للغزاة فى نفس الوقت ، يختار من عائلة آل عثمان ، كان بينهما تباين كبير . على الرغم من ذلك فقد استفادت الدولة العثمانية التى لم تقبل « نظام الماليك » المعروف فى دولة الماليك كنظام دولة ، استفادت من هذا النظام فى وضع بعض تشكيلاتها العسكرية .

ومهما يكن من أمر ، فقد ثبت أن هاتين الدولتين ، العثمانية والملوكية ، قد قبلتا التشكيلات والمؤسسات الأساسية للدولة الإسلامية ، وذلك مع إجراء بعض التعديلات التى تتناسب مع نظم وظروف كل منها . وهكذا ، فعلى أثر وراثة دولة آل عثمان لأراضى الدولة الإسلامية فى المنطقة ، قامت بإقرار وتثبيت معظم المؤسسات فى هذه المناطق ، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة ، وربطها بمؤسساتها المركزية . ويلاحظ أيضاً أن دولة آل عثمان استفادت من التشكيلات المحلية للولايات التى ضمتها ، استفادت من التشكيلات والمؤسسات المركزية لدولة الماليك المنهارة . وبناء على ما تقدم ، يتبين لنا إلى أى مدى حدث تدخل وتشابك بين مؤسسات وتشكيلات الدولة الإسلامية ، وتشابه مهام هذه المؤسسات ووظائف تلك التشكيلات على الرغم من التمييز الظاهر لاسماء كل منها ، الأمر الذى يبرز لنا بوضوح أن مؤسسات وتشكيلات الدولة العثمانية ، إنما كانت مرحلة متطورة من المؤسسات والتشكيلات السابقة عليها .

النائب المطلق للسلطان : لقد كان نائب السلطان المطلق فى الدولة الملوكية « أمير كبير » ، وفى الدولة العثمانية « الوزير الأعظم » ذات صلاحيات إدارية وعسكرية واسعة ، ولكن هذا التشابه الملاحظ فى هذا التشكيل لم يظهر

فعلاً إلا بعد مرور هذا المنصب فى التشكيلات المملوكية بعدة مراحل من التغيير فلقد تعرض مقام « الوزارة » الذى كان معروفاً لدى الدولة السلجوقية ، والذى اتخذه المماليك نموذجاً يحتذى ، تعرض لكثير من التغييرات على مدى تاريخ الدولة المملوكية ، حيث بدأت صلاحيات هذا المنصب تنحصر تدريجياً عنه ، فانقلبت الكثير من هذه الصلاحيات - عدا ما كان متعلقاً بالأمور المالية - إلى « نائب السلطنة بمصر » الذى كان يحكم مصر نيابة عن السلطان مثله مثل نائب السلطنة بالشام ونائب السلطنة بحلب .. إلخ ، فتوزعت شئون الدولة العسكرية بين نائب السلطنة بمصر وبين اتابك العساكر . ولكن بسبب عدم الإنتظام فى تعيين نائب السلطنة خلال القرن (٨ هـ / ١٤ م) ، وجّهت كافة صلاحياته الإدارية والمالية والعرفية إلى اتابك العساكر الذى عرف ، منذ ذلك الحين ، باسم « أمير كبير » . وبذلك أصبح « أمير كبير » يقبض على كافة شئون الدولة الإدارية والعسكرية^(٤٧) . وهكذا ، يتضح لنا أن ظهور منصب « أمير كبير » كان نتيجة تطورات مختلفة تعرضت لها دولة المماليك التى اتسعت فى معظم تشكيلاتها بالاضطراب وعدم الاستقرار . أما مقام « الوزارة » الذى ورثه العثمانيون عن سلاجقة الأناضول فكان واضح المعالم منذ البداية ، فلم يطرأ على صلاحياته وتشكيلاته تغييرات هامة ، إلا أنه تطور بتطور الدولة ، واتسعت صلاحياته بإتساع شئون الدولة العثمانية شرقاً وغرباً^(٤٨) .

وبصفة عامة ، كانت صلاحيات « أمير كبير » والـ « وزير الأعظم » تمتد فى كافة شئون الدولة إدارية كانت أو مالية أو عسكرية أو قضائية أو حتى عرفية ، وذلك بإعتباره الوكيل المطلق للسلطان ، إلا أنه كان بين هذين المنصبين بعض الاختلافات التى ترتبط بطبيعة كل دولة ، والنظام الذى تتبعه ، والأسس التى قامت عليها . فمثلاً ، كانت صلاحيات مناقشة أمور الدولة المملوكية الهامة مع السلطان وأمرام المماليك بيد « مشير الدولة » ، فى حين كان « الوزير الأعظم » ، هو المرجع الأول للسلطان فى مثل هذه الأمور الهامة^(٤٩) . وكان النائب المطلق للسلطان يباشر مهامه من خلال ديوان عام يدعى إليه كافة رجال الدولة ، حيث يعرف هذا الديوان عند المماليك باسم « الإيوان المعظم » ، وعند العثمانيين باسم « الديوان الهمايونى » ، وأيضاً من خلال ديوان خاص معروف لدى المماليك باسم

« نار النياية » نسبة إلى نائب السلطنة بمصر (أمير كبير فيما بعد) ، وسمّاه العثمانيون باسم « إيكندى ديوانى » (ديوان العصر) نسبة إلى الوقت الذى عادة ما كان يعقد فيه هذا الديوان ، وهو بعد انتهاء أعمال الديوان الهمايوى . أما الديوان العام فكان كل من « أمير كبير » و « الوزير الأعظم » ينوب عن سلطانه فى رئاسته فى حين كانا يرأسان « الديوان الخاص » بصفتكما الشخصية^(٥٠) .

وعلى الرغم من التشابه العظيم بين الديوان المملوكى والديوان العثمانى العام منه والخاص ، إلا أن حركة العمل الإدارى فى كل منهما كانت به بعض الاختلافات . ففى حين أن كانت جميع شئون الدولة المملوكية تنظر أولاً فى دواوين الدولة المختلفة وفقاً لاختصاص كل منها ، ثم تحول للمسائل الهامة والمشكلات المستعصية للبحث فى الإيوان للمعظم ، كانت أمور الدولة العثمانية تنظر بداية فى الديوان الهمايوى ، أما للمسائل المتخصصة التى يتعذر حلها فى هذا الديوان كانت تُحول إلى دواوين الدولة الخاصة .

التشكيل المالى : لما كانت الأسس التى اعتمدت عليها الدول الإسلامية أسس تقوم على الشرع الإسلامى ، لا تتغير بتغير الزمان ولا تختلف باختلاف الأجناس ، فقد تشابهت تشكيلات هذه الدول المتعاقبة التى اعتمدت على نفس هذه الأسس ، ولم يكن ما تعرضت له هذه التشكيلات من تغيير واختلاف ، إلا نتيجة للظروف التى كانت تحيط بكل منها ، ولم يتعرض هذا التغيير للأسس والقيم التى ارتكزت عليها هذه التشكيلات خلال هذه المرحلة .

وبناء على ما تقدم ، فقد نقل المماليك تشكيلاتهم المالية عن دولة السلاجقة ، وذلك عن طريق الأتابكة والأيوبيين ، كما نقلها العثمانيون عن نفس المصدر تقريباً عن طريق سلاجقة الأناضول . ولكن ، كل من الدولتين قد اقتبس هذه التشكيلات المالية بعد أن بكل بعض اسمائها وغيّر بعض صلاحياتها وفقاً لطبيعة وتطور ظروف كل منها^(٥١) . فمثلاً ، فى حين أن كانت تطلق كلمة « نظارت » على دواوين الإدارة المالية لدى المماليك (نظارة الدولة ، نظارة الخاص .. إلخ^(٥٢)) فقد كانت الإدارة المالية العثمانية تنقسم إلى « أقلام » ، وكان يطلق على كل قلم اسم خاص يدل على المسئوليات التى كان يقوم بها (قلم الروزنامه ، قلم المحاسبة ، قلم المقاطعة .. إلخ^(٥٣)) .

لقد مرت التشكيلات المملوكية بمرحلة عدم استقرار لم تتوقف حتى كانت إحدى الأسباب التي أدت إلى ضعفها ثم انهيارها . وكانت التشكيلات المالية واحدة من تلك التشكيلات التي تعرضت لحالة الاضطراب هذه . فكان منصب « الوزير » هو المناط به الإشراف على جميع شئون الدولة المالية ، وعقب إلغاء هذا المنصب مؤقتاً في عهد محمد ابن قلاوون وحولت صلاحياته إلى ثلاث جهات هي : « نظارة بيت المال » و « نظارة الخاص » و « كتابة السر الشريف » ، وكان يدير كل منها موظف يعرف « ناظر » ؛ وعندما عاد منصب « الوزارة » من جديد كانت صلاحياته قد أحصرت كثيراً عن ذي قبل . وعموماً ، أصبح « وزير الدولة » هذا يقوم بالإشراف على كافة أمور الدولة المالية والأراضي المتعلقة بالماليك ، وذلك بمعرفة عدد كبير من معاونيه ، أمثال « ناظر الدولة » و « مستوفى الصحبة » و « مستوفى الدولة » وغيرهم ، وذلك من خلال عدة دواوين هي : « ديوان الوزير » و « ديوان النظر » و « ديوان الجيش » . وإثناء الفترة التي أُلغى فيها محمد ابن قلاوون مقام الوزارة ، استقلت شئون المالية والأراضي الخاصة بالسلطان عن « ديوان النظر » ، وحولت معاملاتها إلى ديوان آخر عرف باسم « ديوان الخاص » أما ما كان يتعلق بشئون الماليك المالية فكانت تنظر في « ديوان الجيش »^(٥٤) ومن ناحية أخرى ، فقد كان التشكيل المالي العثماني أكثر استقراراً منذ البداية ، حيث كانت معاملات الدولة المالية - على الرغم من تشعب تشكيلاتها - تستقر في يد موظف واحد عرف باسم « دفتردار » (صاحب دفتر) . إلا أنه نتيجة لإتساع أراضي الدولة في آسيا وأوروبا وأفريقيا ، انقسم هذا المنصب إلى فرعين فأصبح « دفتردار الأناضول » يشرف على الشئون المالية للولايات الدولة الشرقية أما « دفتردار الروميلي » فصار يشرف على أمور الدولة المالية للولايات الأوروبية ، ويرأس في نفس الوقت ، المؤسسة المالية للدولة بفرعيها ، ولذلك عرف باسم « باش دفتردار » .

ومن هذا العرض للتشكيل المالي المملوكي والعثماني يتضح لنا تأثير « نظام الماليك » ، الطبقة على النظام المالي للدولة مما جعل أكثر من ديوان يقوم بالنظر فيها حسب الطبقة صاحبة هذه الشئون المالية ، في حين أننا نلاحظ أن كافة شئون المالية والأراضي لرعايا الدولة العثمانية منبئين كانوا أم عسكريين كانت

تُنظر تحت إشراف رئيس الدفتردارية (باش دفتردار) فى الديوان الهمايوى ، ثم يباشر هذه الشئون المالية من خلال ديوانه الدفترى الخاص^(٥٥) .

المكاتبات والتحريريات : وإذا انتقلنا إلى الحديث من أعمال المكاتبات والتحريريات ، والتشكيلات التى تقوم عليها ، فسوف نجد أن هذه التشكيلات عند العثمانيين إنما كانت مرحلة متطورة لمثيلتها لدى الدولة المملوكية . ففى حين أن كانت صلاحيات هذه المؤسسة لدى المماليك موزعة على أكثر من جهة إدارية ، نجدها لدى العثمانيين تتركز فى يد واحدة . وعلى الرغم من هذا الاختلاف ، إلا أن هذه المؤسسة فى كلتا الدولتين تؤكد على أحدية المصدر المأخوذ عنه والأسس التى قامت عليها . ففى الدولة للملوكية « كاتب السر » هو المسئول الأول عن مكاتبات الدولة الداخلية والخارجية يساعده فى ذلك « كاتب النست والدرج » ، فى حين كان « النيشانجى » (التوقيعى - الطفرائى) هو صاحب الكلمة فى كافة شئون مكاتبات الدولة العثمانية . فكل منهما أن يختار من أرباب الأتلام ، ومن أصحاب العلم والفضل ، وكان يشترط فيهم نفس الشروط ، أن يكونوا من حفظة كتاب الله تعالى ، وعلى إحاطة بعلومه ويسنة النبى ﷺ وبأحكام الشريعة الإسلامية ، وممن يحيطون علماً بعلوم العصر من تاريخ وأدب وفقه وضروب أمثال ، ومن الاتقياء الأمناء المحيطين علماً بنظم الدولة .

ولما كان « الإيوان المعظم » لا يجتمع بصفة دورية منتظمة ، فقد كان كاتب السر يقوم بالنظر فى شئون مكاتبات الدولة من خلال ديوانه الخاص المعروف باسم « ديوان الإنشاء » . وكانت هذه المؤسسة تعرف بنفس هذا الاسم فى الدولة الإسلامية فى العصر العباسى ، حيث انتقلت بالتالى إلى المماليك بمصر . ولكن خلال العصر السلجوقى عرف هذا الديوان باسم « ديوان الطفرائى » (واضع طغراء - علامة - السلطان على للمكاتبات) . ومنذ ذلك الحين صوبت الكثير من رجال الدولة الملقيين بلقب « طفرائى » كما شوهد فيما بعد هذا الاصطلاح عند سلاجقة الأناضول . وهكذا تبين أنه لم يكن هناك ثمة أى فرق أساسى يذكر بين المؤسستين^(٥٦) .

ومن ناحية أخرى ، كان « النيشانجى » فى التشكيلات العثمانية ، يقوم بكافة مسئولياته فى الديوان الهمايوى نفسه ، حيث كان يعمل تحت إشرافه

هيئة كبيرة من الكتبة والمحريين أمثال « رئيس الكتّاب » و « أمين الدفتر » وغيرهم الكثير من كتبة اقلام الديوان الهمايوني . ولهذا ، كان النيشانجي في التشكيل الإداري العثماني يعتبر هو الرئيس الإداري للديوان الهمايوني ولما لا ، وهو المسئول عن وضع علامة السلطان « الطغراء » على الفرمانات والمنشورات الصادرة منه في الديوان ، وذلك في حين أننا نرى أنه على الرغم من أن « كاتب السر » كان ينظر في شئون مكاتبات وتحريرات الدولة في الإيوان المعظم - علاوة على ديوان العدل - إلا أنه كان للإيوان رئيساً يعين من مقدمى للماليك يعرف باسم « أمير المجلس »^(٥٧) وأمر آخر يؤكد اتساع صلاحيات النيشانجي واستقرار مؤسسته من صلاحيات كاتب السر ، وهو أن النيشانجي كان يقوم بالنظر في توجيهات إراضى الدولة والمعاملات المتعلقة بها ومقاطعاتها ، إلا أن هذه المسئوليات كانت في التشكيل المملوكي من اختصاص نظام « ديوان الخاص » و « ديوان الجيش » و « ديوان الفرد » و « ديوان الاحباس »^(٥٨) .

العدل أساس الملك : لقد أعطت الدولة الإسلامية أهمية خاصة للتشكيلات القضائية والشرعية فيها ، فحرصت على إقرار العدل بين الرعية وتطبيق شرع الله تعالى في أرجاء البلاد . وهكذا ، كما كان السلطان هو صاحب السلطة الإدارية والعسكرية العليا في الدولة ، كان أيضاً يأتي على رأس هذا التشكيل ؛ فكانت كافة الأمور الشرعية والقضائية تدار عند للماليك بمعرفة هيئتين من القضاة تتكون الأولى من « قضاة القضاة » للمناصب الأربعة ، يرأسهم قاضى القضاة الشافعى ، حيث يقوم كل منهم بالنظر في أمور الرعايا القضائية والشرعية والفصل فيها حسب مذهب كل منهم في « دار العدل » ؛ أما الهيئة الثانية ، فكانت تتشكل من ثلاثة من « قضاة العسكر » على المذاهب الثلاثة ، الشافعى والحنفى والمالكي . وكان هؤلاء مكلفين بالنظر في الأمور الشرعية والقضائية للعسكر المملوكي في « ديوان الجيش » ، هؤلاء القضاة دائماً منا يكونوا في صحبة السلطان عند خروجه للحملات^(٥٩) . ومن ناحية أخرى ، نجد أن هذه المؤسسة في الدولة العثمانية قد تطورت تطوراً يتناسب مع الأسس العرفية التي قامت عليها ، وإيضاً مع اتساع الرقعة التي تسودها من العالم . فكان « قاضى العسكر » هو المسئول الأول بعد السلطان (الخليفة) العثماني عن كافة الأمور

الشرعية والقضائية في الدولة سواء ما يتعلق منها بالرعية أو بالعسكر العثماني ومع اتساع حدود الدولة قسمت صلاحيات قاضي العسكر إلى قسمين : الأول يقوم عليه « قاضي عسكر الروميلي » ، وكان ينظر فيما يتعلق بولايات الروميلي من أمور شرعية وقضائية ، أما الثاني « قاضي عسكر الأناضول » ، وكان يفصل في الشئون الشرعية والقضائية المتعلقة بالولايات الشرقية ، وهذا الأخير يعمل تحت رئاسة الأول ، وكان كل منهما يباشر أعماله الرئيسية في الديوان الهمايوني نفسه ، أما الأمور التفصيلية فكانا يباشرهما في الديوان الخاص بكل منهما^(٦٠) .

ومهما يكن من أمر ، فقد عرفت الدول الإسلامية السابقة منصب « قضاء العسكر » ، حيث انتقل هذا المنصب إلى المماليك بطريق الأيوبيين ، وخصصوه لطائفة العساكر السلطانية فقط ، كما ورثه العثمانيون عن سلاجقة الأناضول ، ولكنهم جعلوا صلاحياته تشمل كافة طوائف المجتمع . ويرجع محمد فؤاد كوبريلي أن يكون هذا المنصب قد انتقل إلى العثمانيين عن طريق دولة المماليك مع إضافة بعض التعديلات عليه ، وذلك نظراً لتأخر ظهور هذا المنصب عند سلاجقة الأناضول^(٦١) . ولكن محمد إيبشيرلي يؤكد أن العثمانيين قد أخذوا مؤسسة قضاء العسكر عن سلاجقة الأناضول ، نظراً لما ثبت من تطابق في صلاحيات هذا التشكيل وتقسيمات هذه المؤسسة لدى الدولتين^(٦٢) .

ومن ناحية أخرى ، كان السلطان المملوكي يتخذ من موافقة الخليفة العباسي الموجود في القاهرة على كافة قراراته الهامة التي كان يقوم بإصدارها ، الصفة الشرعية ، أما السلطان العثماني ، فكان يضيف على قراراته وأوامره ، الصفة الشرعية من خلال عرضها على هيئة العلماء التي كان يرأسها « شيخ الإسلام » . وهكذا ، كان كل من السلطان المملوكي والسلطان العثماني يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل ما يصدر عنهما من قرارات ، ولم يفكر أحد منهما في الخروج على الأحكام بشكل جلي ، كما كان المجتمع في كلا الدولتين وأفراد هذا المجتمع بكل عناصره يخضع في نظمه وقوانينه لشريعة الإسلام ، وذلك على الرغم من بعض التجاوزات التي كانت تظهر من وقت إلى آخر هنا وهناك .

القوة الضاربة : لم تتقطع الصلة بين التشكيلات العسكرية للدولة الإسلامية منذ العصر العباسي ، وبين مثيلتها في الدويلات التي انفصلت ثم استقلت عنها . فنلاحظ أن كثيراً من هذه الدويلات قد نقلت عن بعضها البعض الكثير من تشكيلاتها مطورة أيها حسب ظروف وملابسات كل منها . فكانت تشكيلات الدولة اللاحقة نموذجاً مطوراً لتشكيلات الدولة السابقة عليها . وقد اتضح هذا التطور بجلاء في التشكيل العسكري المعتمد على « المماليك » أي العبيد والخدم ، حتى وصل هذا التشكيل إلى أقصى مراحلها بإقامة دولة تقوم على هذه الفئة العسكرية عرفت باسم « دولة المماليك » ، وأطلق على هذا النظام الذي يحكم دولتهم اسم « النظام المملوكي » . وقد تأثرت التشكيلات العسكرية العثمانية في المركز تأثراً عظيماً بنظام المماليك هذا ، حيث اعتمدت الدولة نظاماً للجنودية أشبه ما يكون بنظام المماليك عرف باسم « نظام الديوشيرمة » ، وقد عرف جند هذا النظام باسم جند « قابو قولى » (خدم الباب السلطاني / السركاه العالى) . أما التشكيل العسكري للحلى في الدولة العثمانية الذي كان في مرحلة التأسيس القوة الضاربة في الجيش المركزي ، فقد اعتمد على النظام القيادي والإقطاع العسكري الذي عرف باسم « نظام التيمار » . وقد طورت الدولة العثمانية هذا النظام العسكري - الإقتصادي - الإداري الذي كان موجوداً من قبل لدى دولة سلاجقة الأناضول ، كما عرف أيضاً في الدولة المملوكية ، طوره الدولة العثمانية حتى أصبح خلال القرنين (٩-١٠هـ / ١٥ - ١٦ م) قاعدة الجيش العثماني القوية^(٦٣) . وعلى الرغم من تأثير التشكيل العسكري المركزي العثماني بالنظام العسكري للملوكي بدرجة معينة ، إلا أن الدولة حافظت على أساسها العرفي - العسكري الذي قامت عليه حتى مطلع القرن (١٢هـ / ١٨م)^(٦٤) .

والأمر الذي يؤكد هذا التداخل بين تشكيلات الدول الإسلامية المتعاقبة ، أن تعبير « غلمان » الذي يعبر عن تلك الطائفة التي عرفت عدد الساسانيين والغزنويين والسلاجقة باسم « غلمان سركاه » ، و« غلام خاص » ، عرف أيضاً لدى دولة المماليك باسم « مملوك » ، « أوشاقي » (ووشاقي) ، وبالتالي انتقل هذا التعبير من هذه الدول إلى التشكيلات العسكرية العثمانية معبراً عن نفس

هذه الطائفة باسم « قول »^(٦٥). ويلاحظ أيضاً أن لفظ « اوجاق » المعروف في تشكيلات مشاة الـ « القلبي قولى » ، الينى جرى (الإندكشارية) ، قد أخذ عن إصطلاح « اورطة » الموجود في التشكيلات الملوكية ، وإصطلاح « اوردا » الذى يصادف لدى المغول^(٦٦) . وهكذا ، لم يكن ثمة غرابة في إنه عندما سيطر العثمانيون على مصر ، قام جند البركاه العالى العثمانى بالحلول محل المماليك السلطانية في قلعة الجبل بالقاهرة .

أما عن التشكيلات المحلية في الدولة العثمانية ، فقد حافظ العثمانيون على تشكيلات المناطق الإسلامية التى دخلت إدارتهم ، وذلك مع اجراء بعض التعديلات المناسبة عليها ، ودمجها بالإدارة المركزية للدولة . ومن هنا ، سوف نلاحظ أن التشكيلات المحلية هذه أيضاً قد وقعت تحت تأثير مزيج للمؤسسات والتشكيلات المحلية للدولة الإسلامية التى ورثها العثمانيون ، كنسبة سلاجقة الأناضول والدولة الملوكية . وسوف يتبين لنا في الباب الأول من بحثنا هذا ، كيف أبقي العثمانيون على التشكيلات الملوكية في مصر ، وكيف أجرى على هذه التشكيلات تغييرات وتعديلات بشكل تدريجى حتى تتوافق وتنسجم مع التشكيلات العثمانية ، وإلى أى مدى استفاد العثمانيون في تشكيلاتهم المحلية في مصر من تشكيلات ومؤسسات دولة المماليك^(٦٧) .

وأخيراً : توطيد الحكم العثمانى فى مصر :

لقد قامت الدولة العثمانية منذ تأسيسها على مبدأ الفوز حيث رسّخت لقدام المسلمين في أوربا لأول مرة ، فكان جناحها الغربى المتمثل في « الروم ايلي » (ولاية الروم ، وكانت تشمل منطقة شبه جزيرة البقان) أسبق في تشكيكه من جناحها الشرقى في « الأناضول » . وعلى اثر استقرار الحكم الإسلامى العثمانى في البلقان ، كان على العثمانيين التفكير بجد في ضم تلك الإمارات التركمانية التى اقتسمت معها الأناضول ، رغبة منهم في توحيد الصف أمام القوى الصليبية التى بدأت تشعر بالآخطار الأتية من الشرق . وهكذا ، تمكن العثمانيون من ضم معظم هذه الإمارات الأناضولية ، حيث بدأت منذ ذلك الحين الحدود بين الدولتين الملوكية والعثمانية تتجاور ، وراحت بعض هذه الإمارات الحدودية تخضع لتبعية الدولة الملوكية أحياناً والدولة العثمانية أحياناً أخرى ،

مما جعلها سبباً في الصدام المباشر بين الدولتين . وقد برزت هذه المنافسة بين الدولتين في صراعهما على إمارة « ذو القدر » ، وسرعان ما تحول هذا الصراع إلى محاولة كل منهما إثبات لحقيقته لقيادة العالم الإسلامي ، في ظل التطورات التي كانت تحيط به آنذاك . وكان العثمانيون ينتهزون كافة المناسبات لنقد تصرفات السلطان المملوكي « خاتم الحرمين الشريفين » آنذاك ، ويبرزون تقصيره في الإيفاء بمسئوليته تجاه العالم الإسلامي على النحو المطلوب^(٦٨) .

فمنذ أن كان السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) والياً على ولاية « طرابزون » ، أدرك خطر التحركات الشيعية في شرق الأناضول ، مما دعاه لإرسال عدة رسائل إلى الوزير الأعظم وإلى أعضاء الديوان الهمايوني ، وأخيراً إلى والده السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ - ١٥١٢ م) ، أوضح فيها ضرورة التصدي للصفيويين الرافضة ومواجهتهم مواجهة حاسمة إذ كانوا يهددون العالم الإسلامي السنّي بالدعوة لمذهبهم الشيعي ومحاولة نشره بالقوة . لكن ، لم تلق تحذيرات أمير طرابزون الشهرزاده (الأمير) سليم أثراً في استانبول آنذاك . ولذلك ، لم يتردد سليم الأول في الإعداد لحملة وجهتها إيران بمجرد إعتلائه عرش السلطنة (١٥١٢ م)^(٦٩) .

وفي هذه الأثناء ، وعلى الرغم من تظاهر المماليك بعلاقات الود والصداقة مع العثمانيين ، وذلك بدعوة السلطان الغوري السلطان سليم الأول إلى عقد معاهدة دفاع مشترك ضد شاه إيران الشيعي^(٧٠) ، إلا أن تصرفاتهم المريبة تجاه العثمانيين ما لبثت أن ظهرت بوضوح بعد فشل هذه الاتصالات ، حيث رحّب الغوري بأبناء الأمير أحمد شقيق السلطان سليم الذين لجئوا إليه ، ثم حاول استخدامهم كورقة ضغط ضد السلطان العثماني ، كما قام علاء الدولة ابن ذو القدر تابع المماليك بوضع العراقيين أمام الجيش العثماني المتوجه إلى « چالديران » ، فلم يسمح بتوفير احتياجات الجيش العثماني من أمارته ، كل هذا اعتبره العثمانيون أعمالاً عداوية ضدهم^(٧١) . ولم تزيد المكاتبات التي استمرت لفترة طويلة بين الغوري وسليم للعلاقة الباردة بين الطرفين إلا تدهوراً^(٧٢) .

وعقب عودة السلطان سليم من حملة چالديران ، عاد الصفيويون مرة أخرى لممارستهم لنشر المذهب الشيعي في الأناضول ، الأمر الذي جعل السلطان سليم

يُجْرَد حملة جديدة نحو ديار بكر تحت قيادة الوزير الأعظم سنان باشا ، لوضع حداً لهذه الممارسات الشيعية في المنطقة . وفي هذه الأثناء ، كان السلطان الغوري متريصاً بالعثمانيين ، منذ الحاق السلطان سليم إمارة نو القدر باملاك العثمانيين إثر موته من حملة چالديران . وهكذا ، ظهر التقارب المملوكي - الصفوي ، حيث سعى كل طرف لعقد إتفاق مع الآخر ، فكان خروج قانصوه الغوري إلى حلب على رأس قوة عسكرية كبيرة ، بحجة قيامه بالتوسط للمصالحة بين الشاه إسماعيل الصفوي والسلطان سليم ، قد جعل المواجهة بين العثمانيين والمماليك أمر لا مفر منه (٧٣) . وبالفعل انتهت المعركة التي وقعت بين الطرفين في ٢٥ رجب ٩٢٢ (٢٤ أغسطس ١٥١٦ م) ، في موضع يعرف باسم « مرج نابق » ، بانتصار العثمانيين ، وضم الشام للدولة العثمانية بعد أن سقط الغوري قتيلاً في ساحة المعركة (٧٤) .

أنتخب طومانباي سلطاناً على ممالك مصر ، وفي أثناء إعداد الممالك العدة لاسترداد الشام من العثمانيين ، أرسل السلطان سليم خطاباً إلى ممالك مصر يعلمهم فيه بموافقته على ترك مصر تحت حكمهم بقيادة طومانباي بشرط أن تكون الخُطبة والسُكّة باسم السلطان العثماني . ولكن ، على الرغم من قبول طومانباي لهذا الاقتراح ، بهدف حقن دماء المسلمين ، إلا أن الممالك ثاروا عليه ، وقتلوا رُسل السلطان سليم ، فكان هذا الإجراء منهم إعلاناً للحرب والمواجهة مع العثمانيين . وبذلك أصدر السلطان العثماني قراره بالزحف على مصر (٧٥) .

ولكن ، لم يتحدّد مصير دولة الممالك ، إثر الصدام الذي جرى بين الطرفين وإنما استمر القتال لأكثر من شهر بعد هذه اللقعة ، حتى أنه عندما دخل السلطان للقاهرة كانت حرب المعصابات التي كان يقاها الممالك يشنونها على العثمانيين كانت لازالت مستمرة في شوارع القاهرة (٧٦) .

وفي يوم الجمعة الموافق ٢٨ محرم (٢٠ فبراير) ، خطب باسم السلطان سليم خان في جوامع القاهرة ، وأخيراً وقعت آخر المواجهات بين بقايا الممالك الذين تفرقوا في القاهرة وبقي الجيش العثماني الذي بدأ يستيطر على المدينة . في ٢ ربيع الاول (٢٥ مارس) في منطقة تعرف باسم « نَفْشور » جنوب القاهرة ، حيث تمكن العثمانيون في ٤ ربيع الاول / ٢٧ مارس من القاء القبض على

السلطان طومانباي ، وعندئذ ، أعلن السلطان سليم سيطرته التامة على مصر ، حيث إعدم طومانباي في ١٣ أبريل عند « باب زويلة » (٧٧) .

ويضم العثمانيون لمصر ، أصبحت جميع أملاك المماليك تابعة للإدارة العثمانية ، أما بقايا المماليك الذين بقوا على قيد الحياة ، فقد اعترفوا بالقيادة الجديدة ، واختفى الكثير منهم حتى تهدأ الأوضاع في البلاد .

خاتمة : مؤسسة إمارة الأمراء في التشكيلات العثمانية :

عقب ضم مصر للإدارة العثمانية ، أصبحت هذه المنطقة الهامة من العالم الإسلامي ، والتي كانت بالأمس القريب مركزاً للخلافة العباسية ودولة المماليك أصبحت جزء لا يتجزأ من التقسيم الإداري للدولة العثمانية ، حيث وضعت هذه المنطقة في موضعها اللائق بها منذ البداية ، وصارت إحدى إمارات الأمراء ، وواحدة من الأيالات الممتازة في الدولة ، وقبل أن نتحدث عن تلك للميزات التي اختلفت بها إمارة أمراء مصر في ظل الإدارة العثمانية ، وإتماماً لعرضنا السابق لتشكيلات الدولة العثمانية المحلية ، أكرنا أن نبين معالم « مؤسسة إمارة الأمراء » هذه في التشكيلات العثمانية .

تُعرف مؤسسة إمارة الأمراء في اللغة التركية باسم « بكليركلي » (بيليركلي) . وهذا الاصطلاح يشير في التشكيلات الإدارية العثمانية إلى « قيادة القوات المحلية » في الدولة و « الإمارة العامة للأمراء » في أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة . ومن الملاحظ أنه كان لهذا المنصب تولد في الدول الإسلامية التركية السابقة على الدولة العثمانية . فمنذ نشأة الدولة العثمانية ، كان لهذا المنصب مكانة هامة في تشكيلاتها العامة . فقد كان أورخان بك يعتبر أميراً للأمراء في عهد عثمان غازي (١٢٨١ - ١٣٢٤م) ، وفي زمان أورخان غازي (١٣٢٤ - ١٣٦٢م) كان أخوه الأكبر علاء الدين باشا وابنه سليمان باشا في مناصب تشبه مرتبة إمارة الأمراء في التشكيلات التي استحدثت فيما بعد في الدولة العثمانية (٧٨) .

ويعتبر لالا شاهين باشا هو أول من أعتلى منصب إمارة الأمراء بإعتباره منصباً إدارياً . وكان السلطان مراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩م) قد عينه قائداً لجيوش الدولة ولأمرائها في عهده . وعلى أثر صدور الأمر للالا شاهين باشا

بالتوجه على رأس قوة عسكرية كافية لحماية المناطق المفتوحة حديثاً في الروميلي ، ظهر للوجود لأول مرة منصب « أمير أمراء الروميلي » . وعقب انتقال ييلدرم بايزيد (١٢٨٩ - ١٤٠٢ م) إلى منطقة الروميلي لاستئناف عمليات الفتح في البلقان عام ٧٩٥ هـ / ١٣٩٣ م . كان من الضروري تواجد قوة عسكرية مناسبة يقودها قائد قوى ذو صلاحيات واسعة في منطقة الأناضول ، وذلك أثناء وجود السلطان في منطقة الروميلي^(٧٩) . وهكذا ، عين أمير أمراء الروميلي في ذلك الوقت تيمور طاش باشا أميراً للأمراء في منطقة الأناضول . وبذلك ، انقسمت مؤسسة إمارة الأمراء في التشكيلات العثمانية إلى قسمين : إمارة أمراء الروميلي ، وإمارة أمراء الأناضول ، حيث أصبح كل منهما يقوم بقيادة الأمراء والجيوش في منطقتيه إدارياً وعسكرياً . إلا أن منصب إمارة أمراء الروميلي دائماً ما كان يتقدم مرتبة إمارة أمراء الأناضول ، حتى أن إمارة أمراء الروميلي كانت أحياناً تمنح لبعض الوزراء العظام السابقين^(٨٠) .

وخلال القرن ٩ هـ / ١٥ م ، وعلى أثر تشكيل إمارة أمراء الروم (إماسيا وسيواس) ، وإمارة أمراء قرمان ، وانضمامهما إلى إمارتي الروميلي والأناضول بدأ هذا المنصب في اكتساب صفة إدارية في التشكيلات العثمانية . وتأكيداً لما أثبتته خليل أيتالجبك المؤرخ التركي من أن إصطلاح « بكليركلكي » كان يقصد به في إدارة الدولة معنى المنطقة الإدارية ، فقد أثبت الفحص الذي قمنا به لعدد من الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالموضوع ، أن هذا الاصطلاح اكتسب ، خلال القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، معنى الوظيفة الإدارية ، وأيضاً معنى المنطقة الإدارية التي يتصرف فيها صاحب هذه الوظيفة ، وذلك نظراً للإرتباط الدائم لهذه المرتبة بمنطقة إدارية بعينها .

ففي خطاب أرسل لأمير أمراء مصر محمود باشا (٩٧٣ - ٩٧٥ هـ) من قبل الأستانة ، تشير إلى منصب إمارة الأمراء على النحو التالي : « .. حالياً مصر بكليركلكي عنایت اولدان محمود باشا شویله عرض ایلدی که .. »^(٨١) ، في حين خوطب إبراهيم باشا (١٠١٢ - ١٠١٣ هـ) على النحو التالي : « .. مصر ایلالته متصرف اولان وزیر إبراهيم باشا »^(٨٢) . وهكذا يتبين لنا أن إصطلاح بکلیر بکلیکی والذي يعبر أساساً عن مرتبة أمير الأمراء ، كما هو واضح في المثال

الأول ، كان يحل محل التعبير الإداري للمنطقة الإدارية في الدولة ، ولاية ، أو ،
إيالة ، من حين لآخر .

وبعد ضم الولايات الشرقية ، إثر سقوط الدولة المملوكية ، شكلت في آسيا
وأفريقيا إمارات أمراء جديدة في حلب والشام وديار بكر ومصر .. إلخ . ولذا كان
«نظام التيمار» هو المطبق في كافة سناجق وإمارات أمراء (ولايات) الدولة
العثمانية منذ نشأتها ، على أنه نظام إداري - عسكري - اقتصادي مثالي (٨٢) ، إلا
أنه كان من الضروري البحث عن نظام بديل لإدارة المناطق الإسلامية التي فتحت
حديثاً في الشرق ، نظراً لأنها كانت مناطق حضارية هامة ، وبعبارة أخرى
الوقت عن مركز السلطة في استانبول . ولذا ، سعت الدولة لوضع أساس نظام
عرف باسم « نظام الساليانة » لإدارة هذه الولايات الهامة في الدولة . وهكذا ،
انقسمت إمارات الأمراء في التشكيلات العثمانية إلى قسمين : إمارات أمراء
(ولايات) تيمار ، وولايات ساليانة . وقد بلغت ولايات الساليانة في الدولة ثلاث
ولايات خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦ م ، وذلك من مجموع خمسة
عشرة ولاية ، حيث زاد هذا العدد في أوائل القرن ١١هـ / ١٧ م ، فبلغ تسع
ولايات من مجموع ولايات الدولة الذي وصل إلى اثنتين وثلاثين ولاية . وطبقاً لما
أوردته عيني عالي في رسالته ، أن إيالات الساليانة كانت تتكون من : (مصر ،
بغداد ، اليمن ، الحبشة ، البصرة ، لحسا ، جزائر غرب ، طرابلس غرب ،
تونس) (٨٤) .

وقد عرفت هذه المناطق الإدارية في الدولة العثمانية بأسماء عدة ظهرت في
عصور متلاحقة حتى أنه حدث خلط في التعريف بالولايات الكبيرة وما تحتويه
هذه الولايات من مناطق إدارية صغيرة . ويلاحظ هذا الخلط في ولايات الساليانة
بصفة عامة . فمن خلال وثائق الديوان الهمايوني ثبت أن لفظ « ولاية » كان
يطلق على « مصر » وعلى منطقة « الصعيد » في نفس الوقت : « ... ولاية
مصر صعيد ولا يتنهد قنا نام مدينة نه .. » (٨٥) . ومنذ أواخر القرن ١٠هـ /
١٦ م ، بدأ لفظ بكليركلي « (إمارة الأمراء) ينشر وجوده في الوثائق ، حيث أخذ
يحل محله تعبير « إيالت » للدلالة على ولايات الدولة الكبرى (٨٦) .

وحتى مطلع القرن ١٠هـ / ١٦ م ، كان اسم « بكليركلك » يطلق على

للمنطقة الإدارية التي كانت توجه لأحد أمراء الأمراء ، ولكن خلال هذه القرن ، وجهت بعض مناصب « بكليركك » الهامة إلى وزراء الدولة . وكان الوزراء في تشكيلات الدولة العثمانية يعينون في استانبول على أنهم « وزراء قبة » في الديوان الهمايوني ، وذلك حتى النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦ م . وكان جميع ولاية الولايات ، بصفة عامة ، على رتبة « أمير أمراء » (بكليركك) . وكان على أمير الأمراء أن يخدم فترة طويلة في ولايات الدولة الهامة . فعقب فتح مصر عين يونس باشا للوزير الأعظم والياً عليها ، وبعد إنتهاء مدة ولاية خاير بك للملكى بولقاته ، منحت مصر للوزير الثانى مصطفى باشا (١٢٨ - ١٢٩هـ) ، ثم الوزير الثانى قاسم باشا (١٢٩ - ١٣٠هـ) .

وإذا كانت الدولة قد قامت بتعيين بعض وزراء القبة على بعض ولاياتها الهامة مثل : مصر ، وبودين ، وبغداد ، فقد أستدرك الأمر وبدأ في تشكيل منصب وزارى جديد للقيام على شئون ولايات الدولة الهامة . وعرف المنتسبين لهذا المنصب باسم « وزراء الأيالة » أو « وزراء الخارج » ، وذلك لمواجهة احتياج الدولة لرجال يمكن منحهم صلاحيات واسعة في المناطق الحساسة منها ، ومنذ عام ١٠٠٤هـ ، بدأ تعيين أمير أمراء مصر برتبة الوزارة بصفة دائمة (٨٧) .

ومنذ أن تشكل المعنى الإدارى لمرتبة إمارة الأمراء في تشكيلات الدولة ، أصبح أمير الأمراء ذا صلاحيات إدارية وعسكرية مطلقة في ولايته بإعتباره وكيلاً للسلطان فيها . وكان منصب إمارة الأمراء في الدولة يتلو من حيث الدرجة والمرتبة منصب الوزارة . ووفقاً لما جاء في لائحة قانون الفاتح (فاتح قانون - نامه سى) ، فإنه من حق كل من الدفتردار (ناظر الأموال) والنيشانجى (التوقيعى) وصاحب رتبة الإمارة السنجقية ، والقاضى من فئة ٥٠٠ اقجة ، وأمير السنجق صاحب مقاطعة « خاص » قدرها ٤٠٠,٠٠٠ اقجة ، من حقهم جميعاً الإنتقال بحسب الأولوية وبالدور إلى مرتبة إمارة الأمراء (٨٨) . أما أايالة مصر ، فقد انحصرت تعيين مرتبة إمارة الأمراء فيها على دفتردار الأموال ، أمير الأمراء السابق ، اغاة الحرم ، السلحدار ، رئيس الخزينة (خزينة دار باشى) ، ولم يصادف تعيين النيشانجى أو القاضى أو أمير السنجق في هذه الأيالة الهامة .

وقد كان أمير الأمراء مسئول مباشرة عن كافة الأمور المتعلقة بآلياته أمام

السلطان والديوان الهمايوني ، فيعين التعيينات ، ويعقد الديوان ، ويستمع إلى الدعاوى ويفصل فيها . وقد عُدَّ عبد الرحمن باشا التوقيعي في لائحة قانونه هذه المهام والوظائف على النحو التالي : « .. إنهم يقومون بإجراء أحكام الشرع الشريف ، ويحمون البلاد ، ويحرسون العباد ، وينظمون العسكر ويضبطون أمورهم ، ويدفعون المظالم عن البلاد ، وبذلك ، تكون كافة أمور السيف والسياسة مفوضة إليهم .. » (٨٩) . أما أمراء الأمراء صاحب درجة الوزارة ، فكانت صلاحياته أوسع مدى ، بل كان له حكم ونفوذ على أمراء الأمراء المتواجدين في منطقته الإدارية ، حيث كان هؤلاء يستشيرون الوزير في مختلف الأمور الهامة في ولاياتهم ، وله عليهم حق الطاعة وتنفيذ أوامره التي هي أوامر السلطان (٩٠) . وقد كان لأمير الأمراء في الدولة القاب خاصة به ، وبها كانت تصدر القرارات إليه من الاستانة ، شأنه في ذلك شأن كافة رجال الدولة وموظفيها ، حيث كان لكل منهم القاب يُعرفون بها في المراسلات الرسمية للدولة . وقد أورد واضح « لائحة قانون الغاتج » هذه الألقاب المتعلقة بأمير الأمراء على النحو التالي : « أمير الأمراء الكرام ، كبير الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، صاحب العز والاحتشام ، المختص بمزيد عناية لللك الأعلى .. بكلريكيسي .. » (٩١) .

سادساً : إسارة أمراء مصر :

لقد احتفظت مصر ، منذ دخول الإسلام إليها وانتشاره في أرجائها بمكانتها الهامة في العالم الإسلامي ، كواحدة من المراكز الحضارية فيه . وعلى أثر ضم مصر للإدارة العثمانية ، أسست فيها أليالة من أهم أليالات الدولة ، بل أهمها على الإطلاق في الشرق الإسلامي ، فكما كانت مصر ، كإليالة عثمانية ، على علاقة مستمرة وصلة لا تنقطع بمركز الدولة في استانبول ، استمرت أيضاً علاقاتها بولايات الشرق الإسلامي كما كانت من قبل ، حيث كان لأمير أمرائها صلاحيات واسعة في المنطقة ، لتثبيت أقدام الإدارة العثمانية الجديدة هناك .

وعموماً ، فقد كانت مصر تحت الإدارة العثمانية ذات مميزات فريدة ، يأتي على رأس هذه للمميزات ، أنها أول إيالة يطبق فيها « نظام الساليانة » في التقسيم الإداري العثماني .

كانت الدولة العثمانية ، اعتباراً من مطلع القرن ١٠هـ / ١٦م ، قد بدأت في

الاعتماد على القوات العسكرية النظامية والمجهزة بالأسلحة النارية ، حيث بدأت فرق « سباهية التيمار » المرتبطة بالأسلحة والفنون الحربية القديمة تفقد أهميتها في تشكيل الدولة الإداري والعسكري تدريجياً ، وبالتالي كان على الإدارة العثمانية أن تضع نظاماً محكماً لإدارة الولايات الشرقية التي فتحت حديثاً ، والبعيدة عن مركز الدولة في استانبول ، غير « نظام التيمار العسكري » الذي كان مطبقاً في جميع ولايات الدولة حتى ذلك الوقت ، رغبة منها في القضاء على نفوذ بقايا المماليك في مصر ، وبخاصة إذا علمنا أن هؤلاء المماليك كانوا يملكون مساحات شاسعة من أراضي مصر ومقاطعاتها^(١٢) . وهكذا ، بدأت الإدارة العثمانية في ضم أراضي آيالة مصر التي مات عنها أصحابها من المماليك أو قتلوا أو فروا هنا وهناك ، وإعطائها للمورثة الشرعيين ، وإلا فلاشخاص أمناء بطريق الإلتزام .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد قامت بتعيين أمراء الأمراء على ولاياتها المختلفة بطريق التيمار ونظامه ، حيث كانت تعتبر هذه الولاية أو تلك مقاطعة خاص تمنح لأمير الأمراء مقابل إدارة الولاية وإعداد جنده وتجهيزهم وخروجهم تحت قيادته وقت الحرب ، فقد بدأت الإدارة العثمانية في التعامل مع آيالة مصر بطريقة مختلفة حيث ضمت أراضي الآيالة للدولة ، وخُصصت لأمير الأمراء مرتب سنوي عرف باسم « سال - ياته » . وكما منعت الإدارة العثمانية بقايا المماليك من إتخاذ أراضي الآيالة كمقاطعات مملوكة لهم ، وإعادتها للدولة ثم منحها لهم أو لغيرهم بطريق الإلتزام ، لم تعطى هذه الأراضي أيضاً لا للأمراء السناجق ولا لكشاف الولايات كأراضي تيمار أو زعامة مقابل خدماتهم كما كان يحدث من قبل ، وإنما كانت تُدفع لهم « ساليانات » (مرتبات سنوية) من حصيلة خراج التواحي الموجودة تحت إشرافهم ، حيث كانت تُردُّ المبالغ المتبقية إلى خزانة الدولة في آيالة مصر . وبذلك ، كان أمير أمراء مصر ، بعد حصوله على ساليانته وتوزيعه الساليانات (مرتبات الأمراء السنوية) والعلاقات (مرتبات الجند الدورية) على الأمراء والجند في وقتها ، وتوفيره كافة احتياجات الآيالة الميرية ، وأدائه لمصاريف الحرمين الشريفين من نخل الآيالة ، كان يرسل ما تبقى من أموال إلى الاستانة فيما يعرف باسم « الخزينة الإرسالية »^(١٣) .

وهكذا ، استحدثت بمصر جماعة عسكرية عرفت باسم « توفنكجي سوارى » (الفرسان المندجين بالبنانيق) لتقوم مقام قوات سباهية التيمار في

ولايات الدولة الأخرى من حماية للأمن والاستقرار فى الولايات ، كما شكلت جماعة عسكرية أخرى من بقايا المماليك ، حيث كانت كل هذه الجماعات يحصل جنودها على علفوات دورية مقابل خدماتها فى الأيالة .

ومهما يكن من أمر ، فلم يبدأ تطبيق نظام الساليانة هذا الذى ارتبط بنظام الإلتزام السنوى ، لم يبدأ تطبيقه فى مصر إلا فى زمن الوزير مصطفى باشا أمير أمراء مصر العثمانى . ففى عهد سلفه للملوكى خاير بك لم يعين لأمير الأمراء مرتب سنوى (ساليانه) ، وإنما كانت هذه الساليانات والعلوفات توزع فقط على الأمراء والجند العثمانى ، ولم تكن قد أخذت شكل نظام متكامل فى الأيالة بعد . فكان خاير بك بعد أن يقوم بتسديد مصروفات احتياجات الأيالة والصرمين الشريفيين ومركز الدولة والجند ، والهدايا السنوية التى كانت ترسل للسلطان ولأعضاء هيئة الديوان ، كان يحتفظ بما تبقى من دخل الأيالة له مقابل خدماته فى إدارة البلاد . ولم يطرأ على هذا النظام أى تغيير حتى وفاة خاير بك (٩٢٨هـ) .

ويعتبر الوزير الثانى مصطفى باشا (٩٢٨ - ٩٢٩هـ) هو أول أمير أمراء عثمانى يعين على إمارة أمراء مصر بمرتب سنوى (ساليانه) . وقد قام هذا الوزير بجهود عظيم لترسيخ هذا النظام فى الأيالة خلال فترة ولايته . وعلى الرغم من ضم هذا الوزير لكثير من أراضى المماليك عقب حركات العصيان التى قاموا بها فى عهده ، ومنحها لبعض الأشخاص الأمناء بطريق الإلتزام ، وبموجب براءة ؛ إلا أن هذا النظام لم تتضح معالمه بشكل قاطع حتى وصول الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر ، وإجراؤه الكثير من الإصلاحات التى مهدت لتطبيق هذا النظام فى مختلف مؤسسات الأيالة (٩٣١هـ) .

لم يكن نظام الساليانه فقط من أهم ما تميزت به أيالة مصر ، وإنما كانت هناك خصائص أخرى لهذه الأيالة ميزتها عن بقية ولايات الدولة فى المنطقة . فقد كان يعين عليها فئة من نوى الخبرة من إدارى السراى العثمانى أو أمراء الأمراء السابقين الذى سبق لهم العمل فى المنطقة ، وحتى الوزراء أيضاً . وكان أمير أمراء مصر ذا صلاحيات واسعة فى المنطقة ، حيث كان يقوم بتطبيق سياسة الدولة فى ولاياتها الشرقية ، ولذا لم يشترك بنفسه فى حملات الدولة كمادة أمراء الأمراء ، نظراً لما كان يتحمله من مسئوليات كبيرة للدولة فى المنطقة .

حواشی المدخل

- M.C. Schabedddin Tekindag, " Memluk sultanligi Tarihine Toplu (١)
bir bakis ", Tarih Dergisi, say, 25, 1971, s. 1. V.dd.
- Takindag, " Bahriyye " Kucuk Tuirk- Islam Ansiklopedisi, 4 f., 1981 (٢)
s. 295 - 96; " el- Meliku's salih, IA., V, 674 - 678 .
- L. H. Uzuncarsli, Osmanli, Devletin Teskilatine Medhal, Ank (٣)
1941, s. 316 Vd .
- Uzuncarsli, Medhal, s. 358; Tekindag, Berkuk devrinde Memluk sul- (٤)
tanligi, s. 127 .
- Tekindag Berkuk devrinde Memluk Sultanligi, Istanbul 1961, s. 128 (٥)
- (٦) القلشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، القاهرة ١٩١٤ ، ج ٤ ، ص ١٤ - ٢٢ .
Tekindag, Memluk ordusu " Tarih Dergisi, say 11, 1960, s.86 - 93;
Berkuk , s. 151 - 157 .
- Takindag, Berkuk, s. 133 ud; Uzuncarsli, Medhal, s. 372 - 375 . (٧)
- (٨) ابن ابيس ، بدائع الزهور في بدائع النور ، القاهرة ١٩٦١ ، ج ١٠٢ .
- (٩) استحدثت نهاية الاسكندرية عام ٧٦٧ هـ / ١٣٦٦ م ، لما نهايت الوجه القبلي والوجه
البحري ، فقد تشككتا في عام ٧٩٨ هـ / ٣٩٦ م ،
Uzuncarsili, Medhal, s 429 .
- (١٠) لقد عرفت هذه الوظيفة بعد بشول مصر تحت الإدارة العثمانية باسم : صوبليسي ؛
O. L. Barkan, " Misir Kanun - namesi " , XV , XVI asirlarda
Osmanli Imporatorlugunda, " Kanunlar " s, 382 .
- Tekindage, Berkuk, s. 139; Medhal, 319, 347, 363, 407 (١١)
- (١٢) القلشندي ، صبح الأعشى ، ج ٤ ص ١٤ .
- Uzuncarsili, Medhal, s. 385 . (١٣)
- Uzuncarsili, Medhal, s. 388, 393, 401 - 402, Berkuk, s. 140 - 141 . (١٤)
- Tekindage, Berkuk, s. 139, Medhal, s. 386, 392, 400, 407 . (١٥)
- Tekindag, Berkuk, s. 144 . (١٦)
- Medhal, s. 412; Berkuk, s. 148 . ٣٦ ج ٤ ، ص ١٤٨ . (١٧)
- Medhal, s. 413; Berkuk, s. 149 - 150 . (١٨)
- Medhal, s. 314, 318 - 320 . (١٩)
- (٢٠) ابن ابيس ، بدائع الزهور في بدائع النور ، ج ٥ ، ص ٣٦ .
- (٢١) ابن ابيس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٩٠ .
- (٢٢) بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٣٦ - ٣٧ .
- (٢٣) بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ٩٠ .

- (٢٤) . M. sobernheim, " Kansu " , IA., VI 63 - 169 .
- (٢٥) بنایع الزهور ، ج ٥ ، ص ٢٦٠ ، " Kansu " , IA VI, 164 .
- (٢٦) بنایع الزهور ، ج ٥ ، ص ٨٩ .
- (٢٧) بنایع الزهور ، ج ٥ ، ص ٤٢ .
- (٢٨) بنایع الزهور ، ج ٥ ، ص ٦٩ .
- (٢٩) يذكر ابن اياس ان هناك العديد من امراء الجراكسة الذين عملوا ضد دولة المماليك منهم: خليل بك نائب حلب ، وابراهيم السمرايى من رجال القورى للاربيين ، ويوسف العائلى ، والعجمى الشناقسى من الامراء للقبمين ، واخيراً انفس اليهم جاندردى الفزائى: بنایع الزهور ، ج ٥ ، ص ٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٤ .
- (٣٠) . Halil Inalcik, " Osmanlilar " , IA., Cuz 129, s. 280 - 296 .
- (٣١) Uzuncarsili, Osmanli Devletinin Saray Teskilati; Ankara 1945, s. 12 - 33 .
- (٣٢) Uzuncarsili., Osmanli, Devletinin Merkez ve Bahriye Teskilati, 1948, 2 - 17 .
- (٣٣) Uzuncarsili, Merkez Teskilati, s. 111 - 115 .
- (٣٤) Uzuncarsili, Osmanli Merkez Teskilati, s. 127 - 131 .
- (٣٥) Uzuncarsili, Osmanli, Devletinin Ilmiyye teskilati, Ankara 1965, s. 19 - 22, ayni Mulf., Merkez teskilat, s. 230 - 233 .
- (٣٦) Uzuncarsili, Merkez teskilati, s. 325 - 357 .
- (٣٧) Uzuncarsili, ayn eser, s. 214 - 218 .
- (٣٨) Halil Inalik, " Osmanlilar " coz 129, s. 289 - 290 .
- (٣٩) Uzuncarsili, Osmanli Devletinin Teskilatinden Kapikulu Ocaklari, I, s. 2, 139 .
- (٤٠) Uzuncarsili, Kapikulu Ocaklari I, s. 55 - 60 .
- (٤١) Uzuncarsili, Kapikulu Ocaklari, I, s. 113 - 120 .
- (٤٢) Uzuncarsili, ayni eser, I, s. 128 - 132 .
- (٤٣) Uzuncarsili, ayni, eser, I, s. 144 - 146 .
- (٤٤) Uzuncarsili , Osmanli Tarih, I, s. 406 - 415 .
- (٤٥) Halil Inalcik, " Osmanlilar " coz 130, 310- 311 .
- (٤٦) M.F. Koprulu, " Bizans Musseselerinin Osmanli Musseselerine (٤٦) te'siri hakkında Baz Mulahazalar " THITM., I, Istanbul 1931, s. 165 vd., Medhal, IX - XIII, 59, 68 .
- (٤٧) بين القلقشندي انه عندما اسس الأوروبيون دولتهم على انقاض دولة الخاطميين الشعبية في مصر ، لم يقبلوا الكثير من تلك التشكيلات الشعبية ، بل عملوا على ازلتها، واخذوا عن مؤسسات اناكره السلاجقة في التوصل :
- صبيح الاعشى ، ج ٤ ، ص ٥ ، XIV ، " اyni mlf, " Takindag, Berkuk, s. 133;

- asrin sonunda Memluk ordusu ", Tarih Derigisi, say II, 1960, s. 89;
Uzuncarsili, Medhal, s. 393 - 394 .
- Koprulu, Bizans Muesseselerinin Osmanli Muesseselerine Te'siri, (18)
s. 42 - 43.
- Uzuncarsili, Medhas.l, s. 378; ayn. mlf, ,, ص ١٦٠ ج ٤ , صبح الاعشى (19)
Merkez teskilati, slll
- Tekindag, Berkuk, s. 128 - 129; Uzuncarsili, Merkez teskilati, s. 2-3, (20)
136 - 137 .
- Uzuncarsili, Medhal, s. 383, n . (21)
- Uzuncarsili, Medhal, s. 383 . (22)
- Uzuncarsili, Merkez teskilati, s. 336 . (23)
- Uzuncarsili, Medhal, s. 384 - 385 . (24)
- Koprulu, Bizans Muesseselerinin Te'siri, s. 70; Medhal, s. 385 Merkez teskilati, s. 325 - 337 .
- Koprulu, Bizans Muesseselerinin te'siri, s. 63 - 65 . (25)
- Tekindag, Berkuk, s. 128, 135 50; Uzuncarsili, Medhal, s. 388 - (26)
٤٤ صبح الاعشى . ج ٤ , 389, 401; agn, mlf, Merkez teskilati, s. 214
ص ٢٠ .
- Uzuncarsili Merkez Teskilati, s. 318 - 319 . (28)
- Uzuncarsili, Medhal, s 411 - 412 . , ص ٢٤٠ ج ٤ , صبح الاعشى (29)
- Uzuncarsili, Merkez teskilati, s. 232 - 233 . (30)
- Koprulu, Bizans in Osmanli Muesseselerine Tesiri, s. 58 - 59, n . 93 . (31)
- Mehmed Ipsirli, XVII yuzyl baslarina kadar Osmanli Imparator- (32)
lugunda Kadi - askerlik Muessesesi, Istanbul 1982 , basilmamis
Docentlik tezi, s. 10 .
- Koprullu, Bizansin - Osmanli Muesseselerine te'siri, s. 141, n. 232, (33)
145 , Uzuncarsili, Medhal, s. XIX, IV, 31 .
- Uzuncarsili, Devletin Teskilatinden Kapikulu Ocaklar I, Ankara (34)
1984, s. 2, 19, 144 .
- Koprullu, ayni, eser, s. 134 - 135 . (35)
- Koprullu, ayn eser, s. 144 . (36)
- Tekindag, " Fatih devrinde Osmanli - Memluklu Munasbetleri ", (37)
TD, XXX/75 - 77- 82; salahddin Tansel, yavuz sultan selim, Istanbul
1969, s. 101 - 107 .
- Tekindag, fatih devrinde Osmanli - Memluklu Munasbetleri, s. 77 . (38)

(٦٩) أحمد فؤاد متولى ، الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٨٩ - ٩١ .

Tansel, Yavuz sultan selim, s. 109 . (٧٠)

Tansel, Yavuz sultan selim, s. 109 - 111 . (٧١)

(٧٢) فريدون بك ، منشآت السلاطين ، ج ١ ، استانبول ١٢٧٤ هـ ص ٣٦٩ - ٣٧٥ ، ٤٢٦ - ٤٢٧ ، أحمد فؤاد متولى ، الفتح العثماني للشام ومصر ، ص ٩٨ - ١١٥ ، محمد أحمد الرائد ، الغزو العثماني لمصر ، الإسكندرية ١٩٧٢ ، ص ١٠٤ .

Tansel, s. 101 - 107, 123, 131; Sinasi Altindag, " selim I " IA, X., 428 - 429 .

Bekir Kulukaglu, " (Hadim) Sinan pasa ", IA, X, 663 - 664 . (٧٣)

(٧٤) لتفصيلات أكثر عن معركة مرج دابق انظر : فريدون بك ، منشآت السلاطين ، ج ١ ، ص ٣٩٨ - ٤٠٦ .

M. Sabrenheim, " Kansu ", IA, IV. 163 - 164; M.C. Baysun " Merci Dabik ", IA, VII, 752.

Tansel, s. 199 - 150, 154 - 155; Sinasi Altindag, " Selim I ", IA, X, (٧٥) 128 - 129; Bekir Kutuloglu, " Sinan pasa ", s. 665 .

(٧٦) روزنامه ، منشآت السلاطين ، ج ١ ، ص ٤٩٠ .

Tansel, yavuz sultan selim, ، نفس الأثر ، ص ١٨٤ - ١٩٦ ، s. 166 - 178 . (٧٧)

Halil Inacik, " Eyalet ", EL, II, 722 . (٧٨)

Inalcik, " Eyalet ", EL, II, 722 . (٧٩)

Inalcicik, " Eyalet ", EL, II, 722 . (٨٠)

Metin Kunt, Sancaktan Eyalette, 1550 - 1650 arasında Osmanli Umerasi ve II Idaresi, Istanbul 1978, s. 27; Inalcik, " Eyalet ", P. 772 . (٨١)

(٨٢) أرشيف رئاسة الوزارة باستانبول (باشباقلق أرشيفي) ، دفاتر المهمة ، رقم ٧ ، ص ٤٢١ / هـ ١٧٧٢ - O.L. Berkan, " Timar ". IA, XII/1, s. 287 .

(٨٣) أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول ، دفاتر الديوان الهمايوني رقم ١٥٥ ، ص ٦٥ / محرم ١٠١٣ هـ ، رقم ١٠١ ، ص ١٠ / جمادى الأولى ٩٩١ هـ .

(٨٤) عيني عالي ، قواندين آل عثمان في خلاصه مضامين دفاتر ديوان ، استانبول ١٧٨٠ ، ص ٨ - ٩ .

(٨٥) في مدينة تدمر في ولاية الصعيد في ولاية مصر .. أرشيف رئاسة الوزارة ، دفتر المهمة رقم ٥٣ ، ص ١٤١ / هـ ١٩٩٢ .

(٨٦) أرشيف رئاسة الوزارة ، تصنيف كامل كبجي ، دفاتر الديوان الهمايوني رقم ١٥٥ ، ص ٦٥ / محرم ١٠١٣ هـ . Metin kunt, sancaktan Eyalette, s. 28 .

- Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teskilati,s. (۸۷)
112, 186, 192; Abdulkadir Ozcan, " Fatih in Teskilat Kanun - namesi
" TD,1982, XXXIII,s. 33 - 34 .
- (۸۸) أنظر الفصل « أمير أمراء مصر » : ص ۱۶۸ وما بعدها .
- (۸۹) ملی تتبع لدر مجموعه سی ، استانبول ۱۳۳۱ ، ج ۱ ، ص ۲۸ .
- M. Pakalin, Osmanli, Tarih De- , ص ۲۸ ، ج ۱ ،
yimleri ve Terimleri sozlugu, " Beylerbeyi " , I, s.219 .
- Ozcan, " Fatih in Teskilat Kanun - namesi , s, 49 . (۹۱)
- S.J. Shaw, " The land law of ottoman Egypt (960/1553) der İslam (۹۲)
XXXVIII/92 ; shaw, The financial and Administrative Organization,
P. 28 - 31 .
- Barkan, " Misir kanun - namesi " , Kanunlar, s. 361 . (۹۳)

الباب الأول

تشكيل إمارة أمراء مصر وتنظيمها

١ - المحاولات الأولى لتشكيل إمارة مصر :

بعد أن حقق العثمانيون الهزيمة ببقايا للمماليك في موقعة الريديانية (٢٩ ذى الحجة - ١ محرم ٩٢٣هـ) ، وسيطرتهم على أنحاء القاهرة ، بدأ أئمة المساجد في الدعاء للسلطان سليم خان في خطبة الجمعة من فوق المنابر^(١) . وفي ١٧ ربيع الأول ٩٢٣هـ / ٩ إبريل ١٥١٧م ، ضُربت في مصر عملة جديدة باسم السلطان سليم ، حيث يذكر ابن إلياس أن المنادين جالوا في أنحاء القاهرة معلنين الأوامر السلطانية الجديدة ، بأن العملة القديمة قد أبطلت ، وأنه تقرر تداول عملة جديدة تحمل اسم السلطان سليم خان لتحل محلها . وهكذا ، تم للسلطان سليم السيطرة على مقاليد الأمور في مصر القاهرة ، إثر القائه القبض على السلطان طومان باي وإعدامه في ٢١ ربيع الأول ٩٢٣هـ / ١٣ إبريل ١٥١٧م^(٢) .

وإثناء انشغال السلطان سليم بالقبض على مقاليد الأمور في البلاد ، حاول في نفس الوقت الإستعانة بمن تعاون مع الإدارة العثمانية ، وأخذ التنابير اللازمة للحد من نفوذ من لم يعلن طاعته للأوامر العثمانية من المماليك ومشايخ العريان وأصحاب المصالح من طوائف مصر المختلفة . كما أنه أمر الهيئة الإدارية المصاحبة له بجمع المعلومات اللازمة حول نظم الإدارة والمالية التي كانت متبعة في عهد المماليك ، وذلك حتى يتمكن من وضع أسس نظام إداري خاص بمصر .

لقد إتبع السلطان سليم خان سياسة ثابتة تجاه الطوائف المختلفة في مصر . فعندما قرر التوجه من الشام إلى مصر ، حرص على أن يصطحب معه الخليفة العباسي المتوكل على الله ، وكان قد وقع في الأسر أثناء معركة « مرج دابق » (٩٢٢هـ / ١٥١٦م) ، وقضاة مصر الأربعة ، والعديد من العلماء الآخرين ، حيث قدمهم على رأس موكبه عند دخوله إلى القاهرة منتصراً . وكان هدفه من هذا ، إضفاء صفة الشرعية على حملته ، وتحريك مشاعر الود لدى شعب مصر تجاه الحكام الجدد ، وذلك برفع راية التوحيد ، وتهنئة الأهالي وحثهم على طاعة القيادة الجديدة^(٣)؛ حتى أن ابن إلياس يروي لنا إلى أي مدى وصلت الصلاحيات

التي منحها السلطان للخليفة العباسي بفرض تهينة الأوضاع في البلاد والمتوسط بين الحكام الجدد وبين بقايا المماليك ، حيث يذكر أن بعض المماليك ومشايخ العريان الفارين كانوا يلجأون للخليفة ليشفع لهم لدى القيادة الجديدة^(٤) . إلا أن للخليفة العباسي بدا في استخدام نفوذه في البلاد ومكانته لدى السلطان وعلاقاته القديمة بالبيوتات المملوكية على نحو لم ترضى عنه الإدارة العثمانية ، مما جعل السلطان يفكر في إبعاده عن مصر مع بعض أقربائه وبعض قضاة القضاة والنواب ، وبعض أعيان مصر من أصحاب النفوذ ، حيث أرسلوا جميعاً إلى اسلمبول ، وذلك في جمادى الأولى ٩٢٣هـ / يونية ١٥١٧م^(٥) .

وكان السلطان قد أقر قضاة القضاة ونوابهم في مصر ، عقب انتقال إدارة مصر للعثمانيين ، ولكنه اضطر لإبعادهم بصحبة الخليفة العباسي إلى مركز السلطة كإجراء وقائي ، بعد أن أيقن أنهم قد يتسببون في أحداث بعض الفلاقل في البلاد خلال هذه المرحلة^(٦) . وحتى لا يتيح السلطان الفرصة لظهور أي فتنة قام أيضاً بإبعاد أبناء السلاطين المماليك السابقين ، وبعض أقاربهم وأقرباء الأمراء المماليك الذين بقوا في مراكزهم الإدارية السابقة ، وإرسالهم جميعاً إلى الاستانة^(٧) . وإذا كانت هذه الإجراءات واحدة من التدابير التي اتخذت للتمكين للحكم العثماني في مصر ، فقد كان إرسال نخبة من العلماء والصناعات المهرة إلى مركز الدولة ، عادة من عادات السلاطين العثمانيين التي أتت منذ توجه الدولة في فتوحاتها نحو الشرق ، وذلك بفرض جعل مدينة استانبول مركزاً لاقتصاد الدولة يبرز فيها لخصائص الحضارة الإسلامية^(٨) .

وقد سارت سياسة السلطان سليم لمواجهة الأوضاع في مصر في اتجاهين : أما الاتجاه الأول ، فكان تحطيم مقاومة بقايا المماليك وبعض مشايخ العريان الذين كانوا لا يزالون مستمرين في مقاومة العثمانيين في القاهرة . والاتجاه الثاني ، كان مكملاً للاتجاه الأول ، ويتمثل في تشجيع تلك الطوائف على طاعة الحكام الجدد ، والاستفادة من خبرتهم في إدارة شئون البلاد خلال هذه المرحلة^(٩) .

وبعد أن تمكنت القوات العثمانية في مصر من احباط كافة محاولات طومان باي لاستعادة السيطرة على مصر ، وذلك بمساعدة بعض أمراء المماليك ومشايخ العربان الذي أسرعوا بالاعتراف بالقيادة الجديدة ، انقسمت جبهة المقاومة ضد العثمانيين في مصر : فبدأ بعض قواد المماليك والعربان ينسحبون تدريجياً من ساحات المعارك التي كانت مستمرة في شوارع القاهرة منذ دخول العثمانيين وحتى تلك الوقت ، ودخل البعض الآخر في طاعة القيادة العثمانية مخبرين عن بقايا السيوف الفارين والمختفين في انحاء القاهرة^(١٠) . وكما قام خاير بك المملوكي ، نائب حلب السابق ، بدور بارز في عملية تشجيع المماليك من بقايا السيوف ومشايخ العربان ، وغيرهم من الأعيان والمبشرين على قبول الحكام الجدد ، حيث أرسل لكل منهم خطاباً بأمر السلطان سليم ، يحثهم فيه على الطاعة ويَعِدُّهم بتأكيدهم في وظائفهم السابقة ، وينكر عليهم استمرارهم في معصية السلطان ، ويحذرهم من مغبة الخروج على ولي الأمر^(١١) ، لم يتأخر أيضاً شيخ العرب في الصعيد ابن عمر الذي رحب بقدوم العثمانيين ، لم يتأخر في حث أمراء الصعيد لطاعة أوامر السلطان العثماني . وعقب انتشار اخبار العفو العام لكل من يرجع طائئعاً من طوائف مصر المختلفة للقيادة الجديدة^(١٢) ، والعقاب الشديد الذي ينتظر كل من يحاول إشعال نار الفتنة بين المسلمين^(١٣) ، اطمأن الأهالي على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ، وتيسر بذلك للسلطان سليم توطيد الأمن والاستقرار في أرجاء البلاد .

وفي الوقت الذي كان السلطان سليم فيه يتخذ التدابير الأمنية اللازمة لترسيخ الحكم العثماني في البلاد ، عمل على جمع المعلومات الضرورية لتيسير مهمة الإدارة العثمانية في مصر . فبعد أن عقد العزم على التوجه إلى مصر ، أصدر سليم خان أوامره لبعض العلماء العثمانيين المرافقين له في تلك الحملة ، بترجمة بعض الآثار التاريخية العربية التي تلقى الضوء على أحوال البلاد المتوجه إليها ، فقام المؤرخ ، قاضي العسكر كمال باشا زاده (وفاته : ٩٤١هـ / ١٥٣٥م) بترجمة أثر المؤرخ العربي أبو الحسن ابن طغرى البردى إلى اللغة التركية^(١٤) ، ويذكر هممر أن والي كردستان إنريس البتليسي (وفاته : ٩٣٦هـ

١٥٢١م) الذى اشترك أيضاً فى الحملة على مصر قد نظم قصيدة فارسية اشتملت على بعض للملاحظات حول الإدارة فى مصر ، وقدمها بنفسه إلى السلطان سليم^(١٥) . وهكذا ، حاول سليم خان الإلمام بأحوال البلاد قبل دخولها . ولكن ما كان هذا القدر النظرى من المعلومات يكفى للإحاطة علماً بأحوال البلاد الإدارية والمالية التى كانت تتصف بالسرية خلال هذه الفترة . وإذا كانت الإدارة الجديدة قد استفادت كثيراً من توجيهات الأمراء المالك ، إلا أن إدارة البلاد المالية والإدارية لم تكن بيد هؤلاء النفر من الأمراء ، بل كانت أسرارها بيد إدارى المالك من الكتبة والمباشرين الذين فر معظمهم من وجه العثمانيين ، وأبعد أو حبس العديد منهم للحيلولة دون إحداث فتنة فى البلاد . وعلى الرغم من قبول العديد من هؤلاء الكتبة والإداريين والمباشرين الخدمة تحت الإدارة العثمانية ، إلا أنهم أظهروا تخوفاً من تقديم العون لهم ، فكانوا يدعون جهلهم بالمسائل الإدارية والمالية التى كانت تعرض عليهم ، حتى أنهم كانوا يدعون أيضاً أن طومان باى كان قد أمر أثناء فراره بإخفاء نفاذ الإدارية والمالية فى أماكن متفرقة من البلاد ، أو إنه ربما يكون قد أمر بإحراقها^(١٦) . ومن ناحية أخرى ، حاولت الإدارة العثمانية استخلاص المعلومات المطلوبة عن شئون مصر من طومان باى الذى كان يستقيم أثناء فترة حبسه ، للحضرة السلطانية لهذا الغرض ، ولكن دون جدوى^(١٧) .

وبالرغم من كل هذه الصعوبات التى حاطت بمحاولات الإدارة العثمانية للحصول على معلومات عن النظام الإدارى والمالى لمصر خلال العهد المملوكى ، فقد استطاعت أخيراً الحصول على بعض المعلومات فى هذا الخصوص من مستوفى الأموال أبو بكر ابن الجيعان ، وبواسطة خاير بك ، نائب حلب السابق ، حيث قام الأول بتحرير واردة خراج مصر ومصاريفها وضرائبها اختصاراً ، ووضعها بين يدى السلطان العثماني^(١٨) . واعتماداً على هذه المعلومات المبدئية ، شرع السلطان فى إرسال بعض للمباشرين الذين سبق لهم أن باشروا مختلف الوظائف الإدارية والمالية ، إرسالهم إلى مختلف ولايات مصر بصحبة بعض

موظفى الإدارة العثمانية ، وذلك لجمع معلومات أكثر تفصيلاً سواء عن مساحة الأراضى أو عن الإدارة للمحلية لتلك البلاد(١٩) .

ومع كل هذا ، لم تتمكن الإدارة العثمانية من وضع يدها على معلومات صادقة تعكس حقيقة عمل الإدارة فى تلك المناطق ، وذلك بسبب الإعتماد على المعلومات التى جمعت من هنا وهناك ، وعلى كل ما كان يصرح به العمال الذين كانوا سبباً مباشراً لانتشار البدع والفساد فى الولايات . ولم يتم للإدارة الجديدة تحصيل معلومات صادقة ، وبالتالي وضع السياسة الإدارية والمالية للبلاد بشكل قطعى ، إلا بعد أن ظهرت بفاقر الخزينة الأصلية التى كان كتبه الممالك قد أخفوها من قبل ، حيث تيسر للوزير الأعظم إبراهيم باشا تنظيم الإدارة فى مصر ، ووضع قانون يحكم كافة معاملات الأيالة الادارية والمالية (١٩٣١هـ / ١٥٢٥م) (٢٠) .

لقد اتبعت الدولة العثمانية فى إدارة البلاد الإسلامية التى دخلت حديثاً تحت إدارتها ، اتبعت سياسة الإبقاء على أنظمة الإدارة السابقة فى تلك الأقطار بعد إصلاحها وإجراء التعديلات اللازمة عليها لدمجها فى التشكيل الإدارى العام للدولة تدريجياً(٢١) . فعندما ورث العثمانيون أملاك الدولة المملوكية ومركزها فى مصر ، ورثوا بولة ذات نظم ومؤسسات إدارية ومالية خاصة بها ، استقرت وتطورت تبعاً لتاريخها الطويل ، مما جعل السلطان سليم يواجه صعوبة كبرى فى الإحاطة علماً بطبيعة عمل هذه المؤسسات فى تلك الفترة القصيرة التى قضاهما فى مصر ، وبالتالي كان من العسير على الإدارة العثمانية أحداث تغييرات مباشرة فى نظم تلك المؤسسات . وهكذا ، قرر العثمانيون إبقاء النظم للمملوكية التى كانت مستقرة فى البلاد على أن تعدل تدريجياً حسب مجريات الأحداث فيما بعد ، وذلك مع ربط أياالة مصر بالتشكيلات الأساسية فى مركز الدولة العثمانية . والأمر الذى يسر للإدارة العثمانية هذا الإجراء هو تشابه التشكيلات الإسلامية فى الشرق وتأثرها بعضها ببعض فى العديد من جوانبها(٢٢) .

وكان من عادة السلاطين العثمانيين أنهم إذا خرجوا إلى إحدى الحملات العربية يصطحبون معهم هيئة الديوان الهمايوني كاملة ، بما فيهم المصدر الأعظم وبعض الوزراء وأمير أمراء الروميلي وأمير أمراء الأناضول ، وقاضى عسكر الروميلي وقاضى عسكر الأناضول ، ورئيس النفتردارية (باش نفتردار) والنيشانجى والروزنامجى ، وبعض كتبة الديوان ، ودفاتر الديوان الأساسية ، بحيث كانوا يعتقدون ديوانهم المعتاد فى المنطقة التى يحلون بها لتسيير أمور الدولة الهامة ، ولينظر فى شئون الحملات ، وإصدار الأوامر اللازمة إلى كافة أنحاء الدولة وفى شتى شئونها^(٢٣) . وقد سجل لنا الروزنامجى حيدر أفندى ، وكان ضمن الهيئة الديوانية التى اصطحبها السلطان سليم معه فى حملته على مصر ، سجلاً لنا يوميات الحملة على مصر بكل دقة ، حيث حرر كافة الأوامر والفرمانات التى صدرت عن السلطان ، أثناء إقامته فى مصر إلى كافة أنحاء الدولة^(٢٤) وهكذا كان سليم منذ وصوله إلى مصر ، وحتى خروجه منها ، كان يعقد ديوانه الهمايوني للبت فى شئون الدولة المختلفة والتخطيط لعمليات هيئته العسكرية والإدارية فى البلاد ، ولم يكن السلطان يصدر أوامره إلا بعد مناقشتها أولاً فى ديوانه . وفى ديوان السلطان الذى كان يعقد فى القاهرة آنذاك ، كان يستقبل الأمراء المماليك ومشايخ العربان الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية ، حيث كان يقرهم فى وظائفهم بعد أن يأخذ عليهم العهد بالأب يظلموا الرعية ، والأ يتعدوا على للمقاطعات والأوقاف ، والأ يحثثوا البدع فى البلاد^(٢٥) .

وبعد أن ساد هدوء نسبى فى أنحاء البلاد ، قام السلطان سليم بعدة محاولات لوضع أساس مبدئى لتشكيل إمارة أمراء مصر ، و ربط مؤسساتها بالتشكيلات المركزية للدولة . فبينما كان السلطان يقوم بنفسه على توجيه الأوامر الإدارية والعسكرية فى البلاد خلال فترة الفتح تلك ، رأى أنه من الضرورى تعيين بعض رجاله للقيام على أمور الرعية والإشراف على نشر العدل بينهم ، ورفع مشاكلهم إلى الإدارة العليا لمناقشتها ، ولوضع الحلول المناسبة لها . فعين قاضى عسكر الروميلي « زيرك زاده ركن الدين أفندى » لرعاية الأمور الشرعية والقضائية فى البلاد ، وقد ذكر ابن إياس أن هذا القاضى

كان يدعى « قاضى العرب » ، وكان يباشر مسئولياته ووظائفه فى مدرسة الصالحية^(٢٦) ، كما عين « نزار محمد جلبى » للنظر فى شئون مصر المالية ، حيث كُلف بالعمل على اختراق الحاجز الذى ضربه إدارى المالك على هذه المؤسسة ، إلا أنه يبدو أن هذه المحاولات باءت بالفشل لعدة أسباب أهمها : عدم إحاطة هؤلاء الأمراء الجدد بتنظيم إدارة وعادات وأعراف هذه البلاد ، ومعاملات طوائفها المختلفة ؛ كما كان لعدم تعاون إدارى المالك مع الإدارة العثمانية وتضليلهم لها ، وارتشاء زيرك زاده ، وتعدى العمال الذين عينهم محمد جلبى لتحصيل الأموال على الأهالى ، كان لكل هذا تأثير كبير فى جعل السلطان سليم يضطر لعزلهم الواحد تلو الآخر ، وإرسالهم لإستانبول فى (٢ مصرم ٩٢٣هـ / ١٥١٧)^(٢٧) .

وقبل مغادرة السلطان سليم مصر فى أوغسطس شعبان ٩٢٣هـ / أواخر أغسطس ١٥١٧م ، أراد الإطمئنان على سير الأمور فى مصر بعد عودته للاستانة ، فوقع إختياره على وزيره الأعظم يونس باشا ، لما أبداه من شجاعة وكفاءة عالية فى تدبيره للأمور أثناء الحملة ، حيث عهد إليه إدارة كافة شئون الأيالة بصلاحيات واسعة^(٢٨) . وخلال هذه الفترة ١٨ ربيع الاول ٩٢٣هـ / ١٨ أبريل ١٥١٧م - ١٠ شعبان ٩٢٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٥١٧م ، أخذ السلطان يراقب سير أمور الأيالة من بعيد^(٢٩) . وبعد مرور حوالى خمسة شهور ، أيقن السلطان أنه لا سبيل لوضع مصر تحت الإدارة العثمانية المباشرة ، لما أظهره يونس باشا من إخفاق فى قدرته على إدارة شئون مصر بحكمة . وإذا كان السبب الظاهر لإعفاء يونس باشا من صلاحياته كامير أمراء لمصر هو فشله فى إدارة البلاد ، فإن الباحث التركى صلاح الدين طانسل يشير فى اثره « ياووز سلطان سليم » بان خاير بك كان له دور فى التحريض على عزل يونس باشا عن إدارة مصر ، وأنه حرّض السلطان سليم على إعدام طومان باى من قبل حتى يخلو له حكم مصر دون أى شريك^(٣٠) .

ب - ولاية خاير بك على مصر :

بعد أن ثبت للسلطان سليم خان إمكانية قيام إداريين العثمانيين بإدارة شئون مصر ، الأمر الذى قد يؤدى إلى الفتنة بعد عودته إلى الاستانة ، قرر تسليم إدارة البلاد لأحد الأمراء المماليك المحيطين بأحوال مصر ، ويأسرار إدارتها وعادات وأعراف طوائفها وأهلها ، حيث اتجه تفكيره لأول وهلة إلى خاير بك الذى كان قد أدى خدمات جليلة للعثمانيين منذ بدء ظهور الخلافات بين الطرفين ، العثمانيين والمماليك ، فى رجب ٩٢٢هـ / أغسطس ١٥١٦م ، وطيلة الفترة التى مكث فيها السلطان العثمانى فى الشرق وفى مصر على وجه الخصوص (٣١) . وبالفعل ، لم يكن من بين الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية من المماليك من يستطيع القبض على أزمة الأمور فى البلاد مع بقاءه على ولائه للعثمانيين سوى خاير بك الذى استعدى أبناء جلدته بتقنيته المعونة للقيادة الجديدة منذ البداية . ويبدو أن السلطان سليم استهدف من تفكيره فى تعيين أحد الأمراء المماليك من نوى الخبرة والتجربة بالإدارة المملوكية والدراية بأحوال البلاد ، أن يقوم هذا الشخص بدور الوساطة بين الإدارة العثمانية الجديدة وبين الطوائف المحلية بالبلاد من بقايا المماليك ومشايخ العربان وغيرهم ، واستمالتهم للاعتراف بالسيادة العثمانية (٣٢) ، وتطبيق النظم والقوانين المملوكية التى ضاعت نفادتها ، ومباشرة إدارة شئون مصر بحكمة (٣٣) . ولما تحقق السلطان من أن نائب حلب السابق خاير بك يمكنه أن يقوم بهذه المهام المرجوة فى مصر (٣٤) ، استطلع آراء أصحاب الرأى والمشورة فى مصر ، حيث أقيمت مراسيم تعيينه على إمارة أمراء مصر فى النديوان الهمايونى الذى عقد فى ١١ شعبان ٩٢٣هـ / ٢٩ أغسطس ١٥١٧م (٣٥) .

ويرى لنا ابن زنبيل أن السلطان سليم قد عين خاير بك على مصر مدى الحياة ، ولذا ، قام خاير بك ببناء قبرا له فى إحدى ضواحي القاهرة (٣٦) . إلا أننا نلاحظ أن اليوميات التى نكرها ابن إياس فى بدلائحه عن هذه الفترة تؤكد على أنه كان يرد من استانبول للملك الأمراء خاير بك كل عام القرمانات والخلع التى تؤيد

ببقاءه فى إدارة البلاد ، مما يبين لنا أن هذا التعيين لم يكن مدى الحياة ، وإما كان يجند كل عام حسب القانون العثمانى المعمول به فى الدولة .

وإذا كان السلطان سليم قد عين نائباً عنه فى مصر من الأمراء المماليك وأمنه بصلاحيات واسعة فى إدارة كافة شئون مصر المحلية ، وفوضه فى تعيين معاونيه من الأمراء للمماليك وإداريهم ، فإنه أيضاً حرص على توطيد دعائم الحكم العثمانى فى إدارة البلاد ، وتأمين توجيه كافة موارد مصر لخدمة أمور الدولة الهامة فى المنطقة حيث عين لمعاونة أمير الأمراء (ملك الأمراء) مجموعة من الأمراء العثمانيين الأكفاء وجماعات كافية من جند الدركاه العالى (قابو قولى) (٣٧) . ويذكر الروزنامه جى حيدر جلوسى فى سجل يوميات الحملة على مصر أن السلطان سليم أصدر أوامره قبل مغادرته مصر (١٢ شعبان ٩٢٣هـ / ١ سبتمبر ١٥١٧م) ، بتجهيز ألف من جنود الروملى تحت قيادة أمير ولاية «ترحالة» سنان بك ، وألفا آخر من فرسان سپاهية الأناضول تحت أمره فايق بك، وألفا ثالثة من جنود الدركاه العالى ، ورابعة من عسكر الإنكشارية (بنى چرى) تحت قيادة چاشنكير مصطفى بك ، وتوزيعهم على أنحاء مصر القاهرة، وفى قلعة الجبل لحراسة الأيالة ومؤسساتها(٣٨) كما اختيرت جماعة من چلوشية الديوان الهمايونى للخدمة فى ديوان مصر العالى(٣٩) .

وهكذا ، وبعد أن أطمأن السلطان سليم خان على استقرار أحوال البلاد فى مصر ، اضطرت مجريات الأحداث فى شرق الأناضول لمغادرة مصر فى ٢٢ شعبان ٩٢٣هـ / ٩ سبتمبر ١٥١٧م) .

وعلى هذا النحو ، استطاع السلطان سليم ، خلال الفترة التى قضاهما فى مصر- وهى تروى على سبعة أشهر تقريباً- استطاع أن يحد من نفوذ القوى الموجودة فى مصر ، وأن يوجهها لخدمة الإنارة العثمانية فى أنحاء البلاد ، وأن يسيطر على مقاليد الحكم هناك إلى حد ما ، وأن يؤسس شكلاً مرحلياً لإمارة أمراء مصر على أيد مملوكية ويرقابة عثمانية .

وفى ٢٦ شعبان / ١٣ سبتمبر ، بدأ ملك الأمراء خاير بك فى مباشرة مهام

منصبه فى إدارة أيلة مصر^(٤٠) . وإذا كان خاير بك قد منح صلاحيات واسعة لتعيين من يراه مناسباً من إدارى للماليك فى الوظائف المختلفة^(٤١) ، إلا أن هذه الصلاحيات حددت فى الشرع والعرف السائد والأوامر السلطانية الصادرة فى مختلف شئون مصر . فقد كلف خاير بك عند تعيينه بالرفق بالرعية ومعاملتهم بالقسط ، وبالحيلولة دون إنتشار للمفسد والبدع فى البلاد ، وتطبيق النظم المملوكية السائدة بعد تنقيتها من البدع^(٤٢) . ويرى رضوان باشا زاده ، أن السلطان سليم قد أقر للقوانين المملوكية التى كانت سائدة فى مصر نزولاً على رغبة الرعية ، ويؤكد على أن خاير بك قام بتحصيل الضرائب التى قررت على الأهالى خلال هذه الفترة طبقاً لما كان متعارفاً عليه من قبل^(٤٣) . أما أهم مهام ملك الأمراء على الإطلاق ، فكانت حراسة حدود الدولة الجنوبية ، وموانئ مصر من الأخطار الخارجية^(٤٤) ، وتوفير أرزاق الصرمين الشريفيين كل عام بدون تقصير أو تأخير^(٤٥) .

وكما سيتبين لنا ، أنه بالرغم من أن خاير بك كان قد عين على مصر بإعتباره أميراً للأمراء وفقاً للنظم العثمانية ، إلا أن العديد من تشكيلات مصر الأساسية ، خلال هذه الفترة ، كانت أمتداداً للكثير من تشكيلات للماليك ، فكان خاير بك يباشر وظائفه كما لو كان نائباً للسلطنة ، حيث استمرت التشكيلات للمملوكية فى قلعة الجبل كما كانت من قبل . وحتى يتيسر للإدارة العثمانية تدوير شئون البلاد ، بعد ما واجهته من صعوبات ، تركت للمؤسسة المالية فى يد مستوفى الأموال ، والمؤسسة القضائية فى يد قضاة القضاة الأربعة وتشكيلاتهم وما كان من الإدارة العثمانية إلا التوجيه والرقابة من حين لآخر .

لقد كان ملك الأمراء خاير بك ، خلال فترة ولايته ، يرأس جلسات الديوان العالى ، وفقاً لما كان سائداً من قبل فكان يدعو مجلسه الذى يضم الكتخدا والديودار وقضاة القضاة الأربعة ، علاوة على الأمراء العثمانيين ، للإعتماد فى قلعة الجبل ، للنظر فى شئون الأيلة الهامة التى تستدعى حلاً عاجلاً ، أو عندما يرد مبعوثاً من مركز الدولة حاملاً الأوامر والتكاليف السلطانية لأمير أمراء مصر أو لأحد الأمراء العثمانيين بالأيلة^(٤٦) . ويلاحظ أن خاير بك كان يدعو

أحياناً التجار ومباشري الأموال وإداريي الأيالة الذين كان لهم علاقة مباشرة بالموضوعات المقرر بحثها في هذا الديوان^(٤٧) ، يدعوهم لحضور جلساته هذه . فقد ذكر ابن إياس أن خاير بك كان يستدعي أعيان تجار مصر ومشايخ الأسواق بها للنظر في بعض المسائل المتعلقة بسك العملة الذهبية والفضية ، حيث كان يعقد ديوانه في « الدهيشة » (وهو ميدان فصيح في القلعة) ، كما أنه كان يدعو الأمراء الجراكسة للمجالس التي كانت تُعْرَض فيها الأوامر السلطانية أحياناً^(٤٨) . كما يلاحظ أن أمير أمراء مصر المملوكي ، كان يعقد اجتماعات خاصة بكل إداريي الممالك والأمراء العثمانيين وأغواتهم ، كل على أفراد ، عندما تستلزم الحاجة لذلك^(٤٩) .

وبالإضافة إلى كل هذه الدواوين كان خاير بك يعقد ديواناً آخر كل يوم سبت في إحدى ميادين القاهرة للفصل في دعاوى الأهالي الشرعية ، وذلك حسب ما اقتضت به الأعراف في البلاد ، حيث كانت هذه المهمة تقع في مقدمة وظائف ملك الأمراء ، فكان وإلى القاهرة (الصوياشي) يعرض تلك الدعاوى على المجلس ، وبعد مناقشتها بحضور قضاة القضاة وملك الأمراء ، كان الأخير يُصدّق على ما تم الفصل فيه من قِبَل القضاة كل حسب منتهبه^(٥٠) .

وإذا كان السلطان سليم قد أمدّ خاير بك بصلاحيات واسعة في استعمال ممالك مصر وبعض الأمراء العثمانيين في إدارة شئون الأيالة المختلفة ، فقد سمح له أيضاً بإستخدام ممالكه الخواص الذين كانوا بحلب ، وذلك لتعويض مركزه بين ممالك مصر الذين كانوا يترهبون به الدوائر ، ولتحقيق توازن ما بين القوى المحلية في الأيالة ، بقايا الممالك والمريان والقوات العثمانية وممالك خاير بك^(٥١) . وبالفعل وصل من حلب ٣٠٠ مملوك في شوال ٩٢٣ هـ^(٥٢) ، فقام ملك الأمراء على الفور بتوزيعهم للعمل في مؤسسات القلعة المملوكية القديمة كالشرايخانة والفراشخانة والطلبخانة والركابخانة وغيرها^(٥٣) .

وعلى الرغم من أن خاير بك كان أحد أمراء الممالك الذين تقلدوا المناصب الإدارية والعسكرية في الدولة المملوكية لفترة طويلة ، إلا أنه يلاحظ أن هذا الأمير

الملوكى لم يكن على إحاطة كاملة بأحوال مصر ، خلافاً لما كان يظنه السلطان سليم ، فكان على خاير بك أن يختار من بين الأمراء المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية ، وأبوا استعناداً حسناً للمعاون مع الإدارة الجديدة فى مصر يختار معونين عسكريين وإداريين ممن يحيطون علماً بأحوال مصر وإدارة شئونها المختلفة . ولم يكن صعباً على ملك الأمراء تمييز الأمير جانم الحمزاوى من بين الذين خدموا الإدارة العثمانية فى مصر من المماليك ، حيث اتخذته نائباً (كتخدداً) له ، لمعاونته فى القيام بأعباء تدوير دفة الإدارة فى البلاد ، حتى أن ابن إياس شبه المكانة التى كان يحتلها جانم الحمزاوى فى هذه الفترة بمكانة « أمير كبير » فى التشكيلات الملوكية وكان هذا النائب (الكتخددا) يقوم بقيادة الحملات ضد العصاة ، ويبحث من حين لآخر للاستئانة كمبعوث خاص إلى السلطان العثمانى ، ويكلف أيضاً بحل العديد من مسائل الإدارة المالية فى مصر^(٥٤) ؛ فجمع ، بذلك ، النظر فى الشئون المصرفية والإدارية ، والقيادة العسكرية كنائب عن أمير الأمراء . كما اختار خاير بك ، الدويدار قايتباى للملوكى كنائب ثان له يقوم برعاية شئون الإدارة الداخلية فى الأيالة ، والإشراف عليها باسم أمير الأمراء ، وذلك علاوة على تكليفه برعاية أحوال العسكر الملوكى بمساعدة « كاتب المماليك » ، وقيامته لهؤلاء المماليك عند خروجهم لحملات الدولة ، فكان أقرب رجال الإدارة الملوكية فى مصر لملك الأمراء خاير بك^(٥٥) .

لقد لعب هذين الأميرين الملوكيين دوراً بارزاً فى توجيه الإدارة العثمانية فى هذه الفترة الإنتقالية ، وفى المحافظة على الأعراف والمؤسسات الملوكية فى مصر ؛ وذلك بالرغم من عملية الشد والجذب بينهم وبين إدارى الدولة العثمانيين حيث كانت هذه المنافسة فى صالح القوى الملوكية حتى وفاة خاير بك فى أواخر عام ٩٢٨هـ . إلا أنه من الملاحظ أن الأمر الذى مكّن بقايا المماليك الذين بقوا فى مصر من المحافظة على معظم مؤسساتهم وتشكيلاتهم كما هى خلال فترة حكم خاير بك للملوكى ، كان فى المقام الأول اضطراب الإدارة العثمانية لتسليم أهم مؤسسات الأيالة لبعض العناصر الملوكية المخلصة لها ، واكتفائها بتكليف

الأمراء العثمانيين بتثبيت الحكم العثماني في البلاد ، والقضاء على أي حركة عصيان يمكن أن تظهر في الأيالة ، والإشراف على تطبيق أوامر الدولة ومتابعتها وعرض ما انتهت إليه الأمور في الأيالة أولاً بأول على الأستانة^(٥٦) . فلم يكن هؤلاء الأمراء العثمانيين مكلفين بوظائف إدارية مستقلة بذاتها في مصر ، لما أظهره من إخفاق خلال فترة وجود السلطان سليم في مصر ، فكانت صلاحياتهم الإدارية محصورة في مساعدة ملك الأمراء على القيام بمهامه والرقابة عليه وعلى تصرفاته ، وعلى مدى إلزامه بالأوامر السلطانية^(٥٧) .

خاير بك ومركز السلطنة : إن أبرز المتغيرات التي طرأت على مصر بعد دخولها تحت الإدارة العثمانية ، أنها أصبحت ولاية تابعة بعد أن كانت مركز دولة متبوعة ؛ ولكن ، على الرغم من هذا ، فقد حافظت مصر على موقعها في الدولة العثمانية كمركز حضاري واقتصادي وعسكري فريد في المنطقة .

وقد كانت الدولة العثمانية دائمة الصلة بين تشكيلاتها في مختلف الولايات ولم تتوان عن رعاية إداري ولدياتها في مختلف المناسبات . فقد كان السلطان العثماني يقوم بإرسال خلعة (قفطان) سلطانية مع بعض الهدايا للقيمة إلى ملك الأمراء خاير بك طي فرمان تثبيتته في إدارة مصر ؛ عندئذ ، كان ملك الأمراء يعقد ديوانه في القلعة ، حيث يقوم بتوزيع عطايا السلطان من الخلع وغيرها على الأمراء العثمانيين ، وعلى كتبخانه وديوانه ، وعلى بقية الأمراء كل حسب درجته ومنزلته ، كما كان يرسل الخلع المناسبة إلى الكشاف ومشايخ الصربان أحياناً^(٥٨) . ومقابل هذا كله كان على خاير بك أن يرسل بعض الهدايا القيمة إلى السلطان كل عام .

وإذا كان ابن إياس قد أهتم بذكر الهدايا التي كان يرسلها خاير بك للاستانة كل عام بانتظام ، كالجياذ العربية ، والحرائر ، والأحجار الكريمة ، والمعادن الثمينة ، والتحف وغيرها^(٥٩) ، فإنه يلاحظ أن ابن إياس لم يشير بشكل منتظم إلى إرسال ملك الأمراء مقدار من خراج مصر سوى ما ذكره من أنه قد شاع في جماعى الأخيرة ٩٢٤هـ ، إرسال قدرأ من خراج البلاد لعام ٩٢٣هـ ، الأمر الذى

يجعلنا من الصعب أن نقرر ما إذا كانت هذه المبالغ تُعد بداية لما سُمي فيما بعد بالإرسالية المصرية أم لا . إلا أنه في شعبان ٩٢٧هـ ، صدر الأمر لدفتردار العرب قولاً تسز محمد جليلى للتوجه إلى مصر بنفسه من أجل ضم موارد موانئ مصر للخزينة الميرية وإرسالها إلى الأستانة كجزء من خراج مصر ، حيث قام الدفتردار المذكور وبصحبه قاضى خانكة حمزة أفندى بالتفتيش على موانئ دمياط والاسكندرية والبرلس وجنة ، والإشراف على جميع مواردنا التى تقرر ضمها للخزينة السلطانية . وقد علق ابن إياس على هذا الحدث قائلاً بأنه منذ ذلك الحين بدأ تمصيل إيرادات تلك الموانئ للخزينة السلطانية^(٦٠) ، واكتفى خاير بك بخراج ولايات الشرقية والغربية والبحيرة والصعيد لمواجهة احتياجات مصر وإدارتها^(٦١) .

والأمر الذى لا شك فيه ، والذى توارد إلينا وتناقشته أعلام المؤرخين المعاصرين ، هو أن أمير الأمراء خاير بك لم ينتظم فى إرسال الهدايا القيمة كل عام إلى مركز الدولة ، وبالتالي لم ينتظم فى إرسال بقايا دخل الأيالة بعد سداد مصروفاتها إلى الخزينة السلطانية فى الأستانة إلا اعتباراً من فترة ولاية سليمان باشا على مصر (٩٣١هـ - ٩٤١هـ)^(٦٢) .

ومن ناحية أخرى ، كان خاير بك يقوم بتوفير المؤن والذخائر والبارود اللازم للدولة ، كما كان يطلب منه تجهيز أعداد مناسبة من العسكر المملوكى من ذوى الخبرة العسكرية للاشتراك فى حملات الدولة^(٦٣) . فعلى إثر طلب السلطان سليمان القانونى مند عسكرى من أمراء وعسكر المماليك والعثمانيين لإحكام الحصار الذى كان يضربه على جزيرة روس فى رجب ٩٢٨هـ ، قام ملك الأمراء خاير بك على الفور بإختيار (٤٣ أمير مملوكى ، و ٨٠٠ من مماليكهم) ، وعين عليهم دوادره قايتباى كما عين من العسكر العثمانى الموجود فى مصر قوة قوامها ٧٠٠ جندي تحت إمرة كتحده ، وأمر أن تُصرف علوفة أربعة أشهر لكل منهم ، علاوة على توفير كافة تجهيزاتهم واحتياجاتهم الأخرى ، وإرسالهم جميعاً مع عشرين قطعة بحرية إلى جزيرة روس^(٦٤) . وفى شوال ٩٢٨هـ ، وعندما وصلت الأنباء من روس بأن العساكر المصرية تعانى من نقص المؤن هناك ،

أسرع ملك الأمراء بتجهيز ٢٠٠٠ أردب قمح ، ٥٠٠ حمل دقيق ، ٥٠٠ أردب أرز ، ومقادير أخرى من الحمص والبسلة والبصل وغيرها من المؤن واللُّهُمَّات ، وأرسلها على الفور إلى جزيرة رودس (٦٥) .

وهكذا ، يتبين لنا مما تقدم ، إلى أي مدى كانت لمصر بموقعها المتوسط وبوفرة محصولاتها ، مكانة خاصة لدى مركز السلطنة ، مما انعكس بصفة مباشرة على طبيعة المهام التي كان يكلف بها أمير أمراء مصر ، وأيضاً على مدى ارتباط الأيالة نفسها بالاستانة .

خاير بك والقوى المحلية في مصر : لقد كانت استمالة بقايا المماليك ومشايخ العريان للأعتراف بالسيادة العثمانية من أهم مهام أمير الأمراء آنذاك . وكان استخدام خاير بك القوات العثمانية بمصر لمواجهة تجاوزات المماليك معه ولم بالتهديد والوعيد ، واستخدام القوى المملوكية والعثمانية معاً للتنكيل بمشايخ العريان الذين لم تهدأ حركات عصيانهم قط خلال هذه المرحلة المبكرة من مراحل الحكم العثماني في مصر ، كان أمر ضروري لتحقيق التوازن بين كل هذه القوى لتطويعها ، والمسير بها نحو تنفيذ سياسة الدولة في إيالة مصر .

فعلى أثر استقرار الأمور في مصر نسبياً ، أعلن السلطان سليم العفو العام عن طوائف المماليك المختلفة ، إلا أن هذا العفو لم يلق صدى إيجابياً لديهم ، ولكن ، بعد توسط خاير بك لدى السلطان (٦٦) ، صدر الأمر السلطاني بإطلاق سراح المحبوسين من بقايا السيوف ، ثم أكد قرار العفو العام عن الفارين منهم دون قيد أو شرط (٦٧) . ومنذ ذلك الحين بدأ العديد ممن أختفى من المماليك في الظهور . ويذكر ابن إياس أن خاير بك قام في ٢١ شعبان ٩٢٢ هـ بإطلاق سراح ٥٤ فرد من المماليك ، وفي ٢٢ شعبان فك أسر كاتب السر من الحبس ، وفي ٢٥ شعبان ظهر فجأة أكثر من ٥٠٠ مملوك في نواحي مصر المختلفة (٦٨) .

لقد اتبع خاير بك سياسة معتدلة تجاه بقايا المماليك ، حيث عين لكل منهم علوفات وأرزاق حسب درجاتهم وكفائاتهم ومهارات كل منهم (٦٩) . فقد أمر وداناره وكاتب المماليك بتوزيع علوق شهر ابتداء من ذي القعدة ٩٢٢ هـ ، بواقع ٢٠٠

درهم لكل مملوك ممن ظهر . وفى ربيع الأول ٩٢٤هـ ، أمر أيضاً بمنح علوفه لأولاد الناس من أبناء الأمراء للماليك^(٧٠) ؛ إلا أن هذه التوزيعات بدأت تتأخر فيما بعد ، حيث شرع فى توزيعها كل شهرين أو ثلاثة شهور ، كما كان عليه الحال بالنسبة لتوزيعات علوفات عسكر الدركاه العالى . ولم يكن هذا التحول نتيجة لظروف صعبة تمر بها الخزينة فى مصر حسب ادعاء خاير بك^(٧١) ، وإنما كان ملك الأمراء يهدف من هذا الإجراء ، إبقاء هؤلاء الماليك فى حاجة دائمة له ، وتحت سيطرته المستمرة ، وإذا كان خاير بك قد نجح ، على ما يبدو ، فى هذه السياسة مع هؤلاء ، فقد باء بفشل عظيم عند تطبيقها مع العسكر العثماني الموجود بمصر . ومن ناحية أخرى فقد خُصِّصَت لجميع الأمراء الماليك ، عدا الأمراء المقدمين علوفات وتعيينات شهرية ، حيث عيِّن لكل أمير من أمراء الطبلخانة ٤٠٠ دينار ، ولكل من أمراء العشروات ٢٥٠ دينار ، وذلك علاوة على منحهم بدل مقاطعة وبدل لحوم وعليق نقداً^(٧٢) . أما الأمراء المقدمين الذى لم يستبعدوا إلى أستانبول ويقوا فى مصر ، فقد عيُنوا على كشوفيات مصر المختلفة ، أو كُلفوا بمعاونة ملك الأمراء خاير بك فى تسيير شئون الأيالة^(٧٣) . ولم ينس أمير الأمراء تعيين معاش تقاعد للمسنين والضعفاء من بقايا الماليك^(٧٤) .

لقد كان اعتلاء السلطان سليمان القانوني عرش السلطنة ، إيذاناً بتغيير شامل فى سياسة الدولة ، وبالتالي فى سياستها تجاه القوى المحلية فى ولاياتها . وفى أواخر ٩٢٦هـ ، صدر الأمر بالسماح لبعض الأمراء وإداريي الماليك الذين كانوا قد أُبعدوا لإستانبول عقب ضم مصر ، بالعودة إلى القاهرة ؛ وذلك بعد أن تسببوا فى بعض الاضطرابات فى مركز الدولة^(٧٥) . ولكن ، محمد بن الغورى لم يعود من أستانبول إلا مع الوزير الأعظم إبراهيم باشا ، كما أن الخليفة العباسي المتوكل عاد إلى القاهرة فى صفر ٩٣١هـ^(٧٦) . ولقد لقي هؤلاء العائدون رعاية خاصة من الإدارة العثمانية فى مصر ، حيث عينت لهم مرتبات يومية ، ووفرت لهم احتياجاتهم المعتادة ، إلا أنهم لم يُعطوا فرصة العمل فى وظائف الأيالة الإدارية^(٧٧) .

وهكذا ، استطاع ملك الأمراء خاير بك ، بتوصيات من السلطان العثماني ، تصحيح القوى المملوكية ، والحيلولة دون اتحانهم أى إجراء مضاد للحكم العثماني فى مصر . فبالرغم من توالى الأحداث التى يمكنها دفع طوائف الممالك على القيام بحركات مضادة ضد الدولة ، كأحداث قتل كاشف الغريبة لشيوخ عرب الغريبة حسن بن مرعى الذى تسبب فى القبض على طومان باى ، ووفاة السلطان سليم خان ، وما تبعها من عصيان والى الشام المملوكى جانبردى الفزالى ، فإنه لم تظهر منهم أية قلاقل ، إلا بعد وفاة خاير بك ، وتولية مصطفى باشا على مصر (٩٢٩هـ / ١٥٢٣م) (٧٨) .

ومن هنا يمكننا القول بأنه إذا كان خاير بك المملوكى استطاع بحذقته السياسية ، القضاء على أى خطر لبقايا الممالك قد يقوض استقرار الأيالة ، كما تمكنت الدولة فى هذه المرحلة من إزدهارها من القبض على أزمة الأمور فى أنحاء البلاد ، إلا أن هذه الطائفة ، أصبحت مع حلول النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، معول هدم فى كافة مؤسسات وتشكيلات الأيالة ، بعد أن تمكنت من اختراقها تدريجياً ، وذلك فى الوقت الذى لم تتمكن فيه الدولة من السيطرة على ولاياتها البعيدة عن الأستانة ، حيث تمكنت هذه الفئة من التأقلم السريع مع الأوضاع الجديدة فى مصر ، وسرعان ما صارت لها الكلمة النافذة فى معظم مؤسسات الأيالة .

وإذا كانت سياسة الدولة ، ومسلك نائب السلطان فى مصر ، خاير بك ، مع بقايا الممالك ، قد قام على أساس العمل على تطويع كافة الطوائف فى مصر للنظم والقواعد التى ينبغى أن تلتزم بها ، وترويض هذه القوى المحلية التى فقدت كل شئ فى وقت قصير وتنتظر ما ستكشف عنه الأمور فى المستقبل القريب ، فقد كانت سياسة أمير الأمراء المملوكى خاير بك مع الأمراء المراقبين والمحافظين العثمانيين ، سياسة تحكمها الطاعة التامة للأوامر السلطانية والالتزام بتنفيذها بكل دقة .

لقد كان الأمراء العثمانيون المكلفون بمعاونة خاير بك على القيام بمهامه الإدارية والعسكرية فى الأيالة ، ومراقبة سياسته فى تسيير الأمور بها ، كانوا

يُرسلون التقارير السرية والعلنية فيما يتعلق بمختلف شئون مصر أحياناً بمعرفة خاير بك ، وأحياناً أخرى دون أن يحيط بها علماً . ومن الأمور الهامة التي كتب فيها هؤلاء الأمراء للسلطان ، خلال هذه الفترة ، مسألة العملة التي كانت تضرب باسم السلطان في مصر ، ومشاكل توزيع علوفات العسكر العثماني بها ومشاحنات الجنود مع خاير بك ، وعدم إنصياحهم لأوامره^(٧٩) . ومن ناحية أخرى ، كان خاير بك أيضاً يقوم بعرض مشاكل مصر الهامة وخلافات الجنود العثمانيين مع أمرائهم أولاً بأول . وقد أشار ابن إلياس إلى أنه عندما رفع أمر نزاع العسكر العثماني مع خاير بك ، ومحاولة هؤلاء العسكر قتل اغواتهم بسبب تهاون هؤلاء الاغوات في توزيع العلوفات التي سلمها خاير بك ، استدعى هؤلاء الاغوات إلى الأستانة ، حيث عوقبوا بالعقاب اللائق بهم هناك^(٨٠) . وعلى هذا النحو ، كانت الحكومة المركزية بالأستانة تحيط علماً بأحوال مصر من خلال طرفي إدارة الحكم في مصر ، حيث كانت بذلك تتمكن من أخذ التدابير المناسبة بمجرد ظهور مسألة ما دون أدنى تأخير . حتى إننا نلاحظ أنه كان يرد من الأستانة كل عام حوالي ستة رسل حاملين الأوامر والفرمانات السلطانية المتعلقة بالأمور المعروضة على الديوان الهمايوني ، وذلك خلال فترة ولاية خاير بك ، كما أنه كان في أحيان كثيرة يبعث العديد من الأمراء والعلماء وكتبة الديوان المعتمدين لتنفيذ هذه الأوامر^(٨١) .

وكما تبين لنا من المصادر المعاصرة ، أنه في حين أن كان خاير بك وأتباعه على وفاق مع الأمراء العثمانيين الموجودين بمصر ، كانت الخلافات بينه وبين العسكر العثماني تكاد لا تنقطع ، حتى أن الديار بكري ذكر أن العساكر العثمانية كانت كثيرة المنازعات مع خاير بك ، ولم يكونوا منصاعين لأوامره قط ، لدرجة أنهم حاولوا قتله أكثر من مرة^(٨٢) . فكانوا يتدخلون في أمور الإدارة العليا للولاية وهي من صلاحيات أمير الأمراء^(٨٣) ؛ كما كان جند الإنكشارية (يني - جرى) منهم لا ينصاعون حتى للأوامر السلطانية بعدم نزولهم من القلعة إلى المدينة ، حيث كانوا يحدثون الاضطراب بين الرعية^(٨٤) . وبالرغم من صدور

الأوامر المؤكدة لخير بك بعدم التساهل مع هؤلاء العسكر ، إلا أنه لم يستطيع السيطرة عليهم حتى وفاته^(٨٥) .

لم يكن بقايا المماليك في مصر في ظروف تسمح لهم بمناوئة العسكر العثماني ، خلال هذه الفترة ، حتى تقع أي خلافات بينهم ، في حين أننا نلاحظ تزايد الصراع بين جماعات الجند العثماني المختلفة في مصر . ويذكر ابن إياس أن المشاحنات لم تكن تبدأ بين جند الينى چرى (الإنكشارية) الذين كانوا يعصون الأوامر السلطانية ، وينزلون للمدينة ، ويعملون في مختلف المهن ، وبين جنود السباهية المكلفين بحماية المدينة ، حتى أنه كان يعثر على قتيلين أو ثلاثة في الأزقة من هؤلاء العسكر يومياً ، مما كان يؤدي إلى مشادة كلامية بين أفعوات كل من الفرقتين^(٨٦) . ولما كان أمير أمراء مصر مملوكي الأصل ، فإنه لم يكن يمنح صلاحيات الخطر في أمور هؤلاء الجند العثماني ، إلا بأمر مباشر من السلطان العثماني نفسه ، وإنما كان القصى ما يقوم به في هذا الخصوص ، هو عرضة الأمر على الأستانة ، حيث كانت الدولة تصدر الأوامر إلى الأفعوات بالعودة إلى أستانبول مع جندهم قبل انتهاء فترة مناوئتهم ، وذلك للحيلولة دون تفاقم الأوضاع الغير مستقرة أصلاً في البلاد ، والسيطرة على الموقف . وعلى الرغم من هذه التدابير ، فقد وضع السلطان سليم خان في يد خاير بك صلاحية تعقب وقتل من يرفع راية العصيان من العسكر العثماني^(٨٧) ، حيث يلاحظ أن ملك الأمراء كان يقوم بتجريد الحملات لاختضاع هؤلاء الجند عند رفضهم الإنصياح للأوامر السلطانية التي تقضى بعودتهم للأستانة خوفاً من العقاب^(٨٨) .

وخلال هذه الفترة من الحكم العثماني في مصر ، لم يكن هناك جند عثماني يقيم بصفة دائمة في هذه الأيالة للقيام على حمايتها من الأخطار الخارجية ، وحركات العصيان الداخلية ، ولكن الدولة اتبعت نظام المناوبة العسكرى في هذه المناطق البعيدة عن مركز الدولة ، وذات العادات والتقاليد المتباينة ، وسوف نفصل القول في هذا الخصوص عند الحديث عن تشكيل الجند المناوب في الدولة ونظم هذا التشكيل . إلا أننا هنا نستطيع أن نُشير إلى أن جند الدركاء العالي المناوب في مصر كان يتشكل من جماعات الينى چرى (الإنكشارية) ، وكانوا

يقومون بحراسة مقر حكم أمير الأمراء في قلعة الجبل ومؤسسات الأيالة المختلفة هناك^(٨٩) ، وكان أغواتهم يتقاضون علوفة شهرية قدرها ١٥ دينار ، ولكل نفر منهم ١٢ دينار ؛ وجند السيامية (الفرسان) ، وكانوا يباشرون مهام حراسة المدن والولايات ، وكان أغواتهم يتقاضون ما بين ٣١ - ٦٠ دينار ، أما أقرانهم فكان يخص كل واحد منهم ٢٠ دينار^(٩٠) ، وجند الـ « كوكللو » (جونوللو / المقطوعون) ، وهم أيضاً إحدى جماعات الفرسان المحلية ، وتقوم بالمساعدة في إقرار الأمن في ولايات مصر المختلفة وفي عام ٩٢٦هـ صدر أمر لأمير الأمراء بتطعيم عناصر هذه الجماعة العسكرية بأفراد أقوياء من طوائف مصر المختلفة ، وبخاصة من أبناء أمراء المماليك المعروفين باسم « أولاد الناس »^(٩١) ؛ وكان أغوات هذه الجماعة يتقاضون حوالي ١٢ دينار ، أما أقرانها فكان يوزع على كل فرد منهم ما بين ٨ - ١٠ دينار كعلوفة شهرية^(٩٢) . وكانت أعداد عسكر المناوبة هؤلاء تختلف بحسب الظروف التي كانت تمر بها الأيالة . وعلاوة على هذه الجماعات التي كانت مهامها خلال هذه الفترة ، عسكرية أمنية فقط ، كان هناك أيضاً جماعة من الجاوشية الذين يعتبرون من الأعضاء الأساسيين للديوان ، وكانوا يقومون بوظائف إدارية ، كتنفيذ قرارات الديوان العالي ، وذلك تحت نظارة وإشراف صوباشي مصر (والى القاهرة) ، وكان كل منهم يتقاضى علوفة شهرية قدرها ٣٠ دينار^(٩٣) . ومن الملاحظ أن علوفات العسكر العثماني بمصر كانت في البداية توزع كل شهر ؛ إلا أنه اعتباراً من زمن ولاية مصطفى باشا (٩٢٨ - ٩٢٩هـ) ، صارت توزع مرة كل ثلاثة شهور ، وفقاً للنظام المعمول به في مركز الدولة^(٩٤) .

أما إذا حاولنا بيان سياسة الدولة ، خلال فترة ولاية خاير بك ، مع مشايخ العربان وابتاعهم ، فإنه يلزم علينا أولاً أن نؤكد على أنه كان لهؤلاء المشايخ ، وبخاصة مشايخ عرب الصعيد ، نفوذ مطلق في مناطقهم ، وكانت تبعيتهم لمركز الدولة للمملوكية تبعية شكلية ؛ ولذا ، فقد أيقن السلطان سليم أن لمشايخ العربان في هذه البلاد نفوذاً محلياً عظيماً لا بد من وضعه في الاعتبار . وبناءً على ذلك ، لم يكن في مقدور السلطان في هذه المرحلة ، مواجهة قوى المماليك

والعربان فى الوقت نفسه ؛ وإذا كان قد استطاع إجهاض حركة المقاومة المملوكية أصحاب النفوذ العسكرى والإدارى فى البلاد ، وطوّع بقاياهم للإعتراف بالسيادة العثمانية ، فقد عرف ضرورة جذب طائفة العربان إلى صف الحكام الجدد بعد أن تبين له أن كل ما ترجوه هذه الطائفة هو البقاء على مكانتها ونفوذها فى مناطقها فابقى كثيراً من مشايخ العربان هؤلاء فى مواقعهم ومقاطعاتهم فى ولايات مصر المختلفة كما كانوا من قبل ، مقابل إعترافهم بالإدارة العثمانية ، وحث أتباعهم على طاعة الحكام الجدد . وكما كان اختيار السلطان سليم لخاير بك المملوكى لولاية مصر تسكيناً لبقايا الممالك وإخضاعاً لهم ، فقد كانت أيضاً محاولة لجذب مشايخ العربان إلى حظيرة الطاعة بمن يحيط بأحوالهم وبأنماط معاملاتهم المحلية^(٩٥) . وبالرغم من كل هذه المحاولات لاستمالة هذه الطائفة - يشير ابن إياس إلى أن السلطان كان يفتد على شيخ عرب الصعيد من إحسانه وعطاياه القيمة ، كما كان يرسل الفرمانات الخاصة مع الخلع السكطانية إلى مشايخ عربان نواحي الصعيد والغربية والشرقية والبحيرة^(٩٦) - فلم تستطع الإدارة العثمانية فى مصر القضاء التام على فسادهم وغتنتهم فى الولايات ، وبخاصة فى ولايات الوجه البحرى ، إلا بعد صدور قانون نامه مصر (٩٣١هـ / ١٥٢٥م) .

وإذا كانت سياسة الإدارة العثمانية فى مصر تجاه قوى مشايخ العربان تسير فى هذا الاتجاه ، ففى الحقيقة ، أن الطريقة التى طبقت بها هذه السياسة ، على يد خاير بك ، أجهضت نتائجها قبل أن تظهر . فقد كان ملك الأمراء المملوكى خاير بك يقوم بتنفيذ الأوامر السلطانية المتعلقة بهؤلاء المشايخ ، فيحسن إليهم ويقدم لهم النصيح ؛ وقد أورد الديار بكرى على لسان خاير بك بعض النصائح التى كان يوجهها للعربان فيقول : « .. فلْيُنْفِى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ قَلْبَهُ وَلِيُزِيلَ الصُّدُ الَّذِي يَعْلُوهُ حَتَّى يَظْهَرَ مِمَّا عُلِقَ بِهِ . وَلَنْتَكُنْ جَمِيعاً عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ ، فَلَا تَلْجَأُوا لِلْحَيْكِ وَالِدَسَائِسِ وَلَا تَعْتَدُوا عَلَى حَقِّقِ الْأَهْلِ ، وَلَا تَظْلَمُوهُمْ شَيْئاً »^(٩٧) إلا أن هؤلاء المشايخ لم ينصتوا لمثل تلك النصائح فى أحيان كثيرة لما كانوا يرونه من تدابير وحيل خاير بك نفسه ، وإداريته من الكشف ضدهم ؛

وكان عدم توافر قوات للدولة فى ولايات هؤلاء المشايخ تشجعهم على التحالف فيما بينهم ، وإعلان العصيان على الإدارة العثمانية من وقت لآخر (٩٨) ؛ حتى أن الفرق العسكرية التى كان خاير بك يجربها للقضاء على فساد تلك القبائل ، كانت تتسبب فى فساد كبير واضطراب فى تلك النواحي ، مما جعل الأهالى يفرون من مظالم العسكر ، ويتركون قرابهم وأراضيهم عرضة للخراب (٩٩) . وأخيراً رأى بعض معاونى خاير بك أن حبس مشايخ العريان العصاة حبساً طويلاً قد يُكَبِّل حركة اتباعهم ، إلا أن هذا الإجراء لم يُحقق الاستقرار المُرْمَع فى تلك النواحي ، فسُرعان ما كانت الأوضاع تعود إلى سابق عهدها مرة أخرى (١٠٠) . ففى حين أن كان عريان الوجه البحرى لم يصبروا على الفساد ، حيث كان النهب والسلب سبيلهم للإرتزاق ؛ كان مشايخ الوجه القبلى ، أصحاب نفوذ وثروة فى ولاياتهم التى كانت لكثير خصوصية وانتاجاً من ولايات الوجه البحرى ، وأقل عصياناً من مشايخ الشرقية والبحيرة على وجه الخصوص ، حيث كانت علاقاتهم طيبة مع السلطان وأمير الأمراء بمصر والإدارة العثمانية بها (١٠١) .

إذا كانت الإدارة العثمانية ، وممثليها للملوكى فى مصر ، قد استطاعت رسم سياسة عامة للقبض على أزمة الأمور فى البلاد ، وجذب قوى المماليك والعريان بها ، فقد انعكست هذه السياسة بطبيعة الحال على أهالى مصر بطوائفهم المختلفة ، حيث أنهم لم يشعروا بتغيير جوهري فى مجرى حياتهم اليومية حتى نهاية فترة ولاية خاير بك على مصر ، سوى بعض المشاحنات بين جماعات الجند العثماني فى أنحاء القاهرة ، تلك المنازعات التى حلت محل فتن المماليك القديمة .

لقد كانت الخطوة الأولى التى خطاها السلطان سليم نحو السيطرة على مصر ، هى محاولاته الحثيثة لكسب ود أهل مصر بكافة طوائفهم ، ومنعهم من تقديم أى مساعدة للمماليك . وقد استطاع تحقيق هذا الهدف بمساعدة الخليفة العباسى والقضاة وبعض العلماء الذين كان لهم تأثير عظيم على مختلف طوائف الأهالى ، وأيضاً بإيقاعه على عادات الأهالى المختلفة مثل مواكب خروج

أمير الحاج والصرة ، والاحتفالات المختلفة في المناسبات الإسلامية ، مما رسخ العديد من البدع المنكرة في المجتمع المصري ؛ وسرعان ما ظهر تأثيرها في أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ؛ وإيضاً بإقراره الأوقاف والأرزاق التي كان يوزع ريعها على قطاع كبير من المؤسسات العلمية والخدمية في مصر (١٠٢) ، وغيرها من العادات والتقاليد الصالحة والطالحة التي استقرت في المجتمع المصري . ولم يتسَّ السلطان سليم خان أن يُشدد على إداريي مصر من أجل رعاية مصالح الرعية والحيلولة دون الحاق أذى أو ظلم بهم . وهكذا ، استطاعت الإدارة العثمانية بمصر تهدئة الأهالي حتى أواخر عهد خاير بك ، وذلك على الرغم من ملاحظة بعض التجاوزات والتعدييات على الحقوق من حين لآخر .

الإدارة المحلية : لقد تشكلت إمارة أمراء مصر ، عقب سقوط نولة المماليك ولم يغادر السلطان سليم القاهرة إلا بعد أن قام بتأسيس ولاية عثمانية في المناطق التي تم السيطرة عليها من البلاد . وبذلك ، أصبحت مصر ولاية عثمانية تابعة لمركز السلطنة في استانبول ؛ وأصبحت سياستها تدور في فلك سياسة الدولة العليا ، بعد أن كانت مركزاً للدولة الإسلامية وموجهة لسياسة العديد من بلدان المنطقة . إلا أن مصر لم تفقد مركزها الهام بفضل موقعها الجغرافي في المنطقة وثروتها الاقتصادية ونفوذها التاريخي في بعض بالبلدان الإسلامية المجاورة لها . كما أن الدولة العثمانية لم تستطع أيضاً ، خلال هذه المرحلة المبكرة من حكمها لهذه البلاد ، لم تستطع إجراء تعديلات أساسية في الإدارة المحلية فيها .

لقد كان تعيين خاير بك المملوكي أميراً للأمراء على مصر بمثابة موافقة على إقرار العنصر المملوكي ، ولو بشكل مؤقت ، وتثبيتته في الإدارة الجديدة بمصر . فبعد أن أصدر السلطان العثماني أوامره إلى إدارييه في مصر بأن يقوموا بمحاولة إصلاح المؤسسات المملوكية القديمة بمصر ، وإبقاء ما هو مناسب للآلية العثمانية منها ، وتعديل أو رفع ما كان يخص السلطنة المملوكية المنهارة ، نفع بمقالييد الحكم في البلاد لخاير بك المملوكي الذي قام بدوره خلال فترة ولايته ، بالمحافظة على قسم كبير من المؤسسات المملوكية المحلية بمصر

وتشكيلاتها كما هي ؛ واستفاد في ذلك من إداريى الممالك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية ، حيث عيّن هؤلاء في بعض الوظائف الإدارية بعد الحاق بعضها ببعض أو تغيير اسمائها . فيلاحظ أن خاير بك قام بتوحيد بعض المناصب الملوكية ثم أعاد توجيهها لإداريى الممالك مرة أخرى ، فأعطى القاضي شرف الدين صلاحيات رتبة الوزارة ملحقة بوظيفة كاتب للمالك ، كما عين القاضي علاء الدين ابن الإمام لقيام بمهام كاتب السّر وناظر الجيش وناظر الخاص في وقت واحد (١٠٣) . وحتى يتمكن ملك الأمراء من حصر وتحصيل خراج أراضي مصر وولاياتها ، أعاد توجيه وظائف « التحدث » في نواحي الأيالة المختلفة لمباشرى الممالك القدامى (١٠٤) .

وهكذا ، كما عادت الكشوفيات والمقاطعات في ولايات مصر إلى الأمراء الممالك ، عاد أيضاً معظم إداريى الممالك الذين كان لهم الأثر الفعال في انتشار الفوضى والاضطراب في نواحي البلاد . إلا أنه يمكننا ملاحظة أن الانتقال التدريجي للسيطرة على الإدارة في مصر إلى الهيئة العثمانية الحاكمة ، استغرق طوال القرن ١٠هـ / ١٦م . ولكن ، على اثر زيادة مشاكل الدولة ، وعجزها عن مواجهة مجريات الأحداث المتلاحقة في أنحائها المختلفة ، خلال النصف الأخير من القرن ١٠هـ / ١٦م ، وجدت الطوائف الملوكية الفرصة مرة أخرى لفرض نفوذها على الإدارة الحاكمة ، بل بذلت بالفعل في السيطرة على كافة نواحي الحياة ، مما كان لها تأثير سلبي على تنفيذ الأوامر السلطانية في البلاد ، والقبض على الأمور المحلية فيها ؛ وصارت تلك البيوت الملوكية أداة اضطراب مستمرة للإدارة العثمانية في مصر . لقد استطاعت الإدارة العثمانية في مصر في عهد قوة الدولة وسطوتها ، السيطرة على مجريات الأحداث في الأيالة ، ومواجهة أية تجاوزات بكل حزم . فلماً وصل للأسماع السلطانية أن إداريى الممالك الذين بقوا في مواقعهم ووظائفهم لم يتخلوا عن سياستهم الفاسدة في أنحاء مصر ، أصدر السلطان سليم أوامره في محرم ٩٢٤هـ بعزل بعض هؤلاء الإداريين واستدعائهم إلى الأستانة . وفي أواخر هذا العام استدعى السلطان أيضاً كاتب السّر ، والأستادار ، ومستوفى ديوان الخاص ، والوزير ، ونقيب الجيش

الذين كانوا قد عينوا فى وظائفهم من قبل (١٠٥) . وقد ذكر الديار بكى الأسباب التى جعلت السلطان سليم يتخذ هذا الإجراء ضد هؤلاء النفر بأنهم قاموا بتغيير السياسة الإدارية التى قررتها الدولة فى مصر ، وأفسدوا نظامها ، وسيطروا على الإدارة المحلية بنفوذهم المتنامى ، حيث صاروا يستطيعون منع ما يريدون ، ومنع ما يرغبون ، فأثروا ثراء فاحشاً ، ونشروا أنواع البدع والمفاسد فى البلاد وبين العباد (١٠٦) .

لم ينتهى صراع الإدارة العثمانية مع القوى المملوكية المتبقية إلى هذا الحد ، حيث كانت مضطرة إلى الإستعانة بهم فى تدوير شئون مصر خلال هذه الفترة . فقد كان من الصعوبة بمكان القضاء على كل مظاهر الفساد والظلم التى لازمت الإدارة المملوكية ، وبالأخصه خلال فترة انحطاطها . فعلى الرغم من محاولات الأستانة فى عهد سليمان القانونى إرسال العديد من خبراء الإدارة العثمانية فى مصر حتى وصول الوزير الأعظم إبراهيم باشا مصر . فقد عُنِى على الإدارة المالية فى مصر ناظر أموال يعرف باسم « نفتدار العرب » للقيام ببعض المهام المحددة وفقاً للأوامر السلطانية ، حيث قام هذا الأمير بضم واردات مواشى مصر إلى الخزينة السلطانية ، وقام بالتفتيش على أحوال الأقاليم المالية ، وبالأخصه مسألة فساد المعاملة المالية واضطرابها فى عهد ولاية خاير بك (١٠٧) . وتعيين ناظراً جديداً لدار الضريب (١٠٨) . ومن ناحية أخرى عُنِى والى القاهرة ، وكان لحد مماليك خاير بك ، وذلك إما كان يُحْبِثُهُ من فساد ، وعُنِى مكانه ضابطاً عثمانياً عرف باسم « صوباشى » . ولكن ، لم تكن هذه الإجراءات والتعيينات تُمَثِّلُ نظاماً محدداً وحلاً جذرياً لمشاكل الإدارة العثمانية فى مصر آنذاك ، بل كانت محاولات مبدئية للسيطرة على القوى المحلية ، ولفهم النظم والمعادن الراسخة فى البلاد ؛ واستمر الأمر على هذا النحو حتى صدور قانون نامه مصر عام ١٢٩١ / ١٥٢٥ م .

تطور مؤسسة القضاء : لقد وصلت الأحوال الأمنية والشرعية فى مصر ، خلال فترة حكم خاير بك إلى حالة عظيمة من الاضطراب ، وعدم الاستقرار ، وذلك على الرغم من التأكيدات المستمرة للملأه على ملك الأمراء ،

وقضاة القضاة الأربعة وكافة إدارى الأيالة وجنودها ، بضرورة نشر العدل بين الرعية ، والحيلولة دون انتشار البدع فى البلاد^(١٠٩) .

وخلال العديد من المواقف التى اعترضت طريق خاير بك ، أثناء فترة ولايته ، ثبت أن ملك الأمراء المملوكى لم يكن على إحاطة كاملة بأحوال مصر ، فكان يترك الكثير من أمور الأيالة لمباشريه من المماليك ، ويستشيرهم فى شتى شئون الإدارة والحكم والقضاء ، مما أتاح الفرصة لوقوع الكثير من المظالم بين الرعية . وعندما وصلت الأنباء للاستانة والتقارير عن مدى ما وصلت إليه الأوضاع فى البلاد من ظلم للرعية وجور ، أرسل السلطان تحذيراً شديداً لخاير بك مُذكراً إياه بأن الدولة كانت قد فوضته فى أمور هذه الديار معتمدة على الله تعالى ومعتقدة أنه محيط بأحوال البلاد وعادات العباد ، وأنه يمكنه تسيير نفة الإدارة العثمانية فى مصر بالعدل ، ويأمره بالضرب بقوة على يد أهل الفساد^(١١٠) . وعلى الرغم من هذا التحذير فقد استمرت المظالم على ما هى عليه حيث أننا نصادف بين أوراق أرشيف طوب قابو سرائى شكوى تصل تاريخ رجب ٩٢٧هـ مرسلة من جماعة من مشايخ الجامع الأزهر إلى السلطان تُبين له أن خاير بك وأتباعه فى مصر لا يحكمون بحسب ما يقتضيه الشرع الشريف ، ويمعيشون فى الأرض فساداً ، ويذيقون الرعية أنواع المظالم والجور ، ومن ثم فهم يرجون من السلطان سليمان إجراء اللازم لوقف هذه المظالم^(١١١) .

لقد كانت الأمور الشرعية والعدلية فى الأيالة تُباشَر من خلال عدّة مجالس ، مجلس ملك الأمراء ، ومجالس قضاة القضاة الأربعة ، كما كان المُخضِر يجلس للفصل فى شئون الرعايا الشرعية فى معظم الأحيان دون الرجوع إلى قضاة القضاة ، وعرض الذى يَعرِضُ عليه على هؤلاء القضاة^(١١٢) ، الأمر الذى فتح مجالاً للرشوة والفساد وظلم الرعية . ولهذا ، قامت الدولة بإرسال بعض العلماء إلى مصر مؤيدين بصلاحيات واسعة لإصلاح وتنظيم الأمور الشرعية والقضائية فى البلاد .

ففى ذى الحجة ٩٢٧هـ ، صدرت الأوامر بتعيين عدد من النواب ، فحدد لكل

قاضى قضاة سبعة نواب فقط ، ولكل نائب الحق فى استعمال شاهدين لا أكثر ؛ كما تقرر أن يقوم قضاة القضاة فى أيام منابيتهم بالنظر فى دعاوى الرعية وأمورهم الشرعية فى بيوتهم . أما عن الأموال المكتسبة عن مصاريف تلك الدعاوى ، فقد تقرر توزيع قسم منها على الكتبة والشهود حسب طبيعة الدعوى ثم يحمل الباقي إلى صوباشى مصر (١١٣) . وفى جمادى الآخرة ٩٢٨ هـ ، ألغيت مؤسسة قضاة القضاة للملوكية ، حيث عُيِّن على منصب القضاء فى مصر ، أحد العلماء العثمانيين يُدعى سيِّدى جلى ، وفوض قاضى مصر الجديد فى النظر فى كافة الأمور الشرعية التى تتعلق بالمذاهب الأربعة ، كما تقرر تعيين قضاة القضاة الأربعة السابقين كنواب له ، حيث سُمِّح لكل واحد منهم باستخدام شاهدين فقط . فكان هؤلاء النواب الذين تقرر جلوسهم أيضاً فى مدرسة الصالحية ، كانوا يفتشون فى الأمور الشرعية للمحولة اليهم ، كل حسب مذهبه ، وذلك تحت إشراف قاضى مصر العثمانى (١١٤) . ومن ناحية أخرى ، عُيِّن لقاضى مصر نائبين من القضاة العثمانيين ، لمدتهما لمعاونته فى الشئون الشرعية الخاصة بالمذهب الحنفى ، والآخر لمساعدته فيما يتعلق بشئون المذهب الشافعى . كما ظهرت أيضاً فى تلك الأثناء وظيفة شرعية أخرى يحمل صاحبها اسم « قسَّام الترك » . ويذكر ابن إياس أن هذا القسَّام كان مكلفاً بتقسيم تركات من يموت من جماعات الجند أو من أهل الجهات وفقاً للشعر الشريف ، وذلك بعد أن يحصل عُشر هذه التركة للخزينة السلطانية بمصر ؛ وكان القسَّام يقوم أيضاً بإتصاف عقود زواج الجنود العثمانيين والمماليك (١١٥) . وعلاوة على هذا التطوير فى مؤسسة القضاء فى مصر ، تقرر تعيين ٢٦ نائباً لقاضى مصر العثمانى فى نواحي الأيالة المختلفة ، لمباشرة الأمور الشرعية المحلية فى تلك المناطق كما نصَّب أميناً بصحبة كل واحد منهم لتحصيل الرسوم الشرعية لتلك المناطق القضائية (١١٦) .

وهكذا ، مثلما ألغيت من قبل مؤسسة الحجَّابة وقضاة العسكر للملوكية ، تمَّ أيضاً عزل قضاة القضاة الأربعة ، وكُلِّفوا بمهام ثانوية كمساعدين لقاضى مصر الحنفى . فكانت المؤسسة القضائية فى مصر ، أولى المؤسسات العثمانية

التي تحدت ملامحها إلى حد كبير في تلك الفترة المبكرة من الحكم العثماني . إلا أن هذا النظام القضائي المستحدث امتزج تماماً وعُطلت أحكامه بسبب حركات العربان والچراكسة التي لم تتوقف قط خلال فترات حكم مصطفى باشا ، وأحمد باشا ، حيث أعيد العمل بالنظم القضائية القديمة مرة أخرى بما تضمنته من بدع ومفاسد ، واستمر الحال على هذا النحو حتى أقرت النظم العثمانية في البلاد بصور قانون نامه مصر .

جـ - إياالة مصر بعد وفاة خاير بك :

بعد أن مكث خاير بك(*) في حكمه المطلق لمصر أكثر من خمس سنوات ، وافته المنية في (١٤ ذى القعدة ٩٢٨ هـ / ١٥ أكتوبر ١٥٢٢ م) . وعلى الفور ، قام قائد قوات الأمن العثمانية في مصر سنان بك ، بأعتباره قائم مقام أمير الأمراء(١١٧) ، بإحكام السيطرة على قواته ؛ فجمع نزالان (ثفا) القلعة ، والأمراء العثمانيين ، وكافة أفواج الفرق العسكرية ، وتشاوروا جميعاً فيما تُمليه عليهم الظروف التي تمر بها البلاد ، والإجراءات التي ينبغي إتخاذها لإقرار الأمن في أنحاء مصر ، ولتفسير أمور الإيالة الإدارية ، وأعلنوا الأمان في أنحاء البلاد(١١٨) . وعلى التوافق سنان بك برفع الأمر إلى مركز الدولة ، ويعد ذلك أمر بمصاندة أموال ملك الأمراء لخزينة الدولة الميرية ، وعزل معاليك خاير بك ، وأحل محلهم عبداً من جنوده الخواص . وحتى يستطيع القيام على إيفاء مصاريف الإيالة ، واحتياجات الجند ، أبقى مباشري الأموال في وظائفهم كما هم ، حيث كلفهم بتحصيل الضرائب وبقايا الأموال من الرعايا . ويصفه عامة ، استمر سير أمور الإدارة في البلاد حسب النظم المعمول بها دون أي تغيير . ومن ناحية أخرى ، أسرع سنان بك بإرسال فرق من القوات العثمانية الموجودة بمصر لحراسة حدود

(*) كان خاير بك أحد معاليك الملك الأشراف قايتباي (١٤٦٨ - ١٤٩٥) ، وقد وصل إلى منصب نائب السلطة بحلب في عام ٩١٤ هـ . وعقب موقعة مرج دابق دخل في طاعة العثمانيين علانية ، فعينه السلطان سليم في البداية على سنجقية (قستندیل) في رجب ٩٢٢ هـ ، وفي شعبان ٩٢٣ هـ عُيِّن أميراً للأمراء على مصر : ابن إلياس جـ ٥ ، ص ٤٨٣ .

الأيالة من أي اعتداء خارجي ، كما كلف مجموعة من جنود البني جري (الإنكشارية) بحراسة مؤسسات الأيالة بالقاهرة ، وبالمراقبة على سير الإدارة بها ، وبالتفتيش على عمليات تحصيل الأموال بصفة خاصة(١١٩) . وعلى هذا النحو ، قام سنان بك والأمراء العثمانيين بإدارة أمور الأيالة حتى وصول أمير أمراء مصر العثماني المعين مصطفى باشا إلى القاهرة .

ولاية مصطفى باشا على مصر : لما وصل نبأ وفاة ملك الأمراء خاير بك للسلطان سليمان القانوني ، أثناء حصاره لجزيرة رودس ، قام على التو بتعيين وزيره الثاني جويان مصطفى باشا في إمارة أمراء مصر الشاغرة بساليانة (مرتب سنوي) قدرها ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف) ذهبية(١٢٠) ، وأمره بالتوجه صوب مصر ويصحبته حوالي ٥٠٠ جندي من جنود البني جري ، وخمسة سفن حربية(١٢١) . وفي (٢٣ ذي القعدة ٩٢٨هـ / ١٤ أكتوبر ١٥٢٢م) وصل مصطفى باشا إلى القاهرة ، حيث تولى مهامه الإدارية في الأيالة في (٥ ذي الحجة / ٢٥ أكتوبر) (١٢٢) .

وعلى الفور ، شرع أمير الأمراء العثماني الجديد في مباشرة مسئولياته الإدارية في البلاد ، فأمر بحصر أموال خاير بك ، وببيع تركته الغير منقولة كالعقارات والأراضي وغيرها في مصر ، وأرسل حصيلتها مع ما يمكن نقله من متاع وأغراض إلى الأستانة(١٢٣) . وبالفعل ، أرسلت تركته إلى إسطنبول في صحبة الأمير جانم الحمزاوي للملك في شعبان ٩٢٩هـ(١٢٤) . وحتى يتمكن مصطفى باشا من القبض على أزمة الأمور في البلاد ، قام بتعيين أتباعه في وظائف معاوني وخدم خاير بك المتوفى الذين كانوا يتخذون مواقعهم في مؤسسات قلعة الجبل القديمة ، فألفى بذلك تلك المؤسسات للملكية هناك مثل الركابخانه والشرايبخانه والطبلخانه .. إلخ ، وبدأ في تغيير هذه التشكيلات تدريجياً(١٢٥) . وإذا كان الباشا العثماني قد أبقى في البداية على مقاطعات وعلوفات مماليك خاير بك(١٢٦) ، ففي جمادى الآخرة ٩٢٩هـ ، استطاع التخلص من هؤلاء المماليك تماماً ، بإرسالهم إلى الأستانة ، منعاً لأي تجاوزات قد تصدر عنهم ؛ وذلك على أثر صدور فرمان من السلطان يقضي بذلك(١٢٧) .

ومن ناحية أخرى ، أقر مصطفى باشا كشّاف نواحي مصر المختلفة في مواقعهم القديمة ، كما عهد لمباشري المالك مرة أخرى بتحصيل ضرائب الأيالة وخارجها كالعادة . إلا أنه عين على رأس موظفي الإدارة المالية في الأيالة ناظرًا جديداً للأموال يدعى « نفتردار » للإشراف على تنفيذ هؤلاء لمسئولياتهم على الوجه الأكمل (١٢٨) . وإيقن أمير الأمراء أنه لا يمكنه الإستفادة من خراج أراضي مصر ما لم يُعهد بهذه المهام المالية للمباشريين كعادتهم القديمة (١٢٩) . ولكن الوالي العثماني الجديد لم يترك حُرّيّة التصرف كاملة لهؤلاء المباشرين ، فأصدر أوامره بجمع كافة النفقات والأوراق الديوانية الموجودة لدى الكشاف والحكام ومباشري الأموال ، وحملها جميعاً إلى القلعة ؛ كما أمر كتابة الأموال بترتيب دفاتر مستقلة لكل من الأوقاف والمقاطعات والأمالك الخاصة ، ووضعها بالديوان العالي بقلعة الجبل (١٣٠) .

لم يُقدم بقايا المالك في مصر على رفع راية العصيان ضد الإدارة العثمانية أثناء فترة ولاية خاير بك المملوكي وحتى وفاته ، وذلك بالرغم مما لا قوة من ضغوط شديدة ، وقد أشرنا في موضع سابق من البحث من أن هذا التراخي المملوكي ما كان ليحدث لولا عدم توافر الأسباب الكافية والموجبة للعصيان في أنحاء البلاد المختلفة . إلا أنه كان لعونة العديد من أمراء وإداريي المالك من أصحاب النفوذ ، من الأستانة إلى مصر ، ولوفاة خاير بك الذي كان الجراكسة يعتبرونه واحداً من أنفسهم ، ولتعيين أول باشا عثماني على البلاد ، وتقييد هذا الباشا الذي لم يكن على دراية كافية بطبيعة هذه البلاد والأسلوب الأمثل لترويض جراكسة مصر ، تقييده لصالحيات معاوني خاير بك السابقين ، ومحاولته إلقاء العائلات والأعراف المملوكية التي استمرت تطبيقها بعد دخول مصر تحت الإدارة العثمانية طوال فترة حكم خاير بك ، كان لكل هذا دور مؤثر في تغيير هذه الحالة ، وانتظار بقايا السيوف الفرصة تلو الفرصة لوضع أيديهم على مقاليد الحكم في البلاد مرة أخرى (١٣١) . وهكذا ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل المقاومة المملوكية للإدارة العثمانية التي بدأت تُرسخ اندماجها في مصر تدريجياً .

وعلى هذا النحو ، وجد بعض الأمراء المماليك الذين لم يخضعوا للإدارة العثمانية ، وجدوا الفرصة سانحة لهم لرفع راية العصيان ضد الدولة وإدارتها في مصر . ففي جمادى الآخرة من عام ٩٢٩هـ ، قام أمير نخور خاير بك الأمير قانصوة وأمين الخزينة مصر باي ، وقائد فرقة التوفنكجية (الجند المسلح بالبنادق) بوانق ، قاموا برفع راية العصيان ، جامعين حولهم العديد من الجراكسة ، وشرعوا في محاولة لحياء دولة المماليك مرة أخرى ، ويبين الديار بكري أن هدف هذه الحركة التي قادها قانصوة المذكور ، كان قتل أمير الأمراء العثماني ممثل السلطان في مصر ، وإعلان تشكيل وقيام السلطنة المملوكية مرة أخرى ؛ كما كان مخططاً لها تعيين إداريين الجراكسة القدامى كل في منصبه بحسب النظم المملوكية القديمة ، وأن يقوم بعض العسكر العثماني بمساعدة العصاة على تحقيق هذا الهدف . إلا أن الإدارة العثمانية في مصر ، بمجرد وصولها الأخبار المؤكدة عن هذه الحركة ، حاصرتها وتمكنت من السيطرة بسرعة على هذه الفتنة ، حيث أصدر أمير الأمراء أوامره بإعدام العصاة في (١٧ جمادى الآخرة ٩٢٩هـ) (١٣٢) .

لم تخمد فتنة الجراكسة عند هذا الحد ، ولكن ، بعد حوالي ثلاثة أشهر من حركة قانصوه تلك ، قامت جماعة من الأمراء المماليك ، وعلى رأسهم أمير الحاج جاتم السيفي الذي كان كاشفاً للفيوم ويهتمة في نفس الوقت (١٣٣) ، وكاشف أطفاحية خنلويردي ، وكاشف الغريبة اينال ، قامت بجمع قوة تقدر بنحو عشرين ألف شخص ، وأعلنت العصيان على الدولة ، وفي نفس الوقت شرعت في جذب طوائف المجتمع المختلفة للانضمام إلى هذه الحركة بهتة الطرق . فأرسلوا الخطابات لمشايخ العربان ولأعيان وأهالي مصر ، وأعلنوا أنهم سيعفون الأهالي وأصحاب الأراضي من خراج عام كامل ، وأنهم سوف يخفضون الضرائب التي ستجبي فيما بعد إلى النصف . وبذلك استطاع العصاة ، في وقت قصير ، كسب قطاع كبير من المستفيدين ، وجمعوا جيشاً عظيماً من الاتباع (١٣٤) .

ويروى الديار بكري ملايمسات هذه الفتنة فيقول : أنه عندما أرتاب مصطفى باشا في تصرفات جانم السيفي ، وأمير الصعيد وثبت لديه أنهم يعدون لحركة عصيان ضد الإدارة العثمانية في مصر ، معتمدين على تفولهم بين الأهالي وجماعات الجراكسة^(١٣٥) أرسل لكل من جانم وأمير الصعيد ، في نفس الوقت ، خطابات يأمر كل منهم فيه بقتل الآخر إلقاء لفتنة قد تحدث ، إلا أن كل من الطرفين أطلع بطريق الصدفة على الأمر الموجه للآخر ، مما جعلهم يذأ واحدة بعد أن كانوا أعداء ألداء^(١٣٦) . وفي موضع آخر يذكر الديار بكري المؤرخ المعاصر لهذه الأحداث الأسباب التي شجعت جانم السيفي على العصيان فيقول : أن جانم استطاع أن يصل إلى ما يرمى إليه من رفعة المقام والمكانة لدى الأستانة ، حيث عيّن كاشفاً على الفيوم والبهنسة مدى الحياة ، كما أحسن عليه بإمارة الحج لعدة مرات أصوام متتالية ، فجمع ثروة عظيمة من ذلك مما حدا به أن صار صاحب نفوذ كبير في فترة وجيزة ، حتى إنه لُقّب نفسه باسم « سلطان البر »^(١٣٧) .

لم تتمكن الحملات المتتالية التي جريها مصطفى باشا والتي شكل عناصرها من العرب والجركس لمواجهة حركة العصيان هذه في مهنما في الفيوم لم تتمكن من السيطرة على الموقف ، والاتيان بنتيجة إيجابية^(١٣٨) . عندئذ أيقن أمير الأمراء أنه لن يتمكن من مواجهة العصاة بقوات الحراسة العثمانية الموجودة لديه فقط ، فأسرع لوضع خطة لاستمالة الأمراء الجراكسة وأعيان العرب بشتى الوسائل ، حيث تمكن أخيراً من جذب العديد منهم إلى حظيرة الطاعة ، بعد أن أرسل إليهم خطابات الأمان التي تعمل صيغ الترغيب والترهيب ، كما أعلن من جانبه خفض مقدار من الضرائب التي كانت تثقل كاهل الأهالي . وبذلك نجح في عزل الكشاف والأمراء العصاة عن كثير من أتباعهم وحلفائهم الذين خافوا بطش السلطان فيما إنا وصلت إليه أنباء هذه الفتنة^(١٣٩) .

فيمجرد وصول الرسائل إلى الأمراء أسرع إلى القاهرة شيخ عرب الشرقية أحمد بن بقر ويصحبته عشرة من أبنائه ، وشيخ عرب الغربية حسام الدين بن بغداد ويصحبته عدد غفير من جنوده ، حيث التحقوا بعسكر الباشا ، وقدم

جميع مشايخ العربان عدا ابن عمر شيخ عرب الصعيد فروض الطاعة إلى ممثل السلطان في مصر . ويسرعة ، عقد الباشا ديوانه في القلعة مُستدعيها كافة الأمراء العثمانيين والمماليك والمشايخ لحضور جلسته الطارئة ؛ وأخذ منهم موثقهم بأن يكونوا يبدأ واحدة ، والأ يখনوا ولا يغدروا ولا يعصوا السلطان ، ثم جرّد عنداً كافياً منهم للخروج في حملة جديدة للقضاء على حركة العصاة من كشاف الأقاليم^(١٤٠) . وعندما وردت الأنباء بأن العصاة بدأوا ينحسرون نحو القاهرة ، أسرع أمير الأمراء في إرسال ثلاثة أو أربعة آلاف نفر من عسكر الدركاه العالي ومن المتطوعين تحت قيادة خضر بك إلى الريدانية لتوقيف العصاة ، وبقي هو وأتباعه في حراسة مدينة القاهرة^(١٤١) ، حيث وضع مقدار من عسكر البيني جرى (الإنكشارية) في حراسة مقر الحكم بالقلعة ، ونصبت المدافع على أبراجها ، ووُزِعَ حوالي أربعمئة نفر ، تشكلت منهم أربعة بلوكات ، على نواحي المدينة الأربعة ، فأرسل بلوكاً منها إلى الريدانية ، وآخر إلى بركة الحبش ، وثالث إلى مصر القديمة ، ورابع إلى بولاق ، وبذلك حصّن القاهرة ، واتخذ تدابيرهِ اللازمة لمواجهة أي هجوم عليها^(١٤٢) . وأخير تقابل الفريقان بالقرب من الشرقية ، حيث دارت بين الطرفين رحى للمعركة التي أسفرت عن قتل الكثير من العصاة في أنحاء الولايات حتى استأصل أغلبهم . ويذكر الديار بكري أنه قتل في هذه المواجهات من العصاة حوالي خمسمئة مُتمرّد ، إلا أن كاشف الغربية تمكن من الفرار ، ولم يظهر ثانية إلا أثناء حركة عصيان أحمد باشا الخاين ، ولكنه اضطر للإختفاء مرة أخرى^(١٤٣) .

وعلى صعيد آخر ، شجّعت حركة عصيان الكشاف هذه عريان الولايات في نواحي الصعيد والشرقية والغربية على القيام بتمرد في ولاياتهم ، حيث أسرع الكُشّاف في تلك الولايات بطلب المعونة من مركز الأيالة . وما أن وصلت القوات العثمانية المدججة بالسلاح والمدافع لتلك المناطق حتى أخمدت هذه الحركة على الفور^(١٤٤) .

ويمجرد وصول أنباء عصيان جانم السيفي وأتباعه إلى الأستانة ، جرّبت الدولة حملة تضم مقدار مناسب من العساكر السلطانية المجهّزين ، وخمس

سفن حربية تحت إمرة الدفتردار درويش چلبى ، إلا أن هذه القوات لم تصل إلى مصر إلا بعد أن تمكن مصطفى باشا من القضاء على هذه الفتنة . ويذكر الدياريكرى أن الدفتردار درويش چلبى كان مكلفاً بتقصى أحوال الإدارة فى مصر ، وما إذا كانت تجرى وفقاً للمنظم التى كان معمولاً بها فى زمن السلطان قايتباى ، كما أمر السلطان سليم من قبل أم لا ؟ ، بحيث أنه كان فى حالة تراخى الهيئة الإدارية بمصر فى تطبيق هذا النظام ، كان على الدفتردار المذكور القيام بإصلاحها وتنظيمها على النحو المطلوب ، ورعاية مصالح الرعايا والتجار طبقاً للأوامر الشريفة ، وبالفعل عمل درويش چلبى على ربط أملاك الأوقاف ، والأملاك الخاصة التى لم تكن ذات صفة رسمية موثقة ، رباطها بالخزينة الميرية بمصر . وفى (٦ رمضان ٩٢٩هـ) ، أعلن الدفتردار أن أى شخص يكون متولياً على واحدة من المقاطعات الخاصة بالوقف أو أى مزرعة رزق ينبغي أن يثبت ما تحت يده أمام الدفتردار ، حيث يُصدق عليه بالتوقيع والختم اللازمان ، على أن تُسحب من هذا الشخص الوقف إذا لم يتمكن من إثبات ملكيته لما بيده ، وضمه للخزينة (١٤٥) .

ولاية كوزلجة قاسم باشا : لقد أدت حركات العصيان من قبل الجراكسة والعربان بشكل متتابع فى أنحاء مصر المختلفة منذ توليه مصطفى باشا مقاليد الإدارة فى مصر ، إلى حالة شاملة من الاضطراب ، وإلى صعوبة تسيير دفة الإدارة فى البلاد إلى حد كبير (١٤٦) . ولذلك فقد رأت الإدارة المركزية فى الدولة تعيين كوزلجة قاسم باشا على مصر . مع بقاء مصطفى باشا بها كما هو حتى صدور إشعار آخر . وبالفعل ، صدرت الأوامر بذلك فى ١٢ رجب ٩٢٩هـ . وهكذا ، لم يغادر مصطفى باشا مصر (*) بعد وصول قاسم باشا إليها

(*) طبقاً لما أورده الدياريكرى أن أول إشارة خاصة بتعيين قاسم باشا تصل إلى مصر كانت فى (١٥ شعبان) ، أما الجباشا نفسه فقد وصل إلى القاهرة فى (١٧ رمضان ١٣٩٩) . وهناك على ذلك يكون مصطفى باشا الذى كان قد وصل إلى مصر فى (٢٣ ذى القعدة ٩٢٨هـ) قد مكث فيها حوالى تسعة أشهر ، وبأشر أسود الأيالة مع قاسم باشا لمدة ٣٤ يوماً أخرى ، وتشير بعض المصادر الرسمية الأخرى إلى أنه بقى فى مصر مدة ثلاثة أشهر ونصف ، أما البعض الآخر فلم يذكره أصلاً .

بل ظل كعائته مستقراً في مقر ولايته في القلعة ، يعقد الديوان ويدير كافة شئون الأيالة ، بحيث كان قاسم باشا يعرض شئون الأيالة الهامة عليه ، ولا يأمر بتنفيذ إلا ما أقره مصطفى باشا منها (١٤٧). وظل الأمر على هذا النحو حتى وصول إحمد باشا إلى مصر .

ولاية إحمد باشا - عصيانه : لقد كان لتعيين « خاص أوبه باشي » (رئيس الجناح السلطاني الخاص) إبراهيم آغا في منصب الصدارة العظمى خلافاً للقاعدة المعمول بها في الدولة ، تأثيراً سيئاً على الوزير الثاني إحمد باشا(*) ، مما دعاه لأن يطالب بإيالة مصر ذات الموقع الممتاز بين ولايات الدولة (١٤٨) . فلم يتردد الوزير الأعظم إبراهيم باشا في تحقيق هذه الرغبة لإحمد باشا ، حيث وجدها فرصة يستطيع من خلالها إبعاد منافسه السابق عن مركز الدولة لثباته بذلك ما كان يحدث من اضطراب وبلبل في الديوان الهمايوني ، حتى أنه وافق على كل مطالبه دون أية مناقشة (١٤٩) .

وصل إحمد باشا إلى مصر في أواخر أغسطس من عام ١٥٢٣ / شوال ٩٢٩هـ ، وبصحبه مقدار من العسكر السلطاني وعدد كاف من السفن (١٥٠) ، حيث بدأ على الفور في مباشرة وظائفه الإدارية في مصر .

لم تكن مصر إدارياً ومالياً وعسكرياً قد انصهرت بعد في الهكيايات المركزية للدولة ، ولذلك ، كانت أوضاعها الغير مستقرة خلال هذه الفترة الإنتقالية من الحكم العثماني ، تتوافق تماماً مع النزعة الاستقلالية التي أتى بها إحمد باشا إلى مصر ، وبدأ أمير الأمراء الجديد في اتخاذ عدة تدابير للتمهيد لاستقلاله بمصر (١٥١) . ففي البداية ، عين إحمد باشا ، مجموعة من أتباعه في

(*) لقد كان إحمد باشا من رجال السلطان سليم للقرينين ، تدرج في المناصب خلال فترة سلطنته ، حيث ترقى لمنصب أمير آخور ثم أمير الأمراء ، ثم وزيراً بعد ذلك ؛ وبعد تعيين الوزير الثاني مصطفى باشا أميراً للأمراء على مصر ، أصبح إحمد باشا وزيراً ثان للسلطان ، ولم يتردد في العمل ضد الوزير الأعظم بيري باشا ليحل محله ، ولكنه لم يصل إلى بغيته .

للمراكز القيادية فى الأيالة ، وجمع بناتق جنود الدركاء العالى (الينى چرى) ، وتخلص من مجموعة أخرى مرسلأ إليهم إلى إستانبول(١٥٢) ، وأمر بقتل من لم يظهر التأييد له من عسكر الكوكلكو (المتطوعون) والسباهية (الفرسان) ، وبإعدام اغا الينى چرى . ولما تناقلت هذه الأنباء إلى إسماع عسكر الدولة العثمانية بمصر ، أسرع العديد منهم بالإختفاء عن الأعين فى نواحي مصر المختلفة ، ولم يظهروا إلا بعد إعلان أحمد باشا العصيان ، حيث انضموا لجنود الإنكشارية (الينى چرى) الموجودين بالقلعة لمقاومة حركة العصيان تلك(١٥٣) .

وحتى يستطيع أحمد باشا تأكيد سيطرته على البلاد ، ومواجهة أى مقاومة لإجراءاته الاستقلالية من الأمراء والعسكر العثماني الموجود بمصر ، شرع على الفور فى تشكيل فرقة عسكرية خاصة لتحل محل عسكر الإنكشارية (الينى چرى) الذين بدأوا فى عصيان أوامره . فكلف أمير الصعيد ابن عمر بإعداد ألف من الرجال الأشدهاء المدربين على السلاح(١٥٤) ، كما عمل على جذب الأمراء الممالئك واتباعهم إليه تدريجياً ، فأعلن الحفو عن الفارين من اتباع جانم السيفى ، وأعاد المعزولين من مناصبهم إليها مر أخرى ، كما رتب لهم الرواتب كما كانت من قبل(١٥٥) . وهكذا ، استطاع أحمد باشا تشكيل جبهة قوية من أتباعه من الأمراء الجراكسة ومشايخ القرىبان واتباعهم ، ومن أصحاب المصلحة فى عودة النظام للملوكى القديم .

ما كانت إجراءات باشا مصر هذه أن تمر دون أن يتخذ العسكر العثمانى الذى فى القاهرة التدابير الوقائية اللازمة لأى مواجهة محتمكة مع الباشا . وعلى الفور ، قام الجند العثمانى بتوفير السلاح اللازم بعد أن صادر الباشا أسلحتهم ووضعها فى المخازن . ومنذ ذلك الحين ، بدأت تكثر المشاحنات معه واعتراضات الجند له على إجراءاته التعسفية تلك ، حتى أنهم حاولوا الاعتداء عليه عدة مرات ، الأمر الذى جعل أحمد باشا يصدر أوامره إلى رجاله بأن يقيموا حول القلعة ، بل ويتناوبون المبيت هناك لحراسة مقر حكمه من أى حركة قد يقوم بها العسكر العثمانى(١٥٦) . وعلى صعيد آخر ، يلاحظ أن أحمد باشا لم يتردد فى أخذ بعض

التدابير الإدارية في الأيالة ونواحيها ، حيث استغل فرصة توجه نفترتار مصر وقاضيتها للأستانة بموجب أمر سلطاني ، فآثر العديد من إداريي الممالك القدامى وأتباعهم في المراكز الإدارية المختلفة ، فعين الأمير جانم الحمزاوي في منصب نظارة الأموال ، وأحسن على كتحده بمقام الوزارة ، وعزل صويهاشي مصر ومحتسبها ، وعين بعض أتباعه في مناصبهم (١٥٧) . وحتى يتمكن أحمد باشا من مواجهة مصروفاتهم المتزايدة ، فرض على المباشرين أداء ضرائب إضافية ، مما اضطر هؤلاء لظلم الرعية ونشر الفرز بينهم . وكما قام أحمد باشا بإعادة قضاة القضاة الأربعة إلى وظائفهم القديمة مرة أخرى ، فإنه لم يتردد في عزل القضاة العرب في نواحي مصر وتعيين بعض أتباعه مكانهم (١٥٨) . وعلى هذا النحو ، تعدى أمير أمراء مصر صلاحياته ، وبدأ يصدر أوامره كما لو كان سلطاناً . وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التمهيدية ، لم يظهر عسكر المناوبة العثماني الموجود في القاهرة أية مقاومة فعلية لمواجهتها إلا بعد أن أمر الباشا بضرب عملة جديدة مكتوب عليها عبارة « سلطان أحمد نام عزه » ، وعندئذ ، تأكدوا من عصيانه . إلا أن أحمد باشا أظهر هذا العمل كما لو كان قد حدث بمعرفة عامل ضرب العملة دون علمه به . وبدأ وكأنه يريد العودة للأستانة ، وأخيراً قبل البقاء في مصر بعد طول رجاء من رجال الديوان العالي ، وبذلك عرف الطريق لإخماد أي معارضة جادة له قبل استقالتها (١٥٩) .

وعندما وصلت أنباء هذه الإجراءات المريبة إلى الأستانة ، أرسل السلطان فرماناً سلطانياً في الحال إلى أحد أمراء مصر ويدعى « قره موسى بك » يأمره فيه بتعيين نفسه أميراً للأمراء على مصر ، وإعلم أحمد باشا الخاين (١٦٠) . ويذكر المؤرخ مصطفى عالي أنه قد أرسلت أوامر سرية أيضاً للأمراء العثمانيين بمصر لتأييد قره موسى في نفس الوقت (١٦١) ، ولكن وقع الحكم للموجه لقره موسى بك بطريق الصدفة في يد الباشا الخاين (١٦٢) . وبسرعة أمر أحمد باشا بقتل كل من قره موسى وبزدار القلعة وأغا جنود الكوكلو (الجونولو) ، وعدد كبير من عسكر اليني چرى ، والسباهية ، وكما حرصت الجراكسة على قتل من يقابلهم من العسكر العثماني . ولما تكبد عسكر اليني چرى الموجود بالقلعة

أن الباشا أعلن عصيانه على الدولة العثمانية ، تحصنوا في مواقعهم بها ، واستعدوا للقتال ، إلا أن أحمد باشا وأتباعه تمكنوا من دخول القلعة عن طريق سرداب سرى قديم بعد حصار دام ثلاثة أيام ، حيث أجهز العصاة على معظم الجنود الذين كانوا بها^(١٦٣) . إلا أن الديار بكرى يذكر أنه عندما رأى عسكر البنى جررى عظم قوة العصاة المحاصرة للقلعة ، بحيث يصعب عليهم مواجهتها وحدهم ، أسرع الكثير منهم في الخروج من الباب الخلفى للقلعة أثناء محاصرة العصاة لها ، وتفرقوا منتشرين في أرجاء المدينة . ومهما يكن من أمر ، فإن المؤرخ هامر^١ في اثره « دولت عثمانية تاريخى » ، ذكر أن تقرير قنصل دولة البندقية قد بين أن أحمد باشا استطاع الاستيلاء على القاهرة مستعيناً بحوالى ثمانين ألف من اتباع ابن عمر حاكم الصعيد ، وعشرة آلاف من اتباع ابن بقر ، وسنة آلاف من الزنوج^(١٦٤) .

وبعد أن استولى العصاة على مقر الحكم في القلعة ، أخذ أحمد باشا البيعة لنفسه من الخليفة العباسى الموجود بالقاهرة آنذاك^(*) ، ومن قضاة القضاة الأربعة والعديد من أصحاب النفوذ في مصر ، وأعلن سلطنته على مصر ، ولقب نفسه بـ « الملك المنصور سلطان أحمد خان » ، وأمر بذكر اسمه في الخطبة ، وبضرب للعملة باسمه أيضاً^(١٦٥) . وبذلك ، قطع الباشا الخاين كافة روابط الايالة مع مركز السلطنة ، فأحكم سيطرته على حدود مصر وموانئها وقلعها ، حيث وزع عدة آلاف من أتباعه على نواحي البلاد ، وحوالى خمسين سفينة حربية للسيطرة بها على موانئ دمياط ورشيد والإسكندرية وقلعها^(١٦٦) . حتى أشيع أنه يعد العدة للزحف على استانبول ، عندما سمع بإطراب الأحوال في الأستانة^(١٦٧) ، وكما قام الباشا المعاصى بحشد الأتباع في الداخل ، راح يتطلع لكسب التأييد الخارجى له أيضاً ، فلجأ إلى بابا الكنيسة ، وإلى الأمراء الصليبيين

(*) لما كان الخليفة العباسى موجوداً في الأستانة آنذاك ، ولم يعود إلى مصر إلا في (٤ صفر ٩٣١ هـ ، فإن الذى قلم ببيعة أحمد باشا إنما كان والد للمتوكل الذى كان موجوداً بالقاهرة في هذه الأثناء : الديار بكرى ورق ٤١١ ب .

فى أوروبا ، حيث وعدهم بإعادة جزيرة رونس ، ورعاية مصالحهم فى المنطقة إذا ما قدموا له المساعدة ضد السلطان العثمانى ، ولكن دعوته هذه لم تجد الصدى الذى كان ينتظره فى أوروبا (١٦٨) .

وعموماً ، فقد انعكست هذه الأوضاع المتردية على سير الحياة الطبيعية فى البلاد ، فكثُر النهب والسلب ، وضاعت الحقوق بين الرعية . فأمر الباشا بمصادرة أموال وتركات العسكر العثمانى والملوكى الذى ذهب ضحية هذا العصيان ، كما صودرت المحصولات السنوية لبعض الأوقاف ، وأموال وأسباب الرعية بوز وجه حق . ومن ناحية أخرى ، قام إنداريو الجراكسة بدور بارز فى تحصيل بقايا الأموال من أصحاب الأراضى بالقوة (١٦٩) . وعلى هذا النحو ، استطاع أحمد باشا مواجهة مصروفاته واحتياجات أتباعه المتزايدة .

لم يكن جميع من أطاع أحمد باشا عاصياً للسلطان ، بل كان بعضهم يظهر ولائه للباشا ويضمهر طاعته للسلطان العثمانى . ومن هؤلاء ، قاضى زاده محمد بك الذى كان الباشا قد اختاره وزيراً أعظماً له (*) . وكان محمد بك قاضى زاده قد قام بمسئوليته لفترة وجيزة من الزمن حتى أنه بمجرد أن ساد الهدوء فى أنحاء الأيالة ، بدأ فى الاتصال سرّاً مع بعض الأمراء العثمانيين ، ومن بقى على قيد الحياة من جنود الينى چرى ، وشكل بذلك جبهة سرية ضد أحمد باشا الخائن . وبالفعل سنحت الفرصة لهم ، فقاموا بمحاصرة الباشا بينما كان فى إحدى الحمامات خارج القلعة ؛ وإذا كان الباشا الخائن قد تمكن من الهرب متوجهاً أولاً إلى قلعة الجبل ، فقد أيقن على الفور أن القلعة ساقطة لا محالة ؛ فتسلل منها لاجئاً إلى مشايخ عرب الشرقية أبناء بقر (١٧٠) . وبعد أن استطاع محمد بك وأتباعه الإستيلاء على القلعة ، تبعه عدد كبير من العصاة الذين أظهروا له الطاعة لما رأوا عدم اعتراضه على ما أقدموا عليه من سلب ونهب أموال

(*) يذكر الدياركرى أن محمد بك النفتدار العجمى المعروف باسم قاضى زاده ، كان قد أتى إلى بلاد الروم مع سفير السلطان بايزيد ، وأنه انخرط فى جماعة المسيحية فى زمن السلطان سليم ، ثم أُنعم عليه السلطان برتبة الاستجقية بعد ذلك ؛ نوارى التاريخ ورق ٤١٩ ب ، ٤٢٦ ب - ٤٢٧ أ ، كذا انظر طبقات للمالك : ورق ١١٤ أ .

وأسباب أحمد باشا وإتباعه ، فأحدثوا ضرراً عظيماً بالمال الميرى (١٧١) . وعلى الفور ، عين محمد بك عدة الآف من العسكر للمجهز وأرسلهم فى إثر الباشا ، إلا أنه اضطر لأن يتوجه بنفسه على رأس قوة عسكرية إلى الشرقية ، حيث قام بإستمالة مشايخ العريان هناك . وإثناء محاولة الباشا الفرار قبض عليه بعض العريان ، حيث أعدم فى الحال . وهكذا ، ظل أحمد باشا تسعة أشهر فى إمارة أمراء مصر ، وأثنى عشر يوماً سلطاناً عليها بعد إعلانه العصيان ، وثلاثة أيام لاجئاً عند مشايخ عريان الشرقية بعد فراره من القلعة (١٧٢) .

ولما وصلت أخبار عصيان أحمد باشا فى مصر إلى الأستانة ، أسرع السلطان بإصدار الأوامر لأمير سنجق غاليبولى لنفخ هذه الفتنة عن طريق البحر ، فخرج الأمير المذكور على رأس حوالى خمسين سفينة حربية للأسكندرية ؛ كما أرسل للوزير الثانى إياس باشا على رأس ثلاثة آلاف فرد من جنود الدرگاه العالى ، وإعداد من سباهية الأناضول وقيرمان والروم ورو القدر وتوجهت القوة نحو مصر للقضاء عل هذه الفتنة . إلا أنه بينما كانت هذه القوة برئاسة الوزير إياس باشا فى طريقها لمصر ، صادفت الوفد الذى قام بمهمة حمل رأس الباشا العاصى الى السلطان ، فعادت من قورها إلى الأستانة (١٧٣) .

وهكذا ، تم القضاء على فتنة أحمد باشا فى مصر ، بعد أن عكست بكل وضوح ، البشائر الأولى للصراعات التى بدأت تظهر فى القصر العثمانى ، وحالة الاضطراب وعدم الإستقرار فى الإدارة العثمانية بمصر خلال هذه الفترة الإنتقالية ، وإيضاً طبيعة الصراعات المحلية بين قوى المماليك والعريان والمستفيدين من ناحية والحكام الجدد من ناحية أخرى .

وبعد أن هدأت الأمور فى البلاد ، بدأ محمد بك الذى انتخب قائمقام على مصر ، فى إصلاح وتنظيم شئون الأيالة التى خربت حركات العصيان المتتالية ، فأعلن الأمان فى نواحي البلاد ، وأطلق سراح الأشخاص الذين قام الباشا بحبسهم دون وجه حق ، وتعقب أتباع أحمد باشا بالحبس والقتل ، وعمل على رفع البدع التى أحدثها العصاة . وقد ظل محمد بك فى منصبه هذا حتى وصول قاسم باشا الذى عين على إيالة مصر إلى مقر ولايته (١٧٤) .

الولاية الثانية لقاسم باشا : وصل قاسم باشا إلى القاهرة في ٢ جمادى الآخرة ٩٣٠هـ ، ويصحبته حشد غفير من جند الدولة ؛ وعلى الفور بدأ في تقصى أحوال البلاد وإدارة شئونها بمعاونة ومشورة محمد بك الذى عين فى وظيفة مفتربارية (نظارة الاموال) مصر ، لما أبداه من طاعة للسلطان وشجاعة فى إخماد حركة عصيان أحمد باشا (١٧٥) . فأصدر أوامره بإبطال كافة الإجراءات التى استحدثها العصاة ، وقام بقطع العلوفات قررهما أحمد باشا لأتباعه ، وأعدم نائب ولاية قطيا لتقدميه العون للعصاة ، إلا أنه لم يتمكن من تنفيذ الأوامر السلطانية بحصر ومصادرة متروكات الخائن ، وعسكر الدركاه العالى الذين لقوا حتفهم أثناء حركة العصيان ، ورفع تقريره إلى السلطان بأن محمد بك لم يمنع أتباعه من نهب أموال الخزينة ومتروكات الباشا العاصى والعسكر العثمانى الموجودة فى القلعة بعد أن استطاعوا الإستيلاء عليها (١٧٦) . وفى هذه الأثناء ، حدث خلاف بين ناظر الأموال محمد بك وأمير الأمراء قاسم باشا حول السياسة التى اتبعها الأول لجذب ولاء الجند والعربان ، مما أدى إلى توقف الاجراءات الإصلاحية التى كانت قد بدأت عقب وصول قاسم باشا ، واضطراب الأحوال فى أنحاء مصر المختلفة (١٧٧) .

انتهز مشايخ العربان فى الفيوم والشرقية فرصة ضعف الحماية العثمانية فى مصر ، فعمدوا تحالف فيما بينهم ، وزحفوا نحو القاهرة بأعداد عظيمة حتى وصلوا إلى الجيزة (*) . وإذا كان قاسم باشا قد جهّز عدة فرق عسكرية وأرسلها لمعاونة الكشاف فى تلك المناطق ، إلا أنه لم يحالفها التوفيق فى وضع حد لفساد العربان ، إلا بعد أن وصلت أنباء عن قرب وصول ستة من أمراء السناجق على رأس أعداد كبيرة من عسكر البنى چرى والقابو قولى (الدركاه العالى) إلى

(*) يذكر ستانفورد أن حركة للمشايخ هذه كانت فى إطار عصيان أحمد باشا . وقد جانب الباحث هذا الصواب فى ذلك نظراً لما ثبت من دور مشايخ عربان الشرقية فى القبض على الباشا العاصى وتسليمه للإعدام .

S. Show " The Ottoman Archives as source for Egypt History " , J. A. O. S., 1963, LXXXIII, pp449 .

مصر ، حيث بدأ العصاة فى التراجع على الفور . وكانت قد صدرت الأوامر بتعيين هؤلاء الأمراء فى نواحى مصر بدلاً من الكشاف الجراكسة كتدبير احتياطى من الدولة لمواجهة فتن وفساد العربان التى لم تهدأ فى تلك المناطق (١٧٨) ولما كان هؤلاء الأمراء السناجق ليسوا على إحاطة كاملة بطبيعة هذه البلاد وعاداتها وبمعاملات طوائفها المحلية ، لم يتمكنوا من القضاء على الاضطرابات المستمرة فى تلك المناطق . ولما أخفق الأمراء السناجق فى تنفيذ المهام الموكلة اليهم فى نواحى مصر ، صدر فى أوائل ذى القعدة ٩٣٠ هـ ، أمر باستدعائهم مع عدد من عسكر الدركاء العالى إلى اسلامبول ، وإعادة كُشَّاف النواحى إلى مناطقهم مرة أخرى ، وإرسال فرقة من جند الباب العالى للإقامة الدائمة فى مصر وفرقة من مستحفظى القلاع للإقامة مع عائلاتهم فى قلعة الجبل (١٧٩) ومن ناحية أخرى ، تقرر عزل قضاة القضاة الأربعة ونوابهم وشهودهم ، وتعيين قاضياً عثمانياً على مصر يدعى أحمد چلبى (١٨٠) .

لقد كانت كل هذه الإجراءات محاولات مؤقتة لتهذيب الأوضاع فى البلاد فحسب . وفى ربيع الأول من عام ٩٣١ هـ ، تسلم قاسم باشا امراً سلطانياً بعزله ، وتوجه فوراً للأستانة ، وبمباشرة الدفتردار السابق محمد بك إدارة شئون الأيالة (*) حتى وصول الوزير الأعظم إبراهيم باشا الذى تقرر توجيه صوب مصر لإصلاح شئونها ، ووضع النظم المناسبة لها .

وهكذا ، يتبين لنا أن إيالة مصر قد مرّت ، خلال المرحلة الانتقالية للحكم العثمانى بثلاث مراحل متباينة : المرحلة الأولى منها ، خلال فترة ولاية خاير بك المملوكى ، ساد استقرار نسبى أوضحنا أسبابه فى موضع سابق من البحث ، إلا أن المرحلة التى تلتها ، كانت الأيالة فيها مسرحاً لحركات عسكيات متتالية عكست الصراع القائم بين القوى المملوكية التى ظلت باقية فى مصر ، وقوى العثمانيين

(*) كان محمد بك قد توجه للأستانة بمقتضى أمر سلطانى فى (١٧ ذى القعدة ٩٣٠ هـ) ، وبمصحبه جماعة من عسكر الدركاء العالى الموجود بمصر ؛ وذلك لما وصلت الأنباء بإخلافه مع قاسم باشا فى مصر : الديار بكرى ورق ١٣٤ ب ، ١٤٣٤ .

التي بدأت سيطرتها الفعلية على إدارة البلاد عقب تعيين أول وال عثماني عليها - مصطفى باشا - حيث بدأ التطبيق التدريجي للنظم العثمانية في البلاد . وأخيراً ، تركت حركة عصيان أحمد باشا الخائن مصر كلها تنوج في الاضطرابات ، ولم تلعب القوى المحلية في هذه الحركة سوى دوراً ثانوياً ، حيث كانت حركة العصيان هذه إنعكاساً للصراع في مركز الدولة على منصب الوزارة العظمى بحيث وجد أحمد باشا مصر أفضل ساحة لإعلان عصيانه ، وذلك لوجود منافسة محلية قوية للحكم العثماني هناك . وقد ساعد على استمرار حالة الاضطراب هذه منذ وفاة خاير بك (٩٢٨هـ) الإبقاء على العديد من العناصر المملوكية ، واستعمالهم في الإدارة المحلية للبلاد ؛ مما ساعد هؤلاء على سرعة إسترجاع نفوذهم المفقود ، والتفاف أصحاب المصالح حولهم وقلة حيلة الإدارة المحلية العثمانية في مواجهة القوانين والعادات المملوكية التي كانت قد استقرت في البلاد ، وعدم إمكانية تطبيق النظم العثمانية في البلاد في مثل هذه المرحلة ، والفتقاد الإدارة المركزية للعناصر الإدارية التي يمكن استخدامها في تلك المناطق التي كانت تطبق فيها قوانين وأعراف مملوكية ، وبُعد آيالة مصر عن مركز السلطة ، الأمر الذي ساعد على صعوبة القضاء على مثل هذه الحركات قبل استفحالها وانتشارها . لهذه الأسباب وغيرها ، رأت الدولة أنه من الضروري التوصل إلى نظام ثابت يطبق في مصر بصفة مستمرة ، نظاماً ينبع من الواقع الحقيقي للبلاد . وبالفعل ، وجهت هذه المهمة إلى الوزير الأعظم إبراهيم باشا مزوداً بصلاحيات واسعة .

الوزير الأعظم إبراهيم باشا ، وتنظيمه الإدارة العثمانية في مصر : تحرك الوزير الأعظم إبراهيم باشا ، في (أول ذي الحجة ٩٣٠هـ / ٣٠ سبتمبر ١٥٢٤م) ، من استنبول متوجهاً إلى مصر على رأس قوة عسكرية ، وهيئة إدارية ، تشكلت من خمسمائة فرد من جنود البنى جري ، وبفتردار الروميلي اسكندر چلبى ، وأغا عسكر السباهية (علوفه جيلر لغاسى) خبير اللدين آغا ، ورئيس الجاوشية (جاوش باشى) صوفى أوغلى محمد على رأس ثلاثين جاوش ، وكاتب الديوان الأول جلال زادة مصطفى چلبى ، وبعض كتبة

الخزينة الآخرين ، وغيرهم من أعضاء هيئة الديوان الهمايونى المقرر خروجهم فى صحبة الوزير الأعظم حسب الأعراف العثمانية المعمول بها .

وصل الوزير الأعظم الى مصر بطريق البر عبر مدينة « نكزلى » ، وحلب والشام ، بعد أن تعذر مواصلة طريقه بحراً عبر جزيرة رونس (١٨١) . ويرى بوستان چلبى أن قاسم باشا التقى بالوزير الأعظم إبراهيم باشا بالقرب من الشام فى طريق عودته إلى الاستانة ، حيث جرت بينهما مباحثات حول أحوال مصر الإدارية والمالية (١٨٢) .

وفور وصول الوزير الأعظم إلى القاهرة ، قام بتشكيل هيئة من إداريينه وإداريين المعاليك الموجودين بمصر ، حيث أصدر أوامره لهذه الهيئة للقيام بعملية تقصى لأحوال الأيالة حتى يتمكن من وضع خطة إصلاحها وتنظيمها على أساس سليم ، وشرع فى عقد ديوان دائم فى القلعة (١٨٢) . وأرسل إلى أعيان مصر وعلمائها خطابات يحثهم فيها على إقرار العدل بين الرعية (١٨٤) وأعلن أن الديوان العالى يرحب بشكاوى الأهالى (١٨٥) . وكما أحسن إبراهيم باشا على الأمراء والمشايخ الذين أظهروا الولاء للدولة خلال حركات العصاة ، أصدر أوامره بإعدام شيخ عرب الصعيد على ابن عمر الذى كان قد أعلن عصيانه واستقلاله عن الدولة مقدماً للمعونة للعصاة (١٨٦) . وعقد محاكمة لشيخ عرب الشرقية أحمد بن بقر الذى اشترك فى حركة أحمد باشا ، حيث قضى عليه بالإعدام أيضاً ، ونفذت هذه الأحكام على الفور فى مصر .

وبعد أن ساد الهدوء فى أنحاء البلاد ، بدأ إبراهيم باشا فى الإعداد لوضع قانوناً عاماً ينظم الإدارة فى البلاد ، فقام بالاستفسار عن النظم المطبقة فى مصر والبدء التى طرأت عليها خلال فترة حركات العصيان (١٨٧) ، وبالأخص ما كان سبباً دائماً للشكاوى من العمال والمباشرين ومشايخ العربان أمثال بدع والضيافة و « كسر الوزن » . فجمع إداريين الولايات ، وشدد فى تحذيرهم من القيام بتحصيل مثل هذه البدع ، وأقر هذا كله فى « قانون نامه مصر » الذى كان يصدر إعداده (١٨٨) . وجدّ فى البحث عن نفاذ للمالية والأراضى القديمة التى كان

الكتبه للماليك قد قاموا بإخفائها عند دخول العثمانيين مصر وأظهروها تأييداً لأحمد باشا فى فترة عصيانه (١٨٩)، وذلك حتى أوجنها جميعها . وبعد أن استقصى عن النظم التى كان معمول بها فى عهدى الغورى وخاير بك ، ومدى موافقتها لما كان سائداً فى عصر السلطان قايتباى (٨٧٢ - ٩٠٢هـ) ، حيث اتخذها مصدراً أساسياً للعديد من مواد ويتود قانون نامه مصر (١٩٠) ، حتى أننا كثيراً ما نصادف عبارات « .. كانت العادة الجارية فى زمن قايتباى على نحو .. » ، وقد تقرر الآن بقاء هذا القانون كما هو .. » (*) ، « .. وليوضع فى الاعتبار العادة والقانون الجارى فى زمن قايتباى أيضاً ، على ألا يخالف هذا القانون .. » (*) .

وبالفعل ، قامت الهيئة الإدارية العثمانية تحت رئاسة الوزير إبراهيم باشا بتعديل قوانين مصر القديمة ، وأعدت قانوناً مفصلاً ، آخذة فى اعتبارها تلك المراحل التى مرت بها الإدارة العثمانية فى مصر ، وما صدر عن الأستانة من فرمانات وأوامر ، منذ دخول مصر تحت الحكم العثمانى (١٩١) . وبعد وضع الخطوط العريضة لمشروع قانون نامه مصر ، عرض على السلطان للتصديق عليه ، حيث بدأ على الفور تنفيذه كدستور عمل فى الأيالة (١٩٢) .

وخلال فترة تواجد الوزير الأعظم فى مصر ، أصدر أوامره بتزعيم الجوامع والمساجد والمدارس وأملاك الأوقاف التى كانت قد تعرضت للإهمال والخراب نتيجة لحالة الاضطراب التى سيطرت على البلاد خلال تلك المرحلة الانتقالية من الحكم العثمانى (١٩٣) فى مصر . فتم له تعمير وتجديد جامع عمرو بن العاص الذى كان على وشك الإنهيار (١٩٤) ، حتى أنه أمر بإجراء عملية مسح للجوامع والقصور المملوكية الخربة أو المهتمة ، حيث تقرر بموجب قانون نامه مصر ،

(*) « ... نعى قايتباى زماننده جارى اولان عادت جارية بروجيله ايدى كه .. حالياً نعى كما كان بوقانون مقبر در ... » : قانونلر ، نشر لطفى يرقان ص ٣٦٠ .

(**) « ... نعى قايتباى زماننده جارى اولان عادت وقانون لوزره رعليت اولنه ، اول قانوندن اصلاً تجاوز اولنميه .. » : قانونلر ص ٣٦١ ، كذا انظر ص ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٠ .

ترميم الجوامع وتأجير القصور الملوكية التي لم يظهر لها صاحب بعد حيث ضمها لأملاك الدولة الميرية (١٩٥). وحتى يمكن إحكام حراسة بيت المال الذي تعرض للسلب والنهب أثناء حركة عصيان أحمد باشا ، أمر بتشديد برجين عظيمين بالقلمة ويوضع في كل منها مدفع ، وعين فرقة كبيرة من عسكر الدركاه العالي والبنى چرى على وجه الخصوص لحراستهما (١٩٦).

ومن أعمال البر التي قام بها إبراهيم باشا والتي كان لها تأثير عظيم في تيسير مهمته في البلاد ، إقراجه عن كان محبوساً بسبب ديونه منذ عصر الماليك ، حيث استدعى صوباشى مصر ، وكلّفه بحصر هؤلاء المحبوسين ، وإحضارهم للديوان وتحرير دفاتر بأسمائهم ، ومقدار ديونهم والجهات الدائنة لهم ، ودفع هذه الديون من الخزينة المصرية (١٩٧) . كما قام بتعيين مرتبات لعدد من الأيتام والفقراء ، وتحرير دفاتر بها ، وتخصيص مرتبات تدعى « جوالى » للعلماء وأهل الصلاح ، ولمن ليس له ما يعينه على الحياة (١٩٨) .

وعقب موافقة السلطان على مشروع قانون مصر ، وأطمئنانه على أحوال البلاد ، بعد أن تم لويزيره الأعظم إبراهيم باشا إصلاح الإدارة في الأيالة وتنظيمها ، ووضع قانون ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، والإدارة المركزية في إستانبول والإدارة المحلية في القاهرة ، والمؤسسات المحلية بعضها وبعض ؛ صدرت الأوامر لإبراهيم باشا بإختيار شخصاً مناسباً لتعيينه على أيالة مصر ، وعودته هو إلى الاستانة . وبذلك عقد الديوان العالي ، حيث تشاور الوزير الأعظم مع هيئته الإدارية ، وأخيراً لجمعت الآراء على اقتراح دفتردار الرومىلى اسكندر چلبى بإختيار أمير أمراء الشام سليمان باشا لمنصب إمارة الأمراء في مصر (١٩٩) . ولم يتحرك إبراهيم باشا إلى اسلامبول إلا بعد وصول أمير الأمراء الجديد إلى القاهرة في ٢٢ شعبان ٩٢١هـ / ١٤ يونية ١٥٢٥ م ، حيث عهد إليه مهمة تطبيق « قانون نامه مصر » في أنحاء البلاد ، وتوطيد الإدارة العثمانية في مصر . وعندما توجه إبراهيم باشا للاستانة اصطحب معه كتخدا ملك الأمراء السابق خاير بك جانم الحمزاوى ، حتى يقوم ببيان أسباب تحصيل الضرائب فوق العادة خلال فترة ولاية خاير بك أمام الديوان الهمايوى (٢٠٠) . ولما أثبت

جانم الحمزاوى فقهه بأمور مصر المالية ، لحسن عليه السلطان بدفتردارية مصر ، حيث تضمنت براءة تعيينه السياسة التى ينبغى اتباعها فى إدارة مصر المالية . فكان على الدفتردار جانم الحمزاوى أن يرسل إلى الأستاذة ما زاد على مصروفات نخل الأيالة بعد توزيع العلوفات والسياليات على الأمراء والجنود ، وأداء كافة مصروفات الأيالة المعتادة ، والأحدث لية بدعة ، وأن يتقيد بما نص عليه « قانون نامه مصر » وأن يترفع عن ظلم الرعية (٢٠١) . ويذكر المؤرخ المعاصرة صولاق زاده أن دفتردار مصر جانم الحمزاوى تمكن من إرسال فائض سنوى يقدر بثمانية أحمال من الذهب (٢٠٢) .

وهكذا ، وضعت لأول مرة الخطوط العريضة للسياسة الإدارية العثمانية موضع التنفيذ فى مصر . ولما لم يتمكن الوزير الأعظم إبراهيم باشا من البقاء فى مصر فترة أطول حتى يباشر بنفسه خطوات تنفيذ الإصلاحات التى اقترت بمقتضى قانون نامه مصر ، وتطبيق النظام العثمانى المقتضى فى مؤسسات الأيالة المختلفة ، اضطر إلى ترك هذه المهمة لسليمان باشا الذى عرف بخبرته وبرايته فى إدارة شئون الدولة فى المنطقة ، ثم لولاة مصر من بعده كما سيتبين لنا فى موضع آخر من هذا البحث . ولكن ، ما هو هذا القانون الذى عُرف باسم « قانون نامه مصر » ، والذى عكف الوزير الأعظم وهيئته الإدارية على صياغته ؟ والذى يعتبر الأساس الأول الذى قامت عليه الإدارة العثمانية فى مصر ؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات أتوك القلم ليشير إشارة سريعة لهذا القانون ول محتوياته وأهم الخصائص التى ميزته .

نظرة عامة على قانون نامه مصر : يعتبر « قانون نامه مصر » جزءاً هاماً من القوانين الإدارية العثمانية المحلية التى شرعت الدولة فى إعدادها لتنظيم الإدارات المحلية للولايات التى تقع تحت حكمها . فهو أولاً يشترك فى السمات التى تخضع لها كافة نظم الدولة المركزية والمحلية ، كاعتمادها على الشريعة الإسلامية التى تعتبر المصدر الوحيد للتشريع فى الدولة .

وإذا كانت الدولة العثمانية قد وضعت نظاماً جديدة فى المناطق التى فتحتها

فى أوربا ، فقد أبقت على معظم النظم المحلية للبلاد الإسلامية التى دخلت تحت إدارتها مباشرة . ويلاحظ أنه كان لمجريات الأحداث فى الولايات المفتوحة تأثيراً مباشراً على وضع بعض بنود هذه النظم ، بحيث تتناسب مع ظروف كل ولاية . وبناء على ما تقدم ، يمكننا القول بأن « قانون نامه مصر » استند إلى السياسة الشرعية الإسلامية فى جميع بنوده التى جاء بها ، وذلك فى إطار نظم الدولة العثمانية العامة ، مستفيداً من بعض القوانين للملوكية التى كانت سائدة فى عصر السلطان قايتباى ، والعادات والأعراف والمعاملات التى كانت تجرى فى مصر فى فترات الاستقرار . ولذا ، رأينا إلى أى مدى كانت استفادة الهيئة الإدارية من هذه العناصر أثناء إعدادها لهذا القانون ؛ فكما ثبت لنا أن قوانين الإدارة المحلية للملوكية التى كانت سائدة فى عصر قايتباى مثّلت نسبة كبيرة من بنود القانون ، فقد احتلت محتويات الأحكام والأوامر السلطانية التى كانت قد صدرت لإدارى الأيالة وأمرائها بناء على الشكاوى للمعروضة على الأستانة ، منذ دخول مصر تحت الحكم العثمانى ، احتلت مكاناً بارزاً فى هذا القانون ، حيث تصانف عبارات افتتاحية وخواتيم لتلك فرمانات من حين لآخر (٢٠٣) . وأخيراً ، كانت لعمليات التقصى التى قام بها إبرايم إبراهيم باشا فى أنحاء مصر المختلفة دور هام فى إبراز أهم المشاكل التى كانت الإدارة المحلية تعاني منها خلال الفترة السابقة .

وإذا انتقلنا لمحتويات هذا القانون ، فسوف نلاحظ أنه ينقسم ، بصفة عامة ، إلى مقدمة مطولة ، ثم تبدأ بنود القانون التى تستفتح بالأحكام الخاصة بالجماعات العسكرية ، ثم تنتقل إلى التنظيمات الخاصة بإدارى أقاليم مصر وعلى رأسهم أمير أمراء مصر ، وبيان الأسس التى تقوم عليها مؤسسات الأيالة الإدارية والمالية والاجتماعية .. ، وأخيراً ، تأتى الخاتمة قصيرة جداً .

ففى المقدمة ، بيان شامل للمصادر الأساسية للنظم والتشكيلات العثمانية ، وأحوال مصر الإدارية قبل وبعد دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، ثم تتطرق المقدمة ، بأسلوب أدبى مرصّع إلى المحاولات التى بذلها ولاة مصر فى سبيل

تطبيق القوانين والنظم العثمانية المناسبة للآلية خلال هذه الفترة الإنتقالية للإدارة العثمانية في مصر (٩٢٣ - ٩٢٦ هـ) ، حيث تَوَجَّهت هذه المحاولات بإرسال إبراهيم باشا وهيئته الإدارية إلى مصر ، وذلك عندما اندركت الإدارة المركزية ضرورة إصلاح أحوال مصر ، وتنظيم قانون محلي يخصها وبذلك صدر فرمان السلطان الذي يقرر دستورية هذا القانون الإداري ويعطى إشارة البدء في تنفيذه (٢٠٤).

وبعد المقدمة ، تُستفتح بنود القانون بما يتعلق بجماعات ليالة مصر العسكرية ، وهي جماعات : كوكللو (جونوللو / المتطوعون) ، سوارى تولونكجي لر (الفرسان المسلحون بالبنادق) ، قلعة مستحفظلرى (مستحفظو القلعة) ، المعزب ، الهراكسة ، الجاوشية ، حيث تُذكر السمات الأساسية لكل من هذه الجماعات ، ووظائفهم ، ومرتباتهم ، ودرجاتهم وتعيينهم وعزلهم وأعدائهم ، وما يتقاضونه من علفات .

ثم ينتقل القانون إلى ما يتعلق بإدارى مصر ، فيُبيّن أهم وظائف أمير أمراء مصر (بكليركى) العسكرية والإدارية والمالية ويشير إلى صلاحيات مساعديه من إدارى الدولة في الآلية . أمثال ناظر الأموال (دفتردار) ، والقاضى ، والروزنامجى ، وإلى بعض أحوالهم . ويلاحظ أنه في حين أن كانت هذه الوظائف تخضع للنظم والقوانين العثمانية المعمول بها في مركز الدولة ، فقد اعتمد قانون نامه مصر في تحديد صلاحيات الحكام المحليين كالكشاف ومشايخ العريان والعمال وغيرهم ، اعتمد على القوانين والأعراف للملوكية التي كان معمول بها في زمن السلطان قايتباى المملوكى . حتى أننا نصادف في هذا القسم من القانون ، بين الحين والآخر ، لفظ « قانون قايتباى » ، ولما لم يكن هناك قانون يعرف بهذا الاسم عند الممالك ، فالظن الأرجح أن يكون المقصود من هذه العبارات ، هو القانون الذى كان يجرى في عصر قوة الدولة المملوكية وفتوتها في مصر . ويركز هذا القسم أيضاً على بيان وظائف الحكام المحليين وعلاقاتهم ببعضهم ببعض ، ومركز الدولة ، ويبين الأسلوب الذى ينبغى أن يتبعوه في

مباشرتهم لتلك الوظائف من حيث العمل بالسياسة الشرعية ، والحيلولة دون عودة البدع التي صُنرت الأوامر بإلغائها (٢٠٥).

ومن ناحية أخرى ، فقد أهتم القانون بالأراضي بصفة خاصة ، وركز على ضرورة رعايتها والحيلولة دون تحويلها إلى أرض بور أو خراب ، وأتباع كافة الوسائل الممكنة لإصلاح الأراضي وتعميرها ، حتى وصل الأمر إلى اعتبار أن رعاية أراضي الدولة التي تعد للمورد الأساسي لدخل الأيالة هي الوظيفة الأساسية لكافة إداريى إيالة مصر . كما تناول القانون موضوعات تتعلق ببعض المؤسسات الإنشائية في الأيالة مثل موانئ البنابر ومعاملات الجمارك ، ومسكن الهراكية القديمة وقصورهم ، ووسائل ترميمها ، والاستقانة منها ، ودار سك العملة ، والمسائل الخاصة بها في تلك الفترة (٢٠٦) .

وتحتل موضوعات الأراضي والمالية مكاناً بارزاً من بنود القسم الثالث من القانون . وفي هذا الخصوص ، أقرت معظم القوانين والعادات التي كانت جارية في عصر السلطان قايتباي ، وبخاصة نظم الضرائب ، وذلك بعد رفع البدع التي أحدثت فيما بعد (٢٠٧) .

ويلاحظ أيضاً أن قانون نام مصر ، لم يغفل وضع الحلول لبعض المشاكل المؤقتة التي ظهرت أثناء تولد إبراهيم باشا في مصر مثل مسألة بيوت الهراكية السابقة الذكر ، وكيفية التصرف فيها (٢٠٨) ، وما بينته إحدى الفقرات المتعلقة بأحوال العمال من ضرورة قيام أمير الأمراء بجمع طوائف العمال والمبشرين بالإضافة إلى ناظر الأموال ، وأمين شهر في الديوان ، والتفتيش على بقايا محصول (٩٢٩-٩٣٠ هـ) ، وما تم تحصيله منها ، والمقنن الذي تم تسليمه للخزينة ، وما بقي في نمتهم حتى الآن . وبعد الإحاطة علماً بكل هذه الأمور والكشف على حسابات كل منهم على حدة ، تُحصل الأموال الموجودة في نمتهم دون أي نقص (٢٠٩) .

وإذا كان قانون نام مصر قد أهتم بشئون مصر المحلية ، ولم يتطرق من قريب أو بعيد للعلاقات الخارجية للأيالة ، تلك العلاقات التي كانت توجه

بفرمانات سلطانية فى إطار السياسة الخارجية للدولة ؛ فإن كثير من الأمور الداخلية للأيلة لم يقنن لها أيضا ، وتركت إلى حد كبير خاضعة للأعراف والعادات السائدة فى البلاد ، الأمر الذى يسر اختراق البدع لها ، والقليل منها وضعت له حدود من خلال الأوامر والأحكام الموافقة للمشرع الشريف والتى كانت توجه لإدارى مصر ، من وقت لآخر ، فى شتى الأمور .

وهكذا ، وبعد هذه المرحلة الإنتقالية الصعبة التى مرت بها الإدارة العثمانية فى مصر ، وضعت الخطوط العريضة لمؤسسات ئيالة مصر العسكرية والإدارية والمالية والاجتماعية والقضائية ، حيث أخذت قوانين هذه المؤسسات فى التكامل تدريجياً فى الفترة التى تلت إصدار قانون نامه مصر ، وذلك عن طريق الأوامر والفرمانات السلطانية التى صدرت لمواجهة المسائل التى كانت تظهر فى المجتمع أولاً بأول .



حواشی الباب الأول

- (١) ابن ایاس ، بلیغ الزهور ، ج ٥ ص ١٥٣ ، ١٥٥ .
 - (٢) ابن ایاس ، نفس المصدر ، ص ١٧٤ .
 - (٣) ابن ایاس ، ص ١٤٧ ، 211 - 212 ، s. 1969, Tansel, Yavuz sultan selim, Ank.
 - (٤) ابن ایاس ، ١٥٧ - ١٥٨ .
 - (٥) احمد فؤاد متولی ، الفتق العثماني للشام ومصر ، ص ٢٢٣ - ٢٢٤ ، - 200, s. Tansel,
- 201
- (٦) ابن ایاس ، ج ٥ ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .
 - (٧) ابن ایاس ، ج ٥ ، ص ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٨ - ١٧٩ .
 - (٨) I. H. Danismand, Izahli Osmanlı, Tarihi kronologisi, c.II/55 .
 - (٩) متولی ، المصدر السابق ، ص ١٨٧ - ١٨٨ ، ١٩٦ - ١٩٧ ، ٢٠٥ - ٢١٣ .
 - (١٠) ابن ایاس ، ج ٥ ، ص ١٢٥ .
 - (١١) حیدر جلی ، « روزنامه » ، منشآت اسلاطین ، استانبول ١٢٧٤ ، ص ٤٩٢ .
 - (١٢) احمد بن زینل ، وقعة السلطان سلیم مع السلطان قانصوی الغوری ، القاهرة ١٢٧٨ ، ص ١١٧ .
 - (١٣) ابن ایاس ، ج ٥ ، ص ١٤٧ .
 - (١٤) - Franz Babinger, Osmanli Tarih yazarlari ve eserleri 'cev coskun Usak, (1985, s.69, Ank.
 - (١٥) - Von Hammer, Devlet-i Osmaniye Tarihi, Tec M. Ats, IV Ist. 1330, 234 - 235 .
 - (١٦) - S.J. shaw, " The Land Low of ottoman Egypt (960 / 1554) , Der Islam, 1963, XXXVIII, 117 .
 - (١٧) السيد احمد بخلان ، الاعلام باعلام بيت الله الحرام ، القاهرة ١٣٠٥ ، ص ١٨٩ .
 - (١٨) ابن زینل ، نفس المصدر ، ص ١١٤ .
 - (١٩) ابن ایاس ، نفس المصدر ، ج ٥ ص ١٦٠ - ١٦١ ، ١٨٩ - ١٩٠ .
 - (٢٠) Shaw, The Financial and Adminstrative Organization and Development of Otto- man Egypt, 1517 - 1798, Princeton 1962, P 16; The Land Low, P. 107, 118 .
 - (٢١) O.L. Barkan, XV ve XVI asirlarda Osmanli İmparatorlugunda zira'ı Ekonominin Hukuki ve Mali esasleri, I, Kanunlar, İstanbul 1943, LXIV - LXVI .
 - (٢٢) انظر : للنخل ص ٥٦ - ٦٥ .
 - (٢٣) Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Merkez Teskilati, s 158 .
 - (٢٤) فریدون بك ، منشآت السلاطین : ج ١ : ٤٢١ - ٤٢٣ ، ٤٢٧ - ٤٢١ ، ٤٥٠ - ٤٥٨ ، حیدر جلی ، روزنامه سی ، ص ٤٥٤ - ٤٩٥ .

- (٢٥) ابن زنبيل، ص ١١٢ - ١١٤، رخصوان باشا زاده عبد الله، تاريخ مصر، مكتبة السليمانية، مجموعة الفاتح رقم ٤٣١٢، ١١٢١.
- (٢٦) ابن اياس، ج ٥، ص ١٦٥.
- (٢٧) نقلاً عن اندريس التبليسي، انظر هممر، نولت عليه عثمانية تاريخي، ترجمة محمد عطا، ج ٤، استانبول ١٣٣٠، ص ٢٣٤، سعد الدين، توجه، تاج التواريخ، ج ٢، استانبول ١٢٧٩، ص ٢٧٥.
- (٢٨) حيدر جلي، روزنامه (منشآت السلاطين، ج ١٠)، ص ٤٥٤.
- (٢٩) خواجه سعد الدين، تاج التواريخ، ج ٢، ص ٢٧٥.
- (٣٠) Tansel, Yavuz Sultan Selim, s. 197.
- (٣١) حيدر جلي، روزنامه، منشآت السلاطين، ج ١٠، ص ٤٨٠.
- (٣٢) خواجه سعد الدين، تاج التواريخ، ج ٢، ص ٢٧٥.
- (٣٣) عبد الصمد بن سيدي النياركي، نوار التارخ، مكتبة ميللت، مجموعة علي اميري رقم ٥٩٦، ورق ١٥١ پ - ١١٥٢.
- (٣٤) Tansel, Yavuz Sultan selim, s. 197.
- (٣٥) منشآت السلاطين، ج ١٠، ص ٤٥٥، ٤٩٢.
- (٣٦) ابن زنبيل، المصدر السابق، ص ١١٧.
- (٣٧) انظر: فصل: جند الدركاء العالي في ايلة مصر، ص ٣٢٣ وما بعدها.
- (٣٨) روزنامه، منشآت السلاطين، ج ١٠، ص ٤٩٢، Tansel, Yavuz sultan selim, s. 198.
- (٣٩) رخصوان باشا زاده، نلس للمصدر، ورق ١٢١ ا.
- (٤٠) ابن اياس، هدايع الزمهور، ج ٥، ص ٢٠٨.
- (٤١) النياركي، نوار التواريخ، ورق ١٣٤١، ابن اياس، ج ٥، ص ٢٠٩ - ٢١١، ٢٧٧، ٢٨١، ٤٣٦.
- (٤٢) النياركي، نوار التواريخ، ١٥٢ ا.
- (٤٣) رخصوان باشا زاده، تاريخ مصر، ورق ١١٢١.
- (٤٤) ابن اياس، ج ٥، ص ٣٠٢، ٣٨١، ٤٣٦.
- (٤٥) محمد بن ابي السرور البكري الصديقي، فيض اللعان بذكر دولة آل عثمان: مكتبة السليمانية. مجموعة اياصوفيا رقم ٣٣٤٥، ورق ١٥١ ا، ابن اياس، ج ٥، ص ١٨٩.
- (٤٦) ابن اياس، ج ٥، ص ٢٣٤، ٢٨٩، ٢٩٧.
- (٤٧) ابن اياس، ج ٥، ص ٣٥٣، ٤٠١ - ٤٠٢، ٤١٥، ٤٥١، ٤٧٥، النياركي، ٣١٧ پ، ٣٤٧ پ.
- (٤٨) النياركي، ٢٨٩ ا - ب.
- (٤٩) النياركي، ١٦٤ ا - ب، ٢١٩ ف، ١٢٤٩، ابن اياس، ج ٥، ص ٢٢٢، ٢٧٦.
- (٥٠) ابن اياس، ج ٥، ص ٢٤٥، ٣٥٧، النياركي، ١٢٨٥، ٢٩١، ٢٩٥ ا.
- (٥١) النياركي، ١٥٥، ابن اياس، ج ٥، ص ٢٠٩ - ٢١١.

- (٥٢) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٣١٧ .
- (٥٣) الدياربيكري ، ١٣٦١ ، ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢٨٨ ، ٤٩٣ .
- (٥٤) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٣٠١ ، ٣٥١ - ٣٥٢ ، ٣٩٥ ، ٤٤٩ ، ٤٧٧ .
- (٥٥) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٢١٦ ، ٢٨٩ .
- (٥٦) ابن ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٢ - ٢٣٤ ، ٣٢٧ ، ٤٤١ ، الدياربيكري ، ١٠٦ .
- (٥٧) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٤٤٩ .
- (٥٨) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢٨٩ ، ٣٥٢ - ٣٥٣ ، ٣٨١ ، ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٤٢١ ، ٤٤٩ ، الدياربيكري ، ٣٠٨ ، ١٣٤١ - ب .
- (٥٩) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٣٣٠ - ٣٣١ .
- (٦٠) الدياربيكري ، ١٣١٩ ، ١٣٢٢ .
- (٦١) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٤١٠ .
- (٦٢) عبد الكريم بن عبد الرحمن ، تاريخ مصر ، مكتبة السليمانية ، مجموعة محمود افندي رقم ٧٠٥ ، ورق ١٧ . محمد بن يوسف الحلاق ، تاريخ مصر القاهرة ، مكتبة جامعة استانبول ، مخطوط تركي رقم ٦٢٨ ، ورق ٤٦ ب ، ١٧٣ ، تاريخ مصر القاهرة ، مكتبة السليمانية ، مجموعة محمود افندي ، رقم ٤٨٧٧ ، ورق ١٠ ب ، سهيلي ، تاريخ مصر جديد ، طبعة متفرقة عام ١١٤٢ ، ص ٥٤ ، صولاق زائدة تاريخي ، استانبول ١٢٩٧ ، ص ١٤٥ .
- (٦٣) الدياربيكري ، ١٦١ ، ١٦٢ ب ، ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢١٦ .
- (٦٤) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٤٦٣ ، الحلاق ، ورق ٦٤ ب .
- (٦٥) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٤٧٧ .
- (٦٦) سهيلي ، ورق ١٧ ، ١٤٠ ، ابن ابياس ، ج ٥ ، ١٥٩ ، متولى ، للرجع السابق ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، كذلك انظر الخطاب الذي ارسله خاير بك بعد فترة وجيزة من تعيينه الى زويل باشا يتوسط فيه عند السلطان للعفو عن بقايا المالكات الفارين والمحبيين في مصر ، ارشيف طوب قابوسراي ، اوراق رقم ٥٥٩٤ .
- (٦٧) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢٠٥ ، ٢٠٨ .
- (٦٨) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢١٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ .
- (٦٩) الدياربيكري ، ١٥٤ ، ١٥٦ - ب .
- (٧٠) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢٢٤ - ٢٢٥ ، ٢٥٥ .
- (٧١) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٤٠٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٥ .
- (٧٢) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ .
- (٧٣) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٢١١ ، ٢١٩ ، ٣٥٢ ، سهيلي ، ١١٦٠ .
- (٧٤) الدياربيكري ، ١٥٤ . ب .
- (٧٥) ابن ابياس ، ج ٥ ، ٣٣٦ ، ٣٦٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٣ .
- (٧٦) الدياربيكري ، ٤٣٥ . ب .

- (٧٧) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢٩٥ - ٢٩٦ ، ٢٩ ، ٣٦٦ ، الغديري ، ٢٣ ، ١٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٥٦ .
 (٧٨) ابن اياس ٢١٣ - ٢١٩ .
 (٨٩) الغديري ، ١٥٦ ، ١١٥٩ ، ٢٣٩ ، ٢٣٩ .
 (٨٠) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢١٠ ، ٢٦٠ - ٢٦١ ، ٢٩٤ ، ٤٤١ ، الغديري ، ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، ٢٥٧ .
 (٨١) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢٣٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ - ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٣٨ ، ٣٥٣ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤٤٩ ،
 الغديري ، ١١٧٧ ، ٢٣٩ ، ٢٨٠ ، ٢٧٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٧ ، ١٣٤٨ .
 (٨٢) الغديري ، ١١٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ابن اياس ، ج ٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ - ٢٢٥ ،
 ٢٩٨ ، ٣٠٦ .
 (٨٣) الغديري ، ١٥٩ ، ١٥٩ ، ابن اياس ، ج ٥ ، ٢١٤ .
 (٨٤) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢١٩ ، ٢٣٣ ، ٢٩٨ .
 (٨٥) الغديري ، ٢٧٥ ، ٢٧٥ ، ابن اياس ، ج ٥ ، ٣٢٨ - ٣٢٩ .
 (٨٦) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢٩٨ ، ٣٠٥ ، ٣١٨ - ٣١٩ ، الغديري ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٦١ -
 ٢٦٨ ، ٢٦٨ .
 (٨٧) حيدر جلبى ، روزنامه ، منشآت السلاطين ، ج ١٠ ، ٤٩٤ .
 (٨٨) الغديري ، ٢٢١٠ ، ١٢٢٧ ، ابن اياس ، ج ٥ ، ٢٥٦ - ٢٥٧ .
 (٨٩) انظر الخطاب الذى يحمل امضاء خاير بك والذى يدور حول تنفيذ لوامر السلطان
 بمحصر جنود اللنابو للوجوبون فى مصر : طوب قلوب سراى ، اوراق رقم ٥٨٠٧ ، ورقم
 ٦٤٧٩ ، كذا انظر : روزنامه حيدر جلبى ، ص ٤٩٤ .
 (٩٠) ابن اياس ، ج ٥ ، ٤٠٩ .
 (٩١) ابن اياس ، ج ٥ ، ٣٧٤ - ٣٧٥ ، الغديري ، ٢٠٦ ، ٢٠٦ .
 (٩٢) ابن اياس ، ٤٠٩ .
 (٩٣) ابن اياس ، ج ٥ ، ٤١٠ .
 (٩٤) الغديري ، ١٣٦١ .
 (٩٥) الغديري ، ١٥١ ، ١٥١ ، سهلى ، ١١٦ .
 (٩٦) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٤٣٥ .
 (٩٧) الغديري ، ١٥٢ ، ١٥٢ .
 (٩٨) ابن اياس ، ج ٥ ، ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٧٢ ، ٣٩٦ - ٣٩٧ ، الغديري ، ١٣٠٥ ، ١٣١٦ -
 ١٣١٧ .
 (٩٩) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢٢٣ - ٢٢٥ ، ٢٢٥ - ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٣٧٩ ، الغديري ، ١٧٩ ، ١١٨٠ -
 ١٣١٠ .
 (١٠٠) الغديري ، ٢٣٧ ، ٢٣٧ .
 (١٠١) ابن اياس ، ج ٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٢ .
 (١٠٢) ابن اياس ، ج ٥ ، ٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ٣١٦ ، ٣٤٨ - ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٤٦٦ ،
 ٤٧٦ .

- (١٠٣) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٩ - ٢٢٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٢ - ٢٩٣ .
- (١٠٤) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٦٢ - ٢٦٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠١ ، ٤٦٥ ، ٥٦٨ ، الدیاریکری
١٢٢٨ - ب ، ٢٢٩ .
- (١٠٥) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ص ٢٣٤ ، ٢٧٦ .
- (١٠٦) الدیاریکری ، ورق ٢٣٩ ا - ب .
- (١٠٧) الدیاریکری ، ورق ١٣١٨ - ١٣١٩ ، ١٣٢٢ .
- (١٠٨) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ .
- (١٠٩) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٢٢١ ، ٢٤٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٦ ، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٤٣١ ،
٤٣٢ ، الدیاریکری ، ورق ١٢١٩ - ب ، ٢٨٢ ، ١٣١٤ ، ١٣٤١ - ب .
- (١١٠) الدیاریکری ، ورق ٢٧٢ ا - ب .
- (١١١) انظر نص الخطاب باللغة العربية ، ارشيف سراي طوب قلوب اوراق رقم ٧٦٧٠ .
- (١١٢) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .
- (١١٣) الدیاریکری ، ١٣٣٦ - ب ، ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤١٧ - ٤١٨ .
- (١١٤) ج ٥ ، ٤٥٣ ، الدیاریکری ، ١٣٤٨ ، ٣٤٩ - ب .
- (١١٥) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٥٩ - ٤٦٠ .
- (١١٦) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٦٨ - ٤٦٩ ، الدیاریکری ، ٣٥٣ - ب .
- (١١٧) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٤٩ ، ٤٨٦ .
- (١١٨) الدیاریکری ، ورق ١٣٦٠ - ب ، ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٨٦ .
- (١١٩) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، سهیلی ، تاریخ مصر جدید ، ورق ٥٢ - ب .
- (١٢٠) الدیاریکری ، ورق ١٣٦٠ .
- (١٢١) جلال زاده مصطفی جلبي ، طبقات الممالک ودرجات الممالک ، ووسپدن ١٩٨١ ، ١٠٤ ،
ا - ب ، الحلاق ، ورق ١٧٩ ، الدیاریکری ، ورق ١٣٦١ .
- (١٢٢) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٨٩ . وطبقاً لما اورد الدیاریکری فلین مصطفی باشا للعین فی ایالة
مصر فی ٣ ذی القعدة ٩٢٨ ، وصل للقاهرة فی ٢٢ ذی الحجة من نفس العام ؛ نوادر
التواریخ ، ورق ٣٦٠ - ب .
- (١٢٣) انظر دفتر متروکات خایر بك ؛ ارشيف سراي طوب قلوب باستانبول ؛ دفتر رقم
١٠٥٨٨ .
- (١٢٤) الدیاریکری ، ١٣٩٦ .
- (١٢٥) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٩٣ ، الدیاریکری ، ورق ٣٦١ - ب .
- (١٢٦) طبقات الممالک ، ورق ١٠٤ - ب .
- (١٢٧) الدیاریکری ، ١٣٧٧ .
- (١٢٨) ابن ابیاس ، ج ٥ ، ٤٩٣ - ٤٩٤ .
- (١٢٩) نوادر التواریخ ، ٣٦١ - ب - ١٣٦٢ .
- (١٣٠) الدیاریکری ، ورق ١٣٦١ - ب .

- (١٣١) الديارىكرى ، ١٣٦١-ب ، ٣٧٥-ب ، ١٣٧٦-أ ، ١٣٧٨-أ-ب .
 (١٣٢) الديارىكرى ، ١٣٧٦-أ-ب ، ٢٨٠-أ-ب .
 (١٣٣) طبقات للملك ، ١٠٥-ب ، الديارىكرى ، ١٣٧٩-أ-ب ، ٢٨١-ب .
 (١٣٤) - Uzuncarsli, Osmanli Tarihi, II, Ankara 1983, 316-317 .
 (١٣٥) الديارىكرى ، ١٣٧٩-أ-ب .
 (١٣٦) الديارىكرى ، ٢٨٢-ب-١٣٨٣ .
 (١٣٧) الديارىكرى ، ١٣٧٩ ، ١٣٩٣-ب .
 (١٣٨) الديارىكرى ، ٢٨٢-ب ، ٢٨٢-ب ، ١٣٨٤-أ-ب ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٧-أ-ب ، ١٣٩٠-أ-ب .
 (١٣٩) طبقات للملك ، ورق ١٠٦-ب .
 (١٤٠) الديارىكرى ، ٢٨٣-ب ، ٢٨٥-ب ، ١٣٨٦-أ-ب .
 (١٤١) بوستان جلى ، سليمان نامه ، مكتبة السليمانية ، مجموعة اياصوفيا رقم ٣٣١٧ ، ورق ١٥٩ .
 (١٤٢) الديارىكرى ، ٢٨٠-ب-١٣٨١ .
 (١٤٣) الديارىكرى ، ١٣٩١-أ-١٣٩٤ ، ١٣٩٥-ب ، ١٣٩٧-ب .
 (١٤٤) الديارىكرى ، ورق ٣٩٧-ب-١٣٩٨-أ-ب .
 (١٤٥) الديارىكرى ، ٢٩٦-أ-ب ، ١٣٩٨-ب .
 (١٤٦) الديارىكرى ، ٤٠٠-ب-٤٠١-ب .
 (١٤٧) الديارىكرى ورق ٤٠٠-ب .
 (١٤٨) طبقات للملك ، ورق ١١٢-ب .
 (١٤٩) مطرچى نصوح ، سليمان نامه ، مكتبة سراى لوب قاپو ، مجموعة روان رقم ١٢٨٦ ، ١٨٩ ، جامع التواريخ ، مجموعة روان رقم ١٣٨٢ ، ١٣٧٩-ب .
 (١٥٠) ينكر الديارىكرى أن احمد باشا وصل إلى مصر فى ١١ شوال حيث أن مصطفى باشا الذى استقل السفينة من بولاق فى ١٧ شوال قد قابل سفينة احمد باشا فى طريقها إلى القاهرة ، وأجرى معه بعض للباحثات حول شؤون الآيالة المختلفة (١٤٠٢-أ-ب) ، إلا أننا نلاحظ أن جلال زاده (طبقات للملك ، ١١٢) يبين أن احمد باشا الذى تم تعيينه والياً على مصر فى ٦ رمضان ٩٢٩هـ (١٩ يوليو ١٥٢٣) قد توجه إليها فى ٢٠ رمضان من نفس العام .
 (١٥١) الديارىكرى ، ٤٠٢-ب-٤٠٤-ب .
 (١٥٢) الديارىكرى ، ٤٠٣-أ-ب ، ٤٠٦-ب ، طبقات للملك ، ١١١٣-ب .
 (١٥٣) بوستان جلى ، ١٦٣-أ-ب ، الديارىكرى ، ٤١٦-ب .
 (١٥٤) الديارىكرى ، ٤٠٤-ب ، ٤٠٥-ب-٤٠٦-ب .
 (١٥٥) الديارىكرى ، ٤٠٤-ب ، ٤٠٦-أ-ب ، ٤٠٧-ب .
 (١٥٦) الديارىكرى ، ٤٠٤-ب ، ٤٠٧-أ-ب ، ٤٠٩-ب .
 (١٥٧) الديارىكرى ، ٤٠٣-ب ، ٤٠٤-ب ، ٤٠٩-أ-ب .

- (٥٨) الدياربيكري ، ٤٠٣ ، ب ، ٤٠٤ ، ب ، ٤٠٦ ، ب .
 (١٥٩) الدياربيكري ، ٤٠٣ - ب ، ٤٠٤ ، ٤٠٨ ، ١ .
 (١٦٠) مطرقي نصوح ، جامع التواريخ ، ورق ٢٨٠ - ب ، طبقات الممالك ، ١١٣ - ب .
 الدياربيكري ، ٤١١ ، ب .
 (١٦١) مصطفى على ، كنه الاخبار ، مكتبة جامعة استانبول ، مخطوط تركي رقم ٥٩٥٩ ،
 ب ٢٢٠ .
 (١٦٢) الدياربيكري ، ٤١١ ، ب .
 (١٦٣) الدياربيكري ، ٤١٢ - ١٤١٨ . وينكر الدياربيكري ايضاً انه عندما رأى عسكر اليني
 حرق عظم القوة للحاصرة للقلعة بحيث كان يصعب عليهم مواجهتها وحدهم ، اسرع
 الكثير منهم في الخروج من الباب الخلفي للقلعة أثناء محاصرة العصاة لها ، وتفرقوا
 منتشرون في أرجاء المدينة .
 (١٦٤) هممر ، فون ، دولة عثمانية تاريخي ، ترجمة محمد عطا ، ج ٥ ، ٤٠ ، ب .
 (١٦٥) الدياربيكري ، ٤١٩ ، ب .
 (١٦٦) بوستان جلي ، ١٦٥ ، ب .
 (١٦٧) الدياربيكري ، ٤٢٠ ، ١ .
 (١٦٨) - Uzuncarsli, Osmanli Tarihi, II, s. 319 .
 (١٦٩) - Shaw, The financial and Aministrative Organization. P. 18 .
 (١٧٠) الدياربيكري ، ٤٢٢ - ب .
 (١٧١) هممر ، ج ٥ ، ٤٠ ، ب ، الدياربيكري ، ٤٢٢ ، ب .
 (١٧٢) الدياربيكري ، ٤٢٦ ، ب .
 (١٧٣) بوستان جلي ، ١٦٧ ، ١ .
 (١٧٤) الدياربيكري ، ٤٢٣ ، ١ ، ٤٢٦ ، ب - ٤٢٨ ، ١ .
 (١٧٥) الدياربيكري ، ٤٢٨ ، ١ ، هممر ، ج ٥ ، ٤٠ ، ب .
 (١٧٦) الدياربيكري ، ٤٢٨ - ب ، ٤٢٩ ، ب ، ٤٣٠ - ب .
 (١٧٧) بوستان جلي ، ١٦٨ - ب ، ١٧٠ ، الدياربيكري ، ٤٢٩ ، ١ .
 (١٧٨) الدياربيكري ، ٤٢٨ ، ب ، ٤٢٩ ، ب ، ٤٣١ - ب ، ٤٣٣ ، ب .
 (١٧٩) الدياربيكري ، ٤٣٣ - ب .
 (١٨٠) الدياربيكري ، ٤٣٤ ، ١ .
 (١٨١) طبقات الممالك ، ١٢١ - ب .
 (١٨٢) سليمان نامه ، ٦٩ ، ب ، هممر ، ج ٥ ، ٤٣ ، ب .
 (١٨٣) طبقات الممالك ، ١٢٦ ، ١ ، جامع التواريخ ، ١٨٨ - ب .
 (١٨٤) طبقات الممالك ، ١٢٦ ، ١ ، على ، كنه الاخبار ، ٢٢٢ ، ب .
 (١٨٥) طبقات الممالك ، ١٢ ، ب - ١٢٧ ، ١ ، جامع التواريخ ، ورق ١٨٨ - ب .
 (١٨٦) مطرقي نصوح ، سليمان نامه ، ١٩٤ ، ١٩٤ ، Barkan, Kanunlar, s. 356 .
 (١٨٧) طبقات للممالك ، ١٢٦ - ب ، ١٢٧ ، ١ ، بوستان جلي ، ٧١ ، ب ، قره جلي عبد العزيز ،

سليمان نامه ، بولاق ١٢٤١ ، ص ٧٧ - ٧٨ ، بجوى تاريخى ، ج ١ ، استانبول ١٢٨٢ ، ص ٨٤ .

(١٨٨) Barkan, Kanunlar, s. 360 vd., 364, 373 vd; Halil Inalcik, " Adalet - nemelet - Belgeler Dergisi 1967, 11/3-4, 61 vo

- Shaw, The financial : p. 18 : " The land Law ", P. 118 . (١٨٩)

(١٩٠) مصر قانون نامه سى ، المقدمة ، ورق ١١٢٠ ، ١١٢٥ ، طبقات للمالك ، ١١٢٧ ، كنه الاخبار ، ٢٢٣ ب .

(١٩١) بخصوص اقرار ما يُعرف باسم قانون قليتبلى فى الادارة المصرية بموجب قانون السلطان قبل صدور قانون نامه مصر انظر : الديار بكرى ، ورق ٣٩٦ ب ، Kanunlar, s. 360, 364, 367 ، اما بالنسبة لمشكلة العملة بمصر راجع : ابن اياس ، ج ٥ ، ٢٩٧ ، ٣٥٢ ، ٤٠٢ ، الديار بكرى ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ا - ب ، ٣١١ ب ، ٣١٧ ب ، ٣٩٦ ا ، Kanunlar, s. 372 ، وبخصوص رسم وعادة الضيافة التى كانت مفروضة على الامالى انظر ، ابن اياس ، ج ٥ ، Kanunlar, s. 361 . ، ٤٢٧ ، ٢٢١ - ٢٢٠

(١٩٢) قانون نامه مصر ، المقدمة ، ورق ١٢٨ ب ، طبقات للمالك ، ١١٢٧ ا - ب ، قره جلبى زاده ، سليمان نامه ، ص ٧٧ .

(١٩٣) قره جلبى زاده ، سليمان نامه ، ص ٧٧ - ٧٨ .

(١٩٤) طبقات للمالك ، ١١٣٦ ب - ١١٢٧ ا .

(١٩٥) Barkan, Kanunlar, s. 385 - 386 .

(١٩٦) سهيلى ، ١٥٤ ا - ب ، عبد الكريم ، ١٧ ، للولانى ، ١٦٤ ا .

(١٩٧) طبقات للمالك ، ١٢٧ ب - ١١٢٨ ا ، كنه الاخبار ، ٢٢٤ ا ، سهيلى ، ١٥٤ ا ، قره جلبى زاده ، سليمان نامه ، ص ٨٧ .

(١٩٨) طبقات للمالك ، ١٢٨ ب ، عبد الكريم ، ١٧ .

(١٩٩) طبقات للمالك ، ١١٧٩ ، الديار بكرى ، ورق ٤٢٨ ا .

(٢٠٠) صولاق زاده تاريخى ، ص ٤٥ ، يوسف افندى ، سليم نامه ، ٥١١ ب .

(٢٠١) سهيلى ، ٥ ب .

(٢٠٢) صولاق زاده تاريخى ، ص ٤٥٠ .

(٢٠٣) سنكة بىكر بىكسن ... فرمان تشا جريانك بونك اوزرينه صدور بوليديكة :

Kanunlar, s. 379; Keza bk. s. 362, 366, 367, 378, 382 .

(٢٠٤) بسبب ان بارقان لم ينشر فى كتابه الجامع « القانونر » مقدمة قانون نامه مصر ، مكتفياً بالاشارة الى محتواه فى مقدمة كتابه ناشراً القانون فقط بالحروف اللاتينية ، فقد استعنا بمقدمة نسخة قانون نامه مصر الغير منشورة والموجودة فى مكتبة التسليماتية ، مجمعة ليا صوليا رقم ٤٨٧١ ، ورق ١١٧ ب - ١٢٨ ب .

(٢٠٥) Kanunlar, s. 360 - 367, 378 - 383 .

(٢٠٦) Kanunlar, s. 370 - 372, 385 - 387 .

(٢٠٧) Kanunlar, s. 367 - 370, 372 - 378, 383 - 385 .

(٢٠٨) Kanunlar, s. 385 - 386 .

(٢٠٩) Kanunlar, s. 365 .

الباب الثاني

أيالة مصر وتشكيلاتها الإدارية

في القرنين ١٠-١١هـ / ١٦-١٧م

الباب الثاني

أىالة مصر وتشكياتها الإءارىة

فى القرنين ١٠ - ١١هـ / ١٦ - ١٧م

لقد أخذت مصر ، عقب صدور قانون نامة مصر (٩٣١هـ - ١٥٢٥م) ، شكلها النهائى ومكانتها كآىالة ذات موقع هام بىن مؤسسات الدولة العثمانىة المختلفة ، وذلك بعد أن مرت بمرحلة انتقالية ساءها الاضطراب الإءارى ، حتى بنت البلاد وكأنه لىس فى إءارتها نظام مَنُوع ، فلا هى ظلت تدار حسب النظم المملوكىة القدىمة ، ولا هى خضعت للقوانين العثمانىة ، حتى بدأ أخىراً للإءارة العثمانىة ضرورة المزج بىن تلك النظم المحلىة التى كانت سائدة فى البلاد ، والقوانين العثمانىة بعد أن ثبت أن هناك قاعدة مشتركة بىن هذىن النظامىن ، ألا وهى قاعدة الشرع الإسلامى الشرىف .

وهكذا صار لأىالة مصر القوانين المحلىة الخاصة بها ، والأسس العثمانىة التى تحكم مؤسساتها المختلفة ، وتبىّن العلاقة بىن الحاكم والحكوم وبىن مؤسسات الأىالة بعضها وبعض ، وبىنها وبىن المؤسسات المركزىة فى الأستانة ، وتحدد صلاحيات الإءارة الحاكمة فى مصر . وقد عكست مرحلة الاستقرار الإءارى فى البلاد ، خلال القرن (١٠هـ / ١٦م) ، مدى جدىة وواقعىة معالجة قانون نامة مصر لأمور الأىالة المختلفة ، إلا أنه من الملاحظ ظهور بعض التجاوزات العلنىة عند تطبيق القانون ، الأمر الذى جعل الدولة ، منذ أواخر القرن العاشر الهجرى / السادس عشر المىلادى ، مضطرة لإرسال الأوامر والأحكام للتاكىد على بعض مواده ، وتعديل أخرى لمواجة الظروف والمتفىرات التى كانت قد طرأت عل مركز السلطنة وولاياتها وبالأخص فى مصر .

أيالة مصر منذ صدور قانون نامه مصر

وحتى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م :

ويمكننا تقسيم الحالة التي مرت بها الإدارة العثمانية في أيالة مصر منذ صدور « قانون نامه مصر » ، وحتى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، إلى ثلاثة مراحل أساسية هي : مرحلة الاستقرار ، مرحلة الاضطراب ، ومرحلة الإصلاح وإعادة التنظيم .

وكانت هذه المراحل في ترتيبها هذا مواكبة للظروف التي كانت تمر بها الدولة خلال تلك الفترة . ومن الملاحظ أن كل من هذه المراحل الثلاثة ، كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على بعضها البعض . فكما كان لمرحلة الاستقرار تأثيراً إيجابياً التي بدأت بإصلاحات الوزير الأعظم إبراهيم باشا وتنظيمه لقانون نامه مصر فإن حالة الإسراف والبهذ والتهاون التي كانت نتيجة مباشرة لحالة الاستقرار التي مرت بها مركز الدولة ، وأيلتها في مصر ، فتحت الباب مرة أخرى لحالة من الفساد الإداري التي سرعان ما نفشت في أنحاء الدولة وفي مصر بصفة خاصة . فكانت هذه المرحلة بمثابة إشارة إنذار مبكر لإدارة الدولة المركزية ، حيث بدأت منذ ذلك الحين تهتم بإجراء الإصلاحات الإدارية والمالية في ولاياتها ، وبخاصة في مورد الخزينة الإرسالية بمصر . إلا أن الفساد الإداري كان قد تمكن من معظم مؤسسات الدولة ، الأمر الذي جعل محاولات الاستانة لوضع حلول دائمة لمشاكل واحدة من أهم ولاياتها ، وهي مصر ، أمراً متعذراً ، ولم تكن هذه الحلول إلا مُسكناً للأمراض الإدارية التي أخذت شكلاً مزمناً مع مرور الوقت .

أولاً - مرحلة الاستقرار (٩٣١ - ٩٦٧هـ / ١٥٣٥ - ١٥٦٠م) :

لقد جاءت هذه المرحلة إنعكاساً مباشراً لعوامل عدة ، بعضها ظهر في مركز الدولة ، والآخر في مركز الأيالة . فكان لإعتلاء السلطان سليمان القانوني العرش ، واهتمامه بتوطيد حكم الدولة في ولاياتها ، وتنظيم شئونها ، بعد أن اتسعت فتوحاتها شرقاً وغرباً ، وزادت مواردها ، واحتلت مركز الصدارة بين

دول العالم آنذاك ، كان لهذا كله تأثيراً إيجابياً مباشراً على حالة الاستقرار التي تمتعت بها الولايات التابعة للدولة خلال فترة سلطنته . ومن ناحية أخرى ، فقد مهدت حملات الدولة للقضاء على حركات العصيان التي بدأت تظهر في مصر عقب وفاة السلطان سليم الأول لتحقيق هذا الاستقرار في مراحله الأولى ، حيث استطاعت الإدارة العثمانية السيطرة على مجريات الأمور تدريجياً بقضائها على النفوذ الإنارى والعسكرى للقوى المملوكية ومشايخ العربان ، كما كانت لإصلاحات الوزير الأعظم إبراهيم باشا في مصر ، وقضائه على عوامل إثارة الفتن ، وتخلّصه من رؤس الفساد في الأيالة ، وسيطرته على قوى مصر المحلية ، وريطه ولايات مصر بإدارة الأيالة المركزية في القاهرة ، ووضع التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ قانون نامه مصر في البلاد ، كان لكل هذه العوامل الأثر العظيم في التمهيد لهذه الحالة من الاستقرار التي مرت بها الأيالة وولاياتها .

وكانت هذه المرحلة قد افتتحت بولاية أمير الأمراء سليمان باشا (٩٣١ هـ - ٩٤١ هـ) الذي كُلف بتطبيق الإصلاحات الإنارية والنظم التي نص عليها قانون نامه مصر . وكان أوّل عمل قام به سليمان باشا ، أنه أصدر أوامره بإجراء مساحة جديدة لكافة أراضي قرى مصر حتى يتسنى لإنارييه إعداد دفاتر جديدة لأراضي مصر لتحل محل دفاتر الممالك القديمة . وكان أمير الأمراء يهدف ، على ما يبدو ، من هذا الإجراء إلى تمديد أهم موارد مصر المالية ، ومدى قدرتها على الإيفاء بالالتزامات المحلية للأيالة وللمنطقة . ومن هذا المنطلق يستطيع أن يضع الأولويات عند تطبيقه لمواد قانون نامه مصر ، إذ سيتيح له هذا الإجراء معرفة درجة صلاحية أراضي مصر ، ومقدار محصولاتها السنوية ، وما يتحصل منها من خراج سنوى وتحديد الأراضي الخراب والبور ، ووضع الخطة المناسبة لتعمير الخراب وإصلاح البور منها لزيادة واردات الأيالة . وبالفعل تم في ٩٣٣ هـ تمرير تلك الدفاتر التي تحتوى على معلومات مفصلة لكافة أراضي مصر من ميري وأوقاف ومُلك وغيرها . وقد عرفت هذه الدفاتر باسم « دفاتر الترتيب » . واعتماداً على ما جاء في هذه الدفاتر من معلومات شرع سليمان باشا في إصلاح الحالة

المالية لمصر في وقت قصير ، حيث نجح في إرسال الخزينة الإرسالية المصرية لأول مرة للأستانة ، بمعاونة بقتربار مصر للملوكي جانم الحمزاوي^(١) .

استمر سليمان باشا ، خلال فترة ولايته الأولى (٩٣١ - ٩٤١ هـ) ، في تتبع الممالك وإداريهم في مصر ، فكما عمل على عدم ترك الإدارة المالية وإدارة الأراضي في يد كتبة الممالك ، قام بعزل أمراء الممالك الذين تمكنوا من الوصول إلى مراتب ذات نفوذ في ظل الحكم العثماني ، حيث سعى أمير الأمراء العثماني للتخلص من الأمير الملوكي جانم الحمزاوي الذي أحسن عليه السلطان سليمان القانوني بدفتردارية مصر من قبل ، وابنه يوسف الذي صار أميراً للحج أكثر من مرة . وكان سليمان باشا قد لاحظ زيادة نفوذ جانم وابنه . وسعيهما لتعيين أقاربهما من الأمراء الممالك في مواقع الأيالة الهامة ، وتوطيد علاقتهما بالجند العثماني في مصر ، مما جعله يرسل إلى مركز الدولة ليحيطها علماً بالأمر ، ويأمنه يشم رائحة الخيانة في تصرفات الحمزاوي وابنه ، وأخيراً ، استطاع استصدار الأوامر اللازمة بمحاكمتهما ، حيث قضى عليهما بالإعدام ، ونفذ فيهما الحكم في ذي الحجة ٩٤٤ هـ^(٢) . وبينما كان أمير الأمراء يسعى لتخفيف إداري الممالك من أصحاب الرأي عن التأثير في توجيه الإدارة في الأيالة ، أقر من أطاع الدولة منهم واثبت ولائه في مقاطعات مصر المختلفة ، وتعقب العصاة من مشايخ المربان ، وأعاد للمطيعين منهم مواعدهم في الولايات . وهكذا ، اجتمعت أخيراً الكلمة والنفوذ في يد شخص واحد هو أمير أمراء مصر ، وممثل السلطان فيها^(٣) .

وبدأت مرحلة الاستقرار في إدارة مصر ، حيث أغيت البدع ، وسُتت منافع الفساد ، وساد العدل بين الرعية . وانعكس هذا كله على زيادة محصولات الأيالة ، وقلة الأزمات ، وانتشار الرخاء في البلاد .

لقد كان لأيالة مصر مكانة هامة نظراً لتوطيدها دعائم الحكم العثماني في إفريقيا وفي الشرق الإسلامي ، وتنفيذها سياسة الدولة الشرعية في تلك المناطق . ولذلك ، حرصت الإدارة المركزية على اختيار أفضل العناصر الإدارية فيها للقيام على شئون هذه الأيالة . فكان يعين في منصب إمارة أمراء مصر ، أحد رجال القصر العثماني الأكفاء من الوزراء أو أمراء الأمراء الذين كان لهم اتصال

دائم ومباشر بمركز الدولة اثناء قيامهم بمباشرة وظائفهم فى الأيالة . وهكذا ، كان لكافة التطورات التى كانت تطرأ على مركز الدولة فى الأستانة انعكاساً مباشراً على أيالة مصر وإدارتها ، وذلك باعتبارها إحدى المؤسسات الإدارية الهامة فى الدولة . حتى أنه يلاحظ ، أنه عندما شعر السلطان سليمان القانونى بضرورة وضع قوانين جديدة تنظم الإدارة فى انتهاء الدولة ، وبالأخص فى ولاياتها البعيدة عن المركز ، وجد أنه من الضروري أيضاً البدء من مصر ، مركز الدولة المملوكية للمهارة التى عانت من مرحلة اضطرابات كانت تعصف بها وتفصلها عن مركز الدولة ، حيث أرسل وزيره الأعظم بنفسه إبراهيم باشا إلى إيالة مصر لتنفيذ هذه المهمة عام ٩٣١ / ١٥٢٥ م ، كما أوضحنا آنفاً .

لم الدولة العثمانية من أية ضائقة مالية أو غيرها حتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث كانت مواردها ترد إليها من الولايات التابعة لها والتى امتدت امتداداً عظيماً فى قارات العالم الثلاثة ، وكانت تواجه مصروفاتها الضخمة بكل يسر وسهولة . وقد انعكست هذه الحالة من الاستقرار على إيالة مصر التى كانت تتبع نظام السالطانية ، فكانت الدولة والخزينة السلطانية لا تعتمد كثيراً على الخزينة الإرسالية ، فأنقض وأردت مصر التى أعتيد إرسالها إلى الأستانة كمصروفات للجيب السلطانى . فلمّا كان يرد إلى الدولة ما يزيد على من المقدار المعتاد ، كان السلطان يطلب التحقق من طبيعة هذه الزيادة قبل دخولها الخزينة السلطانية . فلم يلاحظ ، خلال هذه المرحلة ، أى ضغط من الإدارة المركزية على أمير الأمراء من أجل زيادة الخزينة كما كان يحدث خلال القرن ١١هـ / ١٧م . وبالتالى ، لم يقوم وزير مصر وإدارته بالضغط على ميزانية الأيالة ، ولا على الرعية لتوفير تلك الخزينة كل عام دون نقص أو تأخير ، فكانت هناك حالة من الإنفراج والانتعاش والاستقرار فى انتهاء الدولة ، انعكست إيجابياً على رعاياها فى إيالة مصر . ومن ناحية أخرى ، كانت الطوائف العسكرية التى تتلقى علفاتها وسالياتها وكافة احتياجاتها دون تأخير ، لحد العوامل الهامة التى ساعدت على توفير حالة الأمن والاستقرار فى الأيالة .

ولما كانت إدارة الدولة المركزية تعتبر أيلة مصر أهم ولاياتها بعد أستانبول ، فقد حرصت على توجيهها إلى الوزراء الأكفاء ، وزوتهم بالصلاحيات الواسعة حتى يتمكنوا من القبض على أزمة الأمور بها والمنطقة ، كما كانوا يختارون ممن يحرصون على مصالح الدولة ، ويتركبون من منطلق شرعى قويم وممن وصفوا بالدين والخلق القويم والاستقامة ، حيث امتدت مدة خدمة بعضهم ، خلال هذه المرحلة إلى أكثر من عشر سنوات متتالية ، الأمر الذى أكسبهم الإدارية والخبرة فى إدارة الأيالة ، وفى معاملة مختلف طوائفها ، والإحاطة علماً بمشاكلها وطرق حل هذه المشاكل قبل إستفحالها . وقد كان طول بقاء أمراء الأمراء فى مصر فى مناصبهم يكسب الهيئات التى كانت تصحبهم إلى مصر خبرة فى المساعدة على استقرار الأمور فى البلاد .

وحفاظاً على مرحلة الإستقرار التى تمتعت بها أيلة مصر ، كانت الدولة تقوم بمتابعة مجريات الأمور فى البلاد عن طريق تقارير الولاة والأمراء المحافظين ، وشكاوى الأهالى التى كانت تُرفع من وقت لآخر إلى مركز الدولة ، حيث كانت الدولة ، بعد استقصائها عن هذا الأمر أو ذلك من أمير الأمراء نفسه ، تُرسل بعض إدارى الدولة للتحقيق والتفتيش إذا ما بدت الضرورة ذلك . وبذلك كانت الأستانة ، خلال هذه المرحلة ، تتمكن من تتبع التجاوزات وملاحقتها ، وتعمل على الحيلولة دون إنتشارها .

وهكذا ، مرت أيلة مصر ، ومؤسساتها الإدارية والعسكرية والقضائية بحالة من الاستقرار لم يسبق لها مثيل فى ظل الحكم العثمانى . وفى فترة ولاية سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١ هـ) ، طبقت النظم العثمانية لأول مرة فى مصر ، وانتشر العدل فى البلاد ، وطبق الشرع الإسلامى من خلال كافة مؤسسات الأيالة ، وأغدى الله تعالى الخير على رعايا الدولة من فوقهم ومن تحت أرجلهم ، واختفت إلى حين الأزمات من أنحاء البلاد . وأهتم خسرو باشا ، خلال فترة ولايته (٩٤١ - ٩٤٣ هـ) بأمر الأيالة وأحوال الرعايا عن قرباً^(٤) ، فكان دائم التفتيش على مؤسسات الدولة فى الأيالة ، والتجول فى الأسواق بنفسه ، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، معاوناً بذلك محتسب القاهرة ، ويحقق من مشاكل

الرعايا عن قرب ، فزاد الخير في البلاد ، وانخفضت الأسعار ، ويروى أنه زاد مقدار الأسارية المرسلة إلى الأستانة إلى الضعف^(٥) . وفي عهد أمير الأمراء داود باشا (٩٤٤ - ٩٥٦ هـ) الذي دامت فترة ولايته لأكثر من اثني عشر عاماً ، ساد الأمن في البلاد ، وقطع نابو أهل الفساد من العريان ، وأعدم أكثر من ستة آلاف فرد من عريان أبناء بقر ، وأعراب بني حرام وغيرهم . وكان داود باشا الذي لم يتراخى قط في الحفاظ على أقرار الأمن والاستقرار في البلاد بكل صرامة ، كان يرضى أرباب العلم والفقه ، ويحسن إليهم ، ويحرص على جذبهم إلى مجلسه الخاص^(٦) . وقد استمرت حالة الاستقرار هذه تحيط بالبلاد خلال فترات ولاية علي باشا (٩٥٦ - ٩٦١ هـ) ، ودوقه كين محمد باشا (٩٦١ - ٩٦٣ هـ) ، واسكندر باشا (٩٦٣ - ٩٦٦ هـ)^(٧) .

ثانية : مرحلة الاضطراب (٩٦٨ - ٩٩١ هـ / ١٥٦١ - ١٥٨٣ م) :

لم تستمر حالة الاستقرار التي تمتعت بها الدولة وولاياتها كثيراً ، فسرعان ما ظهرت عوامل الفساد والاضطراب في مؤسسات مركز الدولة ، حيث كان لهذه الحالة إنعكاساً مباشراً على الأوضاع العامة في مصر . ولما كانت مرحلة الاستقرار الإداري في مصر (٩٣١ - ٩٦٧ هـ) التي قابلت مرحلة الإزدهار في الدولة ، قد بدأت بإعتلاء السلطان سليمان القانوني عرش السلطة واستمرت حتى أواخر حياته (٩٧٣ هـ / ١٥٦٦ م) ، فقد كان لتقدم عمر السلطان ، وتراخي قبضته في السيطرة على مقاليد البلاد ، وتدخل رجال القصر في إدارة شئون الدولة ، ووصول أشخاص غير أكفاء إلى المناصب العليا للدولة ، وإتساع صلاحيات أصحاب النفوذ في مختلف مؤسسات الدولة ، وعدم التقيد بتنفيذ أوامر السلطان ، وتطبيق نظم الدولة على النحو المطلوب ، والبعد التدريجي عن تقيد الدولة بالسياسة الشرعية في معاملاتها الداخلية والخارجية ؛ كان لكل هذا تأثير سلبي على مركز الدولة وعلى ولاياتها في الشرق وفي الغرب في نفس الوقت^(٨) . وقد ظهرت بوادر هذا الفساد أول ما ظهرت في نيالة مصر ، حيث انتقلت إليها عن طريق الولاة والقضاة والأمراء السلاجق الذين كانوا يختارون من الأعضاء البارزين في الهيئة البيروانية بمركز السلطة . حتى أن الجند العثماني

الذى كان يرسل من الأستانة بطريق المناوية لحماية الآلية ومؤسساتها المختلفة ، كما سيتضح لنا من هذا البحث ، أصبح من أهم عوامل الفساد فى البلاد ، فكان أمراء الأمراء يتعرضون للمزل كل عام أو عامين بسبب تجاوزاتهم . كما كانت سرعة ترقية الأمراء بطرق ملتوية إلى مراتب إمارة الأمراء ، عاملاً هاماً لقصر فترات ولاية أمراء الأمراء بمصر فى هذه المرحلة ، الأمر الذى حال دون الاستمرار فى تحقيق عوامل الاستقرار فى الإيالة .

وعموماً ، كان لاضطراب الحالة المالية للدولة ، وبدء ظهور العجز فى موازنتها السنوية ، تأثير مباشر على مختلف مؤسسات الأستانة ، الأمر الذى لم يكن تأثيره بعيداً عن إحدى مؤسسات الدولة الهامة فى مصر . فبينما كان عدد جنود الدركاه العالى فى زيادة مستمرة اعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦ م ، وصلت خزينة الدولة إلى حالة لم تستطيع معها دفع مرتبات هؤلاء الجنود بانتظام . ويذكر كاتب جلبى أنه بينما كان تعداد الجيش العثمانى فى عام ٩٧٠هـ ، ٤٧٩ ٤١ جندى ، يتقاضون علوفات (مرتبات) قدرها ١٢٢٢ حمل آقجة فقد وصل عددهم فى عام ١٠٠٤ هـ إلى ٨١,٨٧٠ جندى ، حيث ارتفعت مخصصاتهم إلى ما يقرب ٢٥١٢ حمل آقجة^(٩). وعلى أثر اكتشاف العالم الجديد ، وإغراق أسواق أوروبا بالذهب ، وانخفاض نسبة ما وصل من هذا الذهب إلى خزينة الدولة ، ارتفعت الأسعار فى البلاد ، وانخفضت قيمة العملة العثمانية، مما اضطر الدولة لزيادة ساليانات الأمراء وعلوفات العسكر . وبزيادة مصاريف الدولة مع ثبات دخلها اضطربت حالة التوازن بين الواردات والمصاريف التى كانت تتمتع بها ميزانية الدولة خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦ م ويشير المؤرخ المعاصر كاتب جلبى إلى أنه بينما كان دخل الدولة العثمانية عام ٩٧٢هـ ، ١٨٢٠ حمل آقجة ، ومصاريفها تعادل ١٨٩٠ حمل آقجة ، فقد زادت المصاريف بمقدار ثلاثة أضعاف الدخل خلال عام ١٠٠٦هـ ، حيث كانت واردات الدولة حوالى ٣٠٠٠ حمل آقجة ، فى حين أن مصاريفها ارتفعت إلى ٩٠٠٠ حمل آقجة^(١٠) . وقد أدى هذا التفاوت فى ميزانية الدولة إلى اضطرابها للبحث عن مصادر دخل أخرى لمواجهة أعبائها ، بعد أن جمدت أو كانت تتجمد الفتوحات شرقاً وغرباً .

وعلى الرغم من التأثير الواقعى لهذا العامل ، إلا أنه لم يكن هو أصل الداء ، وإنما كان الداء آنذاك يتمثل فى ضعف روح الغزو والجهاد فى كافة مؤسسات الدولة ، فلما كانت الدولة تقوم على فريضة الجهاد ، كانت كافة مؤسساتها تخدم هذه السياسة الشرعية للدولة ، ويعد أن ركنت قيادة الدولة إلى الترف والركون إلى الدنيا ، ووضعت سيف الجهاد . إلا أن يفرض عليها الجهاد فرضاً ، أصبحت مؤسسات الدولة تخدم تحقيق شهوات الإدارة الحاكمة ، فزاد الإسراف فى جميع قطاعات المجتمع ، وضاعت الأمانة ، وفُقد العمل ، وبدأت الضغوط الاقتصادية تؤثر لأول مرة فى مختلف مؤسسات الدولة ، وبخاصة المؤسسة العسكرية - الادارية .

وهكذا ، بدأت الأوامر السلطانية تصدر لأمرام مصر لإستعجال الإرسالية للمصرية ، وإرسالها دون نقصان ، ويزيادتها إن أمكن ، حتى أنه كانت توجه إمارة أمراء مصر ، فى أحيان كثيرة ، خلال هذه المرحلة إلى من يلتزم بإرسال مقدار أكثر من الخزينة الإرسالية فى العام ، الأمر الذى مثل ضغطاً عظيماً على الأهالى بزيادة الضرائب ، واستحداث أنواع أخرى من هذه الضرائب ، مما أدى لإختلال النظام وانتشار الاضطراب فى أنحاء البلاد .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان تقديم الهدايا إلى السلاطين والوزراء العظام ولأرباب الديوان الهمايونى عند تعيينات الولاة ، وتحصيل رسوم تعرف باسم « رسوم البراءة » ، تلك التى كانت تحصل من موظفى الدولة عن تجديد براءات تعيينهم أو إبقائهم فى وظائفهم ، وحرص الدولة على تحصيلها دون نقصان ، وبإنتظام ، من أهم مظاهر سوء الحالة الاقتصادية واضطرابها فى الدولة . ومن هنا يلاحظ أن وقرع العزل والتميين بين موظفى الدولة بكثرة خلال هذه المرحلة ، كان سعيًا وراء تحصيل مثل هذه الهدايا والرسوم غير الشرعية ، الأمر الذى جعل معظم موظفى الدولة يُقدّمون على نفع مبالغ أكثر ليحافظوا على مواقعهم فى مؤسسات الدولة المختلفة . وقد عمل هؤلاء الإداريون على تحصيل ما ينفعونه كرسوم ورشوة بطرق مخالفة للشرع والمسياسة الشرعية : فكان أمير أمراء مصر يقوم عند وصوله إلى الأيالة بتحصيل مبالغ يطلق عليها اسم

«كشوفية» من كل كاشف ، وكانت هذه المبالغ يُحدّد مقدارها بحسب مقدار محصولات كل كاشف سنوياً ، فكان هؤلاء الكُشّاف يرفعون إلّ التزامات إمداء المقاطعات إلى ضعفين أو أكثر ، وهؤلاء بدورهم يسعون لتحصيل ما دفعوه للكُشّاف من الرعايا بالقوة^(١١) .

ولما كانت إيالة مصر تتبع نظام الساليانه ، فقد كان كافة موظفي الدولة وطوائف جنودها الذين تزايد عددهم كثيراً في الأيالة يتقاضون مرتبات دورية من الخزينة رأساً ، حيث كان إنعكاس ضائقة الدولة المالية ، بل لزماتها الشرعية ، على هذه الفئات إنعكاساً مباشراً ، فصارت تلك المرتبات لا تكفي لاحتياجاتهم الأساسية التي تزايدت تزايداً عظيماً نتيجة الركون إلى الترف وترك البساطة في الحياة . وبسبب السماح لبعض جماعات الجند بالتقدم لشغل بعض وظائف الدولة في مؤسساتها المالية والإدارية في الأيالة ، فقد لجأ هؤلاء لإحداث مجموعة من البدع التي عرفت بأسماء مختلفة كـ « الكلفة » و « الطلّبة » ، لمواجهة مصروفاتها المتزايدة ، وغلاء الأسعار في البلاد .

وقد بين المؤرخ المعاصر مصطفى صافى طبيعة هذه البدع والأسس التي قامت عليها قائلاً : « إنه عندما كان يقترب وقت تحصيل الضرائب المربوطة على الأهالي ، كان الكشاف يُعطون أمراً كتابياً بتحصيل هذه الأموال لكل من يُكلف بهذه المهمة ممن يعملون في خدمتهم - وهؤلاء عادة ما يكونون من طوائف الفرسان - حيث كان هؤلاء يُحصّسون الضرائب للعيّنة على كل قرية ، ثم يقرضون من ٢ : ٣ ذهبية على كل فرد من أهالي هذه القرى ، وذلك حسب مقدار ما كان يؤديه كل منهم من ضريبة ، وقد أطلق على هذا الرسم أولاً اسم « طُلُبُ الخدمة » ، ثم عُرف بعد ذلك بين الرعايا باسم « الطُلّبة » ، وذلك عندما كانوا يحصلون عليه من « ضيافة » ، « كلفة » ، وغيرها . وقد زاد تحصيل مقدار الأموال غير الشرعية بمرور الوقت ، بحيث أصبح يزيد عن الضرائب المبررة نفسها . حتى أن هؤلاء العسكر بدلوا في تحصيل هذه المبالغ من الأهالي شهرياً بأسماء مختلفة وبحجج مختلفة أيضاً^(١٢) . وبغياب القيادة الصالحة ذات الكفاءة والحزم في ولاية مصر ، بدأت الطوائف العسكرية في الأيالة في عصيان أوامر

الولاية ، وفى التدخل فى كافة شئون الأيالة الإدارية ، حيث صار لهم تأثيراً سلبياً على مؤسساتها المختلفة .

وعلى الجانب الآخر ، فقد بدأ الأمراء الجراكسة وطوائفهم ، خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فى إستعانة مكلنتهم على رأس القوى المحلية فى مصر مرة أخرى ، فاستطاعوا الحصول على التزامات ومقاطعات شاسعة فى الولايات ، وعلى مناصب إدارية فيها ككشاف وسناجق وأمناء ، كما تمكنوا من إلحاق أبنائهم وأتباعهم ومماليكهم فى الجماعات العسكرية المختلف فى الأيالة . فكانت عربة النفوذ المملوكى مرة أخرى فى الحياة الاجتماعية فى الولايات ، إيدناً بعودة العديد من البدع والمفاسد والفتن التى كانت قد بدأت فى الظهور فى كافة أنحاء الأيالة ومؤسساتها .

وإن تكون مبالغين إذا ما قلنا أن ضعف السلاطين العثمانيين ، ابتداء من أواخر عهد السلطان سليمان القانونى ، وتأخرهم عن قيادة الجيوش ، وتواضع كفائاتهم ، وحكمتهم ، وقلة حيكتهم فى مواجهة مستحدثات الأمور فى الدولة ، وتهاونهم فى الحفاظ على نظمها الشرعية وفى مهام الحسبة فى مختلف مؤسساتها ، كانت من أهم العوامل التى أدت إلى إنتشار حالة الاضطراب فى أنحاء الدولة ، فظهرت التجاوزات أولاً فى القصر العثمانى ، وبين أعضاء الديوان الهمايونى ، حتى أن عدم التقيد بأحكام الشرع الشريف قد وصلت إلى المؤسسة القضائية فى الدولة . ولم يكن أمراء الأمراء وبفتردارية و قضاة مصر سوى أعضاء للهيئة الديوانية بالاستانة ، وجدوا كل الظروف فى مصر مواتية لاستمرار هذه التجاوزات .

وإذا كان هذا نتيجة مباشرة لضعف السلاطين العثمانيين ، وضعف تقيدهم بإحكام الشريعة الفراء ، منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد كان لشخصية أمير الأمراء ، وكيل السلطنة بمصر ، تأثيراً واضحاً على الحالة العامة فى الأيالة إيجاباً وسلباً . فنلاحظ أن شعار « قتل أهل الفساد والعنل بين العباد ، ورعاية أهل العلم والعلماء » عند ولاية مصر فى مرحلة الاستقرار (٩٣١هـ / ٩٦٧م) ، قد انقلب تماماً فى مرحلة الاضطراب والفساد الإدارى ، حيث كان مصطفى باشا (٩٦٨ - ٩٧١هـ) ، وعلى باشا (٩٧١ - ٩٧٣هـ) ، ومحمود باشا (٩٧٣ -

٩٧٤ هـ) ، واسكندر باشا (٩٧٦ - ٩٧٩ هـ) ، وحسن باشا (٩٨٨ - ٩٨٩ هـ) ، وأمثالهم يميلون إلى الظلم والجور ، ويحرصون على جمع المال من كل صوب ولا يترددون في قبول الرشاوى^(١٣) مما كان له تأثيراً سلبياً على كافة مؤسسات الأيالة . إلا أنه يصانف أيضاً بعض أصحاب الدارية والخبرة من الولاة أمثال قوجه ستان باشا (٩٧٥ - ٩٧٦ هـ) ، ومسيح باشا (٩٨٢ - ٩٨٨ هـ) اللذين لم يتهاونا في إعادة الاستقرار للبلاد وإقرار العدل بين العباد أثناء فترات ولاياتهم القصيرة ، حيث تتبعوا للمفسدين ومروجى البدع ، ولم يثبت عنهم أنهم كانوا يقبلون الرشاوى ذلك المرض الذى كان قد انتشر فى أنحاء البلاد خلال هذه المرحلة^(١٤) . وعلى الرغم من هذا ، لم يتمكن أحد من إدارى الدولة فى الأيالة من الوقوف فى وجه موجة الفساد التى بدأت تزحف على كافة مؤسسات الدولة منذ النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م .

ثالثاً : مرحلة الإصلاح والتنظيم (٩٩١ - ١٠٢٠ هـ / ١٥٨٣ - ١٦١١ م) ،
لقد حصر المؤرخون العثمانيون أسباب حالة الاضطراب فى الدولة العثمانية ، فى أواخر القرن العشر الهجرى / السادس عشر الميلادى فى عنصرين أساسيين هما :

* ضعف القيادة العسكرية والإدارية للمتمثلة فى السلطان العثمانى نفسه ، واضطراب النظام العسكرى - الإدارى فى الدولة فى ظل المستعبدات التى كانت الأستانة تتعرض لها آنذاك . وغلب عن هؤلاء المؤرخين العامل الأساسى لهذه الحالة ، ألا وهو عدم تقيد قيادة الدولة العليا بالسياسة الشرعية فى تسيير شئون البلاد ، وفى تحديد علاقاتهم فى الداخل والخارج ، تلك السياسة التى انتهجتها الدولة منذ ظهورها وحتى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، حيث بدأت تلين فى تطبيقها على كافة مستويات الدولة : وتهاون الأستانة ، خلال هذه المرحلة ، فى رعاية النظام العسكرى الذى قامت عليه الدولة منذ البداية .

* وتوقف أو بدء توقف حركة الفتوحات فى أوربا ، وقصور استانبول فى الإعداد اللازم لمواجهة المتغيرات المتجدة فى العالم الإسلامى . وعندما توفرت هذه الأسباب التى تعتبر هى أصل الداء الذى عانت منه الدولة ومؤسساتها آنذاك ، بدأت مظاهر الاضطراب هذه تنعكس تنريجياً على كافة مؤسسات الدولة

الداخلية ، وسياساتها الخارجية ، وبالتالي على جميع ولاياتها المرتبطة مع المركز
برباط وثيق .

ولم تكن إيالة مصر بمنأى عن هذا التغيير الذى حدث فى الدولة
ومؤسساتها، حيث انعكست حالة الاضطراب والفساد هذه على القاهرة ، ابتداء
من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، كما كانت الأوضاع المضطربة فى
مصر ذات تأثيراً مباشراً على مركز السلطنة ، وعلى الخزينة السلطانية . فقد
بدأ ولاة مصر يواجهون الصعوبات الجمة فى توفير خزينة مصر الإرسالية
المقرر إرسالها إلى الاستانة سنوياً كمصروف شخصى للمسلطان ، الأمر الذى
شكل ضغطاً كبيراً على مؤسسات مصر المختلفة . وبذلك ، شرعت الدولة فى
وضع الخطط المناسبة لإعادة إصلاح الإدارة فى مصر ، غافلة الحل الجذرى للنداء،
حالة الفساد والاضطراب التى كانت قد بدأت تنتشر فى أنحاء الدولة ومؤسساتها،
حيث كان من الطبيعى أن يبدأ العلاج من قلب الدولة ومركزها فى إسلامبول ،
ثم ينتقل تأثير هذا العلاج إنتقالاً طبيعياً إلى كل ذرة من جسد الدولة العظيم .

فإعتباراً من عام ٩٩١هـ ، بدأت الإدارة المركزية فى توجيه مصر لأمرام
برتبة وزير ، حيث منح هؤلاء الولاة صلاحيات واسعة فى الأيالة والمنطقة ، وذلك
حتى يتيسر لهم القيام بالمهام المعهودة اليهم ، والتى كانت تنحصر فى هذه
المرحلة ، فى تنظيم أحوال الأيالة ، وإقرار الأمن فيها ، وتوفير الخزينة الارسالية
دون نقصان ، وارسالها فى موعدها إلى الاستانة .

وقد اتخذت الإدارة المركزية فى الدولة عدة إجراءات مالية لمواجهة الأزمة التى
كانت تعاني منها موازنتها العامة ، إلا أن بعض هذه الإجراءات كان لها تأثير
سئ على استقرار أحوال الأيالة فى مصر ، حيث كان الهدف الأول لها ، هو
توفير كبير قدر ممكن من الأموال الميرية التى كانت توزع كساليانات (مرتبات
سنوية) وعلوفات (مرتبات يومية للجنود) لمنسوبي الدولة بمصر . فصدرت
الأوامر تباعاً لأمير أمراء مصر ولنفتراده ، مرة بخصوص تحديد أعداد الأمراء
السناجق والجنود الذين يباشرون وظائفهم الميرية فى أنحاء البلاد ، والتقييد ،

بالقوانين المالية المعمول بها في الدولة فيما يتقاضونه من ساليانات وعلوفات ، ومرة أخرى من أجل عدم التصديق على الترققيات المعينة لموظفي الدولة من الخزينة للميرية مباشرة ، وتوجيهها من أموال الوظائف المحولة فقط ، وإلغاء الترققيات المنوطة دون سبب مناسب وواضح . وهكذا ، لجأ الأمراء العثمانيين والجند لإحداث الكثير من البدع في الآيالة وولاياتها لمواجهة أعباء الحياة ، وزيادة الجديدة والمستمرة في الأسعار ، فصاروا بذلك عقبة كئود في طريق الإصلاح الإداري والمالي في مصر بدلاً من أن يكونوا عوناً له .

وإذا حاولنا إلقاء الضوء على مراحل الإصلاح الإداري التي أرسلت الولاية لتطبيقها في مصر ، فسوف نجد أنفسنا مضطرين للتوقف قليلاً عند الفرمان الذي عُيِّن بمقتضاه أول أمير للأمرام كلف بهذه المهام في مصر ، ألا وهو الداماد إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢ هـ) ، حيث يضع هذا الفرمان أيدينا على الهدف الأساسي من اختيار هذا الوالي ، والمهام المحددة التي كلف بتنفيذها . فيقول الأمر السلطاني : .. إنه بينما كانت الحاصلات المالية لهذه الديار الجليلة الاعتبار ، في الأعوام السابق وفيرة ، فقد واجهت نقصاً كبيراً بمرور الوقت ، وذلك نتيجة للظلم والجور الذي عانت منه الرعية . ولذلك ، لزم تعيين حاكماً عادلاً ومستقيماً على هذه البلاد ، وقد وقع الاختيار عليكم (إبراهيم باشا) بسبب حسن ظني بكم ولأنكم من أصحاب الفراسة والدراية ، ويمكن الاعتماد عليكم . وأرسلناكم لهذه الولاية (أي مصر) لإصلاح أحوالها ، وتوطيد الاستقرار والأمن في أنحائها ، ونشر الرفاهية والرخاء بين رعاياها ، وأنني - السلطان - قد فوضت كافة أمور هذه الولاية لرأيك وفكرك الثاقب(*) .

(*) ... أول دينار جليل الاعتبار ده سنين سابقة ده ... كلنى مال حاصل فلوركن ، مرور زمانه رعاياه ظلم وعدوات وجرايه لرى مصر ده كسر وتقصان زيادة لولوب ، عدالت واستقامته محتاك حاكم لازم أولديقى لجلدن ، وقور فراست وكياسته حسن اعتماد او لمعين ، إصلاح مملكت ورفاهيت رعايا وبرايا ليجون إرسال فلونوب ، ... ولايت مزبوره تله جمهور أمورى سنك رأى صائب وفكر ثاقبه تنويضى أو لمخ ، ... : أرهيف رئاسة الوزارة باستانبول ، بغاتر المهمة رقم ٥٢ ، من ١٠٨ / رجب ٩٩٢ هـ .

شرح إبراهيم باشا على الفور في تنفيذ الأوامر الموجهة إليه ، فقام بالتفتيش على كافة نواحي الآيالة ، وما لبث أن ترك أمور الآيالة في يد دفتردار مصر سنان باشا بصفته قائمقا على البلاد ، وعاد إلى الأستانة مصطحباً معه خزينتين إرسالييتين^(١٥) . وعندما أظهر سنان باشا الذي عين على إمارة أمراء مصر (٩٩٢ - ٩٩٥ هـ) ضعفاً وقصوراً في أداء المهام المكلف بها في إدارته للآيالة ، قام الجند العثماني بالتعدي على بعض اتباع الباشا ، وانزلوا الباشا نفسه من القلعة ، وأحسوا فتنة عظيمة في البلاد ، ثم عرضوا الأمر على مركز الدولة . وكان سنان باشا قد أكد في تقريره الدوري للديوان الهمايوني أنه يواجه صعوبات بالغة في تحصيل الأموال للميرية ، وبالتالي في توفير المهمات المطلوبة منه ، وإيضاً في السيطرة على طائفة العسكر^(١٦) . وما إن وصلت هذه الأنباء للاستانة ، حتى وقع الاختيار على دفتردار الروميلى السابق أويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨ هـ) للقيام بمهام الإصلاح الإدارى والمالى في مصر ، وذلك بعد عزل سنان باشا^(١٧) . وقد قام أويس باشا بنشاط عظيم في محاولة إصلاح وتنظيم أحوال الآيالة الإدارية والمالية . وكان لمتابعة الإدارة المركزية في الأستانة لتلك الإجراءات أثر عظيم في التوفيق الذى أحرزه الباشا . فقد صدرت الأوامر إلى أويس باشا بأخذ الحيطة والحذر للالزامان عند تعيينه وظائف الآيالة المالية والإدارية للأمراء والأوغوات والجند ، وذلك حتى لا تقع هذه الوظائف تحت غير أمينة ، الأمر الذى كان من أهم عوامل انتشار الفساد الإدارى في الآيالة ؛ وفى نفس الوقت ، صدرت هذه الأوامر بالسمى لتوجيه هذه الوظائف لأصحاب الدارية دون النظر إلى البراءات السلطانية الموجودة في أيديهم^(١٨) . وإذا كان أويس باشا قد استطاع تأمين خزينة إرسالية فوق ما هو معتاد بـ ٦٠٠,٠٠٠ ذهبية في إحدى فترات ولايته ، إلا أنه ظهرت حركة عصيان وفتنة عظيمة من قبل الجند ، نتيجة لتلك الإجراءات الصارمة التى اتبعها الباشا سعياً لتوفير هذا القدر من الخزينة للجيب السلطاني. فقد ذكر أحد المؤرخين الأتراك المعاصرين ويدهى « كلامى » أن الفتنة التى ظهرت في فترة ولاية أويس باشا ، قد حدثت نتيجة لتخفيض أمير الأمراء لعلوفات الجند^(١٩) . ويلاحظ أن هذه الفتنة ما كان لها أن تظهر إلا بعد أن أيقن الجند أن إصلاحات الباشا المالية سوف تؤثر على ما استحدثوه من بدع في

مؤسسات الأيالة المختلفة ، فقام العصاة بقتل العديد من أتباع الباشا حتى أنهم خطفوا ابنه كرهينة لديهم لإرغامه على الإنصياع لطلباتهم ، ولم تُنَجْ منازل الأعيان والتجار من قسادهم ، حيث آلت لحوال الأيالة إلى الخراب^(٢٠) .

وعلى الرغم من اهتمام الأستانة باستقرار الأحوال في مصر الذي يُعد الاستقرار فيها استقراراً لجميع ولايات الدولة في الشرق ، ومحاولة الولاة العثمانيين لإصلاح الأمور الإدارية والمالية في الأيالة ، فقد استمرت حالة الاضطراب في الأيالة دون أن يتمكن أحد منهم من وضع حد للفساد في أنحاء الأيالة . ففي فترة ولاية أحمد باشا (٩٩٨ - ١٠٠٣ هـ) ، صدرت الأوامر السلطانية بعزل موظفي الدولة الذين ثبت انحرافهم والذين تولوا وظائفهم بطريق الشفاعة أو بإحدى الطرق الملتوية الأخرى ، حيث كان هؤلاء سبباً مباشراً في الحاق الضرر بشئون الأيالة للميرية ، وتعيين من تثبت استقامته وأمانته في تلك الوظائف^(٢١) . ولم يتهاون أحمد باشا في تعقب أرباب الفساد في كل موقع ، حتى أنه يذكر أن الباشا قتل من الأشقياء من عربان غزالة أكثر من ثلاثمائة نفر في حملة واحدة جرّها ضدهم^(٢٢) .

أما قورود باشا (١٠٠٣ - ١٠٠٤ هـ) الذي خلف أحمد باشا ، فقد اهتم بالحفاظ على وارات مصر للميرية ، وذلك حسب الأوامر الواردة إليه^(٢٣) . ولكن ، لم يكن لهذه الإجراءات أى تأثير ايجابي ملموس في مؤسسات الأيالة المختلفة .

لقد كان إخفاق أمراء مصر في تنفيذ ما وكل إليهم من أمور استراتيجية للدولة في الأيالة ، وما كلفوا به من مهام إصلاح وتنظيم فيها ، من أهم الأسباب التي جعلت الأستانة تقدم على تغيير هؤلاء الولاة ، وتعيين من يمكن أن يكون أكثر توفيقاً في توطيد حالة الاستقرار ، وتأييدهم بالأوامر السلطانية التي تحدد المهام الرئيسية المكلفين بها .

وأخيراً ، وقع الاختيار على دفتربار الروميلى السابق سيد محمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦ هـ) للقيام بمهمة إصلاح شئون مصر المالية والإدارية . وبمجرد وصول الوالى الجديد للأيالة ، أمر بالتفتيش على دفاتر الروزنامة في الأيالة ، وقرر حبس الروزنامجى « أوغلان حسن » و « أحمد السلماني » بعد أن ثبت خيانتهم للأموال للميرية^(٢٤) . وهكذا ، شرع سيد محمد باشا في تنظيم

أمور الأيالة ، فحدد بمقتضى الأوامر السلطانية ، أعداد الأمراء السنجلق باثنى عشرة أمير ، وعين لكل منهم ٢٠٠,٠٠٠ آقجة كساليانة سنوية . كما خُفّض أعداد جند الجماعات العسكرية وعلوفاتهم ، فخصص لكل فرد من جماعة المتفرقة ١٢ آقجة ، ومن الجاوشية ١١ آقجة ، والكوكلو ١٠ آقجة ، والتوفنكجية ٩ آقجة ، والجراكسة ٨ آقجة ، والينى چرى (المستفظان) ٧ آقجات ، والعزب ٦ قجات ، كعلوفات دورية ، كما أُلغى العلوفات التى كانت تُوزع على غير العسكر باسم «وظيفة» (٢٥) .

وكما هو واضح ، أن تدابير أمير أمراء مصر الإصلاحية قد إرتكزت على الحد من مصروفات الخزينة المصرية ، حيث كان معظم موظفى الدولة فى مصر من أمراء وجند يتقاضون مرتبات دورية ، ولم يكن نظام التيمار الذى كان جارياً فى معظم ولايات الدولة الأخرى جارياً أيضاً فى مصر ، كما أوضحنا سابقاً ، مما زاد العبء على الخزينة الميرية فى مصر بشكل ملحوظ . ولكن ، أمراء مصر السنجلق وفرقها العسكرية ، لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذه الاجراءات ، بل تصدت لها وقاومتها ، حيث قامت هذه الفئات بفتن عظيمة فى البلاد ، فقتلوا بعض أعضاء الديوان ، حتى أنهم حاولوا قتل الباشا نفسه (٢٦) . ولم تُوقف هذه الفتنة اجراءات الباشا لإصلاح مالية الأيالة فحسب ، ولكن تلاشت أيضاً هيبه أمير الأمراء بين موظفى الدولة فى الأيالة ، وأصبحت كلمته غير مسموعة ، وبقيت مقدرات الأمور فى الأيالة بيد الاغوات وطوائف الجند .

استمرت موجة الفساد هذه خلال فترة ولاية خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠١٠هـ) ، حتى آلت البلاد إلى الخراب .. ولم يتم خلفه على باشا (١٠١٠ - ١٠١٢هـ) ما بدأه من إصلاحات ، حيث اضطر للعودة إلى إستانبول بعد أن تمكن من توفير خزينتين إرسالييتين اصطحبهما معه (٢٧) . وكُلّف أمير الأمراء إبراهيم باشا (١٠١٢ - ١٠١٣هـ) أيضاً بالتحقيق على أحوال الأيالة العامة ، منذ زمن لويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨هـ) وحتى ولاية خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠١٠هـ) (٢٨) ، إلا أن عسكر الأيالة وقف مانعاً دون تنفيذ هذه الأوامر ، وقاموا بقتل أمير الأمراء نفسه مع اثنين من اتباعه . وينكر البكرى أن سبب اقدام عسكر مصر على قتل الباشا ، أنهم عندما سمعوا أن أمير الأمراء يُخطط لإعادة

تنظيم إدارة البلاد ورفع البدع وبخاصة بدعة الطلّبة التي كان قد عظم أمرها عندهم ، عندئذ رفعوا راية العصيان على الباشا وإداريته^(٢٩) . إلا أن المملوانيين يدعى أن سبب هذه الفتنة كان تعقب إبراهيم باشا العسكر بالقتل لأسباب تافهة ، بعد أن لجبره الجند على توزيع منحه وصوله قهرًا^(٣٠) . ومهما يكن من أمر ، فقد يكون كل من الحداثين ، نافعا لتجاوز العسكر ، فكانت هذه سابقة أولى لم تحدث من قبل ، ومرحلة جديدة من مراحل الإضطراب التي مرت بها البلاد .

لم تتكاسل الدولة في وقت من الأوقات عن العمل على إعادة النظام والهدوء لآيالة مصر ، حيث سعت سعياً حثيثاً للقبض على أزمة الأمور في الآيالة ، ولكنها في كل سعيها هذا ، قد جانبها الصواب ، ، وذلك لأنها لم تبحث عن أصل الداء حتى تجد العلاج المناسب له ، بل راحت الإدارة العثمانية تبحث عن مظاهر هذا الداء ، وسعت بكل السبل لإيجاد الدواء له ، ولكن دون جدوى ، حيث استمر الداء الأصيل في مؤسسات الدولة ، مما جعل الإدارة المركزية تعجز عن ملاحظة مظاهره في مؤسساتها ومجتمعاتها المختلفة . واستمر تهاون السلاطين وإداريين الدولة في تطبيق شرع الله تعالى في أنحاء الدولة والسياسة الشرعية في مختلف مؤسساتها ، وتوارفت الفتوحات ، بل والغزوات ، ولم تظهر قيادة قوية بعد سليمان القانوني ، وتوارث سلسلة من السلاطين الضعاف المتهاونون في حق دينهم ورعاياهم ، الذين اختاروا بطانة سوء من المنافقين وأعداء الإسلام ، وذلك حتى استنفل الداء ، وصعب الدواء في وقت أزدادت فيه التحصينات الداخلية والخارجية للدولة .

ومرة أخرى ، عين كورجي خادم محمد باشا (١٠١٣ - ١٠١٤ هـ) على آيالة مصر مكلفاً بالعمل على إقرار الأمن والهدوء في البلاد . وفي هذه الأثناء ، صدرت أوامر سلطانية لأمرام مصر السناجق ولأغوات العسكر ، ولجماعات للثفرقة والهاويشية ، وكتخدا البلوكات ، ولجميع طوائف الجند الذين يباشرون مهام الحراسة في مصر ، بالإنصياع الكامل والطاعة العمياء لممثل السلطان أمير أمرام مصر الذي وكلت إليه مهمة إعادة تنظيم الآيالة ومساعدته في القيام بمهامه المكلف بها^(٣١) ، كما أكدت الأوامر على محمد باشا ضرورة تتبع العصاة والقبض على قاتلي إبراهيم باشا ومحاكمتهم بحسب الشرع الشريف^(٣٢) . وبالفعل ،

وبعد التحقيق الشرعى قضى على أكثر من ثلاثمائة جندي بالإعدام ، وعلى كثير منهم بالنفى (٢٣) . وبذلك ، كان لهذه الإجراءات الراسعة أثر فعال فى إخماد الفتنة ، ومرور البلاد بمرحلة هدوء نسبي فى فترة ولاية حسن باشا (١٠١٤ - ١٠١٦هـ) .

وأخيراً ، عين على مصر سلاحدار السلطان الوزير قره محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ) . وقد بدأ هذا الوالى فور وصوله مصر بتقصي أحوال البلاد من المسؤولين ، ويعد أن وضع يده على الأسباب الظاهرية لحالة الاضطراب الإدارى والمالى فى الأيالة ، شرع فى أخذ الإجراءات اللازمة والمناسبة للقضاء على هذه الأسباب ، وخفى عن هذا الباشا أيضاً عوامل الاضطراب فى مركز الدولة ، تلك التى كانت آيالة مصر أولك الولايات المتأثرة بها ، ولذلك كان ما اتخذته من إجراءات عبارة عن مسكن لداء الأيالة ، سرعان ما عاد للظهور مرة أخرى .

وكانت أهم هذه الإجراءات ، أن قره محمد باشا رفض أخذ أموال الكشوفية التى اعتاد أمراء الأمراء اخذها من الكُشَاف عقب وصولهم ، حيث بلغت هذه الأموال فى بعض الأحيان مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) ذهبية ، وكانت سبباً مباشراً لانتشار البدع المختلفة فى إدارة البلاد ، فالغى الباشا هذه العادة السيئة ، وأصدر أوامره بعدم منح الأمناء مقاطعات بالتزامات تفوق طاقاتهم ، وطاقة ما يلتزمون به من مقاطعات ، كما قضى بربط هذه الإلتزامات ، وكافة معاملاتها بديوان مصر مباشرة ومنع منحها بواسطة الكُشَاف (٢٤) ، وقام بعزل من ثبت فسادهم من الكُشَاف والأمناء ، وأمر برفع قوانين الأراضى القديمة التى كان هؤلاء الكُشَاف يطبقونها مستغلين عدم خضوعها للقوانين العثمانية ، مستحدثين الكثير من البدع الإدارية ، ويأقرار النظم العثمانية المعروفة باسم « نفاثر الترتيب » التى أعدت فى فترة ولاية سليمان باشا (٩٢١ - ٩٤١هـ) . وهكذا ، بدأ محمد باشا إصلاحاته بالإهتمام بأمور الأراضى التى كانت تمثل المورد الرئيسى فى الأيالة ، فقام بتوفير احتياجاتها الميرية ، كحيوانات الجرافة ، وتعمير الجسور الميرية فى الولايات ، وتعيين مبالغ مالية على كل ناحية من النواحي التى يتصرف فيها أصحابها بطريق أوقاف الرزق القديمة ، حيث جدد برامات

تمسكاتهم . وعلى هذا النحو ، حاول الباشا العمل على تعمير البلاد وزيادة دخل الخزينة الميرية في نفس الوقت (٣٥) .

ومن ناحية أخرى ، جمع الوزير أمراء مصر السناجق وكشافها وأمنائها ، وطوائف العسكر بها ، حيث أعلمهم بالتدابير التي اتخذت للإصلاح الإداري في الأيالة ، ورفع ما استحدث من بدع . وبخاصة ما أطلق عليه اسم « الطلبة » . ولما سمعت طوائف الكركللو والتوفنكجي والجرأكسة بهذه الإجراءات ، رفعت راية العصيان ، وقام العصاة بقتل كاشف الغريبة الذي قاومهم ، واستمروا في تحصيل هذه البدع غير الشرعية من الأهالي . وعلى الفور ، جرد الوزير حملة كبيرة من جند الجاويشية والمتفرقة تحت قيادة قوجة مصطفى بك وبعض أمراء مصر الآخرين واتباعهم للقضاء على حركة التمرد هذه (٣٦) . ولما رأى العصاة أنَّ مؤيديهم من العريان قد تخلوا عنهم ، وأنهم أصبحوا يواجهون حملة عسكرية كبيرة لا قبل لهم بها ، فضلك قواهم التسليم لمصطفى بك ، ولم يسع بقية العصاة من العسكر إلا طلب الأمان من الوزير . وفي ١٧ ذي القعدة ، صدرت أوامر الباشا بإعدام ٢٣ من رؤوس العصاة ، و٥٠ من أفرادهم ، وبالعفو عن الآخرين ، بعد أن تشفع لهم نفر من أعضاء الديوان ، إلا أن الوزير رأى نفي ثلاثمائة نفر منهم إلى اليمن بعد ذلك (٣٧) .

وبعد أن استقرت أحوال البلاد نسبياً بعد هذه الإجراءات ، قام بتنظيم أحوال السكة ، وبالتفتيش على صوامع الحبوب الميرية ، وضبطها ، ثم وجه أمانتها للشخص المناسب ، ولم ينس للوزير عند تخطيطه لهذه الإصلاحات ، الجماعات العسكرية التي كانت إحدى الأسباب الرئيسية لحالة الاضطراب في البلاد ، حيث أمر ببناء حجرات خاصة بجماعة اللينى جرى من غير المتزوجين ، وجماعة العزب في صحن القلعة ، كما اهتم أيضاً بالفرق العسكرية الموجودة في الولايات ، فحرص على توفير احتياجاتهم ، ورواتبهم في الوقت المناسب . وبذلك ، استطاع استمالة طوائف العسكر وجذبهم لحظيرة الطاعة ، وأرسي حالة من الاستقرار المؤقت ، لم يسبق لها مثيل في الأيالة (٣٨) .

ومن العرض السابق للمراحل التي مرت بها إمارة أمراء مصر ، خلال القرن

السادس عشر الميلادي / العاشر الهجري ، وحتى أوائل القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي ، يتبين لنا ، مدى تدخل المراحل هذه فيما بينها، إلا أن حالة الاستقرار في المرحلة الأولى كانت هي الحالة الغالبة في إنهاء البلاد ، وحالة الاضطراب وبهذه ظهور الفساد الإداري الأكثر ظهوراً في المرحلة الثانية ، أما المرحلة التي أطلقنا عليها اسم مرحلة الإصلاح ، فقد انقضت في محاولات مستمرة من قبل الدولة لإعادة تنظيم مؤسسات الأيالة طبقاً لقوانينها العثمانية ، ومقاومة مستمرة من قبل أصحاب المصالح لإبقاء الأوضاع على ما هي عليه .

وإذا كانت المصادر التي وصلت إلينا سكنت عن دور طوائف الجراكسة في هذا الصراع ، إلا أنه ثبت فيما بعد وخلال القرن ١١هـ / ١٧م ، دور الأتراك الجراكسة واتباعهم في مقاومة هذه الإصلاحات بعد أن استطاعت هذه الفئة استعادة معظم نفوذها في الولايات ، واختراقها بكفائتها العسكرية والإدارية ، ودياريتها بأحوال البلاد ، اختراقها لكافة مؤسسات الأيالة ، حتى أنه يرى أن حركات التمرد التي قادها العسكر العثماني ضد إصلاحات الولاة ، كانت بتحريض من تلك القوى الجديدة - القديمة في مصر ، قوى المماليك الجدد ، فلم تستمر حالة الهدوء والاستقرار طويلاً في مصر ، حيث سرعان ما بدأ الفساد يستجمع قواه من جديد مرة أخرى ، وذلك ، نظراً لأن هذه الإصلاحات لم تكن سوى مُسكّنات للداء الذي كان مركزه الأستاذة ، وعدم التقيد في مركز الدولة بالسياسة الشرعية ، وضعف الهيئة الإدارية وعلى رأسها السلطان نفسه ، ووضع سيف الجهاد ، وإسكان الجند داخل المدن ، وبعدهم عن الثغور . وهكذا ، لما كانت حالة الاضطراب الإداري والمالي في مصر انعكاساً للأوضاع التي كانت تمر بها الدولة في نفس الوقت ، فبالرغم من محاولات إعادة الاستقرار والتنظيم في الأيالة ، تلك المحاولات التي استهدفت أساساً للتأسيس للمالية لتأمين الخزينة الإرسالية السنوية خلال القرن ١١هـ / ١٧م ، كانت الأيالة تعود كل مرة إلى النقطة التي بدأت الإصلاحات منها .

وسوف نحاول ، في الفصول التالية بيان التشكيل الإداري الأساسي للإدارة الحاكمة في مركز الأيالة وولاياتها المختلفة ، وكيفية توجيه الإدارة المركزية

بالدولة لهذا التشكيل منذ بدء مباشرته لمستوياته في الأيالة وحتى تسليمه تلك للمهام الإدارية التي تخلفه ، متتبعين التطورات التي طرأت على هذا التشكيل الأساسي ، وتأثير هذا كله على الأحوال العامة في البلاد إيجاباً وسلباً .

وكما سيتبين لنا ، أن الإدارة الحاكمة العثمانية في إيالة مصر ، قد انقسمت إلى قسمين أساسيين ، القسم الأول : اتخذ من مركز الأيالة في مصر القاهرة ، مقراً للحكم والإدارة ، ويأتى على رأسه أمير أمراء مصر مفوضاً عن السلطان كوكيل مطلق له في الأيالة ، ومساعدوه من الأمراء السناجق المحافظين .

أما القسم الثاني : فتمثله الإدارة المحلية لولايات الأيالة ، وهي تخضع لإشراف أمير أمراء مصر مباشرة وإدارته الحاكمة في مركز الأيالة . وعموماً ، تنقسم مهام هذه الإدارة المحلية بين الأمراء السناجق في ثغور الأيالة وولاياتها الهامة ، وبين الكشاف ومشايخ العريان الذين استطاعوا الوصول لمراتب الأمراء السناجق منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م .

وهنا نترك القلم في محاولة لتتبع لحوال وسمات هذه الإدارة الحاكمة ، وكيفية إدارتها للمؤسسات الأيالة المختلفة ومدى ارتباطها بالإدارة المركزية في الأستانة ، وذلك من واقع وثائق الديوان الهمايوني وأرشيف السلاطين في استانبول .

أمير أمراء (وزير) مصر

وهو المسئول عن إحدى أهم المؤسسات الإدارية المحلية في الدولة العثمانية ، وصاحب الصلاحيات الواسعة في المناطق التي كانت خاضعة لحكم المماليك من قبل ، والمفوض في رعاية أمور الحرمين الشريفين باسم السلطان ، وحامي حدود الدولة الجنوبية ، ورأى مصالحها المحلية والدولية في المنطقة ، وهو في كل هذا ، وكيل السلطان المطلق في مصر .

وإذا كان لقب أمير الأمراء أو بكركي (بيلرلي) قد عُرف في التشكيلات السلجوقية ، وفي تشكيلات دولة المماليك ، فقد كان أيضاً اللقب الرسمي لرئيس الإدارة العليا في ولايات الدولة العثمانية . إلا أننا نجد أن أمير أمراء مصر خاير بك (٩٢٣ - ٩٢٨هـ) كان يعرف باسم « ملك الأمراء » بين الأهالي (٢٩) ، في

حين أنه كان يُخاطب رسمياً بلقب « والى مصر » أو « أمير أمراء مصر » (٤٠) وكان منصب « ملك الأمراء » هذا من أهم المناصب التي تلى رتبة الوزارة في تشكيلات دولة سلاجقة الأناضول ، وانتقلت بالتالى إلى تشكيلات الدولة العثمانية في مصر . أما لقب « بكلى بكى » فهو ترجمة تركية صريحة للقب « أمير الأمراء » (٤١) . وعموماً ، فإننا نصادف ذكر القاب « بكلى بكى » و « أمير الأمراء » و « والى » من حين لآخر فى الوثائق العثمانية والأوامر والفرمانات الموجهة لأمير أمراء مصر خلال القرن ١٠هـ / ١٦م .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت هناك القاب خاصة بأمراء الأمراء فى الدولة . وكانت هذه الألقاب تشير الى الصفات العامة لأمير الأمراء ، وأحياناً تسمى الى صلاحياته ومسئوليته المختلفة . وتصادف القاب أمير الأمراء محررة بالتركية فى الفرمانات والأوامر السلطانية ، كما تصادف أيضاً مكتوبة بالعربية فى الحجج الشرعية والمكاتبات المحررة بالعربية .

أما القاب أمير أمراء مصر التي كانت تدرج فى المكاتبات التركية خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد وردت على النحو التالى : « أمير الأمراء الكرام ، كبير الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، صاحب العز والاحتشام ، للخص بمزيد عناية للملك الأعلى .. » (٤٢) .

وكانت ترد فى المكاتبات العربية ، خلال نفس هذه الفترة ، القاب لأمير أمراء مصر تمتوى على مجموعة من عبارات التفويض التي تبين حدود صلاحيات أمير الأمراء ، وما كُلف به من مسئوليات فى مصر وولايات الدولة الشرقية . ففي إحدى الأوامر الموجهة من السلطان إلى أمير أمراء مصر داود باشا (٩٤٤هـ - ٩٥٦هـ) المتعلقة بإحتياجات الحرمين الشريفين ، ذُكر اسم أمير الأمراء ملحقاً بالألقاب العربية التالية : « منجّر مصالح الأمم ، ملاذ عظماء العرب والعجم ، ملك الأمراء العظام ، وسيد الكبراء الفخام ، العالم العلامة .. نظام للملكة ، لسان السلطنة داود باشا ، كافل السلطنة الشريفة بالدينار المصرى ، والإقطار الحجازية واليمنية ، والجهات القبلية والبحرية .. » (٤٣) .

ومع بدء منح أمير أمراء مصر رتبة الوزارة ، منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ،

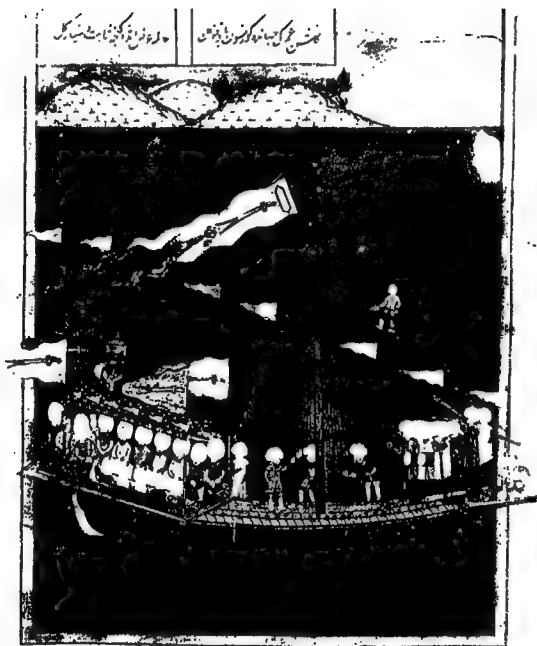
وأوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، أصبحت القاب وزير مصر التي كانت تنصدر المكاتبات التركية ، أكثر إتساعاً عن ذي قبل ، فحوت على أهم صفات وسمات مرتبة الوزارة ، والمهام والمسئوليات المفوض فيها : « دستور مكرم ، مشير مفخم ، نظام العالم ، منبر أمور الجمهور بالرأى الصائب ، متمم مهام الأنام بالفكر الثاقب . مهّد بنيان الدولة ، مشيد أركان السعادة والإجلال ، للحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى مصر محافظه سنده اولان وزيرم .. » (٤٤).

وإذا انتقلنا لعرض أحد نماذج الألقاب التي تنصدر المكاتبات العريية ، في نفس هذه الفترة ، فسوف نجدها ترجمة عربية لألقاب الوزير التركية ، مع بعض الاختلافات الطفيفة: « .. حضرة مولانا الوزير للعظم ، والمشير المفخم ، الدستور للمكرم ، منبر أمور جمهور العام ، منصف للظلوم ممن ظلم ، مؤسس قواعد للدولة والأقبال برأيه الصائب ، مشيد عنوان الصولة والإجلال بفكره الثاقب ، مولانا الوزير ... ، محافظ للملكة الشريفة الإسلامية بالديار المصرية ، والأقطار للحجازية حالاً .. » (٤٥) .

وهكذا ، كانت القاب أمير أمراء مصر تعكس بوضوح الأهمية الإستراتيجية لمنصبه بالنسبة للدولة بين تشكيلاتها المحلية وسوف تتضح لنا هذه الأهمية بجلده ، ابتداء من شروع هيئة الديوان الهمايوني في اختيار أمير أمراء مصر ، وحتى عزله ومحاسبته ، وماراً بما تلقاه مسئولياته في الأيالة والمنطقة من رعاية وعناية من قبل الدولة ، بل من صاحب الخزينة الإرسالية المصرية ، السلطان العثماني شخصياً .

١ - تعيين أمير أمراء مصر :

لقد كان لتعيين أمير أمراء مصر أهمية خاصة بالنسبة لسياسة الدولة العثمانية الإدارية والاقتصادية المتعلقة بولاياتها الشرقية . فبعد دخول أملاك دولة المماليك تحت الإدارة العثمانية ، وقعت مسئولية حماية هذه المناطق من العالم الإسلامي على عاتق الحكام الجند . فكان الحفاظ على سواحل الدولة وثغورها الجنوبية ، وحماية منطقة الحرمين الشريفين من الاعتداءات الخارجية ، ورعاية مناطق اليمن والحبشة ، وتوطيد الحكم العثماني فيها ، ومواجهة حركات



جولای محرم علی باشا و اهل الدیوان فی بحر النیل بمصر
(و قلع علی باشا - ورق ۲۴ ب)

العصيان المتتالية في تلك المناطق ، من أهم الأمور التي كانت الإدارة المركزية تضعها نصب أعينها عند اختيار أمير أمراء مصر . فكان أمير أمراء مصر ينتخب ممن أثبتوا كفاءته منقطعة النظر ، وحسن تصرف في الأمور التي كلفوا بها من قبل ، وممن تقلبوا في مناصب الدولة المختلفة ، فصارت لديهم الإحاطة الكاملة بالأحوال السياسية والعسكرية في المنطقة . وبناء على ذلك ، رأينا أمير أمراء اليمن السابق مصطفى باشا الذي كان يباشر مهامه في ولاية الروم من قبل مرشحاً لمنصب أمير أمراء مصر في ٩٦٨هـ (٤٦) ، واختير أمير أمراء مصر السابق سنان باشا الذي كان يباشر مهام وظيفته كأمير أمراء لليمن وسردارها في ٩٧٨هـ (٤٧) . واعتباراً من النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦ م ، كان أمير أمراء مصر يرشح غالباً من بين نفتردارية الدولة ، حيث كانت الأستانة بصدد إصلاح مالية مصر ، بعد أن بدأ يدب الفساد في تشكيلاتها ، فوجهت مصر في عام ٩٨٨هـ إلى حسن آغا ، باش خزينة دارية الحرم الهمايوني (٤٨) ، وفي عام ٩٩٢هـ إلى نفتردار الشق الثاني سنان بك الذي كان يباشر وظائفه كدفتردار لمصر (٤٩) ، وفي عام ١٠١٢هـ إلى نفتردار الأناضول إبراهيم باشا (٥٠) .

ومراعاة من الدولة للمسئوليات الملقاة على عاتق أمير أمراء مصر ، فإنه منذ انتقال مصر للإدارة العثمانية ، حرصت الأستانة على توجيه تلك البلاد لأحد وزراء الديوان الهمايوني « قبة وزير لرى » (وزراء القبة / أي الديوان) ، فنلاحظ تعيين الوزير الأعظم يونس باشا في عام ٩٢٣هـ ، والوزير الثاني مصطفى باشا في عام ٩٢٩هـ ، والوزير الثاني أحمد باشا في عام ٩٣٠هـ ، والوزير الأعظم إبراهيم باشا في عام ٩٣١هـ على أيلة مصر . إلا أن هذا التقليد لم يراعى كثيراً فيما بعد حيث أخذ تعيين الولاة بدرجة وزير على مصر شكلاً متفاوتاً . فعقب ترشيح الوزير قوجة سنان باشا أمير أمراء وسردار اليمن لإدارة مصر للمرة الثانية ، أرسل إليه السلطان خطاباً يبيّن فيه ما يلي : « إن إرسال أحد الوزراء العظام لحافظة مصر ، سخة قد سحها الأجداد منذ القدم .. ، ولذا ، فإنه قد

فوضت إليه **أيالة مصر القاهرة** مع **رتبة الوزارة** (*) ومنذ تعيينه بفتريدار الروميلى محمد باشا كوالى على مصر فى عام ١٠٠٤هـ ، صار توجيهه إمارة أمراء مصر مع رتبة الوزارة عرفاً متبعاً ، حتى أنه يُصانف فى أحيان كثيرة أن توجه رتبة الوزارة نفسها إلى مرشح إمارة أمراء مصر إذا لم يكن وزيراً بالديوان الهمايوى بالفعل^(٥١) . وقد أطلق على منصب الوزارة هذا اسم « وزارة الخارج » فى التشكيلات المركزية للدولة .

ومنذ النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حرصت الإدارة المركزية فى الدولة على اختيار الأمراء الذين يتصفون بالولاء المطلق للمسلطان من رجاله الخاصين ، والذين هم فى نفس الوقت على إحاطة كاملة بإهتمامات السلطنة والسياسة العامة لها فى مصر ، اختيارهم كولاة على أيالة مصر . وقد كانت هذه السياسة إنعكاساً لأهتمام الدولة بمصر ، وبضرورة توطيد الاستقرار فيها ، وإصلاح مؤسساتها المختلفة التى بدأ يندب فيها الفساد . ويبرز اتجاه الدولة هذا من خلال هذا الامر السلطانى المرسل للوزير قومه محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ) ، حيث يؤكد على أنه : « .. لما كان الوزير المذكور - محمد باشا - قد نشأ فى الحرم الهمايوى ، فإن السلطان اعتمد على فراسته وعقله وكياسته فى تدبير شئون الأيالة على النحو المرجو » (**). إلا أننا نلاحظ أن تعهد أمير الأمراء للمرشح بزيادة الخزينة الإرسالية المصرية ، كان عنصراً هاماً فى موافقة السلطان على هذا الترشيح ، فى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م : حيث وجهت أيالة مصر للفتريدار سنان بك بعد أن تعهد بزيادة الإرسالية المصرية بمقدار ٢٠٠,٠٠٠ ذهبية^(٥٢) .

لقد كانت إمارة أمراء مصر تنحل بوفاة أمير أمرائها ، ك وفاة على باشا عام ٩٦٨هـ أثناء أدائه مهام وظيفته فى مصر^(٥٣) ، أو على أثر التأكد من عدم كفايته

(*) « ... قديم الأيام من محافظه مصره ووزراء عظماء من يرى إرسال أولئهم سنة سنوية لجناد أولوب ... ، وزارته مصر قاهره لئالئنى سكا تفويض وتقليد ايليوب ... : نفتر المهمة رقم ١٤ ، ص ٨٧ / نى القعدة ٩٧٨ هـ .

(**) « ... سن ، حرم محتر ممده نشق ونبالوب ، هر وجهه فكر وفراسته ، وعقل وكياسته اعتماد هما يومم واربر ... : نيل نفتر المهمة رقم ٨ / ربيع الأول ١٠١٦ هـ .

للمنصب ، كفضل محمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦ هـ) فى السيطرة على حركة عصيان العسكر بالإيالة (٥٤) ، أو عند تعيينه فى منصب أعلى ، كتعيين قوجه سنان باشا والياً وسرداراً على اليمن مع رتبة الوزارة (٥٥) . وعندئذ ، كانت هيئة الديوان الهمايونى تقوم بإنتخاب رجل دولة مناسب ليحل محله ، حيث يستقبل أمير الأمراء المرشح من قبل السلطان الذى يقوم بالإحسان عليه بخلعه وسيف ، حسب الأعراف العثمانية المعمول بها (٥٦) . وعقب ذلك ، كان أمير الأمراء المرشح يُبلّغ بالتعليمات والأوامر السلطانية التى تعتمد غالباً على التقارير الدورية التى كانت ترد من مصر أو من المناطق التى كانت تُشرف عليها إدارياً - الحرمين ، اليمن ، والحبشة - إلى الأستانة ، ويُكلف بالعمل طبقاً للأحكام السلطانية التى كانت قد صدرت من قبل فى شتى هذه الأمور (٥٧) .

أما إذا كان أمير الأمراء المرشح يباشر مسئولياته فى إحدى ولايات الدولة الأخرى ، كان عادة ما يُبلّغ بتعيينه على إيالة مصر ، حيث كانت تُرسل إليه التعليمات التى تبين كيفية تحركه كتابة . فعقب التصديق على تعيين أمير أمراء دياربكر حسين باشا على إيالة مصر ، أرسلت إليه الأوامر بأن يصل فوراً إلى ولايته الجديدة فى القاهرة ، وأن يشرع فى ضبط وربط الأمور فى البلاد ، وصيانة مصالحها فى الحال ، وأن يتقيد بتنفيذ الأوامر التى كانت قد صدرت بخصوص الحرمين الشريفين إلى سلفه الوزير سنان باشا ، وأن يُجهز الأموال والبارود الذى صدرت الأوامر بإعدادها وإرسالها للأستانة بمجرد وصوله (٥٨) . ومن ناحية أخرى ، كانت التعليمات ترسل أيضاً إلى أمير أمراء مصر السابق أو قائمقامه بأن يقوم بمباشرة إدارة البلاد وربط أمورهما حتى وصول خلفه الجديد (٥٩) ، وإلى أمراء مصر السناجق والعسكر العثمانى الموجود بمصر بأن يباشروا مهامهم بصدق ، وأن يطيعوا أمير الأمراء الجديد ، وإلى ولايات الدولة بالمنطقة ألا يخالفوا أمير الأمراء الجديد ، وأن يكونوا عوناً له فى تنفيذ الأوامر السلطانية فى المنطقة (٦٠) . كما كانت الأوامر السلطانية ترسل لإدارى الدولة وأمراء السناجق الموجودون فى طريق سفر أمير أمراء مصر إلى مقر ولايته ، توصيهم بتأمين وتهيئ الطريق له ، وتوفير كافة احتياجاته الضرورية حتى وصوله للأراضى المصرية (٦١) .

ويحسب القوانين العثمانية المعمول بها ، كانت المدة العرفية لولاية أمير الأمراء في النوبة ، سنة واحدة ، وكان يمكن للأمير الأمراء أن يبقى في منصبه لأكثر من عام ، بعد أن يثبت كفايته واقتداره على تدبير شئون الولاية على النحو الذي يرضى الأستانة ؛ وعندئذ ، كان يحسن عليه بخلعة وسيف كل عام . ففي حين أن كانت مدة ولاية أمير أمراء مصر ، خلال مرحلة الاستقرار الإداري في الأيالة ، تمتد لتصل لأكثر من عشر سنوات ، فقد تناقصت هذه المدة بشكل ملحوظ ، خلال النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فلم تتجاوز الخمس سنوات على أحسن تقدير . ولقد بين الحكم الخاص بإعادة تعيين محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠هـ) على مصر ، أنه نظراً لإدارة الوزير المذكور لأمر أايالة مصر على النحو الذي يرضى السلطان ، ولجتهانه في تحصيل الخزينة الإرسالية وإهتمامه بأحوال الحرمين الشريفين ، واحتياجاتها ، وإيصاله لإرساليات مصر واليمن إلى الأستانة سالمة وفي موعدها ، صدرت الأوامر السلطانية بإبقاء الوزير محمد باشا في مباشرته لوظائفه في مصر كما هو (٦٢).

وعلى أثر ورود انتهاء وصول أمير الأمراء الجديد إلى مصر ، كان أمراء مصر السناجق ، والكشاف ، ومشايخ العريان ، وكافة أعضاء هيئة الديوان العالى ، وفرق من جماعات العسكر بالأيالة يخرجون إلى الإسكندرية ، إذا كان الوالى قد سلك طريق البحر (٦٣) ، وإلى العادلية على الحدود الشرقية لمصر إذا كان قد سلك الطريق البرى ، لاستقباله (٦٤) . حتى أن أصحاب الحاجات والشكاوى من الأهالى ، كانوا أيضاً يخرجون لعرض أمورهم على الباشا الجديد (٦٥) . وفى اليوم التالى من وصول الباشا لمصر ، كان يدعو مستقبليه من أهل الديوان لعقد ديوان عام في منزله الأول هذا ، حيث كانت تقدم إليه الهدايا ، ويقوم هو بدوره في تجديد براءات أرباب الوظائف في الأيالة وإلباسهم الخلع الخاصة بكل فرد منهم (٦٦) ، وتوزيع ترقية الوصول على العسكر ، حسب العادة المعمول بها . وفى أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) ، أصبحت مراسيم الاستقبال هذه ، وتلك العادات من أهم الأسباب المباشرة لتقويض الاستقرار في البلاد ، ولظهور الفتن بين أمير أمراء مصر نفسه وبين الجند ، حتى وصل الأمر بالعسكر المستقبل

للباشا الجديد أن كانوا يقومون بإنتزاع الترقيات منه بالقوة ، وقد راح إبراهيم باشا (١٠١٢ - ١٠١٣هـ) ضحية لتجاوزات هؤلاء العسكر (٦٧).

وبعد قضاء أمير الأمراء الجديد عدة أيام فى منزله الأول فى الإسكندرية أو فى العادلية ، كان أحياناً ما يمر على الولايات الموجودة فى طريقه إلى القاهرة ، حيث كان يقوم بتفقد أحوالها وشكاوى أهلها على الطبيعة (٦٨) . وقبل أن يأخذ الباشا موقعه فى الموكب للحشيم الذى يسير به إلى القاهرة ، كان الصوياشى (والى القاهرة) يعلن فى المدينة عن وصول الباشا الجديد ، ويقوم بإعداد الطريق للمضى إلى القلعة ويمهده لاستقبال موكب الباشا . وكان هذا الموكب يضم معظم مستقبلى أمير الأمراء من فرق العسكر وفرق التشريفات والأمراء الجراكسة والأمراء السناجق ، وأعضاء هيئة الديوان ، وكان كل منهم يحتل موقعاً بحسب مرتبته ، ويستمر الموكب حتى يستقر به المقام فى قلعة الجبل التى كانت تعتبر مقام سكن الباشا الوزير ، ومقر حكمه فى نفس الوقت ؛ وعندئذ ، كانت تُطلق المدافع وتعزف المعازف إحتفاءً بوصول الباشا الجديد . وبعد إنتهاء مراسيم الاستقبال فى قلعة الجبل ، كان الوزير يسرع فى توزيع ما يطلق عليه اسم « إحسان الموكب » على طوائف العسكر التى شاركت فى العرض (٦٩) .

وحتى يتمكن أمير الأمراء الجديد من الإحاطة علماً بأحوال الأيالة المختلفة من أهل الاختصاص ، ويبان ما جاء فى الفرمانات والأوامر التى تحتوى على تعليمات وتوصيات السلطان لأعضاء هيئة الديوان العالى بمصر ، وكافة أضوات الجماعات العسكرية ، كان يسرع بدعوة أهل الديوان والإدارة فى البلاد للاجتماع ، وكان يُعرف هذا الاجتماع باسم « ديوان الوصول » وتبين رسوم « المينياتور » (الكاركاتير) المعاصرة بكل وضوح الشكل الذى كان يأخذه أعضاء هذا المجلس الذى كان يقام عادة فى ميدان « قره ميدان » بالقلعة . فكان الباشا يأخذ موقعه جالساً فى مكان متوسط ، وعلى يمينه قاضى مصر ، والكاتب العربى الذى يبدو كما لو كان يقرأ فرمان السلطان ، وعلى يساره كتخدا الوزير ، والدفتردار ، والأمراء الجراكسة ، كل حسب درجاتهم وكان من الأعراف المتبعة أن يقف الباشا وجميع أهل الديوان أثناء قراءة فرمان السلطان . ومن

ناحية أخرى ، وفى ساحة مجاورة كان نفس الكاتب العربى يقوم بقراءة الفرمان نفسه لطائفة العسكر ، حيث كانوا - كما يبدو - ينصتون للأوامر السلطانية من فوق جيابهم كل حسب مرتبته (٧٠) .

وكان أول عمل يقوم به باشا مصر الجديد فى « ديوان الوصول » الذى كان يستمر لعدة أيام متتالية ، التفتيش على الأموال الموجودة فى الخزينة ، وتحرر إيراداتها ومصاريفها ، كما كان يُصدر أوامره بتوفير مهمات واحتياجات مركز الدولة (٧١) ، ويرفع للاستانة تقاريره حول أحوال الآيالة التى قام بتفقدتها (٧٢) . وفى هذا الديوان أيضاً ، كان الباشا يقوم بتحصيل رسم يطلق عليه اسم «كشوفيه صغير» من أرباب المناصب بالآيالة . وعندئذ ، يتم إقرار كل منهم فى منصبه . ويعتبر هذا النوع من الكشوفية واحداً من مصادر دخل أمير الأمراء ، وهذه الكشوفية نوعان : كشوفية كبير ، وتشكل عائدات القرى الخاصة بالباشا ، والنوع الآخر : يتشكل من الأموال التى كان يحصلها الباشا من أهل المناصب كل عام ، وعند وصوله بصفة خاصة (٧٣) . كما كان الباشا يحرص فى هذا الديوان على متابعة إجراءات محاسبة أمير الأمراء السابق ، وحصر وضبط مخلفاته إذا كان قد توفى فى الآيالة أثناء مباشرته لمهامه . وهكذا ، يبدأ وزير مصر مهام منصبه فور وصوله للآيالة .

ب - وظائف أمراء مصر ومسئولياته :

رأينا عند تعرضنا لعملية اختيار أمير أمراء مصر ، كيف كانت الإدارة المركزية بالدولة تلتزم فى شخصية المرشح لهذا المنصب القدرة على تطبيق سياسة الدولة وعلى مواجهة الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية التى كانت تمر بها المنطقة . ونظراً لما كانت تتمتع به آيالة مصر من موقع جغرافى وتاريخى هام بالنسبة للدولة وللمنطقة ، ولما كُلف به أمير أمراء مصر من مسئوليات هامة للدولة ، فقد منح ذلك الوالى صلاحيات واسعة تمكته من القيام بوظائفه على أكمل وجه . إلا أن هذه الصلاحيات كانت مقيدة بالإطار العام لسياسة الدولة الداخلية .

ف عقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، صارت كافة العلاقات الخارجية للآيالة مرتبطة بالسياسة العامة للدولة . وبذلك كانت مسئوليات أمير أمراء

مصر الخارجية تقتصر على الصفة التنفيذية لما التزمت به الدولة من معاهدات واتفاقيات دولية مع دول العالم الخارجى . وعلى الرغم من هذا ، فقد كان لوزير مصر صلاحيات واسعة فى أقالمه ، والمناطق الإدارية التابعة للدولة فى المنطقة .

وعموماً ، لم تبرز صلاحيات أمير أمراء مصر ، وتتحدد مسئولياته بصفة قطعية إلا بعد أن تم وضع القانون التنظيمى لأحوال الأيالة والمعروف باسم «قانون نامه مصر» عام ٩٣١هـ / ١٥٢٥ م . فقد كان أمير أمراء مصر ، خلال المرحلة الانتقالية للإدارة العثمانية ، يباشر مسئولياته العرفية - الملكية العامة بالأيالة ، طبقاً للظروف التى كانت تمر بها البلاد ، حيث كان يشرف على شئونها الإدارية والمالية ، ويدير أمورها العسكرية والقضائية ، حسب ما تقتضيه الضرورة . وكانت أهم مسئوليات الوزير ، خلال هذه المرحلة ، تتمثل فى ، إقرار وتوطيد الحكم العثمانى فى البلاد ، وحصر نفوذ بقايا السيفوف من الأمراء المماليك ومشايخ العربان فى النواحي المختلفة من الأيالة ، وتأمين الحماية الكافية لمركز الأيالة وولاياتها ، وتأمين وتوفير الأمن والاستقرار بين العباد . ولم تكن هذه المسئوليات سوى تكاليف كانت ترد لأمير أمراء مصر على شكل فرمانات وأوامر سلطانية تبعاً للأحوال التى كانت تمر بها الأيالة ، ولم تأخذ صفة القانون الدائم .

وهكذا ، تحددت صلاحيات ووظائف أمير أمراء مصر الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية بموجب قانون نامه مصر ، فكانت تصدر القرارات بخصوص شئون الأيالة المختلفة فى ديوان مصر تحت إشراف أمير الأمراء المباشر ، وفى حضور أهل الاختصاص من أعضاء هذا الديوان . ولما كان أمير أمراء مصر هو الوكيل المطلق للسلطان فى الأيالة والمسئول الأول عن كافة أمورها أمام السلطان والديوان الهمايونى ، فقد كانت متابعته إدارى الأيالة لتنفيذ الأوامر السلطانية ، وقرارات الديوان الهمايونى ، وديوان مصر العالى على النحو المطلوب ، تأتى على رأس المهام الأساسية للمناطق بها . فقد كانت كافة الأمور الهامة الموكولة لإدارى مصر تعرض أولاً وقبل الشروع فى إقرار تنفيذها ، على أمير الأمراء بواسطة ناظر الاموال (الدفتردار) ، وقاضى مصر ، فإذا كان هناك ضرورة لعرضها على مركز الدولة يحرر على الفور تقريراً مستوفياً بالأمر ، ثم

يُرفع للمناقشة في الديوان الهمايوني بالأستانة . وكما كان وزير مصر يقوم بالإشراف على سير الإدارة في الولايات ، ويتتبع لحوالها أولاً بأول ، بواسطة العروض الدورية التي كان يرفعها إداريه من أمراء السناجق وكُشَاف ومشايخ عريان ، فقد كانت تعرض عليه محاسبات تلك الولايات ، حيث يتم مناقشتها تحت نظارته في الديوان العالى ، وحوال الأمناء والمباشرين بها .

ومع مطلع النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، ظهر قصور ولاية مصر فى إشرافهم ومتابعتهم لأمر الأيالة ، حيث كانت تصدر الأوامر تلوا الأوامر تمثهم على التقيد بسياسة الدولة فى مصر ، ومواجهة فساد إدارى الولايات(٧٤) .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت صلاحيات أمير أمراء مصر تمثل الحدود التى وضعتها الدولة لبيان الخطوط العريضة لعلاقة أميرالأمراء بمؤسسات الدولة بالأستانة ، ومسئوليته فى مختلف مؤسسات الأيالة ، ولطبيعة اتصالاته مع العالم الخارجى . أما صلاحيات أمير أمراء مصر داخل إطار الدولة ومؤسساتها ، فقد تحددت بصفة أساسية حسب النظم والاعراف المعمول بها فى الدولة العثمانية . فكان على أمير الأمراء ، باعتباره على درجة وزير ، حضور جلسات الديوان الهمايوني لمناقشة أمور الدولة الهامة ، حيث كان ينوب عنه فى هذه المهمة نائب يقيم فى الأستانة يحيطه علماً بنتائج المسائل المعروضة على المجلس أولاً بأول ؛ كما كان دائماً ما يتلقى التعليمات فى شئون الأيالة المختلفة ، سواء فى صورة فرمان سلطاني بعد إقراره من الديوان الهمايوني ، أو على شكل رسائل رسمية موجهة من الوزير الأعظم . ولما كانت كافة مؤسسات مصر ، كمؤسسة نظارة الأموال (البقترارية) ، ومؤسسة القضاء ، تعمل تحت الإشراف المباشر لأمير أمراء مصر ، فقد كانت ترفع التقارير حول المسائل الهامة من حين لآخر ، إلى الديوان الهمايوني ، حيث كان ينتظر الهام منها فى هذا الديوان ، وتحول الأمور المالية الأخرى إلى ديوان بقتردار الأناضول ، والشئون القضائية لديوان قاضى عسكر الأناضول .

وإذا كان السلطان العثماني هو القائد العلم للجيش العثمانية فى المؤسسة العسكرية العثمانية ، حيث كان ينوب عنه أحياناً الوزير الأعظم بعد منحه لقب

«السردار الاكرم» ، وكان ينضوى تحت لوائه الوزراء وامراء الامراء وامراء السناجق أو ممثلين عنهم فى الحملات التى كانت الدولة تخوضها ؛ فقد كان أمير أمراء مصر هو القائد الأعلى للمؤسسة العسكرية فى الأيالة ، فكان يقوم بدور الإشراف على حملات الدولة فى المنطقة ، وتوفير احتياجات هذه الحملات من مصر . ومن ناحية أخرى ، فقد اختص وزير مصر أيضاً ، برعاية مصالح الدولة الهامة فى منطقة الشرق ، وبالأخص فى الحرمين الشريفين ، والمناطق التى كانت خاضعة للحكم المملوكى من قبل ، حيث أعطى صلاحيات مطلقة فى معاونة الولاة فى هذه الولايات والإشراف على إدارتهم لها ، وعلى مجريات الأحداث بها ، ورفع هذا كله فى تقارير مفصلة وديورية إلى الأستانة . ولا غرو فى كل هذه الصلاحيات التى منحت لوزير مصر ، فقد كان مُرسَل الخزينة الإرسالية السنوية للأستانة ، وحامى حدود الدولة الجنوبية .

لقد كان الإشراف على إدارة شئون الأيالة بشكل يوازن بين استقرار أحوال الرعية وبين زيادة واردات الدولة من الأيالة ، أهم مهام أمير أمراء الدخلية على الإطلاق^(٧٥) ، حتى أعتبر تحصيل واردات الأيالة دون الحاق الأذى والظلم بالرعية ، وبون نشر البدع المخالفة للشرع الشريف ، من عوامل نجاح أمير الأمراء فى ولايته^(٧٦) . وإذا كان أمراء مصر قد نجحوا فى تحقيق حالة التوازن هذه خلال مرحلة الاستقرار (٩٣١-٩٦٧هـ) ، إلا أنهم أخفقوا بعد ذلك ، أثر قبول الولاة للهنديا من الكشف والمباشرين كل عام لتجديد تعيينهم^(٧٧) ، الأمر الذى شجع هؤلاء الإناريين ودفعم لتحصيل ضرائب مخالفة للشرع والقانون ، وبذلك كانوا سبباً فى إيقاع الظلم بين الرعية ، والاضطراب فى المجتمع ، ولم يوفقوا بالتزاماتهم المالية تجاه الآستانة . وعلى الرغم من إتخاذ الدولة الإجراءات اللازمة لمنع الحاق مُحصكى الأموال الميرية من العمال الظلم بالأهالى ، بإرسال الأوامر الشديدة للهجة لأمير الأمراء ، ولكن دون جدوى^(٧٨) .

وكانت حملية مدن وولايات الأيالة ، وتأمين الهدوء والاستقرار فى أنحاء القاهرة وضواحيها ، من جملة مسئوليات أمير الأمراء المباشرة . فكان الباشا ، يقوم بتكليف قوة الأمن فى المدينة ، وعلى رأسها جند البنى چرى ، وأغوات البلوكات ، ويمباشرة صوياشى القاهرة للقيام بهذه المهمة^(٧٩) . أما فى الولايات

فكانت هذه المسؤولية تقع على عاتق قوات الكوكلكو الذين كانوا يباشرون وظائفهم بطريق المناوبة كل ستة أشهر ، وذلك تحت قيادة لغوات الكشاف (٨٠) . وكان على أمير أمراء مصر توفير قوات احتياطية - طوارئ - إذا ما دعت الضرورة لذلك (٨١) . وفي النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأ الاغوات والصوباشية يواجهون الصعوبات لتوفير الأمن والاستقرار في القاهرة ، نتيجة الهجمات المتتالية التي كان يشنها العصاة من العريان على ميناء بولاق وعلى أحياء القاهرة . ولذا ، فقد شرعت الإدارة العثمانية في تكليف أحد أمراء مصر من ذوي الخبرة والدراية لمعاونة صوباشي القاهرة ، وذلك بطريق المناوبة (٨٢) . إلا أنه في أواخر هذا القرن يروى البكري أن حالة الفساد وانتشار المظالم التي كان يقوم بها الجنود المكلفين بتوفير وإقرار الأمن والاستقرار في البلاد ، لم يستطع أمراء الأمراء مواجهتها خلال تلك الفترة (٨٣) .

ويعتبر أمير أمراء مصر ، القائد الأعلى للجيش العثمانية في الأيالة ، والمسئول الأول عن تنظيم فرقها وتوفير احتياجات هذه الفرق العسكرية ، وحل مشاكلها ، وتنفيذ أوامر مركز السلطنة الخاصة بهذه الفرق . ومنذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م مثلاً حدث تقصير من أمراء أمراء مصر في مختلف المهام المكلفين بها ، فقد أدى عجزهم أيضاً عن توفير علوفات الجند وتوزيعها في موعدها ، إلى مخالفة هؤلاء الجند لأوامرهم ، وتجربتهم عليهم ومحاولة قتلهم ، فمُنذ حركة الجند التي حدثت في عصر لويس باشا (٩٩٤ - ٩٩٨هـ) ، أصبح الجند يحصلون على ما يرغبون بالقوة ، وبالضغط على أمير الأمراء والإدارة العثمانية (٨٤) .

لقد كان أمير أمراء مصر مكلفاً بالإشراف على شئون الأيالة العنصرية والقضائية الشرعية ، حيث كانت هذا الأمور والنظر فيها على رأس مسئوليات قاضي مصر الحنفي . فكان قاضي مصر يقوم بالنظر في الدعاوى التي تحتاج لمشورة أمير الأمراء في ديوان مصر العالي . أما المسائل الشرعية الأخرى فكان يفصل فيها في مجلس خاص بحضور قاضي مصر وبعض النواب . وكان على أمير الأمراء التصديق على ما يعرضه القاضي عليه من تصريحات . وعلاوة على ذلك ، كان يقوم بتتبع أحوال قاضي مصر وكتابة التقارير الدورية عن مدى قيامه

بوظائفه فى الآيالة ، وتفقد شئون قضاة المناطق السنجقية الأخرى ونوابهم الذين كانوا يباشرون وظائفهم فى مدن الآيالة ونوابيها عن قرب ، والإشراف على أدائهم لوظائفهم بكفاءة ، ومنعهم من ظلم الرعية^(٨٥) ، ورفع ذلك كله فى تقريره الشامل إلى مركز الدولة فى الأستانة .

وكما كان قاضى مصر معاوناً لأمير أمراء الآيالة فى الشئون العبدية والقضائية الشرعية ، كان ناظر الأموال (الدفتر دار) مساعده فى الأمور المالية . فقد كان الدفتر دار مسئولاً أمام أمير أمراء مصر عن كافة شئون الآيالة المالية ، إلا أن مسئولية أمير الأمراء أمام السلطان وديوانه الهمايونى كانت أعظم . ولذلك ، نرى أن الدفتر دار يمكنه تدوير شئون الآيالة المالية الاعتيادية اليومية دون الرجوع إلى أمير الأمراء فى ديوانه الخاص الذى كان يعقد فى غير أيام الديوان العالى ، أما الأمور الهامة التى كانت تحتاج لمشورة الباشا ، أو التى تنفذ تحت رعاية الباشا شخصياً ، كتوزيع ساليانات الأمراء وعلوفات الجند^(٨٦) ، وما يتعلق بشئون خزينة مصر الإرسالية ، فكانت تعرض أولاً على ديوان مصر العالى^(٨٧) . وهكذا ، كان أمير أمراء مصر يقوم بتحويل الشئون المالية العادية إلى ديوان الدفتر دار ، وذلك عدا ما يتعلق منها بأعداد الخزينة الإرسالية ، وإرسالها إلى الأستانة فى وقتها ودون نقصان ، حيث كان يندقق ويناقش محاسبات هذه الخزينة سنوياً مع أرباب الديوان ؛ وسوف نلاحظ الأهمية الخاصة لهذه الخزينة لدى الأستانة فى موضع آخر من هذا البحث ، وإيضاً بإستثناء عملية توزيع ساليانات الأمراء وعلوفات الجند ، حيث كانت توزع على مستحقيها تمت إشرافه المباشر فى الديوان العالى ، ويموجب دفتر يعرف باسم « دفتر المقابلة » (مقابلة دفترى) ، ثم ترسل صورة من هذا الدفتر موقعة ومصدقة من أمير الأمراء إلى مركز الدولة^(٨٨) .

وقد كان لأمير أمراء مصر صلاحيات تعيين وعزل كافة منسوى الإدارة فى الآيالة عدا منصبى الدفتر دار والقاضى اللذان كانا يعينان من قبل الإدارة المركزية دون الرجوع إلى باشا مصر فى ذلك ، إلا أن أى قرار بالتعيين والعزل يصدر عن الدفتر دار أو القاضى كان لابد وأن يعرض أولاً على أمير الأمراء لإقراره والتصديق عليه . لقد أعطى قانون نامه مصر أمير الأمراء الحق فى محاكمة

الكشاف ومشايخ العريان الذين يرفعون راية العصيان ، أو يظهرون تقصيراً يؤدي إلى الضرر بالمال الميرى ، فى الحكم عليهم بالإعدام ، ثم يعرض الأمر بعد ذلك بالتفصيل على الأستانة ، حيث يرشح أمير الأمراء شخص كفى آخر ليحل محل المحكوم عليه أو المعزول ، فتصدر براء التعيين من مركز الدولة^(٨٩) . وكان أمير الأمراء يسحب أمانات من يثبت إهمالهم وتهاونهم فى المال الميرى ، حيث يقوم ناظر الأموال بترشيح آخرين لهذه الوظائف حتى يصدق عليها أمير الأمراء . أما الأمانات الهامة مثل : أمانة الأنبار العامة ، أمانة الضريخانة ، أمانة البهار ، وأمانة ميناء جدة ، فكان يُعين عليها أشخاص أمناء من قبل الأستانة مباشرة ، ولا تدخل لأمير الأمراء فى تعيين هؤلاء الأمناء^(٩٠) .

وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت توجه وظائف الدولة فى الأيالة لغير المؤهلين ، وذلك بطرق ملتوية وغير مشروعة ، حتى آلت أحوال الأيالة إلى الاضطراب ؛ ومنذ ذلك الحين ، بدأت الأوامر تصدر لأمير أمراء مصر توصيه بعدم إجراء تعيينات جديدة إلا بعد التحقق من مدى كفاءة الأشخاص المرشحين لهذه الوظائف ، حتى تستقيم شئون الأيالة على النحو المطلوب^(٩١) ، ومرة أخرى ترد الأوامر من الأستانة بعزل الأشخاص المعيّنين فى وظائف مالية بطريق الشفاعة^(٩٢) ، ثم توصى الأوامر بعدم تكوين من ليسوا على دراية واستقامة وأمانة من تولية هذه الوظائف ، حتى لو كانوا يحملون براءات سلطانية^(٩٣) . أما بالنسبة لتعيين وعزل الأمراء السناجق ، فقد جرى العرف ، منذ دخول مصر تحت الحكم العثماني على تعيينهم بعرض أمير الأمير الأشخاص المرشحين على الأستانة أولاً ثم ترد بعد تلك براءات تعيينهم . ولكن منذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان بعض الأشخاص يتجاوزون أمير الأمراء ويعرضون رغبتهم هذه على الأستانة مباشرة ، مما أدى لاضطراب الأحوال فى الأيالة وزيادة عدد هؤلاء الأمراء زيادة كبيرة^(٩٤) .

ديوان مصر العالي :

كان أمير أمراء مصر ينظر فى جميع شئون الأيالة فى « الديوان العالى » . وهذا الديوان ، هو ديوان السلطان المغورى الذى أقيم فى مكان مرتفع ، ويتسع لحوالى خمسة آلاف شخص ، أما الأعياد ، فكان وزير مصر يعقد مجلسه فى

ديوان السلطان قايتباي في القلعة^(٩٥) . وقبل صدور قانون نامه مصر ، لم تكن الأيام التي يعقد فيها هذا الديوان محدّدة ، حيث صرح قانون نامه مصر بأنه على أمير الأمراء أن يعقد الديوان أربعة أيام في الأسبوع دون تحديد هذه الأيام^(٩٦) . إلا أن أولياً جليي يذكر في كتابه « سياحتنامه » ، أن الديوان العالي كان يعقد خمسة مرات في الأسبوع ، وذلك خلال القرن (١١ هـ / ١٧ م)^(٩٧) . ولما ثبت أن الديوان الهمايوني بالأستانة ، كان يعقد أحياناً أربعة أيام وأحياناً أخرى خمسة أيام أسبوعياً^(٩٨) ، فإنه من المحتمل جداً أن يكون ديوان مصر العالي أيضاً كان يعقد أربعة أو خمسة أيام في الأسبوع عند الضرورة .

وقد أكّد قانون نامه مصر على عقد الديوان في حضرة أمير الأمراء ، بحيث كان لا يتخلف عن رياسته لهذا الديوان بدون عذر شرعي^(٩٩) . وفي حالة تغيب أمير الأمراء ، كان ينيب عنه في ذلك « الكتخدا » . وكان يحضر هذا الديوان ، ممثلون من جميع مؤسسات الأيالة ، ومعاونوا أمير الأمراء الذين كانوا يقومون بإدارة أعمال الديوان ، وتنفيذ القرارات التي انتهى إليها في انحاء الأيالة المختلفة ، مثل الكتخدا ، والأمراء السناجق المحافظين ، وأقوات وجاويشية البلوكات العسكرية وكتخدا الجاويشية ، والأمراء المتقاعدین^(١٠٠) ، وذلك بالإضافة إلى قاضي مصر والدفتردار ، والروزنامجي ، والمحاسب جي^(١٠١) ، والفندي الديوان ، ورئيس المترجمين ، وكتاب الأقلام الديوانية المختلفة^(١٠٢) . وهكذا ، كانت تناقش أولاً المسائل الهامة والعاجلة في الديوان ، أما المسائل القضائية الفرعية فكانت تحول إلى مجلس القاضي ، والأمور المالية اليومية إلى ديوان الدفتردار .

وكما كان أمير أمراء مصر يباشر كافة أمور الأيالة في الديوان العالي ، كان أيضاً يُبلّغ أوامر السلطنة التي كانت ترد من مركز الدولة للمعنيين بالأمر في هذا الديوان ، ويناقشها مع منسوبي الديوان ، ويصدر أوامره لتنفيذها على النحو المطلوب^(١٠٤) . ومن ناحية أخرى ، كان وزير مصر يقوم بتحضير تقرير تفصيلي يورى للأستانة رداً على إستفساراتها ، حيث كان يتعرض في تقريره هذا لأحوال الأمراء السناجق والكشاف ومشايخ العريان والفرق العسكرية ، وأحوال الأيالة بصفة عامة ، مبيّناً إلى أي حد استطاع مساعدة هيئته الإدارية في تنفيذ الأوامر السلطانية على النحو المطلوب^(١٠٥) . ومن الأمور الهامة التي كان

أمير الأمراء يهتم بعرضها على السلطان ، فيضان نهر النيل ، وذلك لما كان له من تأثير مباشر على كافة أحوال الآيالة ، وبالأخص الاقتصادية منها ، وما يتعلق بخزينة مصر الإرسالية . وبين التقرير الذي أرسله أمير أمراء مصر على باشا (٩٥٦ - ٩٦٦ هـ) إلى الأستانة ، هذا المعنى ، حيث جاء فيه : « .. إن النيل لم يفيض كفيضاته في السنوات الأولى ، فبسبب انخفاض جريانه هذا العام ، أصبحت بعض الأراضي شراقي غير صالحة للزراعة ، ليحفظ الله تعالى حضرة السلطان ، .. فإن كل سنة لا تعادل السنة السابقة عليها في الفيضان ، والأمل ، أن تعمر الأراضي الخراب إن شاء الله تعالى ، والأ يحدت نقصان في المال الميرى ، وأن تزداد الأرض المزروعة ، والعام القادم يكون ارتفاع النيل ارتفاعاً كاملاً ، وتعم عندئذ ، الزراعة الأرض كلها ، (*) » .

ومن ناحية أخرى ، كثيراً ما كان إداريو الآيالة والأهالي يبعثون هذه التقارير وتلك الشكاوى إلى الأستانة ، سواء كان ذلك علانية أو خفية (١٠٦) ، حيث كانت الدولة تبحث هذه التقارير وتلك الشكاوى للمرسلة في حق أمير أمراء مصر في الديوان الهامبوى ؛ وإثر ذلك كانت تسرع في إرسال أمراء معتمدين وجاوشية أمناء للتفتيش على أحوال الآيالة بحسب ما جاء في هذا التقارير .

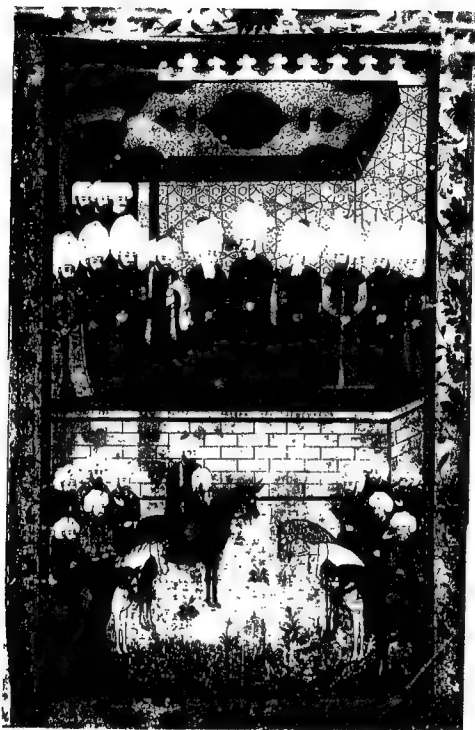
لم يحصر أمير أمراء مصر اهتمامه في توطيد حالة الاستقرار والهدوء في الآيالة ، والإشراف على تنفيذ هيئته الإدارية والعسكرية لكافة المهام المكلفة بها دون تقصير ، ولكنه كان مسئول أيضاً عن تنفيذ اتفاقيات الدولة التجارية والسياسية مع العالم الخارجى في مخططة الإدارية التى كان يقوم بالإشراف عليها ، وإيضاً توفير ذخائر واحتياجات الحرمين الشريفين والإشراف على إدارتها وتأمين الاحتياجات العسكرية والإقتصادية والمالية لآيالات المنطقة القريبة من مصر مثل الحبشة واليمن وطرابلس غرب والشام .

(*) « نيل ... لو كنه سته لربه كركى كى كلميوب ، نوعاً قليل جارى لو لعله ، ولاتيك بعض يرلى شراقي ولحق لو لهنر . بانهاد عالمينه حضر لدى صاخ اولسون ، هر سته بريريه معادل اولز . اميد ترك بعض يرار معمر لبلان اولوب ، زاعتري زياده جه لواق سبيله مال ميرى ده نقصان مشاهده اوليجه ، انشا الله سته اتيه مملكة ارتفاع كامل اوزده شامل زاعت اولنه ... : ارشيف طوب قايرو سراى ، اوراق رقم ٢/٢٢٨٤ .

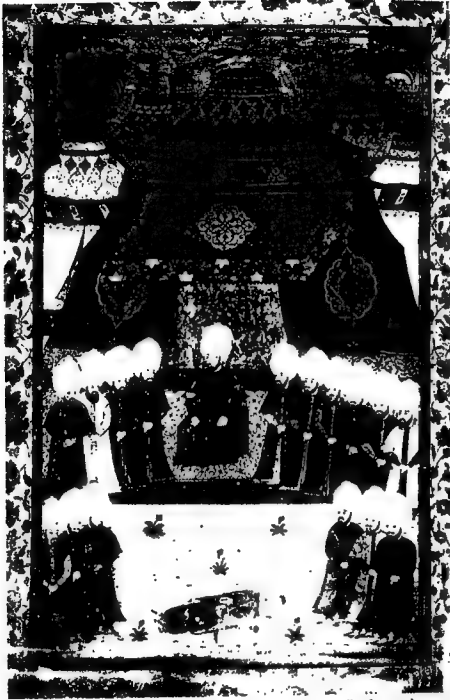
لقد اعتادت النظم العسكرية العثمانية على إنه عند خروج حملة عسكرية يقربها السلطان أو نائبه المطلق (الصدر الاعظم) ، كان ينضم الى هذه الحملة قوات من مختلف ولايات الدولة بحسب الأعداد المطلوبة من كل والٍ ، بحيث كانت تخرج كل فرقة منها تحت قيادة أمير أمراء المنطقة التابعة لها شخصياً . ولما كان أمير أمراء مصر مكلف بالقيام بكل هذه المسؤوليات سواء في مصر نفسها أو في المنطقة المحيطة بها ، فقد ألقى في أحيان كثيرة من الاشتراك في الحملات التي كانت تقوم بها الدولة . وذلك إنه على أثر خروج الدولة في حملة «موهاج» صوب المجر ، صدرت الأوامر بإشتراك أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١هـ) فيها . فقام أحد أمراء مصر المحافظين ويدعى حاتم بك بتقديم عرضاً عاجلاً للأستانة يبين فيه ، عدم إمكانية إشتراك سليمان باشا في هذه الحملة بسبب ما يقوم به من أمور هامة للدولة في الأيالة والمنطقة . وعندئذ صدر الأمر بإعفاء الباشا المذكور من الخروج إلى «موهاج» (١٠٧) . ومنذ ذلك الحين ، أصبح عدم خروج أمير أمراء مصر في حملات الدولة عادة متعارف عليها ، مخالفة بذلك النظم العثمانية التي كان معمول بها آنذاك . ولكن ، إذا كانت حملات الدولة موجهة إلى تلك المناطق التي كان يشرف عليها أمير أمراء مصر في الشرق ، كان خروج على رأس هذه الحملة واحدة من أهم المهام التي كانت الدولة تكلف بها في المنطقة . وعندئذ يكون على أمير أمراء مصر تعيين نائباً عنه في مصر حتى يقوم بمباشرة مهام الدولة في الأيالة والمنطقة وعدم تعطيلها . وقد تم ذلك عندما صدرت الأوامر السلطانية بتوجه خادم سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١هـ) على رأس حملة الهند ، فحل محله في إدارة شؤون إيالة مصر خسرو باشا (٩٤١ - ٩٤٣هـ) الذي توجه لمصر لتنفيذ هذه المهمة (١٠٨) . وعندما تقرر تعيين سنان باشا (٩٧٥ - ٩٧٧هـ) سربراً على حملة اليمن ، وجهت مسئولياته إلى إسكندر باشا (٩٧٧ - ٩٧٨هـ) ، حيث أعيد كل من سليمان باشا وسنان باشا إلى مصر مرة أخرى عقب عودتهما من هاتين الحملتين الشرقيتين (١٠٩) . فكانت حماية الأيالة والمنطقة من الأخطار الخارجية ، وتنفيذ أوامر الدولة وأخذ التدابير اللازمة لذلك ، وإرسال الفرق العسكرية للجبهة إلى الحملات تحت قيادة أمراء أكفاء ، وتوفير المهمات الضرورية لهؤلاء الجند وركز الدولة ، من مسئوليات أمير أمراء مصر العسكرية التي كان يقوم بها أثناء وجوده بمصر .

لقد كان لإستعدادات أمير أمراء مصر الذاتية والقدرات الشخصية دور عظيم في قيامه بمسؤولياته الكبيرة في الأيالة بنجاح وبنون تصادم وتعارض فيما بينها، حيث كانت هذه الإستعدادات وتلك القدرات تنعكس على مدى إصابتها في اختيار بطانته التي تعينه على القيام بمسؤولياته الإدارية والعسكرية الجسمية في الأيالة والمنطقة ، ورعايته للأمراء السناجق والمجند والمكشاف والمشايخ العربان ولكافة رعايا الأيالة ، والتزامه السياسة الشرعية للتوازنة بين هذه العناصر المختلفة وبين مؤسسات الأيالة وتنفيذه لأوامر الدولة للشرعية على أكمل وجه وأنسبه ، وتوفيره حالة من الإستقرار في أنحاء الأيالة خلال فترة ولايته ، وتحقيق كل هذا، كان من عوامل نجاح أمير أمراء مصر في إدارة أمور الأيالة . وإذا كانت كل هذه المهام قد نُفِذت بكل أمانة في فترة استقرار الأيالة ، إلا أن حالة الاضطراب التي عمت أنحاء الدولة خلال أواخر القرن ١٠/١٦ م ، انعكس تأثيرها بجللاء على مدى إلتزام أمير أمراء مصر بالقيام بمسؤولياته كاملة وعلى النحو المطلوب .

لقد كان إبقاء أمير أمراء مصر بكافة وظائفه في الأيالة ، ينعكس آخر العام المالي على وريثاتها انعكاساً مباشراً . ولما كانت إيالة مصر من ولايات السالمانية في الدولة ، فقد كان على أمير أمرائها إرسال فائض دخل الأيالة ، بعد تسديد ما عليها من مصروفات والتزامات مالية ، إرساله على صورة خزينة إرسالية إلى الأستانة كل عام . ولذلك ، كانت حماية دخل الخزينة الأرسالية التي تعتبر المورد الاحتياطي لخزينة الدولة ، والمصروف الخاص بالسلطان نفسه ، وتحصيلها بشكل منتظم وإرسالها إلى إستانبول كل عام ، من أهم مهام أمير أمراء مصر على الإطلاق . وهكذا ، حرصت الدولة على تكليف من يوصفون بالكفاءة والحكمة من رجال الدولة الخواص بالقيام على شئون إدارة مصر وبخاصة المالية منها . ويبين الحكم المرسل لأمير أمراء مصر محمد باشا بتاريخ ٢٤ شوال ١٠١٣ هـ هذا المعنى على النحو التالي : « .. إنه بسبب أنك نشأت في حرمي السلطاني ، ونظراً لاعتمادى السلطاني ، بعد الله عز وجل ، على صنفك واستقامتك وحسن تدبيرك ، وجنك وسعيك للبحث لتحصيل المال الميرى ، فقد وكّيت على ديار مصر ، وأرسلت إليها . والآن ، صدر فرمانى العالى الشأن مع خطى الهامايونى للقرون بالسعادة ، بتحصيل الخزينة المصرية بالتام ،



مشهد يبين كيفية قراءة الأوامر السلطانية بين أهل الديوان وفي حضرة أمير أمراء
مصر بين رجال الأوجاقات العسكرية (وقلع على باشا ، ورق ٦ ب)



میںاتود یدین تطبیق حکم الإعلام فی لحد للمصلا فی دیوان مصر امام امیر امراء مصر وامضاء
الديوان العالي
(کلامی : وقائع علی پاشا ، مخطوط ترکی بمکتبة خالد القندی باستانبول رقم ٦١٢ ، ورق ١٢٥)

مرکز اوزد و عمل الحظ
آهسته و سز پیلور



فرمان صدر عن السلطان إلى أمير أمراء مصر محمد يلها عام ١٠٠٦
(أرشيف طوب، قلايوسرای - توراتی ٥٥٨١)

وإرسالها في وقتها وزمانها على نحو ما كان يحدث في زمن الأباط
والأجداد .. (*) .

وياء على ما تقدم ، يتبين لنا أن نجاح أمير أمراء مصر في إدارته للولاية ،
كان يقاس بمدى زيادة أو نقصان دخل الآلية ، وبالتالي الخزينة الإرسالية . ولذا ،
يجدر بنا أن نتعرض هنا لهذه الخزينة وطبيعتها وأهميتها في ميزانية الدولة
العامية .

خزينة مصر الإرسالية :

كما قد ذكرنا آنفاً أن أمير أمراء مصر ، خلال المرحلة الإنتقالية من الإدارة
العثمانية للولاية ، كان يقوم بإرسال بعض الهدايا القيمة إلى الأستانة في مختلف
المناسبات ، وأن هذه الهدايا أصبحت فيما بعد تُرسل بشكل دوري على أنها جزء
عينيّاً للخزينة الإرسالية المصرية . وعقب تنظيم الوزير الأعظم إبراهيم باشا
للإدارة العثمانية في مصر ، تقرر إرسال بقايا دخل مصر السنوي إلى الأستانة
كل عام ، وذلك بعد سداد مصاريف مهمات واحتياجات النولة وآيالة مصر
والحرمين ، حيث عُرفت هذه البقايا باسم « خزينة مصر الإرسالية » واعتباراً من
العام الثالث لولاية سليمان باشا على مصر (١١ ربيع الأول ٩٣٣ هـ) ، وأخذ
عملية إرسال هذه الخزينة سنوياً تشكل العادة والعرف والقانون .

كان الوزير الأعظم إبراهيم باشا قد اصطحب عند عودته لاستانبول ، جانم
الحمزاي المملوكي الذي عمل ككتّيباً لخاير بك . ثم أحسن عليه بدفتردارية
مصر بعد ذلك ، وهناك عينه السلطان سليمان القانوني بدفتردار مرة أخرى ،
حيث أُمّر بتأدية علفات العسكر وساليانات الأمراء ومرتبات موظفي الدولة أولاً ،
وأن يعمل بين الرعية ولا يظلم أحد منهم ، وأن يمنع حدوث البدع ، وأن يسهل
الحياة الكريمة للرعايا ، وأن يرسل الزيادة ، أيّا كانت إلى الأستانة بعد أداء كافة

(*) .. سن حرم هما يومئذ نشو ونما بولوب ، صنقلت واستقامته ، وحسن تدبيره ،
ومال ميرى تحصيله مجد وساعي أولدوغته هما يوم أولفله ، سن ديار مصره وإلى
أولوب كوند رلهسندر . أيدي ، مصر خزينة سي كبا واجنداك زمانلورنده أولدفي لوزره ،
بالتمام لأخذ أيوب ، وقت وزماني أيلة إرسال أيتكم بابنده خط هلميون سماعت مقروملة
فرمان عالي شانم صادر أولوب ... : دفتر للمهمة رقم ٧٥ ، ص ٢٥٢ / شوال ١٠١٣ هـ .

مصاريف الآيلة الأخرى ، وبعد عودة الحمزاوى إلى مصر بدأ مباشرة هذه الوظائف بكل أمانة واستقامة ، الأمر الذى مكنته من إرسال ما مقداره ثمانى أحمال ذهبية إلى الأستاذة كفائض عن الميزانية (١١٠) . وإذا كان إبراهيم باشا قد أمر بإجراء مساحة جديدة لجميع أراضى مصر فى عام ٩٢١ هـ أثر اصلاحاته التى قام بها (١١١) ، ووضعه لقانون نامه مصر ، إلا أن خراج أراضى مصر كان لا يزال يحصل بمقتضى « دفاتر الارتفاع » للملوكية القديمة ، ولكن . نظراً للحريق الذى شب فى مخازن دفاتر القلعة وراح ضحيته معظم دفاتر المالية الموجودة فى ديوان مصر ، ذلك أثناء فترة ولاية سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١ هـ) فقد اضطر الباشا المذكور للإسراع فى تنفيذ أوامر الوزير الأعظم السابقة بعمل دفاتر مساحة جديدة لأراضى مصر .

وقد تم تحرير هذه المساحة الجديدة فى الدفاتر عام ٩٣٣ هـ ، حيث عرفت هذه الدفاتر باسم « دفاتر التربييع » ومنذ ذلك الحين بدأ العمل بمقتضى هذه الدفاتر (١١٢) . وكانت دفاتر التربييع هذه تُبين مقدار الفدانين - كان الفدان فى أواخر العصر للملوكى يساوى (٦٠٣٤ متر مربع) التى تحويها قرى مصر ، ومقدار الأراضى التى تروى وفقاً للارتفاع الطبيعى للنيل ، أو إنخفاضه عن ذلك المعدل ، وإلى أى حد تكون هذه الأراضى مثمرة فى كلتا الحالتين (١١٣) .

وكان أهم ما يقوم به أمير أمراء مصر المُعين حديثاً عند وصوله لآياله التفتيش على محاسبة سلفه بموجب نظام الآيلة الجديد المعروف باسم « نظام الساليات » واعتماده على دفاتر المساحة العثمانية المعروفة باسم « الترابيع » ، وعلى دفاتر محاسبة الآيلة وذلك فى ديوان مصر العالى ، حتى يتمكن من ضبط أموال الخزانة الإرسالية (١١٤) . وعلى أثر ظهور أى نقصان فى أموال الإرسالية كان أمير الأمراء الجديد يسرع بعرض الأمر بالتفصيل على مركز الدولة . وعندئذ كانت الدولة تنتخب هيئة أمناء من أعضاء الديوان الهمايونى للقيام بعملية التفتيش على أموال الدولة المهرية بالآيلة فى عهد أمير الأمراء السابق ، معتمدين فى ذلك على دفاتر الروزنامة والمحاسبة المركزية الموجودة لديهم .

وكانت هذه الهيئة تباشر مسئولياتها فى أحيان كثيرة ، فى أحد جوامع القاهرة حيث كانت عملية التفتيش تجرى تحت إشراف كتحدا الباشا ، والقاضى

ووكيل الباشا الذى كان عادة ما ينتخب من بين أمراء الأيالة ، وبحضور جميع أرباب المناصب بمصر ومشايخ العريان والملتزمين والأمناء^(١١٥) . وكان أول إجراء تقوم به هذه الهيئة فى هذا المجلس حصر الديون التى خرجت من الأموال الميرية بمعرفة والى مصر السابق ومباشريه ، وتعمل على تحصيلها ، بحيث تظهر بقايا الأموال الميرية المفقودة ، ويتبين فى ثمة أى شخص موجوده هذه البقايا ، ولأى فترة من فترات الولاة تعود ، وعن أى محصول بقيت ؟ وتعرض كل هذه النتائج بالتفصيل على إدارة الدولة المركزية بالاستانة^(١١٦) .

وخلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبحت عملية التفتيش على أموال الأيالة عند كل تعيين جديد أمر مطرد ، نتيجة اضطراب الأحوال فى الأيالة ، وضياح المال الميرى ، وبالتالي الخزينة الإرسالية ، حيث غدا ولاة مصر يكلفون بصفة أساسية بالتفتيش على المال الميرى فى الأيالة . فعلى أثر تعيين إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢ هـ) ، وبمجرد وصوله إلى القاهرة قام بالكشف على محاسبة حسن باشا (٩٨٨ - ٩٩١ هـ) ، حيث حرّر دفترًا بالأموال الميرية التى ثبت أنها موجودة فى ثمة الباشا المذكور ، وأرسله إلى الاستانة^(١١٧) . وعندما عُزل سنان باشا (٩٩٢ - ٩٩٥ هـ) ، قام خلفه لويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨ هـ) بالتفتيش على محاسبة الأول ، حيث وجد فى ذمته ما يقدر بـ (١,٤٠٠,٠٠٠) ذهبية ، وعندئذ ، تمكن من تحصيل ما مقداره ١٣٠,٠٠٠ ذهبية من هذا المبلغ المذكور ، وحاول تحصيل الباقي بطرق أخرى^(١١٨) .

وهكذا ، يكون حصر أموال الخزينة الإرسالية وضبط محاسبتها ، أول ما كان يسأل عنه أمير الأمراء عند تسليمه مقاليد الإدارة بالبلاد إلى خلفه ، وأول ما يحاسب عليه أمام الديوان الهمايوى سواء فى مصر أو فى مركز الدولة بالاستانة .

لقد كانت معاملات إيالة مصر المالية تجرى ، بحسب الأعراف القديمة ، طبقاً للتقويم القبطى الذى كان اليوم الأول منه يوافق ١١ يوليو ، ويبدأ بشهر « توت » القبطى . ولذا كانت تسمى السنة للمالية فى إيالة مصر باسم « السنة التوتية » أو « السنة الكاملة » . وهذه السنة كانت تحتوى على ٣٦٥ يوماً وستة ساعات . أما التقويم القمرى الهجرى ، فكان يستخدم فى أمور الدولة المتعلقة بتحصيل

الجزية ، وشئون الحرمين الشريفين المالية ، ومرتبات الأمراء والجند وغيرها .
ولذا حرصت الإدارة المركزية على عدم خلط الخزينة الجديدة بالخزينة القديمة ،
وجعل شهر توت القبطى هو الحد الفاصل لمحاسبة الخزنتين (١١٩) .

وكان إداريو الآيالة فى بداية هذه السنة المالية ، يقومون بتحصيل الضرائب
والبقايا والديون المستحقة للخزينة حتى يمكن إكمال أموال الخزينة الإرسالية .
وكان يفتى بهذه المحصولات التى حصكها العمال ومباشري الأموال إلى مجلس
النقددار وأمين الشهر ، حتى يتم تسليمها للخزينة ، فيقومون بأداء دخل الدولة
الميرى للملتزمين به دون نقصان . وفى حالة ظهور بعض النقص فى هذه
الأموال ، كانت تُحصَل من أملاك هؤلاء المباشرين ؛ وإن لم تكفى هذه الأموال
لسداد هذا النقص ، كانت تؤخذ من كفلاتهم . وكان العمال يتعرضون لضغوط
شديدة لإظهار أموالهم للخزينة ، وذلك فى حالة عدم وفاء هذا كله بسداد هذا
العجز . وبعد إتمام تحصيل الأموال على هذا النحو ، كانت تسلم للخزينة
بدفاتها للفصل (١٢٠) . وخلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبح
تحصيل الأموال الميرية الموجودة فى عهد المباشرين والعمال ، أمراً فى غاية
الصعوبة ، وذلك بسبب انحراف هذه الفئة وعدم أمانتها ، الأمر الذى أدى بالتالى
إلى نقص مقدار الخزينة الإرسالية ، واضطراب ميزانية الآيالة . وعندئذ بدأت
تصدر الأوامر بعدم توجيه المقاطعات والالتزامات للفقر أو لمن ليس لديه كفى
قادر (١٢١) .

وكما كان تحصيل الأموال الميرية الموجودة فى نمة للمباشرين عن الأعوام
المالية السابقة باهتمام عظيم لإخراج الخزينة الإرسالية فى موعدها ودون
نقصان ، كانت ديون إداريو الآيالة ذات المهل المحددة ، والقروض التى كان أمراء
الأمراء اليمن والحبشة يحصلون عليها بموجب سندات تبين ذلك من الخزينة
المصرية ، كانت تُحصَل أيضاً دون تقصير وفى موعدها المحدد (١٢٢) .

وكما سيتضح لنا ، أن الخزينة الإرسالية كان قد حُدد مقدارها ، واستقر
خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث أصبح إرسالها للأستانة دون
هذا القدر أو متأخرة عن موعدها المعتاد ، من مظاهر إخفاق أمير أمراء مصر
وإدارته . وعندئذ ، كانت الدولة تأخذ إجراءاتها للتفتيش على محاسبة الآيالة ،

حيث يستفهم أولاً عن سبب هذا التقصير ، فهو نتيجة الواجب والعلوفات ، لم من الإخراجات ، لم من المصروفات ؟ وهكذا ، كان دفتردار مصر يقوم بجمع أصحاب المقاطعات بالأيلة ، وكتابة الروزنامة ، والهيئة المكلفة بنقل هذه الخزينة إلى الأستانة ، وذلك للتحقق من سبب هذا النقص ، فيقوم بصحبة هيئته الديوانية بمقابلة نفاثر مقررات الخزينة الإرسالية مع النفاثر المحفوظة في ديوان مصر ، ومن ثم كانت تعرض النتائج التي تتوصل إليها هذه الهيئة على الديوان الهمايوني بالأستانة (١٢٣) .

ومنذ النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، وعلى أثر اضطراب الإدارة العثمانية في مصر ، سعى أمراء الأيلة لإكمال الخزينة الإرسالية حتى تبلغ المقدار المعتاد إرساله ، إكمالها إما بالإقتراض من واردات الأوقاف أو من تجار مصر الكبار ، أو حتى بتأخير علوفات الجند ، وذلك تفادياً لمسائلة مركز الدولة عن هذا النقصان ، الأمر الذي أدى في النهاية لتفاقم الأزمة المالية في الأيلة .

وعلى أثر اغتيال أمير أمراء مصر محمود باشا (٩٧٣ - ٩٧٥هـ) ، سعى الدفتردار كتحدا أمير الأمراء للحصول على قرض يبلغ ٣٠٠٠ نهبية من أوقاف داود باشا و ١٣,٤٠٠ نهبية من أوقاف حاجي كتحدا حتى يتيسر له إكمال الخزينة الإرسالية التي يلزم إرسالها في موعدها (١٢٤) . ومن ناحية أخرى ، فقد أدى تأخير علوفات الجند لإكمال أموال الخزينة الإرسالية في عهد أويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨هـ) ، أدى لتدخل طائفة العسكر في شئون إدارة الأيلة ، وقتلهم لأعضاء الديوان ، بل وتمديهم على بعض الولاة (١٢٥) ، كما اضطر أمير أمراء مصر قورود باشا (١٠٠٣ - ١٠٠٤هـ) لإقتراض مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ نهبية من تجار القاهرة ، وتأخير قسطين من مواجب الجند، حتى يتمكن من توفير ٦٠٠,٠٠٠ نهبية ، هي مقدار الخزينة الإرسالية المطلوبة (١٢٦) ، الأمر الذي أدى لمحاولة جند الأيلة قتل محمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦هـ) نفسه (١٢٧) .

وفي هذه الفترة ، كانت الدولة العثمانية تعاني من أزمة مالية عظيمة ، مما أدى إلى شدة احتياجها لخزينة مصر الإرسالية التي كانت تمثل الاحتياطي المالي لمركز الدولة ، وتحوز على أهمية خاصة في ميزانية الدولة العامة . وهكذا ، صدرت الأوامر بعدم التصديق على تعيين أمراء أو عساكر جند في الوظائف المحولة بالأيلة ، أو حتى ترقيّة أحد من أصحاب المناصب ، وذلك للوصول

بالخزينة الإرسالية الى المقدار المعتمد إرساله إلى الاستانة سنوياً . وكانت ساليانات الأمراء وعلوفات ومواجب الجند في مصر ، في أواخر القرن (١٠هـ / ١٦م) ، كانت قد تضاعفت لمسايرة احتياجاتهم المتزايدة ، والأسعار المرتفعة لهذه الاحتياجات ، وفي نفس الوقت ، كانت الدولة ، هي الأخرى تطلب من ولايتها في مصر زيادة مقدار الخزينة الإرسالية كل عام ، والحد من تعيينات الجند من نوى المرتبات ، والتصديق فقط على التعيينات التي لا تزيد علوفاتها عن علوفات الوظائف المحلولة أي الشاغرة (١٢٨) . حتى إن الإدارة المركزية اضطرت لإصدار الأمر بعدم اعتبار براءات التعيين الجديدة التي ترد من الأستانة نفسها ، وتوصى بالعمل بالأنفع للخزينة الميرية ، وقد فصل هذا المعنى في الأمر الموجه لأمير أمراء مصر حسن باشا (٩٨٨ - ٩٩١ هـ) ، والمؤرخ بتاريخ ١٠ رمضان ٩٨٩ هـ ، حيث يقول فيه :

« .. إنه تقرّر بعد ذلك ، عدم توجيه رتبة سنجق جديدة ، أو بالبديل في مصر ، ما لم توجد رتبة سنجق قديمة محلولة . وعدم منح ترقيات للأمراء السناجق أو لمن يتقلدون وظائف تتقاضى علوفات من الخزينة المصرية ، وعندما تُمنح رتبة سنجق لأحد أمراء السناجق المستحقين للزيادة ، في حين أن بئله الذي سيحل هو محله أقل سالياته منه ، فلا يجوز إكمال هذا النقصان من الخزينة ، ولكن يحل منصب ذا سالياته أعلى ويوجه هذا المنصب إلى ذلك الأمير الذي يتقاضى سالياته أقل مما يستحق ، ويوجه سنجقه إلى شخص آخر مستحق له ، ولتكمّل الخزينة المصرية ، لترسّل إلى خزينة العاصمة في موسمها ودون نقصان .. » (*) ومن ناحية أخرى ، فقد صدرت الأوامر من الأستانة بقطع ساليانات الأمان والكشاف الذي كانوا يتصرفون في سناجق بالأمانة ، وذلك

(*) « .. من بعد قديم سنجق لردن برى محلول أولميدجه ، ابتندان ويا تبديل طريقيلة مصرده سنجق توجيه أولميهوب ، وسنجق بكركيه وعلوفه أيلة بيزرك تصرف اهدلده خزينه دن ترشّ ويزيلميهوب ، زياده به مستحق أولان سنجق بيلندن نقصان أوزده ، سنجق ويرلدكنه نقصان خزينه دن تكميل أولميهوب ، أولك بئلى بر زياده سالياته نوهده كنه ، أول نقصانيله متصرف أولان بكه ويريلوب ، أولك سنجقى آخر سنجقه ويرلك أمر ايدوب ، ... مصر خزينه سن تكميل ايدوب بيقصور واقع ، وموسم ايله خزينه عامره مه إرسال وايصال ايله سن ٤٠ : نفقر للهمة مقرر ٤٦ ، سن ١٢١ / رمضان ٩٨٩ هـ .

عندما ثبت الإدارة المركزية أن هذه الساليانات تسببت في نقص الخزينة الإرسالية المالية للأستانة (١٢٩) .

وهكذا نرى أن كل هذه الإجراءات التي كانت تتخذها الدولة لتأمين الخزينة الإرسالية المصرية خلال عام مالى كامل والمحافظة عليها ، كانت تعكس مدى أهمية هذه الخزينة بالنسبة للأستانة ولأية مصر ، ولبنية ولايات الدولة في المنطقة . فبعد تسوية محاسبة الميزانية للمصرية خلال عام مالى كامل بحسب ما يقتضيه الشرع وتقره العادة وتيسره لحوال البلاد ، كانت هذه الخزينة تُرسل مع دفاتر هذه المحاسبة المُفصَّلة إلى مركز الدولة . وقد أشار إلى هذا المعنى الأمر السلطاني المُرسَل لأمير أمراء مصر حسين باشا (٩٨١ - ٩٨٢ هـ) والذي يحث فيه على إرسال الخزينة القادمة على نفس الحرص والسعى الحثيث السابق : « .. لقد وردت الأنباء بأنه قد أرسلت في ١٥ رمضان ٩٨١ هـ مع الخزينة الإرسالية المعينة والتي تبلغ ٤٠٠,٠٠٠ ذهب فلورى ، أرسلت دفاتر محاسبة المصاريف التي سُنِّدت من الأموال المجلدة عن الخراج ويقايا الأعوام السابقة ، ومحاصيل الموانى ، ومقاطعات مصر نفسها . وأمان مقدار من الغلال وكافة الأموال المتفرقة أيضاً ، ودفاتر محاسبة جنة ، ودفاتر محاسبة الإرسالية المُعَيَّنة بموجب بعض الأوامر ، وذلك في الفترة التي تمتد من بداية « توت » الذي يقابل ٢٠ ربيع الآخر ٩٨٠ هـ ، وحتى نهاية العام المالى الموافق آخر ربيع الآخرة ٩٨١ هـ ، حيث صدر الأمر بتوفير الخزينة في وقتها وإرسالها دون تأخير ، وبذل المساعي الجعيلة في تصصيل وتوفير وإرسال خزينة العام التالي بموجب العادة والقانون المعمول به .. » (*) .

(*) « ... ٢٠ ربيع الآخر ٩٨٠ تقابل لين « توت » باشا نكيجيكن سنه صونى اولان ٩٨١ ربيع الآخرة سوكته قدر ، خراج كَجَن بيللر مصر بقايسى ، اسكله لرونفس مصر مقاطعة مصوللرى ، ير مقدار غلّه بهاسنى ايله ساير متفرق ماللرن طولنلان اموالين يابيلان مصر فلرك ، وبعض املرله تعين اولنلان ارساليه نك محاسبه سيله ، جنة اسكله سنك محاسبه سى دفتر لرى معين ٤٠٠,٠٠٠ قيلولرى ارساليه ايله ١٥ رمضان ٩٨١ نه كوتنيلنكى بلريلمكه ، خزينه نك وقتيله تأمين اولنلوب ، كوتنيريلمه سى مهم اولوب ، كله جك بيلك خزينة سنك نكى ، عادت وقانون لوزره ، تحصيل ، تدارك وارسلانده مساعى جميله ظهوره كتيريله سى امر لوانمهدر . : دفتر الهمة رقم ٢٩ ، ص ٩١ .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت محصولات الخزينة الإرسالية تواجه مصاعب موسمية فى تحصيلها ، ولم يكن هناك من سبيل لإزالة هذه الصعوبات ، إلا بتدخل بقايا الأموال التى لم تحصل من السنوات السابقة ، مع دخل السنة التوتية . وعندئذ ، كان من الممكن توفير الخزينة الإرسالية وإخراجها بشكل متوازن ودون نقصان . وعموماً ، لم تكن تمصيلات السنة التوتية تختلط ببقايا محاسبات السنوات السابقة حتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ؛ ولكن ، كان هذا التدخل يحدث فى جزء من العام للالى فقط . فنظراً لأن مال الآيالة الصيفى كان يقدر بثلاث دخل الآيالة ، وكان من الصعوبة بمكان أن يتضح الشكل العام لميزانية الآيالة إلا فى منتصف العام التالى ، أصبح لابد وأن يحدث تدخل بين آخر العام السابق وأول العام اللاحق حتى يمكن توفير الخزينة والإخراجات ؛ ولأفقد يكون من العسير إخراجهما معاً كل عام فى موعدهما ودون نقصان . ولهذا السبب ، كانت الأوامر من مركز السلطة لأمر أمراء مصر ، ولدفترياره توصيهما بالسعى لتحصيل بقايا دخل الآيالة عن السنوات السابقة والحالية ، حتى يتسنى لهما إكمال الخزينة الإرسالية ، ولكن خلال أواخر هذا القرن ، كثيراً ما كانت هذه الخزينة ترسل ناقصة بسبب عجزهما عن تطبيق هذا النظام للتدخل فى ميزانية الآيالة ، الأمر الذى كان ينعكس إنعكاساً سلبياً على ميزانية الدولة خلال هذه الفترة (١٣٠) .

لقد كانت هذه الخزينة الإرسالية تعتبر مورد احتياطى لخزينة الدولة العامة ، ومنها كانت تُسدّد مصاريف السلطان الخاصة ، حتى أنها سميت باسم «مصاريف الجيب السلطانى» (جيب سلطانى مصر قبرى) ، حيث كانت هذه الخزينة السنوية تصرف فى احتياجات السراى السلطانى والديوان الهمايونى عموماً ، واحتياجات الدولة الطارئة ، التى لم تدخل فى ميزانية الدولة العامة (١٣١) وقد تراوح مقدار هذه الخزينة حتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، ما بين ٤٠٠,٠٠٠ ذهبية (١٦,٠٠٠,٠٠٠ بارة) و ٥٠٠,٠٠٠ ذهبية (٢٠,٠٠٠,٠٠٠ بارة) ، وذلك بحسب ميزانية الدولة السنوية . وقد سجلت لغاتر الديوان الهمايونى مقادير أموال الخزينة الإرسالية المرسلة إلى الأستانة ، خلال فترة ولاية أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١ هـ) ابتداء من عام ٩٣٣ هـ ، وهو العام الذى تم فيه

إعداد دفاتر الترابيع الذي بدأ العمل به في حصر خراج آيالة مصر ، وحتى نهاية ولايته على النحو التالي (١٣٢) :

مقدار الإرسالية	مقدار الإرسالية	مقدار الإرسالية	مقدار الإرسالية
٢٩٩,٥٩١	١٨ ربيع الأول ٩٣٣ هـ	٣٠٠,٠٠٤	٧ جمادى الأولى ٩٢٨ هـ
٥٠٩,٦٨٣	١ ربيع الآخر ٩٣٤ هـ	٢٩٩,٩٤٦	١١ ذى الحجة ٩٣٨ هـ
٦٠٠,٠٠٩	٢٠ جمادى الآخر ٩٣٥ هـ	١٩٩,٩٩٦	٦ رمضان ٩٣٩ هـ
٢٠٠,٠٠٣	٢٢ شعبان ٩٣٥ هـ	٥٠٠,٠٠٠	٢٨ رمضان ٩٤٠ هـ
٥٠٠,٠٠٢	٥ ذى الحجة ٩٣٦ هـ	٣٧٤,٥٢٥	١٢ ذى القعدة ٩٤١ هـ
٤٠٠,٠٠٣	٢١ رجب ٩٣٧ هـ	٤,١٨٣,٧٣٢ فلورى	

ومن خلال البيان السابق لمقايير إرسالية مصر عن الفترة الأولى لتطبيق نظام الساليانة العثمانى فى آيالة مصر ، وتحصيل خراج أراضيها بموجب دفاتر التربيع ، يتضح أن الخزينة الإرسالية خلال هذه الفترة كانت متداخلة بحيث كان مقدار الإرسالية يرتبط بالسنة السابقة والسنة اللاحقة لها . وقد تيسر لأمير أمراء مصر تطبيق عملية التدخل هذه بشكل متوازن ودون إخلال فى ميزانية الآيالة العامة ، وذلك بسبب استقرار أحوال الآيالة ، وطول فترة ولاية الباشا ، بحيث كانت تصل هذه الفترة إلى عشر سنوات متتالية . أما خلال النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، فقد واجهت الآيالة صعوبة كبيرة فى عملية إرسال الخزينة الإرسالية كل عام فى موعدها ، وذلك بسبب قصر فترة ولاية أمراء الأمراء ، وطلب الأستانة زيادة مقدار الإرسالية فى وقت تعرضت فيه الآيالة لحالة من ارتفاع الاسعار (١٣٣) .

وعلى الرغم من إنتظام إرسال الخزينة المصرية خلال النصف الأول من هذا القرن بقدر يتراوح ما بين ٤٠٠,٠٠٠ و ٥٠٠,٠٠٠ ذهبية ، فإن الرواية المشهورة التى تناقلها المؤرخون والتى تقول بأن أمير أمراء مصر خسرو باشا (٩٤١ - ٩٤٢) قد تمكن من إرسال مليون ذهب كخزينة إرسالية للأستانة ، إلا أن

السلطان سليمان القانوني لم يقبل هذه الأموال ، وردّ الزيادة منها ، وأمر بعدم إرسال أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ذهبية كخزينة إرسالية سنوياً من مصر (١٣٤) ، ليس لها أساس من الصحة .

فقد أثبتت بغافر النيدان الهمايونى أن مقدار الخزينة التى أرسلها خسرو باشا إلى الأستانة فى ٦ رمضان ٩٤٢ كان ٣٢٩,٩٩٢ ذهبية (١٣٥) . ولما كان المقدار الذى كان من الضروري إرساله ٤٧٠,٠٠٠ فلورى ذهب ، فإن ما أرسله خسرو باشا يتضمن نقص يقدر بـ ١٤٠,٠٠٠ ذهبية . لما المبلغ الذى أرسله فى ١٢ رجب ٩٤٣ هـ ، وهو ٤٩٩,٩٠٢ ذهبية ينقص عن المبلغ اللازم إرساله فى ذلك العام بمقدار ٩٨ ذهبية ، حيث أرسلت الأوامر لأمرأه ليعمل على إكمال الخزينة المصرية وإرسالها فى وقتها (١٣٦) . واعتباراً من النصف الثانى من هذا القرن ، بدأت هذه الإرسالية فى التناقص ، بحيث وصلت إلى ما مقداره ٤٠٠,٠٠٠ ذهبية فى العام المالى ، وذلك بسبب زيادة المصروفات الميرية خلال هذه المرحلة (١٣٧) ، الأمر الذى جعل الأستانة تسأل عن سبب إرسال الخزينة ناقصة بمقدار ١٠٠,٠٠٠ ذهبية ، دون أن تكون هناك ضرورة من مصروفات أو إخراجات تستوجب ذلك (١٣٨) .

وعلى الرغم من ذلك ، فقد بدأت الأوامر تصدر مؤكدة على ضرورة زيادة مقدار الخزينة الإرسالية المصرية المرسلة إلى الأستانة ، نظراً لحاجة مركز الدولة الماسة إليها ، وتفاقم الازمات المالية فى مؤسسات الدولة . وهكذا ، واصلت الدولة ضغوطها على إيالة مصر وولاتها اعتباراً من أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، حتى تراوحت الخزينة الإرسالية التى كانت ترد إلى الأستانة من مصر فى أوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، ما بين ٦٠٠,٠٠٠ ذهبية (٢٤٠٠٠,٠٠٠ بارة) و ٧٠٠,٠٠٠ ذهبية (٢٨٠٠٠,٠٠٠ بارة) (١٣٩) . وقد أدت رغبة الدولة فى زيادة الإرسالية المرسلة من مصر ، أدت لعرض مصر على الأمراء بشروط الإيفاء بمقدار الخزينة الإرسالية المطلوبة سنوياً ، دون الإخلال بأحوال الإيالة العامة . وقد نتج عن هذا التطور نتائج عكسية على المال الميرى فى الإيالة وبالتالي الأستانة نفسها ، حيث غرقت الإيالة فى حالة من الاضطراب والفوضى والفساد الإدارى والمالى ؛ فانخفض الدخل العام للإيالة ، واعتاد الولاة إرسال الخزينة الإرسالية ناقصة ،

بل أن بعضهم عجز عن توفيرها أصلاً ، مما أوقع الأستاذة فى حرج شديد(١٤٠) .

وخلال هذا القرن ، لم يكن مقدار الخزينة الإرسالية يُحدد طبقاً لحجم المصروفات والواردات بالأيالة ، وإنما كان يُعيّن بأمر من مركز الدولة ، ونظراً لاحتياجات الميزانية العامة لها ، حتى أن الأوامر كثيراً ما كانت تؤكد على ألا تكون الإرسالية أقل مقدراً من العام السابق بل زيادة عنه . وعلى هذا ، كان أمير الأمراء يأمر الكشاف ومشايخ العربان والمباشرين والعمال بتحصيل مبالغ إضافية ، دون النظر إلى حالة الاضطراب التى كانت تمر بها الأيالة ، حيث كان هؤلاء يقومون بالتضييق على الأهالى لتحصيل هذه المبالغ الإضافية(١٤١) .

لم تكن الخزينة الإرسالية المصرية تُرسل إلى الأستاذة كل عام بشكل نقدى وإنما كان قسم غير قليل منها كان يرسل على أنه خزينة عينية ، يُخصّص بعضها للمصروفات للميرية فى مركز الدولة أو فى الأيالة نفسها ، ولايات الدولة المجاورة لمصر ، وإيضاً لمصروفات الأستاذة الطارئة(١٤٢) . فكان يُسند من الخزينة الإرسالية المصرية مصروفات لاحتياجات مركز الدولة من الرزخائر (الحبوب) والبارود ، ومستلزمات القرسخانة العامة ، والأسطول الهمايوى الذى يقوم بحماية سواحل الدولة فى البحر الأحمر والبحر المتوسط(١٤٣) ، ومهمات العسكر السلطانى المُكَلَّف بالناوية فى اليمن والحبشة(١٤٤) ومصروفات أرباب الوظائف فى الدولة للتجهيز للحرمين(١٤٥) بفرض الحج ، ومصروفات تعمير الأماكن المقدسة فى الحرمين الشريفين والقدس ، وإنشاء أبيار السبيل فى طريق الحجاج ، وبناء وإصلاح القلاع على طول حدود الدولة الجنوبية(١٤٦) ، وإيضاً لاحتياجات وعلوفات الجنود والوظفين المُرسَلين من مركز الدولة بالبراءات إلى إيالة مصر ، ومصروفات وترقيات الجلوس السلطانية لأمراء الدولة بمصر ، وترقيات بعض موظفى الدولة بالأيالة ، ومصروفات حماية وتعمير الجسور الميرية ، وإصلاح التلف الناتج عن الأوقات الطبيعية فى الأراضي الزراعية .. إلخ(١٤٧) . وكانت ترسل دفاتر للمناسبة التى تبين كل هذه المصروفات بالتفصيل ، مع الدفاتر التى تحتوى على مفردات الخزينة الإرسالية إلى مركز الدولة .

وفى هذه الدفاتر ، كان يُسجل مقدار دخل الإرسالية من حصيلة الخراج

والمقاطعات وأثمان الغلال وأسعار بيع هذه المحاصيل في كل قرية ومقاطعة ، والفرق بين أسعار للحصولات القديمة والجديدة ، وهو ما يعرف في الوثائق العثمانية باسم « تفاوت » ، ومقدار ما بقي من نخل الأيالة ، والحبوب (التركية) المخزنة في شون الغلال الميرية^(١٤٨) . وقد بين دفتر محاسبة أيلة مصر لعام ١٠٠٥ - ١٠٠٦ هـ ، بعض مصروفات الخزينة الإرسالية على النحو التالي : « .. إذا كان مقدار الإرسالية - في هذا العام المالي - هو ٤٤٦,٩٠٤ نهبية ، فقد خرج من هذه الإرسالية ، بخلاف المصروفات المعتادة ، ترقيات الجلوس عموماً وترقيات الأمراء المحافظين والسناجق ، ومرتبات التعيينات الجديدة لأغوات الحرم الهاميونى ، وترقية المتقاعدين ، ومرتبات وترقيات جماعات المتفرقة والجاوشية ، وعساكر البلوكات ، وأثمان البارود اللازم كمهمات للحملات السلطانية ، فيكون مجموعها جميعاً ١١٦,٣٢٥ نهبية ، وحاصلات القرى الميرية التي تقدر بـ ٤٨,٧٩١ نهبية ، فيصير المجموع ١٦٥,١١٦ نهبية ، وهكذا ، تكون هذه الإرسالية قد بلغت ما قدره ٦١٢,١٢٠ نهبية (٤٤٦,٩٠٤ + ١٦٥,١١٦) ، ويتضح من مقارنة هذا المبلغ بإرسالية الوزير حافظ أحمد باشا ، أن هذه الإرسالية ، تزيد عن الإرساليات السابقة بما يقدر بـ ١٢,٠٢٠ نهبية (*) .

ويعد أن يتم لأمر مصر إعداد الخزينة الإرسالية ودفاتها ، كان يقوم بتجهيزها لإرسالها لإستانبول بطريق البر ، حيث كان طريق البحر غير مأمون

(*) « .. إرسالية ، ٩٠٤ ، ٤٤٦ التون أولاً في كورينورسه ده ، بورقمن معتاد مصر فلردين باشقا ، محافظ امرا ، سنجق وجلوس ترقهسى ، حرم دن جيقان افسالره ابتندان وظيفة ، متقاعد لرنه ترقى ، متفرقة ، جاوش ، ويلوك خلقته كنيك وترقى ، سفر مهماتى ايجون بارود بهاسى ، جمعا ٣٢٥ ، ١٦ التون ، ميرى كويلرك ٤٨,٧٩١ التونلق حاصلات ، ١١٦ ، ١٦٦٥ إرسالى معتاد خزينة دن سرف أولنوب : بويله جه ، لشبوسنك إرساليه سنك جمعا ٦١٢,٠٢٠ لقره بالغ أولديفى قيد أيد يلمكنه ، بوميلنك وزير حافظ أحمد باشا إرسالية سيله مقايسه أولنه رقى ماضيده كى إرسالية لرن ١٢,٠٢٠ التون فصله أولديفنك أورطه يه جيدينى بليريمكندر : قام ستانفورد شو بنشر نص دفتر للحاسبة هذا مع ترجمته للغة الإنجليزية تحت عنوانه :

Show, The Budget Ottoman Egypt, 1005 - 1006, Paris 1968 .

فى معظم أوقات السنة^(١٤٩) ، فكان الوالى يختار فرداً من نوى الخبرة والدراية من جاوشية أو متفرقة الدركاه العالى للقيام بقيادة قافلة هذه الإرسالية المرسلة الى استانبول تحت اسم « سردار الخزينة الإرسالية » . ولحيانا ما كانت ترسل أيضاً بصحبة أحد أمراء مصر المعتمدين ، أو حتى مع ولاية الأيالة المعزولين والمتوجهين إلى الأستانة . فكما صدر الأمر لأمير أمراء مصر على باشا (٩٧١ - ٩٧٢هـ) بإرسال الخزينة مع مصطفى بك أحد متصرفى السناجق فى مصر^(١٥٠) أرسل أمراً سلطانياً لمسيح باشا (٩٨٢ - ٩٨٨هـ) لإرسال خزينة عام ٩٨٣هـ مع لغتردار مصر الذى صدر الأمر بعونه إلى الأستانة^(١٥١) . ويلاحظ أن هذه المهمة أحيانا ما كانت توجه أيضاً لأغا العزب^(١٥٢) أو لأحد خدم الدركاه العالى^(١٥٣) ، بل كانت الإرسالية المصرية ترسل فى بعض الأحيان أيضاً ، مع أمراء أمراء مصر المعزولين عند توجيههم للأستانة ، حيث نلاحظ أن على باشا (١٠١٠ - ١٠١٢هـ) اصطحب معه خزينتين لإستانبول عند عونه^(١٥٤) ، أما إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢هـ) فقد اصطحب معه خزينة واحدة^(١٥٥) . وعندما كان يصل سردار الإرسالية المكلف بحماية الخزينة من هجمات العريان والأشقياء ، عندما يصل إلى اسلامبول بالخزينة سالماً ، كان يحصل على ترقية تتراوح ما بين ٣٠,٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ آقجة^(١٥٦) .

وكان يخرج مع سردار الخزينة مجموعات من أصحاب الكفاءة والخبرة من طوائف مصر العسكرية السبعة : الجاوشية ، المتفرقة ، الكوكللو ، لتوفنكچى ، الجراكسة ، العريان ، والمستحفظان (البنى چرى) . وكان عدد هؤلاء العسكر الخارج لحراسة الخزينة يتعين طبقاً للمعلومات التى كان يأتى بها عيون الدولة على طريق الإرسالية . فعندما توجه على باشا (١٠١٠ - ١٠١٢هـ) إلى الأستانة وبصحبه خزينتين إرساليتين ، صحب معه مقدار كاف من العسكر المسلح بالبنادق والمدفعية لحماية المال الميرى هذا من قطاع الطرق وعصابة العريان الذين كانوا ينتظرون الخزينة الآتية من مصر على طول طريق الأستانة^(١٥٧) .

ومن الملاحظ أن جاوشية مصر ومتفرقة مصر لم يشتركا فى حراسة الخزينة الإرسالية إلا فى النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م^(١٥٨) . وعلى أثر وصول الخزينة سالمة بصحبة هذه القوة إلى الأستانة ، كانت توزع ترقية لكل فرد

من الجاويشية والمتفرقة قدرها بارة واحدة ، ولكل فرد من الجماعات العسكرية الأخرى آتجة واحدة ، وذلك وفقاً لمرضى يتقدم به أمير أمراء مصر للسلطان مباشرة(١٥٩) .

وكانت الخزينة المُرْمَع إرسالها إلى مركز الدولة تُوزَن وتجهَز بمعرفة الصيارفة والخزينة نارية (عمال الخزينة) فى ديوان مصر العالى ، حيث كان دفتردار مصر يقوم بختم إكياسها ، ووضعها فى الصناديق المخصصة لها . وفى حضرة أمير أمراء مصر وكافة أرباب الديوان ، كان الكتخدأ يقوم بتسليم الخزينة الإرسالية إلى الأمير السردار . ويصور الرحالة التركى اوليا چلبى مراسيم تسليم الخزينة الإرسالية على النحو التالى فىقول : « ... فى شهر رجب ، كان يُبَسَط سماء الديوان ، وفى هذا الديوان كان يحضر الباشا والأعيان من أرباب الديوان والقاضى والنايب والكتبة . وكان كتخدأ الباشا يتقدم لتسليم صناديق الإرسالية الموجودة فى الديوان لأمير الخزينة الإرسالية (السردار) ، ولقواد الأوجاقات السبعة الذين يصحبته . وعندئذ ، كان الباشا يقوم بالخطاب فى أمير الخزينة فىقول : أيها الأمير ، هل استلمت كيس السلطان بلا نقصان وقبضته (١٦٠) ؟ ، وعندما يرد السردار على الباشا قائلاً : أخذته وقبضته ، وهو الآن فى قبضة تصرفى(١٦١) ، يُشهد الباشا الحاضرين فىقول : اشهدوا على ذلك(١٦٢) . وكانت تقيد هذه الإجراءات فى السجلات الشرعية للديوان العالى . وبعد أن يدعو دأع الديوان للسلطان ، كانت صناديق الإرسالية تُحمَل على مائتين من عربات الباشا المُرَيَّة ، فتأخذ طريقها للنزول من الديوان ، وكان يوضع على كل عربة صندوقين ، بحيث كان يسير عسكر الينى چرى (المستحفظان) على أحد جوانبها ، وعسكر العزب على الجانب الآخر(١٦٣) .

وقبل نزول موكب الإرسالية من قلعة الجبل ، كان الباشا يستعرض جنود البلوكات المكلفين بحراسة الإرسالية ، بحيث كان يتقدم أميرالخزينة وهو يرتدى قفطان من فرو سمور مزئيل ؛ وعندئذ كانت فرق العزب الأربعة وفرق الطبل الستة تقوم بالعزف وتنشر الأعلام والرايات آنذاك ، ويبدأ الموكب فى النزول من القلعة فى موكب محتشم ، مخترقاً شوارع القاهرة حتى يصل إلى منزل العادلية(١٦٤) . وهناك ، كان السردار يُقيم هو وحاميته مدة ثلاثة أيام ، وبعدها

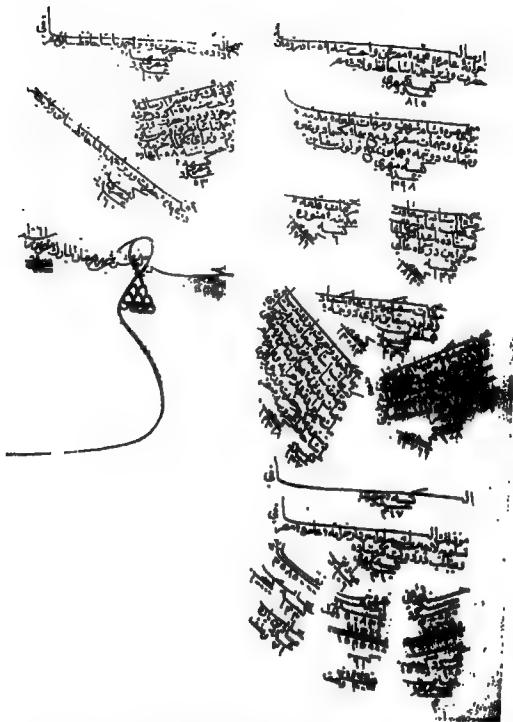
كان الموكب يتحرك متوجهاً إلى غرّة تحت حماية كاشف الشرقية وقواته الخاصة. وفي ذلك الوقت تكون الأوامر السلطانية قد وصلت إلى أمير سنجق غرّة وولاية الشام وحلب ، حتى يقومون بمهامهم في حماية الخزينة الإرسالية ، وإيصالها في موعدها سالمة ، وإيضاً في توفير احتياجات محافظي الخزينة(١٦٥) .

وبمجرد وصول الخزينة الإرسالية إلى أستانبول ، كانت هيئة أمور الديوان الهمايوني برئاسة السلطان نفسه ، تقوم بالتفتيش على نفقاتها ومحتوياتها . وعند التأكد من أنها غير ناقصة ؛ كان السلطان يُسرع بإرسال خلعة فاخرة لأمير الأمراء . ومن هنا يتأكد لنا ، أن تحصيل أموال مصر للميرية ، وإكمال الخزينة الإرسالية وإرسالها في وقتها ودون أي نقصان ، وبشكل منتظم ، كانت أهم مهام أمير أمراء مصر ، بحيث كان يكافأ على صبقه وأمانته ، بتبنيته في أياسته والإحسان عليه(١٦٦) . وفي حالة ظهور أي نقصان في هذه الخزينة ، كان يُستقصى أمرها ، ويتحقق من سبب نقصها . فعلى أثر اضطراب أحوال أياالة مصر الإنبارية والمالية ، وبالتالي إرسال الخزينة الإرسالية ناقصة ، خلال فترة ولاية محمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦هـ) ، أرسل إلى مصر رئيس جاوشية الديوان الهمايوني مكلفاً بالتفتيش على أحوال الأياالة المالية ، وضبط أموال وأرزاق أمير أمراء مصر وضمها لخزينة الدولة(١٦٧) . وفور عودة محمد باشا لإستانبول معزولاً ، اجتمع الوزير الأعظم ، وقاضى عسكر الروميلي وقاضى مصر ودفتردارها ، علاوة على حافظ باشا (٩٩٨ - ١٠٠٣هـ) وقورد باشا (١٠٠٣ - ١٠٠٤هـ) ومحمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦هـ) الذين باشرُوا وظائفهم في أياالة مصر على التوالي ، حيث عُقد هذا الديوان للتحقيق في من تقع على عاتقه مسئولية نقصان هذه الخزينة الإرسالية ، وذلك من واقع نفقات الديوان الهمايوني ونفقات الخزينة الإرسالية المصرية(١٦٨) .

وهكذا ، يتضح لنا أن توفير أمير أمراء مصر في القيام بمهامه في الأياالة أو عدم توفيقه ، كان مرهون بمدى قدرته على الإيفاء بالالتزام أياالة مصر السنوي تجاه الأستانة ، دون تقصير في حقوق الرعية واحتياجات الأياالة والمنطقة ، ذلك الالتزام المتمثل في التقيد بإرسال الخزينة الإرسالية المصرية سنوياً .

جـ- عزل أمراء مصر :

لقد كان الفشل الإداري وتواضع الخبرة في إدارة البلاد يتوالى مصر المختلفة، هو العامل الأساسي لعزل أمير أمراء مصر خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، إلا أنه لوحظ في النصف الثاني من هذا القرن أن التقصير في إرسال الخزينة الإرسالية بدأ يظهر كسبب هام لإعفاء ولاية مصر من مناصبهم . فقد كان الاستهتار والانحراف هما سبب عزل حسن باشا (٩٨٨ - ٩٩١هـ) ، أما سنان باشا ، فكان عجزه عن الإيفاء بعهده بأداء إرسالية تزيد عن المعتاد بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ذهبية في العام الواحد ، انعكاساً لفشله في إدارة البلاد على النحو المطلوب ، سبباً هاماً لعزله (١٦٩) . أما اويس باشا (٩٩٥ - ٩٨٨هـ) فقد اضطر لتأخير توزيع علوفات أرباب الوظائف وجند الآيالة حتى يستطيع الإيفاء بمقدار الخزينة الذي تعهد بتوفيرها ، وإرسالها للأستانة في موعدها ، مما دفع الجنود لمخالفة أمره ، فخرجت إدارة الآيالة من قبضته ، حيث توفي بينما كانت الأستانة تعد قرار عزله (١٧٠) . وهكذا ، اكتسب عسكر الآيالة نفوذاً عظيماً في مختلف مؤسسات الآيالة ، خلال فترات متتالية من ولاية سلسلة من الولاة الضعاف كالويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨هـ) وحافظ أحمد باشا (٩٩٩ - ١٠٠٣هـ) ، وقورد باشا (١٠٠٣ - ١٠٠٤هـ) ، ومحمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦هـ) وخضر باشا (١٠٠٦ - ١٠١٠هـ) ، انتهت بخراب البلاد وفساد أمور العباد (١٧١) . ومن ناحية أخرى ، كان خلق السلاطين العثمانيين في مركز الدولة وتنصيبهم المتتالي ، في النصف الأول من القرن ١١هـ / ١٧م ، سبباً في تغيير سياسة النولة ، وبالتالي في حملة من عزل وتعيين الولاة في مختلف ولايات الدولة ومنها آيالة مصر . فعلى أثر إعتلاء السلطان مصطفى الأول العرش لأول مرة (١٠٢٦ - ١٠٢٧هـ) ، عزل أمير أمراء مصر أحمد باشا (١٠٢٤ - ١٠٢٦هـ) . وعندما تم اجلاس السلطان عثمان على العرش (١٠٢٧ - ١٠٣١هـ) ، أعفى مصطفى باشا (١٠٢٦ - ١٠٢٧هـ) أيضاً من منصبه . وكذلك عزل أمير أمراء مصر محمد باشا (١٠٣٠هـ) بينما لم يمر على ولايته سوى شهدين فقط ، عندما أعيد السلطان مصطفى الأول للعرش مرة ثانية وبعد شهرين فقط من تعيين مصطفى باشا والياً على مصر (١٠٣٢هـ) ، عزل من



صورة لفقرت للحاسبة النهائية لإرسالية مصر موجه إلى السلطان من عام ١٠٦١ هـ
(أرشيف سراي طوب قاهر - أوراق ٤٦٧٥١ / ٢)

منصبه ، عقب جلوس السلطان مراد الرابع (١٠٣٢ - ١٠٥٠) ، حتى أن أمير الأمراء الجديد وصل ميناء الإسكندرية ، ولكن عندما تباحث أمهات الأيالة وأصحاب النفوذ فيها في هذا الأمر ، في اجتماع طارئ عقده في الديوان العالي ، أكدوا أن عزل أمير الأمراء بهذه السرعة وتعيين آخر ، سيؤدي حتماً إلى إلحاق الضرر بالمال الميرى ، وبكافة أحوال الأيالة ، ومن ثم عرض على مركز الدولة الأمر ، حيث صدر الأمر بإيقاع مصطفى باشا في منصبه (١٠٣٢ - ١٠٣٥هـ) (١٧٢).

وكان قرار عزل أمير الأمراء لا يتم إلا بعد مناقشات ومشاورات بين أرباب الديوان الهمايوني (١٧٣) ، يعتمدون فيها على تقارير أمير الأمراء نفسه ، وتقارير أمراء مصر المحافظين عن الأوضاع في الأيالة خلال فترة ولاية أمير الأمراء هذا (١٧٤) ، وعلى الأحوال العامة للأيالة ، ومدى قيام أمير الأمراء بمهامه الإدارية والعسكرية أو عجزه عن القيام بها . ولكن ، يبدو أن أمراء مصر المحافظين وجنود الدولة في مصر كان لهم تأثير عظيم في إختلال النظم في البلاد ، وبالتالي في عزل أمير الأمراء الذي لا يرغبون فيه . ويبيّن مصطفى سلانكي في تاريخه (١٧٥) الدور الذي قام به أمراء مصر وعساكرها في عزل أمير الأمراء شريف محمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦هـ) على النحو التالي ، حيث يقول : « إن أحوال مصر آلت إلى الإضطراب الإداري ، فإختلف الإداريون بها ، وساءت علاقة أمراء مصر وعساكرها بأمير أمراء مصر ، حيث قام هؤلاء بالسطو على منازل و نوراق فوزى ، و « أشجى محمد » وهما من أمهات الأيالة المشهورين ، وقتلوه ، حتى أنهم أرادوا قتل أمير الأمراء نفسه الشريف محمد باشا ، ولكنه نجا من اغتياله له عند دخوله القصر باعجوبة . وقد عرض الأمراء والعسكر هذه التطورات على الأستانة بقولهم : إن مصالح الأيالة لم تعد تراعى ، وأصبحت معطلة ، وإننا لا نقبل هذا الباشا في الحكم ، ونريد حاكم آخر ، فليرسل صاحب المساعدة حضرة السلطان أي شخص آخر ، وإننا سوف نعطيه ميثاقنا ونطيع ونسمع له في الحال » . وهكذا ، تمكنت هذه الفئة من الضغط على السلطان ، فصدر الأمر بعزل الشريف محمد باشا وتعيين خضر باشا بدلاً منه . ومهما يكن من أمر ، لم يكن أمير أمراء مصر المعزول يترك الأيالة فور

اعلامه بقرار عزله ، بل كان يؤمر بالاستمرار في مباشرته لوظائفه في الأيالة حتى وصول خلفه إلى مركز الأيالة . فعندما صدر الأمر بعزل مصيخ باشا ، أرسل إليه حكم سلطاني يوضح فيه الأمور التي ينبغي أن يقوم بها أمير الأمراء المعزول حتى وصول أمير الأمراء الجديد حسن باشا ، حيث يقول هذا الحكم : .. ، قد أحسن على صاحب السعانة حسن الذي كان يعمل رئيساً لخزينة دارية حرمي المحترم ، أحسن عليه بإمارة أمراء مصر .. ، والأمر أنه عند وصول هذا الخطاب ، فالتجّد في حراسة مصر ، وفي تحصيل كافة الأموال الميرية كما كنت من قبل ، ، بموجب فرماني الهمايوني ، ولتوفر الأمن والأمان لمملكتك وولايتك ، والاستقرار لرعاياك وبراياك ، ولتظهر أصناف سعيك الجميل حتى وصول أمير الأمراء المشار إليه لمصر .. (*) . وكما صدرت الأوامر إلى قوجة سنان باشا (٩٧٥ - ٩٧٦ هـ) بالآ يتوجه إلى اليمين كسردار وقائد على القوات العثمانية المرسلة إليها ، ألا بعد وصول الوالي الجديد اسكندر باشا (٩٧٧ - ٩٧٨ هـ) (١٧٦) ، أمر بعد عزله عن مصر في ولايته الثانية (٩٧٨ - ٩٨٠ هـ) بأن يؤخر تحركه إلى إسلامبول بالإرسالية ، حتى يصل حسين باشا الذي نقل من ولاية ديار بكر إلى أايالة مصر ، وأن يقوم بالمحافظة على الأيالة وشؤونها المختلفة خلال هذه الفترة (١٧٧) . وفي حالة إستدعاء أمير الأمراء المعزول إلى الاستئالة قبل وصول الوالي الجديد إلى مركز ولايته ، كان يؤمر أمير الأمراء المعزول بأن يترك قائمقام معتمد من أمراء الدولة في مصر قبل التحرك منها متوجهاً إلى إسلامبول (١٧٨) .

د - التفيتيش على أمير أمراء مصر :

لقد كانت الإدارة المركزية للدولة ترمى شؤون أايالة مصر الإدارية والمالية رعاية خاصة ، نظراً لأهمية موارد هذه الأيالة المالية والإقتصادية بالنسبة لمركز

(*) .. مصر بكليركلى حرم محترمه خزينة دارياى اولان حسن نام إقباله خويا وپيرليمشدر ، .. بيورد مکه وارد قند ، مشار إليه ، مصر ولرؤپ اريشيخجه سن فرمان همايونم لوزده ، كما كان مصرك محافظة وساير أموال ميرى تحصيلينده مجد لولوب مملكت وولايتك امن وامان رعيا وبرايتك تسوده حال اولقده انواع مساعى جميلة واصناف ثثار جليله ظهوره كتوره سن .. : نفتر للهمة رقم ٣٩ ، ص ٢٥٢ / ربيع الأول ٩٨٨ هـ .

الدولة والمناطق والمحرمين الشريفين على وجه الخصوص . ولذلك ، كانت الاستانة تتابع عن قرب تطور لحوال إيالة مصر أولاً بأول ، وذلك من خلال التقارير المفصلة التي كان أمير أمراء مصر يقوم بإرسالها إلى اسلامبول من حين لآخر (١٧٩). أمّا عملية التفتيش على محاسبات أمير أمراء مصر ، فلم تكن تحدث ، إلا في حالة ظهور الخلل في الأموال الميرية بالأيالة ، وعلى أثر انفصال وإلى مصر عن الخدمة لسبب من الأسباب . وعادة ما كان هذا التفتيش يتم بمعرفة الولاة الجند ، حيث كان هؤلاء يعرضون نتيجة تفتيشهم في شكل تقرير رسمي على مركز الدولة . فعلى أثر وصول التقارير عن الوضع المالي لكل من سليمان باشا الذي تولى إيالة مصر في فترتين متفاوتتين (٩٣١ - ٩٤١هـ) و (٩٤٣ - ٩٤٤هـ) ، وخسرو باشا الذي تولى الإدارة فيما بين ٩٤١ - ٩٤٣هـ ، فقد صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر اللاحق داود باشا (٩٤٤ - ٩٥٦هـ) بالتفتيش على محاسبات كل من الواليين السابقين بمعرفة قضاة مصر وحلب ، وبغدرار مصر (١٨٠) . واعتماداً على التقارير التي أشارت إلى أن مسيح باشا الذي استدعى من مصر ليتقلد رتبة الوزارة بالديوان الهمايوني ، أنه ورط الخزينة المصرية في أزمة مالية بسبب زيادته لأعداد عسكر فرق المتفرقة والهاوشية وعسكر البلوكات في الأيالة ، ومنحه الترقيات لبعضهم . وهكذا ، صدر الأمر إلى خلفه حسن باشا (٩٨٨ - ٩٩١هـ) بالتفتيش الدقيق على دفاتر المحاسبات الخاصة به ، بمجرد وصوله إلى مصر ، وعرض نتيجة هذا التفتيش على الاستانة (١٨١).

وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبح تقصير أمراء أمراء مصر في تحصيل المال الميري ، وإرسالهم الخزينة الإسرائيلية ناقصة من أهم أسباب عزل أمير الأمراء . ولذلك كان أول عمل يقوم به أمير أمراء مصر الجديد عند وصوله لمركز الأيالة ، هو إشرافه على التفتيش على محاسبات أمير الأمراء السابق . فعلى أثر عزل سنان باشا بسبب ظهور نقصان في الخزينة الإسرائيلية ، كلف اويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨هـ) الذي حلّ محله بالتفتيش على محاسبات سلفه المالية (١٨٢).

وعندما كان أمير أمراء مصر الجديد المكلف بالإشراف على التفتيش على

محاسبات سلفه ، يصل إلى مركز الأيالة فى القاهرة ، كان يدعو أمير الأمراء السابق للإقامة فى أحد قصور الأمراء لإجراء عملية التفتيش ، حيث كانت تعقد محاسبتها فى الديوان العالى يوماً . فبمجرد وصول أويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨هـ) إلى القاهرة ، قام بإنزال سلفه ستان باشا فى سرائى صالح بك ، حيث كان يستدعيه يومياً إلى الديوان بالقلمة للتحقيق معه فى محاسبات الأيالة خلال فترة ولايته (١٨٣). وأن هذا التفتيش الذى كان يستمر لفترة تمتد إلى شهرين أو ثلاثة شهور ، كان يجرى أحياناً فى أحد جوامع القاهرة المشهورة ، وتحت إشراف أمير معتمد نيابة عن أمير الأمراء ، وفى حضور قاضى مصر ودفتردارها والروزنامة جى وكافة أرباب الديوان (١٨٤).

وكانت عملية التفتيش هذه تعتمد على دفاتر الروزنامة ودفاتر المحاسبة والميزانية المحفوظة فى ديوان مصر العالى ، حيث كانت اللجنة تتابع تحصيل المال الميرى والخزينة الإسرائيلية المصرية من خلال هذه الدفاتر ، وتُحدد البقايا الموجودة فى ذمة أمير الأمراء السابق ، ثم تعرض نتيجة هذا التفتيش على الأساتنة والديوان الهمايونى الذى تقوم هيئته الإدارية والمالية بمناقشة هذا التقرير المعروض ، وتصدر الأوامر اللازمة إلى هيئة التفتيش بالقاهرة . فعندما قام أمير أمراء مصر أويس باشا بالتفتيش على محاسبات سلفه ستان باشا ، ظهر فى ذمة الأخير مبلغ يقدر بـ ١٤٠,٠٠٠ ذهبية ، حيث تمكن من تحصيل ٨٥,٠٠٠ ذهبية من هذا المبلغ ، ولكنه اضطر لمصادرة بعض الاغراض القيمة لستان باشا تقدر بمبلغ ٦٠,٠٠٠ - ٧٠,٠٠٠ ذهبية (١٨٥). وعندما عُرض الأمر على مركز النولة صدرت الأوامر بوضع كافة أسبابه الثمينة الموجودة فى مصر فى الديوان العالى ، وإرسال دفاترها المفصلة إلى الأساتنة ، وبيع غير المنقول منها بالمزاد ، وسداد دين الميرى منها ، وتحصيل ما تبقى من هذا الدين جبراً (١٨٦).

وهكذا ، كان أمير الأمراء الجنيد المكلف بالإشراف على محاسبة أمير الأمراء السابق ، كان لا يسمح للأخير بالخروج من الأيالة دون أن يتم تحصيل كافة قروضه وديونه ، بموجب الأوامر السلطانية التى توجب ذلك (١٨٧).

هـ- قائممقام أمير أمراء مصر :

لقد كانت لإمارة أمراء مصر أهمية عظيمة للدولة من الناحية الاقتصادية والناحية المالية والإدارية ، ولذلك لم تصانف أياالة مصر بدون مسئول مباشر عن أمورها ، يقوم برعاية شئونها وإدارة مؤسساتها وإقرار الأمن والهدوء في أرجائها. فحتى أمير أمراء مصر المعزول ، كان يباشر الكثير من مسئولياته في إدارة الأيالة إلى أن يصل خلكه إلى مقر الأيالة بالقاهرة . أما المهام التي كان يقوم بها الولي المعزول ، فيأتى على رأسها ، تحصيل خراج الأيالة ، وحفظها وحراستها من الاخطار الخارجية والاضطرابات الداخلية (١٨٨). وفي حالة وفاة أمير أمراء مصر أثناء مباشرته مهامه في الأيالة ، كان الأمراء السناجق القائمين على محافظة البلاد يقومون بإقرار الأمن والنظام في أنحاء الولاية ، ويتخبون من بين رجال الدولة وأرباب الديوان لحد الأفراد الأكفاء ليقوم بمهام أمير أمراء مصر بصفة مؤقتة تحت إسم « قائممقام » ، ثم يعرضون الأمر على الأستانة ، ويقومون هم بمعاونة القائممقام في إدارة الأيالة حتى وصول أمير أمراء مصر الجديد(١٨٩) وكان لقاضى مصر ولقتردارها دور هام في هذه المرحلة الإنتقالية ، حتى أنه كثيراً ما حدث وإن أختير قاضى مصر ، أو قتردارها قائماً مقام أمير الأمراء في البلاد . فعندما توفى أمير أمراء مصر على باشا (٩٦٦ - ٩٦٧ هـ) عيّن قاضى مصر قندرى أفندى بالاشتراك مع قتردار مصر قائممقاماً على البلاد ثم عرض الأمر بعد ذلك على مركز الدولة . وعندما قُتل محمود باشا (٩٧٣ - ٩٧٥ هـ) أثناء مباشرته لمهامه الإدارية ، عيّن قاضى مصر شيخى أفندى بالاشتراك مع قتردار مصر محمد بك قائممقاماً على مصر (١٩٠).

وكان أمير أمراء مصر الذى صدر القرار بترقية وتعيينه في إحدى وظائف الدولة الهامة خارج مصر ، وبضرورة مغادرته مصر قبل مجئ خلفه ، كان يقوم بتعيين قائممقام على الأيالة بعد استشارة اعضاء هيئة الديوان العالى(١٩١) . وكان القائممقام المنتخب يقوم بكافة وظائف أمير الأمراء المعزول عند أمور العزل والنصب بالأيالة ، وعلى رأسها التدابير اللازمة لإقرار الأمن والإستقرار في أرجاء البلاد ، ويستمر على ذلك حتى وصول أمير الأمراء الجديد (١٩٢). وخلال هذه الفترة الإنتقالية، كان القائممقام يتحرك في كل الامور الهامة التي تعترضه وفقاً

للأوامر السلطانية التي ترد له في هذا الخصوص ؛ وذلك بعد عرضه لها على الأستانة ، حيث كان يتقيد بتنفيذ هذه الأوامر بكل دقة وأمانة (١٩٣). وإذا ما حدث وتوفي القائم مقام الذي عينه أمير الأمراء المعزول ، كان أمراء مصر المحافظين ، يُسرعون لإختيار قائم مقام آخر مكانه . ثم يعرضون الأمر على الأستانة . فعندما توفي بيرى بك الذي عينه على باشا (١٠١٠ - ١٠١٢ هـ) عند توجهه إلى مركز الدولة كقائم مقام على البلاد ، وذلك بعد أربعة أشهر من تعيينه ، قام أمراء مصر السنجاقي بانتخاب عثمان بك قائم مقام مكانه ، وعرضوا الأمر على الديوان الهمايوني . وبناء على ذلك أرسل أمراً سلطانياً إلى عثمان بك موضحاً فيه وظائفه وصلاحياته المُكَلَّف بالعمل بمقتضاها (١٩٤).

§ - مخلفات أمير أمراء مصر :

ومرة أخرى كان لأمراء مصر المحافظين دور هام يقومون به أثناء عملية تغيير القيادة الإدارية والعسكرية في الأيالة ، إما بالعزل أو الوفاة أو القتل أو حتى بالترقية . فعندما كان يتوفي أمير أمراء مصر ، كان هؤلاء الأمراء يقومون بحصر متروكاته وأمواله وضبطها . ثم يعرضون الأمر على مركز الدولة . وبعد وصول أمير أمراء مصر الجديد للأيالة يسلمونه هذه العهدة (١٩٥) ، حيث يقوم الوالي الجديد بالتحقق من تركة سلفه ، وكان يحاول في ذلك أرباب الديوان العالي ، ورجال الباشا المتوفى ،

وقد كانت الهيئة المُكَلَّفة بضبط مخلفات أمير أمراء مصر المتوفى أويس باشا (٩٩٥ - ٩٩٨ هـ) تضم تحت رئاسة أمير الأمراء الجديد ، كل من قاضى مصر ودفتردارها ، وأغا باب السعانة ، وأغا التوفنكجية ، ونائب الديوان ، والروزنامة جى ، وناظر الدشيخة ، والكتخدا ، وبعض الأمراء الآخرين ، علاوة على أتباع ورجال أويس باشا المتوفى ، ومتفرقة وجاوشية ديوان مصر العالي (١٩٦). وفي هذا المجلس ، كان أمير الأمراء الجديد يقوم بالإستقصاء عن مقدار أموال الوالي المتوفى من رجاله ، ويتحصّل أى أموال أو أغراض لهذا الوالي في ذمة أى شخص ، ويرد حقوق أصحاب الحقوق على المتوفى بعد إثبات لمخفياتهم فيها شرعاً (١٩٧).

وأخيراً ، كانت كافة الأموال والمتروكات تُضبط بمعرفة نائب يُختار من أقارب

الوالى المتوفى ، حيث يُشرف هذا النائب على بيع متروكات هذا الوالى غير المنقولة ، وعلى رد حقوق أصحاب الحقوق إليهم بعد التثبت منها بتقرير المحكمة الشرعية المختصة^(١٩٨) . ويعد تصديق مركز الدولة على هذه الإجراءات ، كانت الهيئة المُكلَّفة بحصر متروكات أمير الأمراء المتوفى ، تقوم بتسليم الحقوق لمستحقيها الشرعيين^(١٩٩) ، ثم تُولى بحقوق الورثة بحسب الشرع الشريف ، وتنفذ وصية الوالى الشرعية فى حدود ثلث ممتلكاته ومتروكاته^(٢٠٠) . أمّا الأموال والأسباب للتبقيّة ، فكانت تُضبط للخزينة الميرية ، حيث تُرسل إلى مركز الدولة مع جميع دفاترها المفصلة^(٢٠١)

وهكذا ، كانت أموال أمير الأمراء المتوفى المتبقيّة ، والتي صُوِّرت للخزينة الميرية ، كانت تُحصّر بمعرفة قاضى مصر ودفتردارها ونخبة من الأمراء المحافظين وبعض جاوشية الدركاء العالى ، حيث كان يوضع كل نوع منها فى بحسب نوعها ، ويحرر بها دفتر مفصلاً ، ثم تُرسل مع اشخاص معتمدين إلى الأستانة . ومن خلال دفتر مخلفات أمير الأمراء المتوفى أويس باشا ، والموجود ضمن دفاتر المالية فى الديوان الهمايونى ، يتبين لنا أن هذه الهيئة كانت تقوم بإحصاء الأموال المحصلة من المديونين بالتفصيل ، حيث بلغت هذه الأموال ما يقدر بـ ٤١,٥٨٧ نهبية^(٢٠٢) ، أما أنواع المخلفات الأخرى مثل الأقمشة التى وضعت فى ٢٦ صندوق مُفَلَّف بالجلد ، والأشياء الأخرى الثمينة كالأنتيكات والكتب والسيوف والمزينة والأسلحة الخاصة بأمير أمراء مصر المتوفى ، والتى وضعت فى ٢٧ صندوق ، فكانت مفرداتها تُحرر فى هذا الدفتر بالتفصيل^(٢٠٣) . أما أغراض الوالى المتوفى العينية الغير منقولة فتباع فى أسواق القاهرة بالمزاد ، بحيث كانت تُسجَّل هذه الأصناف المُباعَة ولن يبيعت وبلى ثمن تم بيعها^(٢٠٤) ، ثم ترسل دفاترها جميعاً إلى الأستانة^(٢٠٥)

ز - معاونو أمير أمراء مصر :

يعتبر أعضاء هيئة الديوان العالى بمصر معاونون مباشرون لأمير أمراء مصر فى شئون الأيالة الإدارية والمالية والقضائية والعسكرية ، كما كان الأمراء السنّاقيّ والكشاف ومشايخ العربان ممثلية الإداريين والعسكريين فى مختلف ولايات الإيالة . فكان دفتردار مصر وهيئته مساعدى أمير الأمراء فى الشئون

المالية والإدارية ، وقاضى مصر ونوابه ، معاونيه فى الأمور الشرعية والقضائية ، وإيضاً كان كتحفدا الباشا ، والأمراء السناجق المحافظين ، والأمراء المتقاعدين من ذوى الخبرة والدراية فى شئون الآيالة المختلفة ، من معاونيه وأصحاب الصلاحيات الإدارية والعسكرية والمالية الواسعة .

ولقد كان الكتخدا ، هو المساعد لأول أمير أمراء مصر ، يعاونه فى تدوير شئون الآيالة أثناء اجتماعات الديوان العالى ، ويقوم برئاسة المجلس الذى لم يستطيع الباشا حضوره ، نيابة عنه ، حيث كانت لديه صلاحية النظر فى كافة شئون الآيالة . وكان كتحفدا أمير الأمراء يقوم بقيادة حملات التكنيل بالعصاة فى ولايات الآيالة ، وذلك علاوة على وظائفه الإدارية الأخرى فى مركز الآيالة ، ولكن هذه المهمة أحييت إلى أمراء الآيالة المحافظين بعد ذلك (٢٠٦) .

وخلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان يُعين فى آيالة مصر منصبين لمعاونة أمير الأمراء فى إدارة شئون البلاد والمباد ، أحدهما يدعى « باشكتخدا » والآخر عرف باسم « كتحفدا » . ولكن ، المصادر الارشيفية التى ورد فيها ذكر هذه المراتب ، لم تعين صلاحيات كل من هذين المنصبين (٢٠٧) . إلا أن هذا المنصب بدأ يفقد أهميته تدريجياً خلال النصف الثانى من هذا القرن .

وبصفة عامة ، كان الكتخدا يقوم بالمهام المُكلف بها طالما كان أمير أمراء مصر مستمر فى القيام بمهامه فى الآيالة ، بحيث كان يعود إلى منصبه السابق بمجرد عزل أمير الأمراء من منصبه أو وفاته أثناء قيامه بمهامه فى الآيالة . فعندما كانت تحضر أمير أمراء مصر الوفاة كان رجاله المقربين وعلى رأسهم الكتخدا وخواص الباشا والخزينة دار ورئيس البوابين وأمير أخور .. الخ يستدعون إلى الديوان لضبط مخلفات الباشا وتسوية ديونه (٢٠٨) ، حيث كان كل من هؤلاء يعود إلى وظيفته التى كان يشغلها قبل عمله مع أمير الأمراء المتوفى فى مركز الدولة أو فى آيالة مصر . وقد ثبت أن كتحفدا محمد باشا (١٠٠٤ - ١٠٠٦هـ) ، كان منسوباً إلى الأمراء الجراكسة ، عاد لوظيفته الاصلية عقب عزل محمد باشا من منصبه ، أما كتحفدا خضر باشا (١٠٠٦ - ١٠١٠هـ) فكان من أمراء مصر المحافظين (٢٠٩) .

وعلاوة على الكتخدا ، وخواص الباشا والخزينة دار والبوابين وأمير أخور ،

فقد كان لأمير الأمراء الكثير من الاغوات والخدم يقومون بخدمة سيدهم ومعاونته في تسيير امور الأيالة على النحو المطلوب ، أمثال ترجمان الديوان الذي كان يلزم الباشا دائماً ، وكانت العانة لن يُعين من الأمراء الجراكسة الكفى الأمان^(٢١٠)، وكتبة الديوان العلى ، والجاريشية ، والباشنكيرية (ذواق طعام الباشا) والكيلرياشى (رئيس المخازن والشون) والمهتر باشى (رئيس فرق التشرىفات) .. والعديد من الملائمين الآخرين للباشا فى أقاليم مصر^(٢١١) .

الأمراء السناجق المحافظين فى أقاليم مصر

لقد أبقت الإدارة العثمانية ، بعد ضم مصر على النظم المحلية المملوكية فى البلاد دون تغيير يذكر ،، وبذلك بقيت التشكيلات والمناصب التى كانت تعمل من خلال هذه النظم على حالها أيضاً ، حيث أُميد توجيه ولايات وذواى الأقاليم للكشاف ومشايخ العربان والمباشرين ، كل منهم فى موقعة السابق . أما الولايات الساحلية وبندار مصر وموانئها ذات الموقع الهام للدولة وللأقاليم ، كالأسكندرية ، وبمياط ، ورشيد ، وجدة ، فقد وُجّهت إلى بعض الأمراء السناجق المعتمدين والذين تربوا فى السراى العثمانى . وكذلك كُلّف العديد من الأمراء العثمانيين بضبط وربط العسكر العثمانى بمصر ، وبحمالية وحراسة كافة أنحاء الأقاليم .

وكان السلطان سليم الأول ، أثناء إقامته بمصر ، قد أقرّ المماليك الذين قدموا فروض الطاعة للدولة ، أقرهم فى مواقعهم القديمة . وبعد أن ثبت للسلطان فشل الأمراء العثمانيين فى إدارة شئون الأقاليم المحلية فى هذه المرحلة المبكرة بسبب عدم درايتهم بعادات ونظم وقوانين هذه البلاد، أصدر قراره بعزل الوزير الاعظم يونس باشا عن إدارة مصر ومنحها لأحد الأمراء المماليك من نوى الخبرة والندرية . وبذلك ، بدأ خساير بك ملك الأمراء المملوكى ، بموجب الأوامر السلطانية، فى استخدام الأمراء للماليك المطيعين فى إدارة شئون الأقاليم المختلفة، مع أقراره أمراء الدولة السناجق فى ثغور الأقاليم الهامة ، وولاياتها الحيوية . وهكذا ، أصبحت إدارة مصر ، فى هذه المرحلة الإنتقالية ، تنقسم بين الأمراء المماليك ، والأمراء العثمانيين ، بحيث كان للأمراء المماليك إدارة شئون الأقاليم

المالية والإدارية ، وللاُمراء العثمانيين متابعة سير الإدارة فى البلاد ، ورقابتهما حفاظاً على الاستقرار والأمن وأموال الدولة الميرية فى مصر .

وفى فترة ولاية أمير الأمراء قاسم باشا (٩٣٠هـ) ، بدأ الأمراء السناجق يحلّون محل الكُشّاف المحليين فى الولايات ، وذلك بسبب تفاقم الأوضاع آنذاك ، وحتى يتمكن هؤلاء الأمراء من حصر حركة عصيان الأعراب فى تلك المناطق . إلا أن هؤلاء الكشاف تم إعادتهم إلى مواقعهم مرة أخرى بسبب فشل هؤلاء الأمراء فى إحكام السيطرة على القوى المحلية فى هذه النواحي ، حيث ثبت عدم جدوى هذا التغيير للعناصر الإدارية فى الإدارة المحلية للآيالة ، خلال هذه المرحلة المبكرة من الإدارة العثمانية فى مصر .

وعندما قام الوزير الأعظم إبراهيم باشا بتنظيم الإدارة فى مصر (٩٣١هـ) راعى فى هذه النظم العثمانية الجديدة ، القوانين والعادات القديمة فى مصر ، حيث وضع أسس توجيه الولايات والكشوفيات إلى كل من الأمراء المماليك والأمراء العثمانيين بحسب ما كانت تقتضيه الظروف فى هذه المرحلة . أما بنادر وموانئ الآيالة الممتدة على طول البحر الأحمر والبحر المتوسط ، فقد تقرر توجيهها إلى الأمراء السناجق بمرتب سنوى (ساليانة) .

وبعد تنظيم الوزير الأعظم إبراهيم باشا الإدارة فى مصر ، بدأ أمراء أمراء مصر بتعيين الأمراء العثمانيين محل إدارى المماليك تدريجياً . فعلى أثر شعور أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١هـ) بزيادة نفوذ البفتردار مصر المملوكى جاندان الصمزاوى وابنه أمير الحاج يوسف فى البلاد ، وخطرهم على استقرار الأحوال بين العباد ، استصدر أمراً سلطانياً بمحاكمتهم . وبعد أن قضت المحاكمة بإعدام البفتردار المملوكى عين محلة أحد الأمراء العثمانيين كدفتردار للآيالة^(٢١٢) وكان هذا ، أول تغيير مباشر يطرأ على الإدارة العثمانية بمصر عقب وفاة خاير بك للملوكى ، وتسلم مصطفى باشا لمقاييد الإدارة فى البلاد .

١ - تعيين أمراء السناجق المحافظين :

لقد كان يُعيّن فى منصب أمراء السناجق المحافظين بمصر « مصر محافظه سنجق بكلى » ، عموماً أغوات الأوجاقات العسكرية بآيالة مصر ، وكتخذا فرقة

المتفرقة وكتفدا فرقة الجاوشية بمصر . وكانت الإدارة المركزية للدولة العثمانية قد رأت الحاجة ماسة لتشكيل جماعة من الأمراء العثمانيين الأكفاء للقيام بمهام توفير احتياجات حملات الدولة الموجهة للشرق ، وحماية حدود الدولة الجنوبية . وبذلك بدأت الدولة في تشكيل هذه الجماعة من رؤساء الأوجاقات العسكرية بمصر ، كاغا الكوكلكلو (٢١٣) واغا الجراكسة (٢١٤) ، واغا المتفرقة (٢١٥) ، وكتفدا الجاوشية (٢١٦) . كما كانت هذه الرتبة توجه أيضاً إلى مستحقى الترقية من الأمراء السناجق الأكفاء في الولايات المجاورة لآيالة مصر ، وذلك نظراً للدرجة الرفيعة لرتبة أمراء السناجق المحافظين بمصر التي كانت تلي في المرتبة مرتبة إمارة الأمراء في ولايات الدولة الشرقية . وقد سجلت النفاذات الديوانية نماذج من هذه الترقيات نحو : ترقية ابن أمير أمراء اليمن الذي كان برتبة سنجق في اليمن، ترقية لرتبة سنجق بمصر نظراً لما قام به من خدمات جليلة للدولة (٢١٧)، ورقية أمير السنجق خضر بك الحاصل على تقدير نامة لقيامه بمهام محاسبة اليمن خير قيام ، ترقية لدرجة سنجق بمصر (٢١٨) . وأحياناً أيضاً ما كان يحسن بذلك المنصب على بعض الأمراء السناجق بالآيالات الأخرى بطريق التبادل . وكانت هذه المبادلات تجري بواسطة أمير أمراء مصر نفسه ، بحيث كان يعرض الأمر على الآستانة ؛ وبعد الموافقة على إتمام هذه المبادلة في الديوان الهمايوني ، كانت ترسل البراءة الخاصة بذلك إلى صاحب الشأن بآيالة مصر (٢١٩) . وكانت هذه المبادلات تتم وفقاً لأسبقية المتقدمين لها ، وبحسب خدماتهم الجليلة للدولة (٢٢٠) . وكانت هذه المرتبة الرفيعة توجه أيضاً لبعض أمراء مصر الذين تقرر ترقية بتوجيه وظائف ومهام لهم خارج آيالة مصر ، وذلك بسبب عدم قدرتهم على حمل السلاح ، وأداء أي خدمة عسكرية خارج مصر إما لتقدم العمر بهم أو لعجزهم (٢٢١) .

وفي النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت هذه المرتبة توجه للأمراء العرب بشرط مباشرة وظائفهم خارج الآيالة (٢٢٢) وربما يكون لمثل هذه التمييزات غرض سياسي يقضى بإبعاد هؤلاء الأمراء عن مركز إدارة الدولة في الشرق ، لما قد يسببونه من فتن واضطرابات في مناطقهم . والذي يؤكد هذا الاحتمال ، أن بعض أمراء العرب المستقيمين الامناء ، كانت توجه إليهم هذه

الرتبة ، مع مباشرتهم لمهامهم في مركز الأيالة بمصر أو في ولاياتها ، علاوة على ما كانوا يتصرفون فيه من التزامات (٢٢٢) .

وعندما كانت تحمل رتبة أحد الأمراء السناجق المحافظين بمصر ، كان أمير أمراء مصر يعرض على الأستانة لحوال الشخص المرشح لهذا المنصب والذي يرى أنه كفؤ له ومناسب وقادر على القيام بالمهام التي سوف توكل إليه (٢٢٤) . وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، صدرت الأوامر عن الدولة بعدم تعيين سناجق بمصر دون حدوث محلول عن أحد السناجق القدامى سواء بطريق المباشرة أو كتعيين جديد ، وذلك لما ثبت للأستانة من أن زيادة تعيين أمراء سناجق في مصر ممن يتقاضون ساليات (مرتبات سنوية) يسبب ضرراً عظيماً للمال الميري بالأيالة (٢٢٥) . وعادة ما كانت الدولة تصدق على عرض أمير أمراء مصر ، حيث كان يصدر عن الديوان الهمايوني براءة التعيين التي تبين مقدار ساليات المرشح المذكور ، وعلى بدء مباشرة هذا الأمير المرشح لمهام منصبه ، وبأى صورة سيتقاضى مرتبة السنوى . والبراعة التالية تعد نموذج لبراعة تعيين أمير السناجق بمصر ، وهذا نصها مترجماً عن اللغة التركية :

« إن حكم النيشان الهمايوني هو على النحو التالي ، أن وزيرى سنان باشا قد أرسل خطاباً لحاطنا فيه علماً بكفائه حسين دام عزه ، وأنه يستحق مرتبة أمير سناجق بمصر التي أنحلت عن على بك الذي توفى ، .. وفي يوم ١٧ ذى الحجة ٩٧٧هـ الحق بالسناجق المذكور مقاطعة قدرها ٢٥٠,٠٠٠ آقجة ، وأعطيت للمذكور هذه البراعة . والأمر الصادر محتواه أن يصير الأمير المذكور سناجق بك في مصر ، بحيث يتولى وظائف خدمات المحافظة ، وأن يحصل على ساليات قدرها ٢٥٠,٠٠٠ آقجة من الخزينة المصرية ، وأن يتصرف في هذه الوظيفة على هذا النحو .. (*) » .

(*) « نشان همايون حكى اولنركه ، وزيرم سنان باشا مكتوب كوندروب ، سابقاً .. حسين دام هزه ييارلغى ، ومصربه سناجق تصرف ايدركن فوت اولان على بك بيرينه سناجق اولق مناسب ايونكن اعلام ايتمش ... ٩٧٧ ذى الحجة سنك ١٧ كوندنه نكر اولدان سناجقى ، بروجه نقد ٢٥٠,٠٠٠ آقجه درلغى معيت ايديوب ، بويراتى ويروب ، بيورد مكه بعد اليوم... مصربه سناجق اولوب ، شويكه كه وظائف خد مات محافظة ولا يتدر ، مهار اليه مؤدى قيله، و ٢٥٠,٠٠٠ آقجه ساليابه سى مصر خزينة سندن اولوب متصرف اوللا . : كامل كجى رقم ٧٩ ، من ٤٦٣ / ذى الحجة ٩٧٨هـ .

وعند تسلم الأمراء السناجق المعيّنين من قبل الأستانة لبراءاتهم كان عليهم دفع مقدار من المال إلى أعضاء الديوان الهمايوني يعرف باسم « رسم براءات » ، حيث كان أمير أمراء مصر يقوم يجمع هذه المبالغ من هؤلاء الأمراء ويرسلها إلى الأستانة (٢٢٦) . وعندئذ ، كان أمير الأمراء يأمر كتبة الديوان بتسجيل ساليانات أمراء السناجق المحافظين المعيّنين واسمائهم وأوصافهم في النفاतर للصفوفة في الديوان العالي ، حيث كانت تُرسل صورة مخقومة ومُصنق عليها من هذا الدفتر إلى الأستانة لتُحضر في نفاतर الرؤوس بالديوان الهمايوني (٢٢٧) . وقد كان هذا الإجراء من قبل أمير أمراء مصر يقضى على العديد من المشاكل التي كانت تُعرض من قبل بعض الأمراء . فعندما عرض أمير أمراء مصر على الأستانة أن يبرى بك الذي صدر الأمر بتعيينه على درجة سنجق محافظة في مصر ، قد سحبت وظيفته هذه ، واستبدلت بسنجدية غرة ، الأمر الذي جعل الأمير المذكور يعرض الأمر على الديوان الهمايوني طالباً تقصى حقيقته . ومن ثم ، وبعد التفتيش ، ثبت من واقع نفاतर الرؤوس (وهي النفاतर الخاصة بتعيينات رجال الدولة ، وهي من أهم نفاतर الديوان الهمايوني على الإطلاق) الخاص بأمراء أيلة مصر والموجود بالديوان الهمايوني ، ثبت بأن الرتبة المذكورة لم توجهها الدولة إلى أى شخص آخر ، حيث طلب استصدار حكماً يبيّن استحقاق بيرى بك المذكور لوظيفته القديمة كسنجق محافظ بمصر ، وذلك بموجب البراءة الموجودة بيده ، وأيضاً دفع الساليانة التي يستحقها بانتظام (٢٢٨) .

وخلال النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الإدارة المركزية في الموافقة على تعيين الأمراء السناجق المحافظين على البنابر وولايات الأيلة الهامة في وظائف إدارية ، حيث لم تقتصر مهام وظائف هذه الفئة على ما كانوا يقومون به في مركز الأيلة بالقاهرة . وهكذا ، أعطى أمير أمراء مصر صلاحية عرض أحوال الأمراء الراغبين في مناطق السناجق الإدارية على مركز الدولة ، حيث رخص له بتوجيه هذه المناطق الإدارية كلما شغرت واحدة منها ، إلى الأمراء السناجق المناسبين الأمناء ، ثم يعرض الأمر مرة أخرى على مركز الدولة . فقد صدرت الأوامر السلطانية إلى إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢هـ) الذي عين على أيلة مصر وبهذه صلاحيات مطلقة لاصلاح وتنظيم أحوال الإدارة في البلاد ،

صدرت بتعيين اثنى عشر اميراً من الأمراء القاندين على القيام بخدمة المحافظة فى مصر لحماية البلاد والعباد ، ويعرض لحوال الراغبين فى هذه المرتبة السنجقية الشاغرة بالفعل فى مصر ، والقاندين على أداء مهام هذه الوظيفة ، بحيث كانت توجه هذه المراتب السنجقية للحلوله إلى المستحقين منهم فعلاً ، ويحال الذين ليس لهم القدرة على الخدمة إلى وظيفة التقاعد (٢٢٩) .

لقد كان الكُشَاف الذين تقل مرتبتهم عن مرتبة أمراء السناجق ، كانوا يعملون كحكام لولايات مصر المختلفة منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، إلا أن الولايات البعيدة من مركز الأيالة وذات الأهمية الخاصة بالنسبة للدولة وللأيالة مثل ولاية الصعيد وولاية أهرام جنوبي مصر ، والمناطق التي كان يسودها اضطراب من وقت لآخر ، فكان يُعيّن عليها أمراء سناجق مزودين بأعداد كافية من الجنود المسلحين بالبنادق والمنافع لتأمين حالة الاستقرار فى تلك المناطق (٢٣٠) ، وذلك علاوة على من كان يعين من هؤلاء الأمراء فى بنادر وموانئ الدولة الهامة للملحقة بأيالة مصر كالأسكندرية ورشيد ودمياط والسويس وجدة .

وحتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، كانت أيلات الدولة العثمانية تنقسم إلى مناطق إدارية يعرف كل منها باسم « سنجق » . ولما كان معنى كلمة سنجق هو لواء أو راية ، فإن هذه المنطقة الإدارية المعروفة باسم سنجق قد اكتسبت هذا الاسم من لواء أمير هذه المنطقة الإدارية ، حيث بدأ يُعرف هذا الأمير صاحب اللواء باسم « أمير سنجق » أو « أمير لواء » . وكان أمير السنجق يتصرف فى مقاطعة « تيمار » مقابل خدماته التي كان يقدمها للدولة فى منطقتة الإدارية . ولما كانت أيلة مصر ومناطقها الإدارية تقوم على نظام السالمانية ، وليس نظام التيمار الذي كان معروف لدى ولايات الدولة الأخرى ، فقد كان أمراء السناجق المحافظين بها يعينون فى وظائفهم هذه بمرتبات سنوية (ساليانات) يتقاضونها من الخزينة الإرسالية مباشرة إذا كانت المهام التي قومون بها فى مركز الأيالة بالقاهرة . أما بالنسبة للأمراء السناجق الذي كانوا يباشرون وظائفهم فى ولايات وبنادر الأيالة المختلفة كالصعيد والبحيرة والمنوفية ، فقد كانوا يتقاضون مرتباتهم بمربوط التيمار المعروف لدى الدولة ، من محصولات خراج هذه

الولايات(٢٣١) . وكان قانون ثامه مصر ، قد أكد على ضرورة منع دفع مرتبات الأمراء السناجق بمصر من الخزينة الإرسالية نقداً ، وتحويلها لهم عن خراج ولاياتهم بمصر ، بحيث يقوم رجال كل طائفة بتحصيل الأموال الخاصة بهم ، وإيداعها في الخزينة المصرية ، وعندئذ يقوم الدفتردار بتوزيعها بحسب « نفائر المقابلة » (وهى نفائر تسجيل ساليانات وعلوفات ومرتبات الأمراء وموظفى الدولة بالديوان الهمايونى)(٢٣٢) .

وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبحت هذه الساليانات تؤدى من الخزينة المصرية كل شهر ، حيث لم تتجاوز ٢٠٠,٠٠٠ آقجة ، وهو الحد الأدنى لمقاطعة التيمار ، وذلك بالنسبة للمعينين الجدد(٢٣٣) . وأحياناً ما كان يُعين أمير السنجق على ساليانه أعلى من ساليانه السنجق المحلول ؛ وعندئذ ، لم تكن هذه الزيادة تُسدد من الخزينة المصرية ، بل كان ينبغي الانتظار حتى ينحل سنجق آخر ، فيُسدد منه هذا النقصان(٢٣٤) . ولما زالت هذه الحالات الطارئة فى تعيين السناجق ، صدرت الأوامر بعدم تعيين ساليانه للسنجق أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ آقجة كمربوط أول للمعينين ، بحيث كانت تُسدد الزيادات من مخصصات أمير الأمراء الذى لم يتقيد بهذه الأوامر(٢٣٥) . وإذا كانت درجة السنجق المحلول ذات ساليانه أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ آقجة ، كان يضبط المقدار الزائد للخزينة الإرسالية(٢٣٦) . وكانت الدولة قد أكدت على ضبط ساليانات الأمراء السناجق المسنين والقاعدين عن الخدمة ، وضم هذه الساليانات الكبيرة للخزينة المصرية ، وتعيين معاش له عرف باسم « تقاعدية » ، وذلك بدلاً من هذا المرتب الكبير . وكان الأمير السنجق المتقاعد يتقاضى « تقاعدية » تقدر بـ ١٠,٠٠٠ آقجة عن كل ١٠٠,٠٠٠ آقجة كان يتسلمها كساليانه له من قبل ، وذلك وفقاً للقانون المعمول به فى الدولة . وكانت الدولة قد أقدمت على هذه الخطوة ، رغبة منها فى زيادة دخلها خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخها الطويل(٢٣٧) .

لقد كانت مناصب الأمراء السناجق المحافظين بمصر تُجند كل عام ، حيث كان على كل أمير من هؤلاء الأمراء السناجق أن يرسل للأستانه ، مع بعض الهدايا القيمة والمناسبة ، عرض حال يبين فيه إنجازاته خلال فترة عمله السابقة . ولم تكن الدولة ، فى العادة ، ترد طلب أحد هؤلاء الأمراء فى التجديد ، طالما هم

يؤدون وظائفهم دون تقصير ، كما يؤدون الرسوم المطلوبة منهم دون نقصان . وعندئذ ، كانت تُرسل إليهم براءات التجديد من مركز الدولة رأساً (٢٣٨) . وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، حرص بعض أمراء مصر السنجاقي على استخراج براءات جديدة لهم بحجة أن براءاتهم القديمة قد فقدوها ، وبذلك أصبحت بأيديهم أكثر من براءة يتقاضون بها ساليانات إضافية دون وجه حق ، مما كان يثقل على الخزينة المصرية . وهكذا ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بسحب هذه البراءات الغير شرعية من هؤلاء الأمراء ، وإرسالها إلى الأستانة للتحقق من أمرها (٢٣٩) .

لقد كان من عادة الدولة إلغاء فرمانات وبراءات السلطان إذا ما توفي أو نُحى عن العرش ، ولذلك ، كان على أمراء مصر السنجاقي تجديد براءاتهم عند إعتلاء السلطان الجديد ، حيث كانوا يرسلون براءاتهم القديمة للأستانة مع بعض الهدايا باسم « جلوس همايون بيشكش » ، وعندئذ ، يقوم السلطان بمنح هؤلاء الأمراء براءات جديدة ملحقاً بها ترقية عرفت باسم « ترقية الجلوس » ، وكانت هذه الترقية تقدر بـ ٢٠.٠٠٠ آقجة (٢٤٠) . وقد ارتبط تجديد السلطان لبراءات الأمراء السنجاقي ، خلال النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، ارتباطاً بإرسال هؤلاء الأمراء لما عرف باسم « رسم الجلوس السلطاني » ، حيث بدأ يتأخر تجديد هذه البراءات بسبب عدم أداء الأمراء لهذه الرسوم في الوقت المناسب . حتى أنه كثيراً ما صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بضرورة السعي لتحصيل هذه الرسوم والهدايا من الأمراء المذكورين ، وإرسالها إلى الأستانة (٢٤١) وفي حالة امتناعهم عن أداء هذه الرسوم ، يقوم أمير أمراء مصر بعرض أحوال هؤلاء الأمراء السنجاقي على استانبول بالتفصيل ، وتوجيه وظائفهم ومسئولياتهم إلى أمراء آخرين مستحقين يؤمنون بالالتزامات المقررة عليهم (٢٤٢) .

وإذا كنا لم نصاب أي قيد يبين أعداد أمراء مصر السنجاقي في دفاتر الأرشيف العثماني حتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد أوضحت بعض المصادر أن عدد أمراء مصر السنجاقي الذين كانوا يباشرون وظائفهم في أيالة مصر خلال أواسط هذا القرن ، قد وصل إلى أربعين أميراً ، وهذا عدد قد يكون مبالغ فيه كثيراً . وكان كل من الحلاق وعبد الكريم قد صرحاً في تاريخيهما المتعلق

بإيالة مصر في العصر العثماني ، ان أمير أمراء مصر سَكَنَ باشا (٩٧٥ - ٩٧٧هـ) كان قد اصطحب معه ، أثناء توجهه إلى اليمن سرباً على جيوش الدولة هناك ، أربعة عشر أمير سنجق ممن هو مجموعهم أربعون أمير سنجق موجودون في إيالة مصر آنذاك(٢٤٣) . وخلال النصف الثاني من هذا القرن بدأت تُصانف أعداد من هؤلاء الأمراء في مواقع مختلفة من الأيالة . فقد أدرج ٢٦ أمير لواء تحت عنوان « ساليانه های أمراء محافظين ولاية مصر » في إحدى دفاتر الرؤوس بالديوان الهمايوني مؤرخ بتاريخ ٩٨١هـ (٢٤٤) ، وفي إحدى البراءات الموجهة لأحد أمراء مصر السنجاقي ، تحمل تاريخ ١٠٠٧هـ ذكر أن عدد هؤلاء الأمراء يبلغ عشرون أميراً (٢٤٥) ، ولكن في براءة أخرى تحمل تاريخ ١٠٠٨ نُكِر أن عددهم يبلغ خمسة وعشرون أميراً (٢٤٦) .

أما عن الألقاب أمراء السنجاقي في الدولة العثمانية ، فقد نص « قانون نامه الفاتح » على أن أمير السنجق كان يخاطب في المكاتبات الرسمية بالألقاب التالية: « قدوة الأمراء الكرام ، عمدة الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، صاحب العز والاحتشام ، المختص بمزيد عناية الملك العلام .. سنجق بكى دام عزه » (٢٤٧) . كما كانت تذكر هذه الألقاب مختصرة في الأحكام الواردة في دفاتر الديوان الهمايوني ، والمرسلة لأمراء السنجاقي في إيالات الدولة على نحو : « قدوة الأمراء الكرام .. دام عزه » (٢٤٨) وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦ ، كان الأمراء السنجاقي المحافظين بمصر يخاطبون على النحو التالي : « مفاخر الأمراء الكرام ، مراجع الكبراء الفخام ، ذو القدر والاحترام ، المختصون بمزيد عناية الملك العلام ، نيار مصر ده أولان سنجقبكلى دام عزهم » (٢٤٩) .

ب - وظائف ومسئوليات أمراء مصر السنجاقي المحافظين :

يُعتبر أمراء مصر السنجاقي المحافظين من أهم معاوني أمير أمراء مصر ، وعلى رأس الهيئة المنفذة للسياسة الإدارية في مصر ، بل في المنطقة كلها . فمنذ أن دخلت مصر تحت الإدارة العثمانية ، وحتى وفاة خاير بك المملوكي ، كان هؤلاء الأمراء المحافظين ، هم ممثلو الدولة العثمانية في مصر . ويعد تعيين مصطفى باشا على إيالة مصر ، وحتى تنظيم إبراهيم باشا للإدارة العثمانية ، كانوا قبضة الدولة القوية التي قضى بها على العديد من حركات العصيان هنا وهناك ، ووطدت بها حالة الاستقرار بين العباد (٢٥٠) .

ويعد صدور قانون ثامه مصر ، واستقرار الإدارة العثمانية في مصر ، بدأت معالم مسئوليات هذه الفئة في الوضوح تدريجياً ، حيث أصبحت لها وظائف داخلية وأخرى خارجية . أما وظائف الأمراء السناجق المحافظين الداخلية ، فكانت تنحصر فيما يوجه إليهم من مهام في مركز الأيالة نفسها ، والمسئوليات الخارجية التي كانوا يقومون بها ، كانوا يكلفون بها في ولايات مصر المحلية المختلفة ، أو إيلات الدولة المجاورة لأيالة مصر . ويصنف عامة ، كانت هذه المهام تُعندها برايات الأمراء التي كانت بأيديهم ، كأن يكون الأمير من المسنين الذين لا يمكن تكليفهم بمهام خارج مصر ، أو يكون من أصحاب الكفاءات الخاصة الضرورية في مركز الأيالة بالقاهرة ، أو من أصحاب الخبرة في حماية الولايات الشرقية من الرجال الأكفاء (٢٥١) . وعموماً ، كان أمير أمراء مصر مكلفاً بتعيين نوعية هذه الخدمات حسب احتياجات الأيالة والمنطقة ، بحيث يحصل على موافقة مركز الدولة في ذلك إذا لزم الأمر . وهكذا ، كان الأمراء المكلفين بمهام في القاهرة نفسها يعرفون باسم « أمراء محافظي مصر » ، أما الذين كانوا يباشرون وظائف خارج مركز الأيالة وفي الإيلات المجاورة ، كانوا يعرفون باسم « أمراء مصر السناجق » (٢٥٢) . وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان اثني عشر أميراً من أمراء مصر المحافظين يستخدمون في إدارة شئون الأيالة الداخلية ، أما بقية الأمراء الآخرين فكانوا يكلفون بمأموريات خارج الأيالة كلما دعت الضرورة ذلك وصدرت الأوامر السلطانية بالتنفيذ (٢٥٣) .

لقد كان أمراء مصر المحافظين من الأعضاء الأساسيين في ديوان مصر العالي ، ومن خلال الديوان كانوا يقومون بمعاونة أمير أمراء مصر في إدارة شئون الأيالة المختلفة التي كانت تُنظر في الديوان ، فيكلفون بتنفيذ الأوامر الصادرة عن الديوان العالي ، والمحولة عن الديوان الهاميون بمركز الدولة . فقد صدر امر لأمير أمراء مصر يكلف فيه أحد أمراء مصر السناجق بتحصيل الاموال الميرية الموجودة في نمة شيخ الصعيد (٢٥٤) ، وإمراً آخر يدعو فيه أمير أمراء مصر لاستخدام أحد أمراء مصر السناجق في شئون الأموال الميرية (٢٥٥) . وإذا ما أتى بعض الرسل من الاستانة للقيام ببعض المهام المكلفين بها في مصر أو في أيالة بالمنطقة ، كان أمراء مصر المحافظين يكلفون بمعاونة هؤلاء الرسل والمجاوشية ويتيسر ما كلفوا به من مأموريات (٢٥٦) .

وعلاوة على ذلك ، كانت حماية آيالة مصر ، والأماكن الهامة بمدينة القاهرة من حركات العصيان وفساد الأشقياء ، من أهم المسئوليات التي كان يُكلف بها الأمراء السناجق المحافظين . فلما وصل إلى مسامع الدولة أن العصاة والمفسدين يقومون بغصب الأموال والأسباب في مناطق مختلفة من القاهرة ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بتعيين عدد كاف من أمراء مصر المحافظين لحماية هذه المناطق بطريق المناوبة مع صوياشية بولاق ومصر القديمة والقاهرة (ضباط الشرطة) (٢٥٧) . وعندما أرسل أمير أمراء مصر محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠ هـ) لإصلاح الإدارة في مصر ، كلف العديد من أمراء مصر المحافظين بتأديب الأمراء والعساكر الذي كانوا يقومون بحركات العصيان ضد الدولة في الولايات (٢٥٨) .

أما الأمراء السناجق الموجودون في مصر بشكل دائم ، ويكلفون بالخدمات الخارجية للدولة في المنطقة ، كانوا يباشرون الوظائف العسكرية والإدارية المختلفة في آيالة مصر وفي الأيالات والسناجق المجاورة لها ، كالإشراف على بناء وتعمير أبنبار سبيل الحرمين الشريفين (٢٥٩) ، وحماية الزخائر التي كانت ترسل للأستانة سنوياً (٢٦٠) ، وحراسة الخزينة الإرسالية المصرية وإيصالها سالمة إلى اسلامبول (٢٦١) . ومن ناحية أخرى كان أمراء مصر السناجق يكلفون بالقيام بمهام الأمراء السناجق في المناطق والولايات المجاورة الذين كانوا يعينون في حملات الدولة الخارجية ، وذلك حتى عودة هؤلاء الأمراء من المهام المكلفين بها . فقد كلف أحمد بك من أمراء مصر السناجق بمحافظة رونس حتى عودة أمير سنجق رونس حمزة بك من حملة مالطة (٩٧٢ هـ) (٢٦٢) ، وصدر الأمر لأمير أمراء مصر بإرسال قوة قوامها ١٠٠٠ فرد من الجند المسلح ، وعدد كاف من الأمراء وأمراء مصر السناجق إلى الشام لحماية سناجق غزة والقدس وصفد ، وذلك حتى عودة أمير أمراء الشام حسن باشا الذي توجه إلى حملة الشرق (٩٨٦ هـ) (٢٦٣) .

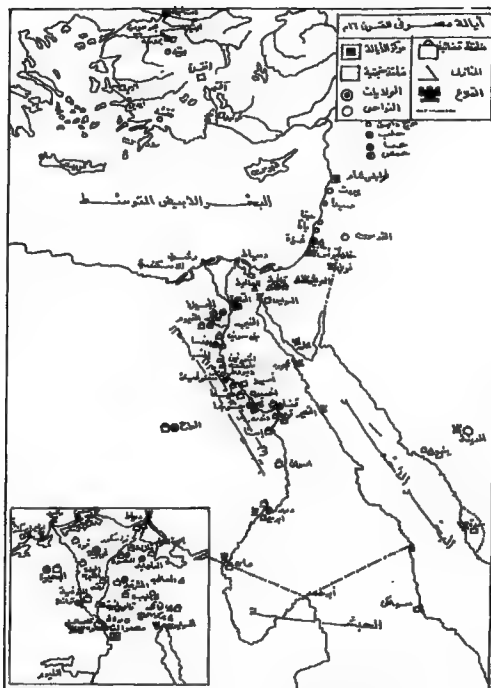
لقد كان أمراء مصر السناجق من رجال الدولة الأمراء في الأعم الأغلب ، حيث كانوا يبعثون بالتقارير الدورية السرية والعلنية عن أحوال الأيالة ، وأوضاع أمير الأمراء إلى مركز الدولة . وعند وفاة أمير أمراء مصر ، يكونون أول من يقوم بضبط الأيالة ، وحفظ ولائها للدولة . وأحياناً ما كان يُختار شخص معتمد

منهم كقائم مقام ، حيث كان هذا الأمير المنتخب الذى يعاونه فى ذلك الأمراء السناجق بالأيالة ، يقوم بتدوير شئون الأيالة المختلفة حتى وصول أمير الأمراء إلى القاهرة (٣٦٤) .

جد - مكافئة ، عقاب ، وعزل الأمراء المحافظين ؛

لقد كان عرض أمير أمراء مصر لأحوال موظفى الدولة الموجودون تحت إدارته ، على مركز الدولة من وقت لآخر ، من أهم المسئوليات التى كان يقوم بها لإحكام السيطرة على منسوى الدولة فى أيالة مصر . ولما كان أمراء مصر السناجق يمثلون قاعدة قوية للحكم العثمانى فى البلاد ، فقد كانوا يُعيّنون من قبل الأستانة ، وتحدد صلاحياتهم ومهامهم فى الأيالة والمنطقة بمعرفة الديوان الهمايونى ، فلم يكن أمير أمراء مصر يقدم على مكافئة احدهم أو عقابه أو عزله إلا بعد عرض أمره على مركز الدولة مباشرة . وبموجب هذا العرض ، كانت تتغير حالة الأمير السناجق بمصر . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر الذى أكد على أن الأمير السناجق على بك قد أثبت شجاعة وكفاءة فى زمن الولاة السابقين ، ويقوم الآن بما يكلف به من مهام خير قيام ، وافقت الأستانة على منح الأمير المذكور ترقية تقدر بـ ٢٠,٠٠٠ أجرة ، حيث تقرر تسلمه هذه الترقية بعد تسجيلها فى دفاتر الترقيات (٣٦٥) .

أما بالنسبة للأمراء السناجق المكلفين بمهام خارج الأيالة ، فكان لابد وأن يقوم أمير الأمراء الذى كان يباشر أعمالهم ويشرف عليها ، بعرض أمر ترقية أحد هؤلاء الأمراء على أمير أمراء مصر أولاً ، بحيث يقوم الأخير بعرض أحقية هؤلاء الأمراء للمكافئة والتقدير من قبل الدولة . وعندئذ ، كانت الأستانة بعد تصديقها على هذه الترقية ، ترسل برائتها لأمير السناجق نفسه (٣٦٦) . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الدولة فى إتخاذ بعض الإجراءات المالية للحد من مصروفات الخزينة الإرسالية ؛ ومن بين هذه الإجراءات ، عدم منح أى ترقية للأمراء السناجق بأيالة مصر ، إلا بعد أن تشغل درجة سناجق محلولة تستقطع منها هذه الترقيات ، ومنع دفع هذه الترقيات من الخزينة المصرية مباشرة (٣٦٧) ، حتى أنه تقرر رفع الترقيات التى كانت قد منحت للمستحقين من الأمراء السناجق من قبل ، وذلك لمواجهة الازمة المالية التى كانت تواجهها الدولة آنذاك (٣٦٨) .



ومثلما كان يكافأ من يؤدي مهامه من هؤلاء الأمراء باخلاص وكفاءة ، كانت تُعرض أحوال من يقوم اثناء أداء وظائفه ، بإيقاع الأذى بالرعية ، ويتسبب في عدم استقرار الأوضاع في الأيالة ، تعرض على الأستانة ، حيث تبحث في الديوان الهمايوني ، ومن ثم يتقرر عزل من يثبت عليه الإتهامات الموجهة إليه ، وتصدر الأوامر بترشيح آخر ليحل محله (٢٦٩) .

وعند عزل الأمراء السناجق المحافظين المسنين أو المرضى أو غير القادرين على أداء الوظائف والمهام المكلفين بها ، كانت توجه إليهم مرتبات خاصة تعرف باسم « تقاعدية » (٢٧٠) .

وحتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كان أمراء مصر السناجق المحافظين ، يباشرون مسئولياتهم في أليالة مصر وفي المناطق والولايات القريبة منها بصديق وأمانة ؛ لكن ، منذ أواخر هذا القرن ، أصبحت هذه الفئة من أهم عوامل عدم الإستقرار والفساد والاضطرب الإدارى والمالى والعسكرى في الأيالة . فعلى أثر حصول الأمراء السناجق في مصر على التزامات بعض المقاطعات الهامة في مصر ، بدأ نفوذهم الإدارى يزداد في مركز الأيالة وفي ولاياتها أيضاً (٢٧١) . فقد صدر أمراً سلطانياً لأمير أمراء مصر في عام ١٠٠٣هـ ، بتثبيت محمد بك ، وهو أحد أمراء مصر السناجق ، وأتباعه في الوظائف الإدارية التى كانوا يقومون بها وهي خدمات « أمانة الأنبار » ، و « كتابة جماعة التوفنكچيان » ، و « كتخدائية جماعة الكوكلكو والتوفنكچيان » ، و « أمانة السويس » ، و « كتابة بندر السويس » و « حوالة الشهر » .. ومقاطعات أخرى (٢٧٢) . ومن خلال ما كان يقوم به أمير سنجق واحد فقط وأتباعه يتبين لنا إلى أى حد أصبح لهذا المنصب ولأصحابه تأثيراً مباشراً في مختلف مؤسسات الأيالة في مصر (٢٧٣) .

مناطق أياالة مصر الإدارية وإداريها

١ - التقسيمات الإدارية لإيالة مصر (الولاية - السنجق - الكاشفية - الإمارة) :

لقد كانت مصر تتمتع بحدود طبيعية ذات تأثير مباشر على تقسيمها الإقليمي في المنطقة فعند أقدم العصور ، انقسمت مصر إلى إقليمين أساسيين : الوجه البحرى (مصر السفلى) فى الشمال . والوجه القبلى (مصر العليا) فى الجنوب .

وكانت مدينة القاهرة تفصل بين هذين الإقليمين . أما مصر السفلى ، فكانت تنقسم إلى أقسام ثلاثة : منطقة الدلتا التى تقع بين فرعى النيل وتحتوى على ولايات : الغربية ، المنوفية ، والشرقية التى كانت تمتد من الطرف الشرقى للدلتا وحتى صحراء سيناء ، والبحيرة التى كانت تمتد من غرب الدلتا وحتى الصحراء الغربية . أما إقليم مصر العليا ، فكان إقليم عظيم ممتد معروف باسم الصعيد ، وهو يمتد على ضفتى النيل من جنوب القاهرة وحتى بلاد النوبة . وإذا كان هذه التقسيم الإدارى العام لمصر لم يتغير حتى يومنا هذا ، فإن المناطق الإدارية التى دخلت ضمن هذه الإقليم ، قد طرأ عليها تغييرات متفاوتة بين الحين والآخر ، وقد حدثت هذه التغييرات تبعاً لتطور لحوال إيالة مصر السياسية والإدارية والاقتصادية فى العصر العثمانى .

كنا قد تحدثنا فى موضع سابق من هذه الدراسة عن إنتهاج الدولة العثمانية لنظام فى التقسيمات الإدارية فى البلاد التى دخلت تحت إدارتها ، يتناسب مع طبيعة هذه المناطق ونظمها السابقة . وهكذا ، لم يجرى العثمانيون تغييرات كبيرة على التقسيمات الإدارية التى كانت موجودة فى مصر فى عهد المماليك ، وأبقوا الكثير منها على حالها .

لقد كان مركز السلطنة المملوكية فى مصر ينقسم إلى ثلاثة أقسام هى نيابات كبرى ، كل منها تعرف باسم « نيابة السلطنة » فكانت نيابة الوجه البحرى تتكون من عدة أعمال هى : (القليوبية ، الشرقية ، النقهلية ، دمياط ، الغربية ، المنوفية ، ابيار ، البحيرة ، قوة ونسطراوية) . أما نيابة الوجه القبلى ،

فكانت تتشكل من تسعة أعمال هي : (الجيزة ، الفيوم ، اشمونية ، اخميمية ، اطفاحية ، بهنساوية ، أسيوطية ، قوصية ، أسوان) (٢٧٤) . وكانت نيابة الأسكندرية قد استحدثت عام ٧٦٧ هـ لمواجهة خطر الفرنك في البحر المتوسط (٢٧٥) . وفي أوائل القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، أحدث المماليك أيضاً نيابة جدة لمواجهة خطر البرتغال في البحر الأحمر (٢٧٦) .

ومن ناحية أخرى ، كانت سيطرة المماليك على مصر العليا في صعيد مصر هشة للغاية ، وذلك بسبب ما كان يقوم به عربان الصعيد من هجمات مستمرة على الولايات هناك بمساعدة ملك دولة القونج . حتى أن هؤلاء العربان أحياناً ما نجحوا في الإستيلاء على عمل أسوان (٢٧٧) . ولم يكن للمماليك أى نفوذ على مناطق الواحات في صحراء مصر الغربية البعيدة عن مركز الدولة ، حيث كانت هذه المناطق مستقلة تماماً عن دولة المماليك (٢٧٨) . وهكذا ، أبقي السلطان سليم الأول ، عقب ضم مصر ، أبقي ولايات وأعمال مصر وفقاً للتقسيمات القديمة ، تحت إشراف وتصرف الكُشَاف وحكام المماليك الذين أعلنوا ولائهم للإدارة الجديدة . وكان أقليم الواحات في الصحراء الغربية في العصر المملوكي يُدار بمعرفة مشايخ العرب المحليين ، حيث كانت لهم سلطة مستقلة عن مصر هناك . ولكن ، تمكن أمير الأمراء خاير بك المملوكي من عقد بعض المعاهدات مع هذه القبائل ، حيث أحدث بذلك ولاية جديدة ضُمَّت لتقسيم مصر الإداري عرفت باسم « الواح » أو « الواحات » (٢٧٩) . وأثناء فترة وجود الوزير الأعظم إبراهيم باشا في مصر ، قام ، ضمن إصلاحاته الإدارية في البلاد ، قام بتوجيه الصعيد ، وكان مركزها مدينة أسيوط ، إلى أبناء عمر ، واعتبر هذا الأقليم منطقة سنجقية مستقلة ، وذلك بعد أن تشاور مع مشايخ العربان في تلك الجهات في هذا الخصوص (٢٨٠) .

وهكذا بينما كانت مصر مقسمة إلى عدة ولايات (كشوفيات) كما جرت العادة في زمن المماليك ، اعتبرت المناطق الإدارية الهامة في الأيالة ، « سناجق إدارية » على النحو الذي كان مطبقاً في ولايات الدولة العثمانية الأخرى في الأناضول . ومع نهاية الربع الأول من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، أخذ تقسم المناطق الإدارية في أقاليم مصر الشكل التالي :

فى مصر السفلى : الشرقية ، قليوب ، بيليس ، دقهلية ، غربية ، منوفية ،
بحيرة ، قاطية .

وفى مصر العليا : الجيزة ، اطفاحية ، أشمونين ، فيوم ، بهنساوية ،
منفلوط ، الواح .

وكان هذا التقسيم قد ورد لولايات مصر خلال هذه الفترة فى قانون نامه
مصر . إلا أنه يلاحظ بعض الاختلافات بين نسخ قانون نامه مصر التى بين
ايدينا ، فبينما كانت نسخة اسعد افندى والتى أخذناها مصدراً أساسياً فى
بحثنا ، تبين الوحدات الإدارية لأمانة مصر على أنها « ولايات » (٢٨١) ، فنلاحظ فى
النسخة الموجودة فى المكتبة الوطنية فى باريس ، أن مناطق قليوب ، وبليس ،
ودقهلية تذكر تحت اسم ناحية بعد ولاية الشرقية ، كما لو كانت هذه النواحي
تابعة لولاية الشرقية فى ذلك الوقت (٢٨٢) . أما نسختى أيا صوفيا وخزينة أمانة
الكتب بسرائ طوب قابو فاعتبرت مصر تحتوى على أقلية فقط هما :
الشرقية والغربية ، حيث أوربتهما تحت اسم « ولايت » ، ثم ذكرت المناطق
الإدارية الأخرى تحت تعبير « ناحية » (٢٨٣) والقول الأرجح عندنا أن هذا الاختلاف
بين نسخ قانون نامه مصر فى هذا التقسيم الإدارى ، قد يرجع إلى اختلاف تاريخ
تكوين كل نسخة من هذه النسخ ، بحيث حوت كل نسخة على آخر التغييرات
التي حدثت فى التقسيم الإدارى فى الأمانة فى وقتها ، وقد يكون اجتهداً من
الناسخ نفسه بحسب ما كان يرى آنذاك .

وفى هذا التقسيم المبكر لولايات أمانة مصر ، أعتبرت مناطق الإسكندرية
وجندة وأسبوط (الصعيد) مناطق سنجقية . وفى إحدى الدفاتر التى حررت فى
زمن أمير أمراء مصر سليمان باشا (٩٣١ - ٩٤١ هـ) ، لوحظ تسجيل ثلاثة
سنجاق إدارية : الأولى منها كانت لواء الإسكندرية ، وقد وجهت لأحد الأمراء
السنجاق بساليانة تقدر بـ ٣٠٠,٠٠٠ أجرة ، وثانيهما لواء أسبوط (سيوط) وجه
إلى عيسى بك بساليانة تقدر بـ ٢٥٠,٠٠٠ أجرة ، وثالثها ، لواء جندة ، وجه إلى
جاوش على بساليانة تقدر بـ ١٥٠,٠٠٠ أجرة ، وذلك بصفة أمانة (أمانت) (٢٨٤)
وفى هذه الفترة ، كانت بنابر دمياط وألبرلس ، ورشيد ملحقة بسنجق
الاسكندرية ، أما القصير فكانت تابعة لسيوط .

وفي عام ٩٤٥هـ ، وبينما كان خادم سليمان باشا عائداً من حملة الهند واليمن ، نزل بجندته عند ساحل القصير على البحر الأحمر ، حيث أصدر أمره إلى أوزدمير بك بضبط بعض القلاع هناك والسيطرة عليها . وبذلك ، توجه أوزدمير بك بأسطوله النهرى عبر نهر النيل صوب الجنوب ، حيث تمكن من إخضاع بعض القبائل العربية هناك ، ومن السيطرة على قلاع « إبريم » ، و « در » ، ومدن « مازراق » ، و « صاي » ، وكانت موجودة تحت نفوذ دولة الفونج آنذاك ، وأمر بإنشاء قلعة فى « ساي » (صاي) (٢٨٥) . ومنذ ذلك الحين ، وحتى عام ٩٧٥هـ ، استمرت « إبريم » ملحقة بسنجد (٢٨٦) . ولكن ، أصبحت بعد ذلك منطقة سنجدية مستقلة ملحقة بإيالة مصر (٢٨٧) .

وإذا كانت الأقاليم التى تشكلت منها إيالة مصر لم يطرأ عليها تغيير يذكر حتى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، فقد حدثت تغييرات من حين لآخر فى التشكيل الإدارى لولايات وسنجد مصر العليا والسفلى ، وذلك بحسب التطورات الإدارية والاقتصادية والسياسية التى كانت تمر بها الإيالة . فقد ذكرت منطقة قليوب على أنها ولاية فى أوائل القرن (١٠هـ / ١٦م) (٢٨٨) . ولكن فى أواخر هذا القرن صولفت بعض القيود التى تُبين أن قليوب تحولت إلى أمانة (مقاطعة كُشُوفية) (٢٨٩) ، وأنها تابعة لولاية الشرقية ، كما ألحقت بلبيس والبقهلية تماماً بولاية الشرقية أيضاً ، فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، وصارت منطقة قليوب ولاية مستقلة تماماً (٢٩٠) . ومنذ دخول إيالة مصر تحت الإدارة العثمانية ، كانت منطقة المنصورة أيضاً تتبع ولاية الشرقية ، ولكن ، فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، أخذت المنصورة شكل ولاية مستقلة تابعة إدارياً لولاية الشرقية . وفى حوالى عام ٩٧٧هـ ، كانت منطقة فراسكور التابعة للمنصورة قد أصبحت ولاية مستقلة (٢٩١) ، ولكن فى عام ٩٩٨هـ ألحقت مرة ثانية بالمنصورة لتيسير القيام ببعض الإصلاحات فيها وفى منطقة للذلة أيضاً (٢٩٢) . وفى عام ١٠٠٠هـ ، صارت فراسكور ونواحيها ولاية مستقلة ، مع استمرار ربطها إدارياً بالمنصورة (٢٩٣) . وفى عام ٩٩٩هـ وبسبب اكتشاف معدن الفوسفات فيها بكثرة ، أصبحت منطقة « طرانة » التى كانت تتبع ولاية البحيرة ، أصبحت كاشفية مستقلة مع استمرار ربطها إدارياً بالبحيرة (٢٩٤) .

وفى نهاية الربع الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، ضمُّ إلى منطقة « بهنساوية»
التي كانت ملحقة إدارياً بولاية الفيوم ، ضم إليها ولاية اطفيج ، وأيضاً أمانة
ملوى وبديروط (نريوط) التي كانت ضمن اشمونيين إدارياً عام ٩٩٢هـ ، حيث
استحدثت بذلك إدارة سنجقية مستقلة من هذه المناطق . وفى أمر سلطاني صدر
لأمير أمراء مصر إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢هـ) تبين لنا الهدف الذي كانت
ترمى إليه الدولة من هذا التغيير فى التقسيمات الإدارية فى تلك المنطقة ، حيث
يؤكد هذا الأمر بأن ولايتى بهنساوية واطفيحية قد آلت للخراب ، ولذا تقرر إلحاق
بعض الأمانات فى ولاية اشمونيين بها ، وتعيين لحد أمراء مصر السناجق عليها
لإصلاحها وتعميرها(٢٩٥) . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، صارت اطفحيحية
وبهنساوية ولايات مستقلة إدارياً عن الفيوم(٢٩٦) .

لقد اعتبرت ولاية الصعيد اقليماً مستقلاً ، منذ دخول مصر تحت الإدارة
العثمانية . ولكن فى عام ٩٨٢هـ ألحقت بعض القرى التى تقع جنوب الصعيد
والتي كانت ملحقة بإيالة الحبشة ، ألحقت بسنjq إبراهيم ، وذلك حتى يتيسر
تأمين بعض الاحتياجات الضرورية لإيالة الحبش ، ولإستمالة عشائر العرب التى
كانت كثيراً ما تقوم بحركات عصيان ضد الإدارة العثمانية بمساعدة دولة
الفونج(٢٩٧) . وفى عام ٩٩١هـ ألحقت ولاية الصعيد نفسها بسنjq إبراهيم
لتأمين حماية المناطق الجنوبية من عصاة العرب والمحافظة على مناجم المعادن
النفيسة التى ظهرت هناك(٢٩٨) . وفى العالم التالى ، أصبحت ولاية الصعيد
ولاية مستقلة ، ملحقة إدارياً بإمارة أمراء إبراهيم . وإذا كانت منطقة أسيوط التى
انفصلت عن ولاية الصعيد عام ١٠٠٥هـ ، قد ألحقت بها مرة أخرى فى أوائل
القرن ١١هـ / ١٧م كمناطق إدارية مستقلة ، فقد انفصلت مرة أخرى عام
١٠٢٤هـ عن ولاية الصعيد وصارت هذه ولاية مستقلة تماماً(٢٩٩) .

وفى عام ٩٨١هـ ألحقت سنجقية إبراهيم بإمارة أمراء الحبش ، لتوطيد الحكم
العثمانى فى ولاية الحبشة التى فتحت حديثاً ، ولتسكين بعض قبائل العرب
الموجودة فى الصعيد وإبريم والتي كانت من أهم أسباب حالة الإضطراب فى هذه
المنطقة(٣٠٠) . ولما كانت ولاية إبراهيم بعيدة عن مصر وقريبة من الحبشة ،
وبسبب أن الأموال المُحصلة عن إيالة الحبشة كانت لا تكفى لتفجج مرتبات

العسكر وجنود قلاع الدولة الجنوبية ، قررت إدارة الدولة المركزية إلحاق إبريم بأمانة الحبشة . ولكن ، على اثر عرض أمير أمراء الحبشة ، وقاضى إبريم بأن سنجق إبريم لم يحقق النفع المرجو منه بإلحاقه بأمانة الحبشة (٢٠١) ، وان الحاقه بمصر مرة أخرى سيكون أكثر فائدة ونفع ، فقد صدرت الأوامر ، فى ١٢ ذى القعدة ٩٨٢ هـ ، بإعادة إلحاق إبريم بمصر كإدارة سنجقية (٢٠٢) . وإذا كان أمير أمراء الحبشة قد تقدم بطلب مرة أخرى إلى الأستانة لإعادة ضم ولاية إبريم بأمانة الحبشة مرة أخرى ، مستنداً فى ذلك على أن المسافة بين سنجق إبريم وميناء سواكن تقدر بمسيرة ٢٤ يوماً ، والمسافة بين سواكن ومصروع تقدر بمسيرة ٢٢ يوماً ، فى حين أن المسافة بين إبريم وبين القاهرة تقطع مسيرة ٥٤ يوماً ، الأمر الذى يحول دون استفادة أمانة مصر بولاية إبريم لبعد المسافة بينهما ، إلا أن الأستانة رفضت هذا الطلب وهذه الحجة بسبب فشل إلحاق إبريم من قبل بولاية الحبشة (٩٨٤ هـ) (٢٠٣) . وفى عام ٩٩٢ هـ ، تشكلت من سنجقية إبريم ، ومنطقة الصعيد الأعلى (وهى تحتوى على منطقة قنا شرقى النيل ، وشمال منطقة دنشيرة غربى النيل فى ذلك الوقت ، وذلك كما جاء فى بفاخر الديوان الهمايونى) ، وميناء القصير ، وكشوفية الواح ، تشكلت أمانة مستقلة . وبالفعل صدر الأمر لإبراهيم باشا أمير أمراء مصر (٩٩١ - ٩٩٢ هـ) بتوجيه أمانة أمراء إبريم هذه لأمر أمراء الحبشة السابق خضر باشا ، بسايلانة تقدر بـ ١,٣٠٠,٠٠٠ آنية (٢٠٤) . وعلى اثر خروج أمير أمراء إبريم لعملة تبريز ضمن جيوش الدولة التى كان يقودها آنذاك الوزير الاعظم عثمان باشا (٩٩٢ هـ) ، لم يعين على أمانة إبريم وال آخر ، حيث عادت هذه المناطق مرة أخرى وألحقت بتقسيم مصر الإدارى (٢٠٥) .

أما بالنسبة لبناء مصر ، فقد كانت كل من نسياط ورشيد والبرلس تتبع سنجق الإسكندرية منذ مطلع القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، إلا أن نسياط ألحق بها البرلس وأصبحت لواء مستقل (٢٠٦) ، وبقيت رشيد أيضاً لواء مستقل . وفى عام ٩٨٠ هـ ألحقت إدارة نسياط ورشيد بالإسكندرية مرة أخرى مع بقاء شئون كل منها المحلية مستقلة . وكانت للدولة قد تقدمت على هذا التقدير فى التقسيم الإدارى لهذه المنطقة بسبب تكرار الشكوى من قبل أهالى نسياط ورشيد والبرلس

من تعديت القراصنة على سفن الزخائر التي تصل إلى موانئها متوجهة إلى الأستانة ، حيث طالبوا بأن تتشكل من هذه البنادر سنجقية مستقلة عن الأسكندرية ، وبالفعل صدر الأمر بتعيين أمير سنجق على دمياط والبرلس ورشيد بساليانة تقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ آقجة (٣٠٧) . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت منطقة رشيد تلحق أحياناً بسنجق الأسكندرية وأحياناً أخرى بسنجق دمياط .

وقد أعطت الدولة العثمانية أهمية خاصة لمنطقة السويس ، وذلك نظراً لكونها إحدى المراكز التجارية في طريق تجارة الشرق ، حيث كان ميناء السويس يستقبل سفن التجارة الشرقية الآتية من آسيا وإفريقيا ، ومنها تنقل البضائع من السويس بطريق القوافل البرية إلى موانئ دمياط ورشيد والأسكندرية ، حيث تواصل طريقها البحرى بعد ذلك إما إلى أوروبا وإما إلى الشام .

ونظراً لهذه الأهمية التي اكتسبتها السويس ، حرصت الدولة العثمانية على إنشاء ترسانة بحرية في خليج السويس ، وشرعت بالفعل في بناء أسطول جديد هناك لحماية موانئ الدولة من الهجمات الصليبية البرتغالية . وقد أمر أمير أمراء مصر سليمان باشا الخادم ببناء هذا الأسطول الذي احتوى على ٨٠ قطعة بحرية عام ٩٣٩هـ (٣٠٨) . ويعد أن تم بناء أسطول السويس ، حين قبضان إليمن على سنجق السويس الذي استحدث (٣٠٩) .

وهكذا ، يتضح لنا أن إيالة مصر لم تُقسّم إلى مناطق سنجقية على نحو ما كان موجوداً في إيالات الدولة الأخرى ، ولما كانت مصر من إيالات الساليانة ولم تست من إيالات التيمار بالدولة ، فقد أبقي على التقسيم الإدارى الإقليمى بها فُقُسِمَت إلى ولايات محلية ، أما المناطق التي كانت تمثل أهمية خاصة بالنسبة لمركز الدولة وللمنطقة ، فقد شكّلت فيها عدة مناطق سنجقية يتقاضى الأمراء فيها مرتبات من الخزينة المصرية . ولم يكن التقسيم الإدارى لولايات مصر يتم طبقاً لكبر أو صغرمساحات التي تحويها الولاية ، وإنما نظراً لما تشكّله هذه المنطقة أو تلك من أهمية للدولة . حتى أننا نلاحظ أن معظم هذه السناجق (الأسكندرية ، دمياط ، رشيد ، السويس ، جدة) قد شكّلت بفرض حماية الطرق البحرية للدولة في البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وتأمين طريق التجارة المسلمين البحرى من هجمات القراصنة والأعداء ، ولذلك كانت توجه رتبة

«القبطنية» (رئاسة الاسطول البحرى) للأمراء السناجق المعينين فى هذه البنادر (٣١٠) .

وهكذا ، بلغت المناطق الإدارية بآيالة مصر ، خلال مطلع القرن ١١هـ / ١٧م ، اثنى عشر ولاية هى : (الشرقية ، الغربية ، المتوفية ، البحيرة وطرانة ، قاطية ، جيزة ، اطفاحية ، فيوم ، بهنساوية ، أشمونين ، منفلوطية ، والواحات . وسبع سناجق إدارية هى : الإسكندرية ، دمياط ، رشيد ، السويس ، جدة ، سيوط ، وابريم) (٣١١) .

ب - إدارية الولايات فى آيالة مصر :

لقد كان حكام ولايات وبنادر آيالة مصر يعينون بحسب تطور الأوضاع الداخلية والخارجية للمنطقة ، وتبعاً للموقع الجغرافى فى هذه المناطق الإدارية . فعقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، أبقت الأستانة الكُشَاف الممالك ، ومشايخ العربان المحليين الذين أظهروا الولاء للدولة ، أبقتهم فى مواقعهم الإدارية ، وذلك حتى يكتسب إدارى الدولة بمصر الخبرة والدراية الكافية بأحوال الآيالة وقوانينها وعادات ومعاملات أهلها . أما الموانى الهامة كالأسكندرية وجدة ، فقد وُجِّهت لبعض الأمراء العثمانيين الأكفاء . وإذا كانت الدولة قد حاولت تغيير إدارى الممالك وإستبدالهم بالإداريين العثمانيين عام ٩٣٠هـ ، حيث عُرِّل الكُشَاف الممالك الذين كانوا يديرون ولاياتهم بحسب القوانين للملوكية للقديمه ، وعيَّن عدد من الأمراء السناجق مكانهم ، وذلك بهدف القضاء على حركات العصيان للمستمره فى ولايات مصر ، إلا أن هذا الإجراء لم يزد الأوضاع هناك إلا سوء ، الأمر الذى أجبر الأستانة على إعادة إدارى الممالك مرة أخرى إلى مواقعهم .

ومن ناحية أخرى ، كان للأمراء السناجق المحافظين فى مصر مهام كُلفوا بها من قبل الدولة مباشرة . وكان على رأس هذه المهام ، حماية مركز الآيالة بالقاهرة ومعاونة أمير أمراء مصر فى الشئون الإدارية والعسكرية ، وعلاوة على ذلك ، فقد عين بعض أمراء السناجق المحافظين فى بنادر الإسكندرية ودمياط وجدة للقيام بمهام حماية سواحل الدولة على البحر الأحمر وعلى البحر المتوسط من تجاوزات الأعداء وهجمات القراصنة (٣١٢) . فلما تزايدت تحركات البرتغال المريبة

فى البحر الأحمر وتعدياتهم على السواحل الإسلامية ، وعلى قوافل الحجاج وسفن تجار المسلمين ، قامت الدولة بتعيين أمير سنجق على ميناء جدة ، وأمنته بالقوات البحرية اللازمة . أما الأمراء السنجاقي فى الإسكندرية وبمياط ورشيد والسويس ، فكانوا يقومون بحراسة موانئ الدولة فى البحر المتوسط بصفة دائمة ، وبالخاصة فى موسم الربيع ، وحماية سفن التجار والمسافرين والحجاج من تعديات الأعداء ، وحماية سفن الزخائر الإسرائيلية والخزينة الإسرائيلية التى كانت تتوجه كل عام إلى إسلامبول . وكانت الدولة تصرص على قيام أمير الأسكندرية وقبطانها بهذه المهام وعدم تقصيره فيها ، وعلى مباشرة أمير أمراء مصر لتنفيذ الأوامر السلطانية فى هذا الخصوص ، حيث كانت ترسل الأوامر تلو الأوامر إليهما للتأكد من قيام كل منهما بما كُلف به من مهام .

فقد صدر لأمير أمراء مصر أمراً سلطانياً فى رمضان ٩٨٣هـ يؤميه فيه بضرورة تحرك الأسطول فى الإسكندرية ، عند حلول موسم الربيع للمرور فى دوريات بحرية بين انطاليا ورووس والإسكندرية للوقوف فى وجه سفن القرصنة التى عادة ما كانت تسبب أضراراً لسفن المسلمين (٣١٣) . وفى عام ٩٨٦هـ ، صدر أمراً لأمير سنجق الإسكندرية ليقوم بحراسة سفن التجار المسلمين فى البحر المتوسط حتى تتجاوز الأماكن الخطرة (٣١٤) ، ومرة أخرى صدر الأمر السلطانى عام ٩٨٧هـ إلى أمير سنجق الإسكندرية وأمراء سنجاقي رونس صاقيز وميدلى ، وماقوصة ليقوموا بواجباتهم تجاه حماية سفن التجار المسلمين من قطاع الطرق البحرية من وإلى مصر ، وبين أهالة مصر وهذه الجزر (٣١٥) . وفى عام ١٠٠٣هـ صدر أمراً لأمير أمراء مصر بضرورة إرسال أمير سنجق الإسكندرية وأمير سنجق بمياط ، وأمير سنجق ماغوصة لحراسة ألف قنطار من البارود المرسل من مصر إلى استانبول لمواجهة مهمات الحملة السلطانية ، مستعينين بسفنهم الحربية وبيوارجهم الميرية الموجودة فى ميناء الإسكندرية (٣١٦) .

أما بالنسبة لإقليم الصعيد ، فعند دخول مصر تحت الإنارة العثمانية ، منح هذا الاقليم إلى مشايخ العربان من أبناء عمر كسنجق مستقل . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، صارت ولاية الصعيد التى تبعد كثيراً عن

مركز الأيالة بالقاهرة وكراً للشقياء والعصاة وقطاع الطرق من العريان ، الأمر الذى جعل الحكام ومشايخ هناك يعجزون عن حماية المال الميرى كما يجب ، فظهر العجز فيه ، وكثيراً ما كانت تقع المشاحنات والمصامات بين مشايخ العريان بعضهم وبعض ، ممّا كان يؤدى لإيقاع الظلم بالأهالى وخراب البلاد . وهكذا ، تقدم أمير أمراء مصر بعرض إلى الأستانة يشير فيه لضرورة عزل مشايخ العريان الموجودين بولاية الصعيد ، وتعيين أمراء سناجق على الولاية على نحو ما هو موجود فى سنجق إبريم ، بحيث يكلف هؤلاء الأمراء بتنفيذ لحكام الإعدام وإقرار الأمن فى الولاية ، وفى نفس الوقت يقوم الأمراء بضبط أحوال القرى ورعاية مصالحها مما يعود بالنفع على المال الميرى وعلى الولاية (٣١٧) . وبالفعل صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بسحب مقاطعات ولاية الصعيد من يد أبناء عمر ، وتوجيهها للكشّاف بطريق الإلتزام ، وتعيين أحد أمراء مصر السناجق المحافظين من ذوى الخبرة والنداء فى العمل فى هذه المناطق ، ووضع مقدار كاف من الجند تحت إمارته لمواجهة ما قد يحدث من فساد من العريان هناك (٣١٨) . وإنّا كانت ولاية الصعيد قد وجهت لفترة لابن عمر ، إلا أنه عزل عنها بسبب اعتراض الأهالى على هذا التعيين ، واضطراب أحوال الأهالى والأيالة الأمر الذى جعل الدولة تعيد الولاية لأحد الأمراء السناجق وتوجيه مقاطعتها إلى اللتزمين مرة أخرى (٣١٩) . ومنذ عام ٩٨٢هـ أصبح يعين على ولاية الصعيد أحياناً أمراء سناجق وأحياناً أخرى مشايخ عريان بدرجة سنجق (٣٢٠) .

وكما حدث بالنسبة لولاية الصعيد فقد صدرت أوامر الدولة لأمير أمراء مصر لعمل التحريات اللازمة لمعرفة العدد اللازم من الأمراء السناجق لكل إقليم من الأقاليم الموجودة تحت تصرف مشايخ العريان ، عدا ولاية البحيرة ، ومقدار المعسكر الضرورى لإعانة هؤلاء الأمراء على القيام بواجباتهم فى تلك المناطق ، ومن من الأمراء مؤهل للقيام لمثل هذه الوظائف (٣٢١) . إلا أن الإدارة المركزية تراجعت عن هذه الخطوة حيث بدأت فى تثبيت مشايخ العريان فى ولاياتهم . وذلك بعد رفعهم لدرجة أمراء السناجق (٣٢٢) . وعلى أثر ضم منطقة إبريم على حدود النوبة عين عليها أيضاً أمير سنجق (٣٢٣) .

ومن العرض السابق يتضح لنا أن الإمارات السنجقية بأيالة مصر تعرضت خلال القرن ١٠هـ / ١٦م لتغييرات مختلفة بحسب الظروف التي تعرضت لها الأيالة . وهنا يجدر بنا البحث في أهم عناصر الإدارة المحلية بأيالة مصر (الكشّاف ، ومشايخ العريان) والدور الهام الذي كانت تقوم به هذه الفئة في إدارة مؤسسات الأيالة المحلية .

أولاً : الكشّاف :

لقد قام السلطان سليم عقب إنتقال مصر للإدارة العثمانية بتعيين عدة أمراء سنّاجق لضبط الولايات والنواحي بمصر وإقرار الأمن بها(٣٢٤) . إلا أنه قبل مغادرته مصر أعاد تعيين الأمراء للماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية على مصر ، وذلك بإعتبارهم كشّاف بها(٣٢٥) ، فقام بتعيين جادم السيفى الأمير المملوكى على كاشفية بهنسة والفيوم ، وتعيين أبو حمزة على الغربية والمحلة(٣٢٦) . ولم يطرأ على التشكيلات المحلية لأيالة مصر تغيير يذكر خلال فترة ولاية خاير بك (٩٢٣ - ٩٢٨هـ) ؛ ولكن على أثر وفاة خاير بك وتولية مصطفى باشا على مصر قام الأمراء للماليك من الكشّاف ومشايخ العريان بحركة عصيان واسعة في مختلف ولايات الأيالة ، حيث تم عزل هؤلاء الكشّاف وعُين بدلاً منهم أمراء سنّاجق في ولايات مصر ، إلا أن الإدارة المركزية أدركت بعد مرور أربعة أشهر فقط أن الإداريين العثمانيين لم يكتسبوا الخبرة الكافية لإدارة هذه البلاد والتعامل مع أهلها بعد ، حيث ولجأ الأمراء العثمانيين صعويات كبيرة في التعامل مع عريان وأهالي مصر في البداية ، مما أثقلت الزمام من أيديهم . ويصنور قانون نامه مصر (٩٣١هـ) أبقى الكشوفيات بأيالة مصر بإعتبارها النواة الأساسية للإدارة المحلية في الولايات بعد تخليص مؤسساتها من البعد التي كانت قد لحقت بها خلال العصر المملوكى .

وحتى تتحقق حالة من التوازن بين القوى المحلية في ولايات مصر ويسكن العريان دائمى العصيان في أنحاء الأيالة المختلفة ، قام السلطان سليم بتثبيت مشايخ العريان الذين اعترفوا بالإدارة العثمانية ، تثبيتهم في مواقع نفوذهم بالولايات ، فعين شيخ عرب الغربية حسن بن المرعى ، وشيخ عرب الشرقية أحمد من بقر ، وشيخ عرب الجيزة حماد بن خيبر عينهم في مواقعهم ومنحها

لهم كمقاطعات ، كما أنه أعطى ولاية جرجا لشيخ عرب الصعيد على بن عمر(٣٢٧) . وعلى الرغم من هذه الخطوة التي أقدم عليها السلطان سليم لتسكين العربان بإشراك مشايخهم في الإدارة المحلية للبلاد ، إلا أن هذه الفئة استمرت في غيها واعتبرت من أهم عوامل الاضطراب في نواحي مصر ، فكانوا أداة في يد عصاة الممالك لضرب الإدارة العثمانية الجديدة وذلك حتى توجه الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر لإصلاح إدارتها ولوضع قوانين تنظيمية لها .

تعيين الكُشَّاف : لقد كان كُشَّاف ولايات مصر يُنتخبون في معظمهم من الأمراء المماليك الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية في مصر ، واستمر الحال هكذا حتى تنظيم شئون الأيالة بصدر قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ . ومنذ ذلك الحين ، بدأت الإدارة العثمانية الجديدة في توجيه بعض المناطق الإدارية لهؤلاء الكُشَّاف إلى عسكر الباب العالي بمصر وبالأستانة حتى يتمكن هؤلاء الإداريين الجدد من اكتساب الخبرة من إداري الممالك في إدارة البلاد(٣٢٨) .

فعندما كانت تحل كشوفية في إحدى ولايات مصر كان يعرض الأمر على ديوان مصر العالي ، حيث يقوم أمير أمراء مصر ونظار أمواله (الخفتردار) بتفحص الراغبين في هذا المنصب فيختاران أقدرهم وأنسبهم لإدارة هذه المنطقة ولتمثيل الإدارة العثمانية بها . وعندئذ ؛ يعرضان اختيارهما على مركز الدولة ، فيصدق الديوان الهمايوني على هذا التعيين . ويرسل البراءة الخاصة به إلى الكاشف المنتخب(٣٢٩) . وكان الكاشف الجديد يتقاضى ساليانه حدثت له بموجب هذه البراءة من أموال « رسوم الكاشفية » التي يُحصلها من مقاطعته(٣٣٠) . وعلاوة على منصب الكشوفية ، كان الكُشَّاف يتصرفون في بعض مقاطعات الولاية بطريق الإلتزام . فكما ورد في دفتر مقاطعات مصر لعام ١٠٠٠هـ منحت ولاية قاطية بطريق الإلتزام وليضاً الواح ، وجُهِت بعض مقاطعات ولاية المنصورة التابعة لولاية الشرقية (وتحتوى على ٧٨ مقاطعة) ، وولاية قليوب (وتحتوى على ٣٤ مقاطعة) لبعض الكُشَّاف التزماً(٣٣١) .

وعندما كان ينحل منصب كشوفية ، وعند تعيين كاشف جديد ، كانت الكشوفية المحولة تُوجه لمن يلتزم بدفع خراج أعلى للخزينة الميرية ، وفي حالة

عدم تقدم من يدفع مبالغ أكثر عن هذه الكشوفية كانت توجه لأحد الأشخاص الأمناء المعتمدين ممن يقبلون الإلتزام بدفع نفس الخراج السابق(٣٢٢). وبسبب الضائقة المالية التي كانت تعاني منها الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن ١٠هـ ١٦م ، كان من الممكن إنتزاع كشوفية أحد الكشّاف من يده ، إذا ما ظهر من يدفع التّزام أعلى عن مقاطعته ؛ وعندئذ ، كان على الكاشف الجديد دفع ديون الكاشف المعزول حتى لا تضيق الغلال المزروعة فعلاً والأموال الميرية الموجودة في ذمة الأهالي ، كما كان يحصل التّزام الكاشف المعزول من أمواله وغلاله الخاصة . فعلى أثر انحلال كشوفية الغريبة ، تقدم لها حمزة بك بشرط دفع مقدار أكثر من الحاصلات ، وعندئذ صدر الأمر لأمير أمراء مصر بضرورة تحصيل ١٥٠,٠٠٠ ذهبية الموجودة في ذمة الكاشف السابق من الغلال الخاصة به أو من أمواله ، وتسليم ما قيمته ٨٠٠٠ ذهبية من القمح والبقول للأنبار المصرية ، وتسديد أثمان ١٥٠ ناقة ، و ٢٠٠ قرية من ساليانته(٣٢٣) . وبعد أن ثبت فشل هذا النظام وضرره بالمال للميرى ومصالح الأهالي ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولنفترداره بإبطاله على الفور ، ومنع توجيه كشوفيات للراغبين خلال مدة التصرف فعلى أثر عرض مصطفى بك ، وهو أحد أمراء مصر ، بأن كاشف على الذي كان قد تصرف في ولاية المنوفية بالتّزام تسليم ١٢٠,٠٠٠ أربب حبوب وبشرط عدم قبول شخص آخر أو تدخله في ولايته أثناء فترة التّزامه مهما دفع أكثر ، فإنه بينما قام الكاشف المذكور بأداء مهامه على الوجه المطلوب دون تقصير ، ويتعمير جسور ولايته ، فوجئ بتوجيه ولايته للتصرف فيها إلى شخص آخر بالتّزام أكثر ، فقد صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولنفترداره بالتحقق من هذا الأمر ، بحيث أنه إذا ثبت صحة الدّعى فينبغى منع توجيه هذه المقاطعة لشخص آخر طوال مدة الإلتزام ، والعمل بهذا الحكم في توجيه كشوفيات ومقاطعات الأيالة فيما بعد(٣٢٤). وأحياناً ما كانت توجه الكشوفيات لبعض الأمراء بشرط دفع الأموال الميرية الموجودة في عهدة الأمناء بتلك الولاية(٣٢٥) .

وكما كان كافة موظفى الدولة بمصر ممن يعينون ببراءات تصدر عن الأستانة ، ويتصرفون في ساليانات وعلوفات بمقتضى هذه البراءات ، كما كانوا يؤدون مبلغ من المال عند جلوس السلطان الجديد على العرش (وهو رسم

جلوس همايون) ، كان على الكُشاف أيضا إرسال هذا الرسم حتى يمكن تجديد برائتهم(٣٣٦) . وعلاوة على هذا الرسم كان الكُشاف مطالبون أيضا بدفع رسم يعرف باسم « كشوفية صغيرة » إلى أمير أمراء مصر الجديد عند وصوله للأيالة، وذلك حتى يثبتون في وظائفهم(٣٣٧) . وفي أواخر القرن (١٠ هـ / ١٦ م) أصبحت عادة أداء الكُشاف رسوم « كشوفية صغيرة » للأمير الأمراء عند بدء تعيينه عُرِفَ مَتَّبِع ، إلا أن مقدار هذه الرسوم قد تزايد خلال هذه الفترة تدريجياً، حيث كان الكاشف يدفع ما يتراوح بين (١٠,٠٠٠ و ٤٠,٠٠٠) نهبية كرسوم كشوفية صغيرة ، وحتى يستطيع هؤلاء الكُشاف الإيفاء بهذه الالتزامات وإدائها دون نقصان ، فرضوا على الأهالي كثير من البدع والمظالم مثل بدعة « الطلبة » و « الكلفة » .. وغيرها من الضرائب غير الشرعية التي كانت تحصل من الرعية بشتى الطرق والأشكال(٣٣٨) .

وظائف الكُشاف : لم يكن للإدارة المحلية في مصر نظاماً محدداً يبين صلاحيات إداريي الولايات وعلاقاتهم بمركز الأيالة وبمركز الدولة ، وذلك حتى وضع قانون نامه مصر (٣٣٩) ، وإنما بقيت هذه الإدارة تنتهج القوانين والنظم للمملوكية التي كانت سائدة في تلك النواحي من قبل . وبذلك استمر كُشاف الولايات يباشرون مسئولياتهم بحسب النظم المملوكية ، ولم يطرا على ما كانوا يقومون به من وظائف تغيير يُذكر .

ففي هذه المرحلة الإنتقالية للإدارة العثمانية في مصر (٩٢٣ - ٩٣١ هـ) ، لم تجد الإدارة المركزية عناصر تستطيع القيام بالمهام المكلفين بها من نوى الخبرة والدراية بأحوال البلاد ومختلف نواحيها ، أفضل من بقايا المالكين الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية على مصر . وهكذا ، بدأت هذه الفئة في العمل على إقرار الأمن في البلاد وتثبيت أقدام الإدارة العثمانية في مختلف المؤسسات ، وبأشرت مهامها ، كما كانت من قبل بحسب القوانين المملوكية المعمول بها آنذاك . وعقب وفاة خاير بك (٩٢٨ هـ) ، بدأت الإدارة العثمانية في العمل على رفع هذه النظم والتشكيلات المملوكية تدريجياً ، وإحداث تعديلات أساسية في تشكيلات الولايات المحلية ومؤسساتها ، الأمر الذي أدى إلى موجة من حركات العصيان لم تنتهى إلا بعد عام (٩٣١ هـ) . وبذلك ، راعت الهيئة الإدارية

الحاكمة التي وضعت قانون نامه مصر هذه التطورات عند وضع الخطوط العريضة لهذا القانون ، حيث اعتمد اعتماداً أساسياً فيما يتعلق بالإدارة المحلية للولايات على ما عرف في هذا القانون باسم (قانون السلطان قايتباي) ، وهذا القانون يعالج الشؤون المالية والإدارية للولايات وشئون الأراضى بها . وبموجب هذا القانون أيضاً حددت صلاحيات الكشاف والإداريين المحليين بالولايات . وقد أكد العمل بهذا القانون الأمر السلطاني الذي أرسل لأمير أمراء مصر وبغترداره في ٩٧٢هـ . وهذا نصه : « عندما فتح أبى المرحوم سليم خان بالقوة القاهرة مصر ، جمع الأكابر والأعيان ومشايخ البلدان والفقراء والضعفاء في الولاية المذكورة ، وسألهم هل تريدون أن يطبق بينكم القانون القديم والمقياس المستقيم لأجنادى العظام ، أم أنكم ترغبون في المعادلات القديمة للذين حكموا مصر القاهرة من قديم الزمان ؟ فاختاروا قواعد قوانين قايتباي » (*) .

وهكذا انحصرت الوظائف الأساسية للكشاف حتى صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ في جذب أهالى الولايات لطاعة الإدارة الجديدة ، وعمل مساحة جديدة للأراضى الزراعية في البلاد ، ومصادرة أراضى وأملاك المماليك الذين قُتلوا أثناء ضم مصر للدولة وإثناء قيام بعض المماليك والعربان بحركات عسائية ضد الدولة ، ومصادرة المقاطعات التي كانت في حوزة الطوائف المحلية المختلفة ، وضمها للخزينة الميرية ، وحماية أهالى نواحي الولايات وأراضيتهم من فساد العربان العصاة (٣٣٩) . وقد أكد قانون نامه مصر على أن يباشر الكشاف وظائفهم المحلية تحت إشراف أمير أمراء مصر ونظار أمواله (٣٤٠) . وعموماً كان لكل كاشف مجلس خاص به يباشر فيه مهامه التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام : إدارية ، ومالية ، وعسكرية . وكانت هذه المهام تدور حول الاهتمام بالأراضى

(*) .. مرحوم بابام سليم خان ، قوت القاهرة أيلة فتح إيتيكى زمنه ، ولايت مزبورہ نك اكابر واعيان ومشايخ بلدان وبقرا وضعماسى جمع ايوب ، اجناد عظامك قانون قديم ومقياس مستقيمى ما بينكزده جارى اولخيفى استرسز ، يوقسه ، قاهره مصره سلفدن حاكم اولانرك جارى اوليكلان عانت قد يمه لرين مى مراد ايدينورسز ؟ ديور فرمان اييتكلرئنه ، قايتباي قلعه سن لختيار ايوب .. : دفتر للمهمة رقم ٤ ، ص ٢٢٤ / جمادى الاولى ٩٧٢ هـ .

الزراعية ومحصولاتها التي كانت تمثل الدخل الأساسي للخزينة المصرية الميرية، وتأمين الأمن والإستقرار بين رعايا المنطقة المتصرف فيها .

لقد كان اهتمام الكُشَّاف بتعمير سدود أنهار القري الموجودة في عهدتهم من الأمور التي ركن عليها قانون نامه مصر ، والعديد من الأوامر السلطانية ، بحيث وضع نظاماً مُحكماً لرعاية هذه السدود حتى لا تكون سبباً في خراب الأراضي الزراعية في أى وقت . فقد أكد قانون نامه مصر على ضرورة قيام الكُشَّاف بتنبيه الملتزمين على تعمير وإصلاح الجسور الموجودة على الأنهار والتي تنظم عملية رى الأراضي المعدة للزراعة ، وفي حالة تقصير الكُشَّاف ومشايخ العريان في الإهتمام بهذا الأمر وتحويل الأراضي إلى (شراقي) ، كان على قاضى الولاية والمُساكين في المنطقة عرض الأمر على ناظر الأموال ، وإيقاع أقصى العقوبات بمن ثبت تهاونه في تعمير هذه الجسور الميري ، يصل إلى حد الإعدام ، وذلك بعد تحميله الأضرار التي حدثت بسبب تقصيره وتقصيلها من مخصصاته^(٣٤١) . فعلى إثر عرض القاضى بضرورة تعمير الجسور الميري الموجودة في عهدة كاشف الجيزة حماد بن خير ، فقد صدر الأمر لأمير أمراء مصر بصرف ما قدره ٥ أكياس ذهبية لعملية التعمير من أموال الكاشف وبمعرفة القاضى ، وذلك في حالة عدم قيام الكاشف بنفسه بتعمير سدوده بدون تدخل^(٣٤٢) .

ويبدو أن عملية تعمير الجسور هذه كانت من المهام الدورية التي كان على الملتزم القيام بها سنوياً ، ومن الأمور الهامة التي كانت تؤثر في عملية رى الأراضي الزراعية إيجاباً وسلباً ، وبالتالي في محصولات الميري في هذه الأراضي . ولذلك كله اهتم قانون نامه مصر بهذا الأمر اهتماماً عظيماً ، حيث جعل مصاريف تعمير الجسور مما يدفعه الكاشف من رسوم الكشفية بحيث كانت تسلم الأموال الزائدة للخزينة الميرية .

وقد كان إشراف الكشاف ومشايخ العريان والمباشرين على عملية تهديد القرويين للأراضي الموجودة في تصرفهم والمقرر زراعتها قبل حلول موسم فيضان النيل ، من المسئوليات التي يسألون عنها أمام ناظر الأموال وأمير الأمراء. ولذلك كان الكشاف يُعلنون على الأهالي من القرويين حلول موعد

تصهيد الأراضي للزراعة ويحثونهم على الاجتهاد فى زراعة جميع الاراضى التى اعتيد زراعتها ، وعلى عدم تركهم الاراضى غير مزروعة ، ويحذرونهم من تهاونهم وتركهم للأراضى عاطلة(٢٤٤) .

ومن ناحية أخرى ، كان الكشاف ومشايخ العريان يسلمون التقاوى اللازمة والمعتادة لكل قرية بمعرفة قضاة الاراضى والأمناء وبموجب محضر شرعى ، وإذا ما ظهر عدم كفاية هذه التقاوى فى قرية ما بعد قىضان النيل كان يسلم للأهالى المقدار اللازم من هذه التقاوى بموجب محضر آخر . وقد اعتاد هؤلاء القرويون على إعادة هذه التقاوى إلى مخازن الغلال فى موسم الحصاد بموجب تلك المحاضر الموجودة بأيديهم . وكان الكشاف والأمناء يقومون بالتفتيش على تجهيز الأهالى للأراضى للزراعة ، فإذا وجدوا أرضاً لم تجهز ولم تزرع فعلاً يبحثون عن السبب ، فإذا كانت نتيجة لعدم تسلمهم التقاوى فى الوقت المناسب كانت الأضرار تُحمل على المسئولين من الكشاف ومشايخ العريان والعمال ، كل حسب مسئوليته فى هذا الأمر ، حيث كانوا يعاقبون بالأسلوب المناسب(٢٤٥) .

والمحافظة على تعمير القرى وحمايتها من الخراب ، صدرت الأوامر التى تؤكد على الكشاف ومشايخ العريان والعمال عدم تعديهم على أموال وأسباب الأهالى فى القرى ، وحمايتهم لهم مما يقوم به العصاة من النهب والسلب ، وكل ما كان يجبر القرويين على ترك أراضيهم خربة دون رعاية أو زراعة . ومن ناحية أخرى ، قد يعلن على القرويين أن من يترك أرضه مهجورة بدون زراعة يقوم الكاشف بتوجيه هذه الأرض لآخر من أجل زراعتها والإهتمام بها ، وذلك بمعرفة ناظر الأموال . وإذا ما ثبت أن هجران الأراضي الزراعية كان نتيجة تمصيل الكشاف ضرائب زائدة عن المقدار المقرر من كل قروى ، معاً كان يصعب على الأهالى الذين كانوا يضطرون عندئذ لهجران أراضيهم وقراهم ، أو نتيجة لإهمال الكشاف ومشايخ العريان وظلمهم ، كانوا يحملون النقص الواقع فى الحاصلات الزراعية فى المنطقة التى يتصرفون فيها ، حيث كان يعرض أمرهم على أمير الأمراء نفسه الذى يوقع عليهم أشد العقاب الذى يصل إلى حد الإعدام(٢٤٦) .

وكان الكشاف يحصلون خراج القرى الموجودة فى عهدهم والصالحه أراضيها للزراعة بمعرفة محاسب وعدد من الكتبة المستقيمين من أهل القلم ،

وتحت إشراف العمال المعتمدين الذين لديهم كفلاء قديرين^(٣٤٧) ، وذلك بموجب قانون نامه مصر وبفاتر الترابيع التي تم إعدادها عام ٩٣٣ هـ ، حيث كانت تُسلم إلى الخزينة الميرية بدون نقصان ، وفي موعدها المقرر بمقتضى محضر شرعى . وكان خراج أراضي مصر يُحصل منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية وحتى عام ٩٣٣ هـ بموجب دفاتر قديمة كان معمول بها منذ عهد المماليك وتعرف باسم (دفاتر الارتفاع) . ولكن فى عام ٩٨٤ هـ وعلى أثر عرض أمير أمراء مصر مسيح باشا بضرورة إجراء مساحة جديدة لأراضي مصر الزراعية ، وأن مثل هذه المساحة الجديدة ستكون مفيدة للمال الميرى والمرعية وللايالة والدولة بصفة عامة ، فقد صدر الأمر بالتصديق على إجراء مساحة جديدة لأراضي مصر بحسب العرف والقانون المعمول بهما فى هذه البلاد^(٣٤٨) .

ومهما يكن من أمر ، فقد قرر قانون نامه مصر ، أنه عندما تظهر أى بوادر إهمال من الكُشَاف فيما يتعلق بتحصيل المال الميرى ، مما يقضى بالتالى لنقص حاصلات القرى الموجودة تحت إلتزامهم ، كانت تُحصل الأموال الناقصة من مُخصصات وأموال هؤلاء الكُشَاف بعد التفتيش على محاسباتهم وتقصى أمرهم . وعندئذ ، كان أمير الأمراء يقوم برفع أمرهم بعد حبسهم على الأستانة بمعرفة ناظر الأموال^(٣٤٩) . وفى النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، أصبح من العسير على أمير الأمراء وقف تعديلات الكُشَاف على الأهالى وعلى المال الميرى ، الأمر الذى لجبر أهالى القرى على عرض شكاوهم وأحوالهم على الأستانة مباشرة^(٣٥٠) . وعلى الرغم من مسئولية الكُشَاف فى توطيد الإستقرار فى نواحى وولايات مشايخ العربان التى أقرها قانون نامه مصر ، أصبح بعض مشايخ العربان أنفسهم ، خلال هذه الفترة ، يقومون أحيانا بإرسال التقارير السرية للأستانة حول أحوال الكُشَاف المخالفة للشرح والقانون . فعلى أثر عرض شيخ العرب علام على الأستانة بأن الكُشَاف الموجودون فى منفلوط يفرسون على الأهالى رسوم مبتدعة تعرف باسم « مقطوعات » ، حيث يُحصكونها منهم بالقوة والقهر ، فيقومون بالتعدي على أموالهم وأسبابهم دون وجه حق ، فقد صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر وإلى قاضى منفلوط بمنع هذه البدع ووضع حد لها ، ورفع كل بدعة تخالف الشرع والعرف الجارى فى هذه البلاد^(٣٥١) . كما

عرض شيخ عرب المتوفية الشيخ سليمان على الأستانة بأن الكُشَاف في تلك النواحي وأتباعهم يقرضون ٥٠ ذهبية على كل قرية باسم « الضيافة » (٣٥٢).

ومتلما كان الكُشَاف يحاسبون محاسبة دقيقة فيما يقومون به من تقصير وتهاون في أداء وظائفهم ، كان أمير الأمراء وناظر الأموال يقومون بعرض أحوال من يظهرون كفاءة واقتدار منهم على مركز الدولة لمكافئتهم (٣٥٣) .

ولما كان كُشَاف ولايات مصر يقومون بكافة وظائفهم تحت إشراف وملاحظة أمير الأمراء وناظر الأموال ، فكثيراً ما كانوا يطلبون العون من مركز الأيالة عند الضرورة . وفي نفس الوقت ، كان الكُشَاف يُكلفون بمساعدة العمال والأمناء في مناطق تصرفهم عند طلبهم المساعدة . وكانت المناطق الميرية التي لم تدخل في عهدة الكشاف ومشايخ العربان ، يوجه تحصيل الأموال الميرية فيها للعمال بطريق الالتزام ، بحيث كان يمنح لكل عامل قريتين أو ثلاثة قرى التزاماً ، وعلى كل مجموعة من العمال كان يعين أمين للإشراف عليهم (٣٥٤) . وكان الكُشَاف في ولايات إيالة مصر يعتبرون ممثلين للإدارة العثمانية في مناطق تصرفهم ، ولذلك كانوا يُكلفون بتنفيذ الأوامر الصادرة بخصوص مشايخ العربان في تلك الولايات ، وذلك بمعركة دفتردار مصر (٣٥٥) .

لقد كانت لكُشَاف ولايات مصر وظائف أمنية داخلية ومهام عسكرية خارجية يقومون بها بموجب أمر مباشر من أمير أمراء مصر ، وذلك علاوة على وظائف هذه الفئة الإدارية في الولايات ونواحيها . وكان إقرار الأمن والاستقرار في الولايات الموجودة تحت تصرفهم ، وتوطيد نفوذ الدولة في مناطق مشايخ العربان ، وحماية الأراضي الزراعية والطرق من تجاوزات العربان ، والحيلولة دون حدوث منازعات بين الطوائف المختلفة أو بين الجند بعضهم وبعض في تلك النواحي ، من أهم هذه الوظائف التي كان يقوم بها الكُشَاف في داخل الإيالة وفي مناطق تصرفهم بالذات (٣٥٦) .

وعلى الرغم من أن توطيد حالة الاستقرار في أنحاء البلاد ، كان من أهم الوظائف التي يُكلف بها الكُشَاف في إيالة مصر خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، إلا أن هذه الفئة أصبحت في أواخر هذا القرن من أهم أسباب الاضطراب الإداري والفساد المالي ، وعدم الاستقرار الاجتماعي في البلاد . ففي

فترة المرحلة الإنتقالية من الإدارة العثمانية في مصر ، كانت معظم ولايات الأيالة ، إن لم يكن أكثرها ، في يد القوى المحلية القديمة بالبلاد ، حيث حاولت هذه القوى ، غير مرة إشارة الإضطراب في مناطق نفوذها ، وتقويض دعائم الإدارة العثمانية بها . ولذلك ، كان القضاء على هذه الحركات في نواحي مصر المختلفة مهمة يكلف بها الأمراء السناجق المحافظين بصفة أساسية . ولكن ، وبعد تنظيم قانون نامة مصر ، ووضع الخطوط العريضة لسياسة الدولة في تلك النواحي ، قرر هذا القانون أن تكون مهمة توطيد الأمن في نواحي مصر بيد كُشَاف الولايات وتحت إشراف أمير الأمراء المباشر . وقد شجعت الدولة الكشاف على القيام بهذه المهمة الخطرة بإعلانها أن الكشاف الذين يتمكنون من القضاء على إحدى حركات العصيان سيكون من حقهم أخذ أموال وأسباب العصاة المقتولين في حركة التنكيل . وكان الكُشَاف ، عند حدوث أى حركة فساد وعصيان في ولاياتهم يعرضون الأمر فوراً على أمير الأمراء . بحيث كانوا يقومون ، بحسب ما يصدره من أوامر بدمر هذه الحركة (٣٥٧) . واعتباراً من النصف الثاني من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، أصبح هؤلاء الكُشَاف من أهم عوامل الإضطراب والفساد في البلاد ، حيث أحدثوا البدع وفرضوا رسوم غير شرعية على الأهالي ، وتعدوا على أموال وأسباب رعاياهم (٣٥٨) . وكثيراً ما كان هؤلاء الكُشَاف يقومون بإعدام بعض الأهالي بدون وجه حق ، ويدون سبب يوجب ذلك ، وذلك بفرض الإستيلاء على ممتلكاتهم ، ولكن الإدارة المركزية كانت تصدر أوامرها لأمير أمراء مصر بمعاينة القاتل بالقصاص بحسب الشرع الشريف بعد التحقق من الأمر (٣٥٩) .

وكان كُشَاف ولايات مصر مسئولون عن تنفيذ أوامر الإعدام في المستحقين الذين صدرت فيهم أحكام القتل ، وذلك طبقاً للشرع الشريف وبمعرفة قاضى الولاية . وبمعرفة الكُشَاف أيضاً ، كان مشايخ العريان يعاقبون أهل الفساد . أما البت في عقاب أصحاب المناصب ، فكان يحول إلى أمير أمراء مصر نفسه (٣٦٠) . وعلاوة على كل هذه المهام الداخلية ، كانت تصدر الأوامر من حين لآخر لإشراك بعض كُشَاف الولايات في حملات الدولة العسكرية (٣٦١) .

عزل الكُشَاف : لقد كان تقصير الكشاف في أداء الأموال الميرية المقررة عليهم في زمانها ، وأحداثهم للبدع وظلمهم للرعية ، من أهم أسباب عزلهم من

مناصبهم . فقد قرر قانون نلمه مصر حبس من لم يؤدي ما في عهده من الأموال الميرية وما في نتمه من الديون للمال الميري من الكُشَاف (٣٦٢) ؛ وعندئذ كان يصدر القرار بالتفتيش على محاسبة هؤلاء الكُشَاف ، وترُفع النتيجة على الأستانة ، حيث كانت تُسَدّد ديونهم من أموالهم الخاصة أو من أموال رجالهم واتباعهم ، فيُطلق سراحهم إذا كانوا قد حُبِسوا أثناء محاسبتهم ، وتُقطع كل علاقة لهم مع الميري ، ويعزلون من مناصبهم (٣٦٣) . فعلى أثر عرض أهالى قرية قرنفل التابعة لقضاء الخانكة ، بأن كاشفهم المدعو خضر يقوم بالتعدى على حقوقهم مخالفاً بذلك الشرع والقانون ، ويحدث العديد من البهذ التي تلحق الضرر بهم ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر ، ولقاضي الخانكة لمنع هذا الكاشف من التعدى عن أموال وأسباب الأهالى نون وجه حق ، وشراء احتياجاته بنقوده ويسعر السوق ، ومنعه من ظلم أحد في ماله أو أسبابه ، وإذا ما استمر الكاشف المذكور فى تعديه ، بعد هذا التنبيه ، يرفع أمره مرة ثانية للأستانة ، حيث ينظر فى أمره (٣٦٤) . وإذا استمر أحد الكُشَاف فى تعديه على الأهالى وعلى الأموال الميرية لم تكن الإدارة المركزية تُقصر فى الضرب على يده بقوة . فعلى أثر وصول الأخبار بأن أحد الكُشَاف فى مصر ويدعى خطيب على قد تزايد ظلمه للأهالى فى منطقة تصرفه ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بالتفتيش على أحواله ، وفى حالة إثبات هذه الإدعاءات ضده يحبس ثم يعرض أمره ثانية على الأستانة ، حيث يُحصَل منه للمال المسلوب ، سواء من الأهالى أو من الميري ، ويُقتص منه إذا ما كان قد تعدى على أرواح رعيته ، وذلك بمعرفة قاضى الشرع الشريف (٣٦٥) .

ثانياً : مشايخ العربان :

منذ الفتح الإسلامى لمصر ، بدأت العديد من القبائل العربية تنزح إلى هذه الأراضى المفتوحة ، وبمرور الوقت أصبح لرؤساء هذه القبائل العربية نفوذ عظيم فى نواحى مصر المختلفة ، حيث امتلكوا العديد من المناطق هنا وهناك . وعقب انتقال الإدارة فى مصر الى أيدي العثمانيين ، تركت العديد من مناطق نفوذ مشايخ العرب فى أيديهم ، وذلك بشرط أداء التزيمات الشرعية تجاه الإدارة الجديدة . وعقب تنظيم الإدارة العثمانية فى مصر (٩٣١ هـ) ، أحدثت الدولة فى الإدارة المحلية لمصر منصب « مشيخة العرب » ، وجعلته منصباً مستقلاً إلى حد

كبير عن منصب الكشوفية ، وذلك عدا الإشراف الأمنى الذى كُلف به الكُشاف فى مختلف ولايات مصر (٣٦٦).

تعيين مشايخ العربان : لقد كان يتم تعيين مشايخ العربان كحُكَّام محليين فى مناطق نفوذهم فى ولايات مصر بموجب عرض أمير أمراء مصر ويتمسديق الأستالة على ترشيح أمير الأمراء . ولم تكن الإدارة المركزية توافق فى كل الأحوال على المرشحين من قبل أمير الأمراء ، حيث كان يُطلب منه اختيار شخص آخر مناسب لهذا المنصب (٣٦٧) . وكانت مرتبة مشايخ العربان تنحل عندما يثبت فشل شيخ العرب فى السيطرة على أمور الولاية لتقدم السن به ، أو لفقدانه القدرة على إدارة شئون مشيخته ، أو لعدم تمكنه من الإبقاء بالتزاماته التى عيّن بمقتضاها ، وإشراف منطقته الإدارية التى تحت تصرفه على الخراب ، أو عصيانه للأوامر السلطانية . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر أن الشيخ عيسى شيخ عرب البحيرة ، قد فشل فى تحصيل الأموال الميرية بتمامها ، وفى السيطرة على أمور الولاية والرعية بالشكل المناسب ، وإن أبو علام مؤهل للقيام بمهام مشيخة العرب فى هذه الولاية ، صدر الأمر بتوجيه المشيخة للشخص المذكور بعد تقصى لحواله (٣٦٨) . وبموجب عرض أمير أمراء مصر الذى أثبت فيه أن ولاية شيخ عرب المنوفية قد آلت للخراب ، وإن هذا الشيخ يستعد للقيام بحركة تمرد على الإدارة العثمانية فى مصر ، وأنه من المناسب حل هذا المنصب عن الشيخ المذكور ، وتوجيهه لمنصور بن بغداد ، صدر الأمر بتقصّ أحوال هذا الشيخ ، وتوجيه هذا المنصب للأنفج للرعايا والممال العام (٣٦٩) .

وهكذا تؤكد الأحكام الصادرة عن مركز الدولة ، أنه على أثر إنحلال مشيخة العرب وعدم تجديدها للشيخ السابق كانت مهمة اختيار الشيخ الكفى والمفيد للأمالى والممال الميرى من مشايخ نفس الولاية ، وهى مهمة صعبة ، ملقاء على عاتق أمير أمراء مصر . وعادة ما كان يتقدم للمنصب المحلول عن شيخ العرب أكثر من شيخ ، وعندئذ ، كان يصدر الأمر لأمير أمراء مصر بتوجيه هذا المنصب إلى من هو أقرب للأمالى ونأً واكفأهم فى الحرص على مصالح الدولة والولاية وعلى المال الميرى ، ومن لديه الخبرة الكافية فى تدوير أمور تلك الولاية ، ومن ليس عليه ديون للخزينة الميرية ، وأخيراً لمن يتعهد بالتزام أكثر فائدة للميرى

دون ظلم للرعية(٣٧٠) . وإحياناً ما كان يوجه هذا للنصب لأحد المشايخ بهدف جذب له حظيرة الطاعة .

ففى عام ٩٨٢هـ ، صدر قرار بتوجيه منطقة الجبل الأخضر فى ولاية البحيرة الى حماد بن خيبر من مشايخ العريان بالولاية ، وذلك بطريق سنجد بقصد تسكين حالة العصيان التى كان قد أعلنها ، إلا أن هذا الشخص المذكور لم يرتدع واستمر فى تمرده فى ولاية البحيرة ، مما اضطر الدولة لإصدار أمراً سلطانياً بتوجيه مشيخة عرب الجيزة له مع ترقية تقدر بـ ٤٠,٠٠٠ آقجة(٣٧١) . وعموماً كان أمير الأمراء يقوم بعرض أحوال الأشخاص الذين يرغبون فى مقام المشيخة ، ووضعهم المالى ، ومقدار الإلتزام الذى يمكن أن يتعهدوا به للأستانة سنوياً . فعلى اثر إنتهاء مدة مشيخة شيخ العرب حىلاص فى ولاية البحيرة ، وتقدم الشيخ حىلاص والشيخ عيسى لهذا المنصب المحلول ، صدر الأمر بتوجيه هذا المنصب لمن هو أنفع للولاية ولأهالى ، وذلك بعد تصصيل المال الميرى الموجود فى نمة الشيخ حىلاص والشيخ عيسى . وامثالاً لهذا الأمر ، وعندما قام أمير الأمراء بالتحقق من أحوال الشيفخين المذكورين ، اتضح أن أهالى الولاية يميلون للشيخ عيسى الذى تولى المشيخة من قبل لمدة أربعين عاماً ، وأن عليه دين للمال الميرى يقدر بـ ٤٠,٠٠٠ نهبية : أما منافسه حىلاص ، فعليه دين قدره ١٠٠,٠٠٠ نهبية ، ويبدو أن هناك صعوبة فى تصصيل هذا الدين منه . ومن ناحية أخرى ، فإن حىلاص يتعدى على الولاية ويضر بمصالحها ، فأبطل الكثير من الأوقاف الموجودة بالولاية ، أما الشيخ عيسى فقد تعهد بدفع ما فى ذمته فى اليوم الذى يلبس فيه قفطان المشيخة ، وأنه مستعد لرفع الإلتزامه من ١٥٠ كيس إلى ٢٠٠ كيس . ولكن حىلاص لا يستطيع تقديم مثل هذا القدر من الإلتزام . ولما وصلت هذه الأخبار للأستانة صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولدفترداره بتوجيه المشيخة إلى الشيخ عيسى بمقدار الإلتزام الذى تعهد هو به وهو ٢٠٠ كيس(٣٧٢) .

فكما هو واضح من العرض السابق ، أنه كان هناك تنافس شديد بين مشايخ العرب فى ولايات مصر للوفز بمنصب المشيخة ، وقد كان يؤدى هذا التنافس إلى تقديم كل شيخ التزم أكثر من الآخر ، أو حتى يدفع مبالغ زائدة دون أى اعتبار

لمدى قدرة هذه الولاية على الايفاء بهذا القدر من الالتزام . ولذلك كان مركز الدولة يرسل اللجان للتفتيش على محاسبات هؤلاء المشايخ الذين يلتزمون بتسليم محصولات تفوق قدرة المناطق المتصرفين فيها ، والتفتيش أيضاً على الأحوال العامة للولاية نفسها ، وما إذا كانت تتحمل هذه الزيادات أم لا ؟ فقد عرض أمير أمراء مصر على الأستاذة المزايدة التي تقدم بها كل من حيلاص وعيسى للوصول الى منصب مشيخة البحيرة ، فبينما تعهد حيلاص بزيادة تقدر بـ ٦٥ كيس على ما التزم به الشيخ عيسى في مشيخته السابقة ، فقد التزم الشيخ عيسى بدفع ١٠ أكياس زياده على عرض حيلاص مع تقديم كفيل معتمد . وبناء على هذه المزايدة ، صدر الأمر بتكليف عبد الرحمن بك من أمراء الدركاء العالي بمصر بالتحقيق فيما إذا كانت حالة الولاية المذكورة تسمح وتحمل هذه الإلتزامات والزيادات المعروضة أم لا ؟ ثم عرض الأمر فوراً على مركز الدولة (٢٧٣) . وعندئذ ، كان كل من المتنافسين يبالغ عن عرضه بطريقته الخاصة ، فقد ادعى الشيخ عيسى بأن مشيخته لا تتحمل أكثر من ٤٠ كيس ، وأنه إذا زيد عن هذا القدر ، فإنه سيضطر لظلم الأهالي ويحملهم ما لا يطيقون . وبناء على ذلك ، قامت الأستاذة بتكليف أحد جاوِشِيه الباب العالي بالتحقق من هذا الأمر ثم عرضه ثانية (٢٧٤) . أما في ولاية المنوفية فقد قام أحد مشايخ العريان بها وهو سليمان بن بغداد ، بعرض أحوال الشيخ السابق والشيخ اللاحق للولاية وهما الشيخ علام والشيخ منصور ، وأنهم قد أوقعوا الظالم بالأهالي ، وأنه يمكن أن يقبل هذا المنصب بزيادة تقدر بـ ٢٢ كيس زيادة على التزامهما ، وأنه إذا عُدَّت إليه عملية التفتيش على المشايخ السابقين ، فإنه يتعهد بدفع ٥٠ كيس أخرى (٢٧٥) . وهكذا يتضح مدى التنافس بين مشايخ عرب ولايات مصر على فرض السيطرة والنفوذ على الولاية ، الأمر الذي كان يجعل الأستاذة ترسل من يقوم بالتفتيش على أحوال المشايخ ومناطق تصرفهم في نهاية وبداية مدة مشيخة كل منهم ، وذلك للحفاظ على الولاية والرعايا ، ولحماية المال الميرى من العبث أثناء صراعات هؤلاء المشايخ .

وبناء على نتيجة هذا التفتيش كان الشيخ المرشح للتعيين في المشيخة والذي تفوق على منافسه يستدعى للديوان العالي ، وإمام أمير الأمراء يقوم بدفع

مصاريف الإنشاءات والإصلاحات التي كان الشيخ السابق قد أجراها في الولاية ، والأموال الميرية الموجودة في نمة هذا الشيخ . وعندئذ ، كان أمير الأمراء يخلع على الشيخ الجديد قفطان المشيخة ، ويعهد إليه مسئوليات هذه المرتبة . وقبل تصديق ديوان مصر العالي على تعيين الشيخ الجديد ، كان ناظر الأموال يقوم بإرسال أحد المباشرين المعتمدين بصحبة قاضى مستقيم إلى تلك الولاية لتقصي أمرها ، حيث كان يحصى عند السواقي التي أقامها شيخ العرب السابق هناك ، والأراضي التي استزرعها في فترة مشيخته ، ثم يقومان بالتفتيش على كافة أملاك وأسباب هذا الشيخ ، ومراجعة حساباته ، وبعد ذلك كانت الحالة العامة لهذا الشيخ تُرفع مع دفاترها المفصلة إلى أمير أمراء مصر وبفترداره . وبعد تسوية ديون الشيخ السابق من أمواله وأملاكه وأسبابه الخاصة ، وتحصيل المصاريف التي صرفها الشيخ السابق في إصلاح وتعمير الأراضي ، وإقامة السواقي ، كانت علاقة الشيخ السابق الميرية بالولاية تُقطع كلية أما الشيخ الجديد ، كانت ديونه للخرزينة الميرية تُحصل أولاً (٢٧٦) ، ثم تتم مراسيم تعيينه بحسب العادة في ديوان مصر العالي (٢٧٧) .

وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كانت مرتبة المشيخة في ولايات الصعيد والبحيرة والمنوفية تُوجه إلى مشايخ العرب برتبة السنجق ، وذلك نظراً لأهمية هذه المناطق بالنسبة للخرزينة الميرية . ففي عام ١٠١٤هـ ، وعلى اثر انحلال مشيخة العرب في ولاية جرجة بوفاة الشيخ عيسى ، وُجّهت للشيخ على بطريق سنجق وبسالهاة قدرها ٢٠٠.٠٠٠ إقجة (٢٧٨) .

وظائف مشايخ العربان : لقد كان مشايخ العرب ، منذ انتقال مصر للإدارة العثمانية ، أصحاب صلاحيات واسعة بصفتهم حكام مستقلين في مناطق تصرفهم في ولاياتهم . ويصدر قانون نامه مصر ، صودرت مناطق ومقاطعات مشايخ العرب ومنحت لهم مرة أخرى كمصرفين فيها بنظام الالتزام حيث بدأت صلاحياتهم ، منذ ذلك الحين تنحصر شيئاً فشيئاً . إلا أن ولاية الصعيد تركت في يد أبناء عمر كواحدة من أهم مناطق السنجقية في مصر ، وذلك مقابل دفع للخراج السنوي للخرزينة ، علاوة على الهدايا التي كانوا يُقدّمونها للسلطين منذ عهد قايتباي للملوكي (٢٧٩) .

وبصفة عامة ، كانت الوظائف المُكَلَّف بها مشايخ العرب فى مناطق تصرفهم ، ولاياتهم تشبه إلى حد كبير وظائف الكُشَاف . فكان تعمير الجسور الموجودة فى مناطق التزام مشايخ العرب ، وتعمير القرى الخربة ، والإشراف على إعداد القرويين للأراضى التى ستُزْرَع قبل فيضان النيل ، من أهم وظائف مشايخ العرب الإدارية (٢٨٠) . وكان يأتى على رأس هذه الوظائف الإيفاء بالتزاماتهم التى يمتثلون بها عند تصرفهم . وكان قانون نامه مصر قد أقر قيام مشايخ العرب بتكليف العمال والمباشرين بتحصيل خراج الأراضى التى كانت تحت تصرفهم بموجب دفاتر التوزيع ، وتسليمها دون نقصان للخزينة ، ودون تعدى على حقوق الرعايا وظلمهم ، أو أحداث البدع فيهم (٢٨١) . وعند نهاية فترة مشيخة شيخ العرب ، كان يقوم بإتمام تحصيل ما تعهد به للدولة ، حيث يتوجه للقاهرة لتسليم التزامه وعرض محاسبته وتقديم الهدايا المناسبة لأمرأ مصر . وبعد أداء المبالغ الملتزم بها للخزينة ، وتسوية ديونه ، كانت تخلع على هذا الشيخ الخلة اللاتقة به فى الديوان (٢٨٢) ، وأحياناً ما كانت الأستاتة نفسها تُرسل الخلع لبعض المشايخ الذين يوفون بالتزاماتهم وخدماتهم المبررة على نحو مرض .

ومن ناحية أخرى ، كان لمشايخ العرب فى ولاياتهم مهام أمنية يُكَلَّفون بها ، علاوة على وظائفهم الإدارية . فقد كان أهل الفساد الهاريين من العدالة عادة ما كانوا يلجئون إلى مشايخ العرب ، فكان هؤلاء يتسحبون فى حالة من عدم الإستقرار فى تلك الولايات . وهكذا ، قرر قانون نامه مصر تكليف مشايخ العرب ، بتتبع أهل الفساد ، والقبض عليهم فى الحال فى حالة إلتجائهم إليهم ، وتسليمهم فوراً إلى الكُشَاف فى تلك الولايات . وقد صارت هذه المهمة من أهم وظائف مشايخ العرب الأمنية فى الولايات ، بحيث كان يُعزَل من يثبت تهاوته فى أدائها ، أو ساعد المتمردين والعصاة على الإختفاء على أى صورة . وكان كل ما يقوم به شيخ العرب من هذه الوظائف الأمنية يقع تحت إشراف كُشَاف هذه الولايات وبمعرفة أمير أمراء مصر نفسه (٢٨٤) . وإذا كانت قد طُرحت مسألة ضرورة تعيين أمراء سناجق لحماية مناطق مشايخ العرب الموجودة ضمن الولايات ، إلا أن هذا الاقتراح لم يُطبق إلا فى الولايات الهامة فقط كالأصعيد

والبحيرة والمنوفية ، حيث بدأ تعيين شيخ العرب مع أمير سنجق ، أو شيخ العرب برتبة سنجق ، وإرسال قدر كاف من العسكر للقيام بمهمة توطيد الأمن والاستقرار هناك . وكما كان مشايخ العرب مسئولون عن حماية البلاد الموجودة تحت تصرفهم ، ورعاية أحوال الأهالي ، وتأمين الهدوء والاستقرار بين قبائل العرب في المنطقة ، ولأخذ التدابير اللازمة للقيام بهذا الواجب ، كانوا أيضاً يَكلّفون بالاشتراك في حملات الدولة مع اتباعهم ورجالهم . فقد أصبح طلب مركز الدولة لبعض الفرق من الجراكسة ومشايخ العرب للإشتراك في حملات الدولة عادة منذ أن طلب السلطان سليمان القانوني من خاير بك مقنن من الجراكسة ومشايخ العربان المسلحين واتباعهم للإشتراك في حملة رودس . وعندما كان يتقرر خروج أحد مشايخ العربان لإحدى حملات الدولة ، كان هذا الشيخ يعهد لأحد أقاربه المعتمدين الثقافات للقيام بوظائفه في فترة تغييبه عنها ، وذلك حتى لا تضطرب أحوال الولاية ، ولا تتعطل مصالح الأهالي أو الشئون الميرية هناك . فعلى أثر خروج الشيخ حماد شيخ عرب الجيزة للإشتراك في حملة اليمن قام الشيخ المذكور بترك ابن خاله سليمان في المشيخة ليحل محله . ولما تعدى العصاة على سليمان هذا بالقتل عين محله أخاه جعفر نائباً عنه (٢٨٥) .

عزل مشايخ العرب : لقد كان منصب مشيخة العرب يُحل تلقائياً بمجرد إنتهاء مدة إلترزام شيخ العرب . فلذا كان شيخ العرب قد أنى إلترزامه في مواعده ودون قصور أو نقصان ، وقام بما كلف به من مهام إدارية ومسئوليات أمنية في منطقته ، تُجَدّد مدة تصرفه ، حيث تُخلع عليه خلعاً فاخرة . أما في حالة تقصير شيخ العرب في تنفيذه لإلترزامه الذي تعهد به في نهاية مدة تصرفه ، وهي عام كامل ، أو تحصيله أموال غير شرعية من الأهالي ، وظلمه إياهم خلال فترة إلترزامه أو عدم إعتنائه ورعايته للمناطق والأراضى الموجودة تحت تصرفه ، والحاقه الضرر بالمال الميرى ، عندئذ ، كان يصدر القرار أولاً بحبسه ، وعرض أمره على الأستانة (٢٨٦) . فقد قام شيخ عرب البحيرة محمد حيلاص بعرض ملابسات تقصيره فيما إلترزم به تجاه الدولة ، حيث أنعى أن هذا التقصير كان بسبب إخراجات مهمات حملة اليمن ، وإخراج مبلغ ١٨٧٠٦ نهبية ، بغرض

تنظيف خليج الإسكندرية ، وزحف الآفات والمياه المالحة على أراضي ٥٩ قرية موجودة في عهده ألت كلها إلى الخراب ، علاوة على اضطرابه لسداد أموال كثيرة لشيخ العرب السابق الشيخ عيسى لإنهاء فترة مشيخته . وهكذا ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر ولنفترداره بالتفتيش على محاسبات الشيخ حيلاص والقرى الموجودة في عهده ، والتحقق من هذه الإدعاءات . وبعد تحصيل ما في ذمة الشيخ من أموال للميرى من أملاكه وأغراضه ومحصولاته الزراعية الخاصة ، تقطع علاقته بالميرى ويعرض أمره ثانية على الأستانة (٢٨٧) . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر بأن شيخ عرب الغربية والمنوفية عطية بن بغداد يوجد في ذمته من البقايا ٩١,٣٢٣ نهيية ، وأن ظلمه وتعديه على الولاية وأهلها قد زاد ، وأنه يواجه صعوبة شديدة في تحصيل الأموال الموجودة في ذمته ، ولذا ينبغي حبسه ، فقد صدرت الأوامر السلطانية بحبس الشيخ المذكور ، وتحصيل الأموال الميرية الموجودة في عهده وعرض الأمر ثانية على الأستانة قبل إطلاق سراحه (٢٨٨) .

وإذا تقرر حبس شيخ العرب ، قبل إتمام فترة تحويله لمشيخته ، كان أمير الأمراء يقوم بتعيين أحد الأشخاص المعتمدين من أمراء مصر السنجاقي أو الأغوات كأمين على ولايته ، ويتزويد هذا الأمير بقدر كاف من الجند ، وذلك حتى لا تضطرب شئون المشيخة ، ولا يتضرر المال الميرى الموجود في عهده (٢٨٩) . وكان لا يطلق سراح هذا الشيخ المحبوس إلا بعد أن يؤدي كافة ديونه ، واسترداد الحقوق الشرعية للأهالي منه . فعندما أراد الشيخ عيسى للمحبوس أداء ديونه للميرى وتسليمها للخزينة ، صدر الأمر لأمير الأمراء ولنفتردار بضرورة تتبع الدفاتر الخاصة بالشيخ عيسى في الديوان العالي أمام وكيله ، وتحصيل الأموال الموجودة في ذمته منذ بداية تصرفه وحتى عزله دون نقصان من وكيله للمذكور ، وعرض الأمر ثانية على الأستانة (٢٩٠) . وبعد التحقق من أداء هذا الشيخ لديونه كاملة ، صدر له أمر يحيطه علماً بقرار إخلاء سبيله من الحبس (٢٩١) . ولما وصلت الأخبار للأستانة بأن شيخ عرب الجيزة علّام قد تسبب في خراب بعض القرى في ولايته وقتل أربعين فرداً أو أكثر ، صدر الأمر بتكليف قاضي الأراضي

بتقصي الأمر ؛ ولذا ثبت تعديده على أرواح الأهالي يطبق عليه الحكم الشرعي بالقصاص دون تقصير(٣٩٢) . وهكذا ، كانت تقطع علاقة شيخ العرب بالميرى تماماً بعزله من منصبه .

ومهما يكن من أمر ، يلاحظ من العرض السابق للتشكيلات المحلية لإيالة مصر ، أنه على الرغم من محاولات الإدارة المركزية بإسلامبول إجراء تغييرات جوهرية على هذه التشكيلات ، إلا أنها اضطرت لإقرار النظم المملوكية التي كانت قد استقرت في أنحاء البلاد بعد إضفاء بعض التعديلات عليها ، وربطها بالتشكيلات المركزية للأيالة والدولة . ولكن إذا كان الأمراء السناجق يُعيّنون ، في النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، في الولايات الهامة فقط مثل : الإسكندرية ، ومياط ، والصعيد ، وجدة ، إلا أنه في النصف الثاني من القرن نفسه ، بدأت الدولة في إرسال الأوامر لتوجيه العديد من الولايات أحياناً لمشايخ العربان وأحياناً لآخرى للأمراء السناجق . وبذلك حُدّت صلاحيات الكشاف تدريجياً . ومع نهاية هذا القرن ، وبخلت ولايات مصر المحلية تحت نفوذ الأمراء السناجق المباشرين .



حواشى الباب الثانى

- (١) محمد بن عبد المعطى الإسحاقى ، لطائف اخبار الأول فيمن تصروف فى مصر من أرباب النول ، القاهرة ١٣٠٣ ، ص ١٥٠ ، عبد الكريم ، ورق ١٨ ، الحلاق ، ورق ١٧٤ ، تواريخ مصر القاهرة ، ١٠٦ .
- (٢) البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ص ٦٢ - ٦٤ ، الحلاق ، ورق ٧٤ .
- (٣) عبد الكريم ، ورق ٨ ، البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ص ٦٥ .
- (٤) البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ص ٦٢ ، نفس للؤاف ، فيض للكان بذكر دولة آل عثمان ، مكتبة السليمانية ، مجموعة أيا صوفيا رقم ٣٣٤٥ ، ورق ٦٠ ، للؤلانى ، ص ١٦٥ .
- (٥) رضوان باشا زاده ، ورق ١٢١
- (٦) عبد الكريم ، ١٩ ، الحلاق ، ورق ٧٧ ، البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ٦٧ ، للؤلانى ، ص ١١٦ .
- (٧) جلال زاده صالح جلبي ، مصر تاريخى ، أو تاريخ مختصر مصر المعزية ، السليمانية ، مجموعة أحمد القندى رقم ٢١٧٥ ورق ١١ ، سهلى ورق ١٥٥ .
- (٨) Halil Inalcik , " Turkler (Osmanlilar) ", IA, Cuz 130, 305 - 307 .
- (٩) دستور العمل فى إصلاح الخلل ، استنبول ١٢٨٠ ، ورق ١٣١ .
- (١٠) كاتب جلبي ، دستور العمل ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .
- (١١) مصطفى صالى ، زبدة التواريخ ، ج ٢ ، مكتبة بايزيد العمومية و مجموعة ولى الدين القندى رقم ٢٤٢٨ ، ١٠٩ .
- (١٢) زبدة التواريخ ، ج ٢ ، ورق ١١٠٧ ، للنسخ الرحمانية ، ص ١٤٠ - ١٤١ .
- (١٣) تواريخ مصر القاهرة ، ورق ١١٥ ، عبد الكريم ، ورق ١٥ ، سهلى ، ورق ٥٧ .
- (١٤) لغيا رالأول ، ص ١٥٢ ، للؤلانى ، ص ١٧٠ .
- (١٥) مصطفى سلاڤكى ، تاريخ سلاڤكى ، استنبول ١٢٨٠ ، ص ١٧٢ ، مصطفى جنانى ، تاريخ جنانى ، السليمانية ، مجموعة حامية رقم ٨٩٦ ورق ٨٥٥ ، البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ص ١٠٤ ، للؤلانى ١٧٠ .
- (١٦) دفتر للهمة رقم ٦١ / ١١٤ ، ١٤ نى الحجة ٩٩٤ هـ .
- (١٧) دفتر للهمة رقم ٦٢ / ١٧٢ ، ٢٢ صفر ٩٩٦ .
- (١٨) دفتر للهمة رقم ٦٢ / ١٧٠ ، صفر ٩٩٦ .
- (١٩) وقايع على باشا ، السليمانية ، مجموعة خالد القندى رقم ٦١٢ ، ورق ١١٤٤ .
- (٢٠) البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ١٠٨ ، للؤلانى ، ص ١٧١ .
- (٢١) دفتر للهمة رقم ٧٣ / ٣٠١ ، ٩ نى القعدة ٩٩٩ .
- (٢٢) للؤلانى ، ص ١٧٢ .

- (٢٣) بفتر للمهمة رقم ٧٢ / ٤٥٩ ، شوال ١٠٠٣هـ ، ص ٢٨١ ، لى الحجة ١٠٠٣هـ .
- (٢٤) تواريخ مصر القاهرة ، ورق ٢٠ .
- (٢٥) عبد الكريم ، ورق ١٩ ، الحلاق ، ورق ١٩٤ .
- (٢٦) البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ص ١١ ، للولانى ، ١٧٣ .
- (٢٧) وقايح على بلغها ، ورق ١١٤ ، ١١٦ ، ٥٧ ، ١٤٥ - ب ، الإسحاقى ، لخبار الأول ، ص ١٥٩ .
- (٢٨) أرشيف رئاسة الوزارة ، تصنيف كامل كبرى ، بفاتر الديوان الهمايونى رقم ٧٠ ، ص ٥٤ ، ربيع الآخرة ١٠١٣ .
- (٢٩) للنسخ الرحمانية ، ص ١٢٧ .
- (٣٠) تحفة الأحباب ، ص ١٧٥ .
- (٣١) أرشيف رئاسة الوزراء ، بفتر للمهمة رقم ٧٥ / ١٠٠ ، شوال ١٠١٣هـ .
- (٣٢) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبرى ، بفاتر الديوان الهمايونى ، رقم ٧٠ ، ص ١٧٧ ، جمادى الآخرة ١٠١٣هـ .
- (٣٣) للولانى ، ص ١٧٥ .
- (٣٤) صفى ، زينة للتواريخ ، ج ٢ ، ورق ١١٠ ب .
- (٣٥) للولانى ، ص ١١٤ - ١١٥ .
- (٣٦) صفى ، زينة للتواريخ ، ج ٢ ، ورق ١١٣ ب - ١١٥ ، للنسخ الرحمانية ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .
- (٣٧) زينة للتواريخ ، ج ٢ ، ورق ١١٥ ب - ١١٨ ، للنسخ الرحمانية ١٣٩ - ١٤٥ .
- (٣٨) صفى ، ج ٢ ، ورق ١١٩ - ١٢٥ ب .
- (٣٩) ابن اياس ، ج ٥ ، ص ٣٦٠ ، الديار بكري ، ورق ١٨٩ - ب .
- (٤٠) أرشيف طوب قاير سراى ، ورق ١١٢٥٥ ، ورق ٥٨٠٨ .
- (٤١) Koprulu, Bizans'in Osmanli Muessesesi lerine te'siri, s. 48 - 49 .
- (٤٢) A. Ozcan, " Fatih'in Taskilat Kanun - namesi " s. 49 .
- كذا انظر الفرمان المرسل للفرود بلغها ، أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف على اميرى ، القانونى رقم ١٣٨ ، أواسط شعبان ٩٥٣ .
- (٤٣) سراى طوب قاير ، أوراق رقم ٢٠٩١ ، ص ٩٤٦هـ .
- (٤٤) تصنيف على اميرى رقم ٦٤٨ ، لواخر ١٠١٤هـ ، كذا انظر : A. Ozcan, " Fatih'in Teskilat Kanun - namesi ", s. 48 .
- (٤٥) راجع الوثائقية للمحررة بتاريخ ربيع الآخرة ١٠٢٤هـ فى ديوان مصر العالى بحضور امير امراء مصر وقاضى مصر : أرشيف سراى طوب قاير ، أوراق ١٢٢هـ .
- (٤٦) بفتر للمهمة رقم ١٦٠ / ٤ - ربيع الأول ٩٦٨هـ .
- (٤٧) بفتر للمهمة رقم ١٤ / ٨٧ ، لى القعدة ٩٧٨هـ .
- (٤٨) بفتر للمهمة رقم ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الأول ٩٨٨هـ .
- (٤٩) بفتر للمهمة رقم ٥٠ / ٣٤ ، شوال ٩٩٢هـ .

- (٥٠) محمد الأرنؤوى ، نخبة التواريخ والأخبار ، استانبول ١٢٧٦ ، ص ٦٦ - ٧٠ .
- (٥١) انظر برادة تعيين باشا اليوستانجية (رئيس الخنبلط بالاستانة) محمد آغا على ليلالة مصر ملحقا بها رتبة الوزارة : ارشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبرى ، دفتر الرقوس رقم ٢٥٧ ، ص ٦٢ ، ربيع الأولى ١٠٣١ هـ .
- (٥٢) عبد الكريم ، ورق ١٦ ب .
- (٥٣) دفتر المهمة رقم ٣ / ٥٦٢ ، ربيع الأولى ٩٦٨ هـ .
- (٥٤) للولائى ، ص ٧٠ .
- (٥٥) دفتر المهمة رقم ٧ / ٦٩١ ، صفر ٩٧٦ هـ .
- (٥٦) نخبة التواريخ ، ورق ١٢٦ ب - ١١٢٧ .
- (٥٧) فيما يتعلق بالتحليلات التى وجهت لستان باشا عند تعيينه على مصر للمرة الثانية (٩٧٨ - ٩٨٠ هـ) انظر : دفتر المهمة رقم ١٤ / ١٠٢٢ ، لدى الحجة ٩٧٨ هـ .
- (٥٨) دفتر المهمة رقم ٢١ / ٢٨ ، رمضان ٩٨٠ هـ .
- (٥٩) دفتر المهمة رقم ٤ / ٢٤٤ ، ربيع الآخرة ٩٧٥ هـ ، رقم ٣٩ / ٢٥٢ ، ربيع الآخرة ٩٨٨ هـ .
- (٦٠) كلامى ، وقايح على باشا ، مكتبة السليمانية ، مجموعة خالد افندى رقم ٦١٢ ، ورق ١٣٥ ب - ١٣٦ .
- (٦١) تصنيف كامل كبرى ، دفاتر النديوان الهمليوى رقم ٧٠ ، ص ٢٩١ ، جمادى الآخرة ١٠١٣ هـ .
- (٦٢) دفتر المهمة رقم ٧٨ / ٢٧ ، شعبان ١٠١٨ . كذلك انظر الأحكام للمرسلة الى مسيح باشا (دفتر المهمة رقم ٢٩ / ٨١ ، شوال ٩٨٤ هـ) وإلى حسن باشا (دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٥ ، جمادى الآخرة ٩٨٩ هـ) وإلى حافظ أحمد باشا (دفتر المهمة رقم ٦٩ / ٣٧٢ ، محرم ١٠١١ هـ) ، بخصوص اقرارهم فى وظائفهم بولاية مصر .
- (٦٣) البكرى ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٤ أ - ب ، صفلى ، ج ، ورق ١٠٨ ب .
- (٦٤) اوليا جلى ، سبلت نامه ، ج ١٠ ، ١٤٠ .
- (٦٥) الإسحاقى ، اخبار الأول ، ص ١٥٩ .
- (٦٦) عبد الكريم ، ورق ١١٢ ، اوليا جلى ، للمصدر السابق ، ص ٤٠٦ .
- (٦٧) للولائى ، ص ١٦٧ ، صفلى ، ج ، ورق ١٠٩ أ .
- (٦٨) الإسحاقى ، ص ١٥٧ .
- (٦٩) اوليا جلى ، ج ١٠ ، ١٤٣ - ١٤٥ .
- (٧٠) كلامى ، وقايح على باشا ، ورق ١٦ ، كذا انظر للختاتود الموجود فى نفس الأثر ورق ٦ ب .
- (٧١) دفتر المهمة رقم ٢١ / ٢٨ ، رمضان ٩٨٠ هـ ، راجع وقايح على باشا ، ورق ٤١ ب - ١٤٢ اوليا جلى ج ١٠ ، ٤٠ .

- (٧٢) دفتر للهمة رقم ٥ / ٤٢١ ، شعبان ٩٧٢هـ .
- (٧٣) صافى ، ج ٢ ، ورق ١٠٩ ب ، الكواكب السائرة ، ورق ١٢٤ - ب ؛
Shaw, The Financial, P.320
- (٧٤) دفتر للهمة ، رقم ٢٦ / ٢٨٤ ، رجب ٩٨٢هـ .
- (٧٥) Barkan, Kanunlar, s. 378 .
- (٧٦) دفتر للهمة رقم ٣ / ١٩٣ .
- (٧٧) صافى ، ج ٢ ، ورق ١٠٩ ب .
- (٧٨) دفتر للهمة ، رقم ٦٠ ، ص ١٤ ، شوال ٩٩٢هـ .
- (٧٩) Barkan, Kanunlar, 378 .
- (٨٠) Kanunlar, s. 355 .
- (٨١) Kanunlar, s. 361 .
- (٨٢) دفتر للهمة رقم ٣٦ / ٢٦٣ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .
- (٨٣) البكرى ، للنسخ الرحمانية ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١٢٧ ، صافى ، ج ٢ ، ١٠٩ ب .
- (٨٤) للنسخ الرحمانية ، ص ١٠٥ - ١١٤ ، للولانى ، تحفة الأحباب ، ص ١٧١ وما بعدها .
- (٨٥) للولانى ، ص ١٨٨ .
- (٨٦) Kanunlar, s. 382 - 383 .
- (٨٧) Kanunlar, s. 381 .
- (٨٨) دفتر للهمة رقم ٧ / ٣٥٦ ، رمضان ٩٧٥هـ .
- (٨٩) Kanunlar, 360 .
- (٩٠) Kanunlar, 379 - 380 .
- (٩١) دفتر للهمة رقم ٦٢ / ٣٧٥ ، صفر ٩٩٦هـ .
- (٩٢) دفتر للهمة رقم ٦٣ / ٣٠١ ، ذى القعدة ٩٩٩هـ .
- (٩٣) دفتر للهمة رقم ٦٦ / ٢٨ ، ربيع الآخر ٩٨هـ .
- (٩٤) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كبرى رقم ٧٠ / ١٤١ ، سلخ جمادى الأولى ١٠١٣هـ .
- (٩٥) اوليا جلى ، سياحت نامه ، ج ١٠ ، ١٧٩ - ١٨٠ .
- (٩٦) Kanunlar, s. 379 .
- (٩٧) اوليا جلى ، سياحت نامه ، ج ١٠ ، ص ١٢٣ .
- (٩٨) Uzuncarsli, Osmanli Merkez ve Bahriye Taskilati, s. 3 - 4 .
- (٩٩) Kanunlar, s. 378 .
- (١٠٠) اوليا جلى ، سياحت نامه ، ج ١٠ ، ص ١٢٣ .
- (١٠١) انظر فى هذا الخصوص فصل : بين التشكيلات الملكية ومثيلتها العثمانية ؛ .
- (١٠٢) اوليا جلى ، سياحت نامه ، ج ١٠ ، ص ١٢٣ ، ١٣٦ - ١٢٧ .
- (١٠٣) Kanunlar s. 380, 382 - 383 .

- (١٠٤) دفتر للهمة رقم ٢٩ / ٢٢٦ - ٢٢٧ ، نى الحجة ٩٨٤هـ .
 (١٠٥) دفتر للهمة رقم ٢٦ / ٣٦٤ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .
 (١٠٦) أرشيف سراى طوب قابو ، أوراق رقم ٩٣٢٩ ، ٩٧٢هـ ، كذا انظر أوراق ٢٨٣ / ٢ .
 دفتر للهمة رقم ٨ / ١٣١ .
 (١٠٧) أرشيف رئاسة الوزارة ، تصنيف فكتة رقم ٩٠ - ٤٢ / ٩٣١هـ .
 (١٠٨) للولانى ، من ١٦٥ ، ٣٩٢ ، Uzuncarsli, Osmanli Tarihi, II,
 (١٠٩) للولانى ، من ١٦٩ .
 (١١٠) صولاق زاده تاريخى ، من ٤٥٠ ، كذا انظر دفتر للهمة رقم ٧٥ / ٥٢ ، شوال ١٠١٣هـ .

- (١١١) Kanunlar, s. 374 - 375 .
 (١١٢) الإسحاقى ، أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أبواب الدول ، القاهرة ١٣٠٤ ،
 من ١٥٠ ، أرشيف طوب قابو سراى ، دفتر للهمة ، أوراق رقم ١٢٣٢١ / ١٤ ، للولانى ،
 من ١٦٤ ، عبد الكريم ، من ١٨ .
 S.j.Shaw, " The Land Law Ottoman Egypt ", Der Islam, (١١٣)
 XXXVIII, 108 .

- (١١٤) وقائع على باشا ، ورق ١٤١ .
 (١١٥) عبد الكريم ، ١١٦ ، للحلاق ، ١٩١ ، البكرى ، الكواكب السائرة ، ١٢٨ .
 (١١٦) أرشيف طوب قابو سراى ، أوراق رقم ٢٢٨٣ / ٢ .
 (١١٧) عبد الكريم ، ١٥٠ ، الإسحاقى ، من ١٥٣ .
 (١١٨) سلاتيكى ، من ٢٣١ - ٢٣٢ .
 (١١٩) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كيجى رقم ٧٠ / ١٢٤ ، ربيع الآخر
 ١٠١٣هـ .

- (١٢٠) دفتر للهمة رقم ٤ / ٢١٨ ، ٩٧٢هـ ، Kanunlar, s. 365, 980 .
 (١٢١) نيل دفتر للهمة رقم ٢ / ١٥٨ ، محرم ٩٨٣هـ .
 (١٢٢) نيل دفتر للهمة رقم ٣ / ٣١٥ ، ربيع الأول ٩٨٤هـ .
 (١٢٣) أرشيف طوب قابو سراى ، دفتر للهمة ، أوراق رقم ١٢٣٢١ ، ١٠٠ ، ب ، شوال
 ٩٥١هـ .

- (١٢٤) دفتر للهمة رقم ١٤ / ٢٤٤ ، ربيع الآخر ٩٨٠هـ .
 (١٢٥) البكرى ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٨ ، عبد الكريم ورق ١١٩ ، للحلاق ، ورق ١٩٢ .
 (١٢٦) تاريخ سلاتيكى ، الجزء الغير مطبوع ، مكتبة السلطانية باستانبول ، مجموعة
 أسعد قندى رقم ٢٢٥٩ ، ورق ٣٢٥ ، ب .
 (١٢٧) للولانى ، من ١٦٩ .

- (١٢٨) نيل دفتر للهمة رقم ٢ / ٢٥٨ ، ب ، محرم ٩٨٣هـ .
 (١٢٩) أرشيف رئاسة الوزراء ، نيل دفتر للهمة رقم ٤ / ١٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٩٨هـ ،
 تصنيف كامل كيجى رقم ٧٠ / ١٦٥ ، ١٠٢٠هـ .
 -٢٧١-

- (١٣٠) أرشيف سرى طوب قابو ، أوراق رقم ٢٢٨٢ / ٢ ، أرشيف رئاسة الوزراء ، دفتر المهمة
قم ٢٥٢ / ٧٥ ، شوال ١٠١٣ هـ .
- (١٣١) كاتب جلبي ، فللكه ، استنبول ١٢٨٦ ، ج ١ ، ص ٢٢٢ .
- (١٣٢) أرشيف سرى طوب قابو ، أوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٤ أ ب .
- (١٣٣) أرشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف كامل كجى رقم ٧٠ / ١٢١ ، ربيع الآخر ١٠١٣ هـ .
- (١٣٤) عبد الكريم ، ٨ ب ، الحلاق ، ص ٧٦ ، تواريخ مصر القاهرة ، ورق ١١١ : The finan-
cial, P. 284
- (١٣٥) أرشيف سرى طوب قابو ، أوراق ١٢٣٢١ ، ورق ٤ ب .
- (١٣٦) أوراق رقم ١٢٣٢١ ورق ٤ ب ، أوراق رقم ٢٢٨٢ / ٢ .
- (١٣٧) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفتر المهمة رقم ٢٤ / ٩١ ، نى الحجة ٩٨١ هـ .
- (١٣٨) نيل دفتر المهمة رقم ٢ / ٢٥٨ ب ، ٩٨٣ هـ ، دفتر المهمة رقم ١٤٣ / ١٧٤ ، جمادى
الآخرة ٩٨٨ هـ .
- (١٣٩) الحلاق ، ورق ٩١ ب .
- (١٤٠) . The Financial, P. 285 .
- (١٤١) دفتر المهمة رقم ٣٦ / ٩١ ، ربيع الأول ٩٨٢ هـ .
- (١٤٢) . The Financial, P. 305 - 309 .
- (١٤٣) تصنيف كامل كجى رقم ٦٧ / ٥٩٢ ، نى القعدة ٩٨٠ هـ .
- (١٤٤) دفتر المهمة رقم ٣٦ / ٩١ ، ربيع الأول ٩٨٢ هـ .
- (١٤٥) تصنيف كامل كجى رقم ١٤٨ / ٦٨ ، صفر ١٠١١ هـ ، رقم ٨٨ / ١٥٥ ، ربيع الأول
١٠١٣ هـ .
- (١٤٦) دفتر المهمة رقم ٤٤٣٥ ، شعبان ٩٧٣ هـ ، رقم ١٠ ٣٣٥ ، حرم ٩٧٩ هـ .
- (١٤٧) . The financial, P. 307 - 308 .
- (١٤٨) أرشيف سرى طوب قابو ، دفتر المهمة ، أوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ١٥ .
- (١٤٩) تاريخ سلانيكى ، ص ١٩٢ ، صولات زانه ص ٦٠٨ ، اللوانى ، ص ١٧٦ .
- (١٥٠) كامل كجى رقم ٧٤ / ٤١٦ ، رجب ٩٧٢ هـ .
- (١٥١) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ١٢ ، رجب ٩٨٩ هـ .
- (١٥٢) دفتر المهمة رقم ٦٦ / ١٩٧ ، ربيع الآخر ٩٩٨ هـ .
- (١٥٣) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٨ ، نى الحجة ١٠٠٣ هـ .
- (١٥٤) كاتب جلبي ، فللكه ، ص ٢٢٢ ، اللوانى ، ص ١٧٦ .
- (١٥٥) صولات زانه ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .
- (١٥٦) كامل كجى رقم ٨٦ / ١١٨ ، محرم ٩٨٤ هـ ، دفاتر الرئيس رقم ٢٥٣ / ٦٧ ، جمادى
الآخرة ١٠٠١ هـ .
- (١٥٧) اللوانى ، ص ١٧٦ .

- (١٥٨) كامل كيجى رقم ٢٠٠ / ٨٦ - ٨٧ ، نفاثر الرئوس رقم ٢٣٦ / ١٣٣ - ١٣٤ ، نى
الحجة ٩٨٧هـ .
- (١٥٩) كامل كيجى رقم ٢٢٠ / ٨٦ - ٨٧ ، رقم ٢٣٦ / ١٣٣ - ١٣٤ .
- (١٦٠) ، بك ، بادشاهك كيسه سن بيقصور لوب قبض ايتنكى ١٤٢ .
- (١٦١) ، كدم ، قبض ايتنم ، حالا ، قبضه تصريفه نر .
- (١٦٢) ، شاعد اولك .
- (١٦٣) ، سيلمتنام ، ج ، ١٠ ، ٤١٢ - ٤١٤ .
- (١٦٤) ، اوليا جلى ، ج ، ١٠ ، ٤١٤ - ٤١٦ .
- (١٦٥) ، نفتر للمهمة رقم ٢ / ٢٥٠ ، صفر ٩٧٢هـ ، من ١٩٥ ، صفر ٩٦٧هـ .
- (١٦٦) ، نفتر للمهمة رقم ٣٩ / ٢٧١ ، محرم ٩٨٨هـ .
- (١٦٧) ، تاريخ سلانكى ، الجزء غير للنشور ، مكتبة اسمع افندى واستانبول رقم ٢٢٥٩ ،
ورق ٤١٨ أ- ب .
- (١٦٨) ، سلانكى ، المصدر السابق ، ورق ٤٣١ أ- ب ، ١٤٣٢ ، ١٤٥٨ .
- (١٦٩) ، للولانى ، من ١٧٠ ، عهد الكريم ، ص ١٦ ب ، الحلاق ، ورق ٩٠ ب .
- (١٧٠) ، للولانى ، من ١٧٠ ، سلانكى ، من ٢٨٧ .
- (١٧١) ، للنع الرحمانية ، من ١٠٥ - ١١٠ ، عهد الكريم ، ورق ١٢ ، الحلاق ، ورق ١٩٢ .
- سلانكى ، ورق ٤٠٨ أ- ب .
- (١٧٢) ، للولانى ، من ١٧٩ - ١٨٠ .
- (١٧٣) ، Uzuncarsli, Osmanli Merkez ve Bahriye Teskilati , s. 31 .
- (١٧٤) ، ارشيف طوب قابو سراى ، اوراق رقم ٤٢٢٩ .
- (١٧٥) ، تاريخ سلانكى ، ورق ١٢٠٨ .
- (١٧٦) ، نفتر للمهمة رقم ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الأول ٩٨٨هـ ، رقم ٧ / ٦٩١ ، صفر ٩٧٦هـ .
- (١٧٧) ، نفتر للمهمة رقم ٢١ / ٢٨٠ ، رمضان ٩٨٠هـ .
- (١٧٨) ، صولاق زاده ، ص ٦٠٨ ، للولانى ، من ١٧٠ ، ١٧٤ ، عهد الكريم ، ورق ٢٣ ب .
- (١٧٩) ، ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٢٢٨٣ / ٢ .
- (١٨٠) ، ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ١٥ - ١٦ ، ٢٩ ، ا ١ ، شوال ٩٥١هـ .
- (١٨١) ، نفتر للمهمة رقم ٤٣ / ٤٧ ، ربيع الآخرة ٩٨٨هـ .
- (١٨٢) ، عهد الكريم ، ورق ١٦ ب .
- (١٨٣) ، عهد الكريم ، ورق ١٦ ب .
- (١٨٤) ، البكرى ، الكواكب السائرة ، ورق ١٢٨ .
- (١٨٥) ، نفتر للمهمة رقم ٦٢ / ٢٧٠ ، ربيع الآخرة ٩٩٥هـ .
- (١٨٦) ، نفتر للمهمة رقم ٦٢ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، شوال ٩٩٥هـ ، سلانكى ، من ٢٣١ - ٢٣٢ .
- (١٨٧) ، سلانكى ، من ٢٣١ .

- (١٨٨) دفتر للهمة رقم ١٠ / ٣٢٧ ، محرم ٩٧٩ هـ ، رقم ٢٦ / ٢٣٢٢ ، جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ ، رقم ٣٩ / ٣٥٢ ، ربيع الأول ٩٨٨ هـ .
- (١٨٩) عبد الكريم ، ١١٠ ، الحلاق ، ورق ١٧٩ ، البكري ، فيض للنان ، ورق ١٦٤ - ب ، اللواتي ، ص ١٦٥ .
- (١٩٠) عبد الكريم ، ورق ١١١ ، اللواتي ١٦٨ ، البكري الكواكب المسطرة ، ورق ٢٥ ب .
- (١٩١) صولاق زانة ، ص ٦١٨ ، عبد الكريم ، ورق ٢٣ ب ، ١٢٨ ، اللواتي ، ص ١٧٠ .
- (١٩٢) دفتر للهمة ، رقم ٦ / ٢٤٤ ، ربيع الآخرة ٩٧٥ هـ .
- (١٩٣) دفتر للهمة رقم ٦ / ٣٥٣ .
- (١٩٤) دفتر للهمة رقم ٧٥ / ١٢ ، شوال ١٠١٢ هـ . كذا انظر للواتي ، ص ١٧٩ ، عبد الكريم ، ورق ٢٣ ب .
- (١٩٥) البكري ، فيض للنان ، ورق ١٦٤ - ب ، نفس المؤلف ، النسخ الرحمانية ، ورق ٨٦ .
- (١٩٦) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفاتر مالية من مدونة رقم ٣٧٤ ، ص ٩ .
- (١٩٧) دفتر للهمة رقم ٦٧ / ١٤٢ ، رمضان ٩٩٩ هـ ، رقم ٧ / ٢٤٥ ، رمضان ٩٧٥ هـ ،
Kanunlar, s. 379
- (١٩٨) دفتر للهمة رقم ٣٣٧ ، رمضان ٩٧٥ هـ ، ٢٩٩ ، شوال ٩٧٥ هـ .
- (١٩٩) دفتر للهمة رقم ٧ / ٢٨٥ ، رمضان ٩٧٥ هـ .
- (٢٠٠) دفتر للهمة رقم ٧ / ٢٢٥ ، جمادى الآخرة ٩٧٥ هـ ، تصنيف كامل كيجي ، رؤوس رقم ٢٢٢/٤٧ ، رمضان ٩٧٨ هـ ، دفتر للهمة رقم ٧ / ٣٦٣ ، رمضان ٩٧٥ هـ ، ص ٣٥٢ ، رمضان ٩٧٥ هـ .
- (٢٠١) دفتر للهمة رقم ٧ / ٣٥٧ ، رمضان ٩٧٥ هـ ، ص ٨٩٦ ، جمادى الأولى ٩٧٦ هـ ، ص ٧٠٩ ، صفر ٩٧٦ هـ ، تصنيف كامل كيجي رقم ٧٩ / ٢٢٩ ، ربيع الأول ٩٧٩ هـ .
- دفتر الهمة رقم ١٩ / ١٦ ، محرم ٩٨٠ هـ ، كامل كيجي ، دفاتر الرؤوس رقم ٢٢٢ / ٤٧ ، رمضان ٩٧٨ هـ .
- (٢٠٢) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفاتر مالية من مدونة رقم ٣٧٤ / ٢ - ٦ .
- (٢٠٣) دفاتر مالية من مدونة رقم ٣٧٤ / ١٠ - ١٦ .
- (٢٠٤) دفاتر مالية من مدونة رقم ٣٧٤ / ٢٥ - ٣٥ .
- (٢٠٥) أرشيف سراي طوب قابو ، دفتر مخلفات رقم ١٠٠٥٩ ، دفتر الجبه خانه رقم ٦٦٨٥ ، كذا انظر دفتر الاغراض الخيرية التي بيعت بمعرفة افا باب السماعات بعد ارسالها لاستانبول ، أرشيف سراي طوب قابو رقم ٥٨٢٢ .
- (٢٠٦) اللواتي ، ص ١٧٩ ، البكري ، للنسخ الرحمانية ، ص ١٣٦ ، دفتر للهمة رقم ١٤٢ / ٢٩ ، جمادى الأولى ٩٨٩ هـ .
- (٢٠٧) أرشيف رئاسة الوزراء ، دفتر للهمة رقم ٧ / ٦٥ ، شعبان ٩٦٧ هـ .
- (٢٠٨) دفتر للهمة رقم ٦٧ / ١٤٢ ، رمضان ٩٩٩ هـ .
- (٢٠٩) دفاتر مالية من مدونة رقم ٤٤٥٣ / ٢ .

(٢١٠) تصنيف كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٣٠ / ٦٥ ، رقم ٢٣١ / ١٦٣ ، كامل كبجي رقم ٢٠٩ / ٩٢ .

(٢١١) أرشيف سراي طوب قلوب ، دفتر رقم ٤١١٤ / ٣ ، ٤ ، ٧ .

(٢١٢) الملح الرحمانية ، ص ٩٢ .

(٢١٣) دفتر للهمة رقم ٧٢ / ٢ ، جمادى الآخرة ٩٦٢ هـ ، دفتر للهمة رقم ٣٩ / ٤ ، جمادى

الآخرة ٩٦٧ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢٥ / ١٩٧ ، ربيع الأولى ٩٨٢ هـ ، كامل كبجي رقم

٩ / ١١١ .

(٢١٤) كامل كبجي رقم ١٣٦ / ١٤٧ ، رمضان ١٠٠٧ هـ .

(٢١٥) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٣٩ / ٢٠١ ، ٩٨٩ هـ ، رقم ٣٦٢ / ٧٩ ، ٩٩٠ هـ .

(٢١٦) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٤٦ / ٢٣١ ، جمادى الأولى ٩٩٤ هـ .

(٢١٧) دفتر للهمة رقم ٦٣ / ٤ ، شعبان ٩٦٧ هـ .

(٢١٨) كامل كبجي رقم ٨٨ / ٣٠٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٥ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٣٦٢ / ٧٤

رجب ٩٨٤ هـ ، رقم ٢٤٩ / ٢٩ ، ٩٩٥ هـ .

(٢١٩) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٢٧ ، ذي الحجة ٩٨٠ هـ .

(٢٢٠) كامل كبجي رقم ١١١ / ٩٠ ، شوال ٩٩٥ هـ ، رقم ٢٥٢ / ١٨١ ، صفر ٩٩٨ هـ .

(٢٢١) كامل كبجي رقم ٢٤١ / ٣٠٢ ، صفر ٩٩١ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢ / ٢٥ ، شوال

٩٦٢ هـ .

(٢٢٢) دفتر للهمة رقم ٢٤ / ٣٠٧ ، صفر ٩٨٢ هـ .

(٢٢٣) كامل كبجي رقم ٢٦٢ / ٧٩ ، ٩٨٦ هـ .

(٢٢٤) دفتر للهمة رقم ٧٢ / ٢ ، جمادى الآخرة ٩٦٢ هـ ، كامل كبجي رقم ١١١ / ٥٣ ، ذي

القعدة ٩٩٥ هـ .

(٢٢٥) دفتر للهمة رقم ٤٦ / ١٣١ ، رمضان ٩٨٩ هـ .

(٢٢٦) دفتر للهمة رقم ١١ / ٨٧١ ، ذي الحجة ٩٩١ هـ .

(٢٢٧) دفتر للهمة رقم ١٧٥ / ١٠٩ ، سلخ شوال ١٠١٣ هـ .

(٢٢٨) كامل كبجي رقم ٢٢٤١٨٨ ، رمضان ٩٩٤ هـ .

(٢٢٩) دفتر للهمة رقم ٥٣ / ١٥٧ ، رمضان ٩٩٢ هـ .

(٢٣٠) دفتر للهمة رقم ٢٤ / ٢٣٢ ، محرم ٩٨٢ هـ .

(٢٣١) دفتر للهمة رقم ١٧ / ١ ، ذي الحجة ٩٦١ هـ ، كامل كبجي رقم ٧٩ / ٤٦٣ ، ذي الحجة

٩٧٨ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٦ / ١٨٧ ، ربيع الآخرة ٩٩٤ هـ .

(٢٣٢) . Barkan, Kanunlar, s. 381 .

(٢٣٣) كامل كبجي رقم ٨٨ / ٣٠٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٥ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٦٢ / ٩٢

، رمضان ٩٨٧ هـ .

(٢٣٤) دفتر للهمة رقم ٤٦ / ٣١ ، رمضان ٩٨٩ هـ .

(٢٣٥) دفتر للهمة رقم ٦١ / ٨٥ ، رمضان ٩٩٤ هـ .

(٢٣٦) كامل كيجى رقم ١٥٦ / ١٥٦ ، جمادى الاولى ١٠١٣ هـ ، رقم ٤١ / ١٦١ ، صفر ١٠١٤ هـ .

(٢٣٧) كامل كيجى ، رؤس رقم ٢٤٦ / ٢٣١ ، جمادى الاولى ٩٩٤ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٨٧ ، محرم ٩٩٦ هـ ، ص ١٧١ صفر ٩٩٦ هـ ، دفتر رؤس رقم ٢١٥ / ٧٦ ، رمضان ٩٦٣ هـ .

(٢٣٨) دفتر المهمة رقم ٤٧ / ٣ ، جمادى الآخرة ٩٨٤ هـ ، كامل كيجى رقم ١٥٦ / ٦٥ ب ، جمادى الاولى ١٠١٣ هـ .

(٢٣٩) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١١٠ ، شوال ١٠١٣ هـ .

(٢٤٠) كامل كيجى رقم ١٥٥ / ٢٦ ، جمادى الاولى ١٠١٣ هـ .

(٢٤١) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ١٧١ ، ذى الحجة ١٠١٣ هـ .

(٢٤٢) نفت المهمة رقم ٧٥ / ١١٠ ، شوال ١٠١٣ هـ .

(٤٤٣) الحلاق ، ورق ١٨٧ ، عبد الكريم ، ورق ١١٣ ، تاريخ ملوك بنى عثمان وولاتهم فى مصر ، ١١٢ .

(٢٤٤) كامل كيجى رقم ٢٦ / ٩٠ - ٩١ ، ٩٨١ هـ .

(٢٤٥) كامل كيجى رقم ١٣٦ / ١٤٧ ، رمضان ١٠٠٧ هـ .

(٢٤٦) كامل كيجى رقم ١٣٨ / ١٤٢ ب ، ١٠٠٨ هـ .

A. Ozcan, " Fatih'in Teskilat Kanun- namesi ve Nizam alem (٢٤٧)
icin KardesKatli Meselesi " Tarih Dergisi, 1982, XXXIII/49 .

(٢٤٨) كامل كيجى رقم ١١ / ٨٥ ، ذى القعد ٩٩٥ هـ .

(٢٤٩) وقليح على باشا ، ورق ١٣٥ ب .

(٢٥٠) كامل كيجى ، رؤس رقم ٣٦٢ / ٢٩١ ، ٩٨٦ هـ .

(٢٥١) كامل كيجى رقم ١٣٦ / ١٤٧ ، رمضان ١٠٠٧ هـ .

(٢٥٢) كامل كيجى رقم ٨٨ / ٣٠٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٥ هـ .

(٢٥٣) صلقى ، ج ٢ ، ورق ١٩٣ .

(٢٥٤) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٢٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ .

(٢٥٥) كامل كيجى رقم ١١ / ١٨ ، ٩٩٥ هـ .

(٢٥٦) دفتر المهمة رقم ٦١ / ١٠٧ ، شوال ٩٩٤ هـ .

(٢٥٧) دفتر المهمة رقم ٢٦ / ٢٦٣ ، جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ ، رقم ٧ / ٧٧١ ، ربيع الأول ٩٧٦ هـ .

(٢٥٨) للولانى ، ص ١٧٦ .

(٢٥٩) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢٠٩ ، ٩٧٢ هـ .

(٢٦٠) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ١٩١ ، شوال ٩٨٣ هـ .

(٢٦١) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢٢٩ ، رقم ٣٢ / ٢٠٤ ، ربيع الآخرة ٩٨٧ هـ .

(٢٦٢) دفتر مهمة رقم ٦ / ٦٧١ ، ٩٧٢ هـ .

- (٢٦٢) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ٢٨٢ ، ذي القعدة ٩٨٦هـ ، رقم ٧ / ٢١٢ ، جمادى الآخرة ٩٧٥هـ ، كامل كبجي رقم ١٠٨ / ٣٦٨ ، جمادى الآخرة ٩٩٤هـ .
- (٢٦٤) دفتر المهمة رقم رقم ٢٦ / ٣٦٤ ، جمادى الآخرة ٩٨٤هـ ، رقم ٥ / ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣هـ .
- (٢٦٥) كامل كبجي رقم ٧٥ / ١٤٢ ، جمادى الأولى ٩٧٣هـ ، ص ٤٤٦ ، ربيع الأولى ٩٧٣هـ .
- (٢٦٦) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١٦ / ٨ ، محرم ٩٦٦هـ .
- (٢٦٧) دفتر المهمة رقم ٤٦ / ٣١٣ ، رمضان ٩٨٩هـ .
- (٢٦٨) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٨٧ ، محرم ٩٩٦هـ .
- (٢٦٩) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٩ / ٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٩٥هـ ، رقم ٢٥٢ / ١٥٠ ، محرم ٩٩٨هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٤ / ٣٤ ، ربيع الأول ٩٩٧هـ .
- (٢٧٠) دفتر المهمة رقم ٦٢ / ١٧١ ، صفر ٩٩٦هـ .
- (٢٧١) كامل كبجي رقم ١١ / ٤١ ، ذي القعدة ٩٩٥هـ .
- (٢٧٢) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٥٩٠ ، شوال ١٠٠٢هـ .
- (٢٧٣) دفتر المهمة رقم ٧٦ / ٥٧ ، جمادى الأولى ١٠١٦هـ .
- (٢٧٤) للمقريزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٧٤ .
- (٢٧٥) . Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Teskilatina Madhal, s. 403 .
- (٢٧٦) ابن ابياس ، بلباع الزهور ، ج ٤ / ٢٨٧ .
- (٢٧٧) للمقريزي ، ج ٢ / ١٧٤ .
- (٢٧٨) خطط للمقريزي ، ج ١ / ١١٩ ، ابن ابياس ، ج ٥ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، ٣١٩ .
- (٢٧٩) . Kanunlar, s. 360; Shaw, The Financial, P. 15 .
- (٢٨٠) ارشيف سراي طوب قابو ، دفتر رقم ٥٢٤٦ / ١٦ ، دفتر ١٠٠٥٧ / ٦ .
- (٢٨١) . Kanunlar, s. 369 .
- (٢٨٢) . Bibliotheque Nationale, Af 82, V. 23a .
- (٢٨٣) (قانون نامه مصر ، مكتبة آيا صوفيا رقم ٤٨٧١ ، ورق ١٣٢ ب ، مكتبة سراي طوب قابو ، مجموعة امانة خزينة ، رقم ٢٠٦٣ ، ورق ١٣٣ .
- (٢٨٤) ارشيف سراي طوب قابو ، دفتر رقم ١٠٠٥٧ ، ورق ٦ ب .
- (٢٨٥) . Cengiz Orhonlu, Habes Eyaleti, Istanbul 1974, s. 21 - 22, 37 .
- (٢٨٦) دفتر مهمة رقم ١١٨/٢ . ٩٧٢هـ .
- (٢٨٧) دفتر المهمة رقم ٨٠٢/٧ ، ربيع الأولى ٩٧٥هـ ، كذا انظر :
- P. M. Holt, Egypt and The fertile crescent (1516 - 1922) ,
- A Political History of London 1966, s. 53 - 54 .
- (٢٨٨) . Kanunlar, s. 360' Bibliotheque Nationale, Af 82, 23a .
- (٢٨٩) دفتر المهمة رقم ٦٩ / ٢١٥ ، ٩٩٧هـ .
- (٢٩٠) دفتر ماليه بن مدونة رقم ٥٦٧١ ، ١٠٠٥هـ ، رقم ١٢٧٨٧ ، ١٠٢٢هـ ، بقاير طابو

تصريح رقم ٧٢٦ ، ١٠٢٤هـ ، مالية بن مسودة رقم ٤١١٦ ، ١٠٠٠ - ١٠٠٩هـ ، ٥٦هـ - ٦٦ ، عيني عالي ، قوانين آل عثمان بر خلاصه مضامين دفتر ديوان ، استانبول ١٩٧٩ ، ص ٨ ، رضوان بلها زاده ، تاريخ مصر ، ورق ١١٠٠ ، اولياجلبي سياحت نامه ، ج ١٠ ، ١٣١ - ١٣٢ .

(٢٩١) . The financial, P15 .

(٢٩٢) دفتر ليل للمهمة رقم ٤ / ١٢٩ ، جمادى الآخرة ٩٩٨هـ .

(٢٩٣) دفتر مالية بن مسودة رقم ٥١١٦ / ٧٠ .

(٢٩٤) الدفتر السابق ، ص ٧٠ ، 15 . The Financial,

(٢٩٥) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٦ / ١٥٢ ، صفر ٩٩٤هـ . Kanunlar, s. 360 .

(٢٩٦) مالية بن مسودة ، دفتر محاسبة مصر لأعوام ٩٨٤ - ١٠٠٥ ، رقم ٥٦٧١ / ٧٥ - ٩١ طاهر تحرير لدفتر رقم ٧٢٧ / ٨ - ٩ .

(٢٩٧) دفتر المهمة رقم ٢١ / ٩ ، صفر ، ليل للمهمة رقم ١٠ / ٢ .

(٢٩٨) دفتر المهمة رقم ٥٠ / ١٠ ، ٣٥ ، رجب ٩٩١هـ .

(٢٩٩) دفتر مالية بن مسودة رقم ٥٦٧١ / ٨٢ ، ١٠٢٤هـ ، دفتر محاسبة رقم ١٢٧٨٧ ، لعام ١٠٢٢هـ ، دفتر طاهر تحرير رقم ٧٢٦ / ٩ ، ١٠٢٤هـ .

(٣٠٠) . C. Orhonlu, Habes Byaleti, s. 75 - 77 .

(٣٠١) كامل كبجي ، دفتر الديوان الهمايونى رقم ٨٦ / ٢٠٣ ، ربيع الأولى ٩٨٤هـ .

(٣٠٣) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ٢٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٤هـ .

(٣٠٤) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٦٢ / ٨٥ ، صفر ٩٩٢هـ ، رقم ٢٤٢ / ١٤٦ ، صفر ٩٩٢هـ ، عبد الرحمن شريف ، أوزمير اولغلو عثمان بلها ، تاريخ عثمانى انجمنى

مجموعة سى ، استانبول ١٣٢٩ ، عدد ٢٢ / ١٢٩١ - ١٢٩٢ .

(٣٠٥) دفتر المهمة رقم ٥٩ / ٧ ، ربيع الأولى ٩٩٢هـ ، دفتر مالية بن مسودة رقم ٥٦٧١ / ١٩ ، ١٠٠٥هـ .

(٣٠٦) دفتر المهمة رقم ١٢ / ١٣ ، ربيع الأولى ٩٦٣هـ ، رقم ٧ / ٦٤٠ ، محرم ٩٧٦هـ .

(٣٠٧) كامل كبجي لدفتر رؤوس رقم ٢٢٥ / ١٢١ ، رجب ٩٨٠هـ .

(٣٠٨) . Uzuncarali, Markez veBahrye Teskilati, s. 400 .

(٣٠٩) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٥١ ، رجب ٩٦٧هـ ، كامل كبجي رقم ٩٢ / ٣٧٦ شوال ٩٨٨هـ ،

دفتر رؤوس رقم ٢٤٢ / ٣٢٣ جمادى الأولى ٩٩٢هـ ، رقم ٢٦٢ / ٨٣ ، جمادى الآخرة ٩٩٤هـ .

(٣١٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٦٦٠ ، محرم ٩٧٦هـ ، ٢٧ / ٢٦٢ ، لى القعدة ٩٨٣هـ .

(٣١١) عيني عالي ، قوانين آل عثمان ، ص ٨ .

(٣١٢) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ٧٢ ، لى القعدة ٩٨١هـ .

(٣١٣) دفتر المهمة رقم ٧٣ / ٢٢٣ ، رمضان ١٠٠٢هـ ، رقم ٣٢ / ٤٠٥ ، رمضان ٩٨٣هـ .

(٣١٤) دفتر المهمة رقم ٣٤ / ٢٧ ، محرم ٩٨٦هـ .

- (٢١٥) دفتر للهمة رقم ٣٨ / ١٢٦ ، ربيع الأولى ٩٨٧هـ .
- (٢١٦) دفتر للهمة رقم ٧٣ / ٢٥٣ ، ذى الحجة ١٠٠٣ ، كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٠ / ١٦ ، محرم ٩٩٧هـ .
- (٢١٧) دفتر للهمة رقم ٢٤ / ٢٣٢ ، حرم ٩٨٢هـ .
- (٢١٨) دفتر للهمة رقم ٢٥ / ٥٦٦ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .
- (٢١٩) دفتر للهمة رقم ٢٧ / ٢٤٣ ، دفتر مالية من مندوبه رقم ٧٥٣٤ / ١٠٢٧ ، رجب ٩٨٤هـ .
- (٢٢٠) دفتر للهمة رقم ٦١ / ١٠٨ ، شعبان ٩٩٤هـ ، كذا انظر :
Holt, Egypt and The fertile crescent, 1516 - 1922, London 1966,
p. 51 .
- (٢٢١) دفتر للهمة رقم ٢٤ / ٢٥٠ ، محرم ٩٨٢هـ .
- (٢٢٢) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٦ ، ربيع الآخرة ٩٩٤هـ ، رقم ٢٥٢ / ٢٢٣ ، ربيع الآخرة ٩٩٨هـ ، دفتر مالية من مندوبه رقم ٤ / ٢٣١٤ ، رقم ١٢٢٢ ، دفتر طابو تحرير رقم ٢٢٦ / ٨ - ٧ ، ١٠٧٤هـ .
- (٢٢٣) انظر : فصل : التقسيمات الإدارية لولاية مصر : ٢٨ - ٤٤ .
- (٢٢٤) ابن ابياس ، بئاع الزهور ، ج ٥ / ١٦٠ .
- (٢٢٥) ابن ابياس ، ج ٥ / ١٣٩ .
- (٢٢٦) ابن زنبيل الوعل ، ص ١١٤ .
- (٢٢٧) ابن زنبيل ، ص ١١٤ ، الديار بكرى ، ١٥٩ ، ص ١١٦ ، ورق ١٤٦٠ .
- (٢٢٨) Shaw, The Financial, s31 .
- (٢٢٩) دفتر للهمة رقم ٦٧ / ١٢٤ ، رجب ٩٩٩هـ .. Barkan, Kanunlar, s. 361 .
- (٢٣٠) Kanunlar, 361 .
- (٢٣١) دفتر مالية من مندوبه رقم ٤١١٦ / ٦٩ ، ٣٠ - ٦٦ ، P. 52 . The financial,
- (٢٣٢) دفتر للهمة رقم ٢٤ / ١١٩ ، ذى الحجة ٩٨١هـ .
- (٢٣٣) دفتر للهمة رقم ١٢ / ٢٧٦ ، ذى الحجة ٩٧٨هـ ، رقم ٢٦٢ / ٢٦ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .
- (٢٣٤) دفتر للهمة رقم ٢٢ / ٢٤٠ ، جمادى الأولى ٩٨١هـ .
- (٢٣٥) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٩ / ٢٢٨ ، ربيع الآخرة ٩٨٣هـ .
- (٢٣٦) دفتر للهمة رقم ٧٥ / ١٨ ، ربيع الآخرة ، ص ١١٠ ، سلخ شوال ، ص ١١٧ ، غرة ذى الحجة ١٠١٣هـ .
- (٢٣٧) صالى ، ج ٢ / ١١٠ ، The Financial, P. 320 .
- (٢٣٨) كاتب جلبى ، فلكه ، ج ١ / ٢١٨ .
- (٢٣٩) The Financial, P. 62 .
- (٢٤٠) Kanunlar, s. 361 - 362 .

- Kanunlar, s. 375 - 376 . (٢٤١)
 . (٢٤٢) كامل كيجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٦ / ٣٦ .
 Kanunlar, s. 361 - 362 . (٢٤٣)
 Kanunlar, s. 376 . (٢٤٤)
 Kanunlar, s. 377 . (٢٤٥)
 Kanunlar, s. 377 . (٢٤٦)
 Kanunlar, s. 360, 366 . (٢٤٧)
 . (٢٤٨) دفتر للهمة رقم ٢٩ / ٧٧ ، شوال ٩٨٤هـ .
 Kanunlar, s. 360 . (٢٤٩)
 . (٢٥٠) كامل كيجي رقم ٩٠ / ١٦٨ ، صفر ٩٨٧هـ .
 . (٢٥١) كامل كيجي رقم ٧٥ / ١٨ ، رجب ٩٧٣هـ .
 . (٢٥٢) دفتر للهمة رقم ٢٤ / ٣٢٢ ، صفر ٩٨٢هـ .
 Kanunlar, s. 361 . (٢٥٣)
 Kanunlar, s. 366; The financial, P. 27, 35, 52, 60; Shaw , Land (٢٥٤)
 Holding and Land Revenue in Ottoman Egypt, London 1968,
 P. 91 - 103 .
 Kanunlar, s. 363 . (٢٥٥)
 The financial, P. 61 . (٢٥٦)
 Kanunlar, s. 362 . (٢٥٧)
 . (٢٥٨) كامل كيجي رقم ٧٩ / ٢٠٤ ، ربيع الأولى ٩٧٩هـ .
 . (٢٥٩) دفتر للهمة رقم ٢٢ / ١٨٤ ، شعبان ٩٨١هـ .
 Kanunlar, s. 362, 364 . (٣٦٠)
 . (٣٦١) دفتر للهمة رقم ٥٤ / ٢٨ ، ربيع الآخرة ٩٩٣هـ .
 Kanunlar, s. 360 - 361 . (٣٦٢)
 . (٣٦٣) كامل كيجي رقم ٧٩ / ٣٥٥ ، شوال ٩٧٩هـ .
 . (٣٦٤) كامل كيجي رقم ٧٩ / ٣٣٠ ، ربيع الأولى ٩٧٩هـ .
 . (٣٦٥) دفتر للهمة رقم ٥٧ / ٢١٦ ، محرم ٩٩٢هـ .
 Kanunlar, 363 - 365 . (٣٦٦)
 . (٣٦٧) دفتر للهمة رقم ٢٠ / ٣٢٢ ، ربيع الآخرة ٩٨٥هـ .
 . (٣٦٨) دفتر للهمة رقم ٤٠ / ١١ ، ذى الحجة ٩٨٦هـ .
 . (٣٦٩) دفتر للهمة رقم ٤٢ / ٣١٠ ، ذى القعدة ٩٨٨هـ .
 . (٣٧٠) دفتر للهمة رقم ٢٧ / ٥٥ ، رجب ٩٨٣هـ .
 . (٣٧١) دفتر للهمة رقم ٢٦ / ٢٤٢ ، جمادى الآخرة ٩٨٢هـ .
 . (٣٧٢) دفتر للهمة رقم ٢٧ / ٥٥ ، رجب ٩٨٣هـ .

- (٣٧٣) دفتر اللهمة رقم ٧ / ٦١٣ ، ذى الحجة ٩٨٢ هـ .
- (٣٧٤) دفتر اللهمة رقم ٦ / ٦١٤ ، ذى الحجة ٩٧٢ هـ ، رقم ٥ / ١٧٢ ، ٩٧٣ هـ .
- (٣٧٥) دفتر اللهمة رقم ٢٢ / ١٥١ ، ربيع الأولى ٩٨١ هـ .
- (٣٧٦) دفتر ذيل اللهمة رقم ٢ / ١٥٦ ، ذى الحجة ٩٨٧ هـ .
- (٣٧٧) دفتر اللهمة رقم ٥ / ٢٧ ، ٩٨٣ هـ ، Kanunlar, s. 365
- (٣٧٨) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٦ / ٢٧ ، رجب ١٠١٤ هـ ، رقم ٢٤٦ / ١٨١ ، ربيع الأولى ٩٩٤ هـ ، مالية بن مندرة رقم ١٢١٤ / ٤ ، ١٠١٤ هـ .
- (٣٧٩) . Kanunlar, s. 365
- (٣٨٠) دفتر اللهمة رقم ٢٩ / ٧٦ ، شوال ٩٨٤ هـ ، Kanunlar, s. 363
- (٣٨١) Kanunlar, s. 363
- (٣٨٢) Kanunlar, 365
- (٣٨٣) دفتر اللهمة رقم ٧٢ / ٤١٦ ، رمضان ١٠٠٢ هـ .
- (٣٨٤) دفتر اللهمة رقم ١٤ / ١٩٦ ، صفر ٩٧٩ هـ - Kanunlar, s. 364
- (٨٥) دفتر اللهمة رقم ١٠ / ٣١٢ ، ذى الحجة ٩٧٨ هـ .
- (٣٨٦) Kanunlar, s. 363 - 364
- (٣٨٧) دفتر مالية بن مندرة رقم ٧٥٣٤ / ١٠٩٩ - ١١٠٠ ، شعبان ٩٨٤ هـ ، كذا انظر دفتر اللهمة رقم ٢١ / ٨٥ ، رمضان ٩٨٠ هـ .
- (٣٨٨) دفتر اللهمة رقم ٧ / ٤٣٧ ، شوال ٩٧٥ هـ .
- (٣٨٩) كامل كبجي رقم ٦٧ / ٢٧٧ ، جمادى الأولى ٩٨٠ هـ .
- (٣٩٠) دفتر اللهمة رقم ٣٦ / ١٦٧ ، جمادى الأولى ٩٨٢ هـ .
- (٣٩١) دفتر اللهمة رقم ٣٦ / ١٦٧ ، جمادى الأولى ٩٨٢ هـ .
- (٣٩٢) دفتر اللهمة رقم ١٤ / ٨٦٠ ، شعبان ٩٧٨ هـ .

الباب الثالث

التشكيلات العسكرية في أيلة مصر

الباب الثالث

التشكيلات العسكرية فى أقاليم مصر

لقد قام العثمانيون عقب قبضهم على مقاليد الأمور فى مصر بتتبع أثر بقايا الجراكسة الذين تمكنوا من الفرار ، فقتلهم إما بالقتل أو النفى أو الحبس ، فى حين أعيدت للذين قدّموا العون للإدارة العثمانية الجديدة لتوطيد الإستقرار فى أنحاء البلاد منهم وظائفهم مرة أخرى . ولكن ، على إثر إعلان الأمان العام لبقايا الجراكسة الفارين ، أتوا من كل حدب وصوب ، حيث أسرع ملك الأمراء خاير بك للملوكى الأصيل بحصر الشباب القادر على حمل السلاح منهم ، وقام بتشكيل جماعة عسكرية جديدة من هذه الفئة تمت قيادة أحد الأمراء المماليك الكفر . إلا أنه لم يتغير نظام هذه الجماعة ، بل خضعت لمعظم القواعد والنظم الملوكية القديمة . ولكن ، لم يلبث هؤلاء الجند الجركسى أن اشترك فى حركة العصيان التى قام بها الأمراء المماليك فى فترة ولاية جويان مصطفى باشا (٩٢٨ - ٩٢٩ هـ) ، فى حين استمر الكثير منهم على ولائهم للإدارة العثمانية الجديدة ، حتى أنهم اشتركوا فى سحق حركات العصيان التى ظهرت فى ولايات مصر فيما بعد . وإثناء فترة عصيان أحمد باشا (٩٢٩ هـ) ، أعاد الباشا كافة التشكيلات العسكرية للملوكية القديمة مرة أخرى لاستقطاب هذه الفئة فى مختلف ولايات مصر واستعدادها على الإدارة العثمانية . إلا أن هذا النظام العسكرية أيضاً لم يكتب له الاستمرار طويلاً إذ زالت كل إشارة بالقضاء على هذه الحركة العثمانية أيضاً . وهكذا بقيت الجماعة التى شكلها خاير بك من بقايا المماليك كما هى .

ومن ناحية أخرى ، فقد حرص السلطان سليم الأول ، أثناء تواجده بمصر ، وقبل مغادرته إياها متوجهاً إلى اسلامبول ، حرص على ترك قوة عسكرية عثمانية قوامها ثلاثة آلاف جند من جنود الرومىلى والأناضول والسباهية تحت قيادة بعض الأمراء العثمانيين للمعتمدين ، وذلك للحفاظ على حالة الأمن

والإستقرار فى أنحاء مصر . وكان السلطان قد شكل هذه القوة من جند القبايو قولى (الحرس الخاص للبواب السلطانى) ، وجند السباهية (فرسان البواب السلطانى) ، والكوكلو (المتطوعون) ، حيث كانت تستبدل هذه القوة بصفة دورية بطريق المناوبة . وقد استمر إرسال قوات المناوبة هذه على هذا النحو الى ايام مصر حتى أواخر عام ٩٣٠هـ . ولما كانت عملية استدعاء عسكر المناوبة فى مصر لاسلامبول بعد فترة قصيرة من إرسالها للأيام بسبب ما كانوا يحدثونه من فوضى هناك ، كانت تحول دون وقوف هؤلاء الجند على أحوال الأيام ، بل وتسبب حالة من الاضطراب فى أنحاء ولاياتها ، فقد تقرر استدعاء هؤلاء الجند المناوبة من مصر بصفة نهائية لفشلهم فى وضع حد لحركات العصيان فى مركز الأيام وفى ولاياتها فى نفس الوقت ، حيث عُنِنَ بدلاً من جند المناوبة ، مقدار كاف من عسكر البنى چرى (الانكشارية) لصماية قلعة الجبل وحراسة مؤسسات الأيام للوجودة به ، ومقدار آخر من عسكر الدركاء العالى (البواب السلطانى) لتوطيد الأمن والاستقرار فى مدينة القاهرة ، وفى ولايات الايام المختلفة على أن تقيم هذه القوات بصفة دائمة فى ايام مصر .

وهكذا ، وضعت النواة الأولى للتشكيلات العسكرية فى ايام مصر ، حيث بدأت تأخذ وضعها النظامى القانونى المتكامل منذ صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ . وإثناء قيام الوزير الأعظم إبراهيم باشا بتنظيم أحوال ايام مصر ، ووضع المعالم الرئيسية لتشكيلات الأيام المختلفة ، أشرف بنفسه على تشكيل أول مجموعة عسكرية خاصة بايام مصر بمقتضى هذا القانون . وقد تشكلت هذه الجماعة العسكرية من ستة فرق ذكرت فى قانون نامه مصر على النحو التالى : كوكلوليان (المتطوعون) ، تلو توفنكچيان (الفرسان المسلحون بالبنادق) ، مستحفظان (بنى چرى / الانكشارية) ، عزبان (الشباب الأعزب) ، الجراكسة (وشكلت من بقايا للمالك) ، وچلوشان^(١) . وفى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، استحدثت جماعة متفرقة كان ، وكانت هذه الجماعة تتولى مهام متفرقة بحسب احتياجات وأوامر مركز النولة .

١ - جماعة كوكلويان (*) (المتطوعون) :

ذكرنا في موضع سابق أن الإدارة العثمانية كانت قد أقرت في مصر جماعة عسكرية عرفت باسم « كوكللو » من العساكر العثمانية ، وذلك بطريق المناوبة . ولكن ، لما كان المقصد الذي عينته الدولة من هذه الجماعة وغيرها من الفرق العسكرية العثمانية غير كاف لاختتام حركات العصيان التي تتابعت خلال هذه الفترة ، فقد حصل ملك الأمراء خاير بك على الموافقة على الحاق جماعة تُختار من أهالي مصر للحليين ، وبالأخص من أبناء أمراء المماليك ، الحاقهم بجماعة الكوكللو . إلا أن هذه الجماعة سرعان ما تفرقت على أثر قيام أحمد باشا بمصيان الإدارة العثمانية ، وخروجه على الدولة في مصر . وبموجب قانون نامه مصر ، أقر تشكيل هذه الجماعة ، ووضعت الخطوط العريضة للمهام التي ينبغي أن تقوم بها ، والنظم التي تتبعها في حالة تعيين أفرادها ورؤسائهم وهزلهم .

وهكذا ، شكّلت جماعة كوكللو خاصة بمصر ، إلا أنه بسبب عدم توافر العناصر المناسبة التي يمكن تشكيل هذه الجماعة منها في مصر ، كان أفراد هذه الجماعة يُعيّنون من بين خدم الباب السلطاني ، واستمر الحال على هذا النحو حتى نهاية النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث وضعت النظم لاختيار عناصر هذه الجماعة بعد ذلك ، فاختيروا من بين أتباع أمراء مصر وأغواتهم . وإننا نصادف العديد من الأحكام الصادرة لأمير الأمراء بفرض تعيين بعض رجال أمير أمراء مصر^(٢) ، أو أتباع أمراء مصر السنّاقي في الأماكن الشاغرة في جماعة الكوكللو^(٣) وإحيانا أيضا ما كانوا ينتخبون من بين إداريي الأيالة كالكاتب وغيرهم^(٤) . وعلاوة على ذلك ، فقد كان محلول (الوظيفة الشاغرة) جماعة الكوكللو هو طريق ترقية أفراد جماعة اليكيجرى (ينى جرى / الإنكشارية - المستحفظان) ، فقد صدر الأمر السلطاني بإلحاق رؤساء بلوكات الينى جرى

(*) « كوكليان » ، وهى كلمة تركية مركبة من كلمة « كوكل » وتعنى بالتركية القلب ، ولاحقة « لو » أو « لى » التي تعيد النسبة فيكون معنى كلمة « كوكلى » أو « كوكللو » ، صاحب القلب . الهجاء ، المقدم ، واللاحقة « يان » لاحقة الجمع في الفارسية ، أما المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ، فهو « المتطوعون » .

(٤١ فرد) الذين كانوا قد ابلوا بلاءً حسناً في معركة « حلق الواد » بتونس ، إلحاقهم بجماعة كوكللو بمصر ، بعلوفة قدرها ١٢ أنجة لكل منهم ، وإلحاق أفرادهم بنفس الجماعة أيضاً^(٥) . وفي أواخر هذا القرن ، بدأ أبناء جماعتي للمتفرقة والجاوشية يجدون مكاناً لهم بين صفوف جماعة الكوكللو بمصر^(٦) .

وقد قرر قانون نامه مصر أنه عندما تشغر وظيفة « كيك » من وظائف جملة كوكللو مصر ، ينبغي ألا يبدأ أمير أمراء حصر بعرض رغبات المتقدمين لهذه الوظيفة إلا بعد أن يصل عدد الوظائف الشاغرة إلى خمسين وظيفة أو عند نهاية العام ؛ وعندئذ ، يقوم أمير الأمراء بعرض الوظائف المحولة من جماعة الكوكللو على الأستانة بالتفصيل ، بحيث يوضح في هذا العرض سبب الانحلال عن هذه الوظيفة وترتيب البلوك الذي كان يباشر فيه الجندي وظيفته ، ودرجته ، وبلاء هذا الجندي وسيرته^(٧) ، ثم يطلب تعيين جنود جدد في هذه الوظائف المحولة . وكان النظام المعمول به في التقدم لشغل مثل هذه الوظائف العسكرية ، أن يرشح أمير أمراء مصر أو أحد من أمراء مصر المعتمدين الأفراد من نوى الكفاءة لشغل هذه الوظائف ، حيث كانت ترفع هذه الترشيحات إلى الأستانة ، فتدرس لجنة هذا الشخص لهذه الوظيفة من قبل المختصين في الديوان الهمايوني . وبعد الموافقة على هذه الترشيحات التي كانت ترفع خلال سنة كاملة بحسب الأفضلية والكفاءة ، كانت تصدر براءة هذه الوظيفة مبنية علوة الجندي ويلوكه وجماعته وسبب الموافقة على تعيينه في هذه الوظيفة ؛ حيث كانت ترسل هذه البراءة بعد تسجيلها في دفاتر الديوان الهمايوني للعمل بها في أيلة مصر^(٨) . وأحياناً ما كانت تُختصر مراحل التعيين هذه ، وذلك عندما كان يتوجه اتباع أمير أمراء مصر أنفسهم إلى الأستانة ، ويعرضون سيرتهم في خدمة الدولة ، ورغبتهم في شغل إحدى الوظائف المحولة بجماعة كوكللو مصر . وعندئذ ، كانت تصدر لهم براءات مباشرة ويدون عرض مسبق من أحد أمراء مصر ، وتسلم لهم هذه البراءات باليد^(٩) . وعندما كانت تزداد حاجة الدولة للجنود لتوجيههم إلى بعض الحملات الشرقية وبالأخص إلى اليمن ، كان من الممكن تعيين بعض جند الدولة في وظيفة كوكللو مصر بشرط التوجه إلى تلك

الحملات ، وذلك دون أن ينتظر للتقسيم لهذه الوظيفة انحلال درجة في هذه الجماعة^(١٠) .

وكان لكل فرد من أفراد جنود جماعة كوكللو مصر ، علوفة (مرتب) يومية تعرف أيضاً باسم « مواجب » . وكانت هذه العلوفة تُسلم إلى أغا الجماعة مرة كل ثلاثة أشهر ، على النحو الذى كان معمول به فى مركز الدولة ، فيقوم الأغا بتوزيع هذه العلوفات على الأفراد المتواجدين فعلاً فى الخدمة من جماعته ، وذلك بموجب الدفتر الموجود تحت يده والخاص بهذه الجماعة^(١١) . إلا أن مقدار العلوفات والمواجب اليومية كان متفاوتاً بين فرد وآخر . ويتتبع مواجب هذه الجماعة فى دفتر المواجب لعام ١٠١٥ هـ ، تبين لنا أن مواجب أفراد جماعة الكوكللو بمصر كانت تقدر بحسب المهام التى كان يُكلف بها الفرد فى الآلة ، وبحسب أقدميته فى الجماعة ، فكانت يوميات جند هذه الجماعة خلال هذا العام تتراوح بين ٣ آفجة و٢٣ آفجة^(١٢) .

وكان جنود هذه الجماعة من الفرسان الذين يمتطون الجياد ، ويستخدمون أسلحتهم من فوقها بمهارة . وقد أوجب قانون نامه مصر على أغا هذه الجماعة امتحان جنده من وقت لآخر ، وبذل جهده فى تعليم من لم يجيد هذه المهارات منهم^(١٣) .

لقد كانت وظائف هذه الجماعة العسكرية ، وخدماتهم تعم أنحاء إمالة مصر ، فكان جندنا يتولون حراسة أمن مدينة القاهرة ولايات الإمالة الأخرى ، وإقرار الاستقرار فى نواحيها المختلفة . أما جند هذه الجماعة ، فكانت مهامهم الرئيسية تتمثل فى تواجدهم الدائم إلى جوار كُشَاف الولايات ، وذلك بطريق المناوبة . فإذا ما تقرر إرسال فرقة من هذه الجماعة إلى هؤلاء الكُشَاف ، كان أغا الجماعة يختار على هذه الفرقة رئيساً معتمداً من بينهم بمعرفة أمير أمراء مصر نفسه . وكانت مهمة هذا الرئيس تتمثل فى طاعة أوامر الكاشف فى غير خروج على نظم الدولة ، وضبط أمور جنده ومنعهم من التعدى على الأهالى أو ظلمهم^(١٤) . ولكن ، اعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، لم يستطع قواد هذه الفرقة السيطرة على جندهم ، بل لم تستطع الإدارة والقيادة فى مركز الإمالة القبض على مقاليد الأمور فى الولايات ، حيث أصبحت هذه الفرق من أهم أسباب إنتشار

الفوضى في تلك النواحي ، فأحدث الكثير من البعد التي خربت البلاد ونشرت الظلم بين العباد .

وعلاوة على ما كان يقوم به جند جماعة الكوكللو الذين كانوا يتناوبون مرة كل ستة أشهر في مواقعهم ، وذلك بمعرفة أمير أمراء مصر وبفقرده ، من مهام في حماية الولايات من الغنن الداخلية والحفاظ على الأمن والاستقرار بها ، كانوا أيضاً يكلفون بتحصيل أموال الخراج في تلك الولايات^(١٥) ، ويختارون للعمل في أقلام دواوين الآيالة المحلية كل حسب خبرته^(١٦) ، وفي وظائف المكاتب خارج آيالة مصر مثل وظيفة « كتابة الحرم النبوي »^(١٧) ، و « كتابة المرمات » التي كانت تنفذ في طريق الحجاج وغيرها^(١٨) . وذلك بالإضافة للمهام التي تُكَلَّف بها كافة الفرق العسكرية في آيالة مصر عند صدور الأوامر السلطانية بإشتراكها في إحدى حملات الدولة .

وقد قرّر قانون نامه مصر مكافئة كل فرد من جماعة كوكللو يقوم بواجبه على النحو المطلوب ، حيث كانت توجه اليهم الترقيات المناسبة ، والتدبير على كل من يُظهر قصوره فيما أوكل إليه من مهام ، فإن لم يلتزموا بوظائفهم ، يقوم أغواتهم بإيقاع العقاب المناسب عليهم ، كما كانوا يتعرضون للعقاب عند ارتكابهم ذنب أو جريمة توجب التعزير . وفي حالة استمرار هؤلاء الجند في تجاوزاتهم كان يتقرر قطع علوفاتهم فوراً ، أما إذا كانت جرائمهم تستحق القصاص من أحدهم ، فكان أمير أمراء مصر مَفُوض في الاقتصاص منهم وإعادة الحق لمستحقه^(١٩) .

لقد كان آغا جماعة كوكللو هو المسئول الأول عن إقرار الانضباط والنظام في جماعته ، وعن إدارة كافة أمورها الأخرى . وكان هذا الأغا يُعين في البداية من بين خدم الأستانة المعتمدين^(٢٠) ، حيث أصبح هذا المقام يوجه بعد ذلك لأغوات جماعة التوفنكجهان بطريق الترقية^(٢١) . وأحياناً ما كانت هذه الرتبة توجه لمن يستحق من أغوات الجماعات العسكرية الأخرى بمصر كأغا الجراكسة وآغا العزب^(٢٢) . وفي حالة خروج آغا الكوكللو على رأس جماعته في إحدى حملات الدولة خارج الآيالة ، كان يعين محله آغا آخر بصفة مؤقتة ليقوم على شئون أفراد الجماعة الموجودين في وظائفهم بمصر^(٢٣) . وبصفة عامة ، لم يكن آغا كوكللو

يقوم بكافة شئون جماعته دون معاونين ، وإنما كان يُعَيَّن له كُتُخدا لمعاونته في القيام بكافة مسئولياته على النحو المناسب^(٢٤) ، كما كان يسعى دائماً لإسخال اتباعه وخواصه إلى جماعته ، فكان هؤلاء من أهم معاونية في تدبير أمور الجماعة وتثبيت سلطته فيها^(٢٥) . وعلى رأس كل بلوك في جملة كوكللو كان يعين رئيس يعرف باسم « بلوكباشي » ، ويكون هذا الرئيس مسئولاً أمام أغا الجماعة عن أفراد الجماعة الموجودين تحت رئاسته في هذال البلوك . وقد بلغ عدد بلُكات هذه الجماعة في مصر في أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، ١٦٠ بلوك^(٢٦) .

وكان قانون نامه مصر قد قرّر بأن يكون عدد أنفار هذه الجماعة ١١٠ فرد ، على ألا تزيد هذه الجماعة عن هذا العدد المقرر بحال^(٢٧) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد ارتفع عدد المنتسبين لجماعة الكوكللو في أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م حتى وصل إلى ما يقرب من ٢٠٠٠ فرد^(٢٨) . ومرة ثانية انخفض أعداد هذه الجماعة في أوائل القرن (١١هـ / ١٧م) حتى وصل إلى ما يقرب من ١١٠٠ فرد مرة أخرى^(٢٩) .

ب - جماعة توفنكچيان سوارى (*) (الفرسان المسلحون بالبنادق) :

لقد كانت جماعات سياهية القابو قولى (فرسان الباب السلطاني) واحدة من الجماعات العسكرية التي وصلت إلى أقاليم مصر عقب دخولها تحت الإدارة العثمانية ، حيث شرعت هذه الجماعات في مباشرة وظائفها في القاهرة وفي ولايات مصر المختلفة فوراً . وفي البداية ، كانت الجماعات العسكرية بمصر تُستبدل بصفة دورية بأخرين يأتون من مركز الدولة بإسلامبول . ولما ثبت ضرورة تشكيل جماعة عسكرية للاقامة الدائمة في مصر تقوم بمهام جند السياهية القابو قولو بمصر ، شرعت الإدارة العثمانية في مصر في تشكيل مثل هذه الجماعة تحت اسم « توفنكچيان سوارى » ، وذلك بموجب قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ .

ويصفه عامة ، كان يعين في هذه الطائفة أفراد ثبتت كفاءتهم وخدمتهم

(*) وهي كلمة مركبة من « توفنك » وتعني البندقية ، واللاحقة « جى » ، تعني معنى صاحب الحرفة إذا أنشئت على الكلمة فتصير كلمة « توفنكچى » بمعنى صانع السلاح أو حامل السلاح ، واللاحقة « ان » الفارسية تعني الجمع ، « وسوارى » تعني الفرسان .

للدولة ، وذلك بتروشيح أحد أمراء الدولة للمعتمدين الأمناء^(٣٠) . وقد قرر قانون نامه مصر عرض الوظائف المحلولة في هذه الجماعة كلما وحل عهدها إلى ٢٠ وظيفة ، وذلك بمعرفة أمير أمراء مصر . وعندئذ ، كانت الإدارة المركزية تقوم بتعيين المرشحين لديها لهذه الوظائف كل بحسب كفاءته وبلاؤه في خدمة الدولة^(٣١) . وفي مقابل خدمات أفراد هذه الجماعة ، كان كل منهم يتقاضى علوفة يومية تقدر بثمان أوقيات^(٣٢) ، وذلك علاوة على مقدار من الجراية (وهو تمويح عيني من الحبوب وغيره كانت توزعه الدولة على منسوبيها بصفة دورية) لهم ، ومقدار آخر من العليق لجيادهم^(٣٣) ، كما كان رئيس مخازن الزخيرة ويدعى « جبه جى باشى » يوزع على جند هذه الجماعة مقابله من البارود كل شهر بغرض استعمالها في تدريبهم الدوري على البنادق^(٣٤) .

لقد كان عسكر توفنكجيان سوارى يؤدون وظائف عسكرية وخدمات إدارية مختلفة كطائفة كوكالو تماماً . إلا أنه لما كانت هذه الجماعة ، جماعة فرسان حاملي البنادق ، فقد تركزت مهامها على حراسة وحماية الولايات القريبة من مصر ، وأحياناً ما كانت تستعمل في تصصيل الأموال الميرية في الولايات^(٣٥) . وكما كان يكافئ من يقوم بواجبه على النحو المطلوب من جند هذه الجماعة بإضافة علاوة على ما يتقاضاه من علوفة ، فقد كانت تقطع علوفات من يتهاون فيما كلف به من مهام أو من يمارس مهن أخرى في المدينة^(٣٦) .

وكانت مهمة لقرار الانضباط والنظام في هذه للجماعة ، وتعليم الذين لا يتقنون استخدام البنادق ، وتدريبهم على استعمالها من فوق الجياد ، واستلام علوفات الجماعة من الخزينة وتوزيعها على الجند في موعدها ونون تأخير أو نقصان ، وعرض أموال الجند على أمير أمراء مصر وتسليم الترقية للمستحقين ، وتنفيذ العقاب على المتهاونين ، من أهم وظائف آغا جماعة توفنكجيان سوارى^(٣٧) . وكان منصب آغا توفنكجيان سوارى مصر هو طريق ترقية آغا جماعة الجراكسة بالأمانة عموماً^(٣٨)؛ إلا أنه يلاحظ تعيين بعض خدم الباب العالي أو آغا جماعة العزب بمصر في مصر في هذا المنصب أحياناً^(٣٩) . وحتى يستطيع آغا التوفنكجيان سوارى القيام بكافة مهامه بكفائه ، كان يُعين لمعاونته كتحدا ، حيث كان يختار عادة من جاوشية مصر الأكفأ^(٤٠) ، كما كان

على رأس كل بلوك من بلوكات هذه الجماعة رئيس يعرف باسم « بلوكباشى » يكون مسئولاً عن شئون جنته أمام آغا الجماعة(٤١) .

وكان قانون نامه مصر قد أكد على عدم زيادة أفراد جماعة توفنكچيان سوارى عن ٩٠٠ فرد(٤٢) ، إلا أن هذا العدد أخذ يرتفع تدريجياً من ١٠٠٠ فرد إلى ١٤٠٠ فرد فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م. ولما كان جند إيالة مصر يتقاضون علوفات دورية من الخزينة للمهرية مباشرة ، فقد كان لزيادة أعداد جند الجماعات العسكرية بمصر عن الحد الذى قرره قانون نامه مصر تأثيراً سلبياً كان يظهر بوضوح كل عام عند أعداد الخزينة الإرسالية للاستئانة . ولذلك فقد كانت الأوامر ترد لأمير أمراء مصر مؤكدة على عدم توجيه أية تعيينات فى الفرق العسكرية بالإيالة دون عرض مفصل سابق على الاستئانة(٤٣) .

وقد وصل عدد بلوكات هذه الجماعة فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، ١٢٨ بلوك ، بحيث كان كل بلوك يحتوى على ٣ أفراد ، وقد يزيد فيصل إلى ٢٠ فرد . إلا أن بقدر جماعة توفنكچيان سوارى مصر لعام ١٠١٥هـ ، يؤكد على أن كل هذه البلوكات لم تكن متواجدة بمصر بصفة دائمة ، وإنما كان أفرادها عادة ما كانوا يتواجدون فى خدمات ميرية مختلفة خارج ولاية مصر أو ولاياتها البعيدة الأخرى ؛ وذلك كمهمة حراسة الخزينة الإرسالية أو حراسة قوافل الحجاج أو الخدمة فى ولاية الواحات النائية ، أو ولاية ابريم البعيدة عن القاهرة(٤٤) .

جـ- جماعة الجراكسة :

إنما كانت الإدارة العثمانية بمصر قد أقرت الكثير من التشكيلات المملوكية عقب ضمها مصر إليها ، وحاولت الاستفادة من بقايا السيوف القدامى الذين أعلنوا الطاعة للإدارة الجديدة ، إلا أنها اضطرت لتصفية التشكيل العسكرية المملوكى بمحاولة استقطاب عناصره فى مختلف الوظائف الإدارية . واكتمالاً لهذه السياسة التى تهدف للقضاء على النفوذ المملوكى فى أنحاء البلاد ، أصدر السلطان سليم الأول قراراً لأمير أمراء مصر آنذاك خاير بك المملوكى بتشكيل جملة عسكرية من عناصر الجراكسة القادرين على حمل السلاح ، والمعترفين بالسيادة العثمانية على البلاد ، وتخصيص علوفات دورية تدفع لهم من الخزينة الميرية(٤٥) .

وهكذا ، قامت هذه الجماعة بدور مؤثر في الدفاع عن الإدارة العثمانية في مصر أثناء حركات العصيان التي استمرت من عام ٩٢٨ هـ وحتى عام ٩٣١ هـ ، حيث أقر قانون نامه مصر تشكيل هذه الجماعة ، بهدف حصر نشاط المالك العسكري واستيعابه في الأطار القانوني في الدولة . وإذا كانت جماعة الجراكسة قبل صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ ، كان يقودها لحد الأمراء الجراكسة القدامى ، فقد تقرر بعد إصدار القانون تعيين آغا وكتخدا وكتاب من رجال الدولة الأكفاء ، واستبدال القيادة المملوكية القديمة بهم ، وذلك على نحو ما كان موجوداً في الجماعات العسكرية الأخرى بالأقاليم . وقد قرر قانون نامه مصر أن تكون المهام التي يقوم بها أفراد جماعة الجراكسة في مصر وخارجها ، هي نفس المهام التي يباشرها أفراد جماعة كوكللو مصر (٤٦) .

وإذا كان أفراد هذه الجماعة يختارون من عناصر المالك وأبنائهم القادرين على حمل السلاح حتى النصف الأول من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، إلا أنه يلاحظ تجاوز هذا الشرط بعد ذلك ، حيث أصبح من الممكن دخول عناصر عثمانية غير تركسية في هذه الجماعة ممن كانت علوفاتهم منخفضة (٤٧) . وفي أواخر هذه القرن ، استطاع المالك وأبنائهم الذين كان نفوذهم يتزايد باطراد ، استطاعوا التدخل في الجماعات العسكرية الأخرى بمصر غير جماعة الجراكسة هذه ، كجماعات كوكللو ، وسواري توفنكجي ، وحتى جماعة المتفرقة أيضاً (٤٨) . ومن ناحية أخرى ، أصبحت جماعة الجراكسة ، جماعة عسكرية لم يقتصر منتسبها على المالك وأبنائهم فحسب ، ولم تعد جماعة تضم عنصر بذاته من قوات الأقاليم المحليين متمثلين في المالك ، فكما نخل في هذه الجماعة من ليس مملوكاً تدخل أبناء المالك الجماعات العسكرية الأخرى ، وأصبحت جماعة الجراكسة تمثل أقل طبقات الجماعات العسكرية بمصر . وكما كان الحال بالنسبة لعرض أمير أمراء مصر الوظائف الشاغرة في جماعات كوكللو وتوفنكجي سواري ، كان وزير مصر يقوم أيضاً بطلب تعيين جند جديد ليشغلوا الوظائف الشاغرة في هذه الجماعة إذا ما وصل عددها ٣٠ وظيفة (٤٩) .

وبمعرفة ألقابهم كانت تُوزع علوفات أفراد جماعة الجراكسة مرة كل ثلاثة شهور ، وقد كانت هذه العلوفات تتراوح بين ثلاث ألقاب للمعينين الجدد في

الجماعة ، ولأكثر من عشرين أجرة بالنسبة للقنصامي من أفراد الجراكسة^(٥٠) .
ووفقاً لدرجاتهم في الجماعة ، كانت توزع على أفرادها أيضاً مقادير من الجراية
وأخرى تعرف باسم العليق لجيادهم ، وأحياناً ما كان يوزع البرسيم بدلاً من
العليق في مصر^(٥١) . أما بالنسبة لغير القانونيين على حمل السلاح من هذه
الجماعة ، فقد قرر قانون نامه مصر منح كل فرد منهم علفة يومية مقدارها من
٢ إلى ٣ أجرة ، وتعرف هذه الوظيفة باسم « تقاعدية » . ولم يكن مرتب التقاعدية
هذا يورث بعد وفاة صاحبه ، كما لا يجوز أن يتسلم أحد آخر هذه التقاعدية .
وكان على من يرغب في وظيفة تقاعدية أن يرفع رغبته هذه لأمير الأمراء الذي
يعرضها بالتالي على الأستانة ، وعندئذ ، كان يرفع أسماها لمتقاعدين من دوائر
بلوكاتهم ويسجلون في دوائر التقاعدية في الديوان الهمايوني ثم في الديوان
العالي بمصر^(٥٢) .

وكان آغا جماعة الجراكسة يختار منذ تشكيل هذه الجماعة بموجب قانون
نامه مصر من العثمانيين ، ومنذ ذلك الحين أصبحت مرتبة آغا الجراكسة طريق
ترقية آغا عزب مصر^(٥٣) . واعتباراً من أواخر القرن ١٠هـ / ١٦ م ، أصبحت رتبة
آغا الجراكسة توجه لمن يثبت كفايته من إداريي الأيالة أو أفراد جماعة الهاوشية
بمصر ، وذلك بتوصية من أمير أمراء مصر^(٥٤) . ولعاقبة آغا الجراكسة في
تدوير شئون جماعته ، عيّن كتحدا ، حيث كان يُختار هذا الكتخدا من أفراد
الهاوشية المعتمدين بمصر^(٥٥) ، وكان كل بلوك في الجماعة تحت رعاية رئيس
يعرف باسم « بلوكباشي »^(٥٦) .

لم يكن عند أفراد هذه الجماعة قد تحدد بعد عند إعداد قانون نامه مصر عام
١٩٣١هـ ، ولكن الأوامر صدرت غيماً بعد من الاستتالة تنص على ضرورة ألا
يتجاوز عدد أفراد جماعة الجراكسة ١٠٠٠ فرد^(٥٧) . وبسبب تمكّن العناصر
الملوكية من اختراق حاجز الدخول للجماعات العسكرية الأخرى بالأيالة ،
والتحاقهم بها بالفعل ، بدأت أعداد هذه الجماعة في التقلص التدريجي حتى
وصلت عند مطلع القرن ١١هـ / ١٧ م ، إلى ما دون ٨٥٠ فرد ، في حين أن كانت
أعداد أفراد الجماعات العسكرية الأخرى في ازدياد مستمر في نفس هذه
الفترة^(٥٨) . وقد وصل عدد بلوكات الجماعة ١٣٨ بلوك ، حيث كان كل بلوك

يضم من ٣ : ١٠ أفراد^(٩١) . وقد انخفض عدد هذه البلوكات حتى بلغ ١٢١ بلوك مع مطلع القرن ١١هـ / ١٧م^(٩٢) .

٥ - جماعة أمراء الجراكسة :

لقد قام الأمراء الجراكسة الذين اعترفوا بالسيادة العثمانية في مصر بدور عظيم في توطيد الحكم العثماني في أرجاء البلاد . فعلى الرغم من خروج بعض هؤلاء الأمراء على الإدارة العثمانية في مرحلتها الإنتقالية (٩٢٣ - ٩٣١هـ) ، والقضاء على الكثير منهم في تلك الحركات ، واختفاء آخرين وإنزائهم عن الحياة السياسية والإدارية في مصر ، إلا أن الإدارة العثمانية تمكنت من الاستفادة من بقايا هؤلاء الأمراء من نوى الخبرة والدراية في مختلف شئون الأيالة ، حيث استخدم بعضهم في الأعمال الإدارية في الولايات ، فعينوا على بعض كشوفيات مصر تحت إشراف الإنليبيين العثمانيين^(٩٣) .

ولما تزايد عند هؤلاء الأمراء مع بدء ظهورهم في أنحاء البلاد ، على أثر استقرار الأحوال في مصر ، وانتشار الأمن فيها ، كان على الإدارة العثمانية أن تشكل جماعة تضم هذه الفئة وتوجهها الوجهة التي تفيد الأيالة والدولة . وهكذا تشكلت جماعة أمراء الجراكسة بموجب قانون نامه مصر ، حيث عهد لمنتسبيها بالقيام ببعض شئون الأيالة الإدارية المحلية التي كانت تستعصى على الإدارة العثمانية الجديدة بمصر ، كتصحيح بعض دفاتر المالية والأوقاف بمصر وضبطها^(٩٤) . ولما كان معظم المنتسبين لجماعة أمراء الجراكسة من المسنين ، فقد عهد إليهم بمهمة حراسة الجسور الميرية في ولايات مصر ، حيث كان هؤلاء لا يقدرّون على الخروج إلى حملات الدولة في أغلب الأحيان . ومنذ أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، سمح لبعض المنتسبين للجماعات العسكرية المختلفة بمصر من نوى الخبرة والدراية بالانضمام لجماعة أمراء الجراكسة بشرط اشتراكهم في حملات الدولة العسكرية^(٩٥) . وهكذا ، وكما ذابت جماعة الجراكسة ولم يعد لها وجود حقيقي متميز في الجيش العثماني بمصر ، أصبحت جماعة أمراء الجراكسة لم تقتصر على أولئك المالك القدامى وأبنائهم ، وإنما ضمت كل من يستحق الترقية من أفراد الجماعات العسكرية بالدولة عموماً .

هـ - مستحفظان قلاع مصر :

كنا قد ذكرنا فى موضع سابق أن الإدارة العثمانية لم تتأخر لحظة واحدة فى أخذ التدابير اللازمة لإعادة الاستقرار فى مركز الأيالة بالقاهرة وفى أنحاء ولاياتها المختلفة . ولذلك ، نلاحظ منذ البداية حرص الإدارة العثمانية على إرسال جماعات عسكرية من مختلف فرق الجيش العثمانى إلى مصر للحفاظ على حالة الأمن فى القاهرة ، وتوطيد الاستقرار فى الولايات . ومن هذه الفرق العسكرية المرسلة من الأستانة إلى مصر ، مجموعة من المشاة من جند القابو قولى المعروفون باسم « يكيچرى » . ولما كانت هذه المجموعة تتغير باستمرار بطريق المناوبة ، ولم يكن للاستانة العثمانية فى مصر جند دائم يقوم بمهامه الأمنية ويكتسب الخبرة يوماً بعد يوم ، قررت الأستانة أخيراً ، وفى عام ٩٢٠هـ إرسال جماعة من جنود القابو قولى المعروفون باسم « يكيچرى » (بنى چرى) ، وإقرارهم فى مهام حفظ وحراسة مركز الأيالة بالقاهرة بصفة دائمة . واعتبرت هذه الجماعة نواة لتشكيل جماعة عسكرية بموجب قانون نامه مصر ، تكون وظيفتها الأساسية المحافظة على مركز الأيالة وحماية مؤسسات الدولة بها . ولما كانت هذه الطائفة تقيم بصفة دائمة فى قلعة الجبل بمصر ، نظراً لأن هذه القلعة كانت ، منذ وقت طويل مقر لحكم مصر ، أطلق عليهم اسم « مستحفظان قلعة مصر » .

وهكذا ، عُرف أفراد هذه الجماعة المكلفين بحراسة مقر إقامة أمير أمراء مصر ومقر حكمه بقلعة الجبل باسم « مستحفظان قلعة مصر » (٦٥) أما الأفراد الذين كانوا يعينون للخروج فى حملات الدولة منهم فكان يطلق عليهم اسم « قلعة أو حصار ارنلرى » أى جند القلعة (٦٦) . وقد عرف أفراد هذه الجماعة الذين كانوا يباشرون مهامهم فى قلاع أقاليم مصر الأخرى على الثغور باسم « جماعة مردان قلعة .. كذا » (٦٧) . ومهما يكن من أمر ، فمنذ النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأ يطلق على أفراد هذه الجماعة سواء من كان منهم فى خدمة أمير أمراء مصر ومؤسسات الأيالة بالقلعة أو من كان يكلف بمهام عسكرية خارج أقاليم مصر ، اسم « يكيچرى » (٦٨) . وهذا الاصطلاح عرف خطأ واشتهر باسم « الانكشارية » . وكلمة يكيچرى ، كلمة تركية تتكون من جزئين الجزء

الأول هو « يكي » ويعنى جديد ، حيث ينطق حرف الكاف نوناً فى هذا الموضع من الكلمة ويعرف هذا الحرف فى الأبجدية التركية باسم الكاف النونى ، فتنطق الكلمة بنحو « ينى » ، أما الجزء الثانى من الكلمة فهو « چرى » ويعنى فى التركية الجند والحرف الأول فى هذه الكلمة يعرف باسم الجيم المثلثة . وإذا عرفنا ذلك أدركنا كيف تحولت كلمة « يكيچرى » التركية والتي تعنى المعسكر الجديد إلى تعبير « انكشارية » الذى حمل معنى غير المعنى الحقيقي وهو الجنود المرتزقة ، وقد جاء هذا الخلط من تعمد أو عن غير تعمد نتيجة للخطأ فى نطق اسم « يكيچرى » (ينى - تشرى) .

وقد تشكل مستحفظو القلاع بمصر من عدة جماعات يأتى على رأسها جماعة مستحفظان مصر ، وهى التى أطلق عليها اسم « يكيچرى » ، وجماعة جبه جيان قلعة مصر ، وجماعة طوب جيان قلعة مصر ، وجماعة مهتران قلعة مصر ، وأخيراً الجماعات العسكرية للقلاع للحملة بأقاليم مصر . وسوف نقوم بتفصيل الحديث عن كل منها على النحو التالى :

أولاً : جماعة مستحفظى قلاع مصر : لم تكن عادة إنشاء القلاع والأبراج فى المدن والثغور الهامة قاصرة على مصر فى تلك الفترة ، وإنما كانت كافة الممالك آنذاك تعد إنشاء القلاع والأبراج على مدنها من أهم التدابير التى تتخذها لحمايتها من الاعتداء الخارجى . وهكذا ، اتهمت القلاع فى مدن مصر وثغورها الهامة . وفى العصر للملوكى ، قام السلطان محمد بن قلاوون باختيار جماعة من للمالك الهراكية ، وجعلهم جنده الخواص ، وأسكنهم أبراج قلعة الجبل ، حيث كانوا يتلقون هناك تدريباتهم العسكرية ، الأمر الذى جعلهم يعرفون بعد ذلك باسم « للمالك البرجية » . ومنذ ذلك الحين أصبح هؤلاء للمالك السلطانية محافظين دائمين لقلعة الجبل التى كانت تعتبر آنذاك مقر لإقامة السلطان للملوكى ، وفى نفس الوقت مقر لحكمه .

وعقب دخول العثمانيين القاهرة . كلف جند الينى چرى العثمانى الذى يشبه إلى حد كبير جند للمالك السلطانية فى دولة للمالك ، كلفوا بحصار قلعة الجبل التى كان يسكنها نخبة من للمالك السلطانية بصفة دائمة ، وبالإستيلاء عليها . وبالفعل تمكنت فرق الينى چرى من السيطرة على القلعة ، حيث صدرت

الأوامر لجماعة منهم بحراسة القلعة تحت قيادة خير الدين لفا . ومن ناحية أخرى حرصت الإدارة العثمانية على إتمام ضم ثغور مصر وقلعها الهامة تدريجياً ، فى حين أن كانت كلما سيطرت على منطقة جديدة من نواحي مصر . سعت لإنشاء القلاع والأبراج الضرورية فى المواقع الهامة منها ، حيث كانت تعين لمحافظة هذه القلاع المحلية مجموعة من جنود المستعفيين .

وبصفة عامة ، كانت للمهمل والوظائف الأساسية التى كان يُكلف بها جند القلاع العثمانيون وعلى رأسهم فرق البنى جرى ، كانت تتمثل فى مواجهة تجاوزات إدارى للماليك الذين انخرطوا فى الإدارة العثمانية الجديدة ، والعمل على القضاء على حالات الفوضى وحركات العصيان التى كانت تظهر فى هذه المرحلة الإنتقالية من وقت لآخر ، وحماية مؤسسات الإيالة الإدارية والمالية والعسكرية بمقر إدارة الإيالة بقلعة الجبل من أى اعتداء . ونلاحظ أن جند البنى جرى بقلعة الجبل قد قاموا بواجباتهم للنخبة بهم أثناء حركات عصيان للماليك التى انفجرت خلال هذه المرحلة وبخاصة أثناء حركة أمير أمراء مصر أحمد باشا . حيث قامت هذه الجماعة بمواجهة اعتداءات الباشا العاصى ، وتحصن أفرادها فى أبراج القلعة ، ودخلوا فى صراع طويل مع العصاة للدفاع عن السيادة العثمانية بمصر ، حيث كللت جهودهم بالتوفيق فى النهاية . وإذا كان قد تقرر منذ البداية إقامة هؤلاء الجند فى القلعة بصفة دائمة ، وعدم نزولهم إلى مدينة القاهرة لأى سبب ، إلا أنهم لم يتقنوا بهذا القرار ، ونزلوا إلى المدينة وفتحوا الحوانيت ، حيث مارسوا المهن المختلفة فيها ، وتسببوا فى إحداث حالة من الفوضى نتيجة اشتباكاتهم مع جنود السوارى والكوكللو الذين كانوا يقومون بحماية المدينة ، واستمر الحال هكذا حتى صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١هـ (٧٠) .

وهكذا ، وضعت الدولة الأولى لجماعة « مستعفيان قلعه مصر » ، بتعيين جماعة من جند القابو قولو ، بصفة دائمة فى حراسة قلعة الجبل بالقاهرة ، وإقامتهم مع عائلاتهم فى ثكنات أقيمت خصيصاً لهم هناك (٩٣٠هـ) . وقد أقر قانون نامه مصر تشكيل هذه الجماعة فى مصر عام ٩٣١هـ (٧١) .

وكما حرصت الإدارة العثمانية على حماية مركز الإيالة بالقاهرة والمقر

الرئيسي لأمير أمراء مصر في قلعة الجبل على هذا النحو ، سعت أيضاً منذ دخول مصر في ظل الإدارة العثمانية ، سعت لحماية الثغور الشمالية والشرقية والجنوبية في الأيالة ، وتثبيت أقدام الإدارة العثمانية في المناطق التي فتحت حديثاً؛ وقامت بترميم ما أضراف على الأضراب من القلاع هناك . فعلى طول الساحل الشمالي لمصر قام العثمانيون بإقامة قلاع جديدة في الإسكندرية ودمياط كقلاع مصطفى باشا ، وركن ، وأبو قير ، التي ألحقت بالأسكندرية ، وقلاع رشيد ، وبراس ، وبوغاز صاري لحمد التي ألحقت بدمياط ، وغيرها من القلاع التي أقيمت في طريق القوافل كقلعة خان يونس(٧٢) . وكانت الأوامر تصدر من حين لآخر إلى أمير أمراء مصر مؤكدة على ضرورة العناية بتعمير القلاع في هذه المناطق وترميمها ، وتوفير المدافع والمؤن اللازمة والعسكر الكافي فيها لمواجهة الهجمات التي لم تكن تنقطع على سواحل مصر الشمالية من قبل سفن الأعداء والقراصنة(٧٣) . ومن ناحية أخرى ، لما كان الطريق البري بين أيلة الشام وحلب والحرمين الشريفين غير آمن بصفة دائمة ، بسبب تعددات العريان المفسدين على قوافل الحبوب والأموال الميرية ، فقد حرصت الإدارة العثمانية على إقامة قلاع جديدة على طول هذا الطريق ، وأصدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بترميم القلاع الموجودة في هذه المنطقة كقلعة الطور المبارك وقلعة العريش، قلعة السويس وغيرها(٧٤) ،

وكما اعتدت الإدارة العثمانية بحماية حدود مصر الشمالية التي تربط الأيالة بمركز الدولة بإسلامبول ، اهتمت اهتماماً عظيماً بحدودها الشرقية على البحر الأحمر ، حيث كانت الاعتداءات البرتغالية تتزايد على سواحل البحر الأحمر وعلى سفن الحجاج والتجار في المحيط الهندي ، فقامت بترميم القلاع في السويس وجدة ، وأمدتهما بالمدافع والمؤن اللازمة وأثرت بهما أعداداً كافية من الجند للجهاز بمختلف الأسلحة ، وأمرت بإقامة عدة قلاع وأبراج على طول ساحل البحر الأحمر لتوفير الحماية الكافية هناك(٧٥) .

وحتى تتمكن الدولة من السيطرة على مناطق الصعيد المفتوحة حديثاً ، لمواجهة تعددات مشايخ العرب وحركات عصيانهم ، أقيمت عدة قلاع على طول بحر النيل ، وبخاصة في ولاية جرجة . ولم يكن الخطر الوحيد الذي تواجهه

الإدارة العثمانية مصدره مشايخ العربان فقط ، بل لم تتوقف هجمات دولة الفودج التي كانت تقع في المنطقة الغربية من ولاية الحبشة جنوبي مصر ، حيث كانت كثيراً ما تتمدد على ولايات إبريم والصعيد جنوبي مصر ، مما جعل الدولة تسرع في إنشاء أبراج وقلاع في منطقتي إبريم وساء ، وتعيين الجماعة العسكرية المناسبة فيها لحماية الأمن الداخلي في هذه الولاية وصد الاعتداء الخارجي على حدود الدولة الجنوبية (٧٦) .

تعيين مستحفظي قلاع مصر : لقد كان جند القلاع بمصر حتى عام ٩٣١ هـ ، يعين من بين أفراد عسكر الباب السلطاني المعروف باسم « قاهر قواي » ومنذ ذلك الحين ، بدلت الإدارة المركزية في الدولة في تعيين خدم الدولة الذين يثبتون كفاءاتهم العسكرية في إيالة مصر أو في مركز الدولة ، وذلك إثر ترشيحهم للعمل في هذه الجماعة من قبل أحد أمراء الدولة المعتمدين (٧٧) .

لقد كانت جماعة ينسب في الدولة العثمانية تقوم منذ تشكيلها على تعيين عناصر العزب فقط بين صفوفها . ولكن اعتباراً من عام ٩٢٢ هـ ، سمح لأفراد هذه الجماعة بالزواج (٧٨) . وإذا كان هذا الآن الذي منح لجماعة البني جري بالزواج كان مقيداً بعدم الزواج من نساء مصر في البداية نظراً لنظام المناوبة الذي كانت تتبعه هذه الجماعة حتى عام ٩٢٠ هـ ، فقد سُمح لهم بالزواج والإقامة في قلاع مصر بصفة دائمة بعد ذلك . ومنذ ذلك الحين ، بدأ تعيين أبناء مستحفظان مصر في نفس بلوكات آبائهم . وهكذا ، قرر قانون نامه مصر ، تعيين أبناء مستحفظان مصر للمتوفى آبائهم كاحتياطيين تحت إسم « بئك » إن لم يكونوا قد نضجوا بعد ، حيث كانوا يلحقون بقسم « إيتام الجماعة » عند بلوغ عددهم ٥٠ فرداً ، وذلك على أثر عرض أمرهم على مركز الدولة (٧٩) . ولم يأتى منتصف القرن ١٠هـ / ١٦ م ، حتى أصبحت محلات هذه الجماعة توجه أساساً للأفراد القانونيين على القيام بمهام الجماعة من أبناء مستحفظي القلعة ، سواء بعد وفاة آبائهم أو في حياة آبائهم . وبموجب قانون مصر ، لم يكن أمير أمراء مصر يطالب الأستانة بشغل الوظائف الشاغرة في جملة المستحفظان إلا بعد أن يبلغ عدد الوظائف الشاغرة عشرون وظيفة ، حيث كانت الإدارة المركزية تُصنق على تعيين الأفراد المناسبين ممن تقدم لهذه الوظائف بعروض مرفقة

بتوصيات أحد أمراء الدولة المعتبرين^(٨٠) . وعلى أثر تصديق الديوان الهمايوني على بعض هذه العروض المقدمة لشغل هذه الوظائف ، كانت تحرر براءات يمكن لمن تم الموافقة على تعيينهم بمقتضاها تسلم هذه الوظيفة ، ومباشرة أعماله فى الموقع المحدد له فى جماعة مستحفظان مصر ، حيث كانت ترسل هذه البراءات إلى المعينين شخصياً ، وتسجل فى دفاتر الرؤس بالديوان الهمايوني ، وبخاتر المهمة أيضاً . وكانت هذه البراءات تمنح لأصحابها بتاريخ العروض المقدمة للأستانة ، وذلك مقابل تحصيل رسوم هذه البراءات من علفوات الجنود^(٨١) . وبموجب القانون العثمانى كانت هذه البراءات تجدد بالنسبة لجماعة المستحفظان (البنى جري) ولأى جماعة عسكرية أخرى تتقاضى علفوات من الخزينة الميرية مباشرة ، تجدد عند اعتلاء سلطان جديد العرش . وعندئذ كان ينبغى على أفراد هذه الجماعات دفع رسوم تعرف باسم « رسوم الجلوس » للخبزينة السلطانية حتى يمكن لهم تجديد هذه البراءات التى تمكنهم من وظائفهم ، بحيث لم تكن تجدد براءات من لا يدفع هذه الرسوم من هؤلاء الجند ، فتستوقف علفواتهم ويرفع الأمر إلى الأستانة^(٨٢) .

وفى البداية ، كانت توزع على الجند فى القلاع العلفوات مرة كل ستة أشهر ، أى فى أول فترة المناوبة المقررة على كل جماعة ، مما كان يؤدي إلى حالة من الإضطراب بين مستحفظى القلاع فى أنحاء إيالة مصر . وإذا كان قانون ثامه مصر قد قرر تعيين علفوات قلاع مصر بموجب البراءات المعينين بمقتضاها ، وحسب نظام اليومية المعمول به بين الجماعات العسكرية بالدولة ، على أن توزع هذه المرتبات مرة كل ثلاثة أشهر ، فقد انعكست الأزمة المالية التى كانت تمر بها الدولة على توزيع مرتبات جند الدولة ومنهم مستحفظان قلاع مصر ، فى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، حيث عاد توزيعها مرة ثانية مرة كل ستة أشهر^(٨٣) . الأمر الذى عانى منه الجند أشد معاناته ، فكان سبباً فى إحداث الكثير من البذر فى المجتمع^(٨٤) . وعموماً كانت توزع العلفوات بموجب دفاتر للمواجب والعلوفات الموجهة بديوان مصر العالى بمعرفة بزار الجماعة ، حيث كانت تحفظ علفوات الجند للكلف جمعهم عسكرية خارج الأيالة فى للخبزينة لحيين عونتهم^(٨٥) .

ومن بين رجال الدولة المعتمدين ، كان يُعيّن على مستحفظى كل قلعة من قلاع مصر بما فيها قلعة الجبل ، رئيساً كان يعرف باسم « آغا » أو « نزار » (٨٦) فكان آغا الينى جرى فى الأستانة يقوم بعرض المرشحين لهذه الوظائف على هيئة الديوان الهمايوتى ، حيث يتم التصديق على تعيين المناسيين منهم ، وإرسال براءاتهم إلى مصر (٨٧) . وقد حدد قانون نامه مصر مهام آغا مستحفظى قلاع مصر ، ويبيّن مسئولية كل نزار تجاه الجماعة التى يرأسها ، حيث كان يقوم بضبط وتنظيم مستحفظى القلعة ، وبالإشراف على أداء المستحفظين لخدماتهم على النحو المطلوب ، ومكافئة من يستحق للمكافئة ، وعقاب من يستحق العقاب ، وعرض أمورهم دورياً على أمير أمراء مصر ، وتدريبهم على استعمال البنادق ، وتعليم من لا يجيد استخدامها (٨٨) . وحتى يمكن للنزار القيام بالمهام المكلف بها على الوجه الأكمل ، كان يُعيّن لمساعدته أحد رجال الدولة الأكفاء وعادة ما كان يختار من الجاوشية ، وكان يعرف باسم « كتحدا » (٨٩) ؛ وعلى رأس كل بلوك من البلوكات كان يُعيّن رئيساً له من أكفأ العناصر يقال له « بلوكباشى » . وعادة ما كان كل بلوك يسمى باسم رئيسة ، حيث كان البلوكباشى هذا مسئولاً عن كافة شئون أفراد بلوكه أمام الآغا وكتخداه . أما علوفات هؤلاء جميعاً ، فكانت تختلف باختلاف درجاتهم وادّمتهم ، والمسئوليات للكلفين بها ، والظروف التى كانت تمر بها الخزينة السلطانية أثناء تعيينهم (٩٠) . ولتنفيذ أوامر آغا وكتخدا جماعات مستحفظى القلاع بمصر ومتابعتهما كان يعين على كل جماعة منها جاوش كفى بمعرفة أمير أمراء مصر نفسه . وفى حالة خروج بعض الفرق من جماعات مستحفظى القلاع لإحدى حملات الدولة خارج الأيالة ، كان يُعيّن عليهم قائد يعرف باسم « سرنار » (٩١) .

وظائف جماعات مستحفظى قلاع مصر : وإذا انتقلنا للحديث عن وظائف مستحفظى قلاع مصر ، فإننا سوف نجد أنها تشبه كثيراً المهام التى كان يكلف بها أفراد جماعة الينى جرى فى الأستانة ، حيث كانت تتجاوز بذلك حدود المهام المكلفة بها فى حراسة القلاع والأبراج فى مدن وثغور مصر الهامة إلى الاشتراك فى المهام العسكرية للدولة خارج أقاليم مصر .

لقد اعتبر مستحفظو قلعة الجبل بمصر ، الحرس الخاص لأمير أمراء مصر

الذى كان يتخذ من القلعة مقراً لإقامته ولحكمه فى نفس الوقت ، وهم فى ذلك يقومون بنفس مهام جند مشاة القابو قولو فى الأستانة من تواجدهم فى صحبة السلطان أينما ذهب فى أى مكان ، فكان هؤلاء المستحفظون يقومون بتنفيذ أوامر أمير الأمراء وتوجيهاته ، ومتابعتها باعتباره ممثلاً للسلطان العثمانى ووكيله المطلق فى أقاليم مصر . ولذلك فقد أكد قانون نامه مصر على إقامة هذه الجماعة الدائمة فى أبراج القلعة مع عائلاتهم ، بحيث يقومون بحراسة للقلعة وما بها من مؤسسات مالية وإدارية كديوان مصر العالى ، والخزينة الميرية العامرة ، ودار الضرب ومستودعات المؤن والذخائر .. الخ ، والحفاظ على الأمن والاستقرار فيها بطريق المناوبة^(٩٢) . ونظراً لهذه المهام الإستراتيجية التى كانت تقوم بها جماعة مستحفظى قلعة الجبل بمصر ، لم يكن يسمح لفرد منهم بالإشتراك فى الحملات الداخلية التى كان يجرها أمير الأمراء لضرب حركات العصيان أو لتأديب العريان فى ولايات مصر المختلفة ، ما لم يُستدعى اشتراك هذه الجماعة ضرورة قصوى ، وعندئذ ، كان على أمير أمراء مصر أن يقوم بتعيين جماعة من الجند الأكفاء تتناوب مكان جند مستحفظى قلعة الجبل قبل مغادرتهم القلعة متوجهين خارج القاهرة^(٩٣) . ولما كانت منطقة صعيد مصر ذات أهمية خاصة بالنسبة لموارد الأقاليم الميرية وللخزينة الميرية على وجه الخصوص ، فقد اعتادت الإدارة العثمانية على تعيين حوالى ٥٠ : ٦٠ فرد من جملة المستحفظين (الانكشارية) المسلحة كل عام بطريق المناوبة لمعاونة مشايخ العريان هناك ، ولحماية الأموال للميرية فى أنحاء البلاد^(٩٤) .

أمّا مهام مستحفظى قلاع أقاليم مصر الأخرى وخدماتهم ، فكانت تتحدد طبقاً للمنطقة التى توجد فيها القلاع التى يعملون بها . فقد كان مستحفظو القلاع الموجودة على ثغور الأقاليم يقومون بمراقبة الموانئ وحراستها ، ودفع الأخطار الخارجية ، وصدها عن الأعداء التى تأتى من البحر ، حتى أن هؤلاء الجند كانوا يشتركون فى بعض حملات الأسطول البحرى الهمايونى ونورياته فى البحر المتوسط وفى البحر الأحمر . ولكن ، على أثر تعرض الثغور لهجمات الأعداء ، والحاق الضرر بالموانئ هناك نتيجة عدم كفاية الجند المناوب فى القلاع ، صدر القرار بمنع استخدام مستحفظى قلاع ثغور مصر فى حملات الأسطول

البعيدة عن سواحل الأيالة . وقد تأكد هذا القرار حينما قامت سفن الأعداء بالتعدى على ثغر البرلس التابع للأسكندرية ، وعدم تمكن مستحفظى قلعة البرلس من مواجهة الهجوم بسبب قلة عديدهم ، حيث اعتاد قبطان الإسكندرية على استخدام ١٥ فرداً وأحياناً ٢٠ فرداً من أفراد القلعة البالغين ٤٠ فرد فى أعمال أسطول الأسكندرية^(٩٥) ، كما أقر مرة ثانية على أثر عرض دندار قلعة الإسكندرية على الأستانة أنه أثناء تواجد الأسطول الهمايونى بنواحى الإسكندرية اعتاد قبطان الأسطول عل الاستعانة بعدد ٣٠ فرداً من أفراد قلعة الأسكندرية ، حيث ازداد هذا العدد تدريجياً حتى وصل إلى ٩٠ فرد ، وكان هؤلاء يقومون بخدمات متعددة فى الأسطول أثناء تواجده فى عرض البحر بعيداً عن ميناء الأسكندرية ، الأمر الذى كان يجعل الدفاع عن قلعة الإسكندرية صعب للغاية^(٩٦) .

أما مستحفظو قلاع الولايات والقلاع الموجودة على طول الطرق البرية بين أيالة مصر وولايات الدولة المجاورة لها . فكانوا مكلفون بحماية قوافل التجار والحجاج والمسافرين من هجمات العربان وقطاع الطرق ، وبمواجهة أى حركة عسبانية تظهر فى تلك الولايات ، حتى أن قرار إقامة أية قلعة جديدة بولايات مصر كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمحاولة تأمين الطرق البرية فى الأيالة ومواجهة أهل الفساد فى ولاياتها . فقد صدر الأمر لأمير أمراء مصر ببناء قلعة جديدة فى منطقة العريش التى تقع على الطريق البرى بين مصر والشام لحماية قوافل التجار والحجاج ، وتمييز مقدار كلف من المستحفظين فيها^(٩٧) . ولمواجهة أهل الفساد فى ولاية جرجة بصعيد مصر ، حرر أمر آخر يؤكد على ضرورة إقامة قلعة فى تلك الولاية ، ووضع مقدار كلف من الجند اللذائب فيها^(٩٨) .

لقد قرر قانون نامه مصر قيام جماعة من مستحفظى قلعة الجبل بتوفير الأمن والاستقرار فى أحياء القاهرة الهامة كمصر العتيقة وبيلاق وحمايتها من الاضطرابات والفتن ، وتمكين مؤسسات الدولة التى تعمل فى هذه المناطق من تطبيق الشرع والقانون ، وذلك بتعيين الأكفاء منهم فى وظائف « يساقى » ،^(*) ،

(*) « يساقى » كلمة تركية بمعنى ممنوع ، أطلقت قديماً على القانون فى دولة اللغول ، و « يساقى » هو الشخص المكلف بحمل الناس على تطبيق النظم والقانون فى المدينة .

« الصوباشى » (*) ، و « المشد » (**). وهكذا ، كان مستحفظو كل قلعة من قلاع مصر الأخرى يقومون بمثل هذه الوظائف فى المدن والثغور القريبة من قلاعهم ، حيث جرت العادة على تعيين مستحفظى قلعة الإسكندرية فى مهام انضباط المدينة والإشراف على تنفيذ قانون الدولة فى ميناء الإسكندرية وجماركها ، وفى مقر القنصليات الأجنبية فى المدينة^(٩٩) . ولكن ، فى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبحت الجماعة التى كلفت بالإشراف على تطبيق القانون ، وبالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فى أحيان كثيرة من أهم أسباب الاضطراب فى مدن وثغور الأيالة . فقد كان جند قلعة رشيد المكلفين بمهام الاشراف على تطبيق الشرع ، ينزلون من القلعة ليلاً للقيام بمهام « المحتسب » و « اليساقجى » و « الصوباشى » ، ويتعدون على الأهالى دون وجه حق ويسلبون أموالهم ويروعون أمنهم . ولما وصلت هذه الأخبار لمركز الدولة صدرت الأوامر الى قاضى رشيد وإلى أمير أمراء مصر بتحذير هذه الطائفة ، فإن لم ترتدع واستمرت فى غيها ، تعرض أسماء وأوصاف هؤلاء الأشخاص للنظر فى عزلهم وتعيين آخرين مستقيمين أمناء محلهم^(١٠٠) . وعلى الرغم من متابعة مركز الدولة لما كان يحدث فى مدن وثغور مصر من من اضطراب بسبب تعديات هذه الفئة ، إلا أن تكرار حدوث هذه التجاوزات فى مختلف أنحاء الأيالة ، جعل هذه الظاهرة السمة العامة لأحوال هذه الجماعة فى ولايات مصر مع مطلع القرن ١١هـ / ١٧م .

وقد اختص مستحفظو قلعة الجبل بمصر ، فكانوا أكثر جنود الدولة فى الأيالة اعتماداً عليهم ، اقتصروا بالاشتراك فى مهام حماية قوافل الخزينة الإرسالية المصرية التى كانت ترسل عادة إلى الأستاذة بطريق البحر ، إما حراسة قوافل الحجاج والتجار المتوجهة إلى منطقة الحرمين الشريفين عن طريق البر أو البحر ، فكان يكلف بها جماعة من جند القلاع الواقعة على طول ثغور مصر وطرقها البرية ، وذلك حتى تتجاوز هذه القوافل الحدود التى تشرف عليها كل منها .

-
- (*) وهو الضابط الذى يقوم بمتابعة المخالفين للشرع والقانون ، والقبض عليهم ، وتسليمهم للقاضى . وأصل الكلمة تتكون من كلمة « صوبا » التركية بمعنى العصى ، و « جى » لاحقة تركية تضيف معنى العمل بالعصى وما يتعلق بالعصى .
- (**) وهو الذى يقوم بمثل مهام « يساقجى » و « الصوباشى » فى القرى التابعة للولاية .

وكان مستحفظو قلاع مصر يشتركون بموجب الأوامر السلطانية في حملات الدولة الداخلية والخارجية ، كما كانت تُسند إليهم مهام الحراسة في الأيالات القريبة من أقاليم مصر كاليمين والحيضة والحرمين الشريفين ، وذلك بطريق المناوبة (١٠١) .

لقد وضعت الإدارة العثمانية حدوداً عامة لمكافحة من يقوم بهواجبه على أكمل وجه ومن يقدم للدولة خدمات جليلة ، بحيث قررت منح ترقية لمستحفظي القلاع مقدارها بارة واحدة لكل من يبلى بلاء حسناً في موقعه (١٠٢) ، وترقية من يرغب في الإلتحاق بجماعة كوكلويان مصر بعلاوة ألقية واحدة . وعادة ما كانت هذه الترفيعات لا توجه إلا بعد أن يحدث محلول في إحدى وظائف الجند بالجماعة (١٠٣) . أما المتهاونون في القيام بوظائفهم على النحو المطلوب ، فكان آغاهم يقوم بتنبيههم وتحذيرهم أولاً ، فإن استمروا في تقصيرهم يعاقبون بقطع علوفاتهم ، ورفع أمرهم للاستئانة . أما العصاة من هذه الجماعة ومرتكبي الجرائم ، فكان عقابهم أشد ، حيث كان يعهد لأمير الأمراء بمحاكمتهم وإصدار العقوبة التي كانت تصل إلى حد الإعدام (١٠٤) . لقد كانت جماعة مستحفظي قلعة الجبل بمصر ، في أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، تتشكل من ١٣٨ بلوك ، وكان كل بلوك يحتوى على ما يتراوح بين ٣ : ١٩ فرد (١٠٥) .

وكان في قلعة الجبل جماعات عسكرية معاونة إلى جانب جماعة مستحفظي القلعة ، ويأتى على رأس هذه الجماعات : « جماعة مردان متفرقة قلعة مصر » . وكانت هذه الجماعة تتشكل ، خلال أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، من ثمان أفراد تحت رئاسة رئيس يطلق عليه اسم « آغا » (١٠٦) . و « جماعة مردان قلعة خزينة مصر » ، وكان إبراهيم باشا قد شكل هذه الجماعة لأول مرة عام ٩٣١هـ ، على أثر إنشائه برجين كبيرين لحماية الخزينة العامرة بالقلعة ، وكانت هذه الجماعة تضم نذر (آغا) ، وكتخدا ، وكتاب ، وإمام ، وما يصل عدده ٢٦ فرد (١٠٧) . وجماعة جيه جيان ، وجماعة طويجهيان ، وجماعة عريجيان ، وجماعة مهتران قلعة الجبل . وسوف نحاول تفصيل القول في كل منها على حده على النحو التالي :

ثانياً - جماعة جبه جيان قلعة مصر(*) : لقد تشكلت هذه الجماعة

بموجب قانون نامته مصر عام ٩٣١ هـ . ولما كانت قلعة الجبل بمصر مستودع لمخازن الذخيرة والأسلحة ، أى « الجبه خانه » منذ وقت طويل ، فقد صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر بنقل مستلزمات صنع البارود التى كانت موجودة بالقرب من مناجم البارود الخام بصعيد مصر إلى مخازن الذخيرة « جبه خانه » بالقلعة ، وذلك للحيلولة دون استخدام العرب للبارود فى تلك المناطق استخدماً سبئاً فى المناطق التى يسيطرون عليها (١٠٨) . كما أكدت هذه الأوامر على ضرورة العناية بالأسلحة والذخائر الموجودة فى الجبه خانه التى أنشأها السلطان قايتباى من قبل (١٠٩) . وهكذا ، منع تصنيع البارود فى مكان آخر عند الجبه خانه ، كما منع تصنيع البنادق وإصلاحها فى الورش الخاصة بالقاهرة ، بعد إقامة مصنع لإصلاح البنادق بجوار الجبه خانه (١١٠) . وإذا كانت لاحتياجات أليالة مصر من الأسلحة تسد بما كان يرد إليها من الآستانة مباشرة مع جند المناوبة ، إلا أنه مع بداية النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، بدأت الأليالة تشعر بالحاجة لإقامة مصانع الأسلحة والبارود لديها (١١١) .

وقد كانت جماعة جبه جيان قلعة مصر تتشكل من إحدى عشرة بلوكاً ، بحيث كان كل بلوك يتركب من حوالى ٩ أفراد إلى ٢٧ فرداً . وقد بلغ عدد هذه الجماعة ، فى أوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، حوالى ١٥٠ فرداً تقريباً (١١٢) . وكان يرأس هذه الجماعة شخص يعرف باسم « جبه جى باشى » ، وكان ينتخب عادة من بين جاوشية الدركاء العالى الكفاءة ، وأحياناً من بين أصحاب الخبرة من جماعة توفنكجيان سوارى مصر (١١٣) ، ويعاونه فى القيام بمهامه « بلوكباشى » على رأس كل بلوك (١١٤) .

وكان لهذه الجماعة أهمية كبيرة سواء فى مصر أو فى مركز الدولة . فكانت مسئولة عن توفير مقادير البارود التى يحتاجها جند الدولة فى مصر من أجل

(*) « جبه » كلمة تركية تعنى الأسلحة و ذخائرها ولوازمها ، « جى » لاحقة تركية تضيف معنى الصنعة والمهنة للخسفة إليها فتكون « جبه جى » بمعنى الشخص القائم على شئون الأسلحة و ذخائرها ومعداتنا أو إصلاحها ، وتوزيعها على الجند ، وجمعها منهم ، وتوفير هذه الذخائر من مصاريفها ، وتوجيهها إلى مصارفها .

التدريب أو التعليم (١١٥) ، والتي تلزم لمدافع القلاع على طول حدود الدولة بالآلية ، أو التي تطلبها الدولة بصفة دورية لإستخدامات الأسطول الهمايوني ولغيره ، حيث تقرر توفير ما قدره ٣٠٠٠ قنطار بارود أسود سنوياً من مصر للآستانة (١١٦) ، وإزداد هذا المقدار في أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، فوصل إلى ٥٠٠٠ قنطار سنوياً (١١٧). ولهذه الأهمية حذرت الدولة من استعمال بارود الجبهه خانه في غير أغراض الدولة العسكرية للميرية ، ومن بيعه لأية جهة (١١٨) . كما كان أفراد الجماعة يقومون بمهمة إصلاح وترميم الأسلحة ، بحيث إذا لزم إصلاح سلاح لحد أفراد الجند المسلح بالبنادق وغيرها ، كان السلاح يُرسل إلى آغا الجماعة العسكرية التي ينتمى إليها هذا الجندى فيرفع الأمر على الأفراد إلى أمير أمراء مصر ويفترده ، فتصدر أوامره بإصلاح السلاح إلى الجبهه خانه باشى ، أو لصنع إصلاح الأسلحة ، وفي حالة تعذر إصلاح هذا السلاح ، كان يصدر الأمر بمنح الجندى سلاحاً جديداً من الجبهه خانه (١١٩) . وفي حالة خروج فرق عسكرية من مصر للإشتراك في حملات الدولة ، كانت الجماعة تكلف بتوفير كافة احتياجات هذه الفرق العسكرية ، وتوزعها على الجند حسب الأوامر الصادرة بذلك (١٢٠) .

ثالثاً : جماعة طوبجيان قلعة مصر (*) : لم تعرف مصر قبل دخولها تحت الحكم العثماني ، وفي عهد الدولة للمملوكية ، جماعة عسكرية تكون صناعة المدافع والعمل عليها وظيقتها الأساسية . فلم يكن سلاح المدفعية منتشراً استخدامه في دولة للمماليك ، ولذلك لم يهتم للمماليك بهذا السلاح الفعال كثيراً . ولكن ، عقب دخول مصر في ظل الدولة العثمانية ، وإقامة الإدارة الجديدة وإنشائها القلاع على طول حدود مصر البرية والبحرية وفي مدنها الهامة ، ووضع أعداد كافية من المدافع ذات الأحجام المختلفة في قلعة الجبل مقرر إدارة وحكم أمير أمراء مصر ، وفي مختلف قلاع الثغور ، ظهرت الحاجة الماسة لتشكيل جماعة عسكرية للعمل على هذه المدافع وإصلاح وتعمير الخرب منها . وإذا كان من غير المعروف لنا تاريخ تشكيل هذه الجماعة بالتحديد ، إلا أنه من المؤكد أن مثل هذه

(*) كلمة « طوبى » تعنى في التركية للدفع أو الكرة ، و « طوبجى » تعنى الشخص الذي يعمل على الدفع أو يصنعه أو يصلحه .

الجماعة غير مستخدمة في تشكيلات الدولة العسكرية ، بل كانت نموذجاً مصغراً لجماعة الطوبجيان الأستانة . وكان يرأس هذه الجماعة التي تتخذ قلاع مصر مقراً لها ، شخصاً يعرف باسم « طوبجى باشى » أو سرطوبجى . وكان رئيس جند المدفعية هذا يقوم إلى جانب إقرار الانضباط في الجماعة وإدارة شئونها الإدارية والمالية والعسكرية ، بحصر مدافع قلاع مصر وإعداد التقارير عن أحوال هذه المدافع ، وما يحتاج للإصلاح منها ، والمكسور والخرب منها (١٢١) ، ورفع ذلك التقرير إلى مركز الدولة لتعمير الخرب ، وإرسال الفنيين لصبّ المدافع الجديدة حتى تحل محلّ المعطوب منها ، وتوفير المستلزمات الضرورية لذلك ، حتى تكون هذه المدافع جاهزة للعمل دائماً لمواجهة الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تواجهها مدن الأيالة وثغورها (١٢٢) .

وكما كانت لجماعة المدفعية (الطوبجيان) وظائف داخلية لحماية الثغور ، كانت تُنتخب بعض الفرق منها للإشتراك في حملات الدولة العسكرية ، وبخاصة تلك التي كانت في اليمن ، وعندئذ كان يعين على رأس هذه الفرق رئيس ويكتخبها (١٢٣) .

أما عن تعيين الجند في هذه الجماعة ، فقد كان يتم بموجب إشعار رئيس جند المدفعية « طوبجى باشى » ، حيث كانت توجه محمولات هذه الجماعة للمستحقين وفقاً لإمتحان يعقد لهم (١٢٤) .

وكان يعاون رئيس الجماعة شخص يعرف باسم « بلوكباشى » على رأس كل بلوك . وكانت جماعة المدفعية هذه تتشكل خلال أوائل القرن ١١هـ / ١٧ م ، من عشرة بلوكات ، وكان كل بلوك يضم من ٤ إلى ٦ أفراد (١٢٥) .

رابعاً : جماعة عربجيان قلعة مصر (*) : لقد اقتضى تشكيل جماعة جنود المدفعية بمصر وجود مدافع من الضروري نقلها من مكان إلى آخر سواء

(*) « عربجيان » ، كلمة مركبة من كلمة عربية هي « حربة » ، ولاحقة تركية تفيد صاحب الصنعة أو المهنة إذا أضيفت للكلمة فتكون « عربجى » أى من يعمل على العربات وأى صناعة هذه العربات وإصلاحها ، وكل ما يتعلق بها ، واللاحقة « ان » لاحقة فارسية تفيد معنى الجمع وتضفيه على الكلمة .

فى القلاع أو فى ميادين المعارك ، اقتضى تصنيع عربات خاصة بهذه المدافع ، وبالتالي تشكيل جماعة تقوم على دفع هذه العربات بالمدافع من موقع لآخر وصيانتها . ولما كان هذا التشكيل العسكرى موجود أيضاً فى مركز الدولة ، فقد شكل فى نفس وقت تشكيل جماعة جند المدفعية لأنه مكمل لها . وكان لجماعة عربية جيان هذه رئيس يعرف باسم « طوب عريجيلرى باشيسى » (رئيس الجند العامل على عربات المدافع) ، وكان هذا الرئيس يقوم علاوة على إشرافه على شئون جماعته الإدارية ، يقوم بالعناية بحالة عربات المدفعية الموجودة فى عهده ، وبالعامل على اصلاح وتجديد الخرب منها ، وتوفير الأخشاب الضرورية لذلك ، ورفع التقارير الدورية لأمير أمراء مصر وللاستانة عن حالة جماعته وكل ما يتعلق بها (١٢٦) . وقد وصل تعداد هذه الجماعة فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، حوالى ٤١ فرد (١٢٧) .

خامساً : جماعة مهتران قلعة مصر(*) : وهذه الجماعة قد حلت محل مثلثتها التى كانت موجودة بالقلعة أيام المماليك ، وذلك عقب اتخاذ قلعة الجبل بمصر مقراً لاقامة وحكم أمير أمراء مصر ممثل السلطان العثماني . وهكذا تشكلت هذه الجماعة للقيام بالإعلان عن أوقات اللداوبة بقلعة الجبل ولتتقدم موكب أمير أمراء مصر قبل نزوله من القلعة إلى المدينة أو إلى أى مكان آخر . وقد ضمت هذه الجماعة ، خلال أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، اثنان (سريان) واثنان « طبال » وفرد واحد « مهتر » ، علاوة على ثلاثة أفراد آخرين ، حيث كان يرأسهم جميعاً رئيس يسمى « آغا » . وكانت هذه الجماعة تقيم دائماً فى مكان خاص بها يعرف باسم « مهتر خانه » بقلعة الجبل (١٢٨) .

سادساً : القلاع الملحقة بأقاليم مصر ومنسوبيها : لقد عكست نفائر قلعة مصر بالديوان الهمايونى صورة متكاملة من هذه القلاع والجماعات التى تعمل فيها . فموجب إحدى هذه النفائر يحمل تاريخ ١٠١٥هـ (١٢٩) ، تبين أن عدد القلاع التى كانت ملحقة بأقاليم مصر خلال هذه الفترة ، ٢١ قلعة ، كما يمتد هذا

(*) « مهتران » كلمة فارسية ، تتكون من الصفة الفارسية « مه » وتعنى كبير ، ولاحقة « تر » التى تلبد الصفة التفضيلية ، « ان » وهى لاحقة الجمع الفارسية ، والكلمة تعنى اصطلاحاً « فرق التهريرات »

النفق ببيان كامل عن عدد البلوكات العسكرية التي تضمنها كل قلعة ، وعدد أفراد كل بلوك على حدة ، وأسماء هؤلاء الأفراد وأوصافهم واسم كل بلوك ، حتى أنه يمكن تتبع الزيادة والنقصان في كل من هذه البلوكات خلال عدة سنوات متتالية . واتماماً للفائدة ، فنحن نقوم في هذا الصدد بدرج قائمة كاملة تبين عدد قلاع مصر ومقدار البلوكات التي تحتويها كل قلعة على النحو التالي :

اسم القلعة	عدد البلوكات	متوسط انفجار البلوك	اسم القلعة	عدد البلوكات	متوسط انفجار البلوك
قلعة الاسكندرية	٢٥	١٥ - ٢	قلعة طور مبارك	٣	٩ - ٦
قلعة برج مصطفى باشا	٢	٦ - ٧	قلعة ميناوي	٧	٩ - ١٠
قلعة ركن	٦	١٠ - ٧	قلعة ابراهيم	٣	١١ - ١٠
قلعة أبو البر	٨	١١ - ٧	قلعة سائر	٦	١٠
قلعة رشيد	٥	١٢ - ٨	قلعة قصير	٣	٩ - ٥
قلعة براس	٣	١١ - ٩	قلعة مجرود	٥	١٢
قلعة بوهاز صاري لحمد	٢	١١ - ١٠	قلعة خان يونس	٨	٩ - ١٢
قلعة سمياط	٣	١٠ - ٩	قلعة فريون	٤	١٠
قلعة تبة	٤	—	قلعة مدينة	٥	١١ - ١٠
قلعة عريش	١٠	١١ - ٦	قلعة جنة	١٣	١٠ - ٩
قلعة سويس	٢	١٠ - ٨			

وكما هو واضح من الجدول السابق ، أن القلاع الملحقة بأقاليم مصر خلال هذه الفترة يحتوي كل منها على عدد من البلوكات العسكرية يتراوح بين ٢ و ٢٥ بلوك ، بحيث كان كل بلوك منها يضم من ٢ إلى ١٥ فرد ، وكل بلوك كان يحمل اسم رئيسه . وكانت إدارة شئون الجند المستحفظ في كل قلعة بيد دندار (أبا) يعتبر هو الرئيس الإداري والعسكري للقلعة ، كما كان يساعده في إدارة شئون القلعة ، والقيام بمهامها على أكمل وجه « كتحذا » ، ورؤساء البلوكات . وكان في كل قلعة عدد مختلف من الجاوشية الذين يباشرون تنفيذ جند القلعة لأوامر مركز الأيالة وأوامر الدندار ، وعند آخر من الكتبة للكلفين بتسجيل كل ما يتعلق بمتسوبي كل قلعة من أمور التعيين والعزل والترقية والعلوفات

والصادر والوارد وغيرها . كما يلاحظ تواجد إمام وخطيب ومؤذن في كل قلعة من هذه القلاع (١٣٠) ، وهذا يبين رعاية الدولة لأناء هؤلاء الجند لشعائر الإسلام ونشر الدعوة الإسلامية بين أفراد القوافل التي كانت تمر على هذه القلاع نهاباً وإياباً .

ومن ناحية أخرى ، فقد حرصت الدولة العثمانية على تعيين مشرفين من قبلها مباشرة على القلاع الهامة التابعة لمصر كقلعة الإسكندرية وقلعة جده وقلعة أبى قير وقلعة سائى . فقد بينت نفاثر قلاع مصر ، فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، تواجد حوالى ١٩ فرد من « متفرقة » الدولة فى قلعة الإسكندرية ذات الموقع الهام على البحر المتوسط ، وحوالى ٨ أفراد من هذه الجماعة فى قلعة جدة التى تعتبر الميناء الأول للحرمين الشريفين على البحر الأحمر ، وحوالى ٩ أفراد فى قلعة أبى قير المطلّة على البحر المتوسط أيضاً (١٣١).

وإذا كان الجند الأساسى لمستحفظى قلاع مصر من المشاة ، إلا أننا نصادف فرق من جند الفرسان (السوارى) فى القلاع الموجودة على الطريق البحرى فى الأقاليم كالعريش والقصور وعجروود وخان يونس وقرين ، وذلك حتى يمكن لمستحفظى هذه القلاع تعقب المفسدين وقطاع الطرق فى تلك المناطق (١٣٢) . وكما كان موجوداً بقلعة الجبل بالقاهرة فرق من جند المدفعية ، وفرق « مهتران » يلاحظ وجود أعداداً متفاوتة من هذه الفرق فى قلاع مصر المختلفة وبخاصة فى الإسكندرية وجدة (١٣٣) .

لم تبين لائحة قانون نامه مصر عدد هذه الفرق من مستحفظان القلعة فى أى من بنودها ، إلا أنه يفهم من حكم مرسل من الأستانة إلى أمير أمراء مصر ، بأن تعداد هذه الجماعة قد بلغ ، خلال النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، حوالى ١٠٠٠ مستحفظ ، وقد وصل هذا العدد خلال عام ٩٧٣هـ إلى ١٤٠٠ (١٣٤) ، وفى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، عاد مقدار جند مستحفظى قلعة الجبل بمصر للانخفاض مرة ثانية ، حيث وصل إلى حوالى ١١٣٠ فرد فقط (١٣٥) . أما بالنسبة لعدد أفراد منسوى قلاع مصر المختلفة ، فقد كان يبين مدى أهمية الدور الذى كانت تقوم به هذه أو تلك فى حماية ثغور الدولة . فمثلاً ، فى حين أن وصل عدد جند قلاع الإسكندرية ٢٧٠ ، وجدة ١٥١ فرد ، والعريش

١١٧ ، كان عدد المستحقين في قلعة برج مصطفى باشا لا يتعدى ٢٢ فرد فقط خلال مطلع القرن ١١هـ / ١٧م (١٣٦) .

٥ - جماعة عزبان قلعة مصر :

يبدو لنا إنه لم تظهر تشكيلات جماعة العزب في القلاع بالدولة إلا في النصف الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م ، فقد كانت جماعات جند القابو قولى ، و فرق المشاة التي تعرف باسم « بنى چرى » تقوم بكافة مهام جماعة العزب في الأستانة . فلم يكن يسمح لجند آيى چرى بالزواج طالما هم في خدمة السلطان الخاصة ، فكانوا عزب لا يتزوجون . وكان جماعة العزب حتى ذلك الحين ، تقوم بوظيفة جند للمشاة الخفيف والعمل في أسطول الدولة البحرى (١٣٧) . وهكذا ، لم تغن جماعة مستحقين قلعة مصر التي سمح لأفرادها بالزواج ، لم تغن عن تشكيل جماعة عسكرية لخرى أفرادها من العزب ، وتقيم إقامة دائمة في قلعة الجبل ، ولكن هذه الجماعة كانت أقل درجة من جماعة للمستحقين . وبناء على ذلك ، شكلت جماعة عزب قلعة مصر بموجب قانون نامه مصر ، حيث تقرر منذ البداية عدم دخول أى من أفراد الجراكسة أو العرب فيها (١٣٨) .

لقد كان أفراد هذه الجماعة يُعينون من عزب التُرك ، حيث كان آغا الجماعة يقوم بإبلاغ الأستانة بالوظائف التي شغرت في جماعته ، ويطلب تعيين أفراد كفاء في هذه الأماكن الشاغرة ، وذلك بمعرفة أمير أمراء مصر ولحقته . وعلى هذا النحو ، كان يتم تعيين أفراد مناسبين في جماعة عزب مصر في الديوان الهمايوى ، وبموجب البراءة التي تصدر من الديوان ، والتي كانت ترسل إلى الأفراد المرشحين لهذه الوظائف ، كان كل منهم يتسلم وظيفته ، ويبدأ في مباشرتها (١٣٩) .

وقد حدد قانون نامه مصر مقدار العلوفات التي من المقرر توزيعها على أفراد هذه الجماعة مرة كل ثلاثة أشهر ، عند أول تعيين بثمان آقجات لكل فرد من رؤساء الجماعة ، وبست آقجات لرؤساء فرقهم « لوطه باشيلر » ، وخمس آقجات لكل فرد من الجماعة يومياً . وقد بين لفتر مواجب مصر لعام ١٠١٥هـ ، أن مقدار العلوفات التي كان رؤساء الجماعة يتقاضونها ، كان يتراوح ما بين ٧ و ١٢١ آقجة ، وذلك بحسب خبراتهم وأقدميتهم في الجماعة . أما رؤساء الفرق

فكان كل منهم يتقاضى ما بين ٥ : ٩ ألقآت ، وأفراد الجماعة كانت مواجبهم بين ٤ ألقآت ولا تزيد على ١١ ألقأة ، وذلك بحسب الترققيات التي كانت تمنح لبعضهم (١٤٠). وفي حالة قيام أحد الأفراد للتنسبين للعزب بتقصير أو بذنب ، كانت تقطع علوفته ، حيث يرحل بعد ذلك إلى الأستالة (١٤١) .

لقد كان أفراد جماعة العزب بقلعة مصر يقومون بوظائف شبيهة بما كانت تقوم به جماعة مستحفظان القلعة إلى حد كبير . إلا أن جماعة العزب كانت تعتنى اعتناء خاصاً بتدريب أفرادها على استخدام البنادق والأسلحة النارية ، بحيث كان رؤسائها يقومون بتدريب أفرادهم بصفة دورية (١٤٢) وهكذا ، كانت هذه الجماعة تقوم بوظيفتها في حماية قلعة الجبل ومؤسساتها ، كما كان يكلف بعض أفرادها الأكفاء بمباشرة وظائف « اللشد » ، و « يساقجى » ، في أنحاء مدينة القاهرة (١٤٣) . ومن ناحية أخرى ، كان أفراد هذه الجماعة على رأس الجماعات التي عادة ما تشترك في فرق حراسة قوافل الحاج والإرسالية المصرية ، كما كان يُنتخب من بين أفرادها من يخرج في حملات الدولة أيضاً (١٤٤) .

وكان يأتي على رأس هذه الجماعة ، قائد عسكري وإداري في نفس الوقت يعرف باسم « آغا » . وغالباً ما كان هذا الشخص ينتخب من بين رجال القابو قولى الأمناء ، وأحياناً من بين الأشخاص الأكفاء من نوى الخبرة من جند مصر (١٤٥) . وكان يعاون آغا العزب في إدارة شئون الجماعة إدارياً وعسكرياً « كتحدا » ، ويختار هذا الكتخدا من بين أفراد جماعة العزب أنفسهم ، وبخاصة « جاوش العزب » (١٤٦) . وفي أوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، أصبح لكل جماعة من جماعات العزب كتخدا ينوب عن آغا العزب في جماعته (١٤٧) . كما كان لهذه الجماعة « رؤساء » من نوى الخبرة والنداية ، وذلك علاوة على رؤساء البلوكات التي تتشكل منها جماعات العزب وتتسمى بأسمائهم (١٤٨) . وخلال مطلع هذا القرن أيضاً ، احتوى تشكيل جماعة العزب بمصر على ثمانية عشرة جماعة فرعية ، بحيث كانت كل جماعة تنقسم إلى خمسة بلوكات ، وكل بلوك يحتوى على ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة أفراد (١٤٩) .

وقد قرر قانون نامة مصر عدم زيادة مقدار جماعة عزب مصر عن ٥٠٠ فرد بحال (١٥٠) . ولكن ، مع مطلع النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وصل

عدد أفرادها إلى ٧٠٠ فرد^(١٥١) . وقد أشار مصطفى بن جلال توقيعي الديوان الهمايوني في حاشية نسخة قانون نامه مصر التي حررها بيده بأن عدد أفراد هذه الجماعة لم يُحدد نهائياً في القانون ، وأنه قد صدر الأمر السلطاني بأن يكون عدد عزب مصر (١٠٠٠) فرد ، بحيث لا تتجاوز هذا العدد بحال ، وذلك بعدم تعيين أفراد جُدد في الجماعة إلا إذا حدث محلول فعلاً^(١٥٢) .

ز - جماعة جاويشان مصر :

لقد حرصت الإدارة العثمانية بمصر على إقرار وتثبيت أركان الإدارة الجديدة في الأيالة حرصها على توليد الحكم العثماني تماماً . لذلك لم تتردد الدولة منذ اللحظة الأولى في تعيين جماعة من جاوشية الدركاء العالي الأكفاء للعمل في ديوان مصر العالي ، والإشراف على تنفيذ مقرراته بين الرعية . وهكذا ، تشكلت هذه للجماعة بموجب قرارات قانون نلحه مصر ، بحيث لا يسمح إلا لأفراد جماعتي الكوكللو والتوفنكجي بالانضمام لهذه الجماعة التي عرفت منذ ذلك الحين باسم « جاوشية الديوان العالي »^(١٥٣) . وفي أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وعلى أثر زيادة الأعمال التي كان يكلف بها أفراد هذه الجماعة خارج الديوان العالي . شكّلت جماعة أخرى من الجاوشية لتتولى مباشرة أعمال الأيالة خارج الديوان ، حيث عرفت باسم « جماعة جاوشية مصر » . فكانت هذه الجماعة التي شكّلت أخيراً أقل مرتبة من جماعة جاوشية الديوان ، وأن أفرادها يمكن بالترقية أن ينتسبوا لجماعة جاوشية الديوان^(١٥٤) .

وعلى الرغم من تأكيد القانون الذي شكّلت بمقتضاها هذه الجماعة ، على عدم دخول أي عناصر من الجماعات العسكرية الأخرى ، عدا الكوكللو والتوفنكجي في هذه الجماعة . إلا أنه يلاحظ تجاوز هذا الشرط ، منذ النصف الثاني من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، حيث تمكن بعض أفراد جماعة الهراكسة من الانضمام لجماعة جاوشية مصر^(١٥٥) . وفي أواخر هذا القرن ، فتح الباب للانتساب لهذه الجماعة لإستقبال أصحاب الخبرة والدراية من رجال الدولة العسكريين والإداريين أمثال رؤساء البلوكات والسااحدارية والجاوشنكيرية ، والأمناء ، والمتفرقة بطريق البديل ، وذلك بعد العرض على مركز الدولة والتصديق على هذه التعيينات الجديدة^(١٥٦) . كما كان يمكن لابن المتوفى من الجاوشية أن

يتولى وظيفة أبيه بشرط أن يكون قادراً على تحمل تبعات هذه الوظيفة^(١٥٧) .
وأخيراً ، فتح الباب أمام الراغبين في وظائف الجاوشية من كافة جماعات مصر
العسكرية ، شريطة تعيينهم بملفاتهم التي كانوا يتقاضونها من قبل^(١٥٨) .
وكان هذه التطور نتيجة لما كانت تُعانيه الدولة في ميزانيتها العامة خلال النصف
الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م .

لقد كان أفراد جماعة جاوشية الديوان العالي يباشرون وظائفهم الأساسية
في ديوان مصر العالي ، وبين دواوين الأيالة الأخرى كمراسلين ومنفذين لما كان
يصدر من قرارات ، وذلك بحسب مسئولية كل منهم ودرجته . ويعتبر أفراد هذه
الجماعة والأكفاء منهم من أهم العناصر المصاحبة لأمير مصر أينما ذهب ،
حيث كان وزير مصر يستعملهم في مختلف شئون الأيالة الليرية حسب الحاجة ،
ولما لا ، وهو رئيسهم والمسئول أمام السلطان عن كافة تحركاتهم .

واعتباراً من أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الإدارة العثمانية بمصر في
إستعمال بعض أفراد جماعة الجاوشية الأكفاء في أمانات ومقاطعات الأيالة
المختلفة . وإذا كان قانون نامه مصر قد قرر منح مكافئة لا تزيد عن ١٠ أشرفي
لمن يقوم بمهمة إدارية ما^(١٥٩) ، وذلك علاوة على ما يتقاضونه من علوقات
دورية ، فقد كان من يتولى أمانة أو مقاطعة ميرية من هؤلاء الجاوشية يتولاها
بطريق الإلتزام ، بحيث كانوا يعطون فترة سماح ومهلة لأداء التزاماتهم المالية
عن هذه الأمانات وتلك المقاطعات تقدر بتسعة أشهر . وإذا ما تجاوز أحدهم هذه
المهلة كانت تُنزع منه أمانته ومقاطعته وتوجه لأخر أكفأ^(١٦٠) .

وعلاوة على هذه المهام التي كان يُكلف بها جاوشية مصر داخل الأيالة ، فقد
كان يوجه إليهم العديد من الوظائف العسكرية والإدارية خارج إيالة مصر أيضاً ،
وبالخاصة في ولايات الدولة المجاورة لمصر كالحرمين واليمن والحبشة ، وذلك
كمشرفين على بعض مشروعات الدولة الإنشائية والإدارية في تلك المناطق مثل
بناء مدرسة في مكة المكرمة ، ومتابعة بناء سبيل في الحرمين ، وتوزيع
مخصصات الصرة والحبوب على المستحقين في مكة والمدينة^(١٦١) ، كما كان
يشترك جماعة من الجاوشية ضمن فرق الحراسة التي كانت تشكل لحراسة
الخزينة الإرسالية المصرية المتوجهة إلى الأستانة^(١٦٢) ، وقوافل الحبوب وغيرها
من المواد الغذائية التي كانت تُرسل سنوياً إلى المخازن السلطانية^(١٦٣) .

لقد كانت الإدارة العثمانية تعتنى بمتابعة أداء موظفيها لمستواياتهم ، ولذلك كانت توجه الترقّيات لمن يؤدى مهامه على النحو المطلوب منهم . وكانت ترقّيات جماعة چاوشية مصر عبارة عن علاوة مالية تضاف إلى علوفة صاحب الترقية أو نقل الجاوش إلى جماعة چاوشية الديوان العالى ، أو جماعة چاوشية الدركاء العالى بالأسنانة ، وذلك بحسب بلاء الجاوش وخدمته للدولة فى موقعة (١٦٤) . وفى حالة ظهور التلصير والإهمال من أحد الجاوشية ، كان يعرض أمرهم أولاً على الأسنانة بمعرفة أمير أمراء مصر . حيث كان يصدر القرار بفصلهم أو عقابهم على النحو المناسب (١٦٥) .

وإذا كان المسئول الأول عن هذه الجماعة هو أمير أمراء مصر نفسه الذى كان يشرف على شئونها بمساعدة ناظر الأموال (اللقتردار) ، فإن عملية الانضباط فى هذه الجماعة كانت موجهة إلى أحد أفراد الجاوشية الأكفاء يعرف باسم « كتحدا چاوشية مصر » (١٦٦) . ويصانف فى بعض الوثائق التى تحمل تاريخ ٩٩١هـ ، لقب « باش چاوش » ، وقد تبين بعد المقارنة أن هذا اللقب لم يكن درجة قيادية فى الجماعة ، وإنما كان يطلق على أفراد الجاوشية القدماء من ذوى الخبرة ، حيث كان الجاوش المُستجد يعرف باسم « كوچك چاوش » (أى الجاوش الصغير) (١٦٧) .

لقد تقرر عند تشكيل جماعة چاوشية الديوان العالى بمصر أن يكون عدد هذه الجماعة ٤٠ فرد ، والا يتجاوز أفراد هذه الجماعة هذا العدد بحال (١٦٨) . ولكن ، فى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، ارتفع عند چاوشية مصر ارتفاعاً عظيماً وصل إلى ٤٥٠ فرداً . وعندئذ ، صدر الأمر بتجميع هذا العدد حتى يصل إلى ٨٠ فرد فى مصر ، وهم من عرفوا باسم « چاوشية الديوان العالى - مصر » ، وتعيين العدد الباقى من الجاوشية فى القيام ببعض الأمور الإدارية والمالية فى داخل مصر ، وفى الحرمين الشريفين وفى اليمن والحيفه . وبذلك ظهرت فئة أخرى من هذه الجماعة عرفت باسم « جماعة چاوشية مصر » (١٦٩) . وعلى الرغم من هذه التدابير التى اتخذت لتقليل أعداد هذه الجماعة ، فقد وصلت أعدادها فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، لأكثر من ١٢٠٠ فرد (١٧٠) .

ج - جماعة متفرقة مصر :

لم تشكل جماعة متفرقة ديوان مصر القاهرة بموجب قانون نامة مصر ، كبقية جماعات مصر العسكرية ، وإنما يرجح أن تكون هذه الجماعة قد استحدثت بهدف إداري بحث في أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م . والمتتبع لاسم جماعة متفرقة مصر في نفاثر الرؤوس والتعيينات في الدولة وفي الديوان الهمايوني ، لن يجد أي أثر يُشير إلى هذه الجملة من قريب أو من بعيد بين بقية جماعات مصر العسكرية ، وذلك حتى أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م . ففي العرض الذي يحمل توقيع أمير أمراء مصر خاتم سليمان باشا (٩٤٥هـ) ، لم يذكر الوزير اسم جماعة المتفرقة بين الجماعات المشتركة من جند مصر في حملة الدولة على اليمن (١٧١) ، كما لم يصادف اسم هذه الجماعة بين الجند المصري المتوجه إلى اليمن أيضاً في الحكم المرسل من الأمثلة إلى أمير أمراء مصر ودفترداره ويحمل تاريخ ٩٥١هـ (١٧٢) . وأول قيد يبيّن تعيين أحد جاوشية مصر في وظيفة متفرقة مصر ، صولف في إحدى نفاثر الرؤوس يحمل تاريخ ٩٥٤هـ ، وهذا هو أول قيد يحمل اسم جماعة عسكرية بمصر تحمل اسم « جماعة متفرقة مصر » (١٧٣) .

والنتيجة التي نخلص إليها مما تقدم تُبين لنا أنه من المحتمل أن تكون جماعة متفرقة مصر قد شكّلت بين عامي ٩٥٢ و ٩٥٣هـ . وربما أن هذه الجماعة عند بداية تشكيلها لم تكن مكلفة بالاشتراك في حملات الدولة مع بقية جند مصر . وأنها كانت تباشر خدماتها في ديوان مصر فقط ؛ ولذلك ، لم نعثر على قيد يشير إلى جماعة متفرقة مصر بين جماعات مصر العسكرية الأخرى أو حتى قيد يشير إلى عملية تعيين واحدة تشير إلى هذه الجماعة قبل عام ٩٥٤هـ .

لقد كانت وظيفة المتفرقة بمصر عادة ما تُوجه إلى أبناء الأمراء (١٧٤) ، وإلى الأشخاص الأكفاء في جماعات مصر العسكرية المختلفة عنا جماعتى مستحفظان مصر وعزبان مصر ، حيث يُصادف في نفاثر التعيينات قيود كثيرة حول تعيين الأفراد الأكفاء من جماعة الكوكلكو والچراکسة ، وآتلو توفنكچى ، حتى الجاوشية في الوظائف للحلولة عن جماعة متفرقة مصر . كما كانت توجه هذه الوظيفة أحياناً لبعض المنتسبين للجماعات العسكرية في بعض ولايات الدولة

الأخرى(١٧٦) ، وبعض عسكر النركاه العالى بالأستانة ، وذلك بطريق المبادلة(١٧٧) ، وبعض إدارى الدولة الذين قاموا بإنجازات هامة فى المهام المكلفين بها ، وذلك بطريق الترقية(١٧٨) .

لم يكن يتم تعيين أحد المرشحين لوظائف فى جماعة متفرقة مصر ، إلا بعد أن يشفر عدد مماثل لهذه الوظائف فى الجماعة نفسها . وكانت وظيفة متفرقة مصر تُشفر لأسباب متعددة منها وفاة أحد أفراد المتفرقة أو ترقيته إلى منصب آخر أو عصيانه الأوامر المكلف بتنفيذها(١٧٩) . وعندما كانت تُشفر أحد هذه الوظائف ، كانت توجه لوليد من المرشحين لها بموجب عرض أحد رجال الدولة من الأمراء على مركز الدولة . وعلى أثر تصديق الديوان الهمايونى على هذا العرض كانت تصدر براءة التعيين إلى أمير أمراء مصر مباشرة(١٨٠) .

لقد كانت العلوفات التى كان يتقاضاها أفراد هذه الجماعة تختلف باختلاف مراتبهم ودرجاتهم قبل انتسابهم لهذه الجماعة ، حيث ثبت ذلك من خلال دفاتر تعيينات المتفرقة . فهذا أحد أفراد الكوكلكو بمصر يتقاضى ١٢ آقجة علوفة يومية(١٨١) ، وذلك جبه جى باشى مصر السابق يتقاضى ٣٠ آقجة(١٨٢) ، وهذا ناظر النظار ، السابق فى اليمين يتسلم علوفة قدرها ٧٠ آقجة .. إلخ(١٨٣) . وكانت علوفات جند المتفرقة الموجودون فى مهام خارج مصر ، كانت تسلم لوكلائهم فى القاهرة(١٨٤) . أما الذين ليس لهم وكلاء فى القاهرة ، ومكلفين بمهام خارج القاهرة ، فلم يتعرض أحد لعلوفاتهم حتى تنقضى للدة المحددة لهم وهى تسعة أشهر(١٨٥) .

لقد كانت مكانة مصر الهامة لدى الدولة ، وصلاحيات أمير أمراء مصر الواسعة فى إدارة شئون أقاليم مصر والإشراف على مصالح الدولة فى منطقة الشرق الإسلامى ، وتنفيذ سياستها فى هذه المنطقة ، سبباً فى مضاعفة أعمال ديوان مصر العالى ، مما دعا الدولة لتشكيل جماعة شبه عسكرية من نوى الخبرة من رجال الدولة لمباشرة أوامر الدولة فى مصر فى المنطقة . وهكذا ، تنوعت المهام التى كان أمير أمراء مصر يكلف بها جند المتفرقة سواء فى مصر نفسها أو فى ولايات الدولة للجاورة لها ، ما بين مهام إدارية وأخرى عسكرية . فكانوا يُكلفون بمهام مختلفة فى ديوان مصر العالى مثل « كتابة الديوان »

« تنكرة جى الديوان » « مهماندار الديوان » ، « قجوجى باشى » (رئيس بوابين
السرائى) ، وغيرها (١٨٦) .

وقد كان بعض أفراد المتفرقة الأكفاء يقومون بمهام مزبوجة فى إدارة بعض
الوظائف فى وقت واحد ، حيث كانت توجه إليهم بعض المقاطعات بطريق الالتزام
مقابل قيامهم بوظائفهم فى ديوان مصر العالى ، وذلك بدلاً من تقاضى العلوقة
المقررة لهم (١٨٧) . ولما زاد عدد أفراد جماعة المتفرقة ، بدلت الدولة فى استعمالهم
لتحصيل الأموال الميرية عن أمانات ومقاطعات مصر المختلفة ، حيث كانت تُوجه
إليهم هذه الأمانات وتلك المقاطعات بطريق الالتزام (١٨٧) . إلا أن هذه المهام الإدارية
التي كان يباشروها أفراد المتفرقة ، لم تكن لتشغلهم أو لتمنعهم عن الإشتراك فى
حملات الدولة العسكرية ، وذلك نون التعرض لمقاطعاتهم وأماناتهم بمصر (١٨٩) .
ومن المعلوم أن وظائف تحصيل المال الميرى كانت توجه فى بداية دخول مصر
تحت الإدارة العثمانية ، إلى بعض رجال الدولة الأكفاء ، حيث حلت جماعة
الهاوشية ثم جماعة المتفرقة بمصر بعد ذلك محل هؤلاء تدريجياً على النحو
الآتى الذكر .

لقد ارتبطت إدارة منطقة الحرمين الشريفين المالية ، منذ دخولها تحت الحكم
العثمانى ، ارتبطت بأهالة مصر ، حيث كان أمير أمراء مصر يقوم بتنفيذ الأوامر
السلطانية فى الحرمين ، كما يعرض حاجة هذه المنطقة للتعيينات ، فكانت الدولة
تقر اقتراحاته . وكانت معظم الوظائف الإدارية فى الحرمين ، فى البداية توجه
لرجال الدولة ، حيث كانوا يُعينون من الأستانة مباشرة بموجب عرض أمير
أمراء مصر . ولكن ، فى أواسط القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، بدلت هذه الوظائف الإدارية
الهامة مثل « نظارة الحرمين الشريفين » ، و « مشيخة الحرم » ، بدأت توجه إلى
أشخاص معتمدين لكفاء من جماعة متفرقة مصر بترشيح من أمير أمراء مصر
مباشرة (١٩٠) . وكما كان أفراد جماعة متفرقة مصر يشتركون فى حملات الدولة
فى المنطقة ، كانوا أيضاً يُكلفون كبقية جماعات مصر العسكرية بخدمات الحماية
فى الحرمين الشريفين وفى أهالة اليمن وأهالة الحبشة (١٩١) ، وبالإشتراك فى
الفرق العسكرية المعدة لإصطحاب الخزينة الإرسالية للمصرية إلى الأستانة (١٩٢) .
وكان الأفراد الأكفاء المعتمدين من هذه الجماعة توجه إليهم أحياناً مهام قيادة

«سردارية» قافلة الخزينة الإرسالية المتوجهة إلى الأستانة (١٩٣)، وأحياناً مهمة رئاسة قافلة الصّرة المصرية المتوجهة للحرمين ، أو القيام بوظيفة كتابة الصّرة والإشراف على نقاتها ومحاسبتها (١٩٤)، أو الإشراف على إنشاء سبل للمياه على طول الطريق الموصل للحرمين (١٩٥) .

لقد كان أمير أمراء مصر يتابع قيام متفرقة مصر بالمهام الموكلة إليهم على النحو المطلوب ، حيث كان يرفع إلى الأستانة تقاريره عن يقوم منهم بالتفوق في أداء واجبه بحملية اللال الميرى ، ويرشح الأكفاء من المتفرقة لنيل ترقية تناسب مع ما قاموا به من واجب تجاه الدولة (١٩٦) . ولم تكن العلاقة بين أفراد متفرقة مصر وبين مركز الدولة مقطوعة قط ، حيث كان بعض أفراد المتفرقة يقومون بعرض إنجازاتهم على الأستانة مباشرة ، ويبان الحال الذى وصلوا اليه على الرغم من ذلك ، عندئذ كانت الأوامر تصدر لأمير أمراء مصر بتعيين الترقيات المناسبة لهؤلاء الأشخاص (١٩٧) . وكانت هذه الترقيات تمنح للمستحقين من المتفرقة إما على شكل علاوات تضاف الى علوفة كل منهم (١٩٨)، أو بتعيين مقاطعة تيمار أو زعامت لهم بدلاً من علوفاتهم (١٩٩) ، أو بترقيتهم لمرتبة من مراتب جند الدركاء العالى مثل متفرقة الدركاء ، أو سياهية الدركاء ، أو سلاحدارية الدركاء ، أو جاوشية الدركاء العالى (٢٠٠) . أما بالنسبة للعلاوات التى تضاف على علوفاتهم الأساسية ، فكانت تخصص لهم من علوفات الوظائف المحلولة فقط (٢٠١) . ولما كانت إيالة مصر لا تتبع التيمار ، بل تتبع نظام الساليان ، فإنه عندما توجه لأحد متفرقة مصر إحدى مقاطعات التيمار أو الزعامت ، كان يشترط أن تكون هذه المقاطعة فى إحدى إيالات الدولة التى تتبع نظام التيمار (٢٠٢) .

لم تكن جماعة متفرقة مصر تنقسم إلى بلوكات أو جماعات كبقية الجماعات العسكرية الأخرى بمصر ، وبالتالي لم يكن لها رؤساء بلوكات أو لغوات ، بل كانت إدارة هذه الجماعة ومعاملاتها تجري بواسطة كتبة المتفرقة ، وتحت الإشراف المباشر لأمير أمراء مصر (٢٠٣) .

وقد بلغ تعداد هذه الجماعة فى أواسط القرن ١٠هـ/١٦م ، خمسون فرداً . إلا أن هذا العدد زاد زيادة كبيرة فى أواخر القرن ، حتى زاد عددهم عن عدد

متفرقة الدركاء العالي في الاستانه . وقد بينَ دفتر موابب جماعة متفرقة مصر لعام ١٠١٤ هـ ان اعداد افراد هذه الجماعة الذين كانوا يباشرون وظائفهم داخل الالة وخارجها حوالي ٢٠٠٠ فرداً (٢٠٤) . وهكذا ، اتخذت الادارة المركزية قرارات صارمه لخفض عدد افراد هذه الجماعة ، منذ منتصف القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، ولكن دون جدوى (٢٠٥) .

ط - جند الدركاء العالي في الالة مصر :

قبل ان يغادر السلطان سليم خان الأول مصر ، خلف وراءه اعداداً كافية من جنود ينس جري وسهامية الدركاء العالي (قابو قولى) لدعم الإدارة الجديدة في مصر ، ومتابعة سير الأمور في الالة في هذه المرحلة الإنتقالية من الحكم العثماني لمصر . ولم يكن هؤلاء الجند مستقرين في مصر بصفة دائمة ، وإنما كانوا يستبدلون بطريق المناوبة . إلا أن الحالة غير المستقرة التي كانت تمر بها مصر خلال هذه الفترة ، كانت تستدعى تشكيلاً عسكرياً مستقراً في الالة مصر لمواجهة أي تطور يحدث في هذه المرحلة . وهكذا ، صدرت الأوامر من مركز الدولة بتعيين مجموعات كافية من جند الدركاء العالي كانت هي نواة الجماعات العسكرية في الالة مصر ، تلك التي تشكلت بموجب قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ (٢٠٦) .

وعقب ضم الدولة العثمانية للمناطق المجاورة لمصر في اليمن وفي الحبشة ، وتولى أمير أمراء مصر متابعة سير الأمور في هذه النواحي ، والإشراف على الإدارة العثمانية بها بسبب بُعد هذه الولايات عن مركز الدولة في استانبول ، كانت الإدارة المركزية تكلف إنارتها في الالة مصر بسد كافة الاحتياجات الميرية لهذه الولايات وتقديم كافة المساعدات الإدارية والمالية والعسكرية لها في الوقت المناسب ، وذلك لتعذر إيفاء مركز الدولة بهذه الاحتياجات في الوقت المناسب نظراً لبعد المسافة عنها . ولما كانت المناطق التي ضمت حديثاً من اليمن والحبشة غير مستقرة وكثيرة الإضطرابات وحركات العصيان ، فقد كانت الأوامر تصدر لأمير أمراء مصر من وقت لآخر بتجريد الحملات للمشكلة من جند الالة مصر للقيام بمهمة القضاء على هذه الحركات وحماية الإدارة العثمانية في هذه الولايات . فلما تم اختام سليمان باشا فتح ميناء عدن وضمه للإدارة العثمانية ،

صدر الأمر لأمير أمراء مصر آنذاك بأعداد حملة عسكرية تتشكل من ١٠٠ فرد كوكلكو ، و ١٠٠ آخرين من أتو توفنكجي ، و ١٠٠ من الجراكسة ، و ١٠٠ من مستحفظي القلعة ، و ١٠٠ من عزب للقلعة ، تمت قيادة برهام بك من أمراء مصر المحافظين ، وذلك لحماية ميناء عدن (٢٠٧) . ومنذ ذلك الحين ، لم تهدأ الأحوال في اليمن ، فما تكاد تنتهي حركة عصيان للعربان هناك حتى تبدأ حركة أخرى ، حيث كان يعين مقدار كاف من عسكر مصر لمواجهة هذه الحركات من وقت لآخر (٢٠٨) .

وهكذا ، كانت الإدارة المركزية تقوم بتعيين مقداراً مناسباً من جند الدركاء العالي ليحل محل العسكر المصري الذي خرج في مهام خارج أقاليم مصر ، وذلك للقيام بمختلف الوظائف التي كانوا يقومون بها ، وسد العجز الإداري والعسكري في الأقاليم نتيجة خروج هؤلاء العسكر ، حيث كان يتقرر بقائهم في مصر حتى عودة الجند المصري من المهمة المكلف بها . وقد أكد هذا المعنى الحكم الذي أُرسل إلى « علوفة جي باشي » المتوجه إلى مصر مع جند الدركاء العالي على النحو التالي :

« .. لقد كانت العادة القديمة ، أنه عند تعيين عسكر مصر للقيام بإحدى خدمات الدولة ، كانت تُرسل طائفة من الجند من مركز السلطنة لحراسة مصر ، وحتى عودة جند مصر ، كان أمير أمراء مصر يقوم باستعمال ١٠٠ فرد أو ٥٠ فرد من جنود الدركاء العالي لحماية بنادر الإسكندرية ودمياط ورشيد ، وللقيام بكافة الخدمات الميرية التي كان يقوم بها العسكر المصري .. » (٢٠٩) .

وعندما كان يتقرر تعيين العدد المطلوب من جند الدركاء العالي للمتوجه إلى مصر ، كان يعين عليه قائداً ذا تجربة ورياسة ، وتصدر الأوامر إلى أغا اليمن جرى بتوزيع البنادق والأسلحة والمهمات اللازمة عليهم ، أي على الجنود المقرر خروجهم إلى مصر ، حيث كان يسجل كل ما يخص كل جندي في دفاتره بالتفصيل ، فتوضع نسخة من هذه الدفاتر في الديوان الهمايوني ، وترسل نسخة أخرى منها إلى أقاليم مصر بصحبة الجنود (٢١٠) . وقبل خروج جند الدركاء

العالى إلى الطريق ، كانت تُرسل الأوامر اللازمة إلى أمراء موانئ الدولة المنتشرة على طول الطريق الذى يجتازه هؤلاء الجنود حتى توفر لهم كافة احتياجاتهم ، وتيسر لهم الوصول إلى مصر فى أسرع وقت ممكن(٢١١) .

وعلى أثر وصول جند الدركاء العالى إلى مصر ، يقوم أمير أمراء مصر بنفسه باستئجار المنازل التى اعتادوا الإقامة فيها ، خلال هذه الفترة التى سيمكثوها بمصر من أصحابها(٢١٢) ، ويسرع بتوفير احتياجاتهم اللازمة وضروريات معاشهم من أسواق القاهرة من أموالهم الخاصة(٢١٣) . ويعد أن تستقر أحوال الجنود الجند يقوم أمير أمراء مصر بتوزيع جند الدركاء العالى حسب الحاجة إليهم على ولايات مصر وبناشرها المختلفة ومؤسساتها الهامة فى القاهرة لحمايتها ، وللمحافظة على الشؤون للميرية للدولة وتأمين سير إنارتها على النحو المطلوب دون خلل ، وذلك حتى عوكة جند مصر من مهمته(٢١٤) . ولم يكن أمير أمراء مصر يقوم بتوجيه إحدى وظائف مصر الميرية إلى أي من جند الدركاء العالى إلا بعد عرض الأمر على الأستانة مفصلاً أولاً ، حيث كان يحصل على إذن باستخدام هذا الجندى فى وظيفة محددة من وظائف الآلية الميرية(٢١٥) . وكان يأتى على رأس الوظائف التى كان يكلف بها جند الدركاء العالى بمصر ، تحصيل المال للميرى(٢١٦) ، والتصرف فى بعض الأمانات والمقاطعات المختلفة مثل أمانة غلال جرجة ، وتركه منفلول ، والغلال للميرى فى بولاق ، وبيت المال بمصر .. الخ(٢١٧) ، وإيضاً الشؤون الإدارية المختلفة فى آيالة مصر(٢١٨) .

وقبل تحرك جند الدركاء العالى من الأستانة متوجهاً إلى مصر ، كانت علوفاتهم تسلم مع نفقاتها المفصلة من الخزينة العامرة إلى القائد ، حيث كانت تُرسل الأوامر فى نفس الوقت إلى أمير أمراء مصر للإشراف على توزيع هذه العلوفات على المستحقين(٢١٩) . وإحياناً ما كان يصدر الأمر إلى أمير أمراء مصر بتوزيع هذه العلوفات من الخزينة الإرسالية بموجب الدفاتر المرسلة . وهكذا ، كان أمير الأمراء عندما يحين وقت توزيع العلوفات يعقد نيوانه ، ويشرف على حصر الحاضرين والغائبين من هؤلاء الجند ، فيأمر بتوزيع علوفات الحاضرين

بمعرفة قائدهم وبموجب الدفاتر المرسلة من الأستانة ، وتعود علوفات غير الحاضرين منهم إلى الخزينة المصرية بموجب دفتر ، حيث يقوم بعد ذلك برفع تقريره المفصل إلى الأستانة يبين فيه عدد الجنود الذين وصلوا فعلاً إلى مصر ، ومقدار العلوفات التي وزعت عليهم ، وعدد الذين لم يصلوا إلى مصر (٢٢٠). وطبقاً لما جاء في دفتر مواجب « غلمان دركاه عالي » في مصر لعام ١٠١٤ هـ ، يلاحظ أن الجماعات التي كانت تباشر وظائفها في مصر من جند الدركاه ، كانوا عادة ما يُختارون من المتفرقة والجاوشية وأبناء السهامية والساكنانية واليمني جري ، كما كان يصانف أحياناً أفراداً من الصوباشية والجهبية ومتقاعدي الدركاه يباشرون بعض الأعمال في إيالة مصر (٢٢١) .

وعندما كانت مدة خدمة هؤلاء العسكر في مصر تصل إلى نهايتها ، كان أمير أمراء مصر يقوم بمعرفة رؤساء هذه الجماعات بحصر أعدادهم مرة ثانية ، حيث توزع عليهم بقايا علوفاتهم ، ويُحرر بذلك كله دفترًا مفصلاً ، مبيناً فيه الأعداد الباقية في مصر من جند الدركاه ، وعن أي شهر أخذ هؤلاء مواجبهم وعلوفاتهم ، فتُرسل صورة من هذا الدفتر إلى الأستانة بصحبة هؤلاء الجند (٢٢٢) .

وعندما كان يتوفى أحد جنود الدركاه الموجود بمصر أثناء قيامه بمهامه ، كان أمير أمراء مصر يُسرع بعرض أمره على مركز الدولة بمعرفة قائمقام أغا اليمنى جري بمصر ، حيث كان الديوان الهمايوني يقر تعيين ناظرًا لحصر متروكات المتوفى وتسليمها . وبعد قيام الناظر المذكور بتحصيل كافة المخلّفات وبيع غير المتقول منها بحسب الأسعار المدرجة في دفتر المخلّفات ، يضع الأموال المتحصلة في أكياس مناسبة ، وتختتم مع نفاتها ، حيث يرسلها جميعاً إلى أغا يني جري الدركاه بالأستانة . هذا إذا لم يظهر للمتوفى ورثة شرعيين ، حيث تصانر جميع متروكاته إلى خزينة الدولة الميرية بعد الإيفاء بوصيته الشرعية . أما إذا ظهر ورثة ، كانت تؤدي أولاً حقوقهم الشرعية ، ووصية المتوفى ، ثم يؤول ما تبقى بعد ذلك إلى الخزينة العامة (٢٢٣) .

لقد كانت الإدارة العثمانية تستهدف من عملية إرسال خدم الدركاه العالي إلى إيالة مصر ، توفير حالة من الهدوء والاستقرار في أنحاء البلاد ، والقضاء على كل محاولات إثارة الفتنة في الأيالة أثناء غياب جند مصر خارج الأيالة . ومن ناحية أخرى ، كانت الإدارة المركزية ترغب في أن يكون لرجالها الخواص من جند الدركاه العالي الخبرة والدراية في العمل في هذه المناطق بعيداً عن مركز السلطة . والواقع أن عسكر الدركاه العالي بمصر ، لم يكن في وقت من الأوقات على درجة من التفاهم مع أفراد الجماعات العسكرية الذين بقوا بمصر ، والذين كانوا أقل من جند الدركاه العالي مرتبة ودرجة . وكانت الشكاوى من أمير أمراء مصر تتكرر من جند الدركاه ، بسبب عصيانهم أوامره عندما كان يأمرهم بأداء بعض المهام في الأيالة ، حيث كانوا يدّعون بأنهم خضم الباب العالي ، وأنهم لا يقومون إلا بالمهام التي تتعلق بالباب العالي فقط (٢٢٤) . وهكذا ، كان هؤلاء الجند يتسببون في أحيان كثيرة في إلحاق الفوضى والاضطراب بمؤسسات الأيالة ، الأمر الذي استدعى تدخل مركز الدولة لأكثر من مرة لدى أمير أمراء مصر ، حيث كانت تصدر له الأوامر بضرورة استمالة هؤلاء الجند على النحو المناسب ، والتوفيق بينهم وبين عسكر مصر حتى يتم التعاون فيما بينهم لأداء واجبهم ، ويمنعهم عما يقومون به من التمرد على الأهالي ، ومكافئة المطيع منهم على الشكل اللائق . وفي حالة استمرار هؤلاء الجند في سيرتهم هذه ، كان أمير الأمراء يقوم بتحرير دفتر مفصلاً يتضمن أسماء المشاغبين منهم وأوصانهم ، وعرضه على الأستانة ، حيث تصدر الأوامر بعقاب المشاغبين بمعرفة أشرافهم المرافقين لهم بمصر (٢٢٥) . وعلى الرغم من تحذيرات الأستانة التي عادة ما كان يعلنها أمير الأمراء على جند الدركاه ، وتهديد غير المطيعين منهم بأشد العقوبات (٢٢٦) ، كانت تمديداتهم على الأهالي في ازدياد ، فكانت تعرض أموالهم على المحكمة ، وتطبق عليهم الجزاءات المناسبة بمعرفة أحد رؤسائهم من جماعة البيئي چرى ، وإلا كان يُعرض الأمر مفصلاً على الأستانة (٢٢٧) .

وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأ خدم الدركاه العالي للمعنيين في بعض حملات الدولة ، بذوا في الحصول على براءات بطرق ملتوية تسمح لهم بالتوجه

إلى مصر ، وذلك تهريباً من الخروج فى حملات الدولة ، الأمر الذى جعل الإدارة المركزية تستقصى أحوال هؤلاء الجند فى مصر من أمير أمراء مصر ، وتطلب منه بيان الأعداد التى يستخدمها من عسكر الدركاه العالى ، والمقدار الذى يمكنه الاستغناء عنه منهم ، حيث يقوم على الفور بقطع صلة من ليس لهم وظائف فى مصر بالميرى ، وإرسالهم مع علوفاتهم إلى الأستانة (٢٢٨) . وقد تكررت مثل هذه الأوامر ، أكثر من مرة على أثر تزايد أعداد خدم الدركاه العالى بمصر ، حيث أدّى هذا لنقص الخزينة الإرسالية المصرية إلى الأستانة ، إذ أن علوفات هؤلاء العسكر كانت توزع من هذه الخزينة مباشرة (٢٢٩) .

وهكذا ، أصبح عسكر الدركاه العالى (قابو قولى) الذى كان أحد أهم عوامل قوة الدولة وازدهارها ، أصبح اعتباراً من أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بما سببه فى الدولة وفى مختلف أقاليمها من فوضى وعدم استقرار ، من أهم العوامل التى فتحت الطريق لتأخر الدولة ولانحطاطها .

س - جماعة قول اوغلى وجماعة قول قاريننداهى (*) فى أقاليم مصر :

لقد شعرت الدولة العثمانية ، خلال النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بالحاجة الماسة لأعداد متزايدة من الجنود ، وذلك بسبب تزايد حركات العصيان المتتالية فى الولايات الشرقية ، تلك الحركات التى عانى منها كثيراً جند مصر المناوب فى اليمن والحبشة ، حيث كانوا يواجهون ظروفاً قاسية فى تلك النواحي وعصاة شديدي المراس ، مما جعل الكثير منهم يتهرب من حملات الدولة فى تلك المناطق (٢٣٠) . وهكذا ، بدأت الدولة فى استعمال المذبذبين من الجنود فى مثل هذه المهام الصعبة ، وإرسالهم للقيام بوظائفهم فى المنفى ، حيث كانت تقطع علوفات من يرفض القيام بواجبه فى تلك المناطق . ولكن ، سياسة الدولة هذه لم تنجح بين جنود الدركاه العالى أو جنود أقاليم مصر ، الأمر الذى جعل الإدارة المركزية

(*) كلمة « قول » تركية الأصل وتعنى الخادم أو العبد ، و « اوغلى » تعنى ابن ، فتكون « قول اوغلى » أى أبناء الخدم وكلمة « قارينداهى » تعنى الأخ والشقيق ، فتكون « قول قارينداهى » تعنى إخوة الخدم .

تشرع في استحداث جماعتين عسكريتين لمواجهة مثل هذه الاحتياجات المتزايدة من الجند في تلك المناطق المضطربة ، إذ شكَّلت هاتان الجماعتان من اقرباء عسكر الدركاه العالي ، واشترط على من ينضم إليهما أن يباشر مهامه في ولايات الدولة المضطربة . وقد عُرِفَت الجماعة الأولى باسم « قول لوغلي » أي أبناء الخدم ، والجماعة الثانية عرفت باسم « قول قارينداشي » أي اخوة الخدم (٢٣١) .

وقد كان مركز جماعتي قول لوغلي وقول قارينداشي لولاية مصر ، حيث كان الجنود يتناوبون العمل في ولايات الدولة الشرقية وبخاصة اليمن والحبشة وطرابلس غرب ، كل ثلاث سنوات مرة ، ثم يعودون بعد ذلك إلى مقرهم في مصر (٢٣٢) . وإذا كانت الوثائق قد صرحت بأعداد قول لوغلي وقول قارينداشي الذين يباشرون أعمالهم في اليمن ، حيث بلغوا ٨٠٠ فرد ، إلا أن الأعداد التي كانت تباشر وظائفها في ولايات الدولة الأخرى ، كانت تخضع للتنسيق بين أمير أمراء تلك الإيالة وأمير أمراء مصر بنفسه (٢٣٣) .

وكانت هاتين الجماعتين تعاملان معاملة جند الدركاه العالي من ناحية أمورهم المالية ، حيث كان أفرادها يتقاضون علوفاتهم قبل خروجهم من الأستانة لمدة ستة أشهر كاملة ، علاوة على توفير كافة احتياجاتهم الأخرى . وخلال فترة إقامتهم في المنطقة المعيّنين فيها ، كانوا يتقاضون علوفاتهم وكافة احتياجاتهم من الخزينة الإرسالية المصرية مباشرة (٢٣٤) .

جنود إيالة مصر في حملات الدولة :

ذكرنا آنفاً أنه بموجب قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ . تم تشكيل جماعات عسكرية متنوعة مرتبطة بإيالة مصر لتقوم بمهامها في هذه الإيالة وفي المنطقة . وقد اضطلعت هذه الجماعات بالقيام بحراسة الحدود الجنوبية للدولة ، وحماية الطرق البحرية والبحرية في المنطقة ، والقضاء على حركات العصيان في إيالة مصر وولايات الدولة المجاورة لها . وهكذا ، تتخضع معالم وظائف محلية لجند مصر ، وأخرى غير محلية .

لقد كان أمير أمراء مصر ، القائد العام لهذه الجماعات العسكرية ، والمفوض

الإنارى المطلق فى الأيالة . ولذلك كانت حماية إيالة مصر وتوطيد الإستقرار والأمن فى أرجاء ولاياتها من أهم الواجبات المستول عنها أمام الإدارة المركزية للدولة . فعند ظهور أى حركة تمرد وعصيان سواء فى مركز الأيالة أو فى الولايات ، كان وزير مصر يُسرع بإعداد وتجريد حملة ينتخب أفرادها من بين جميع جماعات مصر العسكرية ، عدا جماعة المستحفظان إلا للضرورة القصوى ، وذلك تحت قيادة بعض الأمراء المحافظين الأكفاء (٢٣٥) . كثيراً ما كان يكلف بعض الكشاف عن ذوى الدراية والخبرة فى معالجة مثل هذه الحركات بإعداد جندهم الخاص للخروج على رأس هذه الحملات (٢٣٦) .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن حركات التمرد والعصيان فى مصر ، كانت فى البداية تقوم بها جماعات الهرakse من بقايا المماليك ، وبعض قبائل البدو من العريان ، ولكنها اقتصرت بعد أن انخرط الهرakse فى الإدارة العثمانية بمصر ، على الحركات التى كان يقوم بها قبائل العريان هنا وهناك ؛ حيث كان أمير أمراء مصر يقوم بتكليف كُشاف الولايات الذين كانت لهم دراية بمعاملات هذه القبائل ، تكليفهم بالقضاء على مثل هذه الحركات على الشكل المناسب . وعندئذ ، كان يُكلف بعض الأمراء المعتمدين بحماية ولايات هؤلاء الكُشاف حتى عودتهم . وفى عهد أمير أمراء مصر أحمد باشا (٩٩٩ - ١٠٠٣ هـ) ، قام عربان غزالة بقطع الطريق بين القاهرة وبولاق وقاموا بالسطو على المارة فى تلك النواحي وتجريدهم من ممتلكاتهم ، وقتل عدة أفراد ، مما أشاع الفتنة فى القاهرة . وهنا ، قام أمير أمراء مصر بتجريد حملة عسكرية بقيادة كاشف قليوب وكاشف الفيوم وكاشف البهنسة ، وكاشف المنيا ، وكاشف منفلوط ، وعين عليهم جميعاً كاشف الغربية حكيم زاده وأرسلها إلى العصاة ، وحتى لا يشيع اضطراب فى البلاد بغياب هؤلاء الكُشاف عن ولاياتهم ، كلف محمود بك ، وعثمان بك ، وحسن بك ، ومصطفى بك ، وكاشف الجيزة عدلى زاده بحماية ولايات هؤلاء الكُشاف . وهكذا ، قضى على حركة التمرد وقتل من للتمرديين ما يزيد عن ألفين فرد (٢٣٧) .

ونظراً للمهام العظيمة التى كان أمير أمراء مصر يقوم بها فى إدارة شئون

الدولة فى مصر وفى المنطقة ، لم يكن يُكلف بالاشتراك فى حملات الدولة العسكرية بصفة عامة . ولكن ، كان لأمير أمراء مصر دور هام آخر ينتظره بمركز الأيالة بالقاهرة ، إذ كان يتلقى أوامر الدولة بإعداد نخبة من أفراد الجماعات العسكرية بمصر للإشتراك فى حملات الدولة العسكرية . وعندئذ ، كان يقوم بإعداد العسكر المطلوب بحيث لا يؤثر اختياريهم فيما يقوم به هؤلاء الجند من أمور حراسة وأعمال إدارية ميرية أخرى فى الإيالة . وفى عام ٩٧٦هـ ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بتوفير ٢٠٠٠ محارب من أجل حملة اليمن بحيث يكون اختياريهم على النحو التالى : ٤٠٠ متفرقة ، ٢٠٠ جوارش ، و ١٢٠٠ سوارى (كوكلو ، وتوفنكسى) ، و ٢٠٠ من اتباع الأمراء والأغوات ، وإتمام العدد المطلوب بتوفير أعداد ٦٠٠ نفر من جند قول قوانشى ، و ٤٠٠ فرد من مستحفظين وعزب قلعة مصر للضرورة (٢٣٨) . وكان أمير أمراء مصر يُعين على رأس هذه التجريدة ، كل من يستطيع حمل السلاح من أمراء مصر السناجق ، ولا يبقى فى مصر إلا غير القادرين على الحرب من المتقاعدین وغيرهم (٢٣٩) .

وكان على أمير أمراء مصر توفير إحتياجات هؤلاء الجند من أسلحة ومؤن وزخائر ووسائل نقل ، وتوزيع علوفاتهم . وعموماً ، كان لفرد الجنود المميين فى حملات الدولة الخارجية مسلحون عادة بالبناق . وما كان يزيد وينقص فى مثل هذه الجيوش أعداد الفرسان وأعداد المشاة ، وذلك بحسب طبيعة الأرض التى ستتوجه إليها الحملة ، والخطة التى ستتبعها الدولة فى المواجهة . فقد تقرر تعيين جملين لكل فارس من السوارى المشتركين فى حملة اليمن ، ولكن ، لما تعذر توفير عدد كبير من هذه الجمال ، ولصعوبة نقل هذا الجيش العظيم إلى اليمن ، غيرت القيادة المركزية خططها ، وأصدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بزيادة عدد المشاة ، وتخفيض عدد السوارى المقرر تعيينهم على حملة اليمن (٢٤٠) .

ويعد أن يتم أمير أمراء مصر أعداد الجند المطلوب ، ويوزع عليهم علوفاتهم وإحتياجاتهم ، يتقدم هذا الجيش فى موكب مهيب ، لتوديع أفراداه ، وعند منزل الخانكة على حدود مصر الشرقية ، يقيم مخيم ، ويشرف على إحصاء الجند

الخارج إلى الحملة بموجب بقاتر الديوان ، ويقوم فيهم خطيباً ، حيث يوصيهم بالتقوى ، واطاعة الأوامر ، ويحذرهم من العصيان والخروج على السلطان . ويروى البكرى الكيفية التي خرج بها أمير أمراء مصر أحمد باشا (١٠٢٤ - ١٠٢٦هـ) لتدبير ألف جندي يخرجون حملة الدولة على بلاد العجم في محرم ١٠٢٥هـ فيقول : بعد أن جهز أمير الأمراء العدد المطلوب من العسكر المصري ، وعين عليهم أمير الحاج بمصر صالح بك سردار ، خرج يودع الجند في موكب عظيم . وقد تقدم هذا الموكب أمين الترسخانة وأمامه جند بحرية السويس ورقسائهم ، ثم آغا الهراكسة وجنده ، ويعد أن يمر آغا التوفنكية وجنده ، وآغا الكوكلى وجنده ، يأتي أمراء مصر السناجق ، ثم الأمراء الهراكسة ، وأخيراً يأتي سردار الحملة ، حيث كان الموكب يسير على هذا النحو مخترباً القاهرة حتى منزل الخانكة . ويذكر البكرى أن أمير أمراء مصر أحمد باشا قد اتبع هذا الترتيب عند خروج العسكر لحملات الدولة لأول مرة ، ولم يسبقه فيه أحد . وعند وصول أمير أمراء مصر بهذا الموكب إلى الخانكة ، كان يقيم مدة في استراحته هناك حتى ينظم أمور الجند ، ويتم على احتياجاتهم وأعدادهم واستعدادهم ، ويؤكد على توصياتهم وعدم مخالفتهم الأوامر (٢٤١) .

وأثناء تواجد أمير أمراء مصر الذي لم يخرج عادة في حملات الدولة الخارجية ، أثناء تواجده في مركز أيقالته في مصر ، كان يتتبع أخبار جند مصر في تلك النواحي ، ويستقبل الأوامر التي تأمره بتوفير احتياجات جند مصر هناك في ميدان القتال ، وإرسالها إليهم في أقرب وقت ، أو بتأمين أعداد أخرى من جند مصر مع احتياجاتهم . ففي ذي الحجة من عام ٩٨٩هـ ، صدر الأمر إلى أمير أمراء مصر بضرورة توفير ٦٥ فرد من جند مصر الماهر في الحرب في البحار وإرسالهم تحت قيادة مصطفى بك من أمراء مصر إلى استانبول ليخرجوا في حملة الدولة المعروفة باسم «السور الهمايوني» (٢٤٢) . وفي ربيع الآخرة من عام ٩٩٣هـ ، صدر الأمر لوزير مصر بتوفير ٤٠٠ فرد من الجاوشية ، و ٤٠٠ فرد من متفرقة مصر وتجهيزهم ليلاحقوا بجيش السردار عثمان باشا في أرضروم (٢٤٣) .

وهكذا ، لم يكن من الممكن تكليف أمير أمراء مصر بقيادة إحدى حملات الدولة الخارجية ، نظراً لما كان يقوم به من مهام إعداد هذه الجيوش وتجهيزها للخروج وللإشتراك في تلك الحملات . إلا أنه أحياناً ما تضطر الدولة لتعيين وزير مصر سرदार على إحدى حملاتها الشرقية ، وعندئذ ، كانت الإدارة المركزية تفرق قرار خروج أمير أمراء مصر لإحدى حملاتها بقرار تعيين أمير أمراء جديد على مصر ليحل محله ، وذلك حتى لا تتعطل شئون الأيالة وتضطرب مصالح الدولة في المنطقة ، ولم يكن لأمير الأمراء السردار يستطيع التحرك من مصر إلا بعد وصول أمير أمراء مصر الجديد إلى القاهرة ، وتسليمه كافة مسئولياته ومحاسباته ودفاتره (٢٤٤) كما اتضح لنا سابقاً في موضوع آخر من هذا البحث .

جند مصر المناوب في الولايات المجاورة :

لقد كان تعيين فرق عسكرية بطريق التناوب في المناطق التي دخلت حديثاً تحت الإدارة العثمانية لتوطيد الأمن والإستقرار فيها من سياسة الدولة العثمانية في المنطقة . فعقب انضمام مصر والشام للإدارة العثمانية ، بدأت الدولة في إرسال فرق عسكرية من جند القابو قولى أو من عسكر الأناضول لحراسة هذه المناطق بطريق المناوبة . واستمرت سياسة الدولة تسير على هذا النحو في مصر حتى شعرت بضرورة تشكيل فرق عسكرية مستقرة بمصر بصفة دائمة . إلا أن جند الدولة المناوب لم يتوقف مدته أيضاً ، وذلك بعد أن امتدت المناطق التي دخلت في ظل الحكم العثماني إلى اليمن والحبشة والمحيط الهندي على حدود الدولة الجنوبية ، حيث أعتبرت أقاليم مصر ذات الموقع المتوسط في المنطقة ، أعتبرت كحلقة اتصال بين مركز الدولة في إسلامبول ، وبين ولايات الدولة الشرقية عموماً والجنوبية على وجه الخصوص . منذ ذلك الحين ، اتخذت الدولة العثمانية أقاليم مصر مركزاً إدارياً وعسكرياً لها في المنطقة ، حيث عظمت مسئولياتها العسكرية في حماية الطرق البحرية في البحرين للمتوسط والأحمر ، وحماية حدود الدولة الجنوبية .

وفي أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م ، وعلى أثر دخول اليمن والحبشة تحت

الإدارة العثمانية ، شعرت الدولة بضرورة تعيين أعداداً كافية من الجنود فى المناطق هذه ، نظراً لحالة الاضطراب وعدم الاستقرار التى كانت تسودها بسبب تعدييات القوى المحلية هناك ، أو الاعتداءات الخارجية عن طريق البحر . وهكذا ، قررت الإدارة المركزية تعيين أعداداً كافية من أفراد جماعات مصر العسكرية بطريق التناوب للقيام بمسئولياتها فى تلك المناطق ، وذلك نظراً لبعُد مركز الدولة عن حدودها الجنوبية ، ولتعدد إرسال هذا المدد العسكرى إلى اليمن والحبشة وغيرها فى الوقت المناسب ، ولقرب أقاليم مصر وتوسط موقعها ووفرة امداداتها العسكرية والاقتصادية . وعلاوة على ذلك ، كانت الدولة تصدر الأوامر بإرسال مدد عسكرى طارئ من مصر فى وقت الأزمات التى كانت تمر بها الولايات المجاورة لها ، كوفاة أمير الأمراء فجأة أو توجيهه إلى إحدى حملات الدولة ، أو ظهور حركة عصيان محلية قوية أو أي اعتداء خارجى عن طريق البحر .

لقد كان جند مصر الذى كان يُكَلَّف بطريق المناوبة لحماية بعض ولايات الدولة الشرقية ، كان عادة ما يُنتخب من بين أفراد جماعات مصر العسكرية المختلفة . وكانت أعداد هؤلاء الجند وفترات مناوبتهم فى تلك الولايات تختلف باختلاف الحالة التى كانت تمر بها المناطق المرسلين إليها . فقد اعتادت الدولة أن تُرسل من أفراد جند جماعات مصر العسكرية ، كل عام ما قدره خمسمائة فرد بفرض حراسة أقاليم اليمن^(٢٤٥) ، فى حين أنها كانت تأمر أمير أمراء مصر بأعداد ثلاثمائة فرد من أفراد جماعات مصر لحراسة أقاليم الحبشة ، وذلك بطريق المناوبة مرة واحدة كل ثلاث سنوات^(٢٤٦) . وإذا كان من غير المعروف لدينا أعداد جند المناوبة المصرى الذى كان يباشر مهامه فى المنطقة المنورة ، وفى جدة ، خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، إلا أن هؤلاء الجند كانوا يتناوبون حتى عام ٩٨١هـ مرة كل ثلاث سنوات ، حيث زادت فترات مناوبتهم فى هذه المناطق اعتباراً من هذا التاريخ ، فصارت مرة كل ست سنوات^(٢٤٧) .

فقد أرسل سليمان باشا أمير أمراء مصر السابق الذى عين سرباراً على حملة اليمن ، أرسل تقريراً يبيّن فيه ضرورة الإسراع فى إرسال العسكر

المصري المُعين لحراسة اليمن عام ٩٤٥هـ ، حيث بيّن في تقريره هذا الموجه إلى السلطان شخصياً أنه ينبغي اختيار هؤلاء الجند وعددهم خمسمائة فرد ، اختيارهم بالتساوي من جماعات مصر العسكرية ، الكركللو ، وآتلو التوفنكجي ، والجراكسة ، ومستحقطي مصر ، وعزب مصر (٢٤٨) . ومرة ثانية ، تختلف الأعداد المنتخبة من كل فرقة حيث صدر الأمر لأمير أمراء مصر بلود باشا بإرسال خمسمائة فرد من جند مصر لحراسة اليمن بطريق المناوبة كالعادة عام ٩٥١هـ ، بحيث يكون على نحو ٧٠ فرد من كوكللو ، و ٦٠ فرد من السواري ، و ٧٠ فرد من الجراكسة ، و ١٥٠ فرد من مستحقطي قلعة مصر ، و ١٥٠ فرد من عزبان قلعة مصر (٢٤٩) . أما الجند المصري للمناوب في الحبشة فكان يتشكل عادة من مائة سواري ، و ٢٠٠ من اليني چري بمصر (٢٥٠) .

لقد كان أمير أمراء مصر يحرص على اختيار جند مصر للمناوب ممن ليس لهم ارتباطات إدارية ومالية من جماعات مصر العسكرية (٢٥١) . إلا أنه اعتباراً من النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت الأعداد التي تُكَلَّف بأعمال إدارية في مصر كالتزامات الأمانات والمقاطعات من جند مصر ، بدأت تزداد ، حتى ظهر العجز في توفير افراد المناوبة ممن ليس لديهم أعمال إدارية بالأيالة . وقد أجبرت هذه الحالة الإدارة المركزية بالأيالة على تعيين جند المناوبة ممن لديهم التزامات إدارية ومالية في مصر ، وذلك بالمناوبة وبحسب الدور . وهكذا ، ظهر من بين الجند للمناوب من يعص أوامر أمير أمراء مصر ويتخلف عن الخروج بحجة أن لديهم مقاطعات مسئولون عنها ، ويقومون بإيفاد افراد من اتباعهم بدلاً منهم ، وهو ما عرف باسم « بدل » (٢٥٢) وإذا كانت الإدارة المركزية قد أصبرت الأوامر لأمير أمراء مصر بعدم السماح لمن تقرر خروجه بحسب دوره في جند المناوبة ، عدم السماح له باتخاذ بدل (٢٥٣) ، فقد أكتفت في نفس الوقت على ضرورة طمئنة هؤلاء الجند على مقاطعاتهم التي يلتزمون بها بأنها لن تقول إلى غيرهم إذا ما خرجوا لأداء مهامهم العسكرية ، وإنها ستبقى في نمتهم حتى عودتهم من فترة مناوبتهم ، حيث منحوا إقراراً من الإدارة بذلك ، وسُجِّل في دفاترهم ، وعُرف هذا الإقرار باسم « تذكره إجازة » (٢٥٤) . وبذلك ، قررت الإدارة المركزية قطع علوفة

كل فرد لا يقوم بمباشرة منلوته بنفسه ، وتعيين أخص محله بشرط قبول قيامه بوظائفه خارج مصر (٢٥٥) .

وأحياناً ما كانت تستدعى الأوضاع فى الولايات المجاورة لمصر طلب مند آخر من جند مصر ، عندئذ ، كان يصدر الأمر لأمير أمراء مصر بتعيين ألف أو ألفين من أفراد جماعات مصر العسكرية المختلفة مع توفير كافة احتياجاتهم وتجهيزاتهم (٢٥٦) . وغالباً ما كان يؤمر أمير أمراء مصر باختيار هؤلاء الأفراد من أصحاب العلوفات المرتفعة من جند مصر ، ويتسلم علوفاتهم لمدة سنة كاملة لأغواتهم ، حيث يستبدلون بشكل استثنائى بأخرين بعد عام (٢٥٧) . وقد واجهت الدولة هذه الظروف العصيبة نتيجة حركة التمرد والعصيان التى لم تهدأ قط منذ دخول اليمن تحت الإدارة العثمانية ، وخلال القرن ١٠هـ / ١٦م حتى قامت القبائل هناك بمحاولات عديدة للسيطرة على أنحاء البلاد فى النصف الأول من القرن ١١هـ / ١٧م (٢٥٨) .

ولذا كان أفراد جماعات مصر العسكرية الموجهة إلى اليمن بطريق المناوبة يتقاضون علوفاتهم من الخزينة المصرية ، نظراً لظروف اليمن غير المستقرة ، ولعدم تمكن الإدارة العثمانية بها من توفير الخزينة اللازمة ومواجهة مصروفاتهم (٢٥٩) ، فقد كان أفراد الجماعات المناوبة فى أئالة الحبشة يتسلمون مرتباتهم من خزينة الحبشة أثناء توليهم فى مأموريتهم هناك . إلا أنه كان من المقرر عند خروج جند مصر للمناوب متوجهاً إلى مناطق مناوبتهم ، أن يقوم أمير الأمراء بمصر بتسليم قسطين (٢٦٠) من علوفاتهم (كل قسط ثلاثة شهور) لأغواتهم ، حيث كان هؤلاء الأغوات يقومون بتوزيع هذه العلوفات على أفرادهم بحسب الدفاتر التى بأيديهم . وعادة ما كانت تجرى علاوات تصل إلى نصف علوفة ، على مرتبات الجنود الموجهين إلى اليمن على وجه الخصوص ، وذلك تشجيعاً لهم على الخروج (٢٦١) . وقد وصلت علوفات أفراد الجند المناوب فى أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، عشرة آفجات للأفراد واثنى عشرة آفجة لرؤساء البلوكات (٢٦٢) .

وبعد أن تنتهى مدة مناوئيه جند مصر فى الولايات المجاورة ، كان أمير أمراء تلك الأيالة يقوم بحصر اعداد هؤلاء الجنود ، حيث يرسلهم بعد ذلك إلى مصر مع صورة من دفتر يبين أسمائهم ومدة خلافاتهم فى تلك المناطق(٢٦٣) . وعند وصول هؤلاء الجند إلى مصر كان يتحقق من التذاكر الموجودة بأيديهم ، وتقارن الدفاتر التى أرسلت معهم بالدفاتر الموجودة فى ديوان مصر العالى ، حيث كانوا بعد ذلك يتسلمون وظائفهم فى مصر مرة أخرى(٢٦٤) . وهكذا ، كان يكافئ جند المناوئيه الذين كانوا يؤدون واجباتهم على أكمل وجه بعد عودتهم لمصر ، وذلك بمنحهم الترقيات والمرتبات بالقدر الذى يستحقه كل منهم(٢٦٥) .

الاهتمام البحرية لإيجو = إيالة مصر :

وكما كانت لأيالة مصر مكانة إدارية وعسكرية هامة لموقعها المتوسط بين اسلامبول وولايات الدولة الشرقية البعيدة عن المركز، برزت أيضاً أهمية هذا الموقع المتوسط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر وحدود الدولة الجنوبية . وهكذا ، كانت مصر تلعب دور المشرف العام على هذه المنطقة ، وكان أمير أمرائها وكيل السلطان المطلق فى تنفيذ ومتابعة سياسة الدولة وإدارتها فى تلك النواحي . فكما قامت مصر بدور عسكري برى هام فى مواجهة حركات التمرد فى المنطقة ، اضطلعت بدورها فى مواجهة الاعتداءات الصليبية البحرية فى البحرين المتوسط والأحمر . فقد كان جند مصر يكلف بحراسة الطرق البحرية والموانئ الواقعة على طول سواحل الأيالة ، وبمواجهة أى اعتداءات خارجية . فكان أمراء الاسكندرية والسويس ، على مدى القرن ١٠هـ / ١٦م يُكلفون بحماية موانئ الدولة فى الاسكندرية ورشيد وموखा وعين وجدة بسفنهم المحملة بالجنود والمجهّزة بالمدافع ، كما كانوا يقومون بدورهم فى حراسة سفن الزخيرة والخزينة الإرسالية ، وسفن التجار والحجّاج وحمايتها من هجمات الأعداء والقراصنة .

فى عام ٩٦٧هـ ، قام قاضى مكة وأمين جدة برفع أمر تمركزات السفن البرتغالية فى البحر الأحمر إلى أمير أمراء مصر الذى أسرع فى إبلاغ الأستانة

بهذا الأمر . وعلى الفور صدر الأمر إلى أمير الأمراء بسرعة انعام بناء السفن في ميناء السويس ، وتجهيز ٣٠٠ محارب مع كافة مهماتهم واحتياجاتهم ، وارسالهم إلى تلك النواحي (٢٦٦) . وفي عام ٩٧٢هـ ، وعلى اثر اعلان شريف مكة بأن سفن البرتغاليين تقوم بالاعتداء على سفن التجار والحجاج الآتية من الهند ، مما الحق الضرر بها ، صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر بتجهيز أسطول بحرى يتشكل من عشرة سفن من أسطول قبطان السويس وتعيين عدد من جنود مصر ، وعدد آخر للتجديف ، وأعداد مختلفة من جنود الجراكسة والتوفنكجي والعزب ، وارسالهم على تلك النواحي على الفور (٢٦٧) .

وكانت سفن القراصنة قد اعتادت على الخروج في موسم الربيع إلى عرض البحر المتوسط ، حيث كانت تقوم بقطع الطريق البحري على سفن الحجاج والتجاروسفن الدولة المهرية ، واستعداداً من إنارة الدولة المركزية لهذا الموسم ، كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بإعداد العدد الكافي من السفن والعسكر والاحتياجات اللازمة لمواجهة أى هجوم مفاجئ تقوم به سفن الأعداء هذه (٢٦٨) . كما كانت تصدر أوامر متعددة لكل أمراء الوية رودس ومناستير ، وميدالى ، وساقيز ، لأخذ استعداداتهم لحراسة الطرق البحرية في تلك النواحي حتى نهاية الموسم ، وايضاً إلى أمير لواء الإسكندرية وقبطانها ، وذلك حتى يقوم مع أمراء الألوية البصرية الأخرى بتنسيق العمل بينهم لمواجهة الخطر في هذا الموسم (٢٦٩) .

ومن ناحية أخرى ، كان قبطان الإسكندرية أو قبطان دمياط أحياناً ما تصدر إليهما الأوامر بالانضمام إلى الأسطول الهمايوني في البحر المتوسط في موسم الربيع ، حيث كان يتبادل كل منهما في الانضمام للأسطول ، فإذا اشترك أحدهما بجنته وسفنه ، يبقى الآخر في حراسة الموانئ الشمالية لمصر وخاصة الأسكندرية ودمياط ورشيد (٢٧٠) . وفي حالة استقرار الأحوال في البحر المتوسط ، كان يصدر الأمر لأمير لواء السويس بالتوجه لحراسة الموانئ الشمالية لمصر ، وعندئذ ، كان كل من أمير الإسكندرية وأمير دمياط يلتحقان مع سفنهما ورجالهما بالأسطول الهمايوني للوجود في البحر المتوسط (٢٧١) . وأحياناً كان

أمير الإسكندرية وقبطانها يقوم بالخروج في موسم الربيع إلى عرض البحر بإعداد كافية من السفن والجنود والمؤن والزخائر ، وذلك في حالة تواجد الأسطول الهمايوني في بعض المهام البحرية في البحر الأسود (٢٧٢) .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن معظم سفن الدولة التي كان يتشكل منها الأسطول سواء في مصر أو في مركز الدولة ، كانت تتحرك بالمجانيف اليدوية . ولذلك كان يشترك في حملات الدولة البحرية صنفين من الرجال ، الأول هو المحارب والثاني هو من يقوم بمهمة التجديف هذه لأيام بل لشهور طويلة في بعض الأحيان . وحتى آخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كانت الدولة تستعمل الأسرى في مثل هذه الخدمات ؛ إلا أنه نتيجة تناقص عدد الأسرى ، وظهور الحاجة الماسة لتوفير أعداداً كافية من الجنكفين للخدمة في أساطيل الدولة البحرية ، بدأت الدولة في استعمال بعض الذين يقضون عقوبة الحبس مع الأشغال الشاقة في هذه المهمة الصعبة ؛ ففي عام ٩٨٠هـ ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بإخراج بعض المذنبين غير الخطورين وممن ليس عليهم دم ، أن صبح التعبير ، إخراجهم من سجن مصر ، وإرسالهم لقبطان الإسكندرية ؛ حيث يقوم الأخير بتسجيل كل ما يتعلق بهم من معلومات في دفتر ، ويضعهم في قلاع الإسكندرية تمهيداً للإستفانة منهم بحسب الحاجة وفيما يتعلق بالأمور البحرية وبخاصة التجديف ، عند الضرورة (٢٧٣) . ومرة ثانية ترسل الأوامر لإستخدام الأفراد الذين يقصرون في أداء وظائفهم من أفراد جماعات مصر العسكرية في أعمال الأسطول الهمايوني عند اللزوم (٢٧٤) . وعموماً كان لهذه الإجراءات تأثيراً سلبياً على نتائج الواجبات العسكرية بين الدولة العثمانية وأعدائها .



وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية قنصرحت على ربط كافة تشكيلات ولاياتها ومنها التشكيلات العسكرية ، ربطها بالمركز ، إلا أنه من الملاحظ أنها منحت تشكيلات ولاياتها المحلية حرية إلى درجة ما لتتشكل بحسب طبيعة كل ولاية على حدة . وبناء على ذلك ، لم تكن مصر من ولايات التيمار في الدولة ،

وإنما كانت من ولايات السليانة ، ولذلك كان جندها يتقاضى العلوفات من الخزينة المصرية مباشرة . وإذا كانت تواة تشكيل مصر العسكرية تؤكد على الحيولة نون دخول بعض العناصر المحلية لبعض الجماعات العسكرية ، إلا أنه بمرور الوقت فتحت الأبواب لدخول المصريين لمختلف الجماعات العسكرية ، وذلك فضلا عن جماعه الجراكسة التي ذاب عناصرها في مختلف جماعات مصر العسكرية نون استثناء . وهكذا ، يتبين لنا أن العناصر المحلية في مصر تمكنت من الإنتساب إلى جيش مصر ، هذا الأمر ، يردّ إنداء للمدّعين مدّعى أن الدولة العثمانية اقتصرّت المناصب على عناصر الروم (العثمانيين) فقط . وكما كان الجند المصري يكلف بمهام عسكرية في ولايات الشرق المجاورة ، كان جند التركبأه العالي يكلف بمثل هذه المهام في مصر في نفس الوقت ، وهذا يبين بوضوح مكانه مصر العسكرية لدى الأستانه في ولاياتها الشرقية . وعلى الرغم من استقلالية التشكيل العسكري في أقالمة مصر ، إلا أنه كان يخضع لكافة القواعد والنظام العسكرية للدولة بإعتباره جزءا لا يتجزأ من التشكيل العسكري العام للدولة ، ولذلك نلاحظ تأثير الصعوبات التي مرت بها الدولة ، خلال أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، على الأحوال العسكرية والإدارية لأقالمة مصر .



لقد بلغ عدد أفراد جماعات مصر العسكرية المختلفة، خلال النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، ما يقدر بـ ٩٣٠٠ فرد ، حيث يبين هذا المقدار الحكم الموجه من الأستانه إلى أمير أمراء مصر في ١٤ صفر ٩٧٨ هـ ، وذلك بحسب القيود الموجودة بدفتر النيهان الهمايونى ، ويؤكد هذا الحكم على أن يرسل إلى اليعن من هذا العدد ما قدره ٥٠٠٠ فرد ، ويستعمل العدد الباقي في الخدمات المهيرية المختلفة بمصر (٢٧٥) .

ولما كان جند مصر يتقاضى علوفات من الخزينة المصرية مباشرة ، فقد أصبحت هذه الزيادة الكبيرة في أعداد هؤلاء الجند عبئا كبيرا على خزينة الأقالمة ، حيث تعذر توزيع هذه العلوفات بانتظام وفي موعدها وبدون نقصان ،

مما أدى إلى ظهور الاضطراب بين جند الأيالة ، بل وجدند الدركاه العالى للموجود بعصر ، حتى وصل الامر لرفع افراد هذه الجماعات راية العصيان على الدولة ، وبدأوا يتطاولون على الاوامر السلطانية . ولما كان افراد هذه الجماعات قد بدأت توجه اليهم العديد من الوظائف والمهام المالية والإدارية فى الأيالة ، علاوة على وظائفهم العسكرية ، فقد كان لحركات عصيانهم تأثيرا بعيد المدى على حالة الأيالة الإدارية والمالية عموما ، بل امتد هذا الأثر إلى ولايات الدولة الشرقية ، وذلك لدور أايالة مصر الذى لعبته فى تلك المناطق ، وايضا إلى مركز الدولة التى كانت تعتمد على أايالة مصر فى إدارة ومباشرة سياستها فى المنطقة . وقد اتفقت الروايات التاريخية على أن حركات عصيان المسكر الاولى بدأت تظهر فى فترة ولاية اويس باشا (٩٩٤ - ٩٩٩ هـ) (٢٧٦) ، ثم تطور الامر فى عهد محمد باشا (١٠٠٤-١٠٠٦ هـ) ، حيث حاول جند مصر قتل هذا الوالى بعد ان تعدوا على ادارى الأيالة وعلى الاهالى ، وأخيرا تمكنوا من قتل امير امراء مصر إبراهيم باشا (١٠١٢ - ١٠١٣ هـ) الذى كان قد امر بتطبيق اصلاحات مالية وإدارية فى الأيالة . وإذا كانت الدولة قد ارسلت الأوامر لاستمالة هؤلاء الجند وتسكينهم (٢٧٧) ، إلا أن هذه الحركات استمرت ، حيث بدأ هؤلاء الجند فى إحداث البعد ونشر الفزع فى الأيالة . وعلى الرغم من محاولات الدولة المستمرة لإصلاح الأوضاع فى أايالة مصر ، إلا أنها كانت تزبد سوءا يوما بعد يوم (٢٧٨) . وذلك ان هذا الداء كان قد انتشر فى أرجاء الدولة المختلفة ، خلال النصف الأول من القرن ١١هـ/١٧م . ولم تكن هذه الحركات فى مصر إلا إنعكاسا لما كان يجرى فى الدولة وفى ولاياتها المختلفة ، من ضعف عقيدى وقىادى ، وبُعد عن الشرع الإسلامى القويم ، وتهاون فى تنشأة افراد الجيش تنشأة قتالية ، وهزائم متكررة ، ومعاهدات إنهنزامية امام الدول الصليبية ، وتكتل العالم الصليبي ، وروخع للمؤامرات والانسائس للإيقاع بالدولة العثمانية . وما كانت أايالة مصر سوى جزءا حيويًا من كيان الدولة ، وبالتالي انعكست عليها كل هذه العوامل ، ولم تُجدى محاولات الإصلاح التى قامت بها الدولة فى مصر ، لأن الدولة لم تعالج الداء ، ولكنها حاولت علاج مظهر من مظاهر هذا الداء فى واحدة من

ولاياتها فقط . وهكذا ، بينما كان جند مصر ، منذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، وحتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، عاملاً أصيلاً من عوامل الإستقرار في الأيالة والمنطقة والنوبة . فقد صار بعد ذلك ، واحداً من أهم عوامل الاضطراب وأكبر عناصر الأزمة في النوبة عموماً ، وفي إيالة مصر بصفة خاصة .



حواشي الباب الثالث

- (١) . Barkan, " Kanunlar " s.353-359 .
- (٢) كامل كبجي رقم ١٦ / ٩١ - ٩٢ ، محرم ٩٧٨ هـ ، رقم / ٢١ ، رمضان ٩٨٦ هـ
- (٣) دفتر المهمة رقم رقم ٢ / ٣٦ ، ربيع الآخرة ٩٦٣ هـ ، رقم ٨ / ٩ ، محرم ٩٧٨ هـ
- (٤) كامل كبجي رقم ٢١٥ / ١٧ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، دفتر المهمة رقم ٢ / ١٢٤ ، رمضان ٩٦٣ هـ
- (٥) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٨ / ٢٨ - ٢٩ ، جمادى الاولى ٩٨٢ هـ ، دفتر المهمة رقم ١ / ٢٧ ، شوال ٩٩٢ هـ رقم ١٥ / ٩٥ ، ربيع الاولى ٩٧٩ هـ
- (٦) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٢ / ٣٩ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ١٠٩ ، صفر ٩٩٨ هـ
- (٧) Kanunlar , s. 355
- (٨) كامل كبجي رقم ٨٢ / ٢٢ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٦٠ - ١٦١ ، ربيع الآخرة ٩٨٢ هـ ، رقم ٨٠ / ٢١ ، رمضان ٩٨٠ هـ
- (٩) كامل كبجي رقم ٧٦ / ٩١ ، ٩٧٧ هـ
- (١٠) كامل كبجي ، نفس الدفتر / ١٤١ ، ٩٧٧ هـ
- (١١) دفتر للمهمات رقم ٧ / ٥١٨ ، لى الحجة ٩٧٥ هـ
- (١٢) دفتر مالية منوره رقم ٤٨٩١ / ٨٥ - ١٢٤ ، ١٠١٥ هـ
- (١٣) Kanunlar , s. 355
- (١٤) Kanunlar , s. 355
- (١٥) Kanunlar , s. 355
- (١٦) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١٢ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٦١ هـ
- (١٧) دفتر المهمة رقم ٢ / ١٤١ ، شوال ٩٦٣ هـ
- (١٨) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١١٢ ، لى الحجة ٩٨١ ، ص ٦٧٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ
- (١٩) Kanunlar , s. 355
- (٢٠) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١١ / ١٠٩ ، رجب ٩٦١ هـ
- (٢١) دفتر المهمة رقم ٢ / ٧٢ ، جمادى الآخرة ٩٦٣ هـ كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٥
- / ٢٣٨ ، ٩٨ هـ ، رقم ٢٣٦ / ٢٩٦ ، ٩٨٨ هـ ، كذا انتظر دفتر المهمة رقم ٥٠ / ٤٧ ، ٩٩٢ هـ
- (٢٢) دفتر المهمة رقم ٩ / ٣٩ ، جمادى الآخرة ٩٦٣ هـ ، دفتر مالية بوزن مدورة رقم ١٥ / ١٤ ، صفر ١٠١٤ هـ
- (٢٣) دفتر المهمة رقم ١٢ / ١٣٢ ، شوال ٩٧٨ هـ

- (٢٤) كامل كبجى رقم ١٣٦ / ١٤٤ ، جمادى الاخرة ١٠٠٧ هـ .
- (٢٥) كامل كبجى ، رؤوس رقم ٢١١ / ١٠٩ ، رجب ٩٦١ هـ ، دفتر للمهمة رقم ١٩ / ٢٩٩ ، ربيع الاخرة ٩٨٠ هـ .
- (٢٦) دفتر مالية دن منوره رقم ٢٣١٤ / ١٣٠ - ١٧٩ ، ١٠١٤ هـ ، رقم ٤٨٩١ / ٨٥ - ١٠١٥ ، ١٣٤ هـ .
- Kanunlar , s. 355 (٢٧)
- (٢٨) دفتر للمهمة رقم ٥ / ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ .
- (٢٩) دفتر مالية دن منوره رقم ٤٨٩١ / ٨٥ ، دفتر ٢٣١٤ / ١٣٠ - ١٧٩
- (٣٠) كامل كبجى رقم ٦٤ / ٣٣ ، صفر ٩٧٨ هـ ، دفتر للمهمة رقم ١٥ / ٩٥ ، ربيع الاخرة ٩٧٩ هـ ، رقم ٦٥ / ١٨١ ، ربيع الاخرة ٩٩٨ هـ .
- Kanunlar , s. 356 (٣١)
- Kanunlar , s. 357 (٣٢)
- (٣٣) دفتر عليق اسبان جماعات توفنكجيان مصر لعام ١٠١٤ هـ ، دفتر مالية دن منوره رقم ٢٤٢٥ / ١٧٨ - ٢١٢
- Kanunlar , s. 357 (٣٤)
- Kanunlar , s. 356 (٣٥)
- (٣٦) دفتر للمهمة رقم ٢ / ٧٢ ، جمادى الاخرة ٩٦٣ ، كامل كبجى رقم ٨٠ / ٣٢٩ ، ٩٨١ هـ .
- Kanunlar , s. 356'
- Kanunlar , s. 355 - 356 (٣٧)
- (٣٨) دفتر للمهمة رقم ٢ / ٧٢ ، جمادى الاخرة ٩٦٣ هـ ، رقم ٣٠ / ١٩٧ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ .
- (٣٩) دفتر للمهمة رقم ٦٥ / ٨٢ ، كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ١٤٥ ، محرم ٩٩٨ هـ ، دفتر للمهمة رقم ٦٥ / ٢٧٢
- (٤٠) دفتر للمهمة رقم ٢٨ / ٦ ، ذى القعدة ٩٨٦ هـ .
- Kanunlar , s. 356 (٤١)
- Kanunlar , s. 357 (٤٢)
- (٤٣) دفتر للمهمة رقم ٥ / ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ .
- (٤٤) دفتر عليق اسبان جماعات توفنكجيان لعام ١٠١٤ هـ ، مالية دن منوره رقم ٢٤٢٥ / ١٧٨ - ٢١٢ ، رقم ١١٤ - ٢٩٢
- (٤٥) الديار بكري ، ورق ١١٥٤ ، ١٥٦ ، لب ، ابن ايس ، ج ٥ / ٢٢٤ - ٢٢٥ ، ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٤١٨ ، سهيلي ورق ١١٦٠
- Kanunlar , s. 358 (٤٦)
- (٤٧) دفتر للمهمة رقم ٧ / ٩ ، محرم ٩٧٨ هـ ، كامل كبجى رقم ٨٥ / ٤٦١ ، جمادى الاولى ٩٨٣ هـ ، رقم ١٣٣ / ١٩ ، ٩٩٩ هـ .

- (٤٨) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١١ / ١١٢ ، رجب ٩٦١ هـ
(٤٩) Kanunlar , s. 359
- (٥٠) دفتر مالية نون منورة رقم ٤٨٩١ / ١٨٦ - ١٩٨ ، ١٠١٥ هـ
(٥١) دفتر مالية نون منورة رقم ٢٤٢٥ / ٢٢٢ - ٣٦٢ ، ١٠١٤ هـ ، Kanunlar, s. 359
(٥٢) Kanunlar , s. 359
(٥٣) دفتر للهمة رقم ٧٢ / ٧٢ ، جمادى الآخرة ٩٦٣ هـ ، رقم ٢٥ / ١٩٨ ، ربيع الأولى ٩٨٢ هـ
(٥٤) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٥ / ٨٤ ، صفر ٩٩٣ هـ ، رقم ٢٥٢ / ٨٢ ، ذي القعدة ٩٩٧ هـ
(٥٥) كامل كبجي رقم ٩١ / ٨٦ ، صفر ٩٨٨ هـ ، دفتر للهمة رقم ٦٥ / ٢٠٩ ، ٩٩٨ هـ
(٥٦) Kanunlar , s. 359
(٥٧) Kanunlar , s. 359
(٥٨) دفتر مالية نون منورة رقم ٢٤٢٥ / ٢٢٢ - ٣٦٣ ، ١٠١٤ هـ
(٥٩) دفتر مالية نون منورة رقم ٢٤٢٥ / ٢٢٥
(٦٠) دفتر مالية نون منورة رقم ٤٨٩١ / ١٨٦ - ١٩٨ ، ١٠١٥٠ هـ
(٦١) ابن زنبل ، ص ١١٣ - ١١٤ ، رضوان باشا زاده ، تاريخ مصر ، ورق ١١٢١
(٦٢) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١٨ / ٩١ ، جمادى الآخرة ٩٧١ هـ ، دفتر مالية نون منورة رقم ٧٠٧٢ / ٢٣ ، ٩٨٨ هـ
(٦٣) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٤ / ٢٨٧ ، ربيع الأولى ٩٨١ هـ ، رقم ٨٠ ص ٣٩ ، ربيع الأولى ٩٨١ هـ
(٦٤) كامل كبجي رقم ٩٢ / ٧٤ ، صفر ٩٨٨ هـ ، دفتر للهمة رقم ٥٩ / ١٠ ، ربيع الأولى ٩٩٣ هـ
(٦٥) دفتر مالية نون منورة رقم ٢٣١٤ / ٣٧٨ - ٣٢٦ ، Kanunlar , s. 357
(٦٦) ارشيف سرباي طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ربيع الأولى ٩٤٥ هـ ، اوراق رقم ١٣٣٢١ / ٥٥ - ١٥٦ ، رمضان ٩٥٥ هـ
(٦٧) دفتر مالية نون منورة رقم ٢٣١٤ / ٤١٣ - ٤١٩ ، ٤٣٥ ، ٤٥٩ ، كذا انظر دفتر عسكر القلاع للملحق بمصر لعام ١٠١٥ هـ رقم ٥٩١٦
(٦٨) كامل كبجي رقم ٨٠ / ٢٢٢ ، ربيع الأولى ٩٨١ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢٨ / ٤٤ ، جمادى الآخرة ٩٨١ هـ ، رقم ٨٥ / ١١٨ ، محرم ١٠٤١ هـ
(٦٩) ابن اياس ، ج ٥ / ٢٠٦ ، الحلاق ، ورق ١٣١
(٧٠) الديار بكري ، نوادر التواريخ ، ورق ١٦٥ ، ابن اياس ، ج ٥ / ٢١٦ ، ٢١٩
(٧١) Kanunlar , s. 357
(٧٢) دفتر مواجب قلاع تابع مصر بر مواجب ١٠١٥ هـ ، مالية نون منورة رقم ٥٩٣٦ / ١٢ - ٢٧ ، ٤٨

- (٧٣) دفتر للمهمة رقم ٢٣ / ١١٩ ، رجب ٩٨١ هـ ، رقم ٣٥ / ٢٣٦ ، جمادى الآخرة ٩٨٥ هـ
 (٧٤) دفتر للمهمة رقم ٢ / ٢٠٢ ، ربيع الأولى ٩٦٧ هـ ، رقم ٥ / ٤٠٨ ، شعبان ٩٧٣ هـ
 (٧٥) دفتر للمهمة رقم ٢٣ / ٣٦٧ ، شوال ٩٨١ هـ
 (٧٦) دفتر للمهمة رقم ١٢ / ٤٧٢ ، ربيع الآخرة ٩٧٩ هـ ، رقم ٢٨ / ٢٣١ ، شعبان ٩٨٤ هـ
 (٧٧) دفتر للمهمة رقم ٥٦ / ٥٢٤ ، شوال ٩٩٣ ، رقم ٦٥ / ٢٠٣ ، جمادى الآخرة ٩٩٨ هـ
 (٧٨) Uzuncarsli , Osmanli Devletinin Kapikulu Ocaklar , I, 306
 (٧٩) Kanunlar , s. 357
 (٨٠) Kanunlar , s. 35
 (٨١) Kanunlar , s. 357
 (٨٢) دفتر للمهمة رقم ٧٥ / ١٠٩ ، سلخ شوال ١٠١٣ هـ
 (٨٣) Kanunlar , s. 357
 (٨٤) كامل كيجى رقم ٧٤ / ٣١٤ ، ربيع الأولى ٩٧٢ هـ
 (٨٥) دفتر للمهمة رقم ١١ / ٧٩ ، جمادى الآخرة ٩٧٨ هـ
 (٨٦) دفتر مالية بن مدودة رقم ٤٨٩١ / ٢٣٤ - ٢٨٧ ، ٢٣١٤ / ٢٨٣ - ٣٧٤ ، كامل كيجى
 رقم ١٠٩ / ٩ ، شعبان ٩٩٤ ، دفتر مختلف ومتنوع رقم ١٥ / ١٩ ، صفر ١٠١٤ هـ ،
 كامل كيجى رقم ١٠٨ / ١٨٢ ، شعبان ٩٩٤ هـ
 (٨٧) اوشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف على اميرى ، مجموعة لحد الاول رقم ٣٠١ ، اوائل
 رمضان ١٠١٤ هـ ، دفتر للمهمة رقم ٢ / ٢٠ ، ربيع الأولى ٨٦٣ هـ
 (٨٨) دفتر للمهمة رقم ٧ / ٩٥٨ ، صفر ٩٧١ هـ ، s. 357 , Kanunlar
 (٨٩) كامل كيجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٩ / ٢٠٠ ، شوال ٩٨٢ هـ ، رقم ٢٠٨ / ١٥٦ ،
 ٩٨٤ هـ
 (٩٠) مالية بنون مدودة دفتر رقم ٧٠٩١ ، رقم ٢٣١٤ ، ١٠١٤ هـ
 (٩١) كامل كيجى رقم ٨٠ / ٢٦١ ، ربيع الآخرة ٩٨١ هـ ، دفتر للمهمة رقم ٦٥ / ٢١٢ ،
 جمادى الأولى ٩٩٨ هـ
 (٩٢) Kanunlar , s. 357
 (٩٣) Kanunlar , s. 357
 (٩٤) دفتر للمهمة رقم ٢٢ / ١٨١ ، ٩٨١ هـ
 (٩٥) دفتر للمهمة رقم ٤٢ / ٣١٩ ، نى الحجة ٩٨٨ هـ
 (٩٦) دفتر للمهمة رقم ٤٦ / ٢٤١ ، نى القعدة ٩٨٩ هـ
 (٩٧) دفتر للمهمة رقم ٢٠٣ ، ربيع الأولى ٩٦٧ هـ
 (٩٨) دفتر للمهمة رقم ٢٨ / ٢٣١ ، شعبان ٩٨٤ هـ
 (٩٩) دفتر للمهمة رقم ٤٢ / ١٧ ، رجب ٩٨٩ هـ
 (١٠٠) دفتر للمهمة رقم ٥٥ / ١٧٢ ، صفر ٩٩٣ هـ
 (١٠١) دفتر للمهمة ٣ / ٢٥٠ ، صفر ٩٧٢ هـ ، ص ١٩٥ ، صفر ٩٦٧ هـ

- (١٠٢) دفتر المهمة رقم ٢ / ١٤ ، ربيع الاولى ٩٦٣ هـ .
 (١٠٣) كامل كنجي رقم ٨٠ / ٢٢٢ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ .
 Kanunlar , s. 357 (١٠٤)
 (١٠٥) دفتر مالية بن منورة رقم ٤٨٩١ / ٢٨٥ ، ١٠١٤ هـ .
 (١٠٦) دفتر مالية بن منورة رقم ٢٣١٤ / ٢٨١ - ٢٨٣ ، رقم ٤٨٩١ / ٢٢٤ ، ٢٥٧ .
 (١٠٧) دفتر مالية بن منورة رقم ٢٣١٤ / ٢٨١ - ٢٨٣ ، رقم ٤٨٩١ / ٢٢٤ ، ٢٥٧ .
 (١٠٨) مطراحي نصوص ، سليمان تلمه ، ورق ١٩٤ ، 356 ، Kanunlar , s. 356
 (١٠٩) دفتر المهمة رقم ٢٤ / ٢٠ ، ذي القعدة ٩٨١ هـ .
 Kanunlar , s. 356 (١١٠)
 (١١١) دفتر المهمة رقم ٥ / ١٨٥ ، ربيع الاولى ٩٧٣ هـ .
 (١١٢) دفتر مالية بن منورة رقم ٢٣١٤ / ٤٧٥ ، ١٠١٤ هـ ، رقم ٧٠٩١ / ٧٥ - ٧٧ ، ١٠٠٠ هـ .
 (١١٣) كامل كنجي رقم ٨٠ / ٣٦٠ ، ربيع الاخرة ٩٨١ هـ ، دفتر رؤس رقم ٢٣٦ / ٢ .
 جمادى الاولى ٩٨١ هـ .
 (١١٤) دفتر مالية بن منورة رقم ٧٠٩١ / ٧٥ - ٧٧ ، رقم ٥٩٣٦ / ٧١ - ٧٦ .
 Kanunlar , s. 356 (١١٥)
 (١١٦) دفتر المهمة رقم ٦ / ٢٠١ ، ربيع الاخرة ٩٧٢ هـ .
 (١١٧) كامل كنجي رقم ٧٠ / ٢٣ ، ربيع الاخرة ١٠١٣ هـ .
 Kanunlar , s. 356 (١١٨)
 Kanunlar , s. 356 (١١٩)
 (١٢٠) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ٣١٦ ، جمادى الاولى ٩٨١ ، Kanunlar , s. 356
 (١٢١) دفتر المهمة رقم ٢٢ / ٣٣٦ ، جمادى الاولى ٩٨١ هـ .
 (١٢٢) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ٢٨٦ ، رجب ٩٨٤ ، رقم ٢٩ / ١ ، رمضان ٩٨٤ هـ .
 (١٢٣) ابراهيم سرأي طوب قلوب ، لوزاق رقم ٦٤٥٤ ، ربيع الاولى ٩٤٥ هـ .
 (١٢٤) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ٨٦ ، رجب ٩٨٤ هـ .
 (١٢٥) دفتر مالية بن منورة رقم ٢٣١٤ / ٣٧٨ - ٢٨١ ، رقم ٤٨٩١ / ٢٤٠ - ٢٤٦ ، ١٠١٤ هـ .
 (١٢٦) دفتر المهمة رقم ٢٨ / ١٤٣ ، رجب ٩٨٤ هـ .
 (١٢٧) دفتر مالية بن منورة رقم ٢٣١٤ / ٢٨٢ ، ١٠١٤ هـ ، رقم ٤٨٩١ / ٢٤٥ ، ١٠١٥ هـ .
 (١٢٨) دفتر مالية بن منورة رقم ٤٨٩١ / ٤٨٩ ، رقم ٢٣١٤ / ٢٨٦ .
 (١٢٩) دفتر مالية بن منورة رقم ٥٩٣٦ / ١٠١٥ هـ .
 (١٣٠) دفتر مالية بن منورة رقم ٢٤٢٥ / ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٥٩٣٦ / ١٢ - ٢٥ .
 (١٣١) دفتر مالية بن منورة رقم ٧٠٩١ / ١٢ - ٢٩ ، ٥٨٠ - ٧٥ ، رقم ٥٩٣٦ / ٨ - ٩ ، ١٨٠ ، ٢٢ ، ٤٩ ، ٦٢ هـ .

- (١٣٢) مالية دن منورة رقم ٧٠٩١ / ٤١ - ٢٥ ، ٦٢ - ٦١ ، رقم ٥٩٣٦ / ٣٥ - ٤٠ ، ٥٠ .
- (١٣٣) دفتر مالية دن منورة رقم ٧٠٩١ / ٥٩
- (١٣٤) دفتر للمهمة رقم ٥ / ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ
- (١٣٥) مالية دن منورة دفتر رقم ٢٣١٤ / ٢٧٨ - ٣٦٧
- (١٣٦) دفتر مالية منورة رقم ٢٣١٤ / ٢٧٥ ، رقم ٢٤٢٥ / ٣٧٩
- (١٣٧) Uzuncarsli , Osmanli Tarihi , I , 517, II , 574
- (١٣٨) Kanunlar , s. 358
- (١٣٩) كامل ، دفتر رؤوس رقم ٢٤٥ / ٦٧ ، جمادى الاولى ٩٨٣ هـ ، Kanunlar , s. 358
- (١٤٠) دفتر مالية دن منورة رقم ٤٨٩١ / ٢٩٦ - ٣٣١ Kanunlar , s. 358
- (١٤١) Kanunlar , s. 358
- (١٤٢) Kanunlar , s. 358
- (١٤٣) دفتر للمهمة رقم ٦٥ / ١٢٩ ، صفر ٩٩٨ هـ
- (١٤٤) دفتر للمهمة ، ارضيف سراى طوب قلوب ، اوراق رقم ١٢٣٢١ / ٥٥ ب - ١٥٦ ، ٩٥١ هـ
- (١٤٥) كامل كبجى رقم ٧٦ / ١٢٨ ، محرم ٩٧٧ هـ ، دفتر للمهمة رقم ٦٥ / ٢٤١ ، جمادى الاولى ٩٩٨ هـ
- (١٤٦) دفتر للمهمة ٢ / ٩٣ ، شعبان ، كامل كبجى رقم ٧٦ / ٧٩ ، ربيع الاول ٩٧٦ هـ
- (١٤٧) دفتر مالية دن رقم ٤٨٩١ / ٢٩٦ - ٣٣١ ، ١٠١٥ هـ
- (١٤٨) دفتر مالية دن منورة رقم ٤٨٩ / ٢٩٦ - ٣٣١ Kanunlar , s. 358
- (١٤٩) مالية دن منورة رقم ٤٨٩١ / ٢٩٦ - ٣٣١ ، ٢٣١٤ - ٣٣٨ ، ٣٧٤ - ١٠١٤ هـ
- (١٥٠) Kanunlar , s. 358
- (١٥١) دفتر للمهمة رقم ٥ / ٤٣٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ
- (١٥٢) Kanunlar , s. 358
- (١٥٣) دفتر للمهمة رقم ٤ / ٧٨ ، رمضان ٩٦٧ هـ ، رقم ٦٥ / ٣ شوال ٩٩٧ هـ ، كامل كبجى رقم ٢٢٦ / ٣١ ، جمادى الاولى ٩٨١ هـ ، رقم ٩٥ / ٢٧ ، شعبان ٩٨٩ هـ
- (١٥٤) دفتر للمهمة رقم ٥٠ / ٤٥ ، نى الحجة ٩٩٢ هـ
- (١٥٥) دفتر للمهمة رقم ٤ / ٦٩ ، شعبان ٩٦٧ هـ
- (١٥٦) دفتر للمهمة رقم ٥٠ / ١٢ ، شوال ٩٩١ هـ ، ص ٢٥ نى الحجة ٩٩٢ هـ ، رقم ٢ / ١٢٧ ، شوال ٩٦٣ هـ
- (١٥٧) دفتر للمهمة رقم ٦٥ / ١٤٧ ، ربيع الاول ٩٩٨ هـ
- (١٥٨) كامل كبجى رقم ٨٣ / ١٦٥ ، ربيع الاول ٩٨٣ هـ ، دفتر للمهمة رقم ٦٥ / ١٥٣ ، ربيع الاخرة ٩٩٨ هـ
- (١٥٩) Kanunlar , s. 359
- (١٦٠) كامل كبجى رقم ٨٠ / ٢٧٨ ، ربيع الاخرة ٩٨١ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٣ / ١١١ ، رجب ٩٨٣ هـ

(١٦١) كامل كبجي رقم ٨٦ / ٤٦٣ ، جمادى الآخرة ٩٧٧ هـ ، ص ٤٨٥ ، جمادى الآخرة ٩٧٧ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢٥ / ١١٢ ، نبالحة ٩٨١ هـ ، رقم ٦٥ / ١٢٩ ، صفر ٩٩٨ هـ (١٦٢) دفتر للهمة رقم ٢٠٠ / ٨٦ - ٨٧ ، رجب ١٠٥٧ هـ ، دفتر الرقوس رقم ٢٢٣ / ١٣٣ - ١٣٤ ، نى الحجة ٩٨٧ هـ

(١٦٣) دفتر للهمة رقم ٢ / ١١١ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، رقم ٢٥ / ٤٩ ، شوال ٩٨١ هـ (١٦٤) دفتر للهمة رقم ٦٥ / ١٨٠ ، ربيع الآخرة ٩٩٤ هـ ، رقم ٢٥ / ٨١ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ

(١٦٥) Kanunlar , s. 359

(١٦٦) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٠٨ / ١٥٧ ، جمادى الاولى ٩٩٤ هـ ، رقم ٢٢٤ / ٨٥ ، نى القعدة ٩٨٠ هـ ، رقم ٢٤٦ / ١٨٠ ، ربيع الاولى ٩٩٤ هـ

(١٦٧) دفتر للهمة رقم ٤١ / ٢٨ ، ربيع الاولى ٩٩١ هـ

(١٦٨) Kanunlar , s. 359

(١٦٩) دفتر للهمة رقم ٢٢ / ٣١٣ ، نى القعدة ٩٨١ هـ ، رقم ٥٤ / ١٢٣ ، نى الحجة ٩٨٠ هـ

(١٧٠) دفتر مالية دن منوره رقم ٢٣١٤ / ٩٨ - ١٢٥ ، رقم ٢٤٧٥ / ٢٧٨ ، ١٠١٥ هـ

(١٧١) ارشيف طوب قابو سراي ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ٩٤٥ هـ

(١٧٢) دفتر للهمة ، اوراق رقم ١٧٣٢١ ، ٥٥٥ - ٥٦ ، ٩٥١ هـ

(١٧٣) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١٨ / ١٥٦ ، ٩٥٤ هـ

(١٧٤) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢١١ / ١١٢ ، رجب ٩٦١ هـ ، دفتر للهمة رقم ١٥ / ٦٦ ، ربيع الاولى ٩٧٩ هـ ، رقم ٦٥ / ١٤٦ ، ربيع الاولى ٩٩٨ هـ

(١٧٥) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٠٩ / ١٤٠ ، نى القعدة ٩٥٧ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢ / ٢١٥ ، ربيع الاولى ٩٦٤ هـ ، ص ٩٥ ، شعبان ٩٩٣ هـ ، رقم ٤ / ١١٠ ، نى القعدة ٩٦٧ هـ

(١٧٦) دفتر للهمة رقم ٢ / ١٢٣ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، رقم ٦٥ / ٣٣ ، ٩٩٧ هـ

(١٧٧) كامل كبجي ، دفتر الرؤوس رقم ٢١٨ / ١١٧ ، رجب ٩٧١ هـ

(١٧٨) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢١٨ / ١١٧ ، رجب ٩٧١ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ

(١٧٩) دفتر للهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، رقم ٥٦ / ٢٥ ، شوال ٩٩٣ هـ ، ص ١٧٨ ، شوال ٩٩٣ هـ

(١٨٠) كامل كبجي رقم ٦٤ / ٢١٤ ، جمادى ٩٧٨ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ

(١٨١) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٠٩ / ١٤٠ ، نى القعدة ٩٨٧ هـ ، رقم ٢١٨ / ١١٧ ، رجب ٩٧١ هـ

(١٨٢) دفتر للهمة رقم ٢ / ١٢٤ ، رمضان ٩٦٣ هـ ، رقم ٤ / ١١٠ ، نى القعدة ٩٦٧ هـ

- (١٨٣) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، دفتر مالية بن مندوبه رقم ٢٣١٤ / ٤٦ - ٩٢ هـ
- (١٨٤) كامل كنجي رقم ١٥٢ / ٦٨ ، شوال ١٠١٢ هـ
- (١٨٥) كامل كنجي رقم ١٥٢ / ٣٨ ، ذي القعدة ١٠١٢ هـ
- (١٨٦) كامل كنجي ، رؤوس رقم ٢٣٦ / ٢٣٦ ، ذي القعدة ٩٨٧ هـ رقم ١٢ / ١٢ ، صفر ١٠٠٨ هـ ، رقم ٨٠ / ٩٨١٢٩٠ هـ ، دفتر رؤوس رقم ١٢ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٦١ هـ
- دفتر المهمة رقم ١٥ / ١٠٨ - ٩٧٦ هـ
- (١٨٧) كامل كنجي رقم ٧٤ / ٢٩٣ ، ربيع الاخرة ٩٧٢ هـ ، ربيع ٩ / ٩٧٩ هـ
- (١٨٨) كامل كنجي رقم ٢٤٤ / ٤ ، شعبان ٩٩٢ هـ ، دفتر مولج متفرقة ديوان مصر : مالية بن مندوبه رقم ٤٤٥٣ / ١٦ - ٦٥ هـ
- (١٨٩) دفتر المهمة ٦٢ / ٤٧ ، محرم ٩٩٦ هـ ، رقم ٧ / ٧٣١ ، ربيع الاولى ٩٧٦ هـ
- (١٩٠) كامل كنجي رقم ٨٠ / ١٠٩ ، محرم ٩٨١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٧٨ / ٥٧ ، رمضان ١٠١٨ هـ
- (١٩١) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٤٥ ، ذي القعدة ٩٩٧ هـ ، رقم ١٤ / ١١٣ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ
- (١٩٢) كامل كنجي رقم ٨٣ / ١٦٢ - ١٦٣ ، ٩٨٣ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٣٦ / ١٣٣ - ١٢٤ هـ
- ٩٨٧ هـ
- (١٩٣) دفتر المهمة رقم ٤٧ / ٢١٢ ، جمادى الاخرة ٩٩٠ هـ
- (١٩٤) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٣١ ، شوال ٩٩٧ هـ ، رقم ٤ / ٣٠ ، جمادى الاولى ٩٦٧ هـ
- (١٩٥) دفتر المهمة رقم ٥٦ / ٩٩٣ ، ١٢ / ٢٥ ، رقم ١١٢ / ١١٢ ، ذي الحجة ٩٨١ هـ ، كامل كنجي رقم ٨٠ / ٨٥ ، ٩٨١ هـ
- (١٩٦) دفتر المهمة رقم ٢ / ١ ، ربيع الاولى ٩٦٢ هـ
- (١٩٧) كامل كنجي رقم ٦٤ / ٢٤٤ ، شعبان ٩٧٨ هـ
- (١٩٨) دفتر المهمة رقم ٦٥ / ٣١ ، ذي القعدة ٩٩٧ هـ
- (١٩٩) تصنيف على اسيرى ، مجموعة احمد الاول رقم ١٠٣ ، شعبان ١٠١٤ هـ ، كامل كنجي رقم ٨٠ / ٢٢ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ ، دفتر المهمة رقم ٦٥ / ١٢٠ ، صفر ٩٩٨ هـ
- (٢٠٠) كامل كنجي رقم ٧٦ / ٢٨٠ ، ربيع الاولى ٩٧٧ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢١٨ / ٢٧ ، صفر ٩٧١ هـ دفتر المهمة رقم ٢٥ / ١٨١ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٣٩ / ٢٠١ ، شوال ٩٨٩ هـ
- (٢٠١) كامل كنجي رقم ٨٠ / ٧٢ ، شوال ٩٨٠ هـ
- (٢٠٢) دفتر المهمة رقم ٢٥ / ٩٩ ، ذي الحجة ٩٨١ هـ
- (٢٠٣) كامل كنجي رقم ١٠٨ / ٢١٨ ، رمضان ٩٩٢ هـ
- (٢٠٤) دفتر مالية بن مندوبه رقم ٢٣١٤ / ٤٦ - ٩٢ ، ١٠١٤ هـ
- (٢٠٥) دفتر المهمة رقم ٧ / ٢٥٣ ، رمضان ٩٧٥ هـ ، رقم ٢٤ / ٣١٨ ، صفر ٩٨٢ هـ

(٢٠٦) ارضيف طوب قابو سراى ، اوراق رقم ٥٨٠٧ ، رقم ٦٤٧٩ ، ابن انيس ، ج ٥ / ٤٠٩ -
٤١٠ ، الديار بكري ، ورق ٤٢٨

(٢٠٧) لرضيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ربيع الاولى ٩٤٥ هـ

(٢٠٨) كامل كبجى رقم ١٦٤ / ٧٠ ، رجب ١٠١٢ هـ

(٢٠٩) د .. قديم الايام من مصر قوللى برجانبة خدمت تعيين اولنقده ، مصر محافظه
سى ايجون ، سده سعادتدن قول طائفه سى كوندرك ، عانت قديمه اولوب ، مصر
قوللى واروب ، اكر اسكندرية واكر دمياط ، واكر رشيد بنتر لرى محافظه سنه ، وساير
خدمات همايونته متعلق خصوصان مزبور قوللردن يوزر والميشر نذر ، بكركى
برخدمته تعيين ... ، دفتر اللهمة رقم ٤٥٩ / ٧ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ ، كذا انظر رقم ١٩ /
٣٣٩ ، ربيع الاخرة ٩٨٠ هـ

(٢١٠) دفتر اللهمة رقم ٢١٤ / ٧ ، جمادى الاخرة ٩٧٥ هـ

(٢١١) دفتر اللهمة رقم ٣٣٩ / ١٩ ، ربيع الاخرة ٩٨٠ هـ

(٢١٢) دفتر اللهمة رقم ٨٥٤ / ٧ ، جمادى الاولى ٩٧٦ هـ

(٢١٣) دفتر اللهمة رقم ٢٦٠ / ٧ ، رجب ٩٧٥ هـ

(٢١٤) دفتر اللهمة رقم ٤٥٩ / ٧ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ

(٢١٥) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٦ / ٢٥١ ، ذى القعدة ٩٨١ هـ

(٢١٦) كامل كبجى رقم ١٢٣ / ٣٦ ، ربيع ٩٩٨ هـ

(٢١٧) كامل كبجى رقم ٨٠ / ١٩٠ ، صفر ٩٨١ هـ ، رقم ٦١ / ١٠٦ ، ذى الحجة ٩٩٢ ،

رقم ١٥٢ / ١٤١ ، ذى القعدة ١٠١٢ هـ ، رقم ٨٧ / ٨٣ ، شوال ٩٨٢ هـ

(٢١٨) كامل كبجى رقم ١٥٥ / ١٠٨ ، ربيع الاخرة ١٠١٣ هـ

(٢١٩) دفتر اللهمة رقم ١٨ / ٢٧ ، صفر ٩٧٩ هـ

(٢٢٠) دفتر اللهمة رقم ٢٦٠ / ٧ ، رجب ٩٧٥ هـ ، رقم ١٧ / ٢٧ ، صفر ٩٧٩ هـ

(٢٢١) دفتر اللهمة رقم ٦٠ / ٢٥٥ ، جمادى الاولى ٩٩٤ هـ ، دفتر مالية دن مندوره رقم

٢٣١٤ / ٨ - ١٠

(٢٢٢) دفتر اللهمة رقم ١٦ / ٣٠٧ ، ذى الحجة ٩٧٨ هـ

(٢٢٣) كامل كبجى رقم ٧٠ / ٢٨٦ ، صفر ١٠١١ هـ ، دفتر اللهمة رقم ٨٠ / ٢٤٦ ، رجب

١٠١٣ هـ

(٢٢٤) دفتر اللهمة رقم ٧ / ٤٥٩ ، ذى القعدة ٨٧٥ هـ ، لرضيف طوب قابو سراى ، اوراق

رقم ٢٩٥٣

(٢٢٥) دفتر اللهمة رقم ٧ / ٤٥٩ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ

(٢٢٦) لرضيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٢٩٥٣

(٢٢٧) دفتر اللهمة رقم ٨١ / ٢٤٦ ، رجب ١٠٢٣ هـ

(٢٢٨) دفتر اللهمة رقم ٢٢ / ١٧٥ ، ذى القعدة ٩٨٠ هـ

(٢٢٩) دفتر اللهمة رقم ٧٣ / ٢٨٢ ، ذى القعدة ١٠٠٢ هـ

- (٢٣٠) للملواني ، من ١٤٥ ، دفتر للمهمة رقم ١٤ / ٢٨٦ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ
 (٢٣١) Uzuncarsli , Kapikulu Ocaklari , 1 , 172 (٢٣١)
 (٢٣٢) دفتر للمهمة رقم ٧ / ٣١٣ ، شعبان ٩٧٥ هـ
 (٢٣٣) دفتر للمهمة رقم ١٦ / ١١٥ ، ذى القعدة ٩٧٩ هـ ، رقم ٦٧ / ٥٧ ، ربيع الاولى ٩٩٩ هـ
 (٢٣٤) دفتر للمهمة رقم ٢٦ / ٨٩ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ، من ٩٢ ، ربيع الاولى ٩٨٢ هـ ،
 من ١٢٦ ، ربيع الاخرة ٩٨٢ هـ
 (٢٣٥) Kapikulu Ocaklari , 1 , 172 : Kanunlar , s. 357 (٢٣٥)
 (٢٣٦) تاريخ مصر القاهرة ، ورق ١١٨
 (٢٣٧) تاريخ مصر القاهرة ، ١١ - ب ، جلال زاهد صالح جلبي : مصر تاريخي ، ورق ١٧ ا.
 (٢٣٨) دفتر للمهمة رقم ٧ / ٤٦٣ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ
 (٢٣٩) C . Orhonlu , Telhisler , s. 102 , 110 (٢٣٩)
 (٢٤٠) دفتر للمهمة رقم ٧ / ٢١٨ ، جمادى الاخرة ٩٧٥ هـ ، من ٧٦٩ ، ربيع الاولى ٩٧٦ هـ
 (٢٤١) البكري ، فيض اللعان ، ورق ١٠٧ ب ، للنوع الرحمانية ، من ٥٩ ، ١٦٠٠
 (٢٤٢) دفتر للمهمة رقم ٤٦ / ٧٠٢ ، ذى الحجة ٩٨٩ هـ
 (٢٤٣) دفتر للمهمة رقم ٥٩ / ٣٥ ، ربيع الاخرة ٩٩٢ هـ
 (٢٤٤) دفتر للمهمة رقم ٢٩ / ٣٥٢ ، ربيع الاولى ٩٨٨ هـ ، رقم ٧ / ٦٩١ ، صفر ٩٧٦ هـ
 (٢٤٥) ارشيف سراي طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ١٢٣٢١ ، ورق ٥٥ ب - ١٥٦ ، دفتر
 للمهمة رقم ٣ / ٨٦ / ٩٨٥ هـ
 (٢٤٦) دفتر للمهمة رقم ٤٨ / ٢ ، ربيع الاخرة ٩٩٠ هـ
 (٢٤٧) دفتر للمهمة رقم ٢٣ / ٢٢ ، جمادى الاخرة ٩٨١ هـ
 (٢٤٨) ارشيف سراي طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٤ ، ٩٤٥ هـ
 (٢٤٩) اوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٥٥ ب - ١٥٦ ، ٩٥١ هـ
 (٢٥٠) دفتر للمهمة رقم ٤٨ / ٢ ، ربيع الاخرة ٩٩٠ هـ
 (٢٥١) دفتر للمهمة رقم ٥ / ٢٨ ، جمادى الاخرة ٩٧٣ هـ
 (٢٥٢) دفتر للمهمة رقم ١٨ / ٨ ، رمضان ٩٧٩ هـ ، رقم ١٩ / ٢١١ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ
 (٢٥٣) دفتر للمهمة رقم ١٨ / ٨ ، رمضان ٩٧٩ هـ
 (٢٥٤) دفتر للمهمة رقم ٨٤ / ١٤٧ ، محرم ٩٩٦ هـ
 (٢٥٥) دفتر للمهمة رقم ٢٣ / ١٢٢ ، رجب ٩٨١ هـ ، كامل كيجي رقم ٨٠ / ٨٢ ، شوال ٩٨٠ هـ
 (٢٥٦) دفتر للمهمة رقم ١٢ / ٤٧ ، رمضان ٩٧٨ هـ
 (٢٥٧) دفتر للمهمة رقم ١٤ / ٢٣٧ ، صفر ٩٧٨ هـ
 (٢٥٨) كامل كيجي رقم ٧٠ / ١٦٤ ، رجب ١٠١٣ هـ
 (٢٥٩) دفتر للمهمة رقم ٧٥ / ٣٠٥ ، رمضان ١٠١٣ هـ

- (٢٦٠) دفتر المهمة رقم ٧ / ٥٨٠ ، محرم ٩٧٦ هـ
 (٢٦١) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٣٣١ ، ربيع الاولى ٩٧٨ هـ ، ص ٥٤١ ، جمادى الآخرة ٩٧٨ هـ ، رقم ٩ / ٦٥ ، ٩٧٧ هـ
 (٢٦٢) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٣٠٥ ، رمضان ١٠١٣ هـ
 (٢٦٣) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٨٦ ، جمادى الاولى ٩٨٥ هـ ، اوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٥٥ ب
 (٢٦٤) دفتر المهمة رقم ٢٩ / ٧٦ ، شوال ٩٨٤ هـ
 (٢٦٥) دفتر المهمة رقم ١٤ / ١٢٦ ، صفر ٩٧٨ هـ
 (٢٦٦) دفتر المهمة رقم ٣ / ١٩٥ ، صفر ٩٦٧ هـ
 (٢٦٧) دفتر المهمة رقم ٦ / ١٢٢ ، ربيع الاولى ٩٧٢ هـ ، رقم ٣٥ / ٢٩٣ ، رجب ٩٨٦ هـ ، رقم ٥٢ / ١٨١ ، ذى الحجة ٩٩١ هـ
 (٢٦٨) دفتر المهمة رقم ٣٠ / ٢٠٢ ، ربيع الاولى ٩٨٥ هـ
 (٢٦٩) دفتر المهمة رقم ٣٨ / ٩٩ ، صفر ٩٨٧ هـ
 (٢٧٠) دفتر المهمة رقم ٥ / ٢٨٠ ، جمادى الآخرة ٩٧٣ هـ ، رقم ٢٧ / ٢٤٤ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ
 (٢٧١) دفتر المهمة رقم ٢١ / ١١٨ ، شوال ٩٨٠ هـ
 (٢٧٢) دفتر المهمة رقم ٥ / ٢٨٠ ، جمادى الآخرة ٩٧٣ هـ ، رقم ٥٢ / ٣٤٣ ، ربيع الآخرة ٩٩٢ هـ
 (٢٧٣) دفتر المهمة رقم ٢١ / ١٠١ ، شوال ٩٨٠ هـ
 (٢٧٤) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٢٤٤ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ
 (٢٧٥) دفتر المهمة رقم ١٤ / ٢١٦ ، صفر ٩٧٨ هـ
 (٢٧٦) سلانيكى ، ص ٢٦٠ ، الاسحاقى ، ص ١٥٤ ، للملوانى ، ص ١٦٧ ، الكواكب السائرة ، ورق ٢٨ ب ، الحلاق ١٩٢
 (٢٧٧) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٢٦٥ ، جمادى الاولى ١٠١٣ هـ
 (٢٧٨) دفتر المهمة رقم ٧٨ / ٣٣٢ ، ربيع الاولى ١٠١٨ هـ ، زبدة التواريخ ، ج ٢ ، ورق ١١١٢ ب

الباب الرابع

التشكيلات المالية فى أيلة مصر

الباب الرابع

التشكيلات المالية فى أياالة مصر

لقد اتبعت الإدارة العثمانية المركزية ، منذ ضم أياالة مصر إليها ، اتبعت سياسة الانتقال التدريجى لمؤسسات مصر المختلفة حتى تتوافق مع النظم العثمانية وترتبط بها . ولذا كانت الإدارة العثمانية بمصر قد واجهت صعوبات كثيرة عند نقلها إدارة البلاد من يد النظم المملوكى العسكرى وريطها بالإدارة المركزية للدولة باستانيول . فقد ازدادت هذه الصعوبات تعقيدا عندما سعت للسيطرة على شؤن مصر المالية ، وذلك لأن الممالك قد اتبعوا نظاما سرىا للمالية فى مصر لا يتيسر فهمه إلا لمن مارس تطبيقه والعمل فيه فعلا ، وأن تشكيلات الممالك لم تكن تتبع مؤسسة واحدة ، بل كانت أمور مصر المالية موزمة على عدة مؤسسات متشبكة . وعلاوة على ذلك كان إداريو الممالك يسيطرون على النظم المالى كله من القاعدة إلى القمة . ولذلك ، نلاحظ انه على الرغم من محاولات الإدارة المركزية المتكررة تطبيق النظم المالية العثمانية فى أياالة مصر ، فإنها اضطرت أخيرا لوضع نظاما ماليا وسطا بين النظم المملوكى الإقطاعى والنظم العثمانى المالى ، عرف باسم « نظام الساليانه » ، حيث أعطى هذا النظم دورا هاما للنظم المالى المملوكى الذى كان مطبقا فى عهد السلطان قايتباى ، وبالأخصه فيما يتعلق بعملية تحصيل الأموال فى ولايات مصر المختلفة .

ومهما يكن من أمر ، فقد أعطى السلطان سليم خان أمهر أمراء مصر المملوكى كافة الصلاحيات لإختيار مساعديه فى الشؤن المالية والإداية ، وذلك بعد أن أخفق محمد چلبى الذى عينه السلطان بقتدارا على أياالة مصر ، فيما كُلف به من مهام . وعندئذ ، بدأ خاير بك فى استخدام إدارىي الممالك الذين أعلنوا الطاعة للإدارة الجديدة ، استخدامهم فى إدارة كافة أمور الأياالة المالية تحت إشراف مباشر

. وإذا كان خاير بك قد أصبح ، على هذا النحو ، المسئول الأول عن أمور مصر المالية ، فقد كانت الإنارة المركزية ترسل إلى أياالة مصر من يشرف على مالياتها ويربط نظمها المالية بنظم الدولة المركزية . ففي شوال عام ٩٢٧ هـ ، توجه «بفتردار العرب» ، قولا قسز محمد بك إلى مصر للتفتيش على أحوال الأياالة المالية والإدارية ، وضم محصولات موانئها في دمياط والإسكندرية إلى الخزينة الميرية . واستمرت أمور الأياالة المالية تُدار بيد مباشرى الأموال من الممالك وتحت إشراف أمير أمراء مصر وإدارة الدولة المركزية حتى عام ٩٢٨ هـ . وقد حاول أمير أمراء مصر مصطفى باشا نقل كافة الشؤون المالية والإدارية للأياالة من يد الممالك إلى يد الإداريين العثمانيين ، وعزل مباشرى الممالك من وظائفهم ، ولكنه اكتفى بتعيين ناظر للأموال من العثمانيين للإشراف الدائم على مالية الأياالة ، بسبب عدم توافر أفراد من نوى الخبرة والدراية في إدارة شؤون مصر المالية .

وعلى الرغم من ذلك ، لم تستقر أمور مصر المالية ، نظرا لحركات العصيان التي شملت أنحاء الولاية المختلفة . واستمرت شؤون الأياالة المالية مضطربة حتى مجيء الوزير الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر ، وقيامه بوضع قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ . وقد استفاد إبراهيم باشا ، عند وضعه النظام المالى الذى سيتبع فى أياالة مصر ، استفاد من قوانين المالية والأراضى التى كانت سائدة فى عهد السلطان قايتباى المملوكى^(١) . ولذلك كان عليه أن يبحث عن أفضل العناصر المملوكية فى مصر ليولى مهمة تطبيق هذا النظام الجديد، ويكلفه بعمل مساحة جديدة لأراضى مصر كلها لبيان مقدار خراجها السنوى ، وذلك بعد أن تمكن من العثور على دفاتر المالية والأراضى المملوكية التى كان مباشرو وكتبة الممالك قد أخفوها عقب دخول العثمانيين مصر . وهكذا ، اصطحب الوزير إبراهيم باشا ، عند مغادرة مصر ، الأمير للمملوكى جانم الحمزاوى الذى شغل من قبل منصب ناظر الأموال أو مستوفى الأموال فى مصر ، ثم أصبح كتفدا لأمير أمراء مصر خاير بك ، كما كان من الممالك الأوائل الذين أعطوا اعترافهم بالإدارة العثمانية بمصر . وهناك فى مركز الدولة بإسلامبول ، أحسن عليه السلطان سليمان

القانونى بمنصب ناظر الأموال بمصر . وبذلك قام جانم الحمزاوى بالمهام التى كُلف بها من عمل مساحة جديدة لأراضى مصر وسجلها فى دفاتر عرفت باسم « دفاتر الترابيع » عام ٩٣٣ هـ ، ووضع أول ميزانية لأىالة مصر فى العهد العثمانى ، مبحثا فيها واردات مصر وبخلفها ، ومصاريف الأيالة وإخراجاتها ، وذلك بحسب نظام الساليانة الجديد ، وإرسال الأموال المصرية للزائدة ، بعد سد كافة احتياجات مصر والتزاماتها ، إرسالها كخزينة إرسالية إلى إسلامبول كل عام مالى كامل^(٢) . وقد أتى جانم الحمزاوى بجميع هذه المهام بنجاح خلال الفترة التى أقام فيها فى نظارة الأموال بمصر ، حيث نكر صولا قزاقه أن الحمزاوى تمكن فى العام الأول من إرسال ثمانية أحمال (٠٠٠ و ٨٠٠ نعبية) إلى الأستانة علم ٩٣٢ هـ^(٣) .

وهكذا ، ويعد أن أُميد الإستقرار لإدارة الأيالة ومالياتها ، بفضل مساهمى جانم الحمزاوى ، والعديد من إنراى للماليك المخلصين الأمان ، بدأت الإدارة العثمانية فى مصر وعلى رأسها أمير الأمراء سليمان باشا ، بدأت فى نقل تدريجى للشئون المالية بالأيالة من يد للماليك إلى يد العثمانيين . وكانت الخطوة الأولى التى خطاها سليمان باشا فى هذا السبيل ، أن استبعد أصحاب النفوذ من الأمراء الماليك من إدارة الأيالة المالية ، وعلى رأسهم جانم الحمزاوى ناظر الأموال الذى كان قد بدأ فى منح المناصب المالية الهامة فى مصر لاتباعة وإقربائه من للماليك . وبذلك أوقف أمير أمراء مصر سليمان باشا النفوذ المملوكى فى شئون الأيالة المالية ، ورشح لحد الأمراء العثمانيين من ذوى الخبرة لشغل وظيفة ناظر الأموال فى مصر^(٤) . وبذلك تم نقل الإدارة المالية فى مصر إلى الإدارة العثمانية بشكل تدريجى .

دفتردار مصر (ناظر الأموال)

لقد عُرِف قانون نامة مصر ، المسئول عن شئون المالية والأراضى والأوقاف فى أيالة مصر باسم « ناظر الأموال »^(٥) . وكان هذا المنصب فى الدولة للمملوكية بمصر موزع على جهات كديوان الوزير . وديوان الخنظر . وديوان الخصاص ، وديوان المفرد ، حيث تجمعت صلاحيات كل هذه الدواوين المالية للمفاه ، تجمعت فى يد « ناظر الأموال » .

وحتى أواسط القرن ١٠ هـ ١٦ م ، استمر المسئول عن النظر في شئون الأيالة المالية المختلفة ، استمر يعرف باسم « ناظر الأموال » ، حيث بدأ هذا اللقب يختفى تدريجياً في نفاثر الديوان الهمايوني ويحل محله لقب « دفتردار مصر » (٦) أو « دفتردار الخزينة العامرة بمصر » (مصر خزينة عامره دفتردارى) (٧) .

أ - تعيين دفتردار مصر : لقد كان أمير أمراء مصر هو وكيل السلطان المطلق في إدارة كافة شئون أهالة مصر بما فيها الشئون المالية . ولذلك يُعدّ المسئول الأول عن شئون مصر المالية أمام السلطان والديوان الهمايوني بمركز الدولة . ولما كان من المتعذر على أمير أمراء مصر المتابعة المباشرة لهذه الأمور المالية سواء في مركز الأيالة بالقاهرة أو في ولاياتها ، فقد لزم على إدارة الدولة المركزية تعيين أميراً معتمداً للنظر في هذه الشئون المالية للأيالة عرف باسم « ناظر الأموال » ونظراً لأهمية هذا المنصب ، فقد اهتمت الدولة بإختيار أحد الأمراء المشهود لهم بالدين والأمانة والاستقامة ممن لديهم خبرة واسعة في الأمور المالية لتوليته . وقد بينت البرهامة التي صدرت في عهد أمير أمراء مصر مسيح باشا لتعيين دفترداراً جديداً للأيالة ، بيّنت شروط إختيار الدفتردار على النحو التالي : « .. أنه ينبغي أن يكون المرشح لهذا المنصب موصوف بمكارم الاخلاق ، ومستحق لهذا المنصب ، وذو أمانة واستقامة ، وعلى دين ، كما أنه يجب أن يكون موصوف بالكفاءة العالية في الأعمال الكتابية ، وأن يرى فيه السلطان أنه يمكن الاعتماد عليه ، وأنه مستعد لبذل جهده ومساعدته في تحصيل الأموال السلطانية الميرية ، وفي صيانة الرعية .. » (٥) .

ومهما يكن من أمر ، فحتى النصف الثاني من القرن ١٠ هـ ١٦ م ، كان صاحب هذا المنصب يختار من بين أمراء وخدم القابو قولى (الدركاه العالي)

(*) « ... مكارم اخلاق ، وفور استحقاق ، امانت واستقامت ، كمال ديانت صلحى . كتابته كفايتى ، ويركى تحصيلاً تنده رعايالى سياستنده مساعى وجهد صرف ايده چكنده ، اعتماد واعتقاد همايون اولديغى ... » : تصنيف كامل كججى من نفاثر الديوان الهمايوني رقم ٩١ ، ص ٣٤٩ .

ممن اظهروا كفاءة وإدارة في تصصيل الأموال للخيرية أو في الأمور الكتابية الأخرى^(٨). واعتباراً من للنصف الثاني من هذا القرن ، أصبح من المعتاد تعيين النفتردارية السابقين والمتقاعدین في منصب نفتردارية مصر ، كتعيين نفتردار الروميلى السابق عام ٩٩٤ هـ^(٩) ، ونفتردار نياريكر السابق عام ٩٩٥ هـ^(١٠) ، ونفتردار حلب السابق عام ٩٩٨ هـ^(١١) ، ونفتردار الأناضول السابق عام ١٠١٤ هـ^(١٢) . ولما كانت كل هذه المناصب وبخاصة نفتردارية الروميلى والأناضول هي أعلى درجة من نفتردارية مصر ، فقد كان هذا المنصب يوجه لهؤلاء النفتردارية السابقين بعلاوة عبارة عن منصب السنجقية بمصر^(١٣) ، بحيث إذا عين أحد الأمراء الأقل درجة تتنزع منهم درجة سنجقية مصر هذه ، وتوجه إليهم فقط نفتردارية مصر . ولكن منذ أوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، أصبح توجيه منصب نفتردارية مصر مع درجة السنجقية عادة معمول بها^(١٤) .

وكان منصب النفتردارية بمصر يُوجه بعرض مباشر من الأمير الرافع في هذا المنصب على الديوان الهمايوني ، ثم على السلطان ، أو بعرض وترشيح أمير أمراء مصر لأحد الأمراء ، ومن ثم ، كانت تصدر براءة التعيين بموجب تصديق السلطان على العرض بالموافقة . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر أحمد باشا (٩٩٨ - ١٠٠٣ هـ) بأن سنان باشا من أمراء مصر المحافظين الكفاء الذين اظهروا جدية وإخلاص في تصصيل الأموال للخيرية ، وأنه جدير بالعناية السلطانية فقد صدر تعيين الأمير المذكور محل النفتردار المعزول^(١٥) . وعموماً ، لم يكن من الممكن للأمير المعين في منصب نفتردار مصر أن يتسلم مهام منصبه ، إلا بعد وصول البراءة التي يعين في هذا المنصب بمقتضاها من الأستانة ، وإلا فعليه أن يرسل إلى مركز الدولة لإستعجال وصول هذه البراءة^(١٦) .

واعتباراً من أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م بدأت الهنديا المقدمة لهيئة الديوان الهمايوني وللسلطان نفسه للوصول إلى مناصب الدولة الهامة ، بدأت تلعب دوراً هاماً في اختيار منسب الأشخاص لشغل هذا المنصب ، وذلك إلى جانب الشروط الأخلاقية والمهنية الأخرى^(١٧) .

ولم يكن بقاء دفتراندر مصر في منصبه مرتبطا بعزل أمير أمراء مصر وتعيين آخر بدلا منه ، وإنما كان أثناء البعثات لوظائفه في الأيالة بأمانة واستقامة ، وقدرته على التفاهم مع أمير أمراء مصر والتعاون معه لتدوير شؤون الأيالة الإدارية والمالية ، ومع أمراء مصر وإيرى الأيالة الآخرين ومع الجند أيضا ، ومحافظة على الأموال للميرية ، وعدم تحميل الرعية أعباء فوق الطاقة ، وإرساله الخزينة الإرسالية في موعدها وبون نقصان تحت إشراف أمير أمراء مصر ، كل هذا كان من الأسباب الموجبة لاستمرار دفتراندر مصر في وظيفته^(١٩) . وعموما ، كانت فترة تصرف الأمير في هذا المنصب ، عام واحد ، يجند بموافقة الديوان الهامايوى ويتصدق السلطان ويصدر براءة جديد . وقد كان تقرير أمير أمراء مصر الذى كان يرفعه دوريا على الأستانة يحيطها فيه علما بما يجرى عليه شؤون الأيالة العامة ، ومنها الأمور المالية ، كان سببا في إبقاء دفتراندر مصر في منصبه مع منحه الترتيبات المناسبة أيضا^(٢٠) .

وقد كان دفتراندر مصر يتقاضى سالياته قدرها فيما بين ٢٣٠ : ٤٠٠ ألف ليرة ، حيث وصلت هذه الساليات في أوائل القرن ١١هـ / ١٧ م ، إلى ٦٠٠.٠٠٠ ليرة سنويا . وترجع هذه الزيادة إلى حرص الدولة على تعيين دفتراندر مركز السلطة من نوى المرتبات المرتفعة والخبرة والدراية في نفس الوقت ، وذلك بغرض محاولة العمل على زيادة الخزينة الإرسالية للمصرية التى كانت ترسل سنويا إلى الأستانة . ولكن هذا الإجراء زاد من عبء الخزينة الميرية في الأيالة ولم يتحقق هذا الهدف المقصود إلا نادرا^(٢١) .

والجدول التالى يبين مقدار ساليات دفتراندر مصر وفقا لمناصبهم السابقة في إدارة الدولة .

اسم الدفتراندر	الخدمة السابقة	تاريخ التعيين	الساليات	اسم الدفتراندر	الخدمة السابقة	تاريخ التعيين	الساليات
إبراهيم بك	-	٩٦٣ هـ	٢٣٠ ألف	-	دفتراندر الروملى	٩٩٤ هـ	٢٠٠ ألف
مصطفى جلى	كاتب بنى جوى	٩٨٠ هـ	٣٠٠	-	دفتراندر حلب	٩٩٨ هـ	٤٠٠
محمد بك	-	٩٨٧ هـ	٤٥٠	حسن بك	باش دفتراندر	١٠١٢ هـ	٦٠٠
سنان جلى	كاتب مقلطمة	٩٩٠ هـ	٣٤٠	مراد بك	دفتراندر الأناضول	١٠١٢ هـ	٦٠٠
حسن بك	-	٩٩٠ هـ	٣٤٠	محمد بك	تشانجى الديوان	١٠١٤ هـ	٦٠٠

ب - وظائف ناظر أموال (نفتريار) مصر : لقد كانت الوظائف والمهام التي كان يقوم بها ناظر الأموال بمصر تواكب التطورات التي تمر بها الأيالة خلال المرحلة الإنتقالية للإدارة العثمانية (٩٢٣ - ٩٣١ هـ) . فكانت أهم الوظائف التي كان يكلف بها ناظر الأموال خلال هذه المرحلة ، والتي كانت تنفذ بموجب أوامر مباشرة من السلطان نفسه ، محاولة معرفة النظم التي كانت مطبقة في العصر للملوكي ، والبحث عن دقاتر المالية والإدارة للملوكية المفقودة وضبط خراج مصر ، ومحاولة إجراء مساحة جديدة لأراضي مصر ، وتحصيل هذا الخراج بموجب الدقاتر للملوكية القديمة ، دقاتر الارتفاع ، والإشراف على العمال ومباشرة الأموال في الولايات ، وتوفير مواجب وساليانات جند الدولة بمصر وأمرائها ، وأيضا احتياجات الدولة الميرية سواء في مصر أو في مركز الدولة . وكان أمير أمراء مصر ، خلال هذه المرحلة مسئولاً مسئولية مباشرة عن أداء هذه المهام سواء كان ناظر الأموال متواجدا فعلا لم غير متواجد .

واستمرت وظائف ناظر الأموال بمصر غير مستقرة ، وتخضع لتطورات الأحداث في مصر وللأوامر السلطانية ، حتى صدور قانون نامة مصر عام ٩٣١ هـ . وهكذا ، تحددت صلاحيات ناظر الأموال بموجب هذا القانون ، كما فُصلت هذه الصلاحيات والوظائف من خلال براءات تعيين نفتردارية مصركل على حدة بحسب ملايسات تعيين كل منهم ، والظروف التي كانت تمر بها الأيالة في تلك الوقت . ويبين الحكم الصادر في فترة ولاية أمير أمراء مصر مسيح بلشا (٩٨٢ - ٩٨٨ هـ) ، والمتعلق بنظر الأموال محمد أفندي هذه الصلاحيات على النحو التالي : .. أنه صدر القرار بتوجيه وظيفة نفتردارية خزيتي العامرة بطريق النظارة مع مرتبة السنجقية بأايالة مصر بعد اليوم لمحمد أفندي ، فاليقوم بوظائفه وخدماته في محافظة الولاية المذكورة . وليساعده أمير أمراء مصر مسيح باشا على أداء وظائفه هذه على الوجه المناسب ويدون تقصير ، وليظهر مساعيه وليبذل قصارى جهده في الأمور المتعلقة بوظيفة نفتردارية خزيتي العامرة بمصر . وليعرف الأمراء في تلك الديار والقضاة الحكام ومشايخ العريان وعامة الكشاف ، ومتصرفي الأعمال ومباشري الأموال ، ولرباب المقاطعات عموما

وروزنامه ومحاسبى خزينتى العامرة ، وملتزمى المقاطعات ، وجميع أرباب الأقالام صغيرهم وكبيرهم ، ليعرفوا جمعا التفتردار المشار إليه كامير محافظ ، فليرجعوا إليه فى كافة الأمور المتعلقة بالأموال الميرية صغيرها وكبيرها ... (٥).

وقد اعتبر قانون نامه مصر أمير أمراء ناظر الأمور المتعلقة بالميرى فى الأيالة ، وذلك باعتبار أن هذه الأمور المالية جزء لا يتجزأ من المسئولية العامة لأمير أمراء مصر فى إدارة كافة شئون الأيالة كوكيل مطلق للسلطان (٢٢) . وذلك فى حين أن كان ناظر الأموال فى مصر مسئولاً بصفة مباشرة أمام أمير الأمراء ، ثم أمام السلطان نفسه عن تنفيذ وتدوير كافة الشئون المالية فى مؤسسات الأيالة المختلفة . وكان على كل من أمير أمراء مصر وناظر الأموال التعاون والتفاهم فيما بينهما على أداء كافة المهام المتعلقة بالأموال الميرية على أفضل وجه (٢٣) . وكان ناظر الأموال يقوم بمرض ما يعن له من أمور على الأستانة بمعرفة أمير الأمراء ، ولا يتخطاه بحال من الأحوال (٢٤) . ولما كانت المسئولية فى تحصيل خراج مصر ، مسئولية مشتركة بين كل من أمير الأمراء وناظر الأموال . وكان إتمام الخزينة الإرسالية المصرية وتوفيرها كل عام بدون نقصان وإرسالها إلى الأستانة بون تأخير ، من أهم ما يسأل عنه أمير أمراء مصر كل عام مالى ، كان أمير الأمراء يقوم بالتفتيش على محاسبات ناظر الأموال عند حدوث أى نقص أو خلل فى مقدار هذه الخزينة الإرسالية . وعلى هذا النحو ، كان ناظر الأموال

(*) .. بعد اليوم ، ولايت مزبوره (مصر) سنجق هما يومئذ ، نظارات طريقيله خريته عامره م نفتريلى اولوب ، شويك كه وظليف خدمات ... ولايت مزبوره محافظه سيدر . مصر بكارويكيسى مسيح باشا وجه مناسب كويديكى لوزره ، بى قصور مؤدى قيله ، وخزينة عامره م نفتريلى رلفته متعلق أمور ده بدل مقدور ظهوره كتوره . اوليدار ده امرأ قضاء حكام ومشايخ عربان وعامة كشافه ومتصرفين أعمال ومباشرين أموال ، عموما مقاطعات أربابنده وخزينة عامره مك روزنامه ومحاسب جيلرى ، ومقاطعة جيلرى ، وبالجملة أرباب اقالامك صغير وكبيرى ، مومى إليه نفتريلى محافظه بكى بيلوب ، جزئى وكلئ ماله متعلق أمورده مراجعات ليه لى ... : كامل كجى رقم ٩١ ، ص ٣٣٨ ، نى الحجة ٩٨٧ هـ .

يعرض كافة الأمور المالية الهامة على أمير الأمراء في الديوان العالي قبل تنفيذها وإقرارها ، كما كان أمير الأمراء يرسل التقارير الدورية إلى الأستانة عارضا فيها سياسته المالية في أنحاء الأيالة ، ومدى كفاءة ناظر الأموال في تطبيق هذه السياسة . وعندئذ كانت الإدارة المركزية تصدر الأمر بمنع ترقية لناظر الأموال نظرا لدوره الهام في إنجاح سياسة الإدارة المالية في مصر (٢٥) .

وبصفة عامة ، كان ناظر الأموال (النفتردار) يقوم بالنظر في الأمور المالية والإدارية مع معاونيه في ديوان مصر العالي تحت رئاسة أمير الأمراء ، وفي مجلسه الخاص تحت رئاسته . ولم تتوقف صلاحياته عند هذا الحد ، بل كان مكلفا بمتابعة تنفيذ كافة الشؤون المالية الدورية للأيالة ، علاوة على قرارات الديوان الهمايونى التى أقرت في ديوان مصر العالي . أما الشؤون المالية والإدارية الخارجة عن صلاحيات النفتردار فكان يرفعها بمعرفة أمير أمراء مصر على الأستانة ، حيث كان يقوم بتنفيذ قرارات مركز الدولة في هذا الخصوص (٢٦) .

وكما كان ناظر الأموال في مصر يباشر وظائفه في مركز الأيالة على هذا النحو ، كان أيضا يكلف بالتفتيش على شئون الأراضى في الولايات ، حيث كان يجمع العمال والمباشرين في تلك الولايات في مجلس خاص به ، ويشرف على شئونهم المالية (٢٧) ، ويقوم بالتفتيش على أمور الكشّاف ومشايخ العريان في الولايات من وقت لآخر ليحول دون إنتشار البدع في تلك المناطق (٢٨) . ومن الملاحظ أن هؤلاء الإداريين المحليين قد بدأوا في استحداث البدع وإيقاع أضرار جسيمة بالاهالى وبالمال الميرى في النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وذلك نتيجة تهاون دفتردارية مصر في الإشراف المباشر على هؤلاء الإداريين في الولايات (٢٩) . فظهرت بدع « الطلّبة » ، و « الوجبة » و « النزلة » (٣٠) .. وغيرها مما كان يُعرف في تلك الوقت باسم « التكاليف العرفية » .

ويعتبر نفتردار مصر هو المساعد الأول لأمر أمراء مصر في الأمور المالية والشؤون الإدارية المتعلقة بها . ففي ديوان مصر العالي الذى كان يرأسه أمير أمراء مصر ، وكان نفتردار مصر من أعضائه الأساسيين ، كان النفتردار يقوم

بالنظر في الشئون المالية للأمراء السناجق والجنود المكلفين بأعمال الحراسة والأمن في مركز الآيالة وفي الولايات ، ولقاضي مصر ، وقضاة الولايات والمناطق القضائية الأخرى ، وأيضا المتعلقة بالأحكام والكشاف ومشايخ العريان الذين كانوا يتولون إدارة الولايات بمصر . فكان الدفتردار يقوم بتوفير مرتبات أمراء الدولة السناجق في مصر وعلمائها وجنودها وجميع منسوبي مؤسساتها من خلال الميزانية السنوية للآيالة^(٣١) . وكان قانون نامه مصر قد قرر عدم توزيع ساليانات الأمراء السناجق وعلوفات أفراد الجماعات العسكرية في مصر نقدا من الخزينة مباشرة ، وتحويل حاصلات الأراضي الميرية لسد مرتبات موظفي الآيالة ، بحيث تقوم كل طائفة بإرسال رجالها إلى مناطق بذاتها يحددها لها ناظر الأموال ، بفرض تصميل الأموال الخاصة بسالياناتها وعلوفاتها . وعندئذ ، كان ناظر الأموال يقوم بمعرفة « شهر اميني » (أمين المدينة) بمقارنة دفاتر الأموال الحاصلة بدفاتر الديوان ، حيث تعتمد من الديوان العالي لتوزع على كل أمير وكل أغا جماعة ، فيوزعها بالتالي على أفراد الجماعات العسكرية ، وترسل صورة من دفاتر الواجب والعلوفات هذه إلى الأستاتنه^(٣٢) . ومن ناحية أخرى ، كان الدفتردار مسئولا أيضا عن إدارة الأراضي التي عهد بها إلى بعض الأشخاص الأمراء من أفراد جماعات مصر العسكرية وبالأخص جماعات كوكللو والتلو توفنكجي ، والهراكيسة^(٣٣) ، والجاوشية . كما كان يسعى لتوفير مواجب جند المناوبه المرسلين من إسلامبول للحراسة في مصر ، أو من مصر للقيام ببعض المهام في الحرمين الشريفين أو جدة أو اليمن أو الحبشة ، ويقوم بتدراك كافة احتياجاتهم وبالإشراف على إرسالها وتوزيعها على الجنود في وقتها المناسب^(٣٤) .

وبموجب ما بيده من دفاتر ، كان ناظر الأموال يشرف على توزيع مرتبات قاضي مصر وقضاة الولايات ومخصصاتهم من الجراية والعليق في موعدها ودون نقصان^(٣٥) . أما الدعاوى والشكاوى المتعلقة بالأمور المالية ، فكان يناقشها قبل تحويلها إلى قاضي مصر ، ويرفع تقريره بخصوصها إليه^(٣٦) . وقد حدد قانون نامه مصر صلاحيات ناظر الأموال مصر في هذا الخصوص مبينا أن

عموم الدعاوى المتعلقة ببيت المال يفصل فيها بحضور أمير الأمراء بالأيلة وبمباشرة ورقابة قاضى مصر ، وذلك بعد الاستماع إلى جميع الأطراف والإحاطة بكافة تفصيلاتها . لما الدعاوى للمالية التى لا تزيد عن ٢٠.٠٠٠ لئجة فكان أمين بيت المال يمكنه أن ينظر فيها بعفده ، والتى تتجاوز هذا المبلغ وحتى ١٠٠.٠٠٠ آتجه كان يفصل فيها ديوان مصر العالى بمعرفة ناظر الأموال وبإشراف القاضى ، والتى تزيد عن هذا المبلغ كان ناظر الأموال يعرضها على الأستانة بمعرفة أمير الأمراء بمصر (٣٧) . وفى حكم صادر عن الأستانة عام ٩٧٢ هـ ، تقرر نظر ناظر الأموال فى الدعاوى للمالية حتى مبلغ ٢٠٠٠ ذهبية فى الديوان العالى بمصر ، أما ما يزيد عن ذلك ، فقد تقرر عرضه على الأستانة لينظر فيه الديوان الهمايوى أولاً (٣٨) .

ولما كان الكُشَاف ومشايخ العريان والأمناء وغيرهم من العمال هم بالنسبة لناظر الأموال عمال تحصيل أموال يعملون على مباشرة الرعايا للأراضى فى مناطقهم ، وإعدادها للزراعة ، وينظرون فى كل ما من شأنه المحافظة على المال الميرى فى الولايات ، ويقومون بتحصيل خراج الأراضى من ولاياتهم بموجب الصفات التى بأيديهم دون ظلم وتعدى على الرعية أو تهاون فى الأموال الميرية . لذلك كله كان ناظر الأموال هو للمستول الأول عن هذه الفئة وإعمالها أمام أمير أمراء مصر ثم أمام الأستانة . فكان على المفتددار تنفيذ أوامر مركز الدولة فيما يتعلق بتعيين وترقية وعقاب وعزل الكشاف ومشايخ العريان والعمال (٣٩) ، كما كان يجرى تفتيشا دوريا على كل ما يتعلق بإدارة الولايات من أمور ، حيث كان يتابع مباشرتهم لوظائفهم فى الولايات ، وتحصيل قروضهم وديونهم ، ونظر قاضى مصر للدعاوى المالية للرفوعة ضدهم . وعلاوة على ذلك ، كان يشرف على محاسباتهم ويباشر توزيع مرتباتهم عليهم وإرسال المساعدات العسكرية والإدارية والمالية التى يحتاجونها إليهم فى الوقت المناسب (٤٠) .

وإذا كان أمير أمراء مصر هو المسئول الأول عن إعداد خزينته مصر الإرسالية وتوفيرها ، وإرسالها دون نقصان إلى الأستانة فى موعدها ، فإن كافة هذه المراحل إبتداء من رعاية إستزراع أراضى مصر التى تعد المصدر الرئيسى للدخل ،

والإشراف على تحصيل الأموال منها ، وتوجيه مصروفات الأيالة في وجوهها ، وإعداد النفقات اللازمة لذلك ، ثم حصر بقايا دخل مصر ، وإعداد نفقات الخزينة الإرسالية التي تُرسل إلى الأستانة من خلال تتبع نفقات الروزنامة والمقاطعات فالمحاسبات المحفوظة في الديوان العالي ، و أيضا النفقات الموجودة في ديوانه الخاص ، كانت على رأس المهام التي كان يقوم بها ناظر الأموال بمصر ، حيث كانت تعرض المحاسبات على والى مصر ، ثم ترفع مع الخزينة إلى الأستانة^(٤١).

وفي ديوان مصر العالي أيضا ، كان يفتردار مصر يعرض على أمير الأمراء خلاصة المعاملات المالية الهامة التي عُرِضت عليه في مجلسه الخاص لإقرارها ، وكانت تأتي على رأس هذه المعاملات تعيينات أفراد الجماعات العسكرية وملتزمى المقاطعات أولئك الذين عهد إليهم خدمة تحصيل الأموال الميرية في الولايات . وكان قانون نامه مصر قد قضى بعرض مثل هذه الأمور على الأستانة بمعرفة أمير الأمراء ، على أن يحظر تعيين اتباع أمير الأمراء أو الأمراء في هذه الوظائف الميرية^(٤٢) ، وكان يلزم على كل من يتقدم لهذه الوظائف من أفراد الجماعات العسكرية إحضار كفيل مناسب له حتى يتم تسليمه العهد الميرية^(٤٣) . ولكن خلال النصف الثاني من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، ولما زاد عدد جند الدركاء العالي بمصر ، أصبحت هذه المهام توجه لهم في الأعم الأغلب^(٤٤) ، حيث صدرت الأوامر من الأستانة لناظر الأموال بتوجيه هذه المقاطعات لأشخاص قادرين على الإيفاء بالتزاماتهم تجاه المال للميرى من الأمانة الثقات^(٤٥) . ولما كان تعيين العمال والمباشرين من صميم صلاحيات يفتردار مصر ، فقد قرر نامه مصر توجيه قريتين أو ثلاث قري إلى كل عامل كفاء بحسب قدرته ، وبالتزام يتناسب مع الخراج المعتاد لهذه القرية ، وذلك بموجب نفقات المساحة الموجودة في الديوان العالي وبمعرفة أمين هذه النفقات ، حيث كان يعين على كل جماعة عمال ومباشرين « أمين » مناسب ، ويوضع في خدمتهم مجموعة من الكتبة . ويقوم ناظر الأموال ، في كل هذا ، بمتابعة تسجيل اسم كل عامل ومباشر مال ومقاطعة وكل ما يتعلق بالتزام هذه المقاطعة أو تلك في نفقات مستقلة وخاصة بالمقاطعات نحو « مقاطعات الشرقية » ، و « مقاطعات المنصورة » وغيرها ، ثم

ترفع هذه الدفاتر المفصلة على الاستانة للتصديق عليها . ولم يكن من الممكن تسليم ناظر الأموال المقاطعات لأصحابها إلا بعد الحصول على معلومات كافية عن الكفلاء^(٤٦) .

وهكذا ، كان دفتردار مصر يقوم بمباشرة تنفيذ الأوامر المالية التي عرضت لتصديق أمير الأمراء عليها في الديوان العالي . أما الأمور الهامة التي تحتاج للعرض على الاستانة فكان يتم عرضها بمعرفة أمير أمراء مصر نفسه . وعموماً كان الدفتردار ينظر في كافة أمور الأيالة المالية المحلية ، تلك التي لا تحتاج للعرض في الديوان العالي أو في الديوان الهمايوني من أمور دورية وشئون يومية ، حيث يناقشها مع هيئته المالية ، ويبت فيها في ديوانه الخاص .

وقد قرر قانون نامه مصر أن يقوم دفتردار مصر بعقد ديوانه في الأيام التي لا يتعقد فيها الديوان الهمايوني . ولما كان قد تقرر أيضا عقد الديوان العالي أربع أيام في الأسبوع ، فمن الضروري أن يقوم ناظر الأموال بدعوة مجلسه للإعتماد في الثلاثة أيام الباقية^(٤٧) . وقد كان هذا المجلس يجتمع أيضا كلما استدعت الضرورة ذلك .

أما هيئة هذا الديوان الذي كان يرأسه دفتردار مصر ، فكانت تتمثل في «شهر أمين» (أمين المدنية) الذي أبرزه قانون نامه مصر على أنه وكيل ناظر الأموال ونائبه ، وكان يقوم بمتابعة تنفيذ أوامر ناظر الأموال ، والتفتيش على الكتبة ومباشرة الأموال وكافة أعمال المال المهرى المحلية الأخرى^(٤٨) ، وأحيانا يرتقى شهر أميني هذا فيصل إلى منصب الدفتردارية في مصر^(٤٩) ، علاوة على «باش روزنامه جي» (رئيس كتبة الديوان) ، وهيئة الكبيرة من الروزنامه جية (كتبة الديوان) ، وكان رئيس الكتبة هذا يُعين عادة من كتبة الديوان الهمايوني من نوى الخبرة والدراية^(٥٠) . وكان هو وهيئته من أهم أعضاء الديوان العالي ، وديوان الدفتردار في نفس الوقت . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت هيئة كتبة ديوان الدفتردار التي كانت تنظر في كافة الأمور المتعلقة بوارديات ومصاريق آيالة مصر ، كانت تنقسم إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول : ويمثله كتبة المقاطعات (مقاطعه جيلر) الذين كانوا يباشرون وظائفهم فى الأقالام المختلفة بالديوان العالى كقلم الشرقية وقلم الغربية وقلم الجيزة وقلم الغلال(٥١) .

القسم الثانى : ويمثله كتبة « شهر قلمى » (قلم لمدينة) الذين كانوا يقومون بالنظر فى دفاتر الضرائب التى كانت تتحصل من الجمارك ، وكتبة « روزنامه قلمى » (قلم الروزنامه) ، وكانوا ينظرون فى دفاتر الكشوفية الكبيرة ، وساليانات أمراء الأمراء والأمراء السناجق المحافظين ، ومعاشات المتقاعدين ، ومصاريف العسرة ، وكافة مصاريف الحرمين الشريفين ، وكتبة « محاسبه قلمى » (قلم المحاسبة) الذين كانت مهمتهم مراجعة دفاتر المصاريف فى قلم الروزنامه(٥٢) .

القسم الثالث : ويمثله كتبه « مقابلة قلمى » (قلم علوفات الجند) ، وكانوا ينظرون فى دفاتر علوفات جند الأوجاقات بمصر(٥٣) ، وكتبه « غلال مصرفى قلمى » (قلم مصاريف الغلال) ، وكانوا ينظرون فى دفتر الجراية والعلوق الخاصة بموظفى الدولة بمصر(٥٤) .

وعلاوة على طائفة الكتبة هذه ، كان يُدعى بعض للتصرفين ومباشرى الأموال الذين لهم أمور تتعلق بهم ستبحث فى هذا المجلس لحضور هذا المجلس . وكان هؤلاء يعينون بتزسيح ناظر الأموال ويعرفة أمير الأمراء ، وكانت مدة التزاماتهم ثلاث سنوات ، حيث كانت تُجدد سنوياً طالما مستمرين فى الإيفاء بالتزاماتهم المالية ، وفى إظهار الكفامة فى إدارة شئون هذه الإلتزامات(٥٥) . وبوجه عام كانت الأمور المتعلقة باللتزام أمانات الملتزمين والعمال تنظر أولاً فى مجلس البقتردار هذا ، وعندئذ ، كان هؤلاء يحضرون جلسات هذا الديوان ، وإذا استدعى الأمر عرض ما يخص هؤلاء الملتزمين والتصرفين على ديوان مصر العالى ، كان يتم هذا تحت إشراف أمير الأمراء(٥٦) . وعندما كان هؤلاء العمال من الملتزمين يتسببون فى الإضرار بالأموال الميرية ، وفى ظلم الأهالى والتعدى على حقوقهم ، واستحداث البدع ، كان ناظر الأموال يأمر بالتفتيش على دفاترهم ، وتحصيل ما بقى فى ذمتهم من حقوق للأهالى أو المال الميرى(٥٧) .

وهكذا ، كان مجلس نفتردار مصر يباشر أعماله ، حيث يبدأ فى مناقشة أمور المالية المحولة عن نوابين مصر المختلفة بحسب أهميتها ، ثم ينظر بعد ذلك فى الأمور الطارئة التى تعرض على ناظر الأموال للبت فيها ، ثم يقوم ساء الأقاليم بمباشرة أعمالهم اليومية المعتادة من تحرير وتسجيل كل ما علق بالآيالة فى الشئون المالية كل فى نفتره الخاص . وكان رئيس هذا الديوان يباشر تحصيلات الأموال الميرية ، وبقياتها الموجودة فى ذمة للمباشرين ، وإرسال هولات ، وذلك علاوة على إكمال المعاملات المالية التى لم تكن قد تمت إجراءاتها الديوان العالى^(٥٨) . وكان هذا المجلس يستقبل الأمراء الذين كانت الدولة يسلمهم إلى مصر من وقت لآخر لتقضى بعض الأمور المالية فى الآيالة ولاياتها ، حيث كان هؤلاء يقومون بالتفتيش على دفتر محاسبات مختلف أقلام المالية ، فيُحررون نفترا مفصلا حول الوضع المالى للآيالة ، وخارج أراضي مصر ، وعن أى المقاطعات كانت هذه الواردات ، وعن أى فترة زمنية تعود هذه تحصيلات ، والتزامات الحكام والمتلزمين وتسليماتهم والبقايا الموجودة فى مومهم حتى تاريخه .. إلخ ، ثم يرفع هذا التقرير إلى الديوان الهاميونى بمركز دولة لدراسته ، وإصدار القرارات المناسبة بشأنه^(٥٩) . وفى هذا الديوان أيضا ، ان يُستدعى كفلاء للمتلمزمين الذين لم يتمكنوا من أداء التزاماتهم ، فيطالبون الديون الواقعة على المتكفلين بهم من ملتزمين وعمال ومباشرين وكشاف مشايخ عربان أيضا ، فيُحصل منهم النقص الواقع ، وفى حالة عدم كفاية أموال كفيل لتغطية المستحقات الميرية ، وأيضا فى حالة عدم وجود كفيل ، كان نفتردار يقرر فى ديوانه حبس للمتلمزم ، وتحصيل هذه للمستحقات من أمواله أسبابه الخاصة^(٦٠) . وفى مجلس نفتردار مصر ، كانت توجه الإلتزامات بدلايه ، عد أن يقر الديوان تعييناتها ، كانت توجه للعمال وغيرهم ، حيث يرسلون إلى وصى مصر وولاياتها المختلفة لتحصيل المال الميرى ، وذلك بعد تعيين مهلة حددة لهم ، ومصاريفهم الميرية المعروف باسم « حق الطريق »^(٦١) .

ولما كان نفتردار مصر هو المساعد الأول لأمير أمراء مصر فى الشئون المالية الإدارية فى الآيالة ، قد كان أميرا لأمراء يكلفه بالتفتيش الدورى على كافة

شئون إدارية وحكام الأيالة المتعلقة بالمال الميرى ، وذلك حتى يتمكن أمير الأمراء من إتباع سياسة متوازنة بين تحصيل الدخل الميرى بدون نقصان وإداء التزامات الأيالة المالية تجاه الأستانه ، ورعاية شئون الرعية وعدم التعدي على حقوقهم . ولذلك ، كان قيام بفتردار مصر بهذه المهمة جزء لا يتجزأ من مسؤوليات أمير أمراء مصر . وعلى هذا النحو ، كانت كافة القرارات الصادرة عن الديوان الهمايوني بالأستانه والديوان العالى بمصر فيما يتعلق بشئون الإدارة المالية لمصر ، كانت تحول إلى مجلس الفتردار ، حيث يقوم الفتردار بتنفيذ هذه القرارات ، وبتتبعها والإشراف على تنفيذها فى مختلف الولايات . وفى هذا الخصوص ، قرر قانون ثامه مصر ، أن يقوم ناظر الأموال وشهر أمينى بالنظر فى محاسبات الكشاف فى مطلع كل عام مالى ، فإذا كانت مساوية للعام السابق تقبل ، أما إذا تبين نقصها عن المحاسبة السابقة ، كان يرفع الأمر إلى أمير أمراء مصر ، حيث يتقرر التفتيش الدقيق على الكشاف^(٦٢) . كما كان تجرى عملية التفتيش على الكشاف ومشايخ العربان والعمال والأمناء وكافة المباشرين ، إذا ما تبين تعديهم على الأهالى بدون وجه حق ، واستحدثهم البدع فى أنحاء البلاد ، وخراب الأراضى الموجودة تحت نظارة كل منهم^(٦٣) . وفى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، تسببت تجاوزات الملتزمين فى نقص المال الميرى ، وبالتالي نقص الخزينة الإرسالية التى كانت ترسل كل عام إلى الأستانه ، الأمر الذى جعل مركز الدولة ترسل الأوامر تلو الأوامر لأمير أمراء مصر ولفترداره لتقصي حقائق الوضع ورفعها بالتفصيل إلى الأستانه . وقد أدى قصور بفتردارية مصر وأمراء أمرائها خلال هذه الفترة ، فى إداء المهام المالية والإدارية الموكلة إليهم إلى ظهور حركات المصيان بين طوائف الأيالة المختلفة ، والتعدي على أموال الدولة الميرية وعلى الرغم من تكليف أمراء أمراء مصر ولفتردارها الجند بإصلاح أمور الأيالة المالية ، إلا أن حركة الفساد الإدارى التى كانت قد بدأت فى مركز الدولة ، قد انتقلت بالتالى إلى إمارة أمراء مصر ، فلم تجدى محاولات الإصلاح التى قامت بها الدولة حتى لواخر القرن ١١ هـ / ١٧ م^(٦٤) .

وإذا كان بفتردار مصر المسئول الأول عن إدارة شئون الأراضى بالأيالة ،

والإشراف على ملتزميها ماليا وإداريا ، فقد كانت إدارة أراضى الأوقاف خارجة تماما عن صلاحياته ، بل كانت تُحوّل فى ديوان مصر العالى إلى ناظر آخر يعرف باسم « ناظر النظار » . وكان ناظر النظار هذا ، مسئول عن شئون أراضى أوقاف مصر أمام أمير الأمراء والقاضى .

وإتماماً لعرض الصورة العامة لإدارة مصر المالية والإدارية ، يجدر بنا أن نذكر ، أن ناظر النظار هذا ، عادة ما كان ينتخب من أهل القلم من نوى الدراية ومن أفراد أوجاقات مصر العسكرية ومن أمرائها المعتمدين ، حيث كان يتم تعيينه بمعرفة أمير أمراء مصر بعد العرض على الأستانه^(٦٥) . وكانت أهم وظائف ناظر النظار تنحصر فى تحصيل واردات أوقاف السلاطين الجراكسة والأمراء وأرباب الخيرات الموجودة فى مصر ، وضبطها ، وتسليمها بموجب دفاترها التفصيلية للمخزينة الميرية^(٦٦) ، وتعمير الأوقاف الخرية والمهذمة^(٦٧) ، والنظر فى محاسبات الأوقاف مع الكتبة الموجودين تحت نظارته^(٦٨) ، ورفع التقارير المتعلقة بأحوال الأوقاف إلى الأستانه من وقت لآخر^(٦٩) .

وعلاوة على ما تقدم من وظائف ومسئوليات لدفتردار مصر ، فقد كان يعهد إليه أيضا المسئولية الأولى عن الأيالة عندما يتوفى أمير أمراء مصر فجأة ، أو عند إنفاكه لفترة ولايته فى مصر ، وذلك بصفة « قائمقام » . فعندما عاد أمير أمراء مصر إبراهيم باشا (٩٩١ - ٩٩٢ هـ) إلى الأستانه ، حل محله دفتردار مصر سنان باشا كقائمقام^(٧٠) ، كما حل محل محمد باشا (١٠١٦ - ١٠٢٠ هـ) فى أايالة مصر محمد بك ، وذلك حتى وصول أمير الأمراء الجديد^(٧١) . وأحيانا ما كان يعهد لدفتردار مصر بهذا المنصب بالاشتراك مع قاضى مصر^(٧٢) . ويبين تولية دفتردارية مصر لهذا المنصب ، مدى احاطتهم علما بأمور الأيالة الإدارية والمالية ، مما جعلهم من أفضل العناصر التى يمكنها أن تلاءم هذا الفراغ الذى تركه أمير الأمراء على الإطلاق إذا صدقوا .

ج - عزل دفتردار مصر : إذا كان أمر تعيين وعزل دفتردار مصر يتم من قبل مركز الدولة ، فقد ثبت أنه كان لأمير أمراء مصر تأثيرا مباشرا فى ذلك . فمن خلال ترشيح أمير أمراء مصر كان يتم عادة الانتخاب ، ومن خلال تقريره

كان أيضا يتم العزل^(٧٣) . وعموما ، كان عزل دفتردار مصر يقع عند ظهور تقصير مؤثر في قيامه بالمهام المنوط بها، أو ظهور دلائل عن تصرفاته المريبة وغير السليمة كظلم الأموال وأخذ الرشاوى وإحداث البدع ، وخيانه المال العام الميرى ... وغيرها^(٧٤) كما كان تعيين دفتردار مصر في وظيفة أخرى بالدولة^(٧٥) ، أو إحالته إلى التقاعد بسبب تقدم العمر به من أسباب العزل^(٧٦) . وعندئذ ، كان أمير الأمراء يقوم بالإشراف على التفتيش على كافة معاملات الدفتردار المعزول من واقع الدفاتر الموجودة بالديوان العالي ويقلم الروزنامة ، حيث كانت ترفع نتيجة عملية التفتيش هذه على الأستانة . أما إذا كان هذا الدفتردار معزول بسبب إنحرافه ، فكانت المحكمة تشرف على عملية التفتيش هذه ، ثم على تحصيل ديون الدفتردار ، حيث يتم العرض بعد ذلك على مركز الدولة^(٧٧) . وفي حالة وفاة الدفتردار أثناء أوائه لهما وظائفة ، كانت مخلفاته تضبط بمعرفة جاوش ترسله الأستانة لهذا الغرض ، وتحت إشراف أمير أمراء مصر ، حيث تحرر بمتروكاته دفترا مفصلا ، وترسل صورة من هذا الدفتر مع المنقول منها ، وما يخص الخزينة الميرية ، وذلك بعد أداء ديونه والحقوق الشرعية الأخرى للورثة^(٧٨) .



حواشی الباب الرابع

- (١) kanular , s. 362, 366, 378, 382
 (٢) سهيلي ، تاريخ مصر جديد ، ورق ٥٤ ب
 (٣) صولاق زائف بتاريخ ، ص ٤٥٠
 (٤) البكري ، الملح الرحمانية ، ص ٦٣
 (٥) kaunlar , s. 379 - 380
 (٦) ابراهيم سراج طوب قابو ، اوراق رقم ١٢٣٢١ ، ورق ٢١ ، ١٤ ب ، كامل كبجي رقم
 ٢٠٩ / ٨٠ ، ٩٥٧ هـ ، نفتر للهمة رقم ١١٨ / ٧ ، رمضان ٩٥٧ هـ ، رقم ٦ / ٢٥٣ ،
 رجب ٩٧٥ هـ ، رقم ٧ / ٣٤٥ ، ٩٧٥ هـ
 (٧) نفتر ذيل الهمة رقم ٣ / ٨٨ ، محرم ٩٨٤ هـ
 (٨) نفتر للهمة رقم ١ / ٣٥ ، ٩٦٢ هـ ، كامل كبجي رقم ١٢٣ / ٨٥ ، ٩٩٩ هـ
 (٩) كامل كبجي ، نفتر رؤوس رقم ٢٦٢ / ٨٢ ، ٩٩٤ هـ
 (١٠) كامل كبجي ، نفتر رؤوس رقم ٢٤٩ / ٢٠٣ ، ٩٩٥ هـ
 (١١) كامل كبجي ، رؤوس رقم ٢٥٢ / ٢٠٧ ، ٩٩٨ هـ
 (١٢) كامل كبجي رقم ١٥٥ / ٢٥ ، ١٠١٤ هـ
 (١٣) كامل كبجي ، نفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ٢٠٧ ، ٩٩٨ هـ
 (١٤) كامل كبجي ، نفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ٦ ، ١٠٠١ هـ
 (١٥) كامل كبجي ، نفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ٣٩ ، رمضان ١٠١٤ هـ
 (١٦) كامل كبجي ، نفتر رؤوس رقم ٢٥٢ / ٦ ، ١٠٠١ هـ
 (١٧) كامل كبجي رقم ١٠٥ / ٥١ ، ٩٩٢ هـ
 (١٨) مصطفى سلانكي ، تاريخ ، ص ٣٤٩
 (٢٠) kanunlar s. 380
 (٢١) نفتر الهمة رقم ٣٩ / ٧٢ ، شوال ٩٨٧ هـ
 (٢٢) نفتر الهمة رقم ٢ / ١١٨ ، رمضان ٩٦٣ هـ
 (٢٣) كامل كبجي رقم ١٥٥ / ٢٥ ، ١٠١٢ هـ ، رقم ١٦١ / ٤٠ ، ١٠١٣ هـ
 (٢٤) kanunlar , s. 379
 (٢٥) kanular , s. 380
 (٢٦) كامل كبجي رقم ٩١ / ٣٤٩ ، ٩٨٧ هـ
 (٢٧) نفتر للهمة رقم ٢ / ١١٨ ، ٩٦٤ هـ
 (٢٨) kanunlar , s. 379 - 380
 (٢٩) kanunlar , s. 365, 376 , 377

- (٢٠) kanunlar , s. 361 , 363 , 370 , 377
 (٢١) دفتر للهمة رقم ٢١ / ٩٢ ، رقم ١٦ / ٢٤ ، لدى القعدة ٩٨٠ هـ
 (٢٢) دفتر للهمة رقم ٧٤ / ٣٣ ، ١٠٠٤ هـ
 (٢٣) دفتر للهمة رقم ٧٦ / ٥٧ ، ١٠٠٩ هـ
 (٢٤) دفتر للهمة رقم ٧ / ٧٧٦ ، صفر ٩٧٦ هـ ، kanunlar , s. 381
 (٢٥) kanunlar , s. 379
 (٢٦) دفتر للهمة رقم ٢٥ / ٦ ، لدى القعدة و ٩٨١ هـ
 (٢٧) كامل كيجي رقم ٨٦ / ١٠٤ ، محرم ٩٨٤ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢٤ ، ٢٩٥ ، ربيع
 الاخرة ٩٨٦ هـ
 (٢٨) دفتر للهمة رقم ٥ / ٦٢ ، محرم ٩٧٢ هـ
 (٢٩) kanunlar , s. 381
 (٤٠) دفتر للهمة رقم ٧ / ١٣٥ ، ربيع الاولى ٩٧٢ هـ
 (٤١) kanunlar , s. 361 , 364
 (٤٢) kanunlar , s. 360 , 361 , 363 , 365
 (٤٣) انظر فصل « خزينة مصر الرسالية »
 (٤٤) kaunlar , s. 379
 (٤٥) دفتر للهمة رقم ٦ / ٢٢٧ ، ٩٧٢ هـ
 (٤٦) كامل كيجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٦ / ٢٥١ ، لدى القعدة ٩٨١ هـ ، رقم ١١١ / ٩٤ ،
 ربيع الاخرة ٩٩٩ هـ
 (٤٧) دفتر للهمة رقم ٣٢ / ٢٥٦ ، لدى القعدة ٩٨٥ هـ
 (٤٨) دفتر للهمة رقم ٢ / ١٦٠ ، محرم ٩٦٧ هـ ، kanunlar , s. 360
 (٤٩) kanunlar , s. 378 , 380
 (٥٠) kanunlar , s. 365 , 367 , 370 , 371
 (٥١) كامل كيجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٦٨ / ٨٢ ، ٩٨٨ هـ
 (٥٢) كامل كيجي رقم ١٥٥ / ١ ، محرم ١٠١٣ هـ
 (٥٣) كامل كيجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٠٨ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٥٤ هـ ، رقم ١٥٥ / ١٠٨
 ربيع الاخرة ١٠١٣ هـ ، رقم ١١١ / ٢ ، لدى القعدة ٩٩٥ هـ kanunlar , s. 380
 (٥٤) كامل كيجي رقم ٨٥ / ٧١
 (٥٥) كامل كيجي رقم ١٥٤ / ٥٨ ، لدى القعدة ١٠١٢ هـ
 (٥٦) كامل كيجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١٢ / ١٥ ، جمادى الاولى ٩٦١ هـ kanunlar , s.
 380 , 381
 (٥٧) دفتر للهمة رقم ٦ / ٢٢٧ ، ٩٧٢ هـ ، كامل كيجي ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٨ / ٨٤ ، لدى
 القعدة ٩٨٨ هـ
 (٥٨) kanunlar , s. 365 - 367 , 380 , 381

- (٥٩) بفتر المهمة رقم ٧٤ / ٣٣ ، نى القعدة ١٠٠٤ هـ ، نيل المهمة رقم ٢ / ١٨٥ ، نى
الحجة ٩٨٢ هـ
- (٦٠) kanunlar , s. 380
- (٦١) بفتر المهمة رقم ٦١ / ١٠٧ ، شوال ٩٩٤ هـ
- (٦٢) بفتر المهمة رقم ٦ / ٢١٨ ، ٩٧٢ هـ ، بفتر ماليه بن منوره قم ٢٧٧٥ / ٦٨٨ ، رجب
٩٧٣ هـ ، بفتر المهمة رقم ٢٤ / ٢٩ ، نى القعدة ٩٨١ هـ ، kanunlar , s. 363 , 366
- (٦٣) قانون نامه مصر ، مكتبة السليمانية ، مجموعة ايا صوفيا رقم ٤٨٧١ / ورق ١٢٨ ١-
ب ، kanunlar , s. 367
- (٦٤) kanunlar , s. 361
- (٦٥) kanunlar , s. 373 , 379 - 377
- (٦٦) بفتر المهمة رقم ٥ / ٣١٢ ، جمادى الآخرة ٩٧٣ هـ ، رقم ٦١ / ١٥ ، شوال ٩٩٤ هـ ،
رقم ٢٢ / ١٦٣ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ ، نيل المهمة رقم ٢ / ٢٥٨ ، ب ، ٩٨٣ هـ ، ورق
١١٨٥ ، ٩٨٢ هـ
- (٦٧) كامل كجى ، بفتر رؤوس رقم ٢٥٦ / ٢٥٠ ، جمادى الاولى ، رقم ٢٤٩ / ١١٨ شعبان
٩٩٥ هـ
- (٦٨) بفتر المهمة رقم ٤ / ١١٨ ، نى القعدة ٩٦٧ هـ ، رقم ٧ / ٣١٠ ، شوال ٩٧٨ هـ
- (٦٩) بفتر المهمة رقم ٣٥ / ١١٠ ، جمادى الاولى ٩٨٦ هـ
- (٧٠) بفتر المهمة رقم ٣٥ / ١١٠ ، ٩٨٦ هـ
- (٧١) بفتر المهمة رقم ٧ / ٣٤٦ ، رمضان ٩٧٥ هـ
- (٧٢) الحلاق ، ورق ٢٩٠ ، ب ، عيد الكريم ، ورق ١١٦ ، البكرى ، المنع الرحمانية ، ص ١٢٥
- (٧٣) البكرى ، للمنح الرحمانية ، ص ١٢٥
- (٧٤) اللواتى ، ص ١٣٨ ، بفتر المهمة ٧ / ٢٤٤ ، ربيع الآخرة ٩٧٥ هـ
- (٧٥) بفتر المهمة رقم ٣٧ / ٥١ ، رجب ٩٨٣ هـ
- (٧٦) بفتر المهمة رقم ٣٧ / ٥١ ، رجب ٩٨٣ هـ
- (٧٧) بفتر المهمة رقم ٢١ / ٢٩ ، رمضان ٩٨٠ هـ
- (٧٨) كامل كجى رقم ٣٢ ، شعبان ١٠٠٦ هـ
- (٧٩) بفتر المهمة رقم ٣٧ / ٥١ ، ٩٨٣ هـ

الباب الخامس

التشكيلات القضائية في أيلة مصر

الباب الخامس

التشكيلات القضائية فى أياالة مصر

لقد كانت التشكيلات القضائية فى الدولة المملوكية هى التشكيلات الوحيدة البعيدة عن تأثير أرباب السيوف من الممالك ، حيث كان يتولى هذه المناصب العلماء من أبناء مصر الثقات . وكانت الأحكام الشرعية التى تصدر عن هذه الهيئة القضائية تلتزم المذهب للمشافعي حتى عام ٦٦٢ هـ ، حيث تقرر تعيين قضاة عن المذاهب الحنفى والمالكى والحنبلى علاوة على قاضى المذهب الشافعى الذى كان بمثابة « شيخ الاسلام » فى الدولة . أما الشئون الشرعية والقضائية التى كانت تتعلق بجند الممالك فكان ينظر فيها قضاة المعسكر من المذاهب الشافعى والحنفى والمالكى فقط .

وإذا كانت التشكيلات الشرعية والقضائية فى مصر فى العصر المملوكى ، تنقسم إلى تشكيلات قضائية مدنية وأخرى عسكرية ، فقد حدث تطور فى هذه التشكيلات فى العهد العثمانى . وفى البداية لم تعرف التشكيلات القضائية فى الدولة العثمانية سوى قاضيا واحدا يعرف باسم « قاضى عسكر » ، وذلك نظرا لأن الدولة كانت قد نشأت نشأة عسكرية ، حيث كان هذا القاضى يلتزم فى أحكامه الشرعية والقضائية للمذهب الحنفى فقط .

وهكذا ، كان ينبغى على الدولة العثمانية ، عقب انتقال الإدارة فى مصر إليها ، أن تخطوا خطوات تدريجية لربط المؤسسة القضائية بمصر بالتشكيلات القضائية والعملية فى مركز الدولة . ولما كان هذا التغيير أمرا ليس يسيرا على الإدارة الجديدة نظرا لإحتكاك هذه المؤسسة المباشر بالرعايا ، وتأثرهم بأى تغيير يحدث فى النظام الذى اعتادوا عليه ، فقد عمدت الدولة على إبقاء النظام القضائى للملوكى القديم فى مصر ، كما هو ، وإجراء التغييرات التدريجية عليه ، وربطه

بالمؤسسة القضائية بمركز الدولة . فعقب دخول مصر تحت الإدارة العثمانية ، أصدر السلطان سليم خان أوامره بإبقاء قضاة المذاهب الأربعة بمصر في مناصبهم كما هم ، حيث خلع عليهم الخلع المناسبة . ويعد أن استقرت أحوال أقاليم مصر نسبياً ، خطت الإدارة العثمانية خطوة جديدة ، حيث عُيِّنَ لحدُ الأُمراء العثمانيين إلى جانب القضاة الأربعة ليُشرف على شئون الأقاليم القضائية والشرعية ، وعرف هذا القاضي باسم « قاضى العرب » . ويذكر أوليا جلبي الرحالة التركي في الجزء العاشر من كتابه « سياحتنامه » أنه عُيِّنَ على قضاء مصر ، عقب ضمها للإدارة العثمانية ، قاضى عسكر الروميللى كمال باشا زادة أحمد إقندى ، وهو من كبار الهيئة التى صحبت السلطان سليم عند توجهه إلى مصر^(١) . ومهما يكن من أمر ، فقد بقيت كافة الصلاحيات بيد قضاة القضاة الأربعة . وخلال فترة ولاية أمير الأُمراء خاير بك ، حُدِثت صلاحيات هؤلاء القضاة ، حيث أُرسل إلى مصر بعض العلماء العثمانيين بصلاحيات واسعة لتنظيم الشئون القضائية بالأقاليم والإشراف عليها . . وفى عام ٩٢٨ هـ ، عُيِّنَ قاضياً عثمانياً لأول مرة فى مصر يعرف بأسم « سيد جلبي » ، حيث أُميلت إليه كافة شئون الأقاليم القضائية والشرعية على المذاهب الأربعة ، كما أبقي على قضاة القضاة الأربعة القدامى كنواب لقاضى مصر ، بحيث لا يستعمل كل منهم أكثر من شاهدين فى مجلسه ، كما عُيِّن نواب لقاضى مصر فى ولايات مصر

وعلى هذا النحو ، وضعت النواة الأولى لأول تشكيل قضائى عثمانى فى مصر . ولكن ، لم تلبث هذه المؤسسة أن أصابها الإضطراب بسبب حركات العصيان التى أنتشرت فى طول البلاد وعرضها خلال فترة ولاية مصطفى باشا (٩٢٨ - ٩٢٩ هـ) ، وأحمد باشا (٩٢٩ - ٩٣٠ هـ) . وإذا كان أمير أُمراء مصر قاسم باشا قد حاول إعادة النظام لهذه المؤسسة ، إلا أنها ظلت مضطربة حتى مجيء الوزير الأعظم إبراهيم باشا لمصر وتنظيمه للإدارة فيها عام ٩٣١ هـ . وقد وردت فقرات عديدة فى قانون نامه مصر تبين ما وصلت إليه

شئون البلاد العدلية والشرعية خلال هذه المرحلة الإنتقالية من اضطراب ، وما أنتشر نتيجة لذلك من بدع فى المجتمع بمصر ، حيث جاء فيها : « ... إنه كان فى الزمن القديم ، عندما يقترف أحد القرويين ذنبا ما ، ويُفصل فى أمره ، تبرأ ذمته تماما ، ولكن الكُشَّاف كانوا يعيدون ويقبضون على هؤلاء مرة أخرى ويعتدون عليهم بأنواع الإيذاء المختلفة ... » (*) . وفى موضع آخر جاء : « .. وعندما كانت تحدث بعض المخاصمات بين بعض الرعايا من العوام ، كانوا يتوجهون لحل منازلهم عدد وإلى المدينة بدون أن يرجعوا إلى مجلس حاكم الشرع فى شيء من ذلك ، حيث كان هذا الوالى يقوم بالفصل فى مثل هذه الخصومات بنفسه بدون وجه حق ، كما كان بعض القضاة فى مصر يقومون ببيع محاكمهم ووظيفة العمل بها لبعض النواب كمقاطعة . وعلاوة على ذلك ، كان هناك بعض النواب والمحضرين الأشرار الذين يرافقون قاضى الشرع ، يقومون بالكذب والتزوير والتلبيس فى الأمور الشرعية ، حيث كانوا يستبدلون الحق بالباطل المصحف ، ويظلمون للمسلمين ويتمنون على حقوقهم ، عندما كانت تمرض بعض الدعاوى المشروعة من قبل مدعى عاقل ويبلغ ضد بعض الأشرار ، كان هؤلاء الظلمة لا يحضرون إلى المحكمة ، ويرسلون بدلا منهم وكلاء عنهم لحضور هذه الدعاوى ، حيث كانت حقوق الأهالى تضيق بهذا الشكل . وأيضا كان قد عُرِض على الأستاذة أنَّه الآن يقوم بعض الكُشَّاف والأمناء ومشايخ العريان وسائر مباشرى الأموال بقتل بعض القرويين بغير وجه حق ، مدفوعين بحقد وحسد فى نفوسهم وبأسباب واهية ويقومون ، أيضا بسلب ونهب أموالهم وأغراضهم بغير وجه شرعى أو حق ، مما كان يوقع أشد المظالم والتعدى

(*) « .. وزمان قديمه فلاح طايفه سندن بركناته صادر اولوب ، اول زمانده فاصل وقاطع خصومت اولوب ، منعيسيله أبرالشد دندن صكره ، كاشف اولانلر تكرار تجنيد ايديوب ، محضاً جريمه سن للق ايجهون طوتب ، انواع تعدى وايذا ايديرلاريمش .. » . قانونلر ص ٣٦٢ .

على أهالى مدن وقرى الأيالة، (*) .

وخلال هذه المرحلة الإنتقالية (٩٢٣ - ٩٣١ هـ) ، وعلى الرغم من التغيير التدريجى الذى حدث فى المؤسسة القضائية فى مصر ، إلا أن هذا التغيير لم يتطرق إلى الشؤون الشرعية قط . وكل ما حدث فى المؤسسة هذه ، هو أنه أُسند للقاضى العثمانى الحنفى المذهب رئاسة هذه المؤسسة بدلا من القاضى ، واستمر القاضى العثمانى يقيم الشرع فى مختلف مؤسسات الأيالة الإدارية والمالية وبين الجند العثمانى على وجه الخصوص ، على المذهب الحنفى ، ويحوك الأمور الشرعية المتعلقة بالمذاهب الثلاثة الأخرى إلى نوابه فى الأيالة . أما فيما يتعلق بالشئون الإدارية فى هذه المؤسسة القضائية ، ومدى ارتباط هذه المؤسسة ، بالمؤسسة القضائية فى مركز الدولة ، خلال هذه الفترة ، فكانت تجرى هذه الأمور بموجب الأوامر للرسلة من الأستانة مباشرة إلى مصر ، حيث تركت المعاملات المحلية فى ولايات مصر المختلفة على ما كان متعارف عليه فى تلك المناطق . وعلى أثر صدور قانون نامه مصر عام ٩٣١ هـ ، حُدثت الوظائف والمسئوليات الإدارية والقضائية والشرعية لكل من أمير أمراء مصر والقاضى مصر ، حيث ربطت كافة مؤسسات الأيالة وتشكيلاتها بالمؤسسة القضائية (٢) ، وبدأت مرحلة جديدة من مراحل النظام الشرعى فى أيلة مصر .

(*) ١٠٠٠ هـم أراسنده بعض مخاصمه ومجانله أولئكده ، حاكم الشرع مجلسه وارمانه والى شهر قاتنه واروب ، أنه فصل خصومت اولورمش ، .. بعض قاضيلر محكمة لرك بروجع مقطوع بعض نايبلره صانارلورمش .. ويوننن غيرى كذلك قاضى شرع قاتنده بعض نايبلر اشراكن بعض محضراولورمش كه تزوير وتبليس اينوب ، صورت حقده نيجع باطل ايشلرايشله يوب ، مسمانلره ظلم وتعدى اولورمش .. وبعض مشروح دموالر اولد قده مدعى حلفر وعافل وبالح ايكن ، بعض اشرا لو لو رمش اولرك كئى وكيل اينوب ، كندولر مجلس شرعه وارمانلرايش .. وحالياً تركاه معلامه شويله عرض اولنه كه ، كاشقلروا مينظر ومشايف عريان وسابر مباشرين أموال ، حض نفسلرى ايهونن بريهانة ايله فلاح طايقة سندن بعض سن بغير حق قتل اينوب ، وبافود بغير وجه شرع مالن واسهالين لوب ، بونك كئى الم وتعدى اينوب ١٠٠٠ : قانونلر ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

وكما كان أمير أمراء مصر المسئول الأول بالآيالة ، ورئيس جميع مؤسسات مصر الإدارية والمالية ، كان يُعد أيضاً ناظراً للتشكيلات القضائية فيما يتعلق بإدارة شئون الآيالة وفقاً للأحكام الشرعية والقضائية . أما قاضى مصر فأعتبر وكيل أمير الأمراء فى الشئون الشرعية والقضائية فى الآيالة ، حيث عين له نواب أربعة من العرب والترك فى مركز الآيالة وعلى المناطق القضائية فى نواحي ولايات مصر المختلفة نواباً مناسبين .

أ - تعيين قاضى مصر

لقد كانت آيالة مصر تعد بحق مركزاً هاماً للدولة العثمانية فى الشرق ، حيث كانت تباشر مصالح الدولة الهامة فى المنطقة . ولذلك اهتمت الإدارة المركزية بمنصب القضاء بمصر اهتمامها بمختلف تشكيلات الآيالة الأخرى إن لم يكن أكثر بكثير ، حيث مُنح لقاضى مصر درجة فى هيكل التشكيلات القضائية فى الدولة تتناسب مع ما تقوم به آيالة مصر من دور .

ولكن ، قبل الحديث عن رئيس التشكيل القضائى فى مصر ، ينبغى أولاً أن نلقى نظرة على الهيكل القضائى فى تشكيلات الدولة العثمانية العلمية . فقد كان خريجي المدارس العلمية فى الدولة يتقدمون إما إلى العمل فى سلك القضاء أو فى سلك التدريس . فأما الذين يرغبون فى العمل فى القضاء الشرعى فكانوا يتقدمون بشهاداتهم ويسجلون اسمائهم فى دفاتر قاضى العسكر ، وذلك بإعتبارهم « ملازمين » للقضاة . وكان من الممكن للمدرسين فى الدولة الانتقال للعمل فى سلك القضاء الشرعى ، وذلك بعد قضائهم فترة ملازمة معينة فى نفس درجة التدريس القديمة ، ومن ثم يبدأ الملازم فى الإرتقاءحتى يأخذ دوره فى التعيين فى إحدى مناطق الدولة القضائية الصغيرة ، ثم الانتقال منها إلى مناطق قضائية أعلى رتبة ، وذلك حتى يصل إلى رتبة قاضى عسكر الرومىلى ، وهى أعلى منصب يمكن أن يصل إليه القاضى فى التشكيلات القضائية فى الدولة (٣) .

أما منصب قاضى مصر ، فكان يلى المناصب القضائية لمركز الدولة التالى :

استانبول ، ثم أنبرته ، ثم بروصه . وإذا كنا لم نتتمكن من العثور على أى وثيقة تبين لنا منصب ودرجة قاضى مصر خلال النصف الأول من القرن ١٠ هـ / ١٦ م .

إلا أن أحد القيود (جمع قيد) فى أحد دفاتر الرؤوس الخاصة بالتعيينات (محرم ٩٨١ هـ) تبين أن منصب قضاء مصر كان يأتى فى الترتيب عقب قضاء عسكر الرومىلى والأناضول ، وإدرنه ، وبروصة^(٤) ، فى حين أن بعض القيود الأخرى تبين أن قضاء مصر يلى قضاء استانبول وإدرنه ، ثم بروصه ، ثم حلب ، حيث يأتى ترتيب قضاء الشام بعد قضاء مصر^(٥) . وحتى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، كانت المناطق القضائية الكبرى التى تعرف بإسم « مولويات » فى التشكيلات العملية العثمانية ، والتى تتراوح يومية قاضيها ما بين ٢٠٠ : ٥٠٠ آنجة ، كانت تتبع قاضى عسكر الرومىلى . وإذا كان المؤرخ التركى أوزون چارشلى قد ذكر أن مناطق مصر وحلب والشام قد أصبحت من المناطق القضائية المملوكية^(٦) ، إلا أن القيود التى وصلت إلينا والتى تعود للقرن ١٠ هـ / ١٦ م ، لم تشير إلى أن قضاة مصر قد عُنُوا على هذه الدرجة ، وذلك على الرغم من الحاق لقب « مولانا » بإسم قاضى مصر^(٧) . والأمر الذى لا شك فيه أن قضاة مصر عينوا على رتبة « مولويات » منذ أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م وأوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، حيث بدأت الأحكام الموجهة لقاضى مصر تصفه بأنه حامل لقب المملوكية^(٨) .

وقد اعتادت الدولة على تعيين قاضى الشام الذى صدر قرار ترقيته لدرجة أعلى على قضاء مصر ، واستمر العرف والعادة تجرى على هذا النحو حتى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م^(٩) . واعتباراً من هذا الوقت ، أصبح قاضى بروصه يأخذ طريق ترقيته بتعيينه على قضاء مصر ، وذلك برتبة ودرجة قضاء أنبرته^(١٠) . وأحياناً ما كان يعين قاضى سلانيك السابق على قضاء مصر أيضاً^(١١) . ومهما يكن من أمر ، فإن هذا التدرج فى تعيين مناصب القضاء فى

الدولة يؤكد على مركز مصر بينها جميعاً . ويبين چارشلى فى كتابه القيم « التشكيلات العلمية فى الدولة العثمانية » ، أن القضاة الذين كانوا يُعزلون عن المناطق القضائية فى الشام وحلب ، ويكيشهر ، وسلانيك ، كانوا يعينون بحسب درجاتهم فى قضاء مصر وأدرته وبروصه . أمّا القضاة المعزولين عن قضاء بروصه ومصر فكانوا عادة ما يرتقون إلى مناصب قضاء مكة المكرمة أو أدرته ، أو يعينون فى منصب « أريالق ائى تقاعدية » برتبة قضاء مكة أو أدرته(١٢) .

ومنذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية وحتى عام ٩٢٤ هـ ، كان يشرف على شئون مصر القضائية قاضى عسكر العرب والمجم الذى استحدثه السلطان سليم خلال هذه الفترة ، حيث انتقلت صلاحيات هذا القاضى بعد ذلك إلى قاضى عسكر الأناضول . ومنذ ذلك الحين ، أصبح تعيين قاضى مصر يتم بترشيح قاضى عسكر الأناضول للشخص المناسب ، ومرة ثانية انتقلت هذه الصلاحيات ، خلال القرن ١١ هـ / ١٧ م ، إلى « شيخ الإسلام » فى الدولة العثمانية .

وهكذا ، كان قاضى عسكر الأناضول أو شيخ الإسلام فيما بعد ، عندما ينحل قضاء مصر بانتهاء مدة القاضى المعتاد أو لأى سبب آخر ، يقوم بعرض من يرشحه لهذا المنصب من المستحقين حسب درجاتهم ومراتبهم ، على الوزير الأعظم الذى يرفع هذا الترشيح بدوره إلى السلطان . وفى حالة تصديق السلطان على هذا الترشيح ، كان يصدر قراراً بتحرير برائة قضاء مصر ، وترسل بعد تسجيلها فى دفاتر الديوان الهمايونى إلى مستحقها(١٣) .

وبعد إتمام إجراء تعيين قاضى مصر الذى كان يَنكر بالقباب تشريفية مثل «مولانا» أو «مولا» (مولانا قاضى عسكر مصر) فى الوثائق العثمانية التى تعود للقرنين (١٠- ١١ هـ / ١٦ - ١٧ م)(١٤) ، كان على القاضى الجدينان يقوم بتوزيع ما يقدر بخمسة عشرة ألف أقة كرسوم برائة على جند الدركاء العالى ، وإعطاء الهبات لأرباب الوظائف فى الديوان الهمايونى(١٥) .

وهكذا ، كانت الإدارة المركزية بالدولة تقوم بإرسال الأوامر التى تبين سياسة أمير أمراء مصر فى إدارة شئون قضاء مصر حتى وصول القاضى الجديد إلى الأيالة ، حيث كان أمير الأمراء يُكَلَّف بالتفتيش على أحوال القاضى السابق ، وحصر متروكاته إن كان قد توفى فى مقر وظيفته^(١٦) . كما كانت ترسل التنبيهات بذلك اللازمة لقاضى مصر المعزول^(١٧) .

وقبل أن يخرج قاضى مصر الجديد وأتباعه من أستانبول متوجها لتولى منصبه الجديد فى مصر ، كانت الإدارة المركزية ترسل الأوامر لجميع أمراء وقضاة الولايات والشغور الموجودة على الطريق الذى سيلسكه القاضى وأتباعه ، لتيسير عناء الرحلة عليهم ، وتوفير احتياجاتهم اللازمة حتى يصلون إلى القاهرة^(١٨) . ولما يصل خبر وصول قاضى مصر الجديد إلى حدود الأيالة ، كان رجال مصر وأرباب الديوان والعلماء والمشايخ وحشد كبير من الرعية يخرجون لاستقباله ، حيث كان المولا وأتباعه يدخلون القاهرة فى موكب مهيب . وبعد أن يستقريهم المقام فى المنزل الذى أُعد للقاضى الجديد فى القاهرة ، كان يقوم بخلق الخلع المناسبة على العلماء والمشايخ بمصر بحسب العادة الجارية آنذاك . وقد روى لنا الرحالة أوليا جلبي الذى زار مصر فى النصف الثانى من القرن (١١ هـ / ١٧ م) ، كيفية استقبال قاضى مصر الجديد على النحو التالى : « .. وعندما كان يصل قاضى مصر إلى منزل الخانكة على حدود مصر ، كان أمير أمراء مصر يسرع بإرسال مطبخ وكيل الحاج إلى العائلية ، وفى اليوم التالى ، يخرج كتخد الباشا ، وكتخدا الجاوشية ، ورئيس المتفرقة ، ورئيس المترجمين ، وجميع جند باشا مصر ، وعلماء الأيالة وصلحاتهم وإشرافهم وكبار مشايخهم ، يخرجون جميعا إلى منزل « العائلية » مقر استراحة قاضى مصر الجديد . وكان أكثر من ٢٠٠ ملازم يقفون على باب القاضى ، ويقوم كتخد الباشا بدموة القاضى الجديد وأتباعه إلى الوليمة . وبعد استراحة قاضى مصر الجديد لفترة فى هذا المنزل ، كانت الطوائف التى أتت لاستقباله تنهيا لصحبته وحاشيته ، فى

موكب عظيم إلى القاهرة ، وكان يتقدم هذا الموكب كتخدا الباشا وكتخدا الجاوشية ، ثم طوائف العلماء ، ثم الأئمة والخطباء ، ثم يأتي مفتيو المذاهب ، ثم رئيس الملازمين من الأيى چرى ، ثم بنى چرية باب القاضى ، ثم يتبعهم كافة المدرسين والمحدثين ، ونواب المحاكم الأربعة والعشرين ، والقضاة ، والقسم العسكرى ، ونائب الديوان ، وجميع السادات وتقيب الأشراف ، وعلماء الأزهر ، ومحضرو المحاكم ، ورئيس المحضرين ، ثم كتخدا القاضى ، وقاضى مصر مولا شيخ الإسلام الحنفى . وبعد أن يخرق هذا الموكب القاهرة ، كان قاضى مصر وحاشيته ينزلون فى قصر كتخداه الباشا ، بعد استراحة قليلة هناك ، فيصعد القاضى بموكبه المحتشم الى القلعة لمقابلة أمير أمراء مصر ، وهناك يقوم أمير الأمراء بالإجتماع مع قاضى مصر الجديد ، بعد أنكه حق الضيافة اللائق ، فيحيطه علماً بأحوال قضاء مصر ، ثم يخلع عليه قفطان من القروشسمور ، وعلى كتخداه ، ورئيس المحضرين ونائب الباب الخلع المناسبة ، كل بحسب درجته . وبعد ذلك ينزل قاضى مصر مع أتباعه إلى القصر الذى أعد له خصيصاً (١٩) .

وقد قرر القانون العثمانى بأن تكون مدة خدمة قاضى مصر النظامية سنة واحدة فقط (٢٠) . وفى حالة رغبة قاضى مصر فى تجديد فترة قضائه ، كان عليه أن يعرض رغبته هذه على الأستانة بواسطة أحد رجال الدولة ، وقبل إنقضاء فترة قضائه بوقت كاف . أمّا ما كان يجعل الإدارة المركزية توافق على تجديد برامة القاضى بمصر ، قيامه بمهامه المكلف بها بكفاءة ، ومكانته بين أهل العلم والشرع ، وعنده بين الرعية بعضهم وبعض وبين إدارى الأيالة . وفى حالة قبول الأستانة لمنع قاضى مصر فترة قضائية جديدة فى الأيالة ، كانت ترسل الأوامر إلى القاضى نفسه يوصى فيها بالثبات على سياسته ، وإلى أمير أمراء مصر يكلف فيها بتقديم العون اللازم للقاضى فى النظر فى مصالح المسلمين بموجب الشرع الشريف بكمال الوفاق وحسن الاتفاق (٢١) .

وكان قاضى مصر الذى يحتل درجة المولوية فى التشكيلات العلمية للدولة العثمانية ، كان يتقاضى مرتباً يومياً يقدر بـ ٥٠٠ آقجة ، وذلك بحسب القانون المعمول به فى المموليات بالدولة (٢٢) . ولكن إعتادت إدارة الدولة على ألا تنفع هذا المرتب لقاضى مصر نقداً ، وإنما كانت تعين له مقاطعة تأتى بخراج يومى يساوى يومية قاضى مصر ، حيث كان قاضى مصر يقوم بتأجير هذه المقاطعة هذه لأحد الأشخاص المعتمدين فى مقابل مقدار محدد من المال هو مرتبه الذى كان يتقاضاه تقريباً (٢٢) . وعلاوة على هذه اليومية ، كان يخصص لقاضى مصر أيضاً مقداراً مناسباً من الجراية (الحبوب والتعيينات) والمليق . وقد بلغ مقدار الجراية التى كانت تخصص لقاضى مصر خلال القرن ١١هـ / ١٧ م ، ٢٠ أربب من القمح فى الشهر ، أما مقدار المليق فبلغ أيضاً (٢٤) ٢٠ أربب من الشعير فى الشهر . كما كان القاضى يتقاضى رسوم معينة على الدعاوى التى كان ينظر فيها فى المحاكم .

ب - وظائف قاضى مصر

إذا كان أشهر أمراء مصر قد كُلف بتوطيد الأمن ونشر العدل فى أنحاء الأيالة، وبالمحافظة على أموال ومصالح الرعية كحفاظه على أموال الدولة الميرية ومصالحها تماماً ، فقد كان قاضى مصر يباشر صلاحياته فى الأيالة بإعتباره وكيل ومعاون لأمير أمراء مصر فى الأمور الشرعية والقضائية فى الأيالة (٢٥) . وبصفته الممثل الشرعى للدولة فى أايالة مصر ، كان قاضى مصر الذى كان يُعين من قضاء المذهب الحنفى ، كان يقوم برفع التقارير المفصلة عن أحوال أمير الأمراء وأوضاع الأيالة والرعايا فى زمنه على الأستات . وقد أوضحت العريضة التى أرسلها قاضى مصر حيدر الدين إلى مركز الدولة بناء على الأمر السلطانى المرسل بصحبة رئيس البوابين حسن آغا ، أوضحت أن والى مصر عبد الرحمن باشا ، والأمراء السناجق وكافة طوائف الجند بمصر ، يديرون شئون الأيالة الميرية بإهتمام وعلى هذا النحو المطلوب ، وأن والى المذكور شخص مستقيم

وعلى نين وأنه لم يتعرض أى فرد من المسلمين لأى ظلم منذ مباشرته مسئولياته فى الأيالة ، وأن جميع العلماء والصلحاء والفقراء والأغنياء ، كل رعايا الأيالة يدعون له لما أقره من أمن واستقرار فى أنحاء البلاد(٢٦) .

ومهما يكن من أمر هذا التقرير ومدى مطابقته للواقع ، فالأمر الذى يهمنا هنا بيان إلى أى مدى كانت الإنارة المركزية تهتم بالولاية وتطبيق هؤلاء الولاية للشرع القويم على الشكل اللائق ، وأيضا الوظيفة الرقابية لخاتم الشرع الشريف قاضى مصر على أعلى سلطة تنفيذية بالأيالة . والأمر الذى يؤكد صلاحيات قاضى مصر الواسعة فى الأيالة ، تكليف إدارة الدولة المركزية له بتولى مهام أمير أمراء مصر للمتوفى أو المعزول كقائم مقام يدير شئون الأيالة حتى وصول أمير الأمراء الجديد . فعلى أثر وفاة أمير أمراء مصر خاتم على باشا (٩٦٧ هـ) ، أختير قاضى مصر مولانا قدرى أئندى كقائم مقام ، كما كُلِّفَ شيخى أئندى للقيام بمسئوليات أمير أمراء مصر الذى أفتتيل عام ٩٧٤ هـ ، وأيضا حل قاضى مصر عرب زانه أئندى محل أمير أمراء مصر إبراهيم باشا الذى أفتتيل أيضا عام ١٠١٣ هـ ، كقائم مقام(٢٧) .

وكان قاضى مصر ينظر فى مهامه الشرعية والقضائية وما يتعلق بها من أمور إدارية فى ديوان مصر الذى يرأسه أمير الأمراء ، أو فى مجلسه الخاص فى حضور أعضاء هيئته القضائية ، أو فى محاكم مصر المختلفة بمعرفة ذوابه فيها .

مهام قاضى مصر فى ديوان مصر العالى : يعتبر قاضى مصر ، أحد أعضاء الديوان الهمايوى الأساسيين ، حيث كان هو وأعضاء هيئته من أرباب الديوان البارزين الذين تقوم عليهم معظم قرارات الديوان الشرعية والقضائية . فكان قاضى مصر يقوم بالنظر فى الأمور الإدارية المتعلقة بالمسائل الشرعية والقضائية التى تُعرض على الديوان ، وكان يصحب قاضى مصر فى هذا الديوان، بحسب ما أورده أوليا چلبى ، رئيس المحضرين ، وكتبخدا القاضى ، وعامة المحضرين ، وجماعة من الينى چرى ، والكتبة مع سجلاتهم(٢٨) .

وفى ديوان مصر العالى ، كانت المسائل الإدارية والمالية التى تتطلب وجهة نظر الشرع فيها كانت تحوّل إلى القاضى ، حيث كان ينظرها فى مجلسه الخاص . أما الدعاوى القضائية التى من الضرورى التحقيق فى ملابساتها الإدارية والمالية ، فكانت تُنظر فى الديوان وتُناقش فى حضور أمير الأمراء والدفتردار ، حيث تصدر الأوامر إلى المختصين لتنفيذ قرارات الديوان فى هذا الخصوص . أما الأمور الخاصة بالمعاملات العسكرية ، والدعاوى المتعلقة بالقتل والقصاص ، فكلدت تعرّض على القاضى فى هذا الديوان أيضا ، ولم يكن يتم إقرارها إلا بتصديق أمير أمراء مصر عليها ، وفى حالة إختلاف أمير الأمراء مع القاضى فى الحكم الصادر ، كانت تحوّل المسئلة إلى قاضى عسكر الأناضول الذى كان بدوره يعرض الأمر على الديوان الهمايونى لمناقشته والفصل فيه(٢٩) .

وفى هذا الديوان أيضا ، كانت تُعرض على قاضى مصر شكاوى الرعايا من تجاوزات إدارى مصر فى نواحى الأيالة المختلفة ، حيث كانت تصدر القرارات عن هذا الديوان بتقصى حقائق الأمر والتحقيق فيما جاء فى هذه الشكاوى ، ثم تعرض بعد ذلك على قاضى مصر مرة ثانية . وكان قانون نامه مصر قد أقر أحكام عديدة فيما يتعلق بالميلولة دون ظلم إدارى الأيالة فى المدن والنواحى للأهالى وتعديهم عليهم (٣٠) . وقد تقرّر ، بموجب هذه الأحكام السماح للرعايا بالتوجه إلى القضاة التابعين للنواحى التى يقطنون فيها عند تعرضهم للتعدي من الكُشّاف أو مشايخ العربان ، أو العمّال أوحى من الجند . وفى حالة استمرار هؤلاء الإداريين فى ظلم الأهالى ، وعدم لصفاتهم للأحكام الواردة ، والصادرة عن محاكم النواحى ، كان على قاضى المنطقة أن يرفع الأمر فوراً إلى أمير أمراء مصر الذى يقوم بالتالى فى حضور قاضى مصر للتحقيق فى الأمر ، حيث يصدر عن الديوان القرارات اللازمة بإعادة الحقوق لأصحابها ويتعزير الظلمة ، ثم يعرض الأمر بعد ذلك على مركز الدولة . واعتباراً من النصف الثانى من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وعلى أثر ضعف تأثير قرارات الديوان العالى العمليّة ، إزدادت دعاوى

الأهالى المرفوعة إلى الديوان الهمايوى مباشرة ، حيث كانت تخطر هناك ، وتسجل فى دفاتر الديوان الهمايوى ، وتصدر الأحكام المتعلقة بهذه الدعاوى إلى أمير أمراء مصر وقاضى مصر للتحقيق فيما جاء فيها ، والتفتيش عن الأمر وتحرى الدقة فى كل ذلك . فعلى أثر رفع أهالى قضاء نحرارية دعوى قضائية إلى الأستانة تبين أن الشخص الملتمزم لنيابة للحكمة فى تلك المنطقة ، يقوم بتعيين رسوم مخالفة للشرع وفرضها على الأهالى ، ويستولى على أموالهم بدون وجه حق ، وأحيانا يمتدحهم ويحبسهم ، فقد صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر ولقاضى مصر بالتفتيش على أحوال هذا الشخص ، وإعادة الأموال التى سلبها من الأهالى إليهم ، وقطع علاقته بالمهرى ، ولا توجه إليه نيابة مرة أخرى فى أى من نواحى الأيالة^(٢١) . وقد تطورت هذه التجاوزات خلال هذه الفترة ، ، حتى ظهرت هذه التعديات وفشت بين إندريى الأيالة جميعاً ، حيث صدر أمراً سلطانياً إلى أمير أمراء مصر يوضح بأنه أثناء قيام أمير الأمراء السابق والقاضى ، والأمراء ، والجنود ومنتسبى الدولة ، لثناء قيامهم بالبيع والشراء من الأهالى والتجار ، كانوا يوقعون الظلم عليهم ، ولذا تقرر عدم تعدى الفئات المذكورة على حقوق الأهالى بحال^(٢٢) . وقد تكررت الأوامر الصادرة إلى أمير أمراء مصر وإلى بغترداره وقاضيه مؤكدة على عدم إعطاء الفرصة للأمراء السناجق وموظفى المال الميرى ، وقضاة النواحى والنواب ، والنظار والأمناء والكُشَّاف والعمال وجميع المباشرين والمتزمنين ، عدم إعطائهم الفرصة لإيقاع الظلم بالأهالى والتعدى عليهم وعلى حقوقهم ، ومنع ما يفرضونه من رسوم غير شرعية عليهم ، وإعادة الحقوق لمستحقيها^(٢٣) .

ومن ناحية أخرى ، كانت فى هذا الديوان تناقض الأوامر للرسلة من مركز الدولة إلى أمير أمراء مصر وبغترداره وقاضيه ، كما كانت تُنظر الإجراءات التى ينبغى اتخاذها فى هذا الخصوص ، وإيضاً الإجراءات التنفيذية المتعلقة بالمسائل التى تحتاج للتفتيش والتحقيق على النحو الواضح فى تلك الأوامر الصادرة .

فعندما كان يصدر أمراً بالتفتيش على أحوال أحد الإداريين المعزولين أو المرفوع ضدهم شكوى ، وبالنظر في محاسباتهم ، كانت عملية التفتيش هذه تتم من واقع الدفاتر الموجودة في ديوان مصر ومن سجلات المحكمة ، ودفاتر الدفتردار ، حيث كان يعين للقيام بهذه المهمة شخص معتمد وذو خبرة . أما الأمور التي كانت تستدعي التحقيق والتقص في مواقعها ، فكانت تحوّل إلى « قاضى الأراضى » الذى كان يقوم بمثل هذه المهام فى نواحى الأقاليم المختلفة^(٢٤) . وهناك أيضا كانت تجرى للمعاملات بتحصيل الديون التى كانت تظهر فى ذمّة الإداريين . فقد صدر الأمر لأمير الأمراء والى قاضيه بضرورة تتبع محاسبة قاضى مصر السابق عيسى زاهد من واقع الدفاتر المحفوظة فى ديوان مصر العالى ، ومن دفاتر الديوان البتري (ديوان الدفتردار) بمعرفة شخص من أهل الخبرة والدراية ، وإذا كان هناك قيود خاصة بهذا القاضى المذكور فى سجلات محكمة مصر ، فالتخرج منها صورة ولتتفق على النحو المناسب ، بحيث إذا ظهر مال مبررى فى ذمّة القاضى هذا ، كما انتهى أمير أمراء مصر فاليجر دفتر مفسلا به ، ولتعرض نتيجة هذا التفتيش على الديوان الهمايونى^(٢٥) . كما كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر وقاضيه ودفترداره بخصوص تحصيل المال المبررى الموجود فى ذمّة مشايخ العريان السابقين والكشّاف والأمناء ، حيث كان يستقصى عن محاسباتهم بمعرفة شهود البلاد والمباشرين ، وتؤخذ الإجراءات التنفيذية لتحصيل ما يثبت وجوده فى ذمتهم ، وإرسال صورة من دفاترهم إلى الأستانة^(٢٦) . وتمت إشراف قاضى مصر المباشر أيضا ، كانت الإجراءات الخاصة بتحصيل مَخْلَفَات موظفى الدولة المتوفيين فى مصر تتم . ففى الديوان العالى كان يعين شخص معتمد وكفىء لحصر هذه المخلفات بحسب الشرع الشريف ، حيث كانت تنفق الأموال المبررية ومحاسبات المتوفى ، وفى حالة ظهور دين عليه ، كان يُحصَر لولا من أمواله المتروكة ، وإذا كانت هناك دعوة مرفوعة ضده تنتظر فى الديوان ، وبعد ذلك كانت تنفذ وصيته ، ثم ترسل المتروكات الباقية مع دفاترها التفصيلية بصحبة أحد الأشخاص المعتمدين إلى مركز الدولة

. وكانت كل هذه الإجراءات تتم بموجب قرارات الديوان العالى (٣٧) ، وتسجل تفصيلياً فى بقاتر الديوان العالى . وعموماً ، كان قانون ثامه مصر قد قرر أن تنتظر الدعاوى الهامة المتعلقة ببيت المال والتي تصل حتى مبلغ ١٠٠.٠٠٠ نتيجة تنتظر فى الديوان العالى فى حضور أمير أمراء مصر والقاضى والنفتردار (٣٨) .

وفى ديوان مصر العالى ، كانت جميع التوجيهات والإلتزامات للحلية كمقاطعات وأمانات الأيالة تتم ، حيث كان قاضى مصر يُصدق على حُججها وبرامتها بإمضائه وخاتمه . فعند ما كان يحدث تحويل لإحدى مقاطعات مصر ، كان هذا التحويل يُعرض أولاً على الديوان العالى ، حيث كان من الضرورى تدارك كفيلى من أرباب الديوان حتى يمكن منح هذه المقاطعة بأعلى التزام ، كما كان ينهى تصديق قاضى مصر على النتيجة التى توصل إليها أمير أمراء مصر مع المتقدم للمقاطعة فيما يخص حدود ذلك الإلتزام ، ثم يصدق على التزام المقاطعة كل من الضامن والشهود ، حيث تصدر حجة مُؤيكة بإمضاء وخاتم قاضى مصر (٣٩) .

وفى ديوان مصر العالى أيضاً ، كانت الدعاوى القضائية الخاصة بغير المسلمين فى مصر تنتظر بموجب الشرع الإسلامى الشريف ، وتحت إشراف قاضى مصر الحنفى ، ونظارة أمير الأمراء . فقد كان الرعايا والتجار الغير مسلمين فى مصر والإسكندرية كانوا يرفعون دعواهم إلى الأستانه مباشرة ، حيث كانت الإدارة المركزية بالديوان الهمايونى تحول هذه الدعاوى ، بعد النظر فيها إلى أمير أمراء مصر ، وقاضى مصر للتحقيق فيها والتحقق من صحتها ومطابقتها ، والفصل فيها بحسب ما تقتضيه الشريعة الإسلامية . فعلى أثر عرض سفير إنجلترا على الأستانه ، بأن مُخلفات أحد التجار الإنجليز المتوفين فى مصر ، قد قام قنصل فرنسا فى مصر بالاستيلاء عليها ، صدر الأمر إلى أمير أمراء مصر وإلى قاضيه وقاضى الإسكندرية ببحث هذه المسألة فى الديوان العالى والفصل فيها بحسب الشرع الإسلامى (٤٠) .

ومن خلال الأمر السابق يتبين لنا أن رعاية الدول الأجنبية في ولايات الدولة ، كانوا يتحاكمون إلى شرع الدولة الإسلامية التي يقيمون فيها ، وليس إلى قوانينهم الوضعية ، فلم تكن الدولة ، وعلى رأسها شيخ الإسلام وقضاة العسكرية ، لم تكن تسمح خلال هذا العصر أن تُحكم غير شريعة الإسلام بين الرعايا ولو كانوا من غير المسلمين طالما كانوا في بلاد المسلمين . فلما بدأت الدولة رحلة الإنهيار الطويلة ، كان تطبيق القوانين الوضعية في بلاد المسلمين على رعايا الدول الصليبية . وتحاكم هؤلاء إلى غير شرع المسلمين في بلاد الإسلام ، ووقفهم أمام قضاة من غير المسلمين ، وفي محاكم عرفت باسم «المحاكم القنصلية» ، كان هو المَعول الذي ضرب في صرح الدولة الإسلامية في العصر العثماني خلال القرن ١٢ هـ / ١٨ م .

ومهما يكن من أمر ، فقد كانت الدعاوى والقضايا والمعاملات المحولة من الديوان الهمايوني إلى ديوان مصر العالي كانت تنتظر في هذا الديوان على الشكل المبين في الأوامر السلطانية ، حيث كان الديوان يصدر قراره بالتفتيش على بعض المسائل إذا لزم الأمر ذلك ، ثم يُعرض نتيجة هذا التفتيش بالتفصيل ، والقرارات التي توصل إليها الديوان في المسائل الهامة على الديوان الهمايوني . وبعد مناقشة أعضاء الديوان بمركز الدولة هذه النتائج كانت تُرسل التوصيات والملاحظات اللازمة لأمير أمراء مصر ولقاضي^(٤١) . وعندما كان أعضاء هيئة الديوان العالي يصلون إلى قرارات نهائية بخصوص المسائل والدعاوى الإدارية والمالية والعينية ، كانت تصدر الأوامر الضرورية لموظفي الديوان من جواهرية ومتفرقة وأمراء ، والمسؤولين الإداريين والقضائيين في نواحي الأقاليم المختلفة للعمل على تنفيذها .

وثانف قاضي مصر في مجلسه الخاص : ونظرا لاشتراك قاضي مصر وهيئته كأعضاء أساسيين في ديوان مصر العالي ، فإنه وأعضاء مجلسه كانوا يعقدون مجلسهم في الأيام التي لم يجتمع فيها أعضاء الديوان العالي . وقد ذكر

أوليا جلبى أعضاء ديوان مولا مصر خلال القرن ١١ هـ / ١٧ م ، وقال أنه كان يشترك فى مجلس القاضى هذا كل من قضاة المذاهب الأربعة نواب قاضى مصر ، وكنتخذا القاضى ، ونائب الباب الذى كان يُعَيَّن من قبل الأستاته ، ونائب المدينة ، ورئيس المترجمين ، وأمين السجلات الذى كان عانة ما يعين من المصريين ، ورئيس المحضرين الذى كان ينتخب من بين بوابى الدركه العالى ، وحوالى ثلاثمائة محضر ، وحامل السجل والكتبة ، والشهود ، وعددا من ضباط الينى جرى الذين كانوا يقومون بحفظ النظام فى الديوان وتنفيذ أحكامه الشرعية ، والأقسام العسكرية الذى كان يعين من قبل قاضى عسكر الأناضول رأسه (٤٢) .

ولما كان قاضى مصر هو رئيس الهيئة القضائية فى أقالمة مصر ، وولاياتها ، فقد كان ينظر فى ديوانه هذا فى الشئون اليومية التى تعرض عليه وعلى مجلسه من محاكم القاهرة المختلفة ، والتى يرفعها نوابه فى نواحي مصر وولاياتها ، حيث كان يقوم بعرض الأمور اللازم عرضها على الديوان العالى ، ويتدارس هو وأعضاء مجلسه تنفيذ الأوامر للوجهه إليه والصادرة عن الأستاته ، كما كان يرفع الأمور الهامة للعرض على الديوان الهمايوى وبالأخص ما يتعلق بمؤسسة مصر القضائية (٤٣) . وكان يأتى على رأس المهام التى كان قاضى مصر مسئول عنها ، ويرعى شئونها فى ديوانه الخاص ، ما يتعلق بأوقاف مصر .

لقد كانت تسوية الأمور المتعلقة بأوقاف مصر الموجودة فى مصر نفسها وفى الشام والتى أوقف معظمها على الحرمين الشريفين وأيضا على القدس الشريف ، كانت على رأس الأمور التى اعتنت بها الدولة العثمانية منذ دخول مصر تحت إدارتها . وفى عام ٩٣١ هـ وضعت قواعد تنظيم الأوقاف المصرية والإشراف عليها بموجب قانون نلحه مصر ، حيث بدأ منذ ذلك الحين تعيين الأستاته ناظرا للقيام بهذه المهام تحت إشراف قاضى مصر المباشر . وهكذا ، كانت معظم معاملات أوقاف مصر تجرى فى ديوان قاضى مصر وتحت إشرافه المباشر . فعندما كانت تُشغَر إحدى جهات الأوقاف بمصر ، كان قاضى مصر

يعين عليها شخصا أميناً بمعرفة « ناظر الأوقاف » ، حيث كان الأمر يُرفع للديوان العالى للتصديق عليه ، ثم يقوم أمير أمراء مصر بطلب البراءة الخاصة بهذه الجهة من الأستاتنه راسا . وكانت أهم الأوقاف التى اعطتها الإدارة العثمانية فى مصر الاهتمام أوقاف « بهمارستان » (أى المستشفيات) ، و « الجوالى » (وكانت تخص الفقراء وطلبة العلم) وأوقاف « قليتبلى » من مدارس وغيرها من المؤسسات العلمية والخيرية^(٤٤) . ومنذ أواسط القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، بدأت أعباء شئون أوقاف مصر تزداد على قاضى وناظر الأوقاف ، حيث استُحدث لأول مرة منصبى « دفتردار أوقاف مصر » و « قاضى أوقاف مصر »^(٤٥) . ومرة أخرى ، وفى أواخر القرن نفسه ، عادت شئون أوقاف مصر تدار بمعرفة ناظر الأوقاف الذى أصبح تعيينه بيد إغادار السعادة ، وبإشراف قاضى مصر أيضا ، حيث مُنح لهذا الناظر ، منذ ذلك الحين صلاحيات واسعة^(٤٦) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت ترسل الأوامر لقاضى مصر للقيام بمهام محاسبة الناظر والتفتيش على أحوالهم ، والرقابة على تصرفاتهم ، وذلك للحفاظ على أوقاف المسلمين ، ولعدم تعرضها للخراب ، حتى أن الأوامر الصادرة عن الأستاتنه كانت تؤكد على أن الناظر فى محاسبات الأوقاف والإشراف عليها تعدّ من صميم مسئوليات قاضى مصر^(٤٧) .

ومن ناحية أخرى ، كان يُمثّل قاضى مصر فى المحاكم التى كانت منتشرة فى مركز الأيالة وفى نواحيها وولاياتها ، نائباً ، يذكّر أوليا چلبى أنه عادة ما كان يُنتخب من العثمانيين العدول ، حيث كان كل نائب من نواب قاضى مصر فى هذه المحاكم يقوم بالخطر فى الشئون القضائية والشرعية المعروضة عليه فى منطقته ، وذلك بحضور قضاة المذاهب الأربعة . ويعدّ الإستماع لنداوى الأهالى ، كان يُعرض الهام منها واللازم عرضه على مجلس القاضى ، ثم على الديوان العالى إذا لزم الأمر^(٤٨) . وقد ذكر محمد أحمد حسين فى أثره « الوثائق التاريخية » أنه كان فى مركز إيالة مصر للقاهرة العديد من المحاكم المختصة

بالنظر في الشئون المختلفة يأتي على رأسها : (محكمة الباب العالي ، ومحكمة
القسم العسكرية ، محكمة القسم العربية ، محكمة الزيني ببولاق ، محكمة
مصر القديمة ، محكمة قناطر السباع ، محكمة طولون ، محكمة قوصون ،
محكمة جامع الصالح ، محكمة باب الخلق ، محكمة الصالحية النجمية ، محكمة
جامع الحاكم ، محكمة الناهد ، محكمة باب الشعرية ، محكمة البرامشية^(٤٩) .
إلا أن أوليا جلبى يذكر أنه كان في مصر خلال القرن ١١ هـ / ١٧ م ، ٢٤
محكمة ، وأن خراج هذه المحاكم كان يرسل كل أسبوع إلى قاضى مصر ، حيث
يودع الخزينة الميرية^(٥٠) .

وكما كان يُعيّن في مدينة القاهرة محتسباً يقوم بتنفيذ أوامر القاضى
ويرعى شئون البلدية ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر وفقاً للمشرع الشريف ،
وذلك بمساعدة عدد كافٍ من الصوينة من الضباط الذين كانوا عادة ما يُعيّنون
من جاوشية الدرگاه العالي ، كان في مختلف ولايات مصر أيضاً من يقوم بهذه
المهام في الأسواق والشوارع ، حيث كان يُشرف عليه أيضاً قاضى تلك الولاية أو
تلك الناحية^(٥١) .

وهكذا ، يتبين لنا أنه علاوة على ما كان يقوم به قاضى مصر من الفصل في
الدعوى الشرعية والقضائية لأهالى مصر والنظر في المسائل المعروضة عليه
والخاصة بمتسوى الدولة في مصر وموظفيها ، فقد كانت كافة الاجراءات
الإدارية والمالية الهامة في الأيالة ، كانت تُجرى وتُنفذ بتصديق قاضى مصر عليها
أولا وذلك كما تُضخ من نفاثر الديوان الهمايوى التى بين أيدينا . وبناء على
ذلك ، يمكننا القول بأن أمن واستقرار أيالة مصر ، كان مرتبطاً إلى حد كبير
بمدى عدل واستقامة وبنارية وخبرة قاضى مصر في معالجه الأمور التى كانت
تعرض عليه .



منظر يصور والى مصر واهل الديوان عند رفعهم يد التضرع بالدعاء فى نهاية خطبة
يوم الجمعة بأحد الجوامع بمنطقة القرافة
(وقائع على بلشا - ورق ٣٢ ب)

جـ - عزل قاضى مصر :

لقد كان يصدر قرار عزل قاضى مصر ، إذا ما ثبت تقصيره فى القيام بمسئوليته على الوجه المناسب ، وذلك من خلال تقارير أمير أمراء مصر الدورية ، وشكوى الأهالى التى كانت تُرفع مباشرة إلى الأستانة . وقد نصّادف فى حالات نادرة تخلى بعض القضاة عن قضاء مصر بمحض إرادتهم ورغبتهم بسبب مرضهم ، فى العمل فى مركز الدولة^(٥٢) . وقبيل إنتهاء فترة قضاء قاضى مصر العرفية ، وهى عام قمرى كامل ، ولم يُرفع ضده شكوى ، كان عليه أن يعرض رغبته فى تجديد فترة قضاؤه على الأستانة ، وإلا يصدر القرار بالعزل وتعيين آخر إذا لم يُسرع ذلك للقاضى بالعرض^(٥٤) .

وعندما ما يعزل قاضى مصر ، كان يصدر الأمر لأمير أمراء مصر بحصر عدد رجال القاضى المعزول ، والذين يتصرفون فى مقاطعات فى مصر منهم ، حيث يُسمح لهم بمرافقة القاضى إلى الأستانة بعد عرض دفاتر محاسباتهم هناك ، بحيث لا يتعرض أحد لعلوفاتهم أو لوظائفهم لحين عودتهم إلى مصر مرة أخرى . كما كان أمير أمراء مصر يُؤمر بتوفير كافة احتياجات القاضى وأتباعه أثناء رحلتهم إلى الأستانة^(٥٥) . وهناك ، كان قاضى مصر المعزول يعرض محاسبته فى الديوان الهمايونى ، ويعدها يأخذ دوره فى الملزمة بجوار قاضى العسكر بالأستانة ، حيث كان يُعين له حينئذ مرتب يعرف باسم « تقاعدية » ، وذلك اعتباراً من اليوم الذى عُزل فيه عن قضاء مصر بحسب القانون الإدارى المعمول به فى الدولة^(٥٦) .

المناطق القضائية بنواحى آيالة مصر

لقد عُرفت كلمة « قضاء » فى التقسيم الإدارى العثمانى بصفتها منطقة إدارية أصغر فى حجمها من منطقة « السناجق » الإدارية . وقد أُطلق على هذه المناطق هذا الإسم نظراً لقيام القاضى فيها بصفة الحاكم الإدارى والقضائى الشرعى فى نفس الوقت^(٥٧) . ولكن لم يكن هذا التقسيم موجود فى مصر ،

حيث كانت مصر تُقسّم في العصر المملوكى إلى ولايات وبنادر وقرى . وعندما دخلت مصر تحت الإدارة العثمانية بدأ وضع تقسيم قضائى للولايات غير التقسيم الإدارى لها ، لكن هذا التقسيم لم تتضح معالمه بشكل قاطع حتى النصف الثانى من القرن ١٠هـ / ١٦م ، ومن الملاحظ أن الظروف التى لحاطت بأيلة مصر خلال هذه المرحلة الإنتقالية ، والتطورات الإدارية والمالية فى البلاد ، كان لها تأثيراً كبيراً فى تشكيل المناطق القضائية فى مصر ، وإلحاقها بعضها ببعض أو فصلها عن بعضها البعض .

وكانت المنطقة القضائية فى مصر تتشكل من عدد من القرى والنواحى التى تدخل فى التشكيل الإدارى لولاية من ولايات مصر أو أكثر ، وليس من الشرط أن تكون جميع هذه القرى تتبع ولاية واحدة . وكان « قاضى الناحية » هو المشرف على كافة شئون هذه المنطقة القضائية الخاصة بالأهالى . وقد كانت حدود سلطات قضاة هذه المناطق القضائية تتسع أحيانا فتضم بعض القرى من المناطق المجاورة لها ، وتضيق أحيانا أخرى فيسحب منها بعض القرى لتتضمن مناطق قضائية أخرى ، وذلك بحسب المصلحة الإدارية وضرورات الأمن والاستقرار التى كان يراها أمير أمراء مصر مناسبة فى وقت من الأوقات .

وهكذا ، عندما كان أمير أمراء مصر يرى أنه من الضروري إجراء تغيير على حدود بعض المناطق الإدارية ، وفصل إحدى القرى أو النواحى من منطقة ، وإلحاقها بأخرى ، أو تشكيل منطقة قضائية مستقلة ، كان يُعرض الأمر بعد بحثه فى ديوان مصر العالى ، على مركز الدولة مبرزاً أهمية هذا التغيير بالنسبة للمال المبررى ولتوطيد الأمن والاستقرار بين الأهالى . وعندئذ ، كانت الدولة تُناقش هذا التغيير فى الديوان الهماليونى ، حيث تُصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بإعادة تقصى هذا الأمر من جديد والتحقق من مدى إمكانية تطبيقه على الواقع ، وإرسال معلومات أكثر تفصيلاً حتى يمكن إصدار قرار بتنفيذ الاقتراح . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر على الأستانة بأنه بينما كانت قرية « حديّة » ملحقة

بقضاء رشيد منذ انتقال مصر للإدارة العثمانية وحتى عام ١٦٦ هـ ، حيث
 ألحقت بعد ذلك بقضاء « فوة » ، مما أدى لعدم إمكانية استفادة منطقة رشيد من
 أصحاب الحرف في هذه القرية من نجارين وحذائين وغيرهم ، وبالتالي إلحاق
 الضرر ببعض المصالح الميرية وتعطيلها ، وأنه يُقترح إعادة هذه القرية المذكورة
 إلى قضاء رشيد مرة أخرى لتفادي هذه الخسارة ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر
 ثانية بتقصي الوضع وبيان مدى الضرر الذي سيلحق بقضاء فوة في حالة فصل
 هذه القرية عنه ، ورفع الأمر ثانية على الاستاذ (٥٨) . وهكذا ، يتضح لنا أن
 المنطقة الإدارية إنما هي المنطقة التي تكون تحت الإشراف الإداري لقاضي الناحية،
 وأن كل ولاية من ولايات مصر قد تحتوى على قضاء واحد أو أكثر ، وهذا
 الإشراف إنما كان إشراف محلي مدنى وشرعى ، حيث كان الإشراف الإداري
 والعسكرى كان بيد السناجق والكشّاف في تلك المناطق . ويلاحظ أن المناطق
 البعيدة والملحقة بقضاء ما كان يُرفع الأمر لجعلها منطقة قضائية مستقلة نظرا
 لما كان يتعرض له الأهالى في طريق الذهاب والإياب من وإلى محاكم القضاء
 البعيدة عنهم . فلما كانت ناحية « إشمونين » الملحقة بقضاء « المنيا » تبعد عن
 مركز القضاء مسافة أربعة أو خمسة أيام ، وإن الرعايا المسلمين كانوا يعانون من
 المتاعب عند توجيههم إلى محاكم المنيا ، علاوة على ما كانوا يتعرضون له من
 اعتداءات من الأشقياء في الطريق ، فقد طلب أمير أمراء مصر بتشكيل منطقة
 قضائية مستقلة في ناحية إشمونين ، وبذلك صدر الأمر لأمير الأمراء بتقصي
 الأمر على الطبيعة، والتحقق من مدى قبلية هذه الناحية لأن تكون قضاء
 مستقل (٥٩) .

وعموماً ، لقد كانت كل منطقة قضائية بولاية مصر تتشكل من ست أو سبع
 نواحي تقريبا ، إلا أن هذا العدد انخفض بعد ذلك حتى ضمت كل منطقة قضائية
 ثلاث أو أربع نواحي فقط . ولم يكن هناك قانون أو نظام ثابت يضم هذه النواحي
 إلى المناطق القضائية سوى قريبا أو بعدها عنها . ولما كان انضمام عدد أكبر من

النواحي والقرى إلى منطقة قضائية ما ، أو انفصال عدد من هذه القرى والنواحي عن هذه المنطقة القضائية يؤثر تأثيراً مباشراً في قدر محصولات الرسوم التي يدفعها أصحاب الدعاوى إلى محاكم كل منها ، فقد ظهرت ، خلال النصف الثاني من القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، مشكلة تبعية بعض القرى والنواحي للمناطق القضائية القريبة منها . فكانت هناك بعض المناطق القضائية تديرها هيئة قضائية قليلة في حين أنه كان يتبعها عدد كبير من القرى مما كان يزيد من محصولاتها ، ومن ناحية أخرى ، كان هناك مناطق قضائية أخرى بها هيئة كبيرة في حين أنها كانت تُشرف على عدد أقل من القرى مما كان ينقص من حاصلاتها . وقد جعل هذا الوضع الأهالي يعانون معاناة شديدة . وهكذا ، صدر الأمر إلى أمير أمراء مصر وإلى قاضى مصر عام ٩٨٤ هـ ، لعمل تقسيم جديد للمناطق القضائية بمصر بحيث تلحق القرى والنواحي بالمناطق القريبة منها والمناسبة لها مما يحقق التوازن في محصولات كل منها بحسب أعداد الهيئة القضائية الموجودة بها ، وترشيح قضاة أكفاء ونواب مستقيمين للقيام بمهامهم في تلك المناطق القضائية ، وتحرير دفتر مفصل يحتوى على هذه التقسيمات الجديدة بمصر ، وإرساله إلى الأستالة للتصديق عليه (٦٠) .

وعلى الرغم من محاولة الإدارة المركزية وضع تقسيم قضائى مستمر لمناطق مصر القضائية خلال هذه الفترة ، إلا أن عملية انفصال بعض القرى والنواحي والحاقها بالمناطق القضائية لأسباب مختلفة استمرت حتى أواخر القرن (١٠ هـ / ١٦ م) ، وطوال القرن (١١ هـ / ١٧ م) . فبمقارنه بسيطة بين المناطق القضائية التي نكرها كاتب الديوان عيسى عالى في مطلع القرن ١١ هـ / ١٧ م ، عام ١٠١٨ هـ) ، وبين دفاتر روزنامه قلايسى عسكر الأناصول للأعوام (١٠٧٦ - ١٠٨٠) الموجودة في الأرشيف الشرعى في استانبول ، يتبين لنا أنه في حين أن قضاء «إسنا» كان ملحقا بقضاء «جرجه» ، وقضاء «فوه» كان تابعاً لقضاء «محلة علوى» ، وقضاء «منفلوط» كان يتبع قضاء قوص في قائمة عيسى

على ، نلاحظ في نفاثر الروزنامة أن قضاء «إسنا» الحق بقضاء «أبريم» ، وقضاء فوة أعتبر منطقة قضائية مستقلة ، ومنطقتي منفوط و«قوص» القضائيتين أصبحتا مستقلتين عن بعضهما البعض . ومن ناحية أخرى ، يتبين لنا أيضا أن مناطق الفيوم والمحلة الكبرى واقفهم ومنوف التي كانت ملحقة بعضها ببعض أصبحت كل منها مستقلة عن الأخرى (٦١) .

وقد وصل عدد المناطق الإدارية - القضائية الكبرى بولاية مصر ، في أوائل القرن (١١هـ / ١٧ م) ٣٩ منطقة قضائية يمكن درجها طبقا لدرجاتها ، وبحسب ترتيب عيني على لها على النحو التالي (٦٢) :

المنطقة القضائية	يومية القاضي	المنطقة القضائية	يومية القاضي	المنطقة القضائية	يومية القاضي	المنطقة القضائية	يومية القاضي
الاسكندرية	٣٠٠	منفوط وقوص	٣٠٠	أبر على	١٥٠	براس	٦٠
المنصورة	٣٠٠	الفيوم	٣٠٠	منية	١٥٠	خبطا مشوية	٦٠
بهاط	٣٠٠	أبرار	١٥٠	نصارفة	١٥٠	القاهص	٥٠
رشد	٣٠٠	جيزة	١٥٠	الشمون	١٣٠	مخايلزاج	٥٠
الحلة الكبرى	٣٠٠	جرجا وإسنا	١٥٠	بهسا	١٣٠	أبريم	٤٠
منوف	٣٠٠	الشاكة	١٥٠	تزميت	١٠٠	قوص	٨٠
البحيرة	٣٠٠	اسيوط	١٥٠	فوة ومحلة	١٠٠	ثنا	٨٠
بنى سويف	٣٠٠	هق نان	١٥٠	شبهين	١٠٠	لويكه	٧٠
بنى حرام	٣٠٠	مخالة	١٥٠	محلة للمحرم	١٠٠	أبر قيص	٦٠
بلبيس	٣٠٠	مناحسين	١٥٠	قواج	٦٠	-	-

ومن خلال جدول للمناطق القضائية آنف الذكر يتضح لنا أن أيلة مصر كانت تحتوى ، خلال أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، ولوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م ، على إحدى عشرة منطقة قضائية من فئة القضاة الذين يتقاضون يومية قدرها ٣٠٠ أنجة ، وستة عشر منطقة قضائية ممن يتقاضى قضاتها يومية قدرها ١٥٠ أنجة

. وفى حين أن كانت أعلى منطقة قضائية محلية بمصر ذات قاض يتقاضى ٣٠٠ قجة يومياً ، وأقلها ٤٠ آقجة يومياً ، نلاحظ خلال فترات القرن ١١ هـ / ١٦ م ، أن أعلى منطقة قضائية بمصر قد وصلت إلى ٤٩٩ آقجة يومياً ، وأقلها ٧٠ آقجة يومياً (٦٣) .

لما أوليا جلبى الذى زار مصر فى حوالى عام ١٠٨٤ ، فيذكر أن أقاليم مصر كانت تمتد على ٧٦ منطقة قضائية ، منها أربع مناطق مولوية كبرى ذات يومية قدرها ٥٠٠ آقجة هى (المحلة الكبرى ، دمياط ، الاسكندرية ، منية تين ، رشيد ، المنصورة) . و ٤٥ منطقة قضائية أصغر منها وهى : (المنوفية ، البحيرة ، البرلس ، فوة ، سنديون ، محلة أبو على ، أبيار ، نصرارية ، محلة الرحوم ، بلبس ، ميت غمر ، زفتى ، الشرقية ، سلامون ، الخانكة ، الجيزة ، الفيوم ، بنى سويف ، تزمين ، بهنسا ، فشنا ، ملاوى ، منفوط ، أسيوط ، أبو تيج ، طهطا ، وأقراط ، أشمونين ، سنهوط ، جيزة ، سوهاج ، منشية ، الواح ، جرحه ، فرشوط ، شرق بويط ، أسنا ، ساءى ، إهرم ، أسوان ، قوص ، قنا ، فو ، شرق أخصيم ، السويس) . وذلك علاوة على ٢٥ منطقة قضائية أخرى من الإضافات (٦٤) .

وعموماً ، لم تكن هذه المناطق القضائية ثابتة التشكيل ، وذلك نتيجة الحالقتها بعضها ببعض فى فترات مختلفة ، وتوجيه حلولاتها فى أوقات متباينة بحسب درجة القاضى وتطوير المنطقة القضائية .

١ - تعيين قضاة النواحي ،

لقد كان لقاضى مصر الحنفى نواب يُعيّنون من قبل الأستانه فى نواحي الأقاليم المختلفة ، كما كان له نواب فى مركز الأقاليم . وعموماً ، كان هؤلاء القضاة النواب المعيّنين على مناطق مصر القضائية فى نواحيها المختلفة ، يعيّنون ممن قضوا فترة ملازمتهم لقاضى عمسك الأناضول فى الأستانه من القضاة المعزولين من المناطق القضائية الأقل درجة أو من المدرسين الذى يريدون أن

يكونوا قضاة ممن تبلغ يومياتهم ٤٠ آقجة ، وذلك بحسب ترتيبهم وودهم فى الترقية والتعيين .

ويذكر قوچى بك فى مجموعته أنه كان يلزم على القضاة المعزولين العودة فوراً إلى الأستانة ، حيث يشتركون فى مجلس قاضى المسكر كل يوم أربعاء ويستمرون فى ملازمته مدة سنتين بحسب القانون المعمول به (٦٦) . إلا أن الوثائق التى بين أيدينا تبين أن عدد القضاة والمدرسين المنتظرين أنوارهم فى التعيين قد زاد خلال القرن ١١هـ / ١٧ م ، زيادة ملحوظة ، حيث اضطربت فترة للملازمة هذه ، وزادت عن المدة المحددة بستتين . فمن خلال دفاتر روزنامه قاضى عسكر الأناضول نُصّاف العليبد من القيود التى تؤكد على تجاوز الكثير من القضاة فترة ملازمتهم القانونية ، فالقاضى شعراوى زاده محمد المعزول عن قضاء «البهنساوية» منذ ٣٥ شهر يعين على قضاء «أبيار» بعد قضائه فترة ملازمة تقدر بـ ٢٩ شهر ، وسليمان أئندى المعزول عن قضاء نصارية منذ ٤١ شهر يعين على قضاء «شق ثان» بعد أن أمضى فى ملازمته ٣٢ شهراً (٦٧) . وقد يكون طول فترة الملازمة هذه بسبب أن بعض القضاة المعزولين لم ينفخوا الأوامر بالعودة للأستانة بمجرد إنتهاء فترة قضائهم ، نظراً لما كانوا يباشرونه من أعمال إدارية والتزامات فى مصر (٦٨) .

وكان من المعمول به فى النظام القضائى العثمانى بمصر ، أن القاضى الذى يعين بيومية ٤٠ آقجة ، وانتهت فترة قضائه ، يعود إلى الأستانة فيقضى فترة ملازمة قدرها سنتين على الأقل ، حيث ينتظر دوره فى منصب قضائى أعلى . وعموماً ، كان يعين على المناطق القضائية بمصر القضاة من نوى الخبرة والدراية فى هذه البلاد ، فكان يفضل من كان قد تولى منطقة قضائية فى مصر من قبل . ويتبين لنا من خلال روزنامه قاضى عسكر الأناضول أن محمد أئندى المعزول عن قضاء «فشنة» ذات فئة ٧٠ آقجة يعين على قضاء إشمونين بيومية قدرها ٨٠ آقجة ، وإن على أئندى المنفصل عن قضاء «قوص» وذات فئة ٨٠ آقجة

فى اليوم يعين على قضاء «الواج» بيومية قدرها ١٠٠ آقجة ، وسليمان أئندى المعزول عن قضاء «الحرارية» ذات الفئة ١٣٠ آقجة يعين على قضاء آخر بيومية قدرها ١٥٠ آقجة فى اليوم ، وشعرانى زادة المعزول عن قضاء «بهنساوية» ذات الـ ١٥٠ آقجة يعين على قضاء ألبيار بيومية قدرها ٢٠٠ آقجة ، ومحمود المعزول عن قضاء «ألبيار» ذات الـ ٢٠٠ آقجة يُعَيَّن على قضاء «جرجة» مع «أبريم» بيومية قدرها ٣٠٠ آقجة ، وعارف أئندى المعزول عن قضاء «رشيد» ذات فئة الـ ٤٠٠ آقجة يعين على «نمياط» مع «فراسكور» بيومية قدرها ٤٩٩ آقجة (٦٩) .

ومن ناحية أخرى كان من الممكن أن يتقدم المدرسين ممن يتقاضى يومية قدرها ٤٠ آقجة لشغل إحدى وظائف القضاء ، حيث كانوا يتقدمون بخبراتهم ويعرضونها على قاضى عسكر الأناضول ، وعندئذ ، كان ينبغي عليهم التوجه للآستانه لأخذ نوره فى الملازمة أولا ، ثم يأخذون ترتيبهم فى التعيين فى الوظائف الشاغرة . وكانت هذه الفئة تُعَيَّن عادة على قضاء من فئة ١٣٠ آقجة أو ١٥٠ آقجة يومية . فقد وُجِّه قضاء «البهنساوية» لنعمة الله أئندى المعزول منذ أربعة سنوات من مدرسة خضرو جعفر باشا بعلوفة يومية قدرها ٤٠ آقجة ، الذى أتم فترة ملازمة كاملة - وهى عامان - ، وذلك بيومية قدرها ١٣٠ آقجة ، كما وُجِّه قضاء «قنا» لعبد العزيز أئندى المنفصل عن مدرسة جعفر باشا ببروصة عن علوفة قدرها ٤٠ آقجة يوميا منذ ٢٥ شهرا ، وجهت اليه بعلوفة يومية قدرها ١٣٠ آقجة أيضا (٧٠) .

وقبل إنتهاء المدد العرفية لقضاة المناطق القضائية ، وإنتحال منصب القضاء فى تلك المنطقة مع نهاية هذه المدّة ، كان يسمح بخمسة أو ستة أفراد ممن عليهم نور التعيين بالتقدم بطلبات لشغل هذا المنصب . وعندئذ ، كان يُعقد بينهم امتحان شرعى لمعرفة قاضى العسكر بالآستانه ، حيث يُوجّه القضاء الشاغر فى النهاية إلى أكثر المتقدمين علماً وفقهاً ودراية . إلا أن هذا القانون الذى كان معمول به فى إنحاء الدولة ، أصبح لا يراعى تماماً عند تعيين هؤلاء القضاة خلال

القرن ١١ هـ / ١٧ م ، حيث ظهرت اعتبارات أخرى توجه بموجبها هذه المناطق القضائية(٧١) .

وعلى الرغم من إرسال الأوامر إلى أمير أمراء مصر منكرة إياه بالنظام المتبع في تعيين قضاة المناطق القضائية بمصر ، وبضرورة عرض للمناطق التي انحلت ببلوغها المدة العرفية القصوى للتجديد (وهو ثلاث سنوات) ، وذلك حتى يمكن للقضاة المنتظرين أدوارهم في الملازمة بالاستئناس أن يتقنوا لشغل هذه الوظائف(٧٢) . إلا أنه من الملاحظ أن عدد القضاة المنتظرين لأدوارهم ازداد زيادة كبيرة خلال القرن ١١ هـ / ١٧ م ، مما أجبر الدولة على تخفيض هذه المدة العرفية إلى سنتين فقط لتتبع للمنتظرين أخذ أدوارهم(٧٣) .

وكانت الطلبات التي يتقدم بها المستحقين والتي أُنْتُ شُروط التعمين ، تُعرض على السلطان نفسه بمعرفة قاضى المسكر ، حيث يتم التصديق عليها ، وهناء عليه كانت تُحذر لكل متقدم مستحق براءة تبين تاريخ التعمين ، ومقدار اليومية ، وما إذا كان القاضى قد أتم شروط تعينه من الملازمة وغيرها على الوجه الأكمل أم لا ، ومدى استحقاقه لهذه الوظيفة الشرعية الهامة ، وأهم الوظائف التي ينبغي أن يقوم بها(٧٤) . وعندئذ ، كانت تصدر الأوامر من الأستانة تحيط أمير أمراء مصر علما بالتعيينات الجديدة هذه ، كما كان أمير السنح التي تقع المنطقة القضائية في نطاق تصرفه يحاط علما بذلك أيضا(٧٥) .

وظائف قضاة الدواحي : لقد كانت صلاحيات قضاة دواحي مصر تُحدّد منذ البداية من خلال البراءات التي كانت تُمنح إليهم ويتمتعون بمقتضاها في مناطقهم القضائية . ففي براءة تعيين قاضى النصارية والتي تحمل تاريخ أوائل ربيع الأول ١٠١٩ هـ ، تُحدّد الصلاحيات تلك على النحو التالى : « ... صدر الأمر بإجراء الأحكام الشرعية بالمنطقة القضائية ، وتقسيم ميراث ورثة للتوفيين

من الأهالي ، والقيام بكافة الأمور القضائية والشرعية التي كان يقوم بها سلفه ، واستعمال الصلاحيات التي منحت للقضاة السابقين ..» (*) .

وهكذا ، يتضح لنا أن تطبيق الشرع الشريف بين العباد ، وإقرار العدل في أنحاء البلاد ، وإدارة وتنفيذ الأوامر الشرعية والتنظيمية المَحْوَلة عن الدولة أو عن مركز الأيالة في تلك المناطق ، كانت من أهم المهام التي كان يُكَلَّف بها هؤلاء القضاة شرعياً وإدارياً .

لقد كان قضاة النواحي يقومون بمعظم وظائف قاضي مصر ، ولكن في إطار مناطقهم القضائية . فكما كان لقاضي مصر (٧٦) مجلساً شرعياً خاصاً يدير فيه أمور الأيالة القضائية والشرعية ، كان لقضاة النواحي في ولايات مصر مجالس خاصة بهم ينظرون فيها شؤون الرعايا التابعين لمناطقهم القضائية ، وذلك بالإضافة لاشتراكهم في مجلس الناحية الذي عادة ما كان يرأسه الأمير السناحق أو كاشف الولاية ، حيث يقوم في حضرته بتمزيق المجرمين وعقابهم ، وإجراء الحدود الشرعية على اللذنبين ، كما كان يستمع إلى شكاوى الأهالي ودعواهم الإدارية والمالية بحيث كان يعرض الهام منها على أمير أمراء مصر وعلى قاضي مصر . وفي حالة قيام الأهالي في هذه المنطقة القضائية بعرض الأمر على الأستانة مباشرة ، كانت القضية تُناقش أولاً في الديوان الهمايوني ، ثم ترسل الأوامر الضرورية لأمر أمراء مصر والقاضي مصر والقاضي الناحية في نفس الوقت من أجل التحقيق في المسألة وعرض حقيقتها بعد التقصي على الأستانة (٧٧) . فعلى اثر إعلام أهالي «المنصورة» بأن كاشف «المنصورة» يحدث البعد في الولاية ويستولى على أموال الأهالي دون وجه حق ويخالف الشرع الشريف ، ويتعدى على حقوقهم ويظلمهم ، صدرت الأوامر لأمر أمراء مصر

(*) « قضائه شرعى أحكاماً إجراً ، خلقتن أولئك ولترينك ميراثي تقسيم ايتمه سى ، لوجه كه قاضيلرك كورد كلرى بوتون ايشلرى كورمه لى ، لوترك متصرف لوك قلى صلاحتلرى قوللانمه سى امر لولنمشدر .. » : على اميرى / احمد الاول رقم ٧٢٩ .

والى قاضى المنصورة بالتحقيق فى الأمر ، واستبيان حقيقة هذه الدعوى فإن كان حدث الإعتداء فعلاً على الأهالى فليعمل أن على إعادة الأموال التى استولى عليها الكاشف بون حق إلى أصحابها ، ثم يُعرض الأمر ثانية على الأستانة (٧٨) .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان قاضى مصر وقضاة نواحى مصر يخضعون لنظام شرعى وإدارى واحد فى النظر فى القضايا المعروضة عليهم ، حيث قرر قانون نامه مصر أن يؤتى بالنظام الشرعى فى الدولة العثمانية ، ويوضع منه نسخة فى ديوان مصر العالى ، ونسخة لكل ناحية من نواحى مصر القضائية ، حيث كانت تُسجل هذه اللائحة القضائية فى سجلات هذه المناطق القضائية ويعمل بها فيما يُعرض على قضاة النواحى من أمور شرعية وقضائية (٧٩) .

وكان قاضى كل منطقة قضائية يقوم بترشيح عدد من النواب ليقوموا بمباشرة وظائفهم الشرعية فى المحاكم التابعة لمنطقته القضائية ، وذلك تحت إشرافه الشرعى المباشر . وكان قاضى الناحية يُمنح هذه الوظيفة للنائب المناسب بطريق الالتزام (٨٠) . وعادة ما كان هؤلاء النواب يختارون من المذاهب الأربعة (الحنفى والشافعى والمالكى والحنبلية) (٨١) . ولما كان هؤلاء النواب يتولون وظائفهم فى المحاكم بطريق الالتزام أيضاً ، فقد فتح الباب لإحداث البدع والظلم بالرعية للإيفاء بما التزموا به تجاه قضاة النواحى . وكثيراً ما كانت تُرفع الشكاوى من هؤلاء النواب إلى الأستانة مباشرة ، حيث كانت تصدر الأوامر بعزل هؤلاء النواب وتعيين آخرين من الأمناء المستقيمين (٨٢) . وكان النواب المعزولين يُستدعون إلى ديوان مصر العالى للتحقيق معهم بشأن الشكاوى المرفوعة ضدهم . وبعد انتزاع حقوق الأهالى من بين أيديهم طبقاً للشرع الشريف ، كان يصدر الأمر بعدم توجيه مثل هذه المناصب العنلية إليهم مرة ثانية (٨٣) . وعموماً ، كان هؤلاء النواب يقومون بمباشرة الأعمال الإدارية والقضائية اليومية فى المحاكم ، بحيث يُحاولون الهام منها إلى قضاة النواحى

للنظر في وجهتها الشرعية ، وكان هؤلاء القضاة يُحوكون للمسائل الأكثر أهمية للمعرض على مركز الأيالة لبحثها في الديوان العالى .

لقد كان قضاة النواحي في ولايات مصر ، هم ممثلو قاضى مصر في مناطقهم ، وفي نفس الوقت مساعد والأمراء السنجاقي والكُشَاف في الأمور الشرعية والقضائية العدلية . ولما كانت الدولة العثمانية ، وكافة مؤسساتها في مصر وولاياتها ، تخضع لمعاملات الشرع الشريف ، فقد كان لقضاة النواحي والثغور في ولايات مصر دوراً إدارياً هاماً فيها . فقد قرر قانون تامه مصر أن توزيع التقاوى على القرويين ثم تسترجع منهم مرة أخرى عقب موسم الحصاد بموجب محضر وبمعرفة قضاة النواحي وأمنائهم ، وبمعرفة قضاة النواحي أيضاً ، كانت تفتش على الأراضي الغير معدة للزراعة في وقتها . كما أكد القانون على ضرورة عرض دفاتر الأمتعة التي تحملها سفن الأجانب على مجلس القاضى بالثغر ، بعد حصر هذه الأمتعة ، وتسجيلها في سجلاتها ، والتصديق على هذه الدفاتر التي كانت جميع المحصولات المالية للميرية أمثال مقاطعات الميناء والجمارك وغيرها ، كانت تضبط بواسطة قضاة النواحي أيضاً ، حيث كانت تُحمل كل هذه المحصولات مع دفاترها إلى مركز الأيالة كل ثلاثة أشهر^(٨٤).

كما كان لقضاة النواحي بعض الصلاحيات الإدارية في ولاياتهم ، حيث كانت تُودع إليهم إدارة شئون الولاية العامة ، عندما يكلف حاكم الولاية ببعض المهام للميرية للدولة لدخل الأيالة بمصر أو خارجها . فعندما ما كان أمراء الثغور يخرجون إلى البحر في موسم الربيع مع الأسطول الهمايوتى ، كانت شئون هذه الثغور يتولاها القضاة بتلك المناطق بأمر من مركز الدولة مباشرة^(٨٥) . وكانت توجه التكاليف المباشرة من مركز الدولة مباشرة إلى قضاة النواحي في شئون إدارية وشرعية وقضائية كثيرة . فكما كان قضاة النواحي بمصر يكلفون بالنظر في بعض المسائل المتعلقة بالكُشَاف في نواحيهم ، وإقرار العدل بين هؤلاء الكُشَاف والعمال ، وبين الرعية بموجب الأوامر السلطانية^(٨٦) ، كانوا يفصلون

فى بعض المشاكل التى كانت تظهر بين مشايخ العريان بعضهم وبعض . فعلى اثر عرض شيخ عرب الجيزة بأنه عندما كُلف بالخروج لحملة اليمن ، قام ابن خاله علّام بالاستيلاء على منصب المشيخة بدلا منه بطريقة غير شرعية ، حيث استولى المذكور على كافة أسبابه ، فقد صدر الأمر السلطانى لقاضى الجيزة بتعيين أحد جاهوشية الدركاه العالى للقيام بالتفتيش على المعروف باسم علّام ، وقطع علاقته بالميرى وتحصيل جميع الأموال للميرية الموجودة فى نمته بمسب الشرع(٨٧) .

ومن ناحية أخرى ، كان يُعيّن فى الولايات والقرى بأنحاء مصر المختلفة ، قضاة محليين يُعرفون بإسم « قضاة الاراضى » . وكان هؤلاء القضاة مكلفين بمهمة التحقيق فى شكاوى الأهالى التى كانت تعرض على مركز الآيالة ومركز الدولة ، حيث كانوا يتعمقون المسائل فى تلك المناطق من قرب(٨٨) . إلا أنه فى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، أصبح هؤلاء القضاة المحليين موضعاً لشكاوى الأهالى المستمرة نتيجة استحداثهم البدع ونشرهم الظلم بين الرعية ، الأمر الذى جعل مركز الدولة يُرسل الأوامر إلى أمير الأمراء بضرورة إرسال قضاة أمناء غير قضاة الأراضى إلى تلك المناطق(٨٩) .

ومهما يكن من أمر ، فقبل إتمام قضاة الدواخى لمثلهم العرفية ، كانت الإنارة المركزية تنتظر فى أحوال هؤلاء القضاة ، فإذا كانت قد رفعت ضدهم شكاوى من أهالى الولايات ، وثبت من خلال التحقيق أنهم كانوا مقصّرين فى أداء مهامهم القضائية والشرعية على النحو اللائق ، لم يكن قاضى العسكر يوافق على مد المدة العرفية المقررة لهم ، وأيضا فى حالة إتمام هؤلاء القضاة لهذه المدة العرفية ، كان يصدر الأمر بمنزلهم ، حيث كانوا يتوجهون إلى الأستانة لتأدية فترة ملازمتهم بجوار قاضى العسكر ، وعندئذ كانت تُصرف لهم مرتبات بحسب درجاتهم من « جوالى مصر »(٩٠) .

ولما كانت المؤسسة القضائية فى الدولة عموماً وفى أيالة مصر على وجه

الخصوص تقوم بمهمة ضبط المؤسسات الأخرى فى الدولة وفى الأيالة حتى لا تجعلها تخرج عن الإطار للشرعى المحدد لها ، ويقرر العدل والمساواة بين مصالح مؤسسات الدولة وبين حقوق الرعايا الشرعية . فقد كان القضاة المكلفين بالنظر فى هذه الأمور العنلية ، وتطبيق الشرع الشريف ، كانوا يختارون من نوى العدل والاستقامة ، مما كان ينعكس بالتالى على حالة الإنضباط فى بقية مؤسسات الدولة والأيالة ، والإلتزام الشرعى فيها جميعاً . إلا أنه اعتباراً من أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، بدأت العديد من الاعتبارات الأخرى تسفل فى تعيين قضاة الدولة ومنهم قضاة مصر ، مما أثر سلبياً على مؤسسة مصر القضائية وبالتالي على كافة مؤسسات الأيالة الأخرى (٩١) .

وخلاصة القول ، أنه عندما أصيبت الأوضاع العنلية والشرعية فى مصر ، فى أواخر عهد المماليك بإضطراب شديد فى أنحاء الدولة ، انتقل تأثيرها بالتالى إلى كافة مؤسسات الدولة ، فكان سبباً فى نهيار كافة مؤسسات المماليك وبالتالي دولتهم . فلما انتقلت الإنارة فى مصر إلى العثمانيين ، أهدت التشكيلات على وضعها القديم حتى عام ٩٢١هـ ، حيث وُضع نظاماً عاماً للأيالة يحكمه الشرع الإسلامى الشريف . إلا أن مرحلة استقرار مصر لم تستمر طويلاً ، ففى نهاية هذا القرن بدأت البدع للملوكية القديمة فى الظهور مرة أخرى فى ولايات مصر المختلفة ، حيث زاد من اضطراب هذه المؤسسة الأزمت التى تعرض لها مركز الدولة خلال هذه المرحلة . ومهما يكن من أمر ، فقد طُبّق فى مصر خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، نظاماً محكماً لنشر العدل بين الرعية ، والزام مؤسسات الدولة فى الأيالة بالحدود الشرعية ، واستمر هذا النظام قوياً على الرغم من التجاوزات الى كانت تظهر بين الحين والآخر هنا وهناك .

حواشی الباب الخامس

- (١) اوليا جلی ، سیاحتنامه ، ج ١٠ / ١٤٧
 (٢) . 360 - 362, 370, 377 , kanunlar , s.
 Uzuncarsli, Osmanli Devletinin Ilmiye Teskilati, Ankara 1965, (٣)
 s. 87
 (٤) کامل کجی ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، مصرم ٩٨١ هـ
 (٥) دفتر للمهمة رقم ٢٢ / ١ ، ٩٨٥ هـ
 Uzuncarsli , Ilmiyye Teskilati , s. 96 (٦)
 (٧) دفتر للمهمة رقم ٢ / ٢٣١ ، جمادی الاولى ٩٦٤ هـ ، رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادی الاخرة ٩٨٩ هـ ، کامل کجی ، رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، رقم ٢٥٣ / ٧٨ ، جمادی الاخرة ١٠٠١ هـ
 (٨) ذیل دفتر للمهمة رقم ٨ / ٢٠٨ ، جمادی الاخرة ١٠١٦ هـ
 (٩) کامل کجی ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ ، دفتر رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادی الاخرة ٩٨٩ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٧ / ٤٤ ، رمضان ١٠٣٠ هـ
 (١٠) کامل کجی ، دفتر رؤوس رقم ٢٥٣ / ٧٨ ، جمادی الاخرة ١٠٠١ هـ ، رقم ٢٥٧ / ٦٤ ، ربیع الاولى ١٠٣١ هـ ، ابن الامین ، دفتر توجیهات رقم ٧٥ / ٢٨٣ ، رمضان ١٠٧٨ هـ
 (١١) دفتر المهمة رقم ٧٥ / ٣١٨ ، رجب ١٠١٣ هـ
 Uzuncarsli , ilmiyye Teskilati , s. 98 n. 2 (١٢)
 (١٣) ارشیف سرای طوب قابو ، اوراق رقم ٦٦٤ / ٢ / ١٠٦٢ هـ
 (١٤) دفتر مالیه بن منوره رقم ٤٤٥٣ / ٢ ، اولیا جلی ، ج ١٠ / ١٤٨
 (١٥) ابن الامین ، دفاتر المالیه رقم ٤٨ ، ١٠١٤ هـ ، ؛ s. 87 , Ilmiye Teskilati
 (١٦) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادی الاخرة ٩٨٩ هـ
 (١٧) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٧ ، رقم ٧٥ / ٣١٨ ، رجب ١٠١٣ هـ
 (١٨) دفتر المهمة رقم ١٧ / ٢٢٢ ، جمادی الاخرة ٩٨٢ هـ
 (١٩) اولیا جلی ، ج ١٠ / ٤٤٧ - ٤٤٩
 (٢٠) نقلًا من : قانون عبد الرحمن بلشاش (ص ٥٤١) انظر :
 Ilmiye Teskilati , s. 95 ; M. pakalin
 Osmali Tarih Deyimleri ve Terimleri Sozlugu , Il , s. 124
 (٢١) ارشیف سرای طوب قابو ، اوراق رقم ٦٦٤ / ٢٢ / ١٠٦٢ هـ
 Ilmiye Teskilati , s. 87 (٢٢)
 (٢٣) دفتر للمهمة رقم ٣٤ / ٢٩٥ ز ، ربیع الاخرة ٩٨٦ هـ

- (٢٤) دفتر جبرايه وعليق ايلة مصر عن واجب علم ١٠١٤ هـ : مالية بن منورة رقم ٢٤٢٥ / ٢ ، دفتر رقم ٤٤٥٣ / ١٠١٥ ، ٢ هـ
- (٢٥) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٦٦٤ / ٢٢ ، ١٠٦٢ هـ
- (٢٦) ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ٩٩٢٢ ، ١٠٦٢ هـ
- (٢٧) للملانى ، تحفة الاحباب ، ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٥ هـ
- (٢٨) اوليا جليى ، ج ١٠ / ١٤٨ هـ
- (٢٩) *Ilmiye Teskilati* , s. 110
- (٣٠) *Kanunlar* , s. 361 , 362, 367, 373 , 382 , 38 هـ
- (٣١) كامل كبجى ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٠ / ١٨٢ ، ذى الحجة ٩٨٣ هـ
- (٣٢) دفتر للهمة رقم ٢٦ / ٢٦٥ ، جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ
- (٣٣) دفتر للهمة رقم ٦٠ / ١٤ ، شوال ٩٩٢ هـ
- (٣٤) دفتر للهمة ، ارشيف سراى طوب قابو ، اوراق رقم ١٢٣٢١ / ١٩ ، ١٤٩ ، ٢٩٦ هـ ، شوال ٩٥١ هـ ، دفتر للهمة رقم ٢٧ / ٥١ ، رجب ٩٨٣ هـ
- (٣٥) دفتر للهمة رقم ، اوراق رقم ١٢٣٢١ / ١٤٦ هـ
- (٣٦) دفتر للهمة رقم ١٢ / ٤٥٨ ، ربيع الآخرة ٩٧٩ هـ ، رقم ٢٣ / ٣١٩ ، ذى القعدة ٩٨١ هـ
- (٣٧) دفتر مالية بن منورة رقم ٣٧٤ ، ذى الحجة ٩٩٩ هـ
- (٣٨) *Kaunlar* , s. 379
- (٣٩) ارشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف ابن الامين ، دفتر مالية ١٤٧٩ ، جمادى الآخرة ١٠٧٨ هـ
- (٤٠) دفتر للهمة رقم ٥٨ / ٣١٨ ، رمضان ٩٩٢ هـ ، ارشيف رئاسة الوزراء ، الدفتر الاجنبى رقم ١٣١ / ١٥ ، شوال ١٠١٣ هـ ، دفتر ليل للهمة رقم ٤ / ٣٩ ، شوال ٩٩٨ هـ
- (٤١) دفتر للهمة رقم ١٢٣٢١ / ١٤٩ ، شوال ٩٥١ هـ ، دفتر للهمة رقم ٣ / ١٨١ ، صفر ٩٦٧ هـ
- (٤٢) اوليا جليى ، ج ١٠ / ١٤٧ - ١٤٨ هـ
- (٤٣) دفتر للهمة رقم ٥٢ / ٢٤٧ ، صفر ٩٩٢ هـ
- (٤٤) *Kanunlar* , s. 384
- (٤٥) دفتر للهمة ، ارشيف مكتبة سراى طوب قابو « قوشلار » رقم ٨٨٨ / ١٢ ب - ١١٤ هـ ، محرم ٩٥٩ هـ
- (٤٦) دفتر للهمة رقم ٧٥ / ١٤٨ ، ذى القعدة ١٠١٣ هـ
- (٤٧) دفتر للهمة رقم ٦ / ٢٦٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ رقم ٨٤ / ٢٣ ، شوال ١٠٣٨ هـ ،
- (٤٨) اوليا جليى ، ج ١٠ / ١٤٨ هـ
- (٤٩) الوثائق التاريخية ، القاهرة ١٩٥٤ م ، ص ٨٨ ، شتلفورد شو ، الوثائق المصرية فى العهد العثمانى ، مجلة معهد للخطوط ، ج ٢ / ١ ، ص ١٤٦ هـ

- (٥٠) سياحتنامه ، ج ١٠ / ١٤٨
- (٥١) كامل كنجي رقم ٩٢ / ٢٣١ ، شوال ٩٨٨ هـ ، دفتر رؤوس رقم ٢٢٠ / ٦٥ ، شعبان ٩٨٣ هـ ، رقم ٢٤٩ / ١ ، ٩٩٥ هـ
- (٥٢) تاريخ سلانكي ، مكتبة اسمعقندي باستانبول رقم ٢٢٥٩ / ٢٤٧ ب ، جمادى الآخرة ١٠٠٣ هـ ، s. 106 ، İlmiye Teskilati
- (٥٣) دفتر المهمة رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٩ هـ
- (٥٤) دفتر للمهمة رقم ٤٢ / ٦٢ ، جمادى الآخرة ٩٨٩ هـ
- (٥٥) İlmiye Teskileti ، s. 156
- (٥٦) دفتر للمهمة رقم ٢٥ / ٢٣١ ، جمادى الآخرة ٩٨٢ هـ ، رقم ٤٢ / ٦٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٩ هـ
- (٥٧) Uzuncarsli ، Osmanli Tarihi ، ii, 308
- (٥٨) دفتر للمهمة رقم ٢ / ٣٦٧ ، شوال ٩٦٧ هـ
- (٥٩) دفتر للمهمة رقم ١٤ / ١٦ ، ذي الحجة ٩٧٨ هـ ، رقم ٢٨ / ٢٣٦ ، رجب ٩٨٤ هـ
- (٦٠) ذيل دفتر المهمة رقم ٣ / ٢٤٨ ، جمادى الآخرة ٩٨٤ هـ ، ص ١٩٩ ، ٩٨٤ هـ
- (٦١) « لستة المناطق القضائية لولاية مصر لعيني عالي » ، مكتبة ايا صوفيا باستانبول رقم ٣٧٧٤ / ٤١ ب ٤٢ ، روزنامه قضى عسكر الأناضول ، الارشيف الشرعى باستانبول ، دفتر رقم ٢-١
- (٦٢) عيني عالي ، ورق ٤١ ب-٤٢
- (٦٣) الارشيف الشرعى ، دفتر رقم ٢-١
- (٦٤) اوليا جلبي ، سياحتنامه ، ج ١٠ / ١٤٩
- (٦٥) الارشيف الشرعى ، دفاتر روزنامه قضى عسكر الأناضول لعام ١٠٧٦-١٠٨٠ هـ ، دفتر رقم ٤-١ (ايلة مصر)
- (٦٦) İlmiyye Teskilati ، s. 156
- (٦٧) ارشيف رئاسة الوزراء ، تصنيف على اسميرى ، لحد الاول رقم ٧٢ ، ١٠١٩ هـ ، الارشيف الشرعى دفتر رقم ١
- (٦٨) دفتر المهمة رقم ٢٧ / ٢٤٤ ، ذي القعدة ٩٨٣ هـ
- (٦٩) دفتر روزنامه قضى عسكر الأناضول لعام ١٠٧٦-١٠٨٠ هـ ، رقم ٤-١ (القسم الخاص بتعيينات مصر)
- (٧٠) دفتر المناصب المصرية للعروضة على الاستاذ لعام ١٠٧٦-١٠٧٧ هـ
- (٧١) İlmiye Teskileti ، s. 156
- (٧٢) دفتر للمهمة رقم ٢٧ / ١٠٢ ، شعبان ١٠٣٠ هـ
- (٧٣) دفتر روزنامه قضى عسكر الأناضول رقم ١ ، جمادى الآخرة ١٠٧٦ هـ ، كامل كنجي رقم ١٥٥ / ٧٣ ، محرم ١٠١٣ هـ ، ارشيف سراى طوب قايو ، اوراق رقم ٢٣٤ / ٣١ ، İlmiye Teskileti ، s. 156 ، ٦٢

- (٧٤) إرشيف رئاسة الوزراء ، على إمبري ، لحمد الأول رقم ٧٢٩ ، ربيع الأول ١٠١٩ هـ .
- (٧٥) كامل كنجي رقم ١٧٦ / ٢١ ، شعبان ١٠٣٠ هـ .
- (٧٦) Kanunlar , s. 372
- (٧٧) دفتر للهمة رقم ٦ / ٢١٤ ، جمادى الآخرة ٩٧٢ هـ .
- (٧٨) كامل كنجي رقم ٩٠ / ١٦٨ ، صفر ٩٨٧ هـ .
- (٧٩) Kanunlar , s. 362
- (٨٠) كامل كنجي رئيس رقم ٢٣٠ / ١٨٢ ، ذى الحجة ٩٨٣ هـ .
- (٨١) دفتر للهمة رقم ٥٢ / ٤١ ، شوال ٩٩٢ هـ .
- (٨٢) دفتر للهمة رقم ٥ / ٦٠٧ ، ذى القعدة ٩٨٣ هـ .
- (٨٣) دفتر للهمة رقم ٢٩ / ١٦٨ ، ذى القعدة ٩٨٤ هـ .
- (٨٤) Kanunlar , s. 370, 371, 376 - 377
- (٨٥) دفتر للهمة رقم ١٤ / ١٧٠ ، صفر ٩٧٨ هـ .
- (٨٦) دفتر مالية دن مسدودة رقم ٧٥٢٤ / ٦٩٨ ، ٧٨٤ ، دفتر للهمة رقم ٢٢ / ١٦٢ ، ٦٥ - ١٦٦ ، شوال ٩٨١ هـ .
- (٨٧) دفتر للهمة رقم ١٢ / ١٧١ ، ذى الحجة ٩٨٤ هـ .
- (٨٨) Ilmiyye Teskilah, s. 196
- (٨٩) ليل دفتر للهمة رقم ٣ / ١٩٧ ، جمادى الآخرة ٩٨٤ هـ .
- (٩٠) دفتر للهمة رقم ١ / ٢٨٥ ، صفر ٩٦٢ هـ .
- (٩١) مصطفى عالي ، حالات القاهرق من العادات الظاهرة ، ص ٨٠ :
- Ilmiyye Teskilati, s. 241 vd., 257 - 258, 263

الباب السادس
علاقات أيلة مصر بالولايات المجاورة
وبالعالم الخارجى

علاقات أياالة مصر بالولايات المجاورة وبالعالم الخارجى

على اثر ضمها لمصر ، وبخول منطقة الشرق الإسلامى ، بما فيها المدن المقدسة ذات المواقع الهام ، والنفوذ الروحى على العالم الإسلامى تحت إدارتها ، غدت الدولة العثمانية واردة لفسوف بقعة على وجه الأرض ، مما جعلها تحتل مكانة روحية وحضارية هامة فى أنحاء العالم الإسلامى ، علاوة على نفوذها المطلق فى العالم آنذاك . ولما كانت هذه المناطق الهامة التى تعد مركز ثقل دولة المماليك سابقا ، لم تستقر بعد فى ظل القيادة الجديدة ، وفى نفس الوقت كانت للمسافات الشائعة تفصلها عن مركز الدولة العثمانية فى إسلامبول ، فقد حرصت الإدارة المركزية على أن تحتفظها مركزا بين ولايات هذه المنطقة ، تدبر من خلالها شئونها هناك .

وهكذا ، لم تجد القيادة الجديدة مركزا تتوافر فيه كافة الشروط اللازمة لربط هذه المنطقة الشرقية بمركز الدولة العثمانية إلا فى مصر ، مركز الدولة المملوكية السابق ، راعية للخلافة العباسية ، وذات الموقع المتوسط بين العالم الإسلامى ، وذات الروابط التاريخية والحضارية مع ولايات المنطقة وبخاصة المدن المقدسة . وبذلك ، بدأت الإدارة المركزية فى الاهتمام بأياالة مصر واستقرارها فى أسرع وقت ممكن ، حتى يمكنها مباشرة مسئولياتها الهامة تجاه ولايات الدولة فى الشرق . ونظراً لعظم المسئوليات التى كانت تلقى على عاتق أمير أمراء مصر ، من إشراف إدارى وعسكرى ومالى على ولايات المنطقة ، ورعاية شئون الدولة الميرية ، وتنفيذ أوامرها فى تلك النواحي ، وإدارة علاقات الدولة مع ولاياتها والعالم الخارجى فى المنطقة ، كانت الدولة توجه إمارة أمراء مصر لأحد الوزراء من ذوى التجربة والخبرة ، حتى أنه يمكن أن نعتبر أن أياالة

مصر كانت أول ولايات الدولة التي عين عليها وزير بصلاحيات واسعة منذ أواخر الربيع الأول من القرن ١٠هـ / ١٦م.

لما كانت مناطق الحرمين الشريفين واليمن والحبشة والشام بما فيها القدس الشريف ، مناطق لها ارتباط حضارى وتاريخى عميق الجذور مع مصر ، فقد كانت مهمة تثبيت أقدام الإدارة العثمانية الجديدة فى تلك المناطق تعد من أهم وظائف أمير أمراء مصر على الإطلاق ، إلا أن هذه المهمة اقتضت فى لحيان كثيرة على الإشراف على ولاية وحكام الولايات وتقديم العون اللازم لهم عند الضرورة .

وسوف نحاول فى هذه المقالة أن نبين الخطوط العريضة لهذه الروابط التى كانت تربط مصر بولايات المنطقة ، ودور إيالة مصر فى ربط هذه الولايات بمركز الدولة العثمانية بأسلامبول .

١ - علاقة إيالة مصر بالحرمين الشريفين

لقد كانت علاقة مصر بمكة المكرمة والمدينة المنورة ، مهد الإسلام الأول ، علاقة الشعاع بمصدره ، حيث كانت مصر البوابة الغربية للجزيرة العربية التى انطلق منها الإسلام لأول مرة إلى شمال أفريقيا . وقد كان لموقع مصر الهام بالنسبة للحرمين الشريفين تأثيراً عظيماً فى إمكانية توفير احتياجات هذه المناطق المقدسة الإقتصادية ورعايتها الإدارية عن قرب ، وأيضاً فى توفير الأمن لقوافل الحجاج الأتية من شمال أفريقية عبر مصر متوجهة إلى الحرمين الشريفين . وليس هناك نل على الارتباط التاريخى بين مصر ومنطقة الحرمين من إطلاق إسم « الوجه القبلى » أى الناحية للمواجهة للقبلة على منطقة صعيد مصر ، حتى أنه عندما ضعفت قبضة العباسيين على منطقة الحرمين ، بدأت هذه المناطق المقدسة فى الارتباط التلقائى بولاية مصر القريبة منها تدريجياً. ومهما يكن من أمر ، فقد كان حكام وأمراء مصر وأعيانها يوقفون

الأوقاف العديدة على منطقة الحرمين وأهلها ومجاوريتها ، وذلك حتى اعتمد أهالي الحرمين على ما كان يرد من مصر سنوياً من أموال وحبوب . هكذا ، ومع إرتقاء قبضة العباسيين بضعف دولتهم تمكن حكام مصر خلال العصر الأيوبي والعصر المملوكي ، تمكنوا من ربط هذه المنطقة سياسياً بمصر . وقد ازدادت هذه العلاقة قوة على أثر إنهاء بغداد ، وإعلان خلافة عباسية بمصر عام ٦٥٩هـ . ومنذ ذلك الحين ، أصبح الحاكم في مصر له الكلمة في اختيار أشرف الحجاز ، وأصبحت مصر مسئولة بذلك عن تدوير أمور هذه المنطقة المقدسة وتوفير احتياجاتها وحمايتها من الإعتداءات الداخلية والخارجية^(١) .

وكان السلاطين العثمانيون ، منذ ظهور دولتهم على ساحة التاريخ (٦٩٩هـ) يكرمون من يقد إلى بلادهم من الأشراف ، حيث كانوا يمنحونهم البراءات لتأمين معيشتهم في تلك البلاد . وقد استحدث السلطان بيلازم بايزيد (٧٩١ - ٨٠٥ هـ) وابنه جلبي محمد إرسال المسامعات المعروفة باسم « الصرّة » لأول مرة إلى الحرمين الشريفين . فكما بلغت هذه الصرّة خلال سلطنة مراد الثاني ٣٥٠٠ نهبية كل عام ، كانت قد أوقفت محصولات قرى « ولاية باليكسيرة » بأنقرة على مكة المكرمة . وقد زادت هذه الصرّة عقب فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية عام ٨٥٧ هـ ، بما يقدره ٢٠٠ نهبية ، كما أرسل مبلغ ٧٠٠٠ نهبية من أموال الخزانة لتوزيعها على أشرف مكة والمدينة ، وعلى النقباء والخدم والفقراء والعلماء . وقد وصلت الصرّة في زمن بايزيد الثاني إلى حوالي ١٤٠٠٠ نوبة نهبية ، نصفها كان مقرر لأهالي مكة المكرمة والنصف الثاني لأهالي المدينة للنورة ، حيث كانت هذه الصرّة تُرسل كل عام في عيد الأضحى^(٢) . ومن ناحية أخرى ، اهتم العثمانيون بشئون الحجاج المتوجهين إلى المناطق المقدسة ، حتى أن كثيراً من المشاكل نشأت بينهم وبين الدولة المملوكية بسبب تقصير المماليك في مصر في رعاية شئون الحرمين الشريفين واحتياجات الحجاج في موسم الحج .

ففى عام ٨٦٢ هـ ، وعلى أثر رفع أحد العلماء العثمانيين الذين توجهوا إلى مكة بغرض الحج شكوى إلى السلطان محمد الفاتح ، تفيد بأن الحجاج فى ذلك العام قد عانوا معاناة كبيرة فى طريقهم للأراضى المقدسة ، وذلك بسبب خراب أبنبار المياه فى الطرق المؤدية إلى الججاز ، الأمر الذى جعل محمد الفاتح يقوم على الفور بتعيين مجموعة من الفنيين ، وتكليفهم بتعمير أبنبار المياه هذه . ونتيجة لاعتراض المالك بمصر على هذا التصرف من السلطان العثمانى ، ظهرت أولى بوادر الخلافات بين الطرفين (٣) .

وهكذا ، فعقب انتقال الإدارة فى مصر إلى العثمانيين ، وعلى أثر زوال النفوذ السياسى للملوكى من الحرمين الشريفين ، كان من الطبيعى أن ينتقل الإشراف فى هذه المناطق المقدسة إلى القيادة الجديدة أيضا . ولذلك أرسل السلطان سليم الأول ، لثناء وجوده فى مصر ، أرسل خطابه إلى أمير مكة الشريف بركات يحثه فيه على طاعة الدولة . وبالفعل ، وفى ١٢ جمادى الآخرة ٩٢٣ هـ ، أرسل الشريف مكة ابنة أبو ندى وبينه مفاتيح الكعبة ، حيث عاد أبو ندى فى رجب من نفس العام إلى مكة حاملاً من السلطان العثمانى منشور بتعيين أبيه على إمارة مكة وبعض الهدايا المناسبة . وبموجب هذا المنشور تقرر تعيين معاش دورى للأمير المذكور يتقاضاه من الخزينة المصرية رأساً . وبذلك ، دخلت هذه المناطق المقدسة تحت الإدارة العثمانية ، حيث خطب فى مساجد الدولة، منذ ذلك الحين ، بإسم السلطان العثمانى « خادم الحرمين الشريفين » (٤) ومن ذلك الوقت بدأ ولاية مصر من قبل الدولة العثمانية يشرفون على شئون الحجاز بإسم الدولة . وكان السلطان سليم الأول قد أصدر لأمره بالإبقاء على ما كان يرسل إلى الحرمين من « صرة » و « زخائر » (حبوب) كانت موقوفة من مصر والشام على الحرمين (٥) .

وإذا كانت تبعية منطقة الحجاز لمصر أيام الأيوبيين والمماليك تبعية شكلية فقط^(٦) ، فقد بدأت الإدارة العثمانية ، منذ ذلك الحين ، في الحد من نفوذ الأشراف هناك ، حيث حولت كافة الشؤون الإدارية والمالية للمنطقة بما فيها الحرمين إلى وزير مصر . فكان أمير أمراء مصر يعرض ما شغل من مناصب الحرمين على الأستانه ، حيث يصل إليه الجواب بالتنفيذ وعرض الأمر ثانية . وعلى هذا النحو ، كان أمير أمراء مصر يعمل كحلقة وصل بين الإدارة المركزية بالدولة وبين إدارة الدولة في الحرمين الشريفين . وكان يأتي على رأس المناصب التي كان يُشرف عليها أمير أمراء مصر قضاة ونظار أموال ومشايخ حرم مكة والمدينة . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر بأن شيخ حرم ونظار أموال مكة المكرمة قاضي حسين ، عُيِّن قاضيا على المدينة ، حيث وجه منصب مشيخة الحرم لمحاسيب الديوان بمصر سليم زادة مصطفى ، وظلت وظيفة ناظر الأموال في مكة شاغرة ، صدر الأمر لوزير مصر بتوجيه هذه الوظيفة لأحد المستحقين لها من رجال الدولة بمصر وعرض الأمر ثانية على الأستانه^(٧) .

وكان مشايخ الحرم عادة ما يختارون من متفرقة مصر من نوى الخبرة ، حيث كان هؤلاء المتفرقة يقومون بهذه الوظيفة مقابل ما كانوا يتقاضونه من علوة من خزينة مصر^(٨) . وكان مشايخ الحرم يقومون بالإشراف على إدارة الدولة في مكة والمدينة ، ويبلشرون أحوال جند -مصر المناوب في الحرمين الشريفين ، فيرفعون تقاريرهم على أمير أمراء مصر ، وأحيانا إلى مركز الدولة الأسلامبول مباشرة^(٩) .

أما بالنسبة لإدارتي الدولة في الحرمين ، فكان تعيينهم يتم من قبل أمير أمراء مصر وبفترداره ، وذلك بعد العرض على الأستانه ، حيث تصدر منها براءة هذا المنصب التي بموجبها فقط يمكن للإداري أن يتسلم مهام وظائفه بمعرفة

أمير أمراء مصر . فكانت هذه التعيينات تُسجل أولاً في دفاتر الديوان الهمايوني ، ثم تستخرج براءة التعيين التي تسجل بالتالي في دفاتر الحرمين بديوان مصر العالي^(١٠) . أمّا الوظائف المحلية في الحرمين فكان مشايخ الحرم وقضاة مكة والمدينة يتولون شئونها كل بحسب صلاحياته ، بحيث كان يُمنع أمير أمراء مصر من التدخل في صلاحيات هؤلاء وتعيين وعزل الإداريين المحليين^(١١) .

ومن ناحية أخرى ، كان أمير مكة يقوم بعرض كافة الأمور الهامة المتعلقة بشئون الحرمين على أمير أمراء مصر أولاً بأول ، وذلك نظراً لإرتباط هذه المنطقة المالي والإداري بالإدارة العثمانية بمصر . وعندئذ ، كان الأمير أمراء مصر يقوم بمناقشة هذه المسائل في ديوانه المالي مطلعاً على دفاتر ومحاسبات الحرمين الموجودة في هذا الديوان . ويعد التحقق من هذه الأمور الهامة كان أمير أمراء مصر يحيط الأستاذة علماً بما انتهى إليه الأمر فيها . وأحياناً ما كانت تصدر الأوامر إلى أمير مكة مباشرة وإلى أمير أمراء مصر بخصوص ضرورة رفع أمير مكة الأمور الهامة إلى الأستاذة مباشرة في نفس الوقت الذي يعرضها فيه أمير أمراء مصر ، وذلك حتى تحاط الإدارة المركزية علماً بالأمور الهامة في منطقة الحرمين ، ويتيسر لها متابعتها في ديوان مصر العالي^(١٢) .

ومنذ دخول مصر تحت الإدارة العثمانية أصبحت كافة احتياجات منطقة الحرمين الشريفين تُوفّر من مصر ، حيث غدت جميع مصاريف هذه المنطقة الدورية والطائرة تُستد من الخزينة المصرية ، وأيضاً من محصولات جمارك ميناء جدة . فكانت مرتبات أمير مكة وقضاة ومشايخ الحرمين وبقية الإداريين الآخرين كانت تُدفع من محصولات ميناء جدة . ففي عام ٩٨٨ هـ قام السلطان سليمان القانوني بتعيين نصف محصولات جمارك جدة للشريف أبو نعي لتشجيعه على طرد الفرنجة الذين كانوا يعتدون من وقت لآخر على سواحل

الميتام^(١٣) . وكان أول مرتب سنوي (سالياته) يتقاضاه قضاة الحرمين من محصول جمرك جده يبلغ خمسة آلاف نغبية^(١٤) . واعتباراً من النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦ م ، بدلت مرتبات قضاة ومشايخ الحرمين تُدفع لهم من الخزينة المصرية مباشرة ، وأحياناً ما كانت تدفع من خزينة الشام^(١٥) . وقد سجل دفتر الجراية والعليق لعام ١٠١٤ هـ أن أمير مكة كان يتسلم ٦٠٠ أردب قمح كجراية سنوية ، أما قاضي مكة فكان نصيبه ٤٠٠ أردب ، وشيخ الحرم بمكة ٢٤٣ أردب ، ونايب الحرم ١٩٨ أردب حنطة في العام . أما عليق هؤلاء الإناريين ، فكان يعين لهم أحياناً من المال كبئيل عليق حيواناتهم كل عام من الخزينة المصرية^(١٦) .

وعلاوة على مُخصَّصات أمير مكة ونايبي الحرمين ، كانت تخرج من مصر سنوياً لأهالي الحرمين من الحبوب حوالي ٤٠,٠٠٠ أردب^(١٧) ، بالإضافة للتعينات المعتادة التي كانت تُرسل إلى الأشراف في تلك المناطق والتي كان يبلغ مقدارها في أواخر القرن ١٠هـ / ١٦ م ، حوالي ٩٣,٠٠٠ أردب حنطة^(١٨) .

ومن ناحية أخرى ، كانت مصروفات الإنشاءات والإصلاحات الضرورية في الحرمين وفي طريق الحجاج ، كانت جميعاً تُسند مباشرة من الخزينة المصرية ، حيث كانت الدولة تقوم بتعيين أمين لمباشرة القيام بهذه المهام ومسك محاسباتها ودفاتها التي كانت تُرفع إلى أمير أمراء مصر لتسويتها بمعرفة ناظر أمواله من الخزينة المصرية . وقد وصل الأمر من الأهمية إلى أن عُيِّن بفتريدار مصر بنفسه ، ذات مرة لمباشرة إنشاء آبار سبيل عرفات وغيرها من الإنشاءات في الحرمين^(١٩) . وأحياناً ، كانت توجه الأوامر لأمير أمراء مصر ولأمير جدة لتوفير الأموال اللازمة لهذه الإنشاءات من محصولات جمارك جدة إذا تعذر توفيرها من الخزينة المصرية ، بحيث يقوم أمير جدة بتحويلها من الخزينة بمصر في وقت

لاحق عند توافرها ، وتسجيل دفتر مفصل بهذه المصروفات(٢٠) .

وكانت الصدقات التي كانت تخرج من مصر إلى فقراء الحرمين منذ زمن بعيد والتي كانت تعرف باسم « الصّر للمكّي » ، كانت قد وصلت إلى أثنى مستوى لها في أواخر العصر للملوكي(٢١) . وعلى أثر انتقال الإدارة في مصر إلى العثمانيين ، أبقى السلطان سليم خان جميع الأوقاف التي كانت موقوفة على الحرمين الشريفين في مصر والشام كما هي ، وأعاد المقدار الذي كان يُرسل من هذه الصدقات إلى سابق عهده ، حيث تضاعف مقدارها ، وبدأ في إرسالها كل عام ، وكانت هذه الصّرة ترسل بشكل غير منتظم من قبل(٢٢) . وقد وصل مقدار صرة الحرمين الشريفين السنوية هذه ، خلال عهد السلطان سليمان القانوني (٩٢٦-٩٧٣ هـ) إلى ٥٦٠,٠٠٠ بارة فضية ، وفي أواخر القرن ١٠هـ/١٦م ، وصلت إلى ٣٢٧,٠٠٠ بارة فضية(٢٣) . وقد ازداد مقدار الصّرة مرة أخرى ، عندما أوقف السلطان مراد الثاني ، ثم السلطان محمد الثالث الكثير من النواحي في ولايات البحيرة والمنوفية والقليوبية والفيوم والبهنساوية والصعيد ، على الحرمين الشريفين ، حيث كانت محصولات هذه النواحي التي بلغت ١٢,٠٠٠ أردب سنويا من الحبوب ، وحوالي اثني عشر كيسا تنتقل إلى الحرمين سنويا (٢٤) . وقد ذكر ستانفورد شولث تم في عام ٩٩١ هـ ، تحصيل ١٠٠,٠٠٠ أردب حبوب من أوقاف « الشيشة الكبرى » التي أوقفها السلطان مراد على الحرمين حتى عرفت باسم « الأوقاف المرادية » ، وذلك علاوة على ٤٢٥,٠٠٠ بارة(٢٥) .

ومثلما استمرت رعاية أئالة مصر لمنطقة الحرمين تحت الإدارة العثمانية ، لم تنقطع العادات التي كانت تخرج من مصر سنويا للمناطق المقدسة ، وعلى رأسها إمداد كسوة الحرمين وخروجها في موكب كل علم . وقد ذكر ابن إياس أنه في

٢١ شعبان عام ٩٢٣ هـ ، عرض على السلطان سليم الأول كسوة الكعبة وهى منخرفة بشكل لم يسبق له مثيل ، وأيضاً كسوة مقبرة الرسول ﷺ ، وكسوة مقام إبراهيم عليه السلام ، حيث خرجت فى موعدها كالعادة^(٢٦) . وفى عام ٩٤٧ هـ ، أوقف السلطان سليمان القانونى محصولات سبع من قرى مصر علاوة على ما كان قد أوقفها للملك قلاوون على كسوة الكعبة المشرفة . وكانت هذه الكسوة منذ زمن بعيد تُفزل وتُنسج فى مصر ، حيث كانت تُرسل كل عام أو عند جلوس سلطان جديد على العرش^(٢٧) . وأحياناً ما كانت كسوة الحرمين تُجهز وتُعد بحيث تواجه مصر وفاتها من الخزينة المصرية مباشرة^(٢٨) . وفى أوائل القرن ١١ هـ/١٧ م ، وفى عهد السلطان أحمد الأول أصبح من العادة نسج كسوتى الكعبة والروضة المشرفة فى اسلامبول^(٢٩) .

ومهما يكن من أمر ، فقد استمرت أيضاً عادة خروج موكب أمير الحاج من مصر على رأس الحجاج الذين يتوجهون إلى الحرمين لأداء فريضة الحج عن طريق مصر ، حتى أن الدولة كانت تُعلن حالة الطوارئ فى ثغورها لحماية قوافل الحجاج المتوجهين إلى الحرمين من كل مكان . وكما كانت توجه الأوامر لأمراء الثغور والبنادر على طريق الحاج ولقباطنة الأسطول الهمايوى ، كانت توجه لأمير أمراء مصر ، ولأمير الحاج بمصر الأوامر اللازمة بضرورة توفير احتياجات الحجاج بمصر ، وعدم تبخل أى شخص فى شئون الحجاج وعدم التعرض لهم ولا لأتباعهم فى المنازل ، وتعيين فرق الحرس من الجاوشية والمتفرقة لرفقة موكب الحجاج حتى يصلون إلى الأراضى المقدسة بسلام^(٣٠) .

وهكذا ، ومن خلال العرض السريع السابق للروابط الإدارية والمالية والاقتصادية فضلاً عن الرابطة الدينية بين منطقة الحرمين الشريفين وبين أيلة مصر ، يتبين لنا الدور الهام الذى كانت تقوم به مصر تجاه الحرمين فى العصر

العثماني .

ب - علاقة أياالة مصر باليمن والحبشة

لقد كان تهاون دولة المماليك في مصر تجاه حملة الأراضى المقدسة ، ورعاية شئونها ، وإخفاقها في مواجهة تهديدات البرتغال على موانئ الدولة الجنوبية ، من الأسباب الهامة التي جعلت العثمانيين يتجهون لأول مرة في حملاتهم صوب الشرق . وهكذا ، فمنذ ضم الشام ومصر ، عملت الدولة العثمانية على إتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الهجمات الصليبية البرتغالية على موانئ الدولة الجنوبية ، وبخاصة ميناء مكة المكرمة في جدة ، وقطع طريق البحر على الحجاج والتجار المسلمين ، والإعتداء على أموالهم وأسيابهم ، فأحاطت منطقة الحرمين بحمايتها ، وعينت إلى جوار أمير مكة عدد كاف من جند الإسلام ، وعلى ميناء جدة أمير سنجق وأمنت بالقوات اللازمة البحرية والبرية ، وريطت هذا الميناء الهام بأياالة مصر حتى يكون دائماً تحت إشراف الدولة المباشر ، والزمّت أمير أمراء مصر بتقديم كافة المساعدات ، مهما كانت ، لهذا الأمير لمواجهة أي تهديدات أخرى على أراضى الحرمين عن طريق البحر ، وذلك دون الرجوع إلى الاستأذنه في ذلك ، وعرض الأمر فيما بعد تفصيلاً على إسلامبول . ومن ناحية أخرى ، سعت القيادة العثمانية لإخضاع بلاد اليمن ذات الموقع الهام على المحيط الهندي ، والتي كان لازال بها بقايا من المماليك . وفي وقت قصير ، تمكن أمير أمراء مصر خاير بك من استمالة حاكم اليمن المملوكي أئنداك أسكندر بك ، إلا أن هذا الحاكم سرعان ما رفع راية العصيان على الدولة عقب وفاة السلطان سليم (٩٢٦ هـ) . وعلى الرغم من القضاء على هذه الحركة ، إلا أن الحكم العثماني في بلاد اليمن كان هشاً ، غير مستقر الأركان ، وذلك حتى صدور الأمر لأمير أمراء مصر سليمان باشا عام ٩٤٥ هـ بالتوجه في حملة كبرى على اليمن . وبالفعل ، تم ضم الدولة

العثمانية مدينة عدن^(٣١) . ولكن الحكم العثماني في اليمن لم ينعم بالاستقرار في أي وقت من الأوقات ، وذلك نظراً لقوة نفوذ القبائل في تلك المناطق ، وخروجهم الدائم على الإدارة العثمانية هناك ، ولمساعدة الصليبيين البرتغال السكان المحليين وتحريضهم على مقاومة الجيوش العثمانية الإسلامية ، ولطبيعة البلاد الجبلية التي لم تمكن الإدارة العثمانية من احتواء هذه الحركات في اليمن في الوقت المناسب .

ومهما يكن من أمر ، فقد تمكنت الدولة العثمانية أخيراً من ضم جزء عظيم من بلاد اليمن بدخول بعض الأمراء المماليك هناك في خدمة الإدارة العثمانية الجديدة ، وبمسامحة بعض الأمراء المخلصين الذين كانت لديهم خبرة ونراية في معاملة أهالي هذه المنطقة وفهم طبيعتهم وعاداتهم .

وفي طريق عودته من حملته على اليمن ، أنزل سليمان باشا جنده عند ميناء القصير على البحر الأحمر ، ويعد أن استقر به المقام هناك ، كلف أحد أمراء المماليك الذين صحبوه في حملته على اليمن وهو أوزد مير بك باستطلاع أحوال هذه المنطقة . وبالفعل ، وفق أوزد مير في استمالة بعض العشائر العربية التي كانت تعيش في تلك المناطق ، حيث توجه صوب إبريم ، وتمكن هو وقواته من السيطرة على قلعتها ، كما استولوا أيضاً على قلعة « در » ومدينة « مغراق » ومدينة « ساي » . وهناك أنشأ قلعة لحماية حدود الدولة الجنوبية . وإذا كان أوزدمير بك قد توجه بالفعل صوب ممتلكات دولة الفونج التي كانت سبباً مستمراً للاضطراب في جنوب مصر منذ عهد المماليك ، إلا أنه لم يستطيع إلا أن ييسر نفوذه على ميناء سواكن الهام على البحر الأحمر والمنطقة المحيط به . وهكذا ، شكّل من هذه الأراضي الجديدة ، بما فيها سواكن ، منطقة سنجقية عام ٩٦١ هـ ، حيث حصلت في أول الأمر بأيلة مصر^(٣٢) . وفي عام ٩٦٢ هـ ،

أُحِقَّت بعض المناطق الجنوبية الأخرى بسنجد سسواكن ، وشكَّلت بذلك أياالة الحبشة(٣٣) .

ولم تكن مناطق اليمن والحبشة التى دخلت حديثا تحت الإدارة العثمانية ، مستقرة الأحوال فى معظم الأحيان ، وذلك نظراً لوجوبها فى أقصى حدود الدولة الجنوبية ، حيث كان أهالى هذه المنطقة من نوى الطبيعة القبلية يقومون بحركات عصيانية مستمرة ، ومشاحنات دائمة مع الإدارة العثمانية هناك . وقد اثبتت الوثائق الديد الخبيثة التى كانت تحرك هذه الحركات فى الخفاء وتعدھا بالمساعدات لعرقله مساعى الدولة العثمانية فى مواجهتها مواجهة حاسمة فى تلك المناطق الجنوبية . فعلى أثر عرض أمير أمراء الحبشة على الأساتنه بأنه قد تم القبض على شخصين من البرتغاليين ، كانوا يرتدون لباس المسلمين ، قبض عليهم بينما كانوا يقومون بالتجسس فى موانى البحر الأحمر وفى الممرات هناك ، وأنه قد تم إرسالهم إلى أمير أمراء مصر ، وأنهم قيد الحبس هناك حتى صدور الأوامر بخصوصهم ، صدر الأمر لأمير أمراء مصر بإرسال هؤلاء الجاسوسية مع الأوراق والرسائل التى ضبطت معهم ويأيدىهم ، وذلك بصحبة معتمدين إلى الأساتنه فوراً(٣٤).

وهكذا ، نشأت فكرة تعيين فرق من جند مهجر وجند الدركاء العالى للحفاظ على الأمن فى تلك المناطق ولحماية الحدود الجنوبية للدولة بطريق المناوبة لأول مرة ، وقد دعى ذلك الدولة لإلحاق بعض المناطق فى سنجد أبريم وفى ولاية الصعيد إلحاقها بأياالة الحبشة ، حتى يتيسر لقوات الدولة هذه القضاء على حركات عصيان القبائل العربية التى كانت موجودة فى المناطق التى كانت تفصل بين أياالتى الحبشة ومصر ، وأيضا لتوفير احتياجات الحبشة المختلفة من مناطق جنوب مصر الغنية بالحبوب والبارود(٣٥) .

ونظراً لبعد مركز الدولة العثمانية في إستانبول عن ولايتي اليمن والحبشة في أقصى جنوب الدولة ، فقد كُلف أمير أمراء مصر بالإشراف على هذه المناطق ، وتنفيذ قرارات الدولة وأوامر السلطان فيها ، حيث منح صلاحيات واسعة تمكنه من القيام بتلك المهام . وقد لكت الأوامر السلطانية الصادرة لأمير أمراء مصر على أهمية دوره في الإشراف على ولاية اليمن على النحو التالي : « ... لما كانت ولاية اليمن تبعد كثيراً عن مركز الدولة ، فإنه سيكون صعب جداً تقديم المساعدة لهذه المناطق وإمدادها بالجنود والمعدات اللازم في الوقت المناسب ، عند ظهور حركة تمرد أو تعدى خارجي من الأعداء . ولذلك كان من الضروري أن يكون أمير أمراء مصر « ناظر » على هذه المنطقة بصفة دائمة ، فيقوم بكافة احتياجات أمير أمراء اليمن دون أن يدعى أنه من الضروري عرض الأمر أولاً على الأساقفة » (١٠) .

وقد زاد ارتباط مصالح لياقتي اليمن والحبشة بأية مصر ، حرص الدولة على تعيين أمراء مصر ممن كانوا على معرفة جيدة بعادات وأعراف أهالي المنطقة ، ومعاملات طوائفها المختلفة هناك ، تعيينهم في الكثير من المناصب الإدارية والأمنية في تلك النواحي ، وذلك حتى أصبحت الإدارة العثمانية في اليمن والحبشة ، جزء لا يتجزأ من التشكيل الإداري في أية مصر مركز الدولة في الشرق (١١) .

لقد كانت احتياجات لياقتي اليمن والحبشة المختلفة توفر من أية مصر مباشرة . وبالأخص الاحتياجات الدورية منها ، أما الاحتياجات الطارئة والتي ليس لأية مصر قدرة على مواجهتها ، فكان أمير أمراء الأيالة يرفع طلبها من (١٠) .. يمن ولايتي ، دولت مركزندن لوزاق اولغلة ، لوزده دوشمان طرفندى حركت وياعرض ابيديليسره ، دولتدن لوزايه يارديم وامداد محال اولد يفتندن دولايي ، نايما مصر بكثر بكيسى ، بولكمه « ناظر » لوزوب ، يمن بكريكيسكه بوتون احتياجلدن ، « بركاهه عرضي لازم » نيه تامين ايتكندن صكره ، آستاهه عرض ايتمه سن امر لولنمشدر ... : بغتر المهمة رقم ٣٦ ، ص ٩٨٢ / ٨٩ .

الاستئانة مباشرة . وعندئذ ، كانت هذه الامدادات ترسل إلى جبهاتها عبر آيالة مصر أيضاً (٣٧) ، حيث كانت تُسجل أولاً في البلاط بديوان مصر العالي قبل استئنائها الطريق إلى تلك الجهة للمتوجهة إليها . ومهما يكن من أمر ، فقد كانت مسئولية توفير آيالة مصر لاحتياجات اليمن والإشراف عليها ، تأتي بعد احتياجات الحرمين الشريفين التي كانت تأتي في المقدمة ، أما لاحتياجات آيالة الحبشة فكانت توفر بعد إيفاء احتياجات الحرمين واليمن . فعلى أثر عرض أمير أمراء مصر على الإسمانة بأنه عقب وفاة أمير أمراء الحبشة . طلب منه كميات كافية من الجنود والبارود والسلاح وغيرها من الاحتياجات ، ويسبب أن الجند الموجود بمصر آنذاك كان يكفي بالكاد لاحتياجات اليمن ، وأن البارود الذي تم توفيره من قبرص أرسل أيضاً إلى سنان باشا في اليمن ، ولم تتوفر مقادير أخرى منه حتى الآن ، أما السلاح ، فمن العادة إرساله من الاستانة عن طريق مصر ، فقد صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بالعمل على توفير مقادير مناسبة من الجند والبارود والسلاح ، واللوازم الأخرى بقدر الإمكان (٣٨) ، وإرسالها على وجه السرعة إلى آيالة الحبشة . ولما كان أمير أمراء مصر ، يصجز عن توفير مثل هذه الاحتياجات الطارئة من مصر ، كان يُحيط مركز الدولة علماً بالأمر ، حيث تصدر الأوامر اللازمة إلى شريف مكة ليقوم بدوره في تقديم للمعونات اللازمة من الجند والجياد بحسب العادة إلى أمير أمراء الحبشة ، كما كانت تصدر الأوامر إلى أمير أمراء اليمن للقيام بدوره في تقديم للمعونات العسكرية لأمير أمراء الحبشة المعين حديثاً (٣٩) .

وعلى الرغم من أن الإدارة المحلية لليمن والمحبة كانتا مستقلتان عن آيالة مصر التي كانت تقوم بدور الناظر في شئون الدولة لليمنية في المنطقة ، إلا أن الإدارة المركزية للدولة كثيراً ما كانت تُكلف أمير أمراء مصر بتقصي أحوال

اليمن والحبشة وعرض أمورها الهامة على الأستانة ، وتنفيذ أوامر الدولة فى تلك النواحي . فقد قام أمير أمراء مصر فى عام ٩٩٧ هـ ، برفع تقريره إلى الأستانة يحيطها فيه علما بأن كافة أرجاء ولايتى اليمن والحبشة فى أمن وأمان ، إلا أنه قد ظهرت جماعة تدعى « غالة »^(٤٠) فى جنوب الحبشة ، وكانت هذه الجماعة تسبب الاضطراب والقلق فى تلك النواحي ، حيث كانت تشتبك مع جند الحبشة من وقت لآخر ، ولكنها لم تلحق أى أضرار تذكر هناك . أما فى اليمن فلم يبق فى نواحيها أى من سفن أو زوارق للأعداء وأن الأحوال مستقرة هناك الآن . وفى عام ٩٧٨ هـ ، قام لمير أمراء مصر برفع تقريره على الأستانة راجيا فيه تعيين شريف مكة على بعض النواحي الأخرى فى تلك الجهات ، ومنحه ترقية قدرها ١٠٠,٠٠٠ آقجة تضاف إلى ساليانه أمير أمراء اليمن بهرام ، نظرا لما قام به من خدمات جليلة للدولة فى نواحي اليمن ، كما عرض أحوال الحبشة أيضا . وهكذا ، صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر بتمكين شريف مكة فى النواحي المشار إليها ، والموافقة على منح ترقية بهرام باشا أمير أمراء اليمن ، وضرورة سعيه النائب لاصلاح أحوال الحبشة^(٤١) .

وبموجب مسئولية إشراف أمير أمراء مصر على الأمور المتعلقة باليائتى اليمن والحبشة ، كانت تحول إليه كافة المسائل المالية والإدارية المتعلقة بهذه المنطقة ، وبأمراء أمرائها على وجه الخصوص . ففى حين أن كانت مصروفات معظم نخائر وعلوفات ومستلزمات عسكر المناوبة المصرى ، وجنود الدركاه العالى الذين كانوا يباشرون مهامهم بطريق المناوبة فى اليمن والحبشة ، كانت توفّر من الخزينة المصرية ، فقد كانت مصروفات جند الولايات هذه للقيم بها بشكل دائم عادة ما توفّر من ائمان البهار الذى كان يرسل من اليمن إلى اسلامبول ، والذى كان يباع فى أسواق مصر . وفى فترة ولاية أوزدمير باشا ،

ومصطفى باشا على اليمن ، كانت مواجب العسكر الموجود باليمن تسوى من أموال الخزينة المصرية كقرض حسن ، أو من اثمان البهارات التى كانت تأتى من اليمن، وأحياناً أيضاً من الثغور التى كانت تُحصَل فى تلك النواحي حيث كانت تُرسل لحاسبتها بمعرفة أمير أمراء مصر وبفترده إلى الأستانة كل عام (٤٢) ، كما كان يصرف جزء من اثمان البهار هذا أحياناً على احتياجات الحبشة ، وذلك بموجب توجيهات الإدارة المركزية باستانبول (٤٣) .

وعلى أثر تحصيل خزينة اليمن الإرسالة السنوية التى تقرر إرسالها إلى الأستانة اعتباراً من أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م ، وحوالى عام ١٠٠٣ هـ (٤٤) ، كانت الأوامر ترسل إلى أمير أمراء مصر بضرورة تنظيهم وترتيب نفقات والمصروفات لولاية اليمن كل عام بمعرفة بفترده مصر. فكانت تُسد من واردات الأيالة ومصر وفاتها من ساليانات ومواجب الأمراء والجنود واحتياجات عسكرية وميرية للأيالة ، وأيضاً القروض الحسنة التى كانت خزينة اليمن تقترضها من خزينة مصر أو من التجار الأغنياء ، حيث كانت تُرسل للمبالغ الباقية إلى الأستانة على أنها خزينة إرسالية كل عام . ولما كانت أحوال اليمن منذ ضمها للإدارة العثمانية غير مستقرة ، وعلى الرغم من أنها تعتبر من ولايات الساليات فى الدولة العثمانية مثلها مثل مصر تماماً ، إلا أن الإدارة العثمانية بها لم تتمكن من توفير أموال الخزينة الإرسالية إلا فى أواخر القرن ١٠ هـ / ١٦ م . وعلى الرغم من ذلك لم تنتظم فى إرسالها كل عام نظراً للظروف القاسية التى كانت تمر بها البلاد، حيث اضطر أمير أمراء اليمن عام ٩٧٨ هـ قد لأخذ قرض قدره ٣٩,٠٠٠ فلورى نهب من أمواله الخاصة ومن تجار « زبيد » من أجل دفع علفات الجند هناك ، مما يؤكد الحالة المالية للمضطربة التى كانت اليمن تمر بها خلال هذه الفترة (٤٥) .

وكانت الإدارة المركزية قد قررت أن تبلغ خزينة اليمن الإرسالية المرسلة إلى

الاستاتة سنويا ١٠,٠٠٠ فلورى ذهب. ولما تعذر توفير هذه الخزينة بسبب ظروف الاضطرابات فى اليمن ، كلف أمير أمراء مصر بمطالبة أمير أمراء اليمن بتوفير هذه الخزينة ، وإرسالها فى جوعدها ، حيث تقرر منذ ذلك الحين (١٠١٣ هـ) ، تسليم أمير أمراء اليمن الخزينة إلى أمير أمراء مصر الذى يقوم بتسجيل محتوياتها فى دفاتر الديوان العالى، ثم إرسالها ودفاتها المفصلة مع اشخاص معتمدين من مصر إلى الاستاتة(٤٦) .

وعموما ، كانت الإدارة المركزية ، عقب التصديق على تعيين أمراء أمراء اليمن والحبشة ، كانت ترسل الأوامر الضرورية لأمير أمراء مصر لتوفير كافة احتياجاتها من مصر . وكان هؤلاء الولاة الجدد يتوقفون فى مصر أثناء توجههم إلى مقر ولاياتهم ، حيث كانوا يعرضون لاحتياجاتهما على أمير أمراء مصر الذى يقوم بدوره ، بالسمى لتوفير الأموال اللازمة لهم وكافة احتياجاتهم من الخزينة المصرية أو عن طريق القرض الحسن ، وذلك بموجب الأوامر السلطانية(٤٧) . وقد اعتاد أمير أمراء اليمن والحبشة المعيّنين حديثا على اقتراض ، قرض حسن ، من الخزينة المصرية قدره ١٠,٠٠٠ فلورى ذهب ، وذلك لشراء احتياجاتهم اللازمة من مصر ، حيث كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر ولتفترده لتسليم أمراء الأمراء المذكورين المبالغ المعتادة حتى يستطيعون الإيفاء بملتزماتهم وإيصالهم بون تاخير إلى ولاياتهم(٤٨) . ولما كان أداء كل هذه المبالغ من الخزينة المصرية يؤثر فى ميزانيتها أحيانا ، فقد كانت تصدر الأوامر إلى أمير أمراء مصر بتسليم مبلغ ٥,٠٠٠ ذهبية من الخزينة المصرية ، وتوفير باقى المبلغ بالاقتراض من أعيان مصر(٤٩) . وكان أمير الأمراء مصر وتفترده وقاضيه يكلفون بتحصيل هذه القروض من واردات هذه الولايات فى وقتها(٥٠) . إما إذا توفى أمير أمراء قبل أداء ما اقترضه من الخزينة المصرية ، فكان يحصل هذا الدين من متروكاته .

بحسب الشرح الشريف(٥١) .

ولما كانت أحوال اليمن والحبيشة غير مستقرة بصفة دائمة ، كان أمراء أمراء هاتين الأيالتين يتركان أهلها في مصر ، ثم يتوجهان بمقردهما لأداء مهامهما في تلك النواحي . ولكن ، نظرا لبعد المسافة بين القاهرة وبين أقاليم اليمن والحبيشة فقد كان هؤلاء الولاة يجدون صعوبة في إرسال ما يوفر لأهلهم من سبل المعيشة في مصر من مال ، ومستلزمات . ولذلك ، منذ انضمام هذه المناطق للإدارة العثمانية ، وتطبيق نظام الساليات بها ، اعتادت الإدارة المركزية في مصر تسليم هؤلاء الولاة ١٠,٠٠٠ آقجة (٥٠,٠٠٠ بارة ٤٠٠٠ فلورى ذهب) من سالياتهم من الخزينة المصرية ، وذلك حتى يتيسر لهم بهذا المبلغ مواجهة مصاريف أهلهم بالقاهرة . وكان أمراء أمراء اليمن والحبيشة يتقاضون ساليات سنوية تقدر بـ ١٠,٠٠٠ آقجة أو ما يعادل ٤٠,٠٠٠ فلورى ذهب من محصولات ولاياتهم بحسب النظام المعروف باسم « ساليات »(٥٢) . وأحيانا ما كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بتوفير ساليات أمير الأمراء في تلك المناطق من الخزينة الإرسالية المصرية مباشرة ، وذلك في فترات الأزمات المالية التي كانت تمر بها هذه الولايات(٥٣) .

وعندما كان يتوفى أحد أمراء أمراء اليمن والحبيشة أثناء أدائه لوظائفه في الأيالة ، كان أمير أمراء مصر ، بموجب الأوامر الموجهة إليه ، يقوم بإرسال بعض الأمراء المعتمدين وأعداد كافية من الجنود ، ومقايير كافية من البارود والسلاح للحفاظ على الأمن في تلك النواحي ، وذلك حتى وصول والي الجديد المعين من قبل الأستانة(٥٤) . وعندئذ ، كانت متروكات أمير الأمراء المتوفى تحصى بمعرفة أمير الأمراء الجديد . وبعد إتمام تحصيل هذه المتروكات وتحرير نفاذ مفصلة بها ، كانت ترسل إلى مصر . وهناك يقوم أمير أمراء مصر وبفتردارة بتدقيق

هذه الدفاتر ومقارنتها بدفاتر محاسبات الديوان العالى ، وتحصيل ديون أمير الأمراء المتوفى إذا كانت عليه ديون للخزينة الإرسالية أو لأى جهة أخرى ، وتحرير محضر بكل هذه الاجراءات بمعرفة قاضى مصر وحسب الشرع الشريف ، ثم تُرسل هذه المخلقات مع دفاترها المفصلة مع أشخاص أمناء إلى الأستانة(٥٥) .

وهكذا ، كان لاستقرار أحوال مصر الإدارية والمالية تأثيراً مباشراً على الأوضاع فى ولايتى اليمن والحبشة ، كما كان للأوضاع الأمنية المضطربة باستمرار فى هاتين الولايتين انعكاس على أحوال أقاليم مصر العسكرية والإدارية والمالية والاقتصادية .

ومن خلال العرض السابق ، إذا كنا قد حاولنا بيان معالم علاقة أقاليم مصر بمناطق الحرمين واليمن والحبشة ، وتبين لنا مكانه مصر بالنسبة لهذه المناطق الإدارية فى الدولة وبالنسبة لمركز الدولة فى نفس الوقت ، فقد كانت لمصر أيضاً علاقات متفاوتة مع بقية ولايات الدولة الشرقية ، وكانت هذه العلاقات تزداد قوة وضعف بحسب ما كانت تمر به من ظروف . ومهما يكن من أمر ، فلم تكن علاقة أقاليم مصر بطرابلس غرب ، والقدس والشام وغزة وحلب ، علاقة إشراف إدارى وعسكرى ومالى على النحو الذى رأيناه آنفاً مع اليمن والحبشة ، وإنما كانت روابط وعلاقات طارئة تصدها الإدارة المركزية من قبل مد يد المصون لهذه الولايات وولاتها فى الظروف الصعبة ، وتبادل الاحتياجات الضرورية لكل منها . فنصايف أحياناً الأوامر تصل إلى أمير أمراء مصر بتوفير احتياجات بعض ولايات المنطقة من الحبوب . وفى عام ٩٨٦ هـ صدر الأمر لأمير أمراء مصر بإرسال ٤٠,٠٠٠ أردب قمح ، و١٥٠,٠٠٠ أردب شعير ، و٢٠,٠٠٠ أردب بقول إلى طرابلس الشام(٥٦) ، وفى عام ٩٨٧ هـ صدر الأمر لوالى مصر ولقاضى بمياط

ورشيد بخصوص إرسال ٢٠٠ أربز كل عام لأهالى القدس الشريف(٥٧). وعلاوة على مثل هذه الاحتياجات ، فقد كانت ترسل من مصر أعدادا من الأمراء السناجق وجنود مصر للمحافظة على استقرار الأمن فى تلك النواحي والمساعدة على القضاء على حركات العصيان هناك(٥٨) . أما المؤسسة الوحيدة التى كان لأيلة مصر حق الإشراف عليها فى الشام وحلب ، فكانت مؤسسة أوقاف المصريين فى تلك البلاد ، حيث كانت هذه المؤسسة منذ أيام المماليك ملحقة بمصر ، حتى أن سفائر هذه الأوقاف كانت أيضا بديوان مصر. ومنذ ذلك الحين وانضمم هذه المناطق للإدارة العثمانية بدلت الدولة فى تعيين « نظار » لهذه الأوقاف لا يرتبطون بولاة الشام ، وإنما يقومون تحت إشراف أمير أمراء مصر ودفتره ، حيث كانوا مكلفين بعرض كافة أمور الأوقاف هناك عليها ، وكان وزير مصر يرفع الأمر بالتالى إلى الإدارة المركزية(٥٩) .

ومما تقدم ، نخلص إلى القول بأن أيلة مصر قد حازت على أهمية قصوى ومكانة عظيمة بين أيلات الدولة فى الشرق وعلى رأسها للحرمين الشريفين واليمن والحبشة ، حيث كانت فى ذلك ممثلة للدولة فى المنطقة ومطبقة لسياساتها فيها . وقد ساعدها على لحتلال هذه المكانة ، موقعها للتوسط بين أيلات المنطقة وبين مركز الدولة فى اسلامبول ، ومواردها الاقتصادية والمالية والعسكرية الغنية التى حباها الله تعالى بها .

جـ - علاقات أيلة مصر مع الدول الأخرى :

لقد كانت لأيلة مصر ، كبقية أيلات ولايات الدولة العثمانية ، علاقات محدودة بالعالم الخارجى ، حيث كانت جميعاً مرتبطة بسياسة الدولة تجاه الدول الأخرى . وعندئذ ، كانت علاقات مصر الخارجية تدور فى إطار سياسة الدولة العامة ، ومعاهداتها مع الدول الأخرى ، فهى علاقة عنائية إذا كانت بين هذه الدول وبين الدولة العثمانية حروب ، وهى علاقة ودية طالما كانت علاقات هذه الدول مع

الدولة لا يسودها الحروب . وفي كلتا الحالتين ، كان أمير أمراء مصر يقوم بتطبيق سياسة الدولة العلية هذه بموجب أوامر وقرمانات مباشرة من السلطان نفسه في هذا الخصوص . وعموما ، لما كانت الدولة العثمانية هي أكبر دولة إسلامية تمثل العالم الإسلامي ، وسياسته العلية تجاه أعدائه وأصدقائه ، ولما كانت هذه الدولة في حروب دائمة مع الدول الأوروبية التي كانت ترفع راية الصليب ضدها في الشرق والغرب ، فقد قامت سياستها على موالاة الدول الإسلامية الأخرى في العالم الإسلامي ، ومعاداة الدول الصليبية عامة ، ما لم يكن بينها وبين الدولة عهد وميثاق إلى أجله . وهكذا ، حنّنت سياسة الدولة هذه علاقات مصر الخارجية مع الدول الأخرى خلال القرن (١٠-١١هـ/١٦-١٧م) .

وقد لعب موقع مصر المتوسط في المنطقة ، وبالقرب من الممالك الإسلامية في الشرق وبخاصة خانات الهند وآسيا الوسطى ، لعب دورا بارزا في علاقة الدولة العثمانية بتلك الدول الإسلامية . فقد كانت تصدر الأوامر لأمير أمراء مصر بضرورة توفير احتياجات بعض الممالك الإسلامية من مصر ، وذلك على أثر عرض سفراء هذه الممالك الإسلامية حاجاتهم على الأستانة . وقد تنوعت هذه الطلبات بين احتياجات عسكرية أو أمنية أو مدنية . فعلى أثر طلب سلطان « آجي » علاء الدين مساعدة الدولة العثمانية له في مواجهة تعديات البرتغال في البحار الشرقية عام ٩٧٥ هـ ، صدرت الأوامر إلى أمير أمراء مصر بتجهيز خمسة عشرة سفينة وقطعتين حربييتين من الأسطول الموجود بالسويس ، وإعداد مقادير كافية من المدافع والبارود والمهمات ، وإرسالها بصحبة البحارين إلى تلك الجهات ، وتعيين كُرْد أوغلي خضر سرنداراً على هذه القوات ، وإرسالهم مع علوفاتهم وزخائثرهم بقدر يكفيهم لمدة سنة كاملة للسلطان المذكور^(٦٠) . ومرة ثانية يعرض نفس السلطان حاجته لعدد من الصنادق المهرية وأصحاب المهن

كالكجاريين والحنّين والنسّاجين والنقّاشين على السلطان العثماني ، حيث يصدر الأمر لأمير الأمراء بمصر بضرورة توفير أهل الصناعات هذه من مصر وتجهيزهم وإرسالهم إلى سلطان أجى مع رسول السلطان العثماني^(٦١) . كما كانت تصدر الأوامر لوزير مصر برعاية شؤون رُسل سلاطين الممالك الإسلامية الذين يعبرون مصر ، وعدم التعرض لهم ولاغراضهم^(٦٢) .

إذا كانت علاقة الدولة العثمانية وولاياتها مع الممالك الإسلامية الشرقية تسير على هذا النحو من الود والتعاون ، فقد كانت علاقاتها مع الدول غير الإسلامية وغير محاربة للدولة العثمانية تجرى بموجب عقد وميثاق بين الطرفين لأجل معيّن . فعلى أثر ضم الممالك والولايات الإسلامية التي كانت تحت الحكم المملوكي في الشرق ، وسيطرتها على طريق التجارة الشرقية القديمة والطرق البحرية في البحرين الأحمر والأبيض المتوسط ، سعت العديد من الدول الأوربية التي كان لها مصالح تجارية في المنطقة ؛ سعت لعقد معاهدات تجارية وسياسية مع الدولة . فعلى أثر سقوط دولة المماليك ، قامت جمهورية البندقية بتجديد اتفاقيتها التجارية مع القيادة الجديدة ، حيث دفعت ضريبة تقدر بـ ٨٠٠٠ دوقلة ذهبية مقابل إعطائها حرية التجارة في موانئ الدولة^(٦٣) .

وهكذا ، وقّعت الدولة العثمانية معاهدة تجارية مع البندقية عام ٩٢٨ هـ ، وجدت هذه المعاهدة عام ٩٤١ هـ ، واستمرت تجدد في عهد كل السلطان جديد ، ومع دولة نبرونيك (راجوزة) عام ٩٢٨ هـ ، ومع فرنسا عام ٩٣٥ هـ ، وأخيرا مع إنجلترا عام ٩٨٨ هـ ، حيث قررت هذه المعاهدات بعض الإمتيازات لهذه الدول في أراضي الدولة وبخاصة في المناطق الشرقية وإيالة مصر ، فكانت ترسل الأوامر لأمير أمراء مصر من أجل التقيد بهذه المعاهدات مع تلك الدول في نواحي مصر وسواحلها بل في منطقة الشرق عامة^(٦٤) .

وبموجب هذه المعاهدات ، كان يمكن للتجار الأجانب بعد أن يدفعوا الرسوم الجمركية على بضاعتهم ، كان يمكنهم البيع والشراء في أسواق مصر والإسكندرية ورشيد وبولاق أيضاً^(٦٥) ، حيث كانت كافة معاملاتهم مع المسلمين في هذه المدن تسجل في سجلات الموانئ بمعرفة القضاة ، حيث كانت تعطى لكل من الطرفين حجج بهذا المضمون . وبعد أن تتم عملية البيع والشراء التي كان يقوم بها هؤلاء التجار الأجانب ، كان يُحصل منهم رسم قدره ١٠,٥ أقة كرسوم جمركية وغيرها .

وحتى تتمكن الدول التي عقدت معاهدات تجارية وغير تجارية مع الدولة العثمانية ، حتى تتمكن من تطبيق هذه البنود الخاصة بالمعاهدات المعقودة ، ومن رعاية مصالح رعاياها بموجب الامتيازات الممنوحة لها بموجب بنود المعاهدة ، طلبت البندقية وفرنسا من الدولة تعيين قناصل لهم في مصر و الإسكندرية . ولما كان قناصل البندقية وفرنسا يشرفان على شئون الرعايا الإنجليز والدوبرونيك في مصر ، لم تكن شكوى هؤلاء تنقطع قط خلال القرن ١٠هـ/١٦ م ، وذلك حتى كان السلطان يرسل لأمير أمراء مصر يأمره بمنع ظلم هؤلاء القناصل لرعايا إنجلترا والدوبرونيك في مصر ، وعدم تدخلهم في شئونهم أبداً . وأخيراً تمكنت إنجلترا ودوبرنيك من الحصول على إذن بتعيين قناصل لهم في الإسكندرية .

ولم يكن لهؤلاء القناصل علاقات مباشرة مع أمير أمراء مصر ، وإنما كانوا يعرضون مسائلهم وأمورهم على الحكومة العثمانية بالاستئذنه ، حيث كان للديوان الهمايوني يناقش الأمر ويفصل فيه هناك ، ثم ترسل الأوامر بعد ذلك لتطبيق قرارات الدولة إلى أمير أمراء مصر وأمير الإسكندرية وقاضية . فعلى أثر إعلام قنصل البندقية في الإسكندرية بأنه على الرغم من أن سفن البندقية التي

ترد إلى الميناء تقوم بأداء جماركها دون نقصان ، فقد كان الأمناء في الميناء يعترضون هذه السفن ولا يتركونها مخالفين بنود المعاهدة الموقعة بين البندقية والدولة العثمانية . وبذلك صدرت الأوامر لأمير أمراء مصر وأمير الإسكندرية وقاضية بضرورة تقصى هذه الأحوال ، بمنع الأمناء من التدخل خلاف الميثاق . ومن ناحية أخرى ، كان أمير أمراء مصر يرسل الرسائل إلى بعض البلدان الأجنبية من أجل تيسير معاملات التجار المصريين الذين كانوا يتوجهون إلى تلك النواحي ، وذلك بموجب المعاهدات المبرمة بين الطرفين .

وهكذا، إذا كان قد ثبت لنا أن أياالة مصر ، بإعتبارها إحدى ولايات الدولة العثمانية ، تخضع لسياساتها الخارجية ، فقد كانت لها معاملات تجارية خاصة مع دول العالم الخارجى تحت إشراف مركز السلطة .

وبصفة عامة ، يمكننا القول بأن أياالة مصر ، كانت تمثل الدولة العثمانية في سياستها وعلاقاتها المحلية في منطقة الشرق ، وأيضا في علاقاتها الخارجية مع الدولة الإسلامية وغير الإسلامية . ومن ثم فإن أياالة مصر تعد نموذج واضح للمعالم لإسراك علاقة لياالات الدولة بمركزها في إسلامبول إداريا وماليا وعسكريا وقضائيا ، ويدول العالم الخارجى خلال القرنين (١٠-١١هـ / ١٦-١٧م) .

حواشی الباب السادس

- (١) تاریخ مکه ، ص ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٥٥ ، ١٥٩ .
 Uzuncrsli , Makke-i Mukerreme Emirleri 16- 17
 Mekke-i Mukerreme Emirleri , s. 7, : ١٧٧ ، ١٧٣ ، ص ٧ ،
 13 , 14
 S. Tekindag'fatih devrinde Osmanli - Memluklu Munasebetle- (٢)
 , 77.000ri , TD, 1976,
 I.H. Danismend, izahli Osinanli Tarihi , II, , ١٩٢ ، ١٩٠ / ٥ ج ٤ (٤)
 ابن ایاس ، ج ٤ ، ١٩٠ / ٥ ، II, , ١٩٢ ،
 43
 " Mekke"- : Mukerreme Emirleri , 14 , 17 , 18 , 69 , Wensinck " , (٥)
 Meke IA, VII, 640
 "Mekke, " , 1A , VII , s. 638-640 (٦)
 (٧) کامل کجی ، دفتر رقم ٨٤ / ٥٦ ، جمادی الاخرة ٩٨٣ هـ
 (٨) کامل کجی ، دفتر رقم ٧٤ / ٢٨٦ ربيع الاخرة ٩٧٩ هـ
 (٩) دفتر للهمة رقم ٤٥ / ٦٥ ، ذی القعدة ٩٩٧ هـ
 (١٠) دفتر للهمة رقم ٥ / ٤٧٠ ، شعبان ٩٧٣ هـ
 (١١) دفتر للهمة رقم ٤٧ / ٢٣٦ ، جمادی الاولى ٩٩٠ هـ
 (١٢) دفتر للهمة رقم ٢٢ / ٣٦٧ ، رقم ٤٨ / ٢٥٧ ، ذی القعدة ٩٩٠ هـ .
 Mekke -i Mukerreme Emirleri , s. 27 n.3
 Mekke Emirleri , s. 23 (١٣)
 Mekke Emirleri , s. 62 (١٤)
 (١٥) دفتر للهمة رقم ٤٣ / ١١ ، ٩٧٧ هـ ، رقم ٤٢ / ١٧١ ، صفر ٩٩٦ هـ
 (١٦) دفتر مالیه بن منوره رقم ٢٤٢٥ / ٢٣٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٢ ، s. 63, Mekke emirleri
 Shaw , The Financial - , pp. 258 - 259 (١٧)
 Shaw , The Financial . , p. 259 (١٨)
 (١٩) للولائی ، ص ٦٨ ، دفتر للهمة رقم ٥ / ٤٤٣ شعبان ٩٧٣ هـ ، رقم ٧ / ٢٥٧ ،
 رجب ٩٧٥ هـ
 (٢٠) دفتر للهمة رقم ٦ / ٥٤٠ شعبان ٩٧٢ هـ ، رقم ١٢ / ٤٢٨ ، ربيع الاولى ٩٧٩ هـ
 (٢١) تاریخ مکه المكرمة ص ١٩٢
 Mekke Emirleri , s. 14 (٢٢)

- (٢٣) Shaw , The Financial - , p. 254
- (٢٤) لخبار الاول ، ص ١٦٠ - ١٦١
- (٢٥) The Financial , pp. 269 - 270
- (٢٦) ابن ابلحس ، بديع الزمهر ، ج ٥ ، ص ٢٠٥
- (٢٧) Mekke Emirleri , s. 65
- (٢٨) دفتر للهمة رقم ٢٥ / ٣٣٢ ، رمضان ٩٨٦ هـ ، رقم ٢٨ / ١٩ ، جمادى الاولى ٩٨٤ هـ
- (٢٩) Mekke Emirleri , s. 66
- (٣٠) دفتر للهمة رقم ٥٨ / ٢٨٩ رمضان ٩٩٣ هـ ، كامل كبجي رقم ١٤٨ / ٦٨ ، ٩٩١ هـ
- (٣١) ارشيف سرائ طوب قابو ، اوراق رقم ٦٤٥٦ ، ربيع الاولى ٩٤٥ هـ ، كذا انظرا : Hu-lusi Yavuz, Yemende Osmanli Hakimiyeti , 1517- 1571, Istanbul 1984 , s. 41- 42 , 44-46
- (٣٢) كامل كبجي ، دفتر رؤوس رقم ٢١١ / ١٠٨ ، رجب ٩٦١ هـ
- (٣٣) C. Orhonlu , Habes Eyaleti , s. 7-8 , 37
- (٣٤) دفتر للهمة رقم ٤٨ / ٢١٧ ، ذى الحجة ٩٩٠ هـ ، ص ٢١٨ ، (تأكيد لنفس الحكم)
- (٣٥) كامل كبجي رقم ٢٢٥ / ٢٠٤ ، ربيع الاولى ٩٨١ هـ ، رقم ٨٦ / ٢٠٣ ، ربيع الاولى ٩٨٤ هـ
- (٣٦) الفتوحات المراتية ، ورق ١٨٨ ب ؛
- Yemen de Osmanli Hakimiyeti , s. 52 , 54 , 59
- (٣٧) دفتر للهمة رقم ١٤ / ٦١٤ ، رجب ٩٧٨ هـ
- (٣٨) دفتر للهمة رقم ٧٢ / ٣١١ ، رمضان ١٠٠٢ هـ ، ص ٣١٢
- (٣٩) دفتر للهمة رقم ٧٢ / ٣١٢ ، رمضان ١٠٠٢ هـ
- (٤٠) دفتر للهمة رقم ٦٤ / ١٩٥ ، ٩٩٧ هـ
- (٤١) دفتر للهمة رقم ١٢ / ٣٦٢ ، ذى الحجة ٩٧٨ هـ
- (٤٢) دفتر للهمة رقم ٣٩ / ١٥٤ ، ذى الحجة ٩٧٨ هـ ، رقم ٢٤١ / ٢٣ ، رمضان ٩٨١ هـ
- (٤٣) دفتر للهمة رقم ٤٨ / ٢٢٠ ، ذى الحجة ٩٩٠ هـ
- (٤٤) دفتر للهمة رقم ٧٥ / ٣٢٥ ، رجب ١٠١٢ هـ
- (٤٥) دفتر للهمة رقم ١ / ٥٧٩ ، جمادى الاولى ٩٧٨ هـ
- (٤٦) كامل كبجي رقم ٧٠ / ١٧٢ ، رمضان ١٠١٣ هـ
- (٤٧) دفتر للهمة رقم ١ / ١٩٢ ربيع الآخرة ٩٧٢ هـ ، رقم ١٩٨ / ٢١ ، ذى القعدة ٩٨٠ هـ
- (٤٨) دفتر للهمة رقم ٢٦ / ٢٥٢ ، ذى القعدة ٩٨٢ هـ ، رقم ٧٢ / ٣٩١ ، رمضان ١٠٠٢ هـ
- (٤٩) دفتر للهمة رقم ٧ / ٤٦٨ ، ذى القعدة ٩٧٥ هـ
- (٥٠) دفتر للهمة رقم ٧٠ / ١٦١ ، جمادى الآخرة ١٠٠١ هـ
- (٥١) ذيل دفتر للهمة رقم ٣ / ٣١٥ ، جمادى الآخرة ٩٨٤ هـ
- (٥٢) دفتر للهمة رقم ٤٦ / ١٤٠ ، رمضان ٩٨٩ هـ ، رقم ٥٤ / ٢١٧ ، ٩٩٢ هـ

- (٥٣) دفتر للمهمة رقم ٢٨٣/٧ ، شوال ٩٧٥ هـ
- (٥٤) دفتر للمهمة رقم ١٤ / ٦١٤ ، رجب ٩٧٨ هـ
- (٥٥) دفتر للمهمة رقم ٣٧ / ٤٩ ، رجب ٩٨٤ هـ ، رقم ١٤٩/١٤ ، رجب ٩٧٨ هـ
- (٥٦) دفتر للمهمة رقم ٣٢ / ٢٨٨ ، ذي القعدة ٩٨٦ هـ
- (٥٧) دفتر للمهمة رقم ٣٦ / ١٣٤ ، محرم ٩٨٧ هـ ، رقم ٨/٣٣ ، ربيع الاخرة ٩٨٦ هـ
- (٥٨) انظر فصل : المهام الخارجية للقوات المصرية ، بباب «التشكيلات العسكرية» ، ص ٣٢٩ - ٣٣٩ .
- (٥٩) دفتر للمهمة رقم ٣٦ / ١٠١ ، محرم ٩٨٣ هـ ، ص ٨٦ ، ذي الحجة ٩٨٦ هـ
- (٦٠) دفتر للمهمة رقم ٨٧/٧ ، ص ٨٩ ، ربيع الاولى ٩٧٥ هـ
- (٦١) دفتر للمهمة رقم ٨٩/٧ ، ربيع الاولى ٩٧٥ هـ
- (٦٢) دفتر للمهمة رقم ٩٠/٧ ، ربيع الاولى ٩٧٥ هـ ، رقم ١٢٨/٧٤ ، محرم ١٠٠٥ هـ
- (٦٤) همز ، دولت عثمانية تاريخي ، ج ٢٢٦/٤ : Uzuncarsli, Osmanli Tarihi , II : ٢٢٦/٤ , s. 292
- (٦٥) كامل كنجي رقم ١٠٨ / ١٢٣ ، رجب ٩٩٤ هـ
- (٦٦) دفتر لجنبي رقم ١٣ / ١ (٢) ، ص ٣٣ ، ذي القعدة ١٠١٣ هـ

الخاتمة

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن معظم الدول الإسلامية قد تشابهت نظمها وتشكيلاتها الأساسية ، نظراً لإتحادها على أصول عقائدية مشتركة فيما بينها . وإذا كان قد لوحظ بعض الاختلافات في التشكيلات المحلية لهذه الدول ، إلا أن هذه الاختلافات الفرعية ظهرت نتيجة الظروف التي نشأت فيها هذه التشكيلات ، ولم تؤثر بحال على هذه الرابطة التي كانت تربط تلك التشكيلات بعضها ببعض . وهكذا ، لم يجد العثمانيون مانعاً يمنعهم من التأثير في تشكيلات مؤسسات دولتهم الفتية بتشكيلات الدول الإسلامية التي ورثوها ، حيث وفقوا في إنشاء نظاماً إدارياً عريضاً خاصاً بهم ، يحمل في نفس الوقت ، كافة السمات الصالحة في تشكيلات الدول الإسلامية السابقة . فعقب ضم الدولة العثمانية لأمالك دولة المماليك قبل العثمانيون الكثير من مؤسسات الدولة المملوكية بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها ، بحيث اتفقوا على كل ما يمكن تطبيقه ضمن تشكيلات الدولة العثمانية وافقوا كافة المؤسسات التي كانت خاصة بالنظام المملوكي بذاته .

— وهكذا ، قام السلطان سليم الأول ، أثناء إقامته في مصر ، بجذب بقايا المماليك ومشايخ العرب لطاعة الدولة العثمانية ، وبإبعاد أصحاب النفوذ من طوائف مصر المختلفة . ويعد أن تم له توفير الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد ، أصدر أوامره بجمع المعلومات اللازمة عن النظام الإداري والمالي الذي كان معمول به في مصر سابقاً ، محاولاً وضع نظام تدار به البلاد قبل مغادرته لها . ولما كان تحقيق هذا الهدف ، خلال هذه الفترة المبكرة من الحكم العثماني في مصر

صعب المثال ، فقد قرر السلطان سليم الأول ، أخيراً ، الإستمرار فى العمل بالقوانين والنظم للمملوكية القديمة ، بصفة مؤقتة ، وريطها بمؤسسات الدولة العثمانية ، ومزجها بالتدرج بالقوانين والنظم العثمانية . وبذلك ، أقر السلطان العديد من الأمراء المماليك الذين أعلنوا طاعتهم فى مراكزهم بمختلف مؤسسات الأيالة التى استمرت تعمل بحسب نظمها القديمة ، وإذا كان السلطان سليم خان قد أسرع بتعيين أمير أمراء وناظر أموال وقاض ، من بين رجال الدولة العثمانية ، على مصر ، إلا أنه اضطر لعزلهم بعد فترة قصيرة ، لفشلهم فى محاولة التآلف مع ظروف هذه البلاد ، وتسيير نفة الحكم العثمانى بها . وعندئذ ، وقع اختيار السلطان على نائب حلب السابق المملوكى خاير بك لإدارة شئون الأيالة ، وتوطيد الأمن والإستقرار بها .

وتعتبر الفترة ما بين تعيين خاير بك على أايالة مصر ، وتنظيم الوزير الأعظم إبراهيم باشا لـ « قانون نامه مصر » (٩٢٢ - ٩٢٦ هـ) المرحلة الأولى لتأسيس وإقرار الحكم والإدارة العثمانية فى مصر . وفى فترة حكم ملك الأمراء (أمير الأمراء) خاير بك (٩٢٣ - ٩٢٨ هـ) ، مرت أايالة مصر بمرحلة إستقرار نسبية ، وذلك نتيجة لإبقاء خاير بك الأمير للمملوكى الأصل على عادات الأمراء المماليك وعلى معظم تشكيلاتهم ، وعلى صلاحيات من أعلن الطاعة منهم ومن مشايخ العرب . ولما قام خليفة خاير بك العثمانى مصطفى باشا بتحديد صلاحيات المماليك فى البلاد ، وإلغاء عاداتهم وتقاليدهم وتشكيلات مؤسساتهم ، وتطبيق بعض النظم العثمانية بالتدرج ، حدث تقارب بين الأمراء الجراكسة ومشايخ العربان ، حيث أعلنوا العصيان على إجراءات الدولة التى بدأ مصطفى باشا فى تنفيذها ، ولكن تمكنت الدولة أخيراً من توطيد حكمها فى الأيالة .

وإذا كان أمير أمراء مصر أحمد باشا (٩٣٠ هـ) قد استفاد من تأييد الأمراء الجراكسة ومشايخ العرب له ، وأعلن عصيانه على الدولة ، واستقلاله بمصر ، إلا

أن حركته هذه لم يُقَدَّر لها النجاح ، حيث قُضِيَ عليها أيضاً . وإدركت الدولة ضرورة وضع نظاماً بمصر حتى تستقر الأحوال في البلاد . وهكذا ، أسرع سليمان القانوني في إرسال وزيره الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر ، وبصمته هيئة ديوانية كبيرة ، وبيده صلاحيات مطلقة كي يقوم بوضع أسس إدارية تصلح للتطبيق الدائم في أيالة مصر . وعلى الفور ، شرع إبراهيم باشا في العمل ، حيث قام بتشكيل هيئة مكونة من أتباعه أعضاء الديوان الهمايوني وبعض إداريي الممالك ، وأعد قانوناً مفصلاً ومعدلاً عن قانون مصر الإناري الذي كان معمول به في عهد السلطان قايتباي المملوكي ، أخذاً في اعتباره الأوامر والقرارات العثمانية التي كانت قد صدرت منذ ضم مصر للإدارة العثمانية وحتى إعداد هذا القانون . ويصور قانون ثلثة مصر ، أصبح لأيالة مصر قوانين وأسس تحكم مؤسساتها ، وتبين العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبين مؤسسات الأيالة بعضها وبعض ، وبينها وبين المؤسسات المركزية في إسلامبول ، وتحدد صلاحيات الإدارة الحاكمة في الأيالة . وقد بدأ تطبيق هذه القوانين بمجرد الانتهاء من إعداده والتصديق عليه من مركز الدولة ، وبه بدأت مرحلة جديدة من مراحل الحكم العثماني في مصر اتسمت بالاستقرار والإزدهار وامتدت حتى أواخر الربع الثالث من القرن ١٠هـ / ١٦م .

لقد كان لمصر موقع إداري وعسكري واقتصادي هام بالنسبة للدولة ولولاياتها في المنطقة ، حيث كانت تقوم بالإشراف على الإدارة العثمانية في ولايات الدولة الشرقية ، وتعمل كحلقة وصل بين الإدارة المركزية في إسلامبول والمنطقة الشرقية . لهذا كله زُوِّد أمير أمراء مصر بصلاحيات مطلقة حتى يتسنى له القيام بمسؤولياته كاملة تجاه إقرار الحكم العثماني في تلك النواحي وتنفيذ سياسة الدولة هناك .

وإذا كان أمير أمراء مصر يتقيد ، فى معاملته مع المسائل الخارجية للآيالة
بالسياسة العامة للدولة ، إلا أنه كان يقوم بإدارة الشئون الإدارية والمالية
والعسكرية فى ديوان مصر العالى الذى كان يُعقد تحت رقابته ، وفى حضرة
معاونيه من أعضاء الديوان . وقد كان إتباع أمير أمراء مصر لسياسة متوازنة بين
تحصيل وزيادة دخل الدولة ، ونشر العدل بين الأهالى وتوفير الأمان والاستقرار
فى ربوع البلاد ، وحماية الآيالة والمنطقة من الأخطار الداخلية والخارجية ،
وتوفير الاحتياجات العسكرية والمالية للمحرمين الشرعيين ولآيالة اليمن وآيالة
الحبشة من أهم المسئوليات المناطة بها . ونظراً لكل هذه المهام المكلف بها أمير
أمراء مصر ، لم تكن الإدارة المركزية تكلفه بالاشتراك فى الحملات الخارجية ، إلا
إذا قامت بتعيين آخر محله . ومهما يكن من أمر ، فقد كان نجاح أمير أمراء مصر
أو فشله فى إدارته للآيالة يقاس بمدى زيادة أو نقصان الخزينة الإرسالية التى
كانت تُرسل سنوياً إلى الأستانة ، بعد أداء المصاريف المقررة على آيالة مصر التى
كانت تدار بما يعرف بـ « نظام الساليات » .

ونظر للمسئوليات التى كانت ملقاة على عاتق أمير أمراء مصر ، فقد اهتمت
الدولة بتعيين معاونيه ممن لديهم الخبرات الواسعة فى مجالات الإدارة والمالية من
أعضاء الديوان الهمايونى ، حيث كان يعاون أمير أمراء مصر فى الشئون الإدارية
والعسكرية الأمراء السناجق والأمراء والكشاف ومشايخ العربان ، فيقومون
بإدارة شئون الآيالة المحلية وتنفيذ أوامر الدولة الإدارية والعسكرية فى أنحاء
الآيالة المختلفة ، ويعاونه فى الأمور المالية ناظر الأموال (البنفتردار) وفى الشئون
الشرعية والقضائية القاضى . وكانت هذه للهيئة التى يرأسها أمير أمراء مصر
تتعاون فيما بينها كى تسيّر نفقة الشئون الإدارية والمالية والعسكرية والقضائية
فى الآيالة . أما الأمور الهامة فكان يفصل فيها ديوان مصر العالى ، ثم توزع

المسائل الأخرى بحسب طبيعتها وأهميتها على نواوين الدفتردار والقاضي في مركز الولاية ، أو على السناجق والكشاف ونواب القضاء في الولايات . وفي أحيان كثيرة ، كانت أمور الولاية الهامة لا يفصل فيها نهائياً إلا بعد أن تعرض على النديوان الهملويوني بمركز الدولة .

لقد كانت قلعة الجبل هي مركز وزير مصر الإداري ، فمنها كان يدير جميع أمور الولاية ، كما أن معظم مؤسسات أمانة مصر كانت مركزها هذه القلعة أيضاً . وكانت ثغور الولاية وبنايرها تحت أمرة الأمراء السناجق الذين يتم تعيينهم بمعرفة الدولة لحراسة موانئها وحدودها في الولايات . أما ولايات مصر الأخرى ، فكان يحكمها إدارياً الكُشَّاف ومشايخ العريان ، حيث كانوا يديرون جميع شئونهم تحت إشراف الأمراء السناجق ، ويعرضون الهام من شئونهم على أمير أمراء مصر أولاً بأول وكان يأتي على رأس وظائفهم ، اقرار الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد ، وتحصيل الضرائب الميرية للدولة . وفي أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، انحصرت صلاحيات الكُشَّاف في الولايات ، حيث دخلت هذه الولايات تحت نفوذ الأمراء السناجق ، وصار الكُشَّاف يعملون كامناء يديرون المقاطعات بطريق الالتزام .

ولم تكن المؤسسة العسكرية في مصر في العهد العثماني ، منفصلة تماماً عن الإدارة العامة للولاية . فقد كانت الجماعات (الأوجاقات) العسكرية بمصر تقوم بمعاونة إداري مصر في تنفيذ الأوامر والأحكام النديوانية وتحصيل الأموال الميرية من الولايات ، وذلك علاوة على ما كانت تقوم به من مهام للحفاظ على الأمن والاستقرار في الداخل ، والدفاع عن الولاية وعن حدود الدولة الجنوبية ضد الأخطار الجنوبية . واعتباراً من النصف الثاني من القرن ١٠هـ / ١٦م ، تمكن بعض أفراد الجماعات العسكرية ، مثل الجماعات المتفرقة ، والجاوشية

والجراكسة والكوكلو ، واتلو توفنكجي ، تمكنوا من الحصول على التزامات بعض المقاطعات والأمانات في نواحي مصر المختلفة .

وكانت أول الجماعات العسكرية الخاصة بأية مصر في العسكر العثماني قد تشكلت بموجب قانون نالته مصر عام ٩٢١هـ ، حيث حدد هذا القانون لحوال وملاحيات أفراد هذه الجماعات في داخل مصر وفي خارجها ، فكانت جماعات الكوكلو وكتلو توفنكجي ، والجراكسة تباشر عملها في مدن وولايات الأيالة ، وجماعة اليكجري (بني جري / الانكشارية) ، والعزيان تقوم بحراسة مقر حكم وزير مصر في قلعة الجبل ومؤسسات الأيالة الهامة بها .

وفي حوالي أواسط القرن ١٠هـ / ١٦م تشكلت جماعة متفرقة مصر للقيام بالمهام الإدارية للديوان العالي ، وذلك لما ثقلت مسئوليات جماعة الجاهوشية في مركز الأيالة وخارجها . وعلى اثر استمرار الاضطرابات في اليمن والحبشة على الحدود الجنوبية للدولة ، ازدادت الحاجة لعدد كبير من جماعات مصر العسكرية ، وبالفعل كانت اعداد مختلفة من هذه الجماعات ترسل بطريق المناوبة إلى تلك المناطق . وهكذا ، اضطرت الدولة لإرسال فرق من جند التركاه العالي للحفاظ على الأمن في مصر بدلاً من جند مصر المتناوب في اليمن والحبشة وغيرها . وفي أوائل القرن ١١هـ / ١٧م ، ولما بدت الاضطرابات تتزايد في ولايات الدولة المختلفة ومنها ولاية مصر ، استحدثت جماعات « قول أوغلو » (أبناء الخدم) ، و « قول قرانداشي » (أخوة الخدم) ، فكانت هذه الفرق ترسل من مركز الدولة باسلامبول إلى مناطق العصيان مباشرة .

ويعتبر لغفرانر مصر أهم معاوني أمير أمراء مصر على الإطلاق ، حيث كان ناظرًا لكلفة شئون الأيالة المتعلقة بالمال الميري والأراضي الميرية ، وكان مسئولاً مسئولية مباشرة أمام وزير مصر عن اعداد الميزانية العامة للأيالة ، وبفاتر

الخزينة الإرسالية على الخصوص . وإذا كان ناظر الأموال ينظر في أمور المالية والأراضي الهامة تحت إشراف أمير أمراء مصر في الديوان العالي ، إلا أنه وهيئته الديوانية كان يتابع تحصيل العمال لهقايها للمال المهرى ، ويرسل الحوالات للمقاطعات المختلفة ، ويشرف على كافة شئون الأراضي للميرية في الأيالة ، تلك التى كانت تمثل مصدر الدخل الأساسى فى البلاد ، وذلك بمعرفة المباشرين والعمال والأمناء والكتابة ، فى مجلسه الخاص الذى كان يعقده فى غير أيام انعقاد الديوان العالي .

لقد كانت المؤسسة القضائية بمصر تقوم بنور الإشراف الشرعى على كافة مؤسسات الأيالة الأخرى . وقد احتل قاضى مصر الحنفى موقعا هاما فى التشكيل القضائى العثمانى ، وذلك نظرا لدور إيالة مصر الهام بالنسبة لمركز الدولة والمنطقة . وكان قاضى مصر الذى يُحصل على يومية قدرها ٥٠٠ آقجة ، يقوم بالنظر فى الدعاوى التى حوكت عن الديوان الهمايوى ، ودعاوى الأجانب بمصر ، وبالفصل فى المسائل الشرعية الهامة ، وبالتصديق على كل التعميمات والتوجيهات والالتزامات المحلية فى ديوان مصر العالى تحت إشراف أمير أمراء مصر ، وبمعاونة هيئته القضائية فى الديوان . ومن ناحية أخرى كان يفصل فى المسائل المعروضة على نيابات ومحاكم النواحي والولايات فى ديوانه الخاص . وكما كان لقاضى مصر نوابا عرب من مختلف المذاهب ، ونائبا من الأستانة ، كان يعين نائبا عن قاضى مصر فى كل منطقة قضائية من المناطق التى بلغت ، خلال القرن ١٠ - ١١هـ / ١٦ - ١٧م ، ٣٩ منطقة ، وذلك للفصل فى القضايا والأمور الشرعية فى الولايات . أما مسئوليات قضاة نواحي مصر ، فكانت تتجاوز فى أحيان كثيرة الأمور الشرعية ، فكانوا مسئولون عن اقرار الأمن فى ولاياتهم ، وضبط المؤسسات الأخرى فى الولاية ، والرقابة الشرعية على

أنشطتها ، وقرار العدل فيما بين موظفي الدولة في تلك النواحي والأقاليم .
وهكذا ، كان للمؤسسة القضائية في مصر دور مؤثر في استقرار الإدارة عموماً .
فعندما بدأت الرشوة والمحسوبية تتدخل في تعيين القضاة والنواب ، في أواخر
١٠هـ / ١٦م ، ساد الظلم في البلاد ، وفقد الحكام السيطرة على المؤسسات
الأخرى في الأقاليم .

ولما كانت مناطق الحرمين واليمن والحبشة ذات علاقات تاريخية وطيدة
مصر ، وفي نفس الوقت كانت بعيدة عن مركز الدولة العثمانية في استانبول ،
فقد قامت إيالة مصر بدور حلقة الوصل بينها وبين مركز الدولة ، فكان أمير
أمرام مصر مسئولاً عن إقرار الحكم العثماني في تلك النواحي ، وعن معاونة
حكامها وإداريتها في حل مشاكل هذه الولايات العسكرية والإقتصادية والمالية ،
دون الرجوع إلى الأستانة ، وذلك في إطار الأوامر التي كان يتلقاها من مركز
الدولة . وإذا كانت علاقات إيالة مصر مع ولايات الدولة الأخرى ، مثل الشام
وطرابلس غرب وديار بكر وغيرها تعتمد أساساً على الأوامر الصادرة عن مركز
الدولة ، كانت اتصالاتها بحكومات الدول الأجنبية عن طريق القناصل الموجودون
بالأسكندرية والقاهرة مقيدة بالمعاهدات التي كانت قد أبرمتها الدولة مع تلك
الدول الأجنبية . ومهما يكن من أمر ، فقد أثرت الظروف التي مرت بها ولايات
الشرق ، خلال القرن ١٠هـ / ١٦م ، على الإدارة العثمانية في مصر ، حيث
كانت الأحوال المضطربة دائماً في اليمن والحبشة سبباً في زيادة عبء الخزينة
المصرية ، ومضاعفة طلب المساعدات العسكرية والإقتصادية من مصر ، مما أدى
بالتالي إلى اضطراب مختلف مؤسسات مصر .

ولما كانت مصر من أهم ولايات الدولة العثمانية ، وذات علاقة وطيدة بها ،
كان من الطبيعي أن تصير مرآة صادقة لما كانت تمر به المؤسسات والتشكيلات

الإدارية في مركز الدولة من ازدهار أو انحطاط . فحتى أواخر القرن ١٠هـ / ١٦م ، كانت أحوال المؤسسات المختلفة في إيالة مصر تعيش حالة من الاستقرار إلى درجة كبيرة ، وذلك انعكاساً لما ساد في أنحاء الدولة من ازدهار نتيجة اخلاص نوابها القيادة واستقامتها ، والتزامها الشديد بالشرع الشريف ، واتساع أملاك الدولة ، وزيادة دخلها ، وإقرارها النظم في مختلف المؤسسات خلال عصر سليمان القانوني . واعتباراً من أواخر هذا القرن ، كانت مظاهر عدم الالتزام بـ"أمر الشرعية ، وعدم التقيد بالفرمانات السلطانية ، وانتشار حالة الفساد في مؤسسات الأيالة الإدارية والمالية القضائية والعسكرية ، وحالة الإسراف الشديد وعدم المبالاة بين إداريي إيالة مصر ، كانت انعكاساً حقيقياً لما كانت تمر به الدولة من كثرة المصروفات وقلة الدخل ، والبعد عن النهج المستقيم . وقد حاولت الدولة العثمانية ، بقدر استطاعتها علاج مظاهر هذا الفساد في كياناتها وتشكيلات مؤسساتها في مصر ، بأمانة تنظيم الإدارة ونشر العدل بين الرعايا ، إلا إنها لم تتمكن من تحقيق نجاحاً يذكر في هذا الخصوص ، لعدم توفيقها على الأسباب الحقيقية لهذه الحالة التي كانت تمر بها مركز الدولة وولاياتها في نفس الوقت .

وهكذا ، حاول الباحث من خلال مصادر الأرشيف العثماني باستانبول ، وفي فترة تمتد لقرن من الزمان ابتداء من الربع الأول من ١٠هـ / ١٦م ، وحتى الربع الأول من القرن ١١هـ / ١٦م ، حاوللقاء الضوء على طبيعة إدارة الدولة العثمانية لمؤسسات إيالة مصر الإدارية والعسكرية والمالية والقضائية في مراحلها المختلفة ، والعلاقة التي كانت تربط هذه المؤسسات في الأيالة بالمؤسسات المركزية في استانبول ، والتي تربط إيالة مصر بنفسها بالولايات المجاورة وبالأخصه الحرمين الشريفين ، واليمن والحبشة ، ومدى تأثير هذه وتلك إيجاباً وسلباً في التشكيلات الإدارية في مصر خلال القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي .

المصادر والمراجع

أ- المصادر الأرشيفية :

- ١ - أرشيف رئاسة الوزارة (بلاشبقانلق أرشيفى)
 - دفاتر المهمة من دفتر رقم ١ إلى رقم ٨٥ .
 - دفاتر ذيل المهمة من دفتر رقم ١ إلى رقم ٨ .
 - تصنيف « كامل كجى » ، النديوان الهمايونى ، الأحكام من ٦٠ إلى رقم ٧٠ .
 - تصنيف « كامل كجى » ، النديوان الهمايونى ، دفاتر قلم النديوان أرقام من ٧٤ وحتى ١٥٧ .
 - تصنيف « كامل كجى » ، النديوان الهمايونى ، دفاتر قلم الرؤوس ٢٠٨ - ٢٥٧ ، ٢٦٢ - ٢٦٧ .
 - دفاتر مالية بن مندوره (المحولة عن المالية) أرقام : ٣٧٤ ، ٢٣١٤ ، ١٤٢٥ ، ٢٧٧٥ ، ٤١١٦ ، ٤٤٥٣ ، ٤٨٩١ ، ٥٩٣٦ ، ٧٠٧٢ ، ٧٠٩١ ، ٧٥٣٤ ، ١٢٧٨٧ .
 - دفاتر مختلف ومتنوع أرقام : ٥ ، ١٠ ، ١/١٠ ، ١٥ ، ٤٧ ، ٤٨ .
 - تصنيف ابن الأمين : « داخلية » أرقام ٢٠ ، ١٠٧٧ ، ١٢٣٤ ، ١٢٨٠ ، ١٥٤٢ ، ١٧٦٥ ، ١٩٢٦ .
 - تصنيف ابن الأمين : « توجيهات » رقم ٢٨٣ .
 - تصنيف ابن الأمين : « مالية » أرقام ١٤٨ ، ٢٣٧ ، ١٠١٤ ، ١٠٧٤ ، ١١٤٨ ، ١١٦٧ ، ١٤٧٩ .

- تصنيف الأمين : « عسكرية » رقم ١٣ .
- تصنيف الأمين : « معافيات والتزامات » رقم ١ .
- تصنيف « على اميرى » : سليم الأول رقم ٢١ .
- تصنيف « على اميرى » : سليمان القانونى رم ١٣٨ .
- تصنيف « على اميرى » : لحمد الأول أرقام ٩١ ، ١٠٣ ، ١٦٠ ، ٢٥٠ ، ٣٠١ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٧٩ ، ٤١٧ ، ٦٣٢ ، ٦٤٨ ، ٦٧١ ، ٦٥٢ ، ٧٢٩ ، ٨٤١ ، ٨٤٤ .
- تصنيف فكتة رقم ٩٠ - ١ / ٤٢ ، ٣١ (١) ٩٣٠ (د ، و ، ن) .
- النفاثر الأجنبية رقم ١ / ١٣ (٢) .
- ٢ - أرشيف متحف سراى طوب قابو (طوب قابو سراى أرشيفى) :
- نفاثر أرقام ٤١١٤ ، ٥٨٢٢ ، ٦٦٨٥ ، ١٠٠٥٧ ، ١٠٠٥٩ .
- أوراق أرقام ٦٦٤ ، ٢٢٨٣ ، ٢٩٥٣ ، ٥٥٩٤ ، ٥٨٠٧ ، ٦٤٥٤ ، ٦٤٥٦ ، ٦٤٧٩ ، ٧٦٧٠ ، ٩٣٢٠ ، ٩٩٢٣ ، ١٠٥٨٨ ، ١٢٣٢١ (الرقم الأخير رقم دفتر مهمة اكتشف حديثاً) .
- ٣ - أرشيف السجلات الشرعية : قضاء عسكر الأناضول ، نفاثر الروزنامجة أرقام من ١ إلى ٥ .

بـ- المصادر العربية :

أولاً : المخطوطات :

- البكرى ، محمد بن أبى السرور (وفاته ١٠٢٩ هـ) « المنح الرحمانية فى النبوة العلوية » ، القاهرة ، دار الكتب المصرية تاريخ رقه ٥٤٢٤ .

- البكرى ، فيض اللذان في ذكر دولة آل عثمان ، استانبول ، مكتبة آيا صوفيا رقم ٣٣٤٥ .

- البكرى ، كشف الكربة في رفع الطلبة ، مصر ، سوهاج ، مكتبة رفاعة رافع الطهطاوى ، تاريخ رقم ٨٣٠ .

- البكرى ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي السرور البكرى (١٠٠٥ - ١٠٦٠هـ) ، «النزهة الزهية في ولاية مصر والقاهرة المعزية» ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ رقم ٢٢٦٦ .

- البكرى ، الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، خزينة تيمور ، تاريخ رقم ٢٠٢٣ .

- جرجاوى محمد بن حامد ، «تطهير النواحي والأرجاء بذكر من اشتهر من العلماء وأعيان مدينة الصعيد جرجا» القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ رقم ٢٤٨٧ .

- جنابى ، مصطفى ، «العليم للناظر في أصول الأوائل والأواخر» ، استانبول ، مكتبة حامدية رقم ٨٩٦ .

- عبد الله بن صالح بن على بن ناير «الفتوحات المرانية في الجهات اليمنية» استانبول ، مكتبة عاطف افندى رقم ١٩١٢ .

- قرشى ، محمد بن ابراهيم (ابن الخمسى) ، «حوادث الزمان وانباهه ووفيات الأعيان وأبنائهم» ، مصر ، سوهاج ، مكتبة الطهطاوى ، تاريخ رقم ٢٣٢٩ .

- المقدسى ، مرعى يوسف الحنفى ، «نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين» ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ رقم ٣٣٢٦ .

- مصطفى الصفوى الشافعى القلموى ، « كتاب صفوة الزمان فيمن تولى
على مصر من أمير وسطان » ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، تاريخ
رقم ٩٧٠٥ .

- الملوانى ، يوسف ، « كتاب تحفة الأحياب بمن ملك مصر من الملوك
والنواب » ، مكتبة الطهطاوى بسوهاج ، تاريخ رقم ١٤٢١ . وقد قام
الأستاذ ابراهيم سطح بتحقيق هذا المخطوط لنيل درجة الماجستير تحت
عنوان (تاريخ مصر العثمانية من ٩٢٢ - ١١٢١ هـ / ١٥١٧ - ١٦٨١ م) .

ثانياً - المطبوعات

- ابن اياس ، أبو البركات محمد بن أحمد الحنفى (١٤٤٨ - ١٥٢٤ م) ، «
بدائع الزهور فى وقايح الدهور » ، لجزء القاهرة ١٩٦١ م .

- ابن زنبيل ، أحمد المحلى الرمال (وفاته ٩٥٩ هـ) ، « غزوات السلطان
سليم خان مع قانصو الغورى سلطان مصر وأعمالها » ، القاهرة ١٢٧٨ .

- الإسحاقى ، محمد بن عبد المعطى للنولى ، « لطايف اخبار الأول فيمن
تصرف فى مصر من أرباب الدول » ، القاهرة ١٣١٠ .

- بخلان ، السيد أحمد ، « الإعلام بأعلام بيت الله الحرام » ، القاهرة ١٣٠٥ .

- بخلان ، السيد أحمد ، « خلاصة الكلام فى بيان أمراء البيت الحرام » ،
القاهرة ١٣٠٥ .

- القلقشندى ، أحمد ، « صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » ، ١٤ جزء ،
القاهرة ١٩١٣ - ١٩١٩ م .

- المقرئى ، تقى الدين بن محمد ، « المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار »
جزءان - القاهرة ١٣٢٣ هـ .

جـ- المصادر التركية :

أولاً : المخطوطات :

- بوستان ، مصطفى چلبى ، « سليمان نامه » ، مكتبة السلمانية - استانبول ، مجموعة آيا صوفيا رقم ٣٣١٧ .
- جلال زادة ، مصطفى چلبى ، « سليم نامه » (أو مآثر السلطان سليم) ، مكتبة متحف سراى طوب قابو ، روان رقم ١٢٧٤ ، خزينة رقم ١٤١٥ .
- جلال زادة ، صالح چلبى ، « مصر تاريخى » ، مكتبة السلمانية ، مجموعة اسعد افندى رقم ٢١٧٦ .
- الحلاق ، محمد بن يوسف ، « تاريخ مصر القاهرة » ، مكتبة جامعة استانبول العمومية ، مخطوط تركى رقم ٦٢٨ .
- الدياريكرى ، عبد الصمد بن سيّدى على بن داود ، « نوانر التواريخ » ، مكتبة على اميرى باستانبول ، تاريخ رقم ٥٩٦ .
- رضوان باشا زادة ، عبد الله ، « تاريخ مصر » ، مكتبة السلمانية ، مجموعة حامدية رقم ٩٠٠ .
- صافى ، مصطفى بن ابراهيم ، « زبدة التواريخ » ، جزطن ، استانبول ، مكتبة ولى الدين افندى رقم ٢٤٢٨ - ٢٤٢٩ .
- عالى ، مصطفى عالى ، « كنه الاخبار » ، المجلد غير المطبوع ، استانبول ، مكتبة جامعة استانبول العمومية ، مخطوط تركى رقم ٥٩٥٩ .
- عيى عالى افندى ، « قائمة قضاة ايلة مصر فى لوائى القرن ١٠هـ » ، مكتبة السلمانية ، مجموعة آيا صوفيا رقم ٣٧٧٤ ك ، ورق ١ب - ٤٢ب .

- « قانون نامه مصر » ، مكتبة متحف سراي طوب قاهو ، خزينة امانت رقم ٢٠٦٣ ، مكتبة ايا صوفيا رقم ك ٤٨٧١ ، ورق ١١٨ - ١٥٧ ، مكتبة السلمانية ، مجموعة حكيم اوغلو على باشا رقم ٥٥٨ ، ورق ٣٣ ب - ١٧١ ، المكتبة القومية باريس ، رقم ٨٢ ، تركى .

- كلامى ، « وقايع على باشا » ، مكتبة السلمانية ، مجموعة خالد افندى رقم ٦١٢ .

- مطرقجى نصوح ، « جامع التواريخ » ، مكتبة سراي طوب قاهو ، روان رقم ١٣٨٢ .

- مطرقجى نصوح ، « سليمان نامه » ، مكتبة سراي طوب قاهو ، روان رقم ١٢٨٦ .

- يوسف افندى ، جركس كاتيبى ، « سليم نامه » ، مكتبة السلمانية ، مجمعة خالد افندى رقم ٥٨٦ / ٢ .

ثانياً : للطبوعات :

- الأرنؤى ، محمد بن محمد (وفاته ١٠٥٠هـ) ، « تخبه التواريخ والأخبار » ، استانبول ١٢٧٦هـ .

- اوليا چلبى ، « سياحت نامه » ، المجلد العاشر ، استانبول ١٩٣٨ م .

- بهوى ، ابراهيم ، « تاريخ بهوى » ، جزمان ، استانبول ١٢٨٣هـ .

- جلال زادة مصطفى چلبى ، « طبقات الممالك ودرجات المسالك » ، ويسبدن ١٩٨١ م .

- سعد الدين ، خواجه محمد ، « تاج التواريخ » ، جزمان ، استانبول ١٢٧٩هـ .

- سلانيكى ، مصطفى ، « تاريخ سلانيكى » استانبول ١٢٨١هـ . وفيما يتعلق بالقسم غير المطبوع من التاريخ انظر النسخة المخطوطة الموجودة فى مكتبة اسعد افندى رقم ٢٢٥٩ .

- سهيلي ، « تاريخ مصر جديد » ، طبعة متفرقة عام ١١٤٢هـ باستانبول .
- صولاق زاده ، محمد همدى ، « تاريخ صولاق زاده » ، استانبول ١٢٩٢هـ .

- على ، مصطفى ، « حالات القاهرة من العائات الظاهرة » ، ويانه (فيينا) ١٩٧٥ ، انقرة ١٩٨٤ .

- عيني على ، « قوانين آل عثمان بر خلاصه مضامين بقدر ديوان » ، استانبول ١٢٨٠هـ .

- فريدون بك ، « منشآت السلاطين » ، جزآن ، استانبول ١٢٧٤هـ .
- قره جلبى زاده ، عبد العزيز ، « سليمان نامه » ، ولاق ١٢٤٨هـ .
- كاتب جلبى ، مصطفى بن عبد الله (حاجى خليفة) (١٠١٧ - ١٠٦٧هـ) ، « كشف الظنون عن ااسامى الكتب والفنون » ، استانبول ١٩٧١ .
- كاتب جلبى ، « فلذكة » و استانبول ١٢٨٦هـ .
- كاتب جلبى ، « دستور العمل فى إصلاح الخلل » ، استانبول ١٢٨٠ .

د- المراجع ، الأبحاث ، والدراسات :

أولاً العربية :

- ابراهيم على طرخان ، « مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة » ، القاهرة ١٩٥٩ م .

- حرّاز ، السيد رجب ، « المدخل إلى تاريخ مصر الحديث » ، القاهرة ١٩٧٠م .
- حسن عثمان ، ومحمد توفيق ، « تاريخ مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨م) » ، القاهرة ١٩٤٩م .
- رافق ، عبد الكريم ، « بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون ، ١٥١٦ - ١٧٩٨م » ، دمشق ١٩٦٨ .
- الرائد ، محمد أحمد ، « الغزو العثماني لمصر » الإسكندرية ١٩٧٢م .
- عمر عبد العزيز عمر ، « دراسات في تاريخ العرب الحديثة والمعاصرة » ، بيروت ١٩٧٥م .
- عمر عبد العزيز عمر ، « دراسات في تاريخ العرب الحديث ، المشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن ١٢هـ » ، بيروت ١٩٧١م .
- عمر عبد العزيز عمر ، « دراسة لمصادر عربية في تاريخ مصر العثمانية » ، بيروت ١٩٧٧م .
- ليلي عبد اللطيف ، « الإنارة في مصر في العصر العثماني » ، القاهرة ١٩٦٢م .
- متولى ، أحمد فؤاد ، « الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته » ، القاهرة ١٩٧٦ .
- محمد أحمد حسين ، « الوثائق التاريخية » القاهرة ١٩٥٤م .
- محمد أنيس ، « الدولة العثمانية والمشرق العربي ، ١٥١٤ - ١٩١٤ » ، القاهرة ١٩٧٦ .
- محمد أنيس ، « مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني » ، القاهرة .

ثانياً : التركية والأجنبية

B) Incelemeler :

- 1 - Abdurrahman Seref " Ozdemir oglu Osman Pasa", TOEM, IV, 19-24 (1329) 1289 - 1299 .
- 2 - Altindag Sinasi, " Selim I " Islam Ansiklopedisi (IA), X, 423 - 434 .
- 3 - Babinger Franz, Die Gesechietschreiber der Osmanen und ihre werke, Lipzig 1927, coskun Ucok tercumensi : Osmanli Tarih yazarlari ve eserleri, Ankara 1982 .
- 4 - Barkan, Omer Lutfi, XVI, ve XVI. Asir larda Osmanli Imparatorlugunda zirai, ekonominin hukuki ve mali esaslar, I Kanunlar; Ist. 1943 .
- 5 - Barkan, " Timar " IA, XII/ 1, 286 - 333 .
- 6 - Beckerc H., " Eyyubiler " IA, VI, 424- 429 .
- 7 - Beckerc H., " Misir " IA, VIII, 219 - 242 .
- 8 - Cevid Beysun M., " Merc-i Dabik " IA, VII, 751 - 754 .
- 9 - Danismend, Ismail Hami, Izah Osmanli Tarihi Kronolojisi, I - V., Istanbul 1971
- 10 - Encyclopaedia of Islam, ilk nesir, Leiden 1913 - 1938 (HI); Ikinci nesir, Leiden 1954 (HI) .
- 11 - Flemming B., " Misir Turk Tarihciligi hakkında notlar " I Melletlerarasi Turkoloji Kongresi (1973), Tebligler, Ist. 1979, 57, 62 .

- 12 - Gokbilgin M. T., " Venedik Devlet Arsivindeki Turkce belgeler koleksiyonu ve bizimle ilgili diger belgeler ", Belgeler ", V, Ank. 1979, 30 - 116 .
- 13 - Hammer, J. Von, Devlet-i Osmaniyye Tarihi, M. Ata terc., IV, Ist 1330 .
- 14 - Holt P. M., Egypt and the Fertile crescent, 1516 - 1922, political History, Londra 1966 .
- 15 - Holt P. M., " The Pattern Egypt Political History from 1517 to 1798 ", Political and social change in Modern Egypt, Historical Studies from the Ottoman conquest to United Arab Republic, Landra 1968, s. 79 - 90 .
- 16 - Holt P. M., " Ottoman Egypt (1517 - 1798) on Account of Arabic Historical Sources ", Aym eser, s. 3- 12 .
- 17 - Holt P. M., " The Buylicate in Ottoman Egypt during seven teenth century ", Belletin of The School of Oriental and African Studies (B.S.O.A.S.), XXIV / 2 (1962), 214 - 248 .
- 18 - Holt P. M., " The Exalted lineage of redwan Bey same Observation on seventeenth century ", B S O A S, XXII / 2 (1959) 220- 230 .
- 19 - Hulusi Yavuz, Yemen'de Osmanli Hakimiyeti (1017 - 1571), Ist, 1984.
- 20 - Inalcik Halil, " Byalet", EI², I, 621 - 722 .
- 21- Inalcik Halil, " Adaletname ", Belgeler, II/ 3-4 (1967)m 60-109.
- 22 - Islam Ansiklopedisi (IA), I-XII/1, Ist. 1940 .
- 23 - Koprulu M.F., " Bizans Mu'esseselerinin Osmanli mu'esseselerine te'siri hakkında bazi mulahazalar " Turk Hu-

- kuk ve İktiad Tarihi Mecmuasi (THITM), I, İst. 1931, yeni baskı, İst, 1981.
- 24 - Kramers J.H., " Misir " IA, VIII, 293 - 250 .
- 25 - Kunt İ. Metin, Sancaktan Eyalete, 1550 - 1650 arasında Osmanlı Umera ve İİ idaresi, İst. 1978 .
- 26 - Kurtoglu fevzi, " Meshur Turk Amirali Selman Reisin layikhasi ", Deniz Mecmuasi, nr, 47 (1934), s. 67 - 73 .
- 27 - Kurtoglu Fevzi, " XVI. asirda Hind Okanusenda Turkler ve Portekizler ", İkinci Turk Tarih kongresi, İst. 1943, s. 911-923 .
- 28 - Kutukoglu Bekir, " Sinan Pasa, Hadim " IA, X, 661-666 .
- 29 - Lewis B., " The Ottoman Archive as a Source for History of the arab Lands " Journal of the Reyal Astatic Society (JRAS) I, (1951), 139 -155 .
- 30 - Orhonlu Cengiz, Osmanlı İmparatorlugunun guney siyaseti : Habes Eyaleti, İst. 1974 .
- 31 - Orhinlu Cengiz, " XVI. asrin ilk yarisinda kizildeniz sahillerinde Osmanlılar " Tarih Dergisi (TD), XII/16 (Eylul 1961) 1-24 .
- 32 - Pakalin, Mehmed zeki, Osmanlı Tarih deyimleri ve terimleri sozlugu, I-III, İst. 1946 - 1956 .
- 33 - Shaw, Stanford J., The financial and Administrative Organinization and development of Ottoman Egypt, 1517 - 1798, Priceton 1962 .
- 34 - Shaw, The Budget of Ottoman Egypt, 1596-1597, Mouton, Haque 1968 .

- 35 - Shaw, " The Land law of Ottoman Egypt (960 / 1553) :
A contribution to the study of Land holding in the Early
Years of Ottoman Rule in Egypt ", *Der Islam*, XXXVIII (1962)
106-137 .
- 36 - Shaw, " Land holding and land- Tax Revenues in ottoman
Egypt ", *Political and social change in Modern Egypt*, Londra
1968, s. 91 - 103 .
- 37 - Shaw, " Turkish source Material for Egyptian History", a.g.e., s.
28-48 .
- 38 - Shaw, " Archival Sources for Otoman History of the Archives
of Turkey " *Journal of the American Oriental Society* (JAOS
, LXXX (1960), 311-325 .
- 39 - Shaw, " The Ottoman Archives as a Source for Egyption Histo-
ry ", *JAOS*, LXXXIII (1963), 447 - 452 .
- 40 - Shaw, " Cairo Archives and the History of Ottoman Egypt ",
Repot on current Research, 1956 (Middle East Institute,
Washington 1956), s. 59-72 .
- 41 - Shaw, " El Vesa'ik el- Misiyye fi'l-ahdi'l- Osmani, 1517 - 1914 ",
Mecellet ma'hed el- Mahtutat el - arabiyye, II. cild, Cuz 2
(Mayis 1956) s. 146 - 161 .
- 42 - Sobrenheim M., " Kansu " *IA*, VI, 162-165 .
- 43 - Sobrenheim M., " Memlukler " *IA*, VII, 689-692 .
- 44 - Tansel, Salahaddin, " Silahsor'un Feth - name-i Arab adli eseri
" *Tarih vesikalari* (TV), I/2 (17) (Ocak 1958), s. 294-320; 3
(18) (Mart 1961), s. 430-454 .
- 45 - Tansel, Yavuz Sultan Selim, Ankara 1969 .

- 46 - Tekindag M.C. Sahabeddin, " XIV. asrn sonunda Memluk ordusu " TD, say XI, (1960), s. 96 - 93 .
- 47 - Tekindag, Berkuk devrinde Memluk Sultanligi, Ist. 1961 .
- 48 - Tekindag, " El- Meliki's- Salih ", IA, VII, 674-678 .
- 49 - Tekindag, " Memluk Sultanligi tarihine toplu bir bakis " TD, Say 25, 1971, 1-30 .
- 50 - Tekindag, " Bahriyye " Kucuk Turk- Islam Ansiklopedidi, 4. fas., 1981, 295-296 .
- 51 - Turan, Serefeddin, " XVII. Asirda Osmanli Imparatorlugunun idari taksimati", Atatürk Universtesi Yilligi, 1961, s. 201-232
- 52 - Uzuncarsili, Ismail Hakki, Osmanli Devleti teskilatina Mehal, Ank. 1941 .
- 53 - Uzuncarsili, Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriyye Teskilati, Ank. 1948 .
- 54 - Uzuncarsili, Osmanli Devetinin Saray Teskilati, Ankara 1945 .
- 55 - Uzuncarsili, Osmanli Davletinin Imiyye Teskilati, Ank. 1965 .
- 56 - Uzuncarsili, Osmanli Devleti Teskilatinden Kapikulu Ocaklari, I-II, Ank. 1943-4 .
- 57 - Uzuncarsili, Ismail Hakki, Osmanli Tarihi, II, Ank. 1943 .
- 58 - Uzuncarsili, Mekke-i Mukerreme emirleri, Ank. 1972 .
- 59 - Wensick A.J., " Memluk", IA, VII, 688-689 .
- 60 - Wensick A.J., " Mekke ", IA, VII, 636-643 .

SUMMARY

Although the institutions are generally similar in the Muslim states, but the local and traditional differences are also important. The Ottomans adopted most of the institutions from the previous Turkish and Muslim states. They had very close relations with the Mamluks and also approved some Mamluk institutions with little alteration.

Selim I, after the conquest of Egypt, to establish Ottoman rule there, he subdued Mamluks, the sheikhs of the Bedouins and sent their notables to Istanbul to diminish their power. To introduce a new system for the Country, he started to collect the administrative and financial materials. He also studied the previous Mamluk traditions for his new system. Selim left some Mamluk officials in their post, and he appointed a beylerbeyi (a governor-general), a defterdar, and a judge to Egypt. However when he realised that they had difficulties in administration, he appointed Hayirbey, the previous regent of Aleppo, as the governor-general and placed a military unit to his service.

The time between the appointment of Hayirbey and the organisation of the kanunname of Egypt might be considered the first period of the Ottoman Egypt (h. 923-931). Hayirbey, keeping the Circassian tradition and restoring the influence of Seyhularabs, secured the peace in Egypt. But when his successor Mustafa Pasa limited the power of the Mamluks, the Circassian notables making alliance with Seyhularabs rebelled and consequently the Province fell into troubles. Moreover, Hain Ahmed Pasa providing the support of Circassians pretended to the throne. The riot was suppressed and the Grand Vizier Ibrahim Pasa, with a large authority, was sent to Egypt to restore peace and order.

Ibrahim Pasa, forming a committee from his retinue and Mam-

luks, had carefully studied the past and present position of Egypt and produced a detailed kanunname. Many articles about the administrative and financial position of Egypt took place in this text. Because of its important strategic and financial position the governor-general of Egypt was enjoyed with a great authority. The Beylerbeyi of Egypt usually was chosen from the viziers and many qualities were asked. In the foreign policy, he depended to the Central government, but in the administrative, financial and military matters he was free and solved their problems in his Divan .

The maintenance of the security of Egyptian people the collection of the taxes, the defence of Egypt and the neighboring provinces, the Habes formed the main duties of the Beylerbeyi. Because of this great and heavy responsibility he, in contrast of the others, was exempted from participating the campaigns. To fulfill all these functions the Beylerbeyi of Egypt had number of assistants on the administrative, financial and judicial affairs, namely the sancakbeys, the defterdar and the judge .

The administration of the sancaks were given to sancakbeyis and to the previous administrators namely the Seyhularabs and kasifs. But later, the authorities of the last two were limited and sancakbeyis gained more power .

In Egypt under command of Beylerbeyi the units of volunteers, the cavalry with rifle and the unit of Circassians (Cerakise) were formed and also a regiment of Mustahfizan and marine soldiers were established. Later, number of Cavass and Muteferrikas were added to this body .

The Defterdar or nazir-iemval was one of the most important person in the administration of the Ottoman Egypt. He was assistant of Beylerbeyi in financial matters. To account the treasury of Irsaliye, to account the public properties, to collect the taxes and remnants, to inspect the financial affairs in general were his main duties .

The judge of Egypt on the other hand was responsible from the ju-

judicial affairs and from the administration of the judicial system of Egypt, and in these matters the beylerbeyi was mainly depended to him. The judge who belonged to hanefi school used to be appointed for one year with 500 akcas daily. He also looked to the cases that Central authority transferred to him .

Since the Holy cities and the provinces of Habes and Yemen were too far from the Center, and had the strong historical and original ties with Egypt, the Central Government referred most of the military, administrative and financial problems of these provinces to the Beylerbeyi of Egypt .

In this research, using the available materials of the Turkish Archives, I tried to explain the post-conquest position of Egypt, the establishment of Turkish administration the institutions and the local units there .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
مقدمة النسخة العربية	٩
المقدمة	١١
دراسة تحليلية لأهم مصادر ومراجع البحث	١٧
أولاً : الوثائق الأرشيفية	١٩
أ - أرشيف رئاسة الوزراء (باشقانتلق أرشيف)	٢٠
١ - دفتر المهمة	٢٠
٢ - دفاتر الديوان الهمايوني	٢٠
ب - دار أرشيف متحف سراي طباقاي	٢٣
ج - أرشيف السجلات الشرعية	٢٣
ثانياً : المصادر المعاصرة	٢٤
المدخل	
أولاً : الدولة المملوكية وتشكيلاتها الإدارية	٣١
- تشكيلات الدولة	٣٢
- أرباب السيوف - رجال الدولة والجيش	٣٣
- أرباب الأكلام	٣٥
- الإتهيار الداخلي	٣٧
ثانياً : الدولة العثمانية وتشكيلاتها الإدارية	٣٩
تشكيلات الدولة	٤٢
السلطان	٤٢
الديوان الهمايوني	٤٥
أ - رجال الدولة - أولاً : في مركز السلطة	٤٦
الوزير الأعظم (الصدر الأعظم)	٤٦
الوزراء	٤٦
قاضي العسكر	٤٧

٤٧	الغفر دار
٤٨	النيشاني (التوفيحي)
٤٨	الروزنامه جى
٤٨	ثانياً : فى الولايات
٤٩	ب- رجال الجيش
٥٠	قوات الـ « قابوقولى » (خدم الباب السلطاني)
٥٠	١- المشاه : ١- فرقة « يكيچرى »
٥١	٢- فرقة « جيه جى »
٥١	٣- فرقة « طويجى »
٥٢	ب- الفرسان « السوارى »
٥٢	قوات الولايات
٥٣	١- فرقة الـ « تيمار »
٥٣	٢- فرق الـ « حزب »
٥٤	٣- فرق « آقينجى »
٥٤	قوات البحرية
٥٥	عوامل الفساد
٥٦	ثالثاً : بين التشكيلات المملوكية ومثيلتها العثمانية
٥٧	النائب المطلق للسلطان
٥٩	التشكيل المالى
٦١	المكاتبات والتحريرات
٦٢	المعدل أساس الملك
٦٣	القوة الضاربة
٦٥	رابعاً : توطيد الحكم العثماني فى مصر
٦٨	خامساً : مؤسسة إمارة الأمراء فى التشكيلات العثمانية
٧٢	سادساً : إمارة أمراء مصر
٧٥	حواشى المدخل

الباب الأول

تشكيل إمارة أمراء مصر وتنظيمها (١٥١٧-١٥٢٥ م / ٩٢٣-٩٣١ هـ)

- ٨٣ ١- المحاولات الأولى لتشكيل إمارة أمراء مصر
- ٩٠ ب- ولاية خاير بك على مصر
- ٩٥ خاير بك ومركز السلطة
- ٩٧ خاير بك والقوى المحلية في مصر
- ١٠٥ الإدارة المحلية
- ١٠٧ تطور مؤسسة القضاء
- ١١٠ ج- أيلة مصر بعد وفاة خاير بك
- ١١١ - ولاية مصطفى باشا على مصر - حركات عصيان للماليك
- ١١٦ - ولاية كوزجة قاسم باشا
- ١١٧ - ولاية أحمد باشا - عصيانه
- ١٢٣ - الولاية الثانية لقاسم باشا
- ١٢٥ - الوزير الأعظم إبراهيم باشا ، وتنظيمه الإدارة العثمانية في مصر
- ١٢٩ نظرة عامة على « قانون نامة مصر »
- ١٣٥ حواشي الباب الأول

الباب الثاني : أيلة مصر وتشكيلاتها الإدارية

في القرنين (١٠ - ١١ هـ / ١٦ - ١٧ م)

- ١٤٥ أيلة مصر وتشكيلاتها الإدارية
- ١٤٦ أيلة مصر منذ صدور قانون نامة مصر وحتى أوائل القرن ١١ هـ / ١٧ م
- ١٤٦ أولاً : مرحلة الاستقرار (٩٣١ - ٩٦٧ هـ / ١٥٢٥ - ١٥٦٠ م)
- ١٥١ ثانياً : مرحلة الاضطراب (٩٦٨ - ٩٩١ هـ / ١٥٦١ - ١٥٨٣ م)
- ١٥٦ ثالثاً : مرحلة الإصلاح والتنظيم (٩٩١ - ١٠٢٠ هـ / ١٥٨٣ - ١٦١١ م)
- ١٦٦ أمير أمراء (وزير) مصر
- ١٦٨ أ- تعيين أمير أمراء مصر
- ١٧٦ ب- وظائف أمير أمراء مصر ومستوليائه
- ١٨٢ ديوان مصر العالي

١٩٥	خزينة مصر الإرسالية
٢١٠	جـ - عزل أمير أمراء مصر
٢١٤	د - التفتيش على أمير أمراء مصر
٢١٧	هـ - قائممقام أمير أمراء مصر
٢١٨	و - مخلفات أمير أمراء مصر
٢١٩	ز - معاونو أمير أمراء مصر
٢٢١	الأمراء السناجق للمحافظين في آيالة مصر
٢٢٢	أ - تعيين الأمراء السناجق للمحافظين
٢٢٩	ب - وظائف ومستويات أمراء مصر السناجق والمحافظين
٢٣٢	ج - مكافئة - عقاب - وعزل الأمراء المحافظين
٢٣٨	مناطق آيالة مصر الإدارية وإداريها
٢٣٨	أ - التقسيمات الإدارية لآيالة مصر (الولاية - السنجق - الكاشفية - الأمانة)
٢٤٥	ب - إداريو الولايات في آيالة مصر
٢٤٨	أولاً : الكشف
٢٤٩	تعيين الكشف
٢٥١	وظائف الكشف
٢٥٧	عزل الكشف
٢٥٨	ثانياً : مشايخ العريان
٢٥٩	تعيين مشايخ العريان
٢٦٢	وظائف مشايخ العريان
٢٦٤	عزل مشايخ العريان
٢٦٧	حواش الباب الثاني
	الباب الثالث : التشكيلات العسكرية في آيالة مصر
٢٨٥	التشكيلات العسكرية في آيالة مصر
٢٨٧	أ - جماعة كوكلويان
٢٩١	ب - جماعة توفتكجيان سوارى

- ج- جماعة الجراكسة ٢٩٣
- د- جماعة أمراء الجراكسة ٢٩٦
- هـ- مستشفيات قلاع مصر ٢٩٧
- أولاً : جماعة مستشفيات قلاع مصر ٢٩٨
- تعيين مستشفيات قلاع مصر ٣٠١
- وظائف مستشفيات قلاع مصر ٣٠٣
- ثانياً : جماعة جبه جيان قلعة مصر ٣٠٨
- ثالثاً : جماعة طويجيان مصر ٣٠٩
- رابعاً : جماعة حريجيان قلعة مصر ٣١٠
- خامساً : جماعة مهتران قلعة مصر ٣١١
- سادساً : القلاع الملحقة بأقاليم مصر ومنسوبيها ٣١١
- و- جماعة عزبان قلعة مصر ٣١٤
- ز- جماعة چاوشان مصر ٣١٦
- ح- جماعة مفرقة مصر ٣١٩
- ط- جند الدرگاه العالي في أقاليم مصر ٣٢٣
- ي- جماعة قول أوغلي ، وجماعة قول قارينلش في مصر ٣٢٨
- جنود أقاليم مصر في حملات الدولة ٣٢٩
- جند مصر المناوب في الولايات للجواررة ٣٣٣
- المهام البحرية لجنود أقاليم مصر ٣٣٧
- حواشي الباب الثالث ٣٤٣

الباب الرابع : التشكيلات المالية في أقاليم مصر

- التشكيلات المالية في أقاليم مصر ٣٥٧
- دفتردار مصر (ناظر الأقاليم) ٣٥٩
- أ- تعيين دفتردار ٣٦٠
- ب- وظائف دفتردار مصر ٣٦٣
- ج- عزل دفتردار مصر ٣٧٣

٣٧٩	حواشى الباب الرابع
	الباب الخامس : التشكيلات القضائية فى أيلة مصر
٣٨٥	التشكيلات القضائية فى أيلة مصر
٣٨٩	قاضى (مولا) مصر
٣٨٩	أ - تعيين قاضى مصر
٣٩٤	ب - صلاحيات ووظائف قاضى مصر
٣٩٥	مهام قاضى مصر فى ديوان مصر العالى
٤٠٠	وظائف قاضى مصر فى برلسه الخاص
٤٠٩	ج - عزل قاضى مصر
٤٠٩	المناطق القضائية بنواشى أيلة مصر
٤١٤	أ - تعيين قضاة النواشى
٤١٧	ب - وظائف قضاة النواشى
٤٢٣	حواشى الباب الخامس
	الباب السادس : علاقات أيلة مصر بالولايات للجاورة وبالعالم الخارجى
٤٢٩	علاقات أيلة مصر بالولايات للجاورة وبالعالم الخارجى
٤٣٠	أ - علاقة أيلة مصر بالحرمين الشريفين
٤٣٨	ب - علاقة أيلة مصر باليمن والحبة
٤٤٨	ج - علاقة أيلة مصر مع الدول الأخرى
٤٥٣	حواشى الباب السادس
٤٥٧	الخاتمة
٤٦٧	المصادر والمراجع
٤٨١	Sunnary
٤٨٥	الفهرس

قائمة بالخرائط وصور الوثائق واللوحات في الكتاب

الصفحة

- ٤٣ - خريطة للدولة العثمانية تبين حدودها في النصف الثاني من القرن ١٧م / ١١ هـ ...
- ١٦٩ - لوحة تصور جولة والى مصر على باشا وأهل الديوان في بحر النيل في مصر
- لوحة تصور كيفية قراءة الأوامر السلطانية بين أهل الديوان وفي حفرة أمير أمراء
- ١٨٧ مصر وبين رجال الأوجاقات العسكرية
- لوحة تصور كيفية تطبيق حكم الإعدام في أحد العصاة في ديوان مصر أمام أمير أمراء
- ١٨٩ مصر وأعضاء الديوان العالي
- صورة لفرمان صدر عن السلطان العثماني إلى أمير أمراء مصر محمد باشا ١٠٥٦ هـ
- صورة عرض موجه من أمير أمراء مصر عبد الرحمن باشا إلى السلطان عام
- ١٩٣ ١٠٦٢ هـ
- صورة للدفتر إجمالى للحاسبة النهائية لإرسالية مصر موجه إلى السلطان عام
- ٢١١ ١٠٦١ هـ
- صورة للدفتر ساليات (مرتبات) أمراء مصر للمحافظين خلال النصف الثاني من
- ٢٣٣ القرن ١٦م
- ٢٣٥ - خريطة تبين حدود إمالة مصر في القرن ١٦م / ١٠ هـ
- صورة صفحة من دفتر مسودات « نشاف همايون » يحتوى على أمر صادر لوزير
- ٣٧٥ مصر حول خزينة مصر الإرسالية
- صورة لحكم صادر إلى أمير أمراء مصر من الديوان الهمايوني حول أحوال مصر
- ٣٧٧ المالية
- صورة عرض لقاضى مصر موجه إلى السلطان حول أحوال مصر وتزكية والى مصر
- ٤٠٥ لفترة ولاية ثانية
- لوحة تصور والى مصر ، وأهل الديوان عند رفعهم يد التضريح بالدعاء في نهاية خطبة
- ٤٠٧ الجمعة بأحد الجوامع بمنطقة القراة

هذه السلسلة تضم

- ١ - فتح العرب لمصر
- ٢ - تاريخ مصر إلى الفتح العثماني
- ٣ - الجيش المصري البري والبحري في عهد محمد علي
- ٤ - تاريخ مصر من أقدم العصور إلى الفتح الفارسي
- ٥ - تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل
- ٦ - تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبل الوقت الحاضر
- ٧ - ذكرى البطل القائد إبراهيم باشا
- ٨ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد أول)
- ٩ - تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا (مجلد ثاني)
- ١٠ - فوج مصر وأخبارها
- ١١ - تاريخ مصر الحديث مع فركة في تاريخ مصر القديم

١٢ - قوانين الدواوين

- ١٣ - تاريخ مصر من محمد علي إلى العصر الحديث
- ١٤ - الحكم المصري في الشام
- ١٥ - تاريخ الخديوي محمد باشا توفيق
- ١٦ - آثار الزعيم سعد زغلول
- ١٧ - مذكراتي
- ١٨ - الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم
- ١٩ - وادي النطرون وربهاته وأديرته ومختصر البطاقة
- ٢٠ - الجمعية الأثرية المصرية في صحراء العرب والأديرة الشرقية
- ٢١ - الرحلة الأولى للبحث عن منابع البحر الأبيض (النيل الأبيض)
- ٢٢ - السلطان قلاوون (تاريخه - أحوال مصر في عهده - منشأة المعمارية)

- ٢٣ - صنوة العصر
- ٢٤ - المماليك في مصر
- ٢٥ - تاريخ دولة المماليك في مصر
- ٢٦ - سلاطين بني عثمان
- ٢٧ - محمود فهمي القراشي
- ٢٨ - دور القصر في الحياة السياسية
- ٢٩ - مذكرات اللورد كيلارن
- ٣٠ - عادات المصريين
- ٣١ - خنقاوات الصوفية ج ١
- ٣٢ - خنقاوات الصوفية ج ٢
- ٣٣ - تحفة الناظرين فيمن ولي مصر من الملوك والسلاطين
- ٣٤ - تاريخ عمرو بن العاص
- ٣٥ - دور القبائل العربية في صعيد مصر
- ٣٦ - علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب
- ٣٧ - عبد الرحمن الجبرتي
- ٣٨ - مصر في العصر العثماني

Madbouli Book Shop

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب القاهرة - ت ٥٧٥٦٤٢١ Tel : 5756421 6 Talat Harb SQ.